٤١٥ النكت ، تاليف الجلال السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر

ن.ج ـ ٩١١هـ. بخط محمد بن محمد بن الحاج بن عبد الكريم

سنة ١٠٨٩هـ.

٢١٦ ق ٢٤ـ٢٥ س ٢١×١٥ اسم

٧٠٣٢ نسخة حسنة ، خطها مغربي وسط ، حقق (ماجستير)

الأعلام ٤: ٧١ أخبار التراث ١٣ : ١٧

١ـ النحو، اللغة العربية أ ـ المؤلف ب ـ الناسخ

ج ـ تاريخ النسخ .

١٤٣٢/١/١

١٦/١٢/١٤١١هـ

ثلث الصبوح على الابيه

الحمد لله لعبد ربه محمد بن محمد بن عبد الكريم [illegible]
الا ثم ملكه بالشراء الصحيح بثمن قدره [illegible]

قال ابو سليمان الداراني دخلنا على عابد نزوره وقد حضره الموت
وهو يبكي فقلنا له ما يبكيك رحمك الله فانشا يقول
[illegible] بالبكا عند موتي [illegible] واجل [illegible]
[illegible] الموت [illegible] ولم [illegible] العفو [illegible]
[illegible] من [illegible] الله العزيز [illegible]
[illegible]

[illegible]

ثم تملكه بالشراء [illegible] عبد ربه [illegible]
[illegible] على [illegible]
[illegible] على [illegible] جملة [illegible]
[illegible]

[illegible] شهادة ان لا اله الا الله وان [illegible]
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

قال الشيخ الإمام العالم العلامة خاتمة الحفاظ
والمحققين جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي
رحمه الله وأعاد علينا من بركاته وبركات علومه في الدنيا والآخرة

أما بعد حمد الله على نعمه الكافية، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم
نبي بعده ناشر وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان فهذه فلابن اوضاقة
تشذر الذهب وحسنتها بلسان أحمد ابن نزهة الطرف لذوي الطلب [illegible]
نكت حررتها على كتب في علم العربية عم النفع بها وكثر تداولها وهي الخلاصة
لابن مالك المشهورة بالألفية والكافية لابن الحاجب والشافية له وشذور الذهب
لابن هشام ونزهة الطرف في علم الصرف له أذكر فيها ما في بعض العبارات مع جواب
إن كان وأنبه على ما اختلف فيه كلام مصنفيها في سائر كتبهم كالتسهيل
والكافية الكبرى والعمدة وسبك المنظوم لابن مالك والوافية لابن الحاجب و
والقطر والجامع لابن هشام وأتبع فيه الكلام بأخصر عبارة والخص فيه معتمد
ما في كلام شراح هذه الكتب وما وقفت عليه من تعاليق لابن هشام على الألفية
والتسهيل معزوا إليه وأشير فيه إلى مقاصد الشرح الوجيز الذي وضعته
على الألفية وأتبع فيه ترتيب الألفية في المسائل والأبواب وإلى الله أضرع
أن ينفع بها بفضله وكرمه

الكلام وما يتألف منه

ترجم في الألفية وفيه خروج مبتدأ وخبر ومضاد إليه والتقدير هذا باب شرح الكلام
وهكذا شرح جميع الأبواب ولعل ذلك اختصارا كما حذف ابن الحاجب في جميع
التراجم وترجم للإعراب وما بعده دون الكلام والكلمة وأقسامها لأنها من
المقدمات وهو أحسن والضمير في يتألف عائد إلى الكلام ومنه إلى ما هذا هو
الصواب في إعرابه والمراد بما يتألف منه الكلم الثلاث الاسم والفعل والحرف
ق

قال ابن هشام في بعض تعاليقه وقد اعترض بعض العصريين على هذه الترجمة
بأنها شاملة لجميع الكتاب إذ الكلام فيه هذا باب أحكام الكلام وشرح الا
لفاظ التي يتألف منها قلت ويؤيده أنه صرح بهذا المراد بعينه في التسهيل
فقال باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به وفي الكافية الكبرى فقال باب شرح
الكلام وما يتألف منه قال ابن هشام ولقد أحسن الناظم في تراجم هذا الكتاب
إذ أوردها نثرا فسلمت الألف كلها للعلم خالصة إذ جعلها بعض الألفية نظما
فاستغرقت كل ترجمة منها بيتا وفي بعضها بيتين قال ثم إن على من أراد الخوض
في علم من العلوم النظرية على الوجه الأكمل أن يتصوره أولا بحقيقته بحده أو رسمه ليكون
على بصيرة مما ينظر فيه وأن يعرف موضوعه وهو ما يبحث في ذلك العلم عن
العوارض اللاحقة له وأن يعرف غايته وهي الثمرة التي لأجلها يطلب ليصون
سعيه عن العبث وما ينحصر فيه أركانه العظمى وقد وفى ابن عصفور في مقربه بهذه
الأمور وأكثر النحويين مهمل للجميع ولا سيما الناظم فلم يتعرض لذلك في شيء من
كتبه انتهى وهذا أورده على ابن مالك وأورده عليه في الشذور والقطر والجامع
وعلى ابن الحاجب أيضا وفي تعليق آخر لابن هشام في بعض النسخ يتألف وفي بعضها
يأتلف والأولى أحسن لأن التفعل ... الانفعال الناشئ عن فعل الفاعل إشارة إلى
احتياج التأليف إلى معالجة وكلاهما أحسن من تركب لأن التأليف أخص إذ
هو تركيب وزيادة وهي وقوع الألفة والتناسب بين الجزئين قول الألفية
كلامنا لفظ مفيد كاستقم: فيه أمور الأول أن إضافة الكلام إليهم للدلول فيما
به على المذهب النحوي ليخرج الكلام اللغوي لا حاجة إليها لتقدم ذكر في الخطبة
أن الكتاب موضوع في أحكام النحو ولهذا لم يأت بها في الكافية الكبرى ولا في
سائر كتبه وقال ابن جماعة هي لتقرير ما سبق لا للاحتراز وقال ابن
هشام في بعض تعاليقه على الألفية لا ينبغي أن يجعل هذه الإضافة للاحتراز إذ من

ادا الصبا ... الا ...
ة الاراءة من مجتمع
والنحاة كما منه

المعلوم ان كل ... عند اصطلاح اهل فنه بل يقال انه كلام
للكلام معنيين في اصطلاحهم وغيرهم وقال بعض تعاليقه على التسهيل لكن اشعر
على عبارة التسهيل حيث لم يقل الكلام في اصطلاح النحاة لانه اعترض على ابن الحاجب
حيث لم يقل الكلمة اصطلاحا وهذا يقتضي الحاجة الى ذكر الاظهرية وقال
ابن الطيع لم يكتف بان موضوع الكتاب بيان اصطلاح النحويين بل وضح ذلك بالتصريح
في اول مسائله ثم استغنى عن ذكره في كل ما وقع فيه المخالفة في الاصطلاح فلذلك لا يرد ان
الاظهرية لا تدل على ان الاصطلاح كما قاله بعض الاشياخ لانه للملابسة ويغني عنه
كشاة وقود الحلب فقال بعضهم ولا يبعد ان المراد يقال ان المراد به كلام البشر
ولتخرج الكلام النفسي لانه شيء لا يبديه نحوي الثاني عشر في الكافية الكبرى يقول
وقال في شرحها انه اولى لانه اخصر اذ لا يقع على المهمل على الصحيح بخلاف اللفظ
لو وقع عليه زعم السعد وقد اعترض ابو حيان على الالفية بالزوفال ان
الاتيان بالجنس القريب اولى من البعيد وقال ابن هشام الجواب ان حدود النحاة
وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود
وانما الغرض بها تمييز المشيء ليعرف انه صاحب هذا الاسم وهذا الغرض لا يخل
به استعمال الجنس البعيد ونحو ما يحترز عنه اهل العقليات كوانما ونعت ...
الاعتراضات في كتب النحو من جهة متاخري المشارقة الذين نظروا في تلك العلوم
ولم يراعوا مقاصد ارباب الفنون ثم على تقدير صحته فانا نمنع اولا كون القول اخص
ونقول بل هما سواء وهو قول ابن جني بلا مرية لاحدهما ثم اذا انه سلمنا انه
اخص وهو قول الجمهور فنقول انما يلزم العدول اليه لو لم يكن استعمال عم ... خارج
ولكنه معارض بانه استعمل الراي كثيرا غالبا حتى صار كالحقيقة فاستعماله
في الحد كاستعمال المشترك وهو مدموم في الحدود انتهى وعبر في التسهيل
بقول ما تضمن من الكلم باسناد وقال في شرحه انه اولى من اللفظ كما
تقدم

٣

نعم من القول لانه مطلق على الراي والاعتقاد فاختلف عبارته في كتبه في
الثالث وقول ابن الحاجب ما تضمن كلمتين بالاسناد كعبارة التسهيل
الثالث اورد عليه ابو حيان ان اللفظ جمع لفظة واقل الجمع ثلاث
فيلزم الا يكون كلاما اذا تضمن الثلاث وليس كذلك واجيب بانه
مصدر صالح للقليل والكثير ورد بان المصدر يعل التحجر وليس هو كذلك
واجيب بانه اطلق على المفعول اي الملفوظ كقولهم خلق الله اي مخلوقه
واعترض بانه مجاز والحدود تصان عنه واجاب ابن هشام بانه حقيقة
عرفية ولو سلم في اللغوية جاز الرابع يشترط التركيب وقد اتفق
... الجمهور ولم يشذ عنهم الا ابو ... واجيب بالاستغناء عنه اذ
ليس لنا لفظ يفيد وهو غير مركب الخامس وهو في شرط القصد وهو
راي اختاره ابو حيان وقد لم يشترطه الجمهور منهم سيبويه والمصنف في
التسهيل ليخرج ما ينطق به الساهي والنائم ونحوهما واجاب ابن هشام
بانه داخل تحت الافادة لما ... وقد ... بانه اشار اليه بقوله كاستقم
اذ من عادته اعطاء الحكم بالمثال وعلى هذا مشى في الشرح وهو اولى من قول
ابن الفاسم وغيره انه تمثيل ومن قول الناظم انه اشارة الى العائد الى جنس ... عليها لان المراد حيث اطلقت كما قال ابن هشام توجيه ...
ولذلك قال في شرح الكافية وفي الاقتصار على ... كفاية ومن قول ابن ...
في انه بيان لانه على التركيب الاسنادي الذي اشار له بالافادة الى تقديره
ولفظه وانه يقل للثاني لظهوره وانه في نسخة بدل قوله كاستقم ...
منتظم وهي غريبة قال ... بمعنى اشارة الى القصد لا ... ولا ... القصد
غير منتظم وتحمل الاشارة الى التركيب السادس استثنى في شرح
التسهيل تعالى سيبويه وغيره ... ما يجهله احركان وحارة والنهار

بو ونبا فانه جوز بعضهم وصحح ابو حيان انه كلام ومع الاول قال ابن هشام انه
ملحوظ من الابتداء على ما سياتي السابع اشترط بعضهم في الكلام صدوره
من ناطق واحد احترازا من ان يصطلح رجلان على ان يذكر احدهما فعلا او مبتدا ويذكر
الاخر فاعله او خبره فلا يسمى ذلك كلاما والتحقيق ان صدوره من الخامس
لا طفيف لا يتصور لان الكلام شرطه الاسناد والاسناد لا يتصور صدوره الا من
واحد واحد ولكل من المتكلمين متصور للجزء الذي ذكره الاخر اكتفاء بالقرينة
فلا يحتاج الى التصريح باشتراطه الثامن يستثنى من غير المفيد
ما كان نحو جملة الجزاء فانه كلام نص عليه سيبويه وقال ابن هشام
النسهيل وجزم به ابو حيان التاسع جاز ان الجزولي وجماعة في حد
الكلام قولهم بالوضع واختلف في شرح تفسيره فمنهم من قال بالقصد
قال ابن هشام وعزاه القاضي لانه وردخ ومنهم من فسره بوضع العرب قال
الشاطبي ولابد من هذا القيد ليلا يدخل كلام العجم فانه لفظ مفيد بالقصد
ولكن ليس بوضع العرب فليس بكلام اصطلاحا فلابد من اخراجه عن الحد اذ مدار
علم العربية على النوع ثم يتبين كلام العربي والعجمي قال وقد يكون فيه
التسامح خمسة اقوال العاشر قال بعضهم مقتضى كلامه في التوجيه
ان الكلام مولف لانه دال ومدلول منه ومقتضى تمثيله انه بسيط لان ادعاء
التركيب فيه مشكل اذ التركيب من عوارض الالفاظ واجيب بان التركيب
من الطارئ على المعنى لان المقدر في حكم الملفوظ الحادي عشر قدم معنى
الحدود قدم الغير وكذا في التسهيل وعكس في الكافية الكبرى فقدم الحد على
المحدود فقال قول مفيد كلما او خبرا هو الكلام كما سمع وسترى
وكذا صنع صاحب اللب فقدم حد الكلمة والكلام عليهما وعلله شارحه
بان معرفة المعرف تقدم عقلا فقدم وضعا والاول صنع الجمهور ووجهه انه الاصل

بالاخبار

اشار الى هذا القيد ومن عادته ان يهمل القيد وان كان مما لا يشك فيه ليجعلها كما نقل العراق بقوله كلامنا الخ

في الاخبار عنه واما ابن الحاجب فقدم في الكافية المحدود على المعرفين وقدمه في الوافية
في الكلام واخره في الكلمة وكانه اشار الى سلوك الطريقين وقدم ابن هشام المحدود في جميع
كتبه الثاني عشر ادخل في الكافية الكبرى ضمير الفصل بين الحد والمحدود كما في
نزهة وحذفه في الالفية ولم ياتي به ابن الحاجب وابن هشام في شيء من كتبهما واتى به صاحب
اللب في حد الكلمة دون الكلام فقال اللفظ الموضوع لمعنى مفرد هو الكلمة ومركب بيسة الاسناد
هو الكلام المفيد بإحدى جزئيه على الاخر الكلام قال شارحه وانما اتى به لا يتوهم انه بدء
المحصور ثم تركه ثانيا لئلا يتعدد فيتعطل لها العطف قلت كانه لطول الفصل
بالجملة المعترضة الثالث عشر اثنى الخفاجي في كتابه سر الفصاحة على الفراء في
تخصيص الكلام بالمفيد وقال انه لا دليل عليه واطال في تقرير ذلك كما بينته في شرح جمع
الجوامع وحاصل الجواب عنه انه امر تواضع عليه النحاة ولا مشاحة في الاصطلاح الرابع
عشر قدم في التسهيل التعريف للكلمة على الكلام وكذا الزمخشري وابن الحاجب وابن هشام في
صاحب اللب والقباب قيل وهو احسن لان الكلمة جزء الكلام ومعرفة الكل تتوقف
على معرفة الجزء وكان تقديمه انسب وتجاب عن صنيعه هذا بان الكلام هو المقصود
بالذات فكان تقديمه اهم الخامس عشر اولى ان يذكر اقسام الكلام كما ذكر ابن الحاجب
تعرض لها الشذور وسيأتي ما فيه وخصص الكافية بايرادها اخرها كان
عليه ان يقول ما تضمن كلمتين او اكثر قاله الرضي واجاب النجم سعيد بان تعرضه لبيان
اقل ما لابد منه لا ينفي الزيادة بل اشتمال ما ذكر على اكثر من كلمتين لا يضر واجاب صاحب
المتوسط بانه يصدق على ما تركب من كلمات انه متضمن لكلمتين فلا ورد لمه ان تضمن
ولا يقال تركيبا الثاني قال بعضهم المتضمن يطلق على المستلزم لامر الاخر الامر
جزء كما يقال الانسان متضمن للحيوان ولا يقال الانسان متضمن للحيوان والناطق
لان الشيء لا يتضمن نفسه وهنا استعمل على المعنى الغير الجائز لان زيد قائم ونحوه
كلام وهو جملة انه لو كان الكلام ما تضمن كلمتين لكان الشيء متضمنا لنفسه ما سعى

لعلم الخفاجي

من هذه العبارة موته في الوجيز ثم الكلام كلمتان اسناد فجعل الكلام تعبير الكلمتين لا يتضمنهما
واجاب النجم سعيد بان التضمن قد يطلق على الظرفية بقوله ما تضمن كلمتين في قوة
قولنا ما فيه كلمتان اي انه في نفسه كلمتان كقولهم في البيضة عشرون مثلا حديدا اي هي نفسها
هذا المبلغ من الحديد الثالث اورد بعضهم على اعتبار الاسناد الجملة الطلبية فانها
كلام ولا اسناد فيها وهذا على تفسيره للاسناد بالاخبار والصحيح انه تعلق خبر بمخبر
عنه او طلب بمطلوب منه الرابع قال الرضي كان عليه ان يقول بالاسناد الاصلي
ليخرج اسناد المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والظرف
فانها مع ما اسندت فيه ليست بكلام وانما مر قائم الزيدان فلما كان كلاما لكونه
بمنزلة الفعل ومعناه كانه اي الافعال الخامس قال الرضي كان عليه ان يقول
المقصود لذاته ليخرج الاسناد الذي في جملة الصلة والقسم والشرط فانها مقصودة لغيرها
قلت بكلام السادس ذكر ابن قاسم ان احد الكافية على راي من لا يشترط في الكلام
الافادة ولا القصد بل التركيب الاسنادي خاصة قلت وبه تقول ابن الحاجب
قال في شرح الوافية ويعني بالاسناد الحكم على الجزء بالاخر على وجه يصح السكوت عليه ما ليس
عنه وهذا كما ترى معتبر للافادة ولهذا قال ابن هشام في شرح التسهيل الاسناد
عند ابن الحاجب نسبة احد الجزئين الى الاخر لافادة المخاطب وعند ابن مالك تعليق خبر
بمخبر عنه او طلب بمطلوب منه فهو عنده اعم من المفيد ولو احتاج بعد ذكره في التسهيل
الى اشتراط الافادة ولم تحتج اليه ابن الحاجب وقد سلم من غلبه هذه الزيادات قول
الشذور قول مفيد مقصود نعم فيه امر وهو ان ابن هشام قال في تعليقه على الالفية
قد اورد علينا اشتراط القصد والجواب انه مطلوب تحت اشتراط الافادة لان المعتبر
في حد المفيد انه ما يحسن السكوت عليه مما هو مقصود لا يعلم بالضرورة ثبوت معناه
ولا نفيه ليخرج بالمفيد الاخر نحو السماء فوقنا والنار حارة وعلى هذا يكون قوله
في الشذور مقصود زيادة على الحد ولهذا حذفه في الجامع واقتصر على قوله قول مفيد
قول

قول الكافية ولا يتاتى الا في اسمين او في اسم وفعل زاد الفارسي وحرف واسم في النداء
كيا زيد واجيب بان الحرف نائب عن الفعل اي ادعوا او انادي زيدا وذكره
ابن ابي الربيع في شرح الايضاح عند شرح هذا في الجملة ان الفارسي قال في بعض كتبه
ان يجوز فيه الدار وثم ثالث ليس من الاسم والاسم ولا من الاسم والفعل قال في تقرير ذلك
كما بينته في الاشباه والنظائر النحوية قول الشذور وهو خبر وطلب وانشاء كذا
في غالب النسخ ومشى عليه المصنف في الشرح ورايته في نسخة معتمدة عليها خط المصنف
مضروبا على الطلب وكتب المصنف في الحاشية بخطه ما نصه الصواب انقسام الكلام
الى خبر وانشاء لانه اما ان يكون محتملا للتصديق والتكذيب اولا الاول الخبر والثاني الانشاء
وعلى هذا فالطلب قسم من الانشاء لا قسيم له وقد كنت ذكرت ان الاقسام ثلاثة طلب
وخبر وانشاء موافقة لابن مالك وغيره من النحويين ثم رايت ان الرجوع الى التحقيق
اولى وهو قول الحذاق من اهل العربية وقول اهل البيان فكان الانشاء هو الذي يحدث
معناه مع النطق به كبعت واشتريت واقسمت بالله ونحو ذلك ولا تعلق له بمعنى
الطلب وهذا المعنى حاصل بمجرد التلفظ بها وقول القايل لغيره قم المامور به في
قولك قم لا يقع الا في المستقبل والانشاء حال التلفظ به لان المستقبل امتثال الامر
وليس الكلام فيه بل الكلام في مفهومه ومفهومه طلب الفعل والطلب حاصل وتعلقه
مستقبل لان الطلب نفسه مستقبل بل مفهومه انتهى ومشى على هذا ابو
حيان وابن هشام في الجامع وخالفه في شرح اللمحة فقال انقسام الكلام الى الثلاثة هو
الصحيح قول الالفية واسم وفعل ثم حرف الكلم فيه امران الاول اورد عليه ابو
حيان ان قسم الكلم الى غير اقسام لان الثلاثة اقسام للكلمة لا اقسام للكلم فانه
الاسماء والافعال والحروف واجاب ابن قاسم بانه من تقسيم الكل الى اجزائه لا من تقسيم
الكلي الى جزئياته وانما يلزم ما ذكره لو كان الاسم المقسوم عليه كلمة الاقسام في الثاني لا
في الاول المقسوم والذي عندي في كلام المصنف ان الكلم هنا يراد به الجمع يعني

الكلمات [illegible] انه قال الكلمات التي يتألف منها الكلام الثلاثة لا غيرها
والاوجه عندي ان تعرب اسم ان مبتدأ وليس بنكرة لان الكلمة اذا اريد لفظها تكون
اسما معرفة وان كانت نكرة ... ذلك قريبا ان شاء الله تعالى والكلم خبره وقد افاد الحصر بتعريف
الجزأين كما تقرر في البيان ولذا اتينا في الشرح بضمير الفصل الذي لا يؤتى به الا بين المعارف
كزيد هو الغاني واسم وفعل ثم حرف بدل من الكلم الذي يتألف منه الكلام لا غير ... عليه
الاستقراء فقال [illegible] النحو بانه شيء كالتراه مسطورا ثم بعد خمس عشر سنة
رأينا بعضه لابن هشام في بعض تعاليقه قال ومن خطه نقلت زعم ابنه ان يراد
بقوله واسم الى آخره بيان ان لفظ الكلم اسم جنس تحته ثلاثة انواع وان الكلمة بحد
ذا الاسم الجنس والظاهر انه انما اراد ان يبين انحصار جميع الكلمات في الثلاث
كقول سيبويه هذا باب علم ما الكلم من العربية الكلم اسم وفعل وحرف وكما تقول
النحاة الكلمات ثلاثة اسم وفعل وحرف واراد ثانيا الاشارة الى ما يسمى
في الاصطلاح كلمة وبعضهم من شرط البيان العرض لان المقصود ان الكلم اسم
جنس للمفرد بينه وبين مفرده بالتاء **الامر الثاني** ان ادخل بعضهم ثم على
قوله ثم حرف ليس بجيد لانه للتراخي واذا قسمنا شيئا الى اشياء فنسبة كل
واحد من الاقسام الى الشيء المقسم نسبة واحدة فلا يحسن ان يقال مثلا العدد
زوج ثم فرد قاله ابو حيان **و** اجيب بانه بمعنى الواو كما في قوله التمر
والتمر ... الا فقط الحسن الا انه لم يتخلله او هي للتراخي في الرتبة
وبه جزم لان مرتبة الحرف ادنى من رتبة الاسم والفعل لكونه فضلة وكل منهما
عمدة وقد قال ابن معط في الفية الاسم ثم الفعل ثم الحرف **تنبيه** في بدء حد
العلم وحو ... تركب من ثلاثة سواء افاد ام لا ولهذا قلت في مختصر الالفية [illegible]
الثلاث ... ثم ... الكلمة التي الثلاث **قوله** واحده كلمة ... الضمير
باعتبار لفظه كما قال تعالى اعجاز نخل منقعر وقال ابن معط واحده كما قال نخل
اعجاز

اعجاز نخل خاوية **و** في كلامه ايهام ... من هل الكلم عنده اسم جنس او جمع وبه خلاف
والصحيح انه اسم جنس جمعي قال الرضي لعوده لا لنه على الاحاد ... الجمع
وانه انما وضع لما به الماهية المعينة سواء كان واحدا او اثنين او جماعة **قوله الكلمة**
الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد فيه امور الاول اورد عليه ان التاء في الكلمة للواحدة والكلم
فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المنافية للوحدة **و**
جاء عنه الرضي بانها لماهية الجنس من حيث هي هي من غير دلالة على قلة ولا
كثرة وانما ذا الاحتمال عقلي كما في قوله تعالى ان اكله الذيب ولم يكن هناك ذيب
معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا **الثاني** قيل ما علة اخذ اللفظ في الكلمة دون
لفظة كما عبر في المفصل ليخرج عنه الكلمات ... لفظا وكذا الكلمات دون
ولبوا بو الحق البيان الثانيث **و** الجواب عنها انه مصدر كما سبق والمصدر
يطلق على القليل والكثير ولا يلحقه علامة التانيث كامراة عدل وصوم **الثالث**
ان مفرد نعت للمصنف في شرحه وصف للمعنى وقال الرضي المشهور جعل المفرد والمركب صفة
اللفظ لا المعنى قال ولا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور
المتعارف منها ايضا لان الحد للتبيين ولو قال لفظ مفرد موضوع لمعنى ذلك **الرابع**
انه للحاجة الى قوله مفرد مع ذكر الوضع لان المركب ليس بموضوع على الصحيح
واجيب بان المراد وضع عين اللفظ لعين المعنى او اجزائه لاجزائه والمركب
وان لم يضع الواضع عينه لعين المعنى لكن وضع اجزاءه لاجزاء المعنى المركب بالاجماع
انه ليخرج **الخامس** انه يخرج عنه نحو الخبر فانه وضع لمعنى مركب وهو قائم زيد
قائم مثلا مع انه كلمة بالاتفاق **و** اجيب بان كون المعنى مفردا او مركبا ليس باعتبار
عدم تعدده وباعتبار تعدده بل باعتبار حصوله في اللفظ المفرد والمركب ولفظ الخبر
مفرد بمعناه الحاصل فيه مفرد وهذا معنى قول بعضهم لفظ الخبر وضع لمجموع صدق
على قائم زيد قائم وهذا المجموع ليس بمركب **السادس** ان نحو رجال كلمة مع انه يدل

على معنيين وهما حروف حرف من الانسان **وأجيب** بانه انما دل على ذكر بخصوصه وعلى الأخرى
بحاله اي باعتبار كونه مثنى واللفظ الدال على معنى بجوهره وعلى الآخر بحاله مفرد **السابع**
ان الفعل الماضي كلمة اتفاقا مع ان مدلوله غير مفرد وهو الحدث وحصوله في الزمن الماضي كذا
اورد الرضي وقواه وحشى الايرادات على ان المفرد وصف للمعنى والجواب انه وصف
للفظ وانما الترك لا يدل على جزء معناه وحينئذ لا تنهم **الثامن** ان الحد صادق
على حروف المضارعة وحركات الاعراب والتنوين والف المفاعلة وتا فاعله وياء النسب
فانها الفاظ موضوعة لمعان مفردة وليست بكلمات بل بعضها ولذا قيد في التسهيل
بكونه مستقلا ليخرج **التاسع** انه يخرج عنه الضمائر المستترة فانها كلمات
مع انها ليست الفاظا ولذا قال في التسهيل او منوي معه اللفظ لكن اجاب بعض شراح
من شرح الكافية بانها الفاظ حكما **العاشر** كان الاولى ان يأتي بدل من اللفظ
قيل بالقول لما سبق في حد الكلام **الحادي عشر** لا حاجة الى قوله لمعنى لانه يفهم من وضع
لان كل لفظ موضوع فانه لمعنى **وأجيب** بان فهم ذلك بدلالة الالتزام وهي لا تستعمل
في الحدود وليمر عليه قوله مفرد **الثاني عشر** قيل لمعنى يغني عن وضع فلو
قال المستعمل يعني لمعنى **وأجيب** بانه للاحتراز عن نحو اح بانه لفظ يدل على معنى
مع دولنين بعلمه لان العرب لم تضعه ودلالته على وجع الصدر طبيعية لا وضعية
الثالث عشر قيل ان الحد منقوض بنفس الحد لانه لفظ وضع لمعنى مفرد
وليس كلمة **وأجيب** بانه اذا اطلق الامر اختص اللفظ ويفسر بما يقع في حد [illegible]
سالم من غالب هذه الايرادات فقول التسهيل الكلمة قول مفرد **قول الالفية**
والقول عم فيه امران الاول قال ابن هشام القول يطلق على المفرد وعلى المركب المفيد
والمركب بلا فائدة كذا نص في شرح الكافية وعبارته هنا لا تتناول المركب من
كلمتين ولا المركب من اكثر منهما اذا لم يكونا كلاما نحو زيد قائم وان قام زيد
لانه لا يتفق ولهما ذكر لان الكلم اشتمل ولكن هذا الكلم قول وهذا يلتبس
على كثير

على كثير حتى قالوا ان معناه عم الكلام والكلمة والكلم ويشير لذلك بان انما تدل
عبارته على الاولين فقط الكلام لتصريحه والكلمة لقربه **الثاني** قيل ان الظاهر
عم اللفظ ايضا وليس كذلك **واجيب** بالمنع والدليل على عدم ارادته انه انما
تقدم ضمنا **الثالث** ان المراد بعطف **وكلمة** **الرابع** قال ابو طلحة بن فرقد
الاندلسي في شرح فصول ابن معط نكتة القول يعم الجميع عبارة رديئة لانه يوهم
الجميع لا يطلق القول على المجموع وذلك لا يصح لان الكلام على المجموع [illegible]
وعلى ما لا يفيد معا في حالة واحدة وذلك محال لانهما نقيضان واطلاق اللفظ
الواحد على النقيضين معا في حالة واحدة محال فيجمع على ان مراده العموم
بالتناول لا بالحمل فعلى هذا فيه تجوز نقله التاج ابن مكتوم في تذكرته **تنبيهان**
الاول جمع في التسهيل بين حد الكلمة والكلام واقتصر [illegible] في الكافية في
الكبرى على حد الكلام ولم يتعرض هناك لذكر الكلمة ولا تقسيمها البتة واقتصر
في العمدة على ذكر الكلمة ولم يتعرض للكلام البتة وقال في شرحها انه ينبغي
ان يقصر معنى الكلام عن تحديده **الثاني** ما ينطق به اللسان اما لفظ او قول
او كلمة او كلام او كلم او جملة ذكر منها في الالفية الكلمة والكلام والكلم والقول
وفي الكافية والتسهيل [illegible] الاول وبقي اللفظ والجملة اما اللفظ فهو الصوت
المعتمد على مقطع الفم وهو احسن من قول بعضهم المشتمل على بعض الحروف لانه
رد بحضرة الشيخ بدر الدين ابن مالك [illegible] بنحو واو العطف مما هو حرف واحد
فان الشيء لا يشتمل على نفسه واما الجملة فهي مرادفة للكلام في قول جزم به ابن هشام
في تعليقه كالزمخشري في المفصل ورجح في المغني انها اعم منه اذ لا يشترط فيها
الافادة بل التركيب من كلمتين فهي قول مركب وقد بسطت الكلام على ذلك
في حاشية المغني **قول الالفية** **وكلمة بها كلام قد يؤم** فيه امور الاول
قال ابو حيان هذا من الحشو بالنسبة الى علم النحو وانما هو من علم اللغة

ولينته ذكر بعض حد الكلمة ولما فال في شرح التسهيل اطلاق الكلمة على ثلاثة اقسام حقيقي مستعمل في عرف النحاة وهو الذي تعرض له ومجازي مهمل في عرفهم وهو اطلاق الكلمة على الكلام فلا يتعرض له بوجه ومجازي مستعمل وهو اطلاقها على احد جزئي العلم المضاف فيجوز نحو ترك التعرض له والتعرض اجود لان فيه مزيد واهمال التعرض وفـال بعضهم هذا الموضع من الخلاصة من المواضع التي لا يعرج علاجها

فلت لم يتعرض له في شيء من كتب غيرها وتعرض له ابن هشام في الجامع

الثاني اورد في كلامه الطام انه للتقليل مع ان كان بالنسبة الى اللفظ ممنوع لانه كثير او صطلاح فكذلك لانه معدوم قاله ابن هشام في تعليقه

واجاب بعضهم لا نه للتكثير كهي في قول الشاعر فد انذك القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت بفرصاد وفـال بعضهم هو للتحقير ويرد بانه ليس في عرف المصنفين للتقليل واجاب ابن هشام بتذكرته بانه ان اشار منه بل اراد انه قليل في الجملة لا بالنظر الى اصطلاح نوع ولا الى عرف خاص ولا شك انه قليل في الجملة بالنظر الى اطلاق الكلمة على المعرد

الثالث استشكل المسوغ للابتداء بكلمة وهي نكرة وتجاب بما قدمته من انها اذا اريد لفظها معرفة وقد ذكره هنا ابن هشام

فوك الكافية والتذور وهي اسم وفعل وحرف فيل ظاهره ان الكلمة تطلق على الثلاثة بعا لان الواو للجمع فيكون نحو اذهب زيد نحو من يزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف واجاب الرضي بانه انما يلزم هذا لو كان من قسمة الشيء الى اجزائه وهذا من قسمة الشيء الى جزئياته فـال ولو اتي باو لا لان الكلام افعم واوفق لقوله اما ان تدل الى اخره فلت ذكر ابن مالك ان الواو احسن في التقسيم من او فـقول الكافية اما ان تدل على معنى في نفسها اولا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا الثاني الاسم والاول الفعل فيه امور الاول قال ابن ... [illegible] ... الثالث ... [illegible] ... فال ابن ... [illegible] ... وفال ابن هشام ... [illegible] ... وقال ... [illegible] ... قول بعضهم ... [illegible] ... فال ابن ... [illegible] ... ان الكلمة اما

[illegible]

حصر في شرح العمدة لا حاجة الى دليل حصر الكلمات بل ... كما ... استغني عن دليل حصر الحروف الثاني فال الشيخ سعيد لنا ان يمنع الحصر بناء على ان الدال على معنى في نفسه كما امكن ان ينقسم باعتبار صفة الاقتران الى قسمين كذلك يمكن ان ينقسم انقسام باعتبار صفة اخرى الى قسمين ويحصل بهذا القسم الثالث فسـل في الثالثة فـال نعم لو قيل علينا بالاستقراء ان اية صفة فرضت وراء الاقتران والدلالة لا تحصل نوعا اخر لكان مستقيما الا ان الدال على الحصر يكون الاستقراء لا هذا التقسيم الثالث فال ابن هشام في شرح اللمحة اشتهر هذا الكلام على امرين مشكلين احدهما دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس لفظ وهو يقتضي بظاهره في اسماء المسميات بالالفاظ الدالة عليها وذو الامثال لان ذات زيد لم تقم بلفظ الزاي والياء والدال وكذلك ذات الحدث والزمان لم تقم بلفظ نحو ضرب والاخر دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره وهذا وان كان مشهورا بين النحويين لكن الشيخ بهاء الدين ابن النحاس نازعهم فيه على انه دال على معنى في نفسه وتابعه ابو حيان انتهى فلت علل ابن النحاس ما ذهب اليه بانه لا يخلو ان يخاطب بالحرف من يفهم موضوعه لغة او لا فان كان كذلك وان خوطب به من يفهم موضوعه لغة فلانه يفهم منه معنى وان خوطب من لا يفهم موضوعه لغة فكذا اذا خاطبنا بالاسم من لا يعرف انه موضوع للاستفهام وكذا باقي الحروف فلا فرق بين ان معنى في نفسه فلا فرق بينه وبين الاسم والفعل في معناه في التركيب اي منه في الافراد وفـال ابن هشام في بعض تعاليقه على التسهيل هذه العبارة تعترضها من ثلاث جهات لانها توهم كون الشيء ظرفا لنفسه وكون الحامل لمعنى الحرف غير لا نفسه فلذلك يوجد ذلك الغير لا يفهم معنى الحرف ونحن فلا نعرفه ذلك وان نحو لبيت يفهم منه التمني بمجرد النطق به كما في المنصوص من الاسماء والافعال وان نحو من يفهم منه احد معانيها لا بعينه كما في المشترك من الاسم

والفعل وكذا الحروف الجزم وكون اسماء الشرط والاستفهام اسماء وحروفا لدلالتها
على معنى في نفسه وهو الشخص العاقل في من وغير العاقل في ما والزمان في متى والمكان
في حيث وعلى معنى في غيره وهو معنى الشرط والاستفهام فإن قيل ما الذي يجمع الأمور
الثلاثة عند جعلها اسما قلنا المراد بدلالة الكلمة على معنى في نفسه دلالتها على معنى
باعتبار نفسه الذي المعنى لا باعتبار تعلقه بغيره والمراد بدلالتها على معنى في غيره دلالتها
على معنى باعتبار تعلق ذلك المعنى بأمر خارج عنه فإذا قلت خرجت من البصرة
دل لفظ ابتداء الخروج المتعلق بالبصرة الخروج منه ولفظ يدل على حقيقة الابتداء
باعتبار نفسه كما دل عليه الابتداء في قولك أعجبني الابتداء وأما الثالث فلأن
التقسيم باعتبار المعنى الوضعي لا التضمين فلذا نعم يضمن بعض الكلمة
خلاف المراد فيتبع العدد أعنيه الى عبارة سالمة عن ذلك فيقال لأنها
إما أن يكون موضوعة لمعنى باعتبار نفسه أو باعتبار تعلقه بغيره الثلاث الحرف الى
آخر انتهى **قوله** ربع من الحد كل واحد منها **قال صاحب اللباب**
الذي يلتئم منه حقيقي لأن امتياز الحرف عن أخويه بقيد عدمي وهو عدم الاستقلال
وامتياز الاسم عن الفعل أيضا بقيد عدمي وهو عدم الاقتران بأحد الأزمنة كما مر
الجنس والفصل والحد الحقيقي لا بد فيه من ذكرهما **و** أجاب السيد شارحه بأن ذلك
إنما يكون في حدود الحقائق المتأصلة في الوجود وأما في الماهيات الاعتبارية فليس
كذلك بل لا بد من كل ما ذكر في حدودها بمنزلة جنس وفصل للتمييز ماهية سوى ذلك
قول الكافية الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فيه
أمور الأول أورد عليه أن هذا مع قوله قبل وقد علم من ذلك حد كل منها تكرار وإنما
اقتصر الواقعة على قوله ذلك في بعد الحدود **وأجاب الرضي** بأنه أراد التصريح
بحد كل من الأقسام في أول صنعة الذي تقدم في بر حد انحصر ما به ولا المقصود
منه الحد بل كان الدليل على الحصر الشأن فيكون قد اشتمل هذا الحد على الشيء
بكلمة

لما
زاد وأتي

بكلمة غير ولا تتفق التطويلات بالعقل قال ابن هشام في تعليقه على
التسهيل والجواب أن هذه التعريفات ليست بحدود حقيقية **قال الرضي**
والذي سهل ذلك إلا اعتماد على ما تقدم من التقسيم **الرابع والخامس** قيل إن هذا
التعريف منقوض بوجهين أحدهما بنفس الحد لأنه يصدق على مجموعه أنه
دال على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة وليس اسما بل مركب والثاني
الفعل والعقد والإشارة فإنه كذلك وليس واحد منها اسما لكونه ليس
كلمة **وأجيب** عنهما بأن المراد به كلمة وحينئذ لا يرد الثلاثة
لظاهر وأما الأول فلأن المجموع الحد مركب لا مفرد **السادس** قال الرضي الضمير
البارز في نفسه لما أي المراد به الكلمة كما أن الضمير في قوله قبل على معنى في
نفسها للكلمة انتهى وقد تقدم هناك ما يأتي مثله هنا على هذا التقرير
وقال المصنف بل راجع الى معنى في قولهم ما دل على معنى في نفسه أي لا باعتبار
غيره كقولهم الدار في نفسها كذا أي باعتبار نفسها لا باعتبار
كونه في وسط البلد وغير ذلك **قال** الرضي وفيه نظر لأن قولهم في حد الحرف
على معنى في غيره ينقض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولهم قيمة الدار
في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها **السابع**
قيل إنما لم يحصر الأزمنة الثلاثة لينحصر في الماضي والمستقبل والحال فإن قال
والجواب أن هذا الإجمال لا يحسن في الحدود **الثامن** قيل هذا الحد غير مانع
لدخول المضارع فيه فإنه يدل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة لكونه
وضع مشتركا فيهما على الصحيح وإذا كان مثل الصبوح والغبوق أخل في
الحد لكونه لا يختص بأحد الأزمنة معينا وكذلك المضارع يدخل فيه لكونه لا يدل على
أحد الأزمنة معينا **وأجاب** المصنف بأنه مقترن بأحد الأزمنة على التعيين به
اعتبار الوضع فإن الواضع لم يضع الفعل المضارع إلا دالا على أحد الأزمنة أبدا

أي في قوله ما لم يكن ما والعرف
تصايص شكل لك فلا ارتيابا
جلو فلا لفظ أو جملة كان أفرد

والبس انما حصل عند السامع لكون اللفظ يطلق على احدهما تارة وعلى الآخر
اخرى لا انه موضوع لاحدهما خاصة مثل الصبوح والغبوق فانه موضوع فقط
دالا على احد الازمنة لا بظهوره ولا اشتراك **التاسع** قيل يدخل فيه نعم وبئس
وعسى وحبذا وفعل التعجب لانها تدل على معنى في نفسها غير مقترنة باحد الازمنة
وهي افعال **واجاب** الرضي بان تجريدها عن الزمان عارض فانها وضعها
للدلالة على الزمان فلما خرجت الى معنى الانشاء وجب قطعها عن الزمان وتلك
الدلالة بعد ما قصدوا بها الانشاء **العاشر** قيل يخرج عنه اسماء الموصولة وضمير
الغائب وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الاستفهام والشرط لتوقفه
في نفسه **واجاب** الرضي بان الموصولة وضمير الغائب وان احتاجا الى اللفظ اخر لكن
للتنبيه على ان الذي هو الشيء المبهم تحدثنا به ذلك اللفظ بل لعطفه الى تلك
يعيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسه لا في صلتها وانما يحتاج الى صلتها
لكشف ذلك الابهام وكذا ضمير الغائب يحتاج مفسرها ولكن اشتراك بينهما من
حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص **واما** الكاف الاسمية فلانها
الحرفية بمعنى التشبيه الحاصل بلفظ اخر **و**كذا في معناها كثير للكثرة
التي هي معنى فيما بعدها فكذا رب بان معناها القلة التي هي مجرد [illegible] ورجب القول
بهذا في رب والحاجب الاسمية والحرفية صونا للحد عن الاعتراض وقال انها الاستفهام
والشرط يكون منها يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم اضرب وايهم
تضرب اضرب بان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم
عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء وان الموضع الذي يكون فيه انما هي ليست
معنى فيما بعدها فيمتنع الحد [illegible] الجواب بل قال سيبويه ان حرفي الاستفهام والشرط
وهما الهمزة وان حذفتا وجوبا قبل مثل هذا الاسم الشرط والاستفهام لكثرة الاستعمال فالاصل
ايهم اضرب وان ايهم تضرب ثم ضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان على حالهما

فيهما

بينها وان كانا لازمين وكذا المستوي في نحو من تضرب اي امرؤ من تضرب اضرب اي امرئ
الحادي عشر قيل يخرج عنه اسم الفاعل والمفعول اذ اعمالهما اذا كانا حينئذ على احد
الازمنة وان كانت مشتركة كالمضارع **واجيب** بانهما انما ضعفا الاصل الذي قام
به الوصف من غير زمان وذلك التعلق على الزمان عارضة لا اشتراطا **الثاني عشر** قيل
يخرج عنه اسماء الافعال لانها تدل على معنى مقترن بزمان معين **و**اجيب بان المراد
بالدلالة دلالة اولية وصه مثلا انما تدل اولا على السكت وبواسطته تدل على السكوت في
المستقبل هكذا قرره السيد ركن الدين وغيره من شراح الحاجبية بان اسماء الافعال
موضوعة في الاصل لمصادر او اصوات او ظروف ثم نقلت وكانت دلالة لها نقلت عنه على الزمان
الثالث عشر قيل يخرج عنه قولك الآن والمستقبل فانه يدل على الحدث والزمان
واجاب في شرح اللب بانه انما يدل على نفس الزمان فالزمان غير مقترن بزمان **الرابع
عشر** قال الرضي قد عرف معلوم في زمانه في هذا العصر ان لفظ الاقتران غير ظاهر
فيما ذكرناه من تفسيره ولا يذكر في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى
المقصود به **الخامس عشر** قيل ان اريد باحد الازمنة واحد منها بعينه كالماضي
مثلا لزم الا يكون الفعل يقترن في غير ذلك المعين منها اسما لا فعلا او واحدا غير
معين لزم ان يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي مثلا اسما لا فعلا وكلاهما باطل
واجاب في المتوسط بانه لا يراد هذا ولا ذاك بل واحد منها من غير تقييد بالتعيين
او بعدمه **السادس عشر** قيل عرف الاسم بانها مخصوصة وهي ما دل على معنى في نفسه ومعرفة
الكلام متوقفة على معرفة العلم فتكون معرفة تعريف الاسم متوقفة على معرفة الاسم وهذا
دور وغاية معدول تلك الاسماء ومدلول كل من تلك الاسماء جزء من المعرف الذي هو
لفظ الاسم بلفظ تلك الاسماء فلا دور **فان** قيل فعلى هذا يتوقف المعرف على
مدلول تلك الاسماء ومدلولها متوقف على تلك الاسماء الدالة عليه مع انها متو
قفة على المعرف فيلزم الدور **اجيب** بان تلك الاسماء لها اعتباران اعتبار كونها

واجاب الشيخ بعضهم بانه
عرف مدلول لفظ الاسم [illegible]
ما صدق عليه من [illegible]
وهو جزء من [illegible]

موضوعة للمدلول لانه في الخصوصية اللغوية والاعتبار الذي به اسميتها الخصوصية
الاصطلاحية ودلالة تلك الاسماء على جزء الحد بالاعتبار الاول لا الثاني فلا يندفع
الدور بيان ذلك ان دلالة الرجل مثلا على الرجل باعتبار معناه الموضوع لغة
واسميته ليست بهذا الاعتبار بل باعتبار انه لفظ دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد
الازمنة والرجل بهذا الاعتبار لا يدل على الموضوع له لغة اصلا لانه بهذا الاعتبار
اعم من ان يكون معناه ذكرا من بني آدم او لا فبنفسه انما ذكر في التعريف ليدل على معناه
اللغوي وباعتبار انه كلمة تدل على معنى في نفسه الى آخره يدرس افراد الاسم فلاختلاف
جهتي التوقف فلا دور **السابع عشر** قيل جعل الفعل الذي هو من اجزاء حد
الاسم وما هو جزء لحد الشيء فهو جزء للشيء فالفعل يصير جزء اسم العلم وهو
عجز **واجاب** النجم بان جزء الحد انما هو مدلول دال ومدلول الفعل ليس بعضا بل دال كلمة
الثامن عشر قيل مدلول دال لا يخفى انه مقترن وهو من حيث انه مقترن ينافي مدلول
المحدود فلا يكون جزءا من حده **واجاب** النجم بان مطلوب الاقتران في تعريف
لا ينافي الاسم بل لا ينافيه انما هو الاقتران الذي يكون بالصيغة ومدلول الفعل الذي
هو الجزء الحد لا صيغة له اصلا فضلا عن ان يقترن بالصيغة فان قيل نعم يقال
دال انه موضع واحد حتى لا يرد هذا السؤال قلنا للايجاز وللاحتراز عن بعض تسومح
انسك فلانه لا يسمى في مقابل وضعه **التاسع عشر** قيل ان معنى انما
الفعل انما هي في غيرها فان الضرب معناه ليس في نفسه بل في زيد مثلا **واجاب**
شارح اللباب بانه معتبر في نفس المعنى بحسب الوضع ولذلك يجب الاخبار عنها
نحو الضرب شديد وان كانت في غيرها بحسب الوجود فلا ينخرم طرد التعريف
العشرون قيل الحد جار في لفظ التعجب فانها انما [...] وبلا خفية عن ماله
حيا قال ابن هشام في شرح التسهيل [...] مشتركة بين معان
من جملتها ان الشيء [...] البصرة [...] **قول الالفية والكافية** بالجر
قال

قال شارح اللباب هو من حروف الجر اولى من الجر لان الجر يجوز في الفعل [...] نحو هذا يوم
ينفع وهو من [...] التوضيح ان المراد بالجر الكسرة التي يحدثها عامل الجر وهي غير
موجودة فيما لا ينصرف **و**في شرح العمدة لابن مالك ان الجر اولى من حرف الجر لانه قد يدخل في
العطف على ما ليس باسم نحو عجبت من ان قمت ولانه يتناول الجر بالحرف وبالاضافة زاد
ابن هشام في تعليقه وبالتبعية وبالمجاورة وبالتوهم **قال** [...] يرجح ذكر حرف الجر
بان [...] والكاف [...] يستدل على الاسمية بدخول حرف الجر عليه لا بالكسرة التي هي الجر
قوله والتنوين فيه امور الاول ورد عليه انه شامل لتنوين التمكين والتنكير والعوض
والمقابلة والترنم والغالي والمختص بالاسم الاربعة الاول دون الاخيرين فانهما يكونان في
الفعل والحرف ايضا **واجيب** بانهما نونان لا تنوينان [...] الوقف وليس
من التنوين **واجاب** بعضهم بان اللام في التنوين للعهد قال ابن قاسم وفيه نظر اذ لا
معهود يصرف النظر انه عند من يذكر علامات الاسم قال وقد يجاب بانه [...]
واختصاصها بالتنوين وبه اجاب ابن هشام مع ان ابن مالك في التسهيل يقيد [...]
وقال وتنوينه في غير [...] قال في العمدة وتنوينه قال في شرحها وقد خرج بالاضافة الى
الاسماء [...] على الاسم تنوين الترنم فانه يشترك فيه الاسم وغيره فلو قيل بالتنوين
بدل تنوينه لدخل [...] مراد الدخول في الكافية الكبرى وصرح وذكر في شرحها
انه شامل للاربعة وانه عدل الى [...] لئلا يدخل تنوين الترنم وفي شموله لها
ربعة نظر لان [...] اختصاص بتنوين التمكين كما سياتي في [...]
[...] صاحب اللباب ان التنوين الخاص بالاسم ثلاثة وانتفت المقابلة ووجهه شارحه
بانه يرى ان تنوين جمع المؤنث تمكين **و**قال ابن الحاجب في شرح الوافية يعني
بالتنوين تنوين التمكين والتنكير قال النجم السعيد ولم يذكر المقابلة ولا العوض وان
[...] مختص بالاسم لانه يذكر خواص تقتضي ذاتية الاسم وذاتيتها لا
تقتضي الاسم لان تنوين العوض يكون [...] في الافعال المعتلة اللام [...]

علي سعيد

لاستغنا الجار عن ... حرفية وتنوين المقابلة نحو ابن يتبع في مثل الضارب المذكر والجماعة
الواحد في مقابلة التنوين في الواحد المقابلة تحت التنوين في دخولهما في الفعل وأما
تنوين التمكين والتنكير ويقتضي ذاته الاسم لا تغني الأول لكونه مدخولا لا يشبه الفعل
وذلك لا يكون إلا في الاسم وتعني الثاني كون مدخوله غير معين والفعل ... عن التنكير
فلا يحتاج إليه انتهى **قلت** التوجيه بأنه يرى دخولها في الفعل كما هو
أحد القولين أوجه وأحسن **وفي** شرح الإيضاح لابن أبي الربيع من الحلل التنوين
فلا يراد به تنوين الصرف فلذا أريد غيره من التنوينات فقد قيل تنوين التنكير
تنوين المقابلة تنوين العوض **قال** وكذا الألف واللام إنما أطلقت فلا يراد إلا
للتعريف فلذا أريد الموصولة أو الزائدة قيدت **الثالث** يريد في أقسام التنوين
تنوين الحكاية كأن تسمي رجلا بعاقل فتحكيه بتنوينه وهو من صرف ما لا ينصرف وتنوين
المنادى في الضرورة وتنوين شذوذ حكى هؤلاء قومك وهذه الأربعة أيضا من خواص
الاسم **قال** ابن هشام والحق أن الذي من الصرف وقد يقال يجب الثالث أيضا لأن الضرورة
لما أباحت التنوين أباحت الإعراب **وأما** الرابع فلا اختار ابن مالك أنه نحو ...
كثير به اللفظ وليس بتنوين **الرابع** تاج التنوين عن الجر كما فعل ابن مالك في الكافية
كتبه أحسن من تقديم عليه الذي صنعه في العمدة لتأخر عنه عن اجتماعه **قوله**
الا العبد والشذوذ والنداء فيه أمران الأول أن عبارة العمدة وبالنداء قال في شرحها وهي
أجود من أن يقال النداء لأن النداء قريب يشترك فيه الفعل والحرف حين يحذف المنادى نحو ألا يا اسجدوا
يا ليت قومي فلذا قيل ... أبو علي إن المستدل بالنداء على الاسمية هو الذي تتأتى فيه النداء إليه
ولا يكون ذلك إلا الاسم المحض وقال في شرح الكافية اعتبار الاسم بالنداء ينبغي أن يكون بغير يا
من حروفه كأيا وهيا لأن يا قد كثرت مباشرتها للفعل والحرف قال ابن هشام
في شرح التسهيل وهذا الاعتبار الذي ذكره يحسن لصلة النداء بغير يا وقال في تعليقه
على الألفية المراد بالنداء كون الكلمة مطلوبا إقبال مدلولها بحرف نائب مناب أدعو
وليس

وليس المراد مجرد دخول حرف النداء وحينئذ لا يرد عليه شيء مما دخلت فيه يا على فعل أو
حرف وذلك ... الجواب بأنه للتنبيه أو داخلة على اسم محذوف لأن النداء ... إنما يعرف
بعد استقرار أن ما دخلت عليه يا ... ذلك ليس فعلا ونحن إنما نحتاج لمثل العلامات
في محل العلم ليعرف بها ما لا يعرف الاسم من غيره الثاني قيل إنما اختص الاسم بالنداء لأن المنادى
مفعول في المعنى فكان ينبغي التعريف فلا يطلب المفعولية لا بخصوص النداء **وأجاب** ابن هشام
بأن تلك علامة خفية أو المفعولية لا بد منها ... المبتدأ ... لكون الكلمة منادى أولا **قوله**
الا العبد والشذوذ وأل الغاية دخول اللام غير التشبيه والعهد بقوله وتعريفه
وبالكناية ... بقوله وكونه معرفا وقال في شرحها أنه أولى من أل واللام لأن من أقسام
أل الموصولة وهي غير خاصة بالاسم ولأنه شامل للتعريف بأل على مذهب الخليل وباللام على
مذهب سيبويه وبأم على لغة طيئ والتعريف بالإضافة كغلام الله زاد في شرح العمدة
وبتنبيه الإضافة كأبدأ بذلك أول أول الأشياء وبالإشارة إلى مبهمة كهذا ثم زاد
غيره وبالإخبار والعلمية زاد ابن هشام وأسبل الواحد ولأن من أقسام أل الزائدة وهي
تدخل على الفعل وهو الذي رآه من بعض ... وتختص الغاية بأن يراد وهو أن اللام
مكونة فلا الابتداء واللام التي في جواب لولا ولو وفي تنفيس محمود **واجب** بأنه وإن
تتفيس محمود بعدما شهرة اللام التعريف وكثر استعمالها فيه حتى صار كالشيء
الواحد فيرجع إليه العهدية ثم التعبير بأل يناسب مذهب من يرى أن المعرف اللام فقط
ولا يعترض واحد منهما من هذه الحيثية **قوله الا العبد** ومسند فيه أمران الأول أن
فيه إيهاما لأنه أريد به كونه مسندا لم يصح لأن الفعل يكون مسندا وكذا إن أريد به
الإسناد على إقامة اسم المفعول مقام المصدر لأنه حادث ... بكونه مسندا وإنما العبرة
بكونه مسندا إليه فلا وضح منه قول الكافية والشذوذ والإسناد إليه **وأجاب** ابن
الناظم بأنه أراد ذلك لكنه أقام المفعول مقام المصدر وحذف الصلة اعتمادا على التوقيف بعده
ابن قاسم بأن الاعتماد على التوقيف لا يجبر مثل التعريف **وأجاب** بعضهم بأن الصلة [illegible]

الاسم قوله للاسم تمييز متعلقة بمستند وهي بمعنى الى قال ابن قاسم وهو ظاهر المعنى قال الشيخ
ابن هشام لان تعليق قوله الاسم بغير حصل يؤدي الى وجه انه من حصل له التمييز بلا بد ما هو
قال والصواب ان يدعى الاسناد اليه مفعول وان المعنى ان تمييز شيء مستند اي بان يدخل عليه
او ينسب اليه شيء مستند كما ان قولنا يتميز بال معناه بان يدخل عليه ال واذا علم شيء
مسند كان هو المسند اليه انتهى وبعضه الى ما ذكر ابو حيان **الثاني** الحق ان الثلاثة الا
سناد وهو معنوي لا لفظي والذي هو من خواص الاسم المعنوي لا اللفظي فانه يشارك
فيه الفعل والحرف نحو ضرب فعل ماض ومن حرف جر كما ذكرناه في شرح التسهيل واورده ابو
حيان **واجيب** بان التحقيق انه كلمتهما من خواص الاسم ولا يتنش الى الفعل والحرف
الا محكوما باسميتهما فانا قلت ضرب فعل ماض فضرب في هذا التركيب اسم متمثل
لفظ ضرب الدال على الحدث والزمان ركيب يتصور بعلاوة في المثال المذكور على معلقه
وهو لا يشعر بحدث ولا زمان ولا يقتضي بما عامل يحكم على موضعه بالرفع على الابتدا وقال
الرضي فان قيل اذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فقد
اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهذا الا تناقض قلت لا يريد ان ضرب في هذا
التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعملت في المعنى الذي وضعت له اولا نحو خرجت
من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد **الثالث** تعبيره في الالفية والكا
فية الكبرى بالاسناد احسن من تعبيره في العمدة بالاخبار عنه لشمول الاسناد للخبر وا
لطلب والانشاء بخلاف الاخبار فانه لا يصدق على الاخيرين قاله ابن هشام **قول الكافية**
والاضافة قال هو خاص بكونه مضافا اليه لان الفعل قد يضاف اليه في نحو هذا يوم ينفع
الصادقين وهو ممنوع بل المراد من خواص الاسم الاضافة في المثال المذكور الى المصدر
النائب اي نفع الفعل **قول الالفية** للاسم تمييز حصل قال ابن هشام فيه اشكال
من وجهين احدهما من جهة التعبير به هنا وذلك من قال اذ … العلامات انما
حصلت للاسم التمييز عن قسيميه اي الانفصال عنهما لا التمييز الذي هو للفصل
بين

بين الاشياء وانما يحصل التمييز للناظر في العلامات وكان الصواب ان يقول ومسند
للاسم تمييز حصل الثاني من جهة اعرابه وذلك ان اعرابه مبتدا فلا يسوغ
الابتداء بالنكرة او فاعلا يحصل في الفاعل لا يتقدم … بان المسوغ الصفة
بحصول الخبر بالجر او بقدر اي تمييز تام او مميز اي تمييز كما قيل فيما احسن بزيد
او شر اهر ذا ناب او كونه اي جنس واحد الاجناس بقرب نكرته من معرفته
اذ لا كبير تفاوت بين قولك تمييز والتمييز **تنبيه** حاصل ما ذكر
الثلاثة من علامات الاسم ستة او سبعة بنا على ان الاضافة شاملة لتنبيه
وزاد في التسهيل من علاماته عود الضمير عليه وابدال اسم صريح منه والاخبار
به مع مباشرة الفعل وموافقة ثابت الاسمية في لفظه او معناه وزاد ابن الحاجب
في الوافية النعت والجمع تصحيحا والتكسير والتصغير وزاد صاحب اللب والنداء
التثنية والتذكير والتانيث والنسبة وزاد ابن فلاح في مغنيه لام الابتداء
وواو الحال وكونه مفعولا او عبارة عن شخص **قول الكافية** الفعل ما دل على معنى
في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلاثة يدل عليه ما تقدم في حد الاسم لما اورد
ذاك على الطرد يرد هنا على العكس وما اورد هناك على العكس يرد هنا
على الطرد **قول الالفية بتا فعلت واتت ويا افعلي ونون اقبلن**
فعل ينجلي عبارة الكافية الكبرى **بتفعل يا الفعل او يا افعلي وفي**
وتا التانيث تا فعلت جلي وهذا البيت احسن من بيت الالفية من خمسة
اوجه احدها انه صرح فيه ولم يرمز بالامثلة **ثانيها** انه قال الفاعل
فتناول التكلم وتاء الخطاب وتاء المخاطبة لمفرد او مثنى او مجموع نحو قمت
قمت قمتما قمتم ولا يدخل ذلك في قوله بتا فعلت الا بتكلف كثير
ولذا شرح ابنه المراد بتا ضمير المخاطب لعل ان المثال لا يطابق الانثا وتتمة
ثالثها انه قال بيا الفاعل ولم يشكل كما قال في شرحه الداخلة على الامر والمضارع

نحو تبعلين وبالب[illegible] لانتقل الخ به المضارع رابعها انه قد يأتي اتباعا على قلة الثانيث
والاول علامة متبوعه بانتفاء الثانية كما قال ابو حيان مختلفا فيها وعكس في الالفية
ويمكن الاول خلافه لان تقديم المتبوع عليه اولى كما اورده ابن جابر خامسها انه ذكر فيه
خمس علامات وفي بيت الالفية اربع وذلك اكثر فائدة ثم ان قوله ونون اقبلن فيه امران
احدهما ان المراد نون التوكيد شديدة كانت او خفيفة فصل في التلخ عن بيانه والثاني
انه قيد في التسهيل فعل نون التوكيد الشائع احترازا من الداخلة على الاسم في قوله اقائلن
احضروا الشهودا **تنبيه** ذكر غيره للفعل اربع علامات او خمسة ان جعلت عبارته نون
التوكيد الخفيفة نوعا فيها سيأتي وزاد ابن الحاجب قد والسين وسوف والجوازم وزاد في
التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع يا المتكلم نون الوقاية وبمعنى ذلك في فعلية
افعل في التعجب وفي سبك المنظوم تغير صيغه لاختلاف الزمان وزاد ابن فلاح في مغنيه
النواصب ولو ولحروف المضارعة **قول الكافية** الحرف ما دل على معنى في غيره ومن ثم احتاج
في جزئيته الى اسم او فعل تقدم يأتي الكلام عليه عند ذكر دليل الحصر عند ذكر حد الاسم وبقي امور
الاول اعترض على هذا الحد بالصفات فان معنى طويل مثلا في جاءني رجل طويل هو جزء
اي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متصفا به **واجاب** الرضي بالمنع بان معنى طويل
ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالآخر اذ الطول قائم بذي وجعلنا الطول
وصاحبه لا بمجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله لتعيين ذلك الصاحب الذي دل
عليه طويل وقائم به الطول لا يلتفت به الطول واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه
فلو كان المتبوع بعين الذات الذي قام به العوض تخصيصا **الثاني** اعترض عليه بان لا
بمعنى في ضرب موضوع ليدل على ضاربه ما اوقع به **قال** الرضي ولا بد مع هذا الاعتراض
الا بان قال بعضهم الحرف هو الدال على معنى في غيره بان ضرب مفيد بنفسه الاخبار عن
وقوع ضرب في زمن فاعلية وفي عرض زيد فلا مرية انه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره
انتهى **وقال** ابن هشام في كتاب له على التسهيل في التوضيح على الالفية الحرف
كلمة

كلمة لا تدل الا على معنى في غيرها وبلى ان الحصر خروج بعد الاسماء كاسماء الشرط والا
ستفهام فانها تدل على معنى في نفسها وعلى معنى في غيرها فتخرج عن ذلك الحد كثر الكو
بالحصر في الجامع وفي المغني لابن فلاح الحرف كلمة دلت على معنى فقط فلو خرج بقيد فقط
ذلك فلا ومنهم من يقول لا احتياجه ولم يكن احد جزئي الجملة **وقال** النيلي لانه ان جعل
قوله ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل من تتمة هذا الرسم والا دخل فيه الاسماء المنا
سبة للحرف [illegible] وكيف فانها تدل على معنى في غيرها لا يحتاج في جزئيته الى غيرها
بل انه من قولك ابن زيد بجزء الكلام قال ثم انه على كل تقدير ينتقض بلا بحرف النداء في قال
جزئ الحرف ولم يحتج في جزئيته الى اسم او فعل بصحبه قال ونجاب بان المنادى مفعول
وحرفيه فعلة فليس بجزء الكلام وانما اقتصر فيه على الحرف لنيابته عن الجملة المقيد نحو
بمنزلة قولك نعم او لا في الجواب في الاقتصار عليه لنيابته عن الجملة وهذا هو الامر الثالث
قال ويرد على الرسم ايضا الحركة الاعرابية فانها تدل على معنى في غيرها وهو [illegible]
وليست حرفا لكونها لفظا ونجاب بان المراد بها كلمة والحركة ليست بكلمة وهذا هو
الامر الرابع **الامر الخامس** قال النيلي لو قال احتاج الى لفظ يصحبه كان اشمل لدخول
الجملة والبعض فيه فيدخل حروف الشرط والاستفهام والنفي واما انه للتفصيل **السادس**
احسن ما يضبط الحرف بالعد لان الحروف محصورة وقد عدها ابن فلاح في مغنيه سبعين حرفا
بطرح المشترك **ثلاثة** عشر احادية الهمزة والالف والباء والتاء والسين والفاء والكاف واللام
والميم والنون والهاء والواو والياء **والرابعة** وعشرون ثنائية آم وان وان واو واي
واي وبل وعن وفي وقد وكي ولا ولم ولن وما ومذ ومع على رأي ومن وها وهل ووا ووي ويا
وتسعة عشر ثلاثية اجل واذن والى والا واما وان وانا وبلى وثم وجير وخلا ورب وسوف
وعدا وعلى وليت ونعم وهيا **وثلاثة** عشر رباعية الا والا واما واما وحاشا وحتى وكان
وكلا ولعل ولما ولولا ولوما وهلا **وخماسي** واحد وهو لكن **قول الالفية** سواهما
الحرف كهل وفي ولم فيه امور **الاول** قال ابن هشام فيه مجاز احدهما التقديم والتأخير

اذ المعفو عن الحرف سواهما لان الغرض هو المعرف فهو المبتدا وهو الهما
المعرف فهو الخبر واخرهما لتضايفه والتشبيه والحرف فهو فاعل
على متعلقه ولو لم يجعل على ذلك اختل ما انه قد علم من قوله والاسم والفعل ان ثم حرفا لكن
ان كلا من الثلاثة غير ذا خبر من قوله فقال ابن الطالب اي هو في التمييز بين
النوعين السابقين تمييز الحرف لا هو في النوعين لان ذلك معلوم من التقسيم للكلمة
وهو وان كانت العبارات متعددة باعتبار النقط نوعان **الثاني**
قال ابن هشام ان هذا التعريف غير كاف بل حد غير فانه مولك
ما معلقة فقط لا يقبل شيئا من العلامات المذكورة وهو اسم لا فعل فقال ولما راى ابن الناظم
ورد ذلك زاد في التعريف قوله لم يقع على نفس الحرفية دليل كما فقط فانه مخبر عنه في
العفو اذ هو بمنزلة الزمان البالغ من تلك الزمان البالغ ما بعلقها حذائه قال وعندي
ان ما ذكره لا يخص التعريف به لانه يقتضي ان المبتدي لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور
المنافيات له ويعلم انتفاء تلك الامور من الكلمة وفي هذا من العسر ما لا خفاء به وقال في موضع
اخر من كلمات لا تقبل شيئا من العلامات المذكورة وليست حروفا بل افعالا كلا وفعل
التعجب وخلا وعدا وحاشا اذا نصبت وليس وان واخواتها لا يقبل شيئا من العلامات الا انه
تسند فانتفت الحرفية اذ الحرف لا يسند وتعينت اسميتها لان الاسماء هي الاصول فعند الا
تماويها عند التردد اولى **الثالث** قيل علامات الاسم والفعل وجودية فما يكون عدمها
علامة للحرف لانه يلزم منه الدور **واجاب** شارح اللباب بان الحرف له جهتان جهة كونه
حرفا وجهة كونه لفظا مفهوما ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الاولى فلا دور
الرابع اتفق الشراح على انه اشار بالامثلة الى انقسام الحرف الى مختص بالاسماء كفي وبالا
فعال كلم ومشترك بينهما كهل وهذا فيما فيه ما ذكروه في باب الاشتغال ان هل تختص
بالفعل وانه يجب النصب بعدها وسيأتي ما يتعلق به هناك في شرح الكافية الكبرى د
والحرف ما من العلامات خلا كهل وفي ولم او ليت والى ... نشرحه
اشير

ذا انشبه في التمثيل الى اصناف الحرف فصحا غير عامل لا ممتنع كهل ومنها ممتنع غير
عامل كبل وعامل في الفعل كلم وهذا يقتضي انه اشير بهل الى عدم العمل وباخواتها
الى العمل الى الاشتراك والاختصاص من نعم في شرح العمدة وفي ما ذكر الشراح في
ان الامور الثلاثة واردة على التفسير انفا **قول الالفية** بفعل مضارع الى اخره فيه
امور الاول قيل ذكر علامات اقسام الفعل قبل العلم باقسامه والمعتاد ان تعلم الاقسام
اولا بالتعريف وكيفيتها ثم تذكر علاماتها **الثاني** انه خلط بين علامات الفعل واقسام
الفعل بذكر الحرف وكان الاولى خلافه وان يؤخر ذلك الحرف الى اخر الباب كما صنع في
الكافية الكبرى وفي العمدة **الثالث** انه قدم المضارع على الماضي وكذا في الكافية الكبرى
والاولى عكسه كما فعل في العمدة والكافية رعاية لترتيب الوجود لان الحال
مسبوق بالماضي ثم بان بقوله ثم بعض **فضل** تعلم انما قولنا المترى اذا اردنا ان نقول له
كن يكون موضوع الماضي ثم المضارع ثم الامر وانما قدم الماضي لتشبثه بارادة التقدم والمضارع
لتشبثه بان يقول المتوسط والامر لتشبثه بكون التاخر ذكره الاصبهاني ولان الالف
متعوب اصالته والمضارع قيل انه فرع عنه وما قيل ان المضارع قدم لشرفه بالاعراب
بذلك انما يناسب عند ذكر المعرب من الافعال وفي التسهيل قدم الماضي في الامر ثم المضارع
وكذا في الشذور والجامع قال ابن هشام ووجهه ان المزيد والمشترك حقه التاخر عن المجرد
والنصب والمضارع مشترك وملازم للزيادة وتجرد الماضي اكثر من تجرد الامر فلذا قدم من
بعده الامر ثم المضارع الاولى رعاية للترتيب ان منشعبة الخارج اذ كل الافعال
مشتغلة قبل وجودها ثم توجد فتكون حالا ثم تنقضي فتصير ماضيا **قول الالفية**
المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين
فيه امور **الاول** قال النيلي قوله ما اشبه الاسم مرادف للمضارع لان المضارعة المشابهة
والمراد بالمضارع انه المعهود فهو مستغن عن التعريف لانه يكون تعريفا للشيء بنفسه
قال والجواب انه اراد المضارع في الاصطلاح فلم يكن مرادفا لقوله ما اشبه الاسم بل المضارعة

الاصطلاحية غير المتشابهة. اللغوية الثاني جعل وجه المشابهة بينه وبين الاسم كونه
مشتركا بين الحال والاستقبال ويتخصص بما ذكر كما ان الاسم يشترك كرجل ويتخصص بنحو هذا
الرجل وبهذا اعرب وهذا وان كان الجمهور فقد ذكره الامام ابن ملك رده وقال بل وجه الشبه
انه بمنزلة بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم
ولا يميز بينها الا الاعراب كما في مسئلة لا تاكل السمك وتشرب اللبن فلما كان الاسم
والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب فلان الجمع بينهما بما
اولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء وجريانه على اسم الفاعل
لان المشابهة بهذه الامور بعض اعراض عن الاعراب لا دلالة بخلاف المشابهة في المعنى
تنبيها تقتضي **الثالث** ما ذكره من كون المضارع مشتركا بين الحال والاستقبال هذا هو
مذهب سيبويه واختاره ابن ملك لكن قال الرضي الاقوى ما ذهب اليه الفارسي من انه
حقيقة في الحال مجازي في الاستقبال لانه اذا خلا من القراين يحمل على الحال ولا يصرف الى
الاستقبال الا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال
صيغة تخصه كما للاخريين وهذا القول قواه الرضي هو المختار عندي واختاره ايضا
ابن فلاح في مغنيه وعلله بانه اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى **الرابع**
انه الحمل على الاشتراك واحتمل ما ذكرناه انه مشترك بين الزمنين واحتمل اشتراكه
بين الازمنة الثلاثة الحال والاستقبال والماضي فكان عليه ان يعين المراد بان يقول عبر
عن التعيين بالعلم به لان الناس لم يذكروا الاشتراك الا بين الزمنين قلنا وقد ذكر
جماعة منهم صاحب البديع اشتراكه بين الثلاثة نحو يضرب الان لم يضرب غدا
او لم يضرب امس **الخامس** لم يذكر من مخصصاته للاستقبال سوى السين وسوف ومثلها
سوف والمخصصات له كثيرة منها اقترانه بظرف مستقبل واسناده الى متوقع
واقتضاؤه طلبا او وعدا او مصاحبة اداة توكيد او ترج او مجازاة او ناصب
او لو المصدرية **السادس** لم يذكر مخصصه للحال وذلك كاقترانه بالان وما في معناه

تأكيد والطاعة وانها وليس وما وان النافيتين ولام الابتداء ووقوعه في موضع نصب
على الحال **قوله** الشذوذ او افتتاحه بحرف من نأيت في شرح الكافية لابن ملك ان التعبير
بالهمزة المتكلم او احدى اخواتها اولى من التعبير بحروف نأيت لانها قد تكون اوائل غير المضارع
نحو اكرم وتعلم ونرجس الغ واو برنا التثنيه وابن الحاجب وان كان عبر بذلك الا انه بين
المراد بعده بقوله فالهمزة للمتكلم الى **قول الكافية** فالهمزة للمتكلم مفردا. قال ابن
هشام ينبغي ان يقيده بكونه غير المعظم نفسه **قوله** والنون له مع غيره قد تجيء له
وحده اذا كان معظما نحو نحن وقد ذكر في الواقية **قوله** والنون قال ابن هشام
يدخل تحت كلامه نحو الهندات هما يخرجان مقتضى اطلاقه انه بالتاء وقد جرت
المسئلة بين ابن ابي العافية وابن الباذش فقال ابن ابي العافية انه بالتاء وقال
هو وقال ابن الباذش لا اعلم في المسئلة سماعا ولا نصا لنحوي والقياس عندي انه بالياء
حملا على واو الاسمين وهو الضمير الموضوع للغيبة مشتركا فيه المذكر والمؤنث لكن
وجد السماع كقول ابن ابي العافية قال عمر بن ابي ربيعة :: **لعلهما ان تبغيا لك**
حاجة :: وان ترحبا سربا بما كنت احصر :: **قوله** والياء للغائب غيرهما قال
ابن هشام يرد عليه ان الظاهر الغائبات نحو تقوم الهندات وضمير هن المستتر نحو
الهندات تقوم وكذلك جمع التكسير والجمع بالف وتاء لمذكر او مؤنث غير حقيقي
نحو تقوم الزيدون والرجال وتنكسر الجذوع او الاجذاع وتطيب الحمامات وتنفطر
السموات وضمير مذكر كذا اذا اخر الفعل وضمير ما ذكر كذا اذا اخر الفعل في الا
مثلة المذكورة والغائب المؤول بمؤنث نحو تجيء نحو كتابي يعني الصحيفة والمضاد
الى مؤنث نحو تلتقطه بعض السيارة على ذلك بالتاء لا بالياء وهو داخل في قوله للغائب
غيرهما وان نحو تطلع الشمس يحضر القاضي اقراره بأتي بالياء والتبرك خلافه وفي شرح
اللباب ان تعبيره بقوله والياء لما عداها اولى من قول ابن الحاجب وغيره الياء
للغائب لصحة قولنا يفعل الله ما يشاء ونحو ذلك وان الغائب لا ينطلق عليه تبارك

وتعالى **قوله** الكافية والشذور وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه
فيه امور الاول شارح المثلثة من التصريح لابن النحو بكلام في هاء المثابة والنثر
زهيد البحث **الثاني** ان نوح العبارة اختصاص الضم بالرباعي الاصول كما هو مصطلح
عليه اهل الصرف لا الكلام والرباعي على ما اصوله اربعة ما كان مزيد احكامه وليس
كذلك بل المراد ما كان على اربعة احرف سواء كانت كلها اصولا كدحرج او دحرج او
يبقا ابن كاكرم يكرم واجاب بجيب **الثالث** استثنى ابن هشام الجامع
وابن فلاح الفعل الاربعة من مضارع اهراق واسطاع بانه مضمومة وان كان الماضي
خماسيا قالوا لانه رباعي وانما زيد فيه الهاء والسين على غير قياس قال ابن فلاح ويؤيد
ذلك اعطاء حكم الرباعي قطع الهمزة فيه ولو خرج الى الخماسي لعاد الى همزة الوصل
الرابع استثنى الجامع من الثلاثي اذا كان بهمزة مكسورة **قوله الالفية**
وماضي الافعال بالتا مز قال ابو حيان ابن زاد التاء فلابد من ان التاء من اراد ولا
يجوز ان يريد بالتاء مجموعهما لانه يكون من الكلام المعيب على الشيء وهو سماعي وكله
الجنس لدخول الخاصة بالاسم فيه واجاب ابن القطاع بان المراد التاء التانيث
لقربه اذ العهد بالعقدية كالضمير العود الى اقرب مذكور وعليه مشى ابن
قاسم وقال ابن هشام بل المراد التاء ان يعم صحة الاكتفاء باحدهما كما ادمن
الافعال ما يصلح لتاء الفاعل دون تاء التانيث كتبارك ومنها ما هو بالعكس تعم
وبئس قالوا انما ابرد التاء لان اللام لجنس التاء المعرفة في تنفيم فيمن لم
للعهد لعل التشبيه اذا اشتركا في حكم جاز التعبير عنهما بما يعبر به عن احدهما
كقوله تعالى وما انت بتابع قبلتهم وليس منهما قبلة بدليل وما بعضهم بتابع قبلة
بعض ولم قبلتهما فيما اشتركا في المخالفة لقبلة الحق كانتا بحكم الاتحاد في البطلان
قبلة واحدة وكذلك التاءان لما اشتركتا في الفعل نزلتا منزلة تاء واحدة ومن
ذلك انه يتضح التصريح بلفظ التاء الامر واحدة والاخرى طوي ذكرها مدلولا
عليهما

عليهما بالمذكور انتهى **قلت** ويؤيد ارادة التاءين مع ان الناظم عبر في
الكافية الكبرى بالتاء بعد ذكر التاءين وشرحه على ان المراد التاءان معا **قوله الكافية**
الفعل ما دل على زمان قبل زمانك فيه امور **الاول** قال الرضي ينتقض بامس وبمامضى
بان المراد بما فعل دل ولم يحتج الى التصريح به لانه في قسم الافعال **الثاني** ينتقض
بنحو لم يضرب وان ضربت ضربت وبعته وزوجت فان الاول ليس بماض والثاني
دال على زمان بعد زمانك والاخير دال على زمان الحال واجيب بان المراد الدلالة
بالوضع وهذه الدلالة لعارض لم وحرف الشرط والانشاء **الثالث** قال
البيلي يرد عليه قولهم خلق الله الزمان فان خلقه هنا لا يحتاج الى الزمان لما
فيه من التسلسل قال وجوابه بان افعال الباري لا تفتقر الى زمان كما كانوا
كانوا لا يعقلون فعلا الا في زمان قالوا خلق الله الزمان فاجري مجرى ما يعقلون
قوله الالفية وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم فيه امور الاول قال ابو
حيان ان العلامة جعل الامر التي تميزه من الماضي والمضارع هي النون
من حيث هي علامة للامر ان لا توجد في غيره وهذا فاسد لانها توجد في
وهو المضارع بشرطه فظهر بطلان انه لا النون علامة لفعل الامر اذ قد
تشاركه غيره فيها قال ونونه ان امر فهم فيه تخليط لقصد لان هذه النون
اذا دخلت على فعل الامر فلا يشترط ان يقصد به الامر بل تدخل على صيغة
الامر سواء كان المعنى على الامر او لم يكن قد دل على ما لفظه امر ومعناه نحو
التعجب انتهى **والجواب** ان العلامة مجموع الامرين قبول النون والدلالة
على الامر حتى يخرج فعل التعجب كما صرح باخراجه ابن الناظم وابن هشام **الثاني**
قال ابن هشام اورد عليه انه يعرف الامر بانه يدل على الامر وذلك دور فقال
واجاب بان الامر المعرف وهو الاصطلاحي وهو لفظ الامر المعرف هو الكوفي وهو
طلب الفعل وذكر معنى شعر به كل واحد واللفظ لفظ غير ان فلا دور

وأما قوله في التسهيل والامر بمعناه ونون التوكيد فلانه اعاد الضمير على الامر مرادا به
المعنى الاخر على طريق الاستخدام **الثالث** اورد عليه نحو لتغوص فانه دل على الامر
وقبل النون واجاب ابن الصائغ وابن هشام بان صح الامر من اللام لا الفعل **قوله**
الثامنة الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب قال الرضي لو قال صيغة
يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما تقتضيه الخلاف امر استواء
كان على جهة الاستعلاء وهو المخصوص بالامر عند الاصوليين او الخضوع وهو الدعاء
او الشفاعة اي يطلب به الفعل بل كان على وجه الاباحة نحو كلوا واشربوا او التهديد
نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة **قوله** بان كان بعد
ما وليه اخره هذا بالشافية اليه فانه من التصرف **قوله** زدت همزة وصل
مضمومة قال النيلي كلامه انه [illegible] اول امرها متحركة وهو راي ابن [illegible]
وغيره يرى انه [illegible] زيدت تبعا لها تحركت لسكونه ذكره ما بعدها **قوله**
دال تا رباعيا مفتوحة مقطوعة في بردحل رباعي بل باب افعل بفتحه
فانه هو النون بعدها فاما رعنه ساكن فيها عليه الرضي **قول الالفية**
والامر ان لم يك للنون محل فيه فهو اسم نحو صه وحيهل قوله الاول وقال
ابو حيان هو الذي ذكره من ان الامر ان لم يقبل النون فهو اسم ليس بشيء لانه ان
يقول بقول الكوفيين فلا يصح لان اسماء الافعال عندهم افعال حقا فان انما
او بقول البصريين فاسم الفعل عندهم ليس بامر بل هو نائب عنه فهو الامر
واجاب بان الدال على الطلب ذات عن الامر [illegible] ان يقال انه دال على الامر
لانه دل عليه بواسطة **الثاني** اورد عليه افعل في التعجب فانه امر ولا تقبله
النون وليس باسم بالاتفاق **واجاب** ابن هشام بانه في [illegible]
والامر فعل الامر لمنافية ذلك لقوله هو اسم بل المراد الكلمة التي رفع
الامر وافعل هذا الباب لا يصح الامر **الثالث** اورد عليه بان الامر قد
يفيد

يفيد ولا تقبله النون وانما قبل الفعل بعده [illegible] قال ابن هشام فيجب التقييد بالامر
الذي يكون احد جزئي الجملة **الرابع** اورد عليه كلا فانها تفيد [illegible] لان الذي هو ان ردع
وانزجر ولا تقبله النون وليست بامر بالاتفاق ولا يخفى عنه بمثاله نبلا **واجيب** بمنع دلالتها
على الامر بل على الردع والزجر وهو ليس بامر **الخامس** اورد عليه انه المطلوب محل التنفيس
اذا كان حقه ان يقول في [illegible] **واجاب** فقضى بان في مثاله ما يرشد الى المراد واجاب
[illegible] بل النطق [illegible] تمييز اضافة الفعل لا يعلم اضافة الاسم واحق من هذا بان يقول ان
فيهم الامر الذي لا يقبل النون نوعان اسم فعل ومصدر نحو ضربا زيدا فالمطلوب بعضها فكان
التقييد بالاول محلا وقد اشار الى ذلك ابن الصائغ ونقله الناظم في شرح الكافية
السادس قال ابن هشام كان ينبغي له ان يمثل بنحو دراك ونزال مكان [illegible] ليعلم بالمثالين
انه لا فرق [illegible] لا تقبل النون **السابع** وانه
ان ينبه على [illegible] المضارع والماضي وقد نبه عليه في العمدة فقال وان دلت الكلمة
على حدث ماض ولم تقبل التاء كهيهات او على حدث حاضر ولم تقبل لم كأف بمعنى اتضجر
الثامن قيل انه ارتكب ضرورة بحذف الفاء من جواب الشرط في قوله فهو اسم قال ابن هشام
وهذه غفلة من قاعدة وهي انه اذا تقدم الشرط مبتدأ جاز ان يكون خبره عن الشرط
ويكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بالمبتدأ او خبره كقوله تعالى وانا ان شاء الله لمهتدون
فمهتدون خبران وجواب الشرط محذوف وكذا قوله فهو اسم خبر المبتدأ وهو الامر لا جواب
فائدة اذا علمت ما تقدم تقرير مباحث هذا الباب علمت حسن قول في العبقرية [illegible]
العبقري كلامنا قول مفيد بقصد * وعندنا الكلمة قول مفرد * فان على معنى
بها قد دلت * واقترنت باحد الازمنة * فعل والا فهي اسم والتي * يفي بها
حرف وسم بالفضلة * فالاسم سم بالجر والاسناد * لم يوقع بها وان تنادي * وللفعل
ما ضارع بالسين ولم * وتاء انثى سكنت ماض فع * والامر ما يفهم منه الطلب * مع
قبوله ي من تخاطب * وتسم الثالث [illegible]
وما حوى ثلاثة فهو الكلم * والجملة اثنين وقد ما التزم * **باب المعرب**

المعرب والمبني

والمبني ترجمة الساينة الكبرى بباب الاعراب والبناء قال الالفية والاسم منه معرب ومبني
لشبه من الحروف مدني فيه امور الاول قال ابن هشام وكان ينبغي ان يبين اولا ما الاعراب و
والبناء لان المعرب والمبني مشتقان منهما والمشتق منه سابق على المشتق وقال ابو حيان اهمل
هنا بيان الاعراب والبناء **قلت** وكذا الكافية الكبرى وبينه في التسهيل بقال
الاعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل وعبارته من شبه الاعراب وليبين حكاية او اتباعا
او نقلا او تخلصا من سكون وقد في العمدة بقال الاعراب ما جلبته العوامل في اخر الاسم الذي لا يشبه
الحرف من رفع ونصب وجر وفي اخر الفعل المضارع من رفع ونصب وجزم ثم ظهر لي انه لم يهمل الالفية
من ذلك فانه قال فيما سياتي والرفع والنصب اجعلن اعرابا الى اخره فاشار ان الاعراب نفس
الحركات والجزم وهذا مبني الاعراب على رايه كالجمهور **الثاني** قيل المبني كلامه ما يدل على
انحصار الاسم في القسمين بل ربما اشعر كلامه بثبوت الواسطة وهو لا يقول به بخلاف قول الكافية
وهو معرب ومبني واجاب ابن قاسم بانه لما ذكر ان المبني ما اشبه الحرف فهم ان المعرب الاسماء
ما فقد سلامن شبه الحرف علم انه لا واسطة بينهما **الثالث** حصر سبب البناء في شبه الحرف
نازع فيه ابو حيان بان الناس ذكروا للبناء اسبابا غيره كالوقوع موقع المبني ومضارعة
هذا والاضافة الى مبني والخروج عن النظير واجيب بانه لم ينفرد بذلك بعد نقله جماعة
عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن الفواز عن ابي علي الفارسي وغيره ونقله غيره عن ابي الفتح
في التلقين ورايته فيه ونقله صاحب البسيط عن ابي الفتح ورايته انا في الخصائص لابن جني
وعبارته وجميع ما بني من الاسماء [illegible] وقوعه موقع الحروف [illegible] وقال ابن العطار
في تقييد الجمل [illegible] ما بني من الاسماء فانما بني لشبهه بالحرف ثم حكى [illegible] في البناء بالخروج
عن النظائر والوقوع موقع الامر ثم قال انما هو على وجه التقريب والصحيح ان كل اسم مبني وهكذا
فانما يبنى لشبهه بالحروف وهذا الشبه على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي نحو كل الاسماء
اشبهت حال الحرف على حرفين والمعنوي ان يتضمن معنى الحرف او يكون مفتقرا الى ما
بعده وهذا مذهب الحذاق من النحويين انتهى وقال المضاف في شرح العمدة جعل شبه
الحرف سببا لبناء الاسم اولى من غيره لان اعتباره مغن عن اعتبار غيره واعتبار غيره لا يغني
عن

عن اعتباره **الرابع** قال ابن هشام اورد على الحصر بشبه الحرف اي الموصولة وبابه حذام ودراك
بني لاضافته الى مبني مع انها لا تشبه الحرف ولا تتضمن معناه قال وله ان يقول في حذام انه
تضمن معنى تاء التانيث اذ اصل حذام حاذمة ولا يمتنع ان يحمل قولهم اي على قول الخليل بانها
لانه صرح في هذا الكتاب وغيره بغير ذلك قال وان اجيب عن الثالث بان المراد المبني لزوما
فلا اشكال في المضاف لان علته يحصل في غير حال [illegible] يجب التغيير والاسم منه معرب ومبني
مبني لزوما ويعني منه مبني جوازا كما ذكره في شرح الالفية لكنه اهمله هذا الجواب
في شرح التسهيل بقال وحد المصنف فيما يوجب البناء لا مطلق سبب البناء **الخامس**
انه احترز بقوله مدني عن ما عارضه كما قال في الكافية الكبرى ما لم يعارض شبه الحرف بما
يحمي عن البناء كاي ما علما وقال في شرحه انه وان اشبهت الحرف في كونها شرطا
او استفهاما وموصولة الا انه لزمت الاضافة فجرت الى الاصل وهو الاعراب وقد
اعترض عليه ابو حيان بلدن فانها ملازمة للاضافة بل هي اقوى من اي فيها لانها لا
تنفك عنها وهي مبنية وقد ذكر بعضهم ان اي انما اعربت تنبيها على الاصل لان
اصل المبنيات الاعراب كما صحح بعض الاسماء والافعال الموجب اعلالها تنبيها
على ان الاصل فيها التصحيح وبهذا جزم ابن الانباري في لمع الادلة واجاب ابن هشام
بان الاضافة التي تعتبر اعتبارها هي الاضافة القياسية كاضافة اي فانها اضافة الى
المفردات وقد تنفك لفظا كما هو قياس الاضافة بخلاف اضافة لدن فانها لازمة لفظا
ومثلها اضافة اذ واذا وحيث فانها الى الجمل **السادس** قال صاحب البسيط اعترض
بان حكمة العلة تقتضي وضع الحرف قبل وضع الاسم المبني فانه لو لم يتقدم وضع لما
في المبني لعدم تصوره اولا قبل تصور الاسم الذي بني لاجله قال والجواب انه لا يلزم من
ذلك الجواز الواقع تصورها الاحرف [illegible] الخارج على نحو تصورها في الامر **قول**
الكافية فالمعرب المرتب الذي يشبه مبني الاصل فيه امور الاول انه قدم حد
المعرب على حد الاعراب قيل وان كان الاولى عكسه لان المشتق منه سابق على المشتق

لكن قال ابن فلاح في المغني ان الناصر في ذلك جر بغان وان حصر فدخل حده المعرب نظرا الى انه
محل الاعراب ولا يقوم العرض فرد [illegible] بمنزلة [illegible] عن الحال **الثاني**
قال الرضي لفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين اذا الاجزاء بالنظر الى الاخر وعلى
المجموع ومراد المصنف المعنى الاول ولم يعبر عن الرضي لان المركب في اصطلاحهم في المجموع
اشهر منه في كل واحد من جزئيه اذ اجزاؤه يقوم ان العرب لا يقول الاسم كيلا من شيئين
بعد اعد الخمسة عشر ونحوه وهذا اداء المصنف يورده حدود هذه المقدمة
الالفاظ مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على العناية وينبغي ان يختار في الحدود
والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة وكيف يجوز
استعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر وكذا اقول المتوسط ونحوه المركب تسا
هل لا المركب من حيث هو مركب فانه يكون مبنيا لا المراد جزء المركب اي المعرب
الذي ركب مع غيره **الثالث** قال الرضي ايضا ليس كل مركب الى غيره غير مشابه
لمبني الاصل معربا بل المركب الى عامله الا ترى ان المضاف مركب الى المضاف اليه ولم
يستحق به التركيب اعرابا وكذا التابع مع متبوعه وكذا اسماء الحروف الموجودة
في اوائل السور نحو حم ويس فان في المتوسط يرد بالمركب الاسنادي **الرابع**
قال الرضي مبني الاصل يشمل الفعل بل اصل جميع الافعال البناء يرد عليه اسم الفاعل
واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف فانها متشبهة للفعل وهي معربة
وتخصيص مبني الاصل بالحرف والفعل الماضي والامر كما فسر به في الشرح اصطلاح
مجدد منه وليس بمشهور **الخامس** قال النيلي ما لا ينصرف وارد على تفسيره ايضا
فانه يشبه المضارع ولا بد ان يشبه الماضي والامر ايضا بخفيف العرعبتين فعل لا يجد
بان ذلك الشبه الامر لا يختص بالفعل بل العجمة والتركيب والتعريف مثلا لا مدخل
لها في الفعل والمراد شبه من وجه يختص به الفعل والحرف غير جهة كونه عاملا ومؤثرا
القيد يخرج اسم الفاعل وقال في المتوسط المراد المشابهة الموجبة للبناء **السادس**
قال

قال سعد ركن الدين يرد عليه نفس مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء لنفسه قال
وجوابه ان يقول لما دل الحد ان المعرب لا يشبه مبني الاصل كانت دلالته على انه لا يكون
بمبني الاصل اولى ولان تقدير الحد الاسم المركب لانه في صنف الاسماء وعلى هذا لا يتوجه
الاشكال واعتمد الرضي هذا الاخير وقد اجاب به المصنف نفسه في اماليه **السابع**
اورد عليه المنادى المفرد المعرفة فانه يصدق عليه انه مركب لا يشبه مبني الاصل على
تفسير مبني الاصل بما ذكر **واجاب** في المتوسط بمنع كونه لا يشبه ذلك
فانه مشابه للكاف في ادعوك الذي هو مشابه للكاف في ذلك واياك فيكون
مشابها للكاف في ذلك واياك لان المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء
فان قيل لا نسلم ان المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء
لجواز تغاير الشبهين **قلنا** لا تغاير هنا بل وجه الشبه في الكل الافراد والا
لخطاب **قال** ولو قيل ابتداء انه بني لمشابهته كاف ذلك واياك من
غير اعتبار التوسط لكان جيدا ولم يتوجه المنع المذكور اصلا **الثامن**
قال نجم سعيد يرد عليه نحو **قوله** غاق وصوت الغراب فان غاق وحده مركب وهو
مبني وجوابه ان التركيب هنا بالاسناد الى اللفظ والمراد بالتركيب المو
جب للاعراب ما وقع الاسناد به الى المعنى **التاسع** اورد عليه ايضا نحو اضرب ايهم
قام فانها معربة مع انها اشبهت مبني الاصل **واجاب** المصنف في اماليه بالتزام
الاضافة التي هي من خواص الاسماء غلبت جهة الشبه ومنع اثره بكان الشبه كا
لمنتفي **العاشر** مشى على ان الاسماء قبل التركيب غير معربة وبني قول ثالث انها
واسطة لا معربة ولا مبنية وهذا القول صححه ابو حيان وهو المختار عندي ويدل
لاخراجه عن حد المبنيات ان اواخرها تسكن بعد ساكن كقاف سين صاد وليس
في المبنيات ما يكون كذلك **قول الكافية** وحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوا
مل لفظا او تقديرا فيه امور **احدها** هذا الذي جعله حكما للمعرب جعله

ساير النحاة تحد اله بغالوا المعرب الذي تختلف اخره الى اخر ونحو قال المصنف في الشرح
انه عدل عنه لانه تعريف للشيء بما هو خفي منه لان الغرض من تعريفنا المعرب ان تثبت
له هذا الحكم وهو اختلاف اخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم له انما يكون
بعد المعرفة فيلزم الدور **واجاب** صاحب المتوسط بمنع ان الغرض ذالك
لجواز ان يعرف له هذا الحكم بل شعور المعرب بل الغرض ان يعرف ان المعرب على اي نوع
يطلق بعد ان عرف انه مختلف اخره باختلاف العوامل **الثاني** قيل المبني ينتقض
بمختلف تقديره نحو جاءني هؤلاء ورايت هؤلاء **واجاب** الرضي بان المعرب الذي تقدر
فيه الاعراب يكون التقدير على حرفه الاخير والمبني لا يقدر الاعراب على حرفه الاخير
اذا المانع من الاعراب في جملته لا في اخره وانما يقدر في محله فيقال هؤلاء في محل
رفع اي موضع الاسم المرفوع **الثالث** عبر ابن فلاح في المغني بقوله تختلف هيئة
اخره وقال انما قلنا هيئة لان الاخير لا يختلف انما يرجع الاختلاف الى الهيئة
قوله الاعراب ما اختلف اخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه فيه امور
الاول قال الرضي يدخل في عموم لفظة ما العامل لانه شيء اختلف اخر المعرب به لان
الاختلاف حاصل من العامل بالالة التي هي الاعراب فهما كالقاطع والسكين قال
ويمكن الاعتذار عن المصنف بان باء الاستعانة دخولها في الالة اكثر منه في الموجب
قلت واحسن من هذا قوله في الوافية ... اعرابه ما اختلف الاخر به من حركات
وحروف تشتبه **الثاني** قال الجرمي لو كان الاعراب ما اختلف الاخر به
من حركات وحروف لكان منوطا بها او مشتركا وكلاهما ممتنع اما الاول فلانه
يصير الاعراب شيئا واحدا وهو المغير المشترك بينهما فلا يتصور فيه ان
تختلف به اخر المعرب من حال الى حال واما الثاني فلانه لا ينفع حينئذ باعتبار
مدلوله لان النحاة يقولوا انواعه رفع ونصب وجر وقال النجم السعيد يقول
بالاول وكونه منوطا يقتضي ان يكون معنى واحدا غير مختلف في افراده

لان الاختلاف

مما يختلف به عند تحققه في افراده امر واحد **الثالث** قال النجم سعيد هذا التعريف لا يصدق
على اعراب المعرب في اول تركيبه اذ لا اختلاف الا عند التبدل **واجيب** بانه اختلاف في الكون
الذي كان عليه قبل التركيب واعترض بان المبني على حركة ايضا كذالك قال الرضي فان قال
المصنف اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان قبل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد
ما يختلف في اخره لا ما اختلف **الرابع** اعترض على الحد بكسر الاخر لاجل ياء الاضافة
وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث **واجاب** الرضي بان الاعراب الذي كان
على الاخر انتقل لاجل ياء الاضافة من غير ان ينتقل الى شيء اخر وانتقل لاجل ياء
النسبة وتاء التانيث وانتقل الى الياء والتاء التي كمثلها مع الاسم ومن ثم تغييره
في الاخر وكذا في الف المثنى وياءيه وواو الجمع وياءيه وذالك لان الاعراب ما اختلف في
المعرب به والمعرب كما تقدم هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء
والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد لحوق الاحرف المذكورة بها
لانك تخبر مثلا بقولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيه
وكذا البواقي فقبل لحوق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف اخر
المعرب بهذه الاحرف **الخامس** قيل الحد غير جامع لان التغيير في نحو مسلمان
ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون **واجاب** الرضي بان النون فيهما كالتنوين
فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر المعرب فكذا النون **السادس**
اورد عليه ايضا اثنا عشر واثنتا عشرة فان الاعراب فيهما في حشو الكلمة **واجاب**
ابن جني في الخاطريات بان الاسمين المضموم احدهما الى الاخر بمنزلة المضاف اليه بدليل
قولهم خمسة عشر فلان تاء التانيث ايضا لا يكون حشوا وقال ابن هشام في حواشي
التسهيل الذي يظهر في الجواب ان عشر حال محل النون والنون بمنزلة التنوين وهو لا يخرج
ما قبله عن ان يكون اخرا **السابع** اورد عليه المنقول في الوقف نحو هذا بكر ومررت
ببكر فان هذه حركة اعراب وهي في غير الاخر **واجاب** ابو البقاء بانه ليس مرادهم
بالنقل ان حركة الاعراب نقلت بالحقيقة الى ما قبل الاخر لان الاعراب لا يكون في غير الاخر

وانما المراد انهم جاءوا بحركة تشبه حركة الاعراب **قال** ابن هشام في حواشي
التسهيل وهذا خلاف كلام عبارتهم بل الصواب ان هذه حالة عارضة والعارض لا يعتد
به **الثامن** قيل قد احلوا الاعراب في غير الاخر في يد ودم **و**اجاب ابن هشام بالمنع
وفرق بين الاخر وبين اللام **التاسع** ما ذكره المصنف مبني على ان الاعراب لفظي وهو
ان كان راي ابن مالك وابن هشام ايضا لان المنسوب لظاهر كلام سيبويه وللاكثرين
مقابله وهو انه معنوي واختاره ابو حيان وقواه الرضي بان البناء ضده وهو عدم الا
ختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات هذا كلامه **العاشر** اورد ابن فلاح في
المغني من الحكاية بان اخرها لا تختلف وليس ذلك الا باعراب **الحادي عشر** اورد
ايضا تثنية اسم الاشارة والموصول فانها تختلف لاختلاف العوامل وليس ذلك الا
باعراب عند المحققين منهم المصنف وهذه الايرادات ما عدا الاول والثالث والاخير
واردة على قول التسهيل الاعراب اثر ظاهر او مقدر تجلبه العوامل في اخر الاسم المتمكن
والفعل المضارع وانما لم يرد عليه الاخير لانه يرى ان التثنية المذكورة معربة وتختص بالاول
وهو ان المضارع قد يعرب في غير الاخر وذلك في الامثلة الخمسة فان النون متصلة بالضمير
وليس هو الاخر ولكن لما كان الفاعل كالجزء من الفعل نزل منزلته فلذا في شرح اللمحة
فلا حصر ان يقال في الاخر او ما نزل منزلته **قلت** وبهذا القيد يندفع ايراد
الاربعة السابقة **قوله** الكافية والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب قال الرضي
فيه ابهام لان الظاهر في يتقوم به ويقوم به الايجاد والمراد هنا الالة لان المتقوم
هو المتكلم **قوله** المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب فيه امور الاول
قال الرضي هذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولم
يعرف به لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني **الثاني**
ذكر او في الحدود معيوب لانها للترديد وهو ينافي التحديد **و**اجاب النيلي بانها
للتفصيل لا للشك **الثالث** عرف المبني ولم يعرف البناء ولا بد منه كما فعل في الاعراب
بعد المعرب **الرابع** قال النيلي لو قال والمبني خلاف المعرب لكفاه وكان اوجز

واشبع

واشبع **الخامس** لم يبين وجه مناسبة مبني الاصل وقد بينها ابن هشام وقد بينها **قول**
الشذور والبناء ضد الاعراب فقد يتبع بثبوت الواسطة لان الضدين يجوز ارتفاعهما
قول الالفية **كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا والمعنوي في متى وفي هنا وكنيابة
عن الفعل بلا تاثر وكافتقار اصلا** فيه امور **الاول** قال ابو حيان لم ار احدا على اعتبار
الشبه الوضعي الا لهذا الرجل قلت قد وفقه عليه في تعبيره الجمل الاول العطار كما
تقدم في عبارة اول الباب وقد اعتمده ابن هشام في الجامع لكن قال في حواشي التسهيل
قال سيبويه اذا سميت بيا اضرب قلت ياء باجتلاب همز الوصل مع الاعراب ومثل اذا
ينفي اعتبار الشبه الوضعي انتهى وقال ابن الصايغ في شرحه عدم وجدان ما يتابع في
هذا الوجه لا يدل على عدم الوجود ولو سلم عدم الوجود فالشبه اللفظي معتبر في
لسانهم بزيادة ان بعدما المصدرية لشبهها بما النافية لفظا الى غير ذلك
الثاني قال ابن هشام لو قال يبدل الوضعي اللفظي كان اولى لانه مقابل للمعنوي فقال
قال والذي دانه يدخل فيه نحو واو لان اللفظ المعتبر له شرط وهو كونه في الاصل والا
فمنوع وهنا يشبهان الحروف شبها وضعيا لانهما وضعا متضمنين لمعنى انتهى
الثالث قال ابن هشام ذكر الوضعي وهو كالمجمع على عدم اعتباره على المعنوي وهو
مجمع على اعتباره واللائق العكس ثم اجاب بانه يعلل الى تقديمه للاوضح ليتقرى
الذهن من الامر الحسي الى الامر المعنوي **الرابع** قال ابو حيان الذي ذكره الناس
ان هنا كسائر اسماء الاشارة بنيت لشبهها بالحروف في الافتقار الى مشار
اليه قال ويمكن ان يتخيل لما ذهب اليه الناظم ان الاشارة من المعاني التي كان ينبغي ان يوضع
لها حرف كما وضع لسائر المعاني من الاستفهام والنفي والتمني والترجي لكن
العرب لم تضع للاشارة حرفا فتضمن اسم الاشارة معنى ذا الحرف الذي كان ينبغي
ان يوضع لمعنى الاشارة انتهى وتابعه على هذا جميع شراح لكن نازع فيه بعض
المحققين بانهم قد صرحوا بان اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا وهي حرف
فقد وضعوا للاشارة حرفا غاية ما في الباب انها للاشارة الذهنية والاسم يشير

وبين الخارجية ونقل ابن فلاح عن ابي علي ان هنا بنيت لتضمنها معنى ان كاسم وطالما
فحصت عن نظير لهما على المعنى الذي قاله ابو حيان حتى ظفرت له بنظير في كريه تعبير
البحر وقال الدماميني بقصد علة البناء في لدن يقال هي كونها تدل على الملاصقة للشيء
وتختص بها بخلاف عند فانها لا تختص بالملاصقة فصار فيها معنى لا يدل عليه الظرف
بل هو من قبيل ما يدل عليه الحرف فهي كانها متضمنة للحرف الذي كان ينبغي ان يوضع
دليلا على القرب كذا هنا وتم انتهى ثم ظفرت بآخر ذكره ابن هشام في شرح
اللمحة وهو قولهم في ابوك فال اصله انه ابوك فحذفوا الجار واللام فصار لاه
ثم فتحوا العين التي محل اللام وسكنت الهاء لحلولها محل ما كان ساكنا لفظا
وبنوه على الفتح فاه ابن وكيف لتضمنه معنى الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع للتعجب
انتهى وذكر ابن التصريح ان ما التعجبية من هذا القبيل ولان الشبه الوضعي فيها
ظاهر **الخامس** شرط تضمن معنى الحرف كونه لازما للعطف او للتعجيل كما في المنادى
اما العارض في التركيب نحو سرت يوم الخميس فلا اثر له الا ترى انك اذا عطفت يوم
الخميس وجرى في نحو معنى في البتة نبه عليه اكثر الشراح وقال ابن الفلاح
في قد فرق ابو علي بين هذا وبين الاول بان الاول تضمن معنى الحرف وهذا اخرج
منه الحرف اختصارا ايهم مراد **السادس** ظاهر قوله وكنيابة وكافتقار انهما
نوعان مستقلان وهو الذي يدل عليه كلامه في العمدة والكافية وشرحيهما
وشرح عليه الاكثر وتعقبه ابن هشام في التوضيح والجامع وبيان تقاربه في
نوع واحد وهو الاستعمالي وتبصرة بان بالنزم فهو نوع من طرائق الحروف في
السابع قال ابن هشام مراده بقوله وكنيابة عن الفعل اسماء الافعال لانها نابت
عن الافعال في تاثرها بالعوامل فاشبهت حروف العلة فانها كذلك وجب
بقاؤها وبيان ذلك ان نزال مثلا نائبة عن انزل ولا تقع معمولة لعامل اصلا
فاشبهت ليت مثلا فانها نائبة عن اتمنى ولا تقع معمولة لعامل قال وهذا
ما قررته في العمدة وشرحه وقال في شرح الكافية ما ملخصه ان اسماء الافعال
ملازمة

ملازمة للاسناد الى الفاعل فهي ابدا عاملة ولا يعمل فيها شيء فاشبهت
في استعمالها بالحروف العاملة كان واخواتها قال واخذ ابنه هذا
الكلام فصرح به كلامه هنا وهو غير مناسب له وانما هو مناسب له
وانما هو مناسب لقوله في الكافية واجد في العمدة وبنائها حاصل باللام
وللمختصر ابن هشام في تعليق له على انه الاشتباه ابنها الافعال ظن بقيد ولها
هنا صحيح **الثامن** قال ابن الصائغ في هذا الشبه نظر فان وجه الشبه ينبغي ان يكون في
المشبه به اظهر وليس عمل الحروف في غيرها بلا تاثر اظهر وكل اسماء ذكر ابن
جني من انه بنيت لتضمنها معنى لام الامر ويكون قد حمل اللفظ والحال على الامر
حملا للقليل على الكثير **التاسع** قال ابن هشام ما ذكره الناظم انما يتمشى على قول
الاخفش ان اسماء الافعال لا موضع لها من الاعراب مذهب سيبويه والجمهور انها منصوبة
بافعال مضمرة او على قول بعضهم انها في موضع على الابتداء او مرفوعها اغنى عن الخبر
فلا يمشي على واحد من الطريقين **العاشر** قيل التاثر قبول الاثر والاثر هو
الاعراب بقوله بلا تاثر بمنزلة ان يقول ينبغي اذا لم يوجد فيه الاعراب وهو غير مستقيم
واجاب ابن هشام بان المراد بعدم التاثر عدم تسلط العامل عليه والعامل
يتسبب عنه التاثر فاطلق المسبب واراد السبب **الحادي عشر** قيد الافتقار في العرف
ومن تبعه في شرح الكافية بان يكون الى جملة ولا بد منه ليخرج اللازم الافتقار الى مفرد
كسبحان وعند وكلا وكلتا ونحوها من الاسماء اللازمة للاضافة ولا يغني عنه قيد
التاصل لانه اشارة الى العرف وهو قيد اخر ولا قيد الجملة يغني عنه وان اقتصر عليه في
العمدة لاجل اخراج ما افتقر الى جملة افتقارا عارضا كزيد من زيد قام ابوه والنكرة الموصوفة
بجملة نحو يوم هذا يوم لا ينطقون وقد مثل ذلك بالموصولات والظروف المضافة الى
الجمل كحيث واذ وعلى ذلك شرح الاكثر واخذ ابن الصائغ على اطلاقه وجعل منه المضمرات
والاشارات لافتقارها الى المفسر والمشار اليه وهو خلط لطريقة الضعفاء بطريقة غيرهم
وفي تذكرة ابن هشام المعتبر في بناء الاسم للافتقار ثلاثة امور ان يكون في اصل الوضع

لاعارضا ان يكون الى جملة لا الى مفرد وان لا يعارض بعارض يقتضي قوة جانب الاسمية
كما في دار اللثان تنتهي **الثاني عشر** التاء زاده في الكافية الشبه الاهمالي ومثله في شرحها
بالاسماء قبل التركيب كاوايل السور فانها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في انها
لا عاملة ولا معمولة وادرجه في العمدة في خود النيابة عن الفعل بلا تأثر في نوع واحد وهو عدم
التعلق بعامل وشرحه بالنوعين واما ابن هشام فجعلهما والافتقار تحتا نوع واحد
وهو الاستعمال في بغالت الجامع ان استعمالها لكونه عاملا غير معمول كهيهات العبقوا ولا
عاملا لا معمولا كاوايل او مفتقرا بالاصالة الى جملة كالذي والتي وكذا صنع في شرح التسهيل
الثالث عشر عدة من انواع الشبه اللفظي فان ابن مالك ذكر في شرح التسهيل ان حاشا
الاسمية انما بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ قال وكذا عن الاسمية بنيت
لشبهها بعن الحرفية انتهى ومثلها على الاسمية وكلا بمعنى حقا ذكرها ابن الحاجب
وقد الاسمية ذكرها ابن هشام في المغني **الرابع عشر** ذكر في التسهيل ان من وجوه بناء
المضمرات الشبه الجمودي بلا تعدية التصرف في لفظها بوجه حتى في التصغير والوصف
وهذا النحو واحد من الوجوه السابقة **الخامس عشر** ذكر ايضا فيه ان من وجوه بناء
المضمر استغناؤه عن الاعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني فلم يبق الاعراب
لحصول الامتياز به وهذا ايضا خارج عن الوجوه السابقة **السادس عشر** ذكر فيه
ايضا ان سبب بناء الاسم الشبه الحرفي ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف
غير وفق ونحوها وهذا ايضا خارج عن الوجوه السابقة وهو مثل ما ذكره في المضمر
من الشبه الجمودي **السابع عشر** قال ابن هشام في نحو على حين عاتبت المشيب انه
المقتضي لبناء حين امور ثلاثة وهي ابهامه واضافته الى المبني وافتقاره الى الجملة قال الثاني
للبناء وحده بدليل اعراب اعجبني يوم زيد قائم لاختصاصه بالتثنية وبعد تا تين اللذا
ضافته الى المعرب انتهى وهذه العلة المركبة لا تأتي على طريقة ابن مالك **الثامن عشر**
ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ان العرب بنت الظرف المضاف الى اذ في مثل يومئذ وحينئذ
فلا علة لبنائه الا كونه مضافا للمبني فلو كانت الكسرة في اذ اعرابا كما قال الاخفش

لم يجز

لم يجز بناء الظرف انتهى وهذا ايضا خارج عن طريقته **قوله الالفية** وجعل الاسماء ما فيه
سلامة من شبه الحرف كارض وسماء فيه امور **الاول** قيل كان حقه تقديم المعرب على المبني كما
في الكافية الكبرى والعمدة والتسهيل لانه الاصل **والجواب** بانه قدم المبني لكونه محصورا
قلت وايضا فان المصنف قال في التذكرة والعربية الاولى ذكر اقسام العربية ثم يقال وما
عداها ذكره ويستغني بذلك عن حدها وكذا هنا لما لم يذكر المعرب والمبني حدا ابدا اقسام
المبني ثم اخبر بان ما عداها معرب **الثاني** قال ابن هشام توهم كثير ان هذا البيت مستغن
عنه وليس كذلك بل فيه فائدتان الاشارة الى انحصار علة بناء الاسم في مشابهة
الحرف اذ لو لم يذكره لكانت عبارته السابقة حصر والى ان المعرب ضربان ما يظهر فيه الاعراب وما يقدر
واليه اشار بقوله كارض وسما بنحو كقول من قال وهو لعطي وتقدير قال
ابن الطريح اثر التصريح بذلك على الدلالة عليه بالعموم ويشير الى انقسامه لما يظهر فيه الا
عرابه ولما يقدر فيه والى انحصار الاسم في المعرب والمبني ورد لمن قال بنوع ثالث **قوله الالفية**
وفعل امر ومضي بنيا قال ابن هشام اورد علينا شيئان احدهما انه ذكر ان فعل الامر
والماضي مبنيان ولم يبين على ماذا ينبنيان **والثاني** انه اطلق في الامر والامر باللام معرب
فكان ينبغي ان يقيده بالامر بغير اللام **قال** والجواب عن الاول ان الناظم في مقام تبيين
المبني من المعرب لا في مقام بيان ما يكون به الاعراب والبناء **قلت** اخلاء الكتاب كليه
من التنبيه على ذلك ليس بحسن وعن الثاني انه لا يسمى فعل امر وانما يسمى فعلا مضارعا
انتهى **و**قد وقع تبيين ما ينبنيان عليه في الكافية والتسهيل **قوله الشذور** في المبني على
السكون والماضي المتصل بضمير رفع متحرك ثم قال في المبني على الفتح الماضي المجرد كضرب
وضربك وضربا ثم يبين حكم الماضي والمتصل بالواو وحكمه الضم وتعجب تأكيدا اغفله في
قسم المبني على الضم **قوله الكافية** ولا يعرب من الفعل غير ما لم يتصل به نون توكيد او نون
جمع مؤنث قال المتوسط في هذه العبارة نظر لانه يدل على ان غير المضارع لا يعرب
لما ذكر وهو ما لا يعرب غير المضارع انتهى ويرد عليه ايضا ان الاتصال اعم من المباشر
وغيره والمانع من اعرابه الاتصال بنون التأكيد بشرط المباشرة وقد ذكره في الالفية

ويمثل له بما في الشذور المضارع المتصل بنون الاناث ثم قال والمضارع الذي باشرته نون
الاناث :: التوكيد قال ابن هشام ويستثنى من المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد
ولم تباشره مسئلة يبنى فيها وهو ان يسند الى نون الاناث نحو اضربان قول الا
لفية ومن نون اناث قال ابن هشام لو قال نحو جمع لكان اولى ليدخل فيه نون الذكور
ضمير الاناث كقوله يمرون بالدهنا خفافا عيابهم :: ويرجعن من دارين بجر الحقاب ::
او علامة كقوله :: يعصرن السليط اقاربه :: قال وقد يجاب بانه عبر بما نون الاناث
استعيرت للذكور وعبارة الشذور والكافية بالالفية قول الالفية وكل حرف
مستحق للبناء :: قال ابن هشام هو غير واف بالمراد لان الاستحقاق لا يستلزم الاعطاء
تقول فلان ممنوع ما يستحقه فالعبارة ان يقال والواجب له البناء وقال ابن الصائغ ذكر الا
ستحقاق واراد لازمه الوجود لان الواضع حكيم يعطي الاشياء ما تستحقه قول الالفية
والاصل في المبني ان يسكنا :: ومنه ذو فتح وذو كسر وضم فيه امران الاول قال ابن هشام
الجيد ان يقال الاصل في البناء السكون لان التسكين ينفع بازالة حركة كانت موجودة الثاني
لم يذكر ان غيرها ينوب عنها كما ذكر نظير ذلك في الاعراب وربما توهم عدم ذلك هنا و
ليس كذلك فقد ينوب عن السكون الحذف في الامر المعتل والامر لمثنى او جمع او مخاطبة وعن
الفتح الكسرة نحو لا مسلمات والياء نحو لا مسلمين لا مسلمين لكن والالف نحو لا وتران في ليلة
وعن الكسر الفتح في نحو على راي من يقول ينادم وعن الضم الواو والالف في يا زيدون ويا زيدان
وقد بين ذلك في الشذور قول الشذور او الفتح او نائبه وهو اسم لا الخ فانه لا وتران في ليلة في
ليلة فان الالف فيه نائبة عن الفتح على لغة بلحارث قوله او الكسر لم يذكر نائبه وقد
اشرت اليه قوله او الضم وهو ما قطع الخ فانه الملحق المتصل بواو الجمع قول الالفية
امس قال ابن هشام قد يتوهم من ظاهر اطلاقه انها بمنزلة اين وحيث في كونهما مبنيين
من غير شرط وليس كذلك بل البناء فيه مشروط ان يراد به معين وهو اليوم الذي قبل يومك
بخلاف ما اذا نكرت نحو جئتك امسا او كانت بالكسر لم تعرف بالاسم وان لا تضاف مضا
اضافة وان لا تصغر وان لا تجمع وقد تعرض للشروط الاول في الشذور واهمل الباقي وبعض
اخذها

اخذها من لفظ امس فانه ذكره مجردا من ال والاضافة مجردا امر كيا قول الالفية
والرفع والنصب اجعلن اعرابا :: لاسم وفعل قال ابن هشام الطلوع محل التقسيم
والمراد في اسم متمكن وفعل مضارع فلا اراد يكون معرب بما تقدم قوله والاسم قد خصص بالجر
فيه امران الاول الظاهر هذا مع قوله بالجر والتنوين البيت تكرار واجاب ابن الصائغ بانه
لم يمنع بان الجر ذكر هناك لبيان تعريف الاسم وهنا لبيان انه نوع خاص بالاسم من انواع الاعراب
فلا تكرار الثاني قال ابن هشام هذه العبارة مقلوبة والصواب والجر قد خصص بالاسم
وكذا قوله كما خصص الفعل بان ينجزما لان الكلام في بيان مختص الاعراب ومشتركه لا في
بيان خصائص الاسم قول الكافية والرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية قال الرضي
الاولى ان يقال الرفع على العمدية والنصب على الفضلية قوله والجر على الاضافة قيل كان
الانسب بما قبله على الاضافية واجيب بانه لا شيء يشبه المضاف حتى ما قبله
فان الرفع دخل غير الفاعل تشبيها بالفاعل والنصب في غير المفعول تشبيها بالمفعول
وبعضنا النصب واعترض بان الاباء نحو لا ابا لزيد مشابه للمضاف في عند النحو ويكون انه
مشابه للمضاف اليه قطعا فجعله يكون للتشبيه بالمضاف اليه قال النجم سعيد ذكر
ان يجاب عنه بمنع المقدمة الثانية قول الالفية والشذور فارفع بضم الخ فيها امران
الاول قال ابن هشام في شرح التسهيل لا يجتمع هذا الكلام مع قوله ان الاعراب نفس
الحركات والسكون ثم ايضا لان هذا يقتضي انها علامات الاعراب وانما ينبغي
ان يقول هذا من يرى ان الاعراب معنوي كذا في شرح الالفية هذا لا يجي على ان
الاعراب لفظي لان الضمة عليه نفس الاعراب وقولهم الرفع بضم اما ان يلزم عليه ان يكون
الشيء علامة لنفسه او ان يكون في اعرابان الرفع والضم وكذا الباقي الثاني هذه العبارة
للنحويين وقد نازع فيها ابو حيان فقال كان القياس ان يقولوا على مذهب البصريين
ان رفعه ونصبه وجره لان الضمة والفتحة والكسرة عندهم القاب لحركة البناء لكنهم
توسعوا في العبارة قول الشذور والجزم بالسكون قال في شرح الالفية اولى منه قول الالفية
بالتسكين لان المراد حذف الحركة وقد عبر في الجامع بحذف الحركة بدله قول الكافية والجر

المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا فيه د.
امران **الاول** قال في التوضيح العبارة **الصحيحة** ان يقول بعض الضمة او اعرابه الضمة
رفعا وهذه اشارة الى ما انتقد على ابن هشام **الثاني** قال الرضي كان عليه ان يصرح النيم
فيه اي وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المعرب احترازا عن
الظاهر ليخرج اذ لو احترز عنه وجب ان لا يستوي في شيء من المعرفة الحركات الثلاث
وهو بين البطلان فقال في المتوسط فان قيل خرجت الاسماء الستة لذكر احكامها
بعد قولنا لا احتياج حينئذ الى ذلك في المنصرف لذكر احكام غير المنصرف بعد
قوله والعبارة للالفية **وارفع بواو وانصبن بالالف واجرر بياء ما من**
الاسما اصف صريح في ان الاعراب في هذه الاسماء بالحروف وهو ما كان المتداول
على الالسنة الا انه راي الاقلين والذي عليه الجمهور منهم سيبويه وصححه ابن
مالك في التسهيل وابن هشام في شرحه وابو حيان وعلي الشلوبين انها معربة
بحركات مقدرة في الحروف واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر قال ابن قاسم في شرحه
في الالفية ان اعرابه بالحروف اما موافقة للقائلين به او تسامح منه لكون
الحركات لا تظهر فيها اراد بذلك التقريب على المبتدي كما فعل كثير من المصنفين
مع اعترافهم بصحة مذهب سيبويه ويؤيد حمله على التسامح تصحيحه مقابله
في التسهيل وقال ابن هشام ان قيل هلا جعلت الباقي في قوله بواو الصاحبة
لا للاستعانة ليلا ينافي ما صححه في التسهيل **قلت** يأبى ذلك قوله
وبياء اذ لم يذكر في بيت وتختص الالفية بين ابا وابن اذ احدهما كلا الاثنين اي في
ابواب النيابة لجمع المؤنث وغير المنصرف اولى على الكافية والتذور والتسهيل
لانها اقرب الى الاصل بالجري عليه في حال التبيين ولان النيابة حركة وفي الكافية
ذا الكسر غير المنصرف واخر الجمع المؤنث الثاني قال ابن هشام كان الاحسن
ان يقول فلو رفع بالفاء **قول الالفية ذو ان صحبة ابانا** والتذور ذو بمعنى صاحب
اشار ابن الحاجب الى هذا الشرط بالمثال وفي الموضع وما اشار احسن من ذلك كما

قال ابن هشام قول الكافية الكبرى والعمدة والمعرب ذو المعرب لان الاحتراز انما هو عن ذو
بمعنى الذي اذا بينت وللاعلى لغة اعرابه وانما تجري مجرى ذو بمعنى صاحب وكان التعبير
بمعنى صاحب ليخرج كما مع قصده خلطا وقد نبه على ذلك في شرحي الكافية والعمدة بقال
قيد ذو بالمعرب ليخرج ذو الموصول على المشهور بنائه وبعض العرب تعربه فيكون حينئذ
مقصودا ان لذلك اختيرت التقييد بالاعراب على التقييد بالمعنى هذا كلامه وفي شرح
الالفية لابن هشام زاد ابن مالك في الاسماء ذو الطائية لغة من يعربها ويكون الاسماء
حينئذ سبعة ويرد على ابن الحاجب انه يوهم اختصاص ذلك بذي المضافة الى اسم جنس
كما مثاله وليس كذلك بل تشمل المضافة الى العلم نحو انا الله ذو بكة وجاء ذو فطرى
اي الاحب هذا الاسم والى الوصف نحو ذو كذا على علم والى الجملة نحو اذهب بذي
تسلم اي اذهب في وقت سلامة صاحب سلامة ذكر ابن هشام في شرح التسهيل **قول**
الالفية والفم حيث الميم منه بانا قال ابن هشام يوهم ان الميم من الاصل وانه اذا
علم زالت ان تعارو الكلمة اعربت هذا الاعراب وليس كذلك بل الاصل فوه حذفت لامه
وهي الهاء اعتباطا وتعينت العين فتارة تبدل ميما وتارة لا بعد حذفه وفوه لم تبدل
مرواه مع انتهى وهذا الايراد على قول الكافية وفوك ولا قول التذور وفم بلا ميم قال
المصنف قال ثم ان الصنف استعمل حيث في الزمان نحو المعنى في وفتحها في الميم وهو
راي ابن الخشاب والمشهور كونها للمكان **قول الالفية اب اخ حم كذاك** قال ابن هشام
مبتدا وخبر قال وحذف لا العاطف معارف ولان المراد به اللفظ **قول الكافية** وهنو
يوهم مساواته لبقية الاسماء وليس كذلك قال ابن مالك في شرح التسهيل جارية عادة جرت
كثير ان يذكر مع الهن فى الاسماء غير متنبهين على قلة اعرابه بالاحرف فيوهم ذلك د.
مساواته لغيره ومن لم يتنبه على قلته فليس بمصيب وان حذفه من القطر او غيره تصيب وقد نبه
في الالفية والتذور **قول الالفية والنقص في هذا الاخير احسن** قال ابن هشام فيه مخالفة
بين الضمير ونوع خلاف مرجعهما وفيه استعمال الضمير الا مراد مع جمع القلة والا
رجح خلافه وفيه تقديم من مجرورها على اسم التفضيل وهو ضرورة كقوله فاسماء من تلك

الطعينة أملح فهو لحن والعبارة للألفية وشرط هذا الاعراب ان يضفن لا لليا بقي شرطان
الآخران أن يكون مكبرة ولا مصغرة ومفردة لا مثناة ولا مجموعة وقد أهمل ابن مالك ذكر
هذين في جميع كتبه المختصرة والمطولة واستدركهما أبو حيان وابن هشام وتبعه
الشارح ومن زاد ابن الصائغ شرطا ثالثا وهو أن يكون منسوبا إليها وتختم الألفية بل يرادان
الأول أن الإشارة آتية أنه توهم أن هذا الشرط للإعراب بالأحرف وهو مقصور إنما هو الإعراب بالحروف
المعقود له الفصل قال ابن الصائغ وقد أوضح المراد بالثاني الثاني قال ابن هشام لا يحتاج
إلى شرط الإضافة في ذو ولا في الفم بلا ميم لأنهما لا يكونان إلا مضافين واشتراط ذلك في
فيهما مفسد لأنه يوهم أنهما قد يفردان وتختلف هذا الحكم وليس كذلك والحاجة
إلى قوله لا لليا في ذو لأنه لا تضاف إلى الياء بل ولا للضمير أصلا وقد أكد الاعتراض في ذو
وتعقيبه بها في قوله ذا اعتلا فإنه مؤذن بأنه مقصودة بالاشتراط انتهى وفي ذلك
وارد على الخامسة فيهما أيضا وعلى التقدير في ذو دون ذو الثالث قال ابن هشام ينبغي للمؤلف أن يقول
أو يكون مشبها بالمضاف إليه وذلك لأنه يقال لا أبا لزيد ولا أخا لي إن الظرف صفة وإن
الاسم معرب لأنه شبيه بالمضاف الرابع أن ذو الطائية على رأيه إذا أعربت لا تنقلب أصلا
وتعرب هذا الإعراب كقوله: فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا نبه عليه ابن هشام أيضا قول الخامسة
إلى غير ياء المتكلم قال ابن هشام التقييد حشو إذ ليس لنا أخا ينقلب النصب إلا وهو بياء
المتكلم قوله وجوف يرد عليه ما قاله ابن مالك في شرح العمدة أن الحم لا يضاف إلا إلى المرأة
على المشهور لأنه قريب الزوج يقال حمو هند أفضل من حمي جعد وأجاز صاحب الجمل
إطلاقه على أقارب الزوجين قوله في الفم وفتح الفاء أفصح منصا فيه أمران الأول أنه أعاد
الضمير إلى غير مذكور والمراد أفصح من الضم والكسر الثاني في تنوع عبارة اشتمل
الضم والكسر وليس كذلك بل الكسر دون الضم قوله وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصا
فيه أمور الأول العربية من انتجاء الفصاحة والأفصح ما تقدم من كونه بالحروف ويليه
كونه بالواو بعد سكون كدلو ثم كونه بالألف كعصا ثم النقص كيد ثم بهمزة بعد سكون
كخبء الثاني بقي فيه لغة سادسة وهو حمء بهمزة بعد فتح كخطأ حكاها في التسهيل

ومن بينها

ومن بينها بعد خبء الثالث لغة النقص فيه أنكرها سيبويه والبصريون وإنما حكاها
الفراء قوله وجاء هن مثل يد يعني به العرب لا حرفان تشديد نونه حكاها في التسهيل وفتح
حكاه الأندلسي في شرح المفصل قال ابن هشام ولم أقف على ذلك لغيره قول الخامسة
المثنى ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة لتدل على اثنين مثله من جنسه
فيه أمور الأول قال النيلي ينبغي أن يقال بياء مفتوح ما قبلها ليخرج عنه مثل
مصطفين فإنه لحق آخره ياء مفتوح ما قبلها وليس بمثنى لأن الفتحة فيما قبل الياء لما
عنها لحذف الألف من مصطفين قال الجاربردي فيخرج شيئا بقوله ونون مكسورة فلما النون
تحذف للإضافة فلم يبق إلا الحروف بالفتح قبل الياء الثاني قال المتوسط الحد يشكل بمثل القمرين
والعمرين فإنه مثنى ولم يصح معه مثله في اللفظ والمعنى قال والجواب المنع لأنه لو أطلق
عمر على أبي بكر والقمر على الشمس لعلاقة بينهما في تغليب العمران القمران ألا يكون
الشيء مثل غيره في اللفظ فقد يكون لاستعارة ذلك اللفظ له عند التسمية وقد
يكون لا لذلك انتهى وهذا تعبير منه لأن نحو العمرين مثنى وهو الذي حققه ابن هشام كما
سيأتي وجماعة يمنعون كونه مثنى ويجعلونه من الملحقات به الثالث قال الرضي مراده
بالجنس على ما يظهر من كلامه في الشرح ما يدفع صاحبه الأكثر من فردين فأكثر بمعنى جامع في
بينهما في نظر الواضع سواء كانت ماهيتهما مختلفة كالأبيض للإنسان وغيره من
الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره إلى ماهيتين بل إلى صفتهما التي اشتركا
فيها أو متفقة كالأبيضين لإنسانين وسواء كان الواضع واحدا كالرجلين أم كثيرا
كالزيدين فإن نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس إلى الماهية ذات الشخص
بل إلى كون ذلك المسمى أي ماهية كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزيد باب
حمار وسمي به فرس فالنظر بالوضع إلى شيء ولحظ كما في الأبيض وهو كون تلك
الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم قال وهذا الذي ذهب إليه المصنف خلاف المشهور
من اصطلاح النحاة فإنهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون
زيدا وإن اشترك فيه كثيرون جنسا الرابع ظاهر كلامه منع تثنية الاسم المشترك

باعتبار معنيه كالقمرين للشمس والقمر والعينين للذهب والباصرة وقد تردد فيه كلامه في
جمعه في شرح الكافية وجوزه في شرح المفصل وقد جزم بجوازه ابن مالك الاندلسي والجزولي
وفيه قول ثالث وهو الجواز ان اتفقا في المعنى الموجب للتسمية كالاحمرين للذهب والزعفران
والمنع ان لم يتفقا عليه ابن عصفور **قوله** والعامة للالفية **بالالف رفع المثنى** قال
ابن قاسم هذا مذهب من قال ان الاسماء المثناة معربة بالحروف وذهب سيبويه ومن وافقه الى ان
الاعراب في المثنى بحركة مقدرة في الالف والياء وعجب لابن مالك كيف اختار مذهب
سيبويه في الاسماء الستة ولم يجزه في المثنى مع ان مثنى من كتبه وهو ان الاضعف قول
سيبويه في المثنى بانه يلزم منه ظهور النصب في الياء لخفته عليها وقبله الفتح كما
وانفتاح ما قبله **وقد اجاب** ابو حيان عن الاول بانهم لما حملوا حالة النصب على الجالة
التي اجروا الجمع على الياء واجروا مجراها قدروا الكسرة فقدروا الفتحة تخفيفا للحمل وبان
المنع من قبله الفا فقد الفرق بين المثنى وغيره وان كان القياس الغلبة ولذلك لاحظه
من الفرق من مجرى المثنى من الالف مطلقا **قول الكافية** وكلا واثنتان مثلهما كلتا واثنتان
ولذلك ذكرهما اكتفاء بذكر مذكرهما وذلك لا يخفى في مقام التعريف وقد صرح
بها في الالفية والعيني من زاد في التذكير والتصريح بتشتار وهي في لغة تميم ومنه على
جميع الالفاظ عدها في التسهيل من الملحقات **احدها** من او ان الطرفة الالفية بانهم
يستعمل معربة **ثانيها** ثنيا ان الطرفين الصالحين معربة ايضا وكذا ان
ردها الرضي عن الكافية **ثالثها** نحو الكلمتين لا الخ للحراد وحفص فانه لا
يصلح للتجريد **رابعها** ما دل على مفرد نحو الاثنين بزوج اثنين قال ابن هشام والذي يظهر لي ان
النحاة اذا اطلقوا المثنى في باب الاعراب ارادوا به نحو مثال الحج لان وضعه يدل على
اثنين ولم يستعمله لغيره مجاز **خامسها** نحو حواليا فانه وان صلح للتجريد الا انه لا نقله
تعقله في الحالين **سادسها** الاعلام كالعمرين والدولتين والحسنين لتباين **سابعها**
بابا التغليب كالقمرين والعمرين من التجريد والابوين فانه لم يعرف اذا التجليل لفظه مثله
عليه قال ابن هشام واخراج مثل هذا النوع من باب المثنى لا يعرف لغير الناظم ولا نجد
احدا

هو انه ذكره فيما حل على المثنى بسواء العلمع بنقل اسم المثنى له وذلك انه اذا جاز
مدان فدر تسمية الشمس قمرا ونحوه **ثامنها** ما اريد به التكثير فهو ثم ارجع البصر كرتين
ومصمصير فهو مبين وحنانيك **تاسعها** ما هو جمع في المعنى نحو لها طعموا بين
بين اخويكم البيعان بالخيار قال ابن هشام والتعقيل اخراج النوع وما قبله من المثنى فان
الحلوا الاول على اكثر من اثنين مجاز عارض فلا يخرجه عن تسمية مثنى **واما الثاني** فان
والمراد بالمثنى ما يدل على اثنين بسواء كذا من جنس المفرد والجمع وقد عزى الى الالفية من التصريح
كلتا وما معها وقال المثنى او نشبهه ارتفع بالالف وفيه في شرحها على ان قوله او نشبيه
شامل لجميع ما اورده فيه وكان على ان ربه او جزوا اشمل وكذا قال في العمدة المثنى وما حمل
عليه وقال في شرحها انه شامل للالف **عاشرها** هذان واللذان ونحوهما اورده الرضي
على ابن الحاجب لانه قد ذكر في شرح المفصل انها صيغ للمثنى غير مبنية على الواحد
بدليل تشديد النون وانهم لم يقولوا ذلك دبان واللذيان **قوله في التسهيل** والحوين اثنان
واثنتان مطلقا يوهم جواز اضافة الثلاثة الى المضمر وليس كذلك فانهما لا يضافان
الى ضمير مثنى فلا يقال اثناكما ولا اثناهما لان اتحاد معنى المتضايفين فالحل
ويضافان الى ضمير المفرد والجمع نبه عليه ابن هشام في شرح الالفية وذكر انهما
عكس كلا وكلتا فانهما لا يضافان الا الى المضمر التثنية وفي شرح ابن الصائغ لا يضافا
اثنان واثنتان **قول الالفية كابنين وابنتين** قال ابن هشام لعله نبه به على ان يقول مثل
المثنى فيه تجريان اتى بمثالين وافاد ذلك وقدم قوله كالمثنى **قلت** كان يكفيه
ان يقول مثل المثنى فيه تجريان وهو ابعد عن الالباس **قوله وتخلف اليا في جميعها
الالف جرا ونصبا** فيه امران احدهما ان كلا وكلتا في النصب والجر معربان بالانقلاب وهو اختيار
الناظم والمنقول عن البصريين ان القلب ليس باعراب وانما هو بالحمل على لدى وعلى لما اذا
متصلا بالاضافة وجعل بعضهم ما يعاملون القلب اذا اضيفا الى مضمر والابقاء اذا اضيفا الى
ظاهر والجر والرفع فيعبث الالف مع الظاهر والمضمر لانهما في تشبيه الرفع وما يقلبا
العين قال الخليل ومن لا يقلب الفا لدى وعلى اذا اضيفا الى المضمر لا يقلب الف كلا وكلتا

الثاني قال ابن هشام زعم بعض الشارحين انه انما ربما اذا البيت الى ان موالعرب من يستعمل المثنى بالالف بكل حال وهو وهم قلت رد الدماميني لانه يصير التثنية على اللغة المشهورة ضمنا لا قصدا قوله جمع فدالف قيل انه حشو لا فائدة فيه قال ابن هشام والمكودي لا بد فيه فائدتان احدهما التنبيه على ان ما قبل الف المثنى في الملحق به مفتوح بخلاف الجمع والملحق به فانه مكسور والثانية تعليل الفتح وهو انه لما كان ما قبل مفتوحا مع الالف لما فيه تستمر الفتحة مع الياء على ما كان عليه مع الواو وفيه قيل بحيثها لعدم ما يقتضي زواله قوله الكافية المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة الجمع المقدر واحده كعباديد وابابيل ونسوة بانه جموع ولا مفرد لها ظاهرا وقد اجيب بان البعض مقدر من لفظه وان لم يستعمل فيقدر عبدود وابال ونسا قوله الذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فيه امور الاول قال النيلي كان ينبغي ان يقول مضموم ما قبلها ما لم يمنع منه اعتلال الالف بان الجمع المقصور ليس ما قبل الواو مضموما ولا ما قبل الياء مكسورا والجواب بفتح الخوريز ردا عليه ما تقدم من انه مقدر الاطنة وتسكين الوقف وهذا ايضا وارد على قول المتن دربالياء المكسور ما قبلها الثاني قال النيلي ليس المراد الحقه واوا او ياء كيف انقول بل المراد الحقه واو رفعا وياء نصبا وجرا الثالث قال ايضا كان عليه ان يقول من جنسه كما قال في المثنى واجاب المتوسط بانه تركه استغناء عنه بذكره هناك وعلى تقدير اعتباره يرد عليه الامران التابعان من ان نحو الزيدين لاجنسية فيه على المشهور من اصطلاحهم وشمله جمع الاسم المشترك باعتبار معانيه وقال الرضي كان مستغنيا ايضا عن ان يقول ليدل على ان معه اكثر منه لانه قد بين في حد الجمع انه ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة فقوله والعبارة لا ابنة وارفع بواو وبيا اجرر وانصب هو ايضا من يرى راي من يرى اعراب الاسماء الستة بالحروف ومذهب سيبويه واتباعه ان اعراب الجميع بالحركات المقدرة على الواو والياء وفي غيره اثر ذلك كضعفه في المثنى قول الالفية جمع عامر ومذنب فيه امور الاول قيل كان حقه ان يقول سالم جمعي ... واجاب ابن قاسم وابن هشام بان الجمع واحد والمقصود سالم جمع غيره من جموع التكسير ...

هذا المجموع او هذا النوع من الاسماء والصفات او حذف المنوعين الثاني قال ابن هشام ظاهر قوله سالم جمع انه من باب اضافة الصفة الى الموصوف وان اصله الجمع السالم فيجب تاويله كما اول قولهم اخلاق ثياب ونحوه الثالث لم يتعرض هو ولا الشذور لشرط هذا الجمع بل اكتفيا بالامثال وقد تعرض لها صاحب الكافية قول الكافية وشرطه ان يكون اسما مذكرا علما يعقل فيه امور الاول قيل كان مستغنيا عن قوله مذكرا لان الكلام في جمع المذكر واجاب المصنف بانه ذكره لرفع وهم من يطلق ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر في غير جمع المذكر الثاني قال الرضي هذه العبارة ركيكة لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان الى اخره شرطا او جزاء خبر المقول شرطه لان المبتدا المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى الاسم اي فهو مذكر علم فتخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدا الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جزاء الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه مذكر وفيه محذور دخول الفاء في خبر المبتدا مع خلوه من معنى الشرط وان الشرط كونه مذكرا او ليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر وان الغاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر ضرورة قال ويمكن ان يتعذر بكون الشرط والجزاء خبر المبتدا او النعت فهو موصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر الثالث بقي عليه من الشروط ان يخلو من التاء ليخرج نحو طلحة اورده الرضي والصفا انتظار السماء انه ماخوذ من قوله مذكر مرادا تذكير اللفظ والمعنى معا الرابع زاد في التسهيل اشتراط ان لا يكون تركيب اسناد ولا مزج وان لا يكون معربا بحرفين والتحقيق انه لا حاجة الى النص لانه شرط لصحة مطلق الجمع بل والتثنية لا الخصوصية لهما بهذا الجمع قوله وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور ولا بتاء تانيث مثل علامة فيه امور الاول يلحق بالعاقل ما شبه به نحو رايتهم لي ساجدين وقالتا اتينا طائعين وفي

صرح به ابن مالك في كافيته بقوله وارفع بواو وانصب واجرر بيا سالم جمع عامر
باسم عربي من تاء انثى صفة او علما لعاقل او شبهه [illegible] مذكر
الامثل سكران ولما احوى صبور وفعيل معا **الثاني** قال الرضي والنيلي لو
قال مع لكان اشمل ليدخل صفات الباري تعالى في نحو فنعم الماهدون انا الموسعون **قلت**
فيه نظر لان الكلام في الجمع المقيس وقد نص ابن مالك على انه لا يقاس الجمع في صفات
الله تعالى لان اسماءه توقيفية وانما ورد من ذلك ملحق بالجمع سماعا **الثالث** قال الرضي لو
قال ولا يستويا في جمع المؤنث كلام لا معنى له وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا
يستويا فيه المذكر مع المؤنث لاصاب **الرابع** بقي من اقسام هذا الجمع المصغر نحو رجيل
ورجيلون لانه ليس بعلم ولا صفة الا انه في معنى الوصف وكذا المنسوب نحو كوفي وبصري وهذا
وارد على الالفية والشذور ايضا وقد ذكر المصغر في الجامع **قوله** عشرون واخواته احسن
من قوله [illegible] لانه صريح في ان المراد العقود الى التسعين وبابه قد يشمل [illegible] ليس مرادا
بهم من باب سنين **قول** الالفية والشذور والاهلونا زاد في بعضهم [illegible] وقال [illegible] لانه
جمع اهل واهل ليس بعلم ولا صفة لقولهم الحمد لله اهل الحمد [illegible] الزبير [illegible] به بمعنى مستحق
وهو خلاف المجموع بالواو والنون قاله [illegible] القرافة **قولهم** **اولوا** قال الرضي
وعبري في يذكر ابن الملحقات ذو ولانه جمع على اصله اذ واحده [illegible] قلت بل عده [illegible]
في الملحقات بمعنى اخر كما سياتي بيانه **قول** الالفية والشذور **وعالمون** الصواب انه على
القياس وانه جمع لا اسم جمع وانه جمع مراد به العموم في العقلاء وغيرهم وقد اختاره من
المتاخرين ابن الصائغ ومن بعده وان كان اسم جنس ففيه معنى الوصف لانه علامة على وجود
صانعه اشار الى ذلك صاحب الكشاف وغيره **قول** الالفية **عليونا** ليس المراد بهذا اللفظ
خصوصه بل كل ما كان علما وهو بصيغة الجمع كما تقدم في المثنى نظيره ولهذا زاد في الشذور
ونحوه كنصيبين وقنسرين **قول** الكافية وقد شذ نحو ارضين وسنين التعبير بنحو
صحيح بالنسبة الى سنين فانه باب قياسي واما بالنسبة الى ارضين فلا لانه سماعي مقصور
على تلك اللفظة كما صرح به ابن هشام في شرح الالفية **قول** الشذور وسنون وعشرون
وبابهما

وبابهما قد يعرب باعراب [illegible] وليس هذا الخ كما نبه عليه في شرح الالفية فان باب عشرين
سماعي وهو العقود الى التسعين وباب سنين قياسي وهو كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها
هاء التانيث ولم ترد اليه في تكسير زاد ابن هشام تبعا لابن عصفور ولا تقدم له جمع بالواو
والنون فخرج بالحذف نحو تمرة وبقيد اللام ما حذفت فاؤه كعدة وزنة او عينه كسة وبالتعويض
ما لم يعوض كيد ودم وبالهاء ما عوض التاء كبنت واخت او همزة الوصل كاسم واست وبعدم
الرد نحو شفة وشفاه وبالاخير هنة [illegible] هنوات [illegible] لا التنبيه
جمع المذكر يجمع المؤنث **قال** ابن هشام وهذا الاشتراط [illegible] النظم ذكره ابن عصفور في
شرح الابيات **تنبيه** اقتصر ابن الحاجب من الملحقات على اولوا وعشرون
واخواته وارضون وسنون ونحوه وزاد في الالفية والشذور اهلون وعالمون وعليون
زاد في الشذور ونحوه وبقي اشياء منها [illegible] عرابون [illegible] وذكرها ابن
مالك في التسهيل وزاد انه لو قيل في جمع [illegible] لم يمتنع الا انه يسمع وقال ابن حيان يجمع
ان يمتنع لان القياس [illegible] وجمع اب واخواته كذلك شاذ فلا يقاس عليه [illegible] ويقلب
انه يقال في جمع [illegible] قاله ابن حيان [illegible] القرافة ووجه شذوذ هذه الالفاظ
انها غير اعلام ولا مشتقات وقد ذكر ابن هشام [illegible] الجامع [illegible] ذكر ابنا والبنون
لعل ابن مالك جعله في شرح الكافية من المشتبه بالعاقل ولعله نسبه [illegible] المطر الغزير الرجل
الكثير الاحسان وذكر الرضي ان ذو [illegible] على الغالب [illegible] ذو وصف لكن ابن مالك
صرح بخلافه وكذا ابن فلاح في المغني قال ابن مالك في شرح العمدة ومن المحمول على الجمع
المذكر وليس جمعا [illegible] تعظيما نحو فنعم الماهدون ونحن الوارثون [illegible]
عالمين وقال الرضي الشاذ من الجمع بالواو والنون كثير [illegible] ابينون جمع ابين
تصغير ابنى [illegible] ووجه شذوذه انه جمع مصغر [illegible]
وقيل جمع ابين تصغير ابن [illegible] همزة الوصل قطعا وقيل تصغير بنين على غير قياس
ومنه [illegible] ابيكرون جمع [illegible] تصغير [illegible]
ابيكر تصغير ابكر [illegible] ومنه قولهم بلغت منه البلغين والبرحين و[illegible]

ولفيت الرجلين قو العنكرين عطفا يعني التواصي من المشد ابن **قول الالفية وشذا هجر**
فدم جدا الباب يعني باب سنين قال بعضهم ونحتمل الاشارة به الى ما جمع بالحمل على
خلاف القياس **قلت** يريد ان المصنف قال في الكافية وربما استعمل حين باب سنين
نحو فدسنين **قوله وعنز قوم يطرد** قال ابن هشام هذا الكلام ملتبس لانه يحتمل
ان يريد ان قوما من النحاة يرون اجراء السنين مجرى الحين مطردا الا شذا وان قوما من
من العرب يستعملون ذلك على وجه الاطراد لا على وجه الشذوذ وعليه عول ابن الناظم قال
والعبارة لا تحتمل غيرهما ولا تجزئ العبارة بالتنبيه على شيء منهما في المختصرات ويعز
تعبيرها به في بعض نسخ الالفية ولهذا يراه مطردا فالخلاف نحوي لا عربي
ويحتمل معنى ثالثا وهو ان من النحاة من يطرد الاجراء مجرى حين في باب جمع المذكر
السالم وما حمل عليه ولا يختص ذلك بباب سنين وبهذا قال جماعة منهم المبرد انتهى
قول الالفية ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون ما ثني والملحق به بعكس ذاك استعملوه فانتبه فيه امور الاول قال ابن هشام نصا في الفليس
ليس كذلك بل الفتح في التثنية لغة ولهذا وقع في الحشو والكسر في الجمع ضرورة
ولهذا لم يقع الا في القوافي قال وقد صرح الناظم في تسهيله بهذا التفصيل وكذا قال
ابن هشام وزاد ان الناظم ذكر في شرح التسهيل يجوز ان يكون كسر نون الجمع والملحق
به لغة **قلت** فقد جزم بكونه لغة في شرح الكافية **الثاني** قال ابن هشام الملوكسر
نون الجمع وحقه ان يقيد ذلك بالياء فانه لم يحفظ الا بعدها ولم يحفظ بعد الواو
وبعيد ان يجوز لاجراء في النقل **الثالث** قال ايضا اطلق فتح النون المثنى وذلك خاص بالياء
ايضا لانه لم يسمع الا معها والقياس يقتضيه لان موجب الفتح التخفيف وانما يحتاج اليه
بعد حرف ثقيل والالف اخف الحروف بخلاف الياء ولهذا اذا تحولوا ابن كيسان قال عن الفتح
انه لا يجوز الفتح مع الالف وكان الناظم اتبعه ولا حجة لهم في قوله اعرف منها الانف والعينانا
لانه مجهول القائل ولا نظير له بل قيل انه مصنوع وقيل انما يجوز الفتح مع الالف على لغة
بالحارث بلزوم المثنى الالف على لغة **قلت** فقد صرح بالفتح مع الالف السيرافي ايضا
الرابع

الرابع قال ابن هشام ايضا في البيتين اسهاب فانه جمع معناهما في بيت من الكافية
فقال والنون في جمع له بفتح وفي تثنية كسر وعكس قد يفي
وكانت الالفية اولى بهذا البيت لانها مبنية على الاختصار **الخامس** يفهم في المثنى لغة
ثالثة وهي ضم النون مع الالف حكاها الشيباني وغيره **قول الكافية** والمؤنث
ما الحرا اخره الف ونا اورد عليه نحو سلعة **و**اجاب الرضي بانه قد قدم ان الجمع انه
ما دل على احاد وفي المتوسط لا يتوجه الاشكال لحذف التاء لان تاء التانيث زايدة
ليست من نفس الكلمة **قوله** وشرطها ان كان صفة ولم يذكر ان يكون مذكرا جمع بالواو
والنون عاقلا لم يجر له مذكر فان لا يكون مجردا كما يخرو الا جمع مطلقا اعلم ان الذي يجمع
بالالف والتاء خمسة انواع **احدها** ما فيه تاء التانيث مطلقا سواء كان علما لمؤنث
كفاطمة او مذكر كطلحة ام اسم جنس كتمرة او صفة كنسابة وضخمة ابن تلك تاء
هاء في الوقف ام لا كبنت واخت **الثاني** علم المؤنث مطلقا سواء كان فيه التاء ام لا
كزينب وسعدى وعفو العاقل ام غيره **الثالث** صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال د
راسيات وايام معدودات **الرابع** مصغر المذكر غير العاقل كدريهمات **الخامس**
اسم الجنس المؤنث بالالف اسما كان كصحراء وحمراء او صفة كحبلى وحبلى ... الخلاف
المؤنث بلا علامة كقدر وشمس وعنز وعناق ويستثنى من النوع الاول اثنان وشفة
وامة فلا يجمع بالالف والتاء ولو سمي به استغنا بتكسيرها ومن الثاني باب فطام في لغة
من بناه ومن الخامس باب سكرى وحمراء اذا علمت ذلك فالجمع داخل كلام المصنف الا النوع
الثالث ولا يتخيل خروج نسابة من قوله ان يكون مذكرا جمع بالواو والنون فانه لا مذكر
له اي ليس له لفظ بغير تاء ولا خروج المصغر ان كان بمعنى الوصف لانه اسم ويدخل في قوله
والا جمع بره عليه امور المستثنى من النوع الاول والثاني وباب فرد ونحوه فانه داخل في قوله
والا جمع مطلقا ومع ذلك لا يجمع فيما قد وفرد اورده الرضي فقال وجمع هذا الجمع ايضا
مطرد ان لم يكن مؤنثا على غير العاقل المصدر بالاضافة ابن وذو كابن عرس وذو القعدة
وذو الحجة وعلى المنع في باب سكرى وحمراء داما بافيين على الوصفية بل ان سمي بهما

جمعا بالالف والتاء بلا حذف واما بعلا الخ لا بعل له من حيث الوضع او الخلقة
كامراة عجز او عذرا ابعيها قولان احدهما جواز جمعها بالالف والتاء وتبعه
ابن ملك لان المنع في حمراء ونحوه تابع لمنع الواو والنون وذلك مفقود فيما
ذكر والثاني المنع لطرد الباب وهذه ايضا واردة على المص **قوله** جمع المؤنث
السالم بالضم والكسرة قال ابن هشام وابن الطايع التعبير بان جمعا بالف وتاء
اولى لانه لا فرق في الجمع المنصوب بالكسرة بين كونه جمع مؤنث سالما او مذكر
كحمراوات وركعات لتحريك الوسط بعد سكونه في المفرد او جمع مذكر كجبالات واسبطات
واياك معدودات وانتم معلومات ونحو حمامات وسرادقات واصطبلات وجزء
بان جمع المؤنث السالم كاللقب لما جمع بالالف وتاء فيدخل تحته ما كان منكرا
قول الالفية: وما بتا والف قد جمعا: يكسر في الجر وفي النصب معا
فيه امور الاول اورد عليه انه لابد ان يقول مزيدين كما في التسهيل والعمدة والكافية
ليخرج نحو ابيات وقضاة واجاب ابن هشام وغيره بان ذلك مستفاد من
قوله بتاء اذا قرن البا للاستعانة اي وما استعين على جمعه بالالف والتاء وانما يتجه
الاعتراض اذا قرن للحال اي وما جمع مصاحبا للالف والتاء قال ابن الطايع
وانه قيدهما بالزيادة في سائر كتبه دفعا للتوهم ان البا للمصاحبة **الثاني** قيل
الزجاج بالالف وتاء هو المبرد وهو الذي لا يعرب بشرط الاعراب واجاب ابن الطايع
بان الزجاج يحتمل معناه الذي وقع عليه ما جمع بهما وهو المجموع بهما
فهو الجرد بو صفه غيره لا المعرد قبل ضم غيره وهذا وارد على عبارة التسهيل
الثالث قال ابن الطايع كان ينبغي ان لا يذكر جره بالكسرة لانه على الاصل وجوبه
بيان للباب قال لكنه اراد التنبيه على استواء جره بالكسرة لانه على الاصل
ونصبه عليه مقابلة لمن جمع المذكر السالم او لئلا يتوهم بابه حمل النصب لو قال
يكسر في النصب كما قيل به زاد ابن هشام وليسمه على انهم جعلوا نصبه
على جره **الرابع** قال ابن هشام استعمل معا في اكثر ما ورد وانما هو حيث
موضع

موضع جميعا قال ثعلب في المعرد نحو قاما معا وقاما جميعا جمع للقيام في وقت
او وقتين ومعا لم يكن الا في وقت واحد بنفط **الخامس** قيل فهم التاء والياء مؤخرة عن الالف
في الجمع واجيب بانه للضرورة مع عدم الالباس **السادس** لم يبين شروط هذا الجمع
ولا الشذوذ وقد بينته في الكافية كما تقدم وقول الكافية الكبرى اولات مع جمع بالتاء
والفاء زيدا اقتصر نصبا كالالات اصفا في احسن ولو جزوا سلم من الاعتراضات الا
ربعة الاول عليه زيادة المثال وضم اولات قول الالفية **كذا اولات** قال ابن هشام
في حواشي التسهيل والاولات في لغة ذكرها في باب الموصول من التسهيل قال ولا يدخل
تحت الجمع بالالف والتاء لان الجموع الذي يرون التي ونحوها انما اشبهت جموعا لا جموع وهذه
ايضا واردة على الشذوذ وهي اولات واردة على الكافية قوله **والذي اسما قد جعل
كاذرعات فيه ذا ايضا قبل** بانه ان مثل ذلك في العشو في الجمع وقد ذكره في التسهيل
وابن هشام في الجامع وهذه المسئلة مغفلة من الكافية والشذوذ **قوله** والعبارة
للشذوذ لا لا رضية او دخلته الى فيه امور الاول لحد ادخلته ام في المعرفة في لغة طيء
ذكره في التسهيل **الثاني** ظاهر كلامه انه حينئذ باق على منع صرفه وانه يجر بالكسرة
بعط وبه صرح ابن ملك في شرح الكافية ونقله ابن هشام في شرح التسهيل عن الاكثرين
وفي شرح الالفية عن الجمهور وقال اخرون منهم المبرد والسيرافي وابن السراج
والزجاج والزجاجي مصرفه حينئذ لانه دخله ما هو من خصائص الاسماء فرجع الى
اصله وهو الصرف وهذا القول هو المختار عندي وفي قول ثالث التفصيل فان زالت
احدى علتيه بالاضافة او الكتابة العلمية منصرف وان بقيت العلتان كما في احمر فلا وهذا
القول اختاره ابن ملك في التتمة وابن فلاح وصاحب التوسط وابن الخباز في شرح
الفية ابن معط **الثالث** قيل يحتاج الى استثناء حالة الضرورة والتناسب واجيب
بان هذا لهما الا ينصرف وقد ذكر فيه قول الكافية باللام قال ابن هشام التعبير
بال احسن واخصر واشمل للمعرفة والزائدة قول الالفية **واجعل لنحو يفعلان النون
رفعا وتدعين وتسالونا:** غير كاف في المقصود لانه اكثر ما يعطي كلامه ثلاثة

امثلة و يبقى مثالان يفعلان وتفعلون بالحسن من قول الكافية والمتصل بذلك
اي ضمير مرفوع بارز للتثنية والجمع والمخاطبة المؤنث الا انه يرد عليه ما كان
فيه الالف او الواو وجرى علامة لا ضميرا نحو يقومان الزيدان ويقومون الزيدون على
لغة اكلوني البراغيث فانه ايضا يعرب هذا الاعراب ولذا قال في العمدة والنون في فعل
اتصل به الف اثنين او واو جمع او يا المخاطبة وقال في شرحها ان التعبير بالف اسس
من الف الضمير او واوه ليشمل ما ذكر وعبارة التسهيل شاملة لذلك حيث قال يفعلان
وتفعلان ثم يفعلون وتفعلين وتميزهما وعبارة الالفية على الكافية بلا شك
الحركة النون وانها مكسورة مع الالف مفتوحة مع الواو والياء ولم يصرح ابن مالك بحركتها
في شيء من مختصراته الا في شرح المنظوم والتسهيل فقال مكسورة بعد الالف غالبا
مفتوحة بعد اختيها قال في الشذور واما نحو اتحاجوني فالمحذوفة نون الوقاية هو
احد القولين والثاني ان المحذوفة نون الرفع وهو مذهب سيبويه ورجحه ابن مالك

فصل في الاعراب المقدر قول الالفية **فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه**
وهو الذي قد قصرا فيه امران الاول لم يذكر ما تقدر فيه الحركات كلها في المقصور
وبقي عليه اشياء احدها المضاف للياء وقد ذكره في الكافية والشذور وهو مبني على رايهما
ان الكسرة ايضا مقدرة فيه وابن مالك يرى خلافه وانه لا يقدر فيه سوى الضمة والفتحة ومع
ذلك فكان ينبغي عليه ان ينبه لتقديرهما **ثانيها** الحرف المسكن للادغام نحو
وقتل داود جالوت وترى الناس سكرى والعاديات ضبحا ذكره ابو حيان في شرح
التسهيل **ثالثها** المحكي بمن في نحو من زيدا ومن زيد على راي البصريين وعلى
الاصح عندهم في حالة الرفع ان حركته حركة حكاية لا اعراب ووجه تقدير اعرابه اشتغال محله
بحركة الحكاية وهذا اذا وارد على الكافية والشذور وقد اورد الرضي الاخر وصرح
ابن هشام به في الجامع وشرح اللمحة نحو على اخ بفتحها وكالمقصور نحو غلامي والمدغم في
والمحكي والموقوف عليه غير المنصوب المنون الثاني اذا كان المقصور غير منصرف فظاهر
كلامه ان الكسرة تقدر فيه ايضا وهو الذي قاله ابن فلاح اذ لا تنافي مع التقدير وانه ذكره
غيره

غيره انه لا يقدر انه يقدر في حالة الجر الا الفتحة على بابه قول الالفية **ونصبه ظهر** قال ابن
صالغ الا في نحو جوار اجراء ابن مجموعها جعل اعلاما وحرا على لغة من جعلها اسمين
مبنيين او اعلاما احدا ثم علمه النحاة ابو علي وعبد القاهر وغيرهما التنقل التركيب
في الروض الانف تقول تفرقوا ايادي سبا وهو حال والياء فيه ساكنة في موضع نصب
لانه صار بمنزلة اسمين جعلا اسما واحدا وقال ابو حيان ما اعرب من مركب اعراب متضايفين
والثاني والطابلة نحو رايت معدي كرب ونزلت قالي قلا فانه يقدر في اخر الاول الفتحة
حال النصب بلا خلاف واستصحابا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف وطرد في الصور
وارد ايضا على مجموع كلام الكافية والشذور وقد صرحت باستثنائه في كتابي جمع الجوامع
وهي مذكورة في التسهيل في باب ما لا ينصرف قول الالفية **ورفعه ينوي** غاير بين المقصور
والمنقوص فقال في الاول قدر وفي الثاني ينوى وهي طريقة من جعلوا الاعراب ثلاثة
انواع لفظي ومقدر ومنوي وخصوا المقدر بما الفه منقلبة والمنوي بالياء وما الفه
غير منقلبة والمشهور انقسامه الى الاولين فقط قول الكافية التقدير فيما تعذر كعصا
وغلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا بالتنكير وهذا ايضا يرد على الالفية والشذور
وهو داخل في عبارة الجامع المطابقة قول الشذور تقدر الحركات كلها في نحو غلامي اختصار النقد
فيه وليس هذا الكسرة بل الحروف ايضا فانه تقدر في التثنية احدهما الواو في جمع الذكر السالم
المضاف للياء نحو مسلمي كما ذكره ابن مالك في باب الاضافة في التسهيل وابن هشام في
الجامع هنا وقد ذكره في الكافية في فصل المستثقل وقال البلطي ليت شعري كيف يقدر
الجر على الجر وبيان هذا في شرح الجمع دون غيره بنص التقدير حال قوله اذا اضيف الى
الياء عند الاخفش وابي علي والاطرقوي ويقال احدا انه معرب بتقدير الحرف واجاب
الرضي بان يحتج لحل في باب غلامي بانه معرب بتقدير الحركات وقال السيوطي يحتمل ان يقال
اعرابه ايضا بالواو وتقديرها حالة الرفع وبالياء لفظا في حالة النصب والجر فيما سلم على
مسلمي قال لكنه انما ادرجه في باب غلامي نظرا الى اخواته وقال النجم سعيد فان قيل
هلا كانت الياء المنقلبة عن الواو وعلامة الرفع كما كانت علامة للجمع من حيث اجيب

بان الواو علامة الجمع من حيث انها حرف علة وهو باق وعلامة للرفع من حيث خصوصيتها وعدم تبدلها الثالث النون فانها تقدر في مواضع قال ابن هشام في الجامع والنون في نحو لتضربان ولتضربن ولتضربن مطلقا ولتضربن ولتضربن قطعا تنبيه من قال ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة فانه يحتاج الى عد ما فيه التقدير

قول الالفية **واي فعل اخر منه الف او واو او ياء فمعتلا عرف** فيه امران الاول قيل كان عليه ان يقيد الفعل بالمضارع واجيب بان العلم بذلك ياتي في تسويغ سيأتي والمعرب الثاني قيل ان كانت موصولة فهي لا تضاف الى نكرة او شرطية فكيف دخلت على الجملة الاسمية واجاب ابن هشام بان فعل الشرط مقدر وكذا مرفوعه والجملة الاسمية خبر وقال ابن قاسم كان الفائية مقدرة والجملة خبرها او كان وجزمها ولذا اسمها والفا خبرها وقال ابن الطايع الجملة صفة لفعل وفعل الشرط محذوف اي واي فعل صفته كذا وجزمه معتلا

قوله والعبارة للالفية **واحذف جازما ثلاثهن** فيه امور الاول قال ابو حيان التحقيق ان هذه الاحرف تحذف عند الجازم لا بالجازم لان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الاحرف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زايد على الماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها اصلية او منقلبة عن اصل والجازم لا يحذف الاصلي ولا المنقلب عنه وانما ابان الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذف الحرف ليلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو بقينا لاتحاد الصورة انتهى وهذا الكلام نقله جمع عن ظاهر كلام سيبويه وذكر بعضهم علته ان الجزم حينيذ معدوم للكلام وفي شرح التسهيل لابن هشام ان المسألة مبنية على خلاف في حذف الافعال في حالة الرفع وذلك ان سيبويه يرى ان فيها ضمة مقدرة كما في المقصور والمنقوص فاذا دخل الجازم حذفت تلك الحركة المقدرة لانه تحذف ما اثبته الرافع ثم تحذف هذه الاحرف للفرق لا للجزم وابن السراج يرى انه لا تقدير في حال الرفع لان اعرابها الا معدوم فاذا انتفى بعض لم يحتج الى تقدير فلما دخل الجازم لم يجد حركة يزيلها فحذف نفس الحرف وقال والمصنف جمع يصرح عدم تقدير الضمة وحذف الحرف

الحرف للجازم وهو مخالف للقولين جميعا وهذا الايراد وارد على قول الكافية ... بالحذف وقول الشذور بحذفه اشد منه على الالفية الثاني قيل يجب التقييد بقوله ليس حروفه بدلا من همزة ليخرج نحو لم يقرا ويقري ويوضو اذا خففا بترك الهمز فانه لا يجوز فيه الحذف على الصحيح **واجاب** ابن الصايغ بانا لا نسلم دخول ذلك في المعتل بل الضابط المذكور لاختصاصه باسم المهموز وبقا هذا الاسم بعد التخفيف وعلى عدم جواز الحذف بغير حرفه المجزوم الضمة من الهمزة **الثالث** اهل الثلاثة ذكر تقديم المجزوم وبقدر في صور المهموز اذا خفف كما ذكرناه وما حرك بالكسر لالتقاء الساكنين او وصل بضمير وفتحة الزوال وكسرة كقوله ... ودرهم وكم ولد ايان ذكر الثلاثة ابو حيان في الارتشاف وذكر ابن هشام في الجامع الاولين وزاد صورة اخرى وهي ما حرك في الوقف من القوافي نحو وانت فحيا لامرى القلب يفعل وقد اشار الى تسكين المنظوم انه يقدر فيما ثبتت فيه حروف العلة للضرورة كقوله لم تهجو ولم تدع تنبيهان الاول من المقدر اعرابه من الافعال من الامثلة الخمسة عند من يرى ان اعرابها بحركات مقدرة قبل الالف والواو والياء او

الثاني من المقدر اعرابه من التركيب مضارع المتصل بنون الاناث عند من قال باعرابه حينيذ ما حذفت فيه الحركة تخفيفا كقراءة من قرأ الى بارئكم ويعلمهم ورسلنا ومكر السيء وياتي قريبا كم بسكون اواخرها وقول الشاعر **فاليوم اشرب غير مستحقب** **وقوله** وقد بدا هنك من المئزر وقد اختلف في ذلك على ثلاثة اقوال احدها جوازه في السعة وعليه ابن مالك وابو حيان وقيل يجوز في الضرورة خاصة وعليه الجمهور وقيل يمتنع في الحالين وعليه المبرد

باب النكرة والمعرفة

في الالفية والشذور النكرة على المعرفة وهو احسن من تقديم الكافية المعرفة لان النكرة الاصل **قول** الكافية المعرفة ما وضع لشيء بعينه والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه فيه امور الاول قال الرضي لو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح لان ما عدا الاعلام يصلح لكل معين قصده المستعمل فلم يضعه الواضع في حال وضعه لواحد معين **الثاني** قال ابن ملك في التحفة الاولى ان يقول ما علق لان المتبادر من وضع الواضع جبر العلم

ف

النكرة والمعرفة

تمام البيت ... واغلا ... مقيما

المنقول **الثالث** قال الرضي يعترض على هذا بضمير النكرة نحو ربه شاة وسلمت محاوري جوري كلا
ونعمه رجلا وجاءني رجل فضربته والمعرف بلام العهد اذا كان المعهود نكرة نحو جاءني
رجل فضربت الرجل قال الحسن يقال المعرفة ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية
والنكرة ما لم يشر به الى خارج اشارة وضعية فيدخل في الاول جميع الضمائر وان عادت
الى نكرات والمعرفة باللام العهدية لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة
ويدخل فيه الاعلام المشتركة اذ يشار بكل واحد منها الى مخصوص عند الوضع عند
الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان
رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته ونحو لقيت رجلا
اذا علم المتكلم ذلك الملقي اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا **الرابع** قال ابن ملك
في شرح التسهيل من تعرض لحد النكرة والمعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه
لان من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا نحو كان ذلك عاما اول واول من امس فمعناهما
معين لا شياع فيه بوجه ولم يستعملا الا نكرتين ومنها ما هو نكرة معنى معرفة لفظا كاسامة
هو في اللفظ كحمزة وفي الشياع كاسد ومنها ما استعمالهم على وجهين كواحد امه
وعبد بطنه فالاكثر العرب جعلهما معرفة بالاضافة وبعضهم جعلهما نكرتين ينصبهما
على الحال ومثلهما ذو اللام الجنسية فمن قبل اللفظ معرفة ومن قبل المعنى لشياعه نكرة
ولذلك يوصف بالمعرفة اعتبارا بلفظه وبالنكرة اعتبارا بمعناه واذا كان الامر كذلك
فالاحسن ان تتبين المعرفة بذكر اقسامها مستقصاة ثم يقال وما سوى ذلك نكرة
قال وذلك اجود من تعيينها بدخول ال او رب لان من المعارف ما تدخل عليه ال كالفضل
والعباس ومن النكرات ما لا يدخل عليه ال ولا رب كاين ومتى وكيف وعريب وديار انتهى
وعلى هذه الطريقة مشى ابن الحاجب في العمدة وسبك المنظوم فوائد الالفية **نكرة قابل ال مؤثرا**
او واقع موقع ما قد ذكرا **وغيره معرفة** قال اورد عليه باعتبار لفظه انه ابتدأ
بالنكرة بلا مسوغ وذكر نكرة فلا مانع انه خبر عن مؤنث واتى بالحال من المضاف اليه واورد
الضمير عوده على نكرة بمعناه انه يفيد القبول على ان لا يلزم كون الاعلام نكرات
لانها

ابن هشام
ان اراد الاثنين اللفظ
ولا يجوز ان يراد به المعنى
فانه وان اراد المعنى فليس سوى
انه في الاصل اسم مصدر لكلمة كل
المنكر فلا اعتراض

لانها تقبل في حالة التثنية والجمع وانه لم يفد التأثير تأثير التعريف فيلزم كون
حلان وعمار نكرتين لانهما يقبلان ال الدالة على لفظ معنى الصفة ثم يرد على طرد
تعريف النكرة يهودي ومجوسي لانهما علمان مؤنثة فيه لمنعهما من الصرف ثم قالوا
اليهود والمجوس وعلى عكسه وطرد تعريف المعرفة الحال والتمييز وانهما لا التعريف ويجوز
رب وابعلمس وامرؤ وامراءة ومن وما الاستفهاميتان فانها كلها نكرات مع انها
لا تقبل ال المؤثرة ولا تقع موقع ما يقبلها قال والجواب ان مسوغ الابتداء اراده
الجنس نحو تمرة خير من جرادة وتذكير قابل لانه صفة لاسم محذوف والمعنى النكرة اسم
قابل لان رفعه الحال من المضاف اليه لكون المضاف عاملا وافرد الضمير على المعنى كما في
نحو الا غلام اذا فلك وعشيرة الروم ومثله قوله تعالى لو ان لهم ما في الارض جميعا ومثله معه
ان لافتدوا به اي بذلك المذكور ولا يصح الجواب بان او يفرد بعدها الضمير لان ولكن في
او التي للشك ونحوها لكون الشك فيه لاحد الامرين لا التي للتنويع لانها بمنزلة
الواو والقابل للال في التثنية والجمع نكرة لان العلم لا يثنى ولا يجمع حتى ينكر والمراد
تأثير التعريف لا مطلق التأثير ولم يحتج الى التقييد به لانه المتبادر عند الاطلاق
الى الوهم لكونه الغالب من حالها ولقرينة التكلم في باب المعرفة والنكرة وبهود
ومجوس يكونان جمعي يهودي ومجوسي كروم ورومي ويكونان علمين على
القبيلتين وما يتمان فحول الكلمة لان انما هو في حال افرادها والحال افعل
وما بينهما قابلة لال في الافراد وانما يمتنع منه في ذلك التركيب الخاص واما
امرؤ وما امراءة وان لم يقبلا ال كما نص عليه ابو علي في التذكرة الا انهما في معنى
مرء ومراءة وهما يقبلان ال واما من وما فان معناهما الاصل انسان وشيء وانسان وشيء
يقبلان ال **قول** الشارح وهو ما قبل رب ورد على ضمير الغائب فانه يقبل رب د
نحو ربه رجلا والاصح فيه انه معرفة كما قاله الجمهور خلافا للمصنف في شرح الا
لفية **نحو ذي وهند وابني والغلام والذي** فيه امور الاول اقتصر على الامثلة فلا
حسن منه صنع الكافية والتسهيل حيث صرح بالمضمر والعلم والاشارة والموصول

والمعرفة بلا لام وبلا اضافة الثاني بني عليه فهو سابع وهو المنادى المقصود كيا رجل
وقد ذكره في سائر كتبه واهمله الشيخ في التسهيل واقتصر على ذكره ابن الحاجب **الثالث**
لم يبين من يتضح التعريف بها وكذا الشذور وفي **الكافية** الكبرى

مضمر اعرفها ثم العلم * وذو اشارة وموصول متم
وذو اداة ومنادى عينا * او ذو اضافة بها تبينا

الرابع اورد عليه انه ذكر الموصول الغ الصلة مع ان تعريفه عند الشيخ انما هو بها
وبموجب ذلك كتبه في التعريف بفعل رفع مجرد اعراف وقد نص عليه انه انما قال الكافية
وموصول متم تنبيها على انه لا يحكم عليه بالتعريف الا بعد تمامه بصلته وقال ابن هشام
الصواب يجوز تسمية الذي معرفة لئلا يلزمه من الصلة ولا يلزم من ذلك صحة الحمل
للمعرفة بفعل لعروضه عاملا للاستعمال بدونها **قول** الكافية واعرفها المضمر
المتكلم ثم المخاطب فيه امور الاول ان التعبير بلا عرف وان وقع في عبارتهم مشاححة فيه
من حيث ان افعل التفضيل لا ينبني من مزيد التعريف فلعلهم اغتفروا ذلك في جمع الجوامع مع
بلا وقعت **الثاني** قال النيلي هذا الكلام مع قوله في العلم غير مستقل عندي بوضع
واحد متناقض لانه ذكر في حد العلم وضعا بعضهم انه اعرف المعارف لان النوع اعرف من
الجنس فلولا التفصيل في العلم اعرف من جهة الوضع والمضمر اعرف من جهة الا
ستعمال الوضع واختار ابو حيان ان العلم اعرف من المضمر مطلقا **الثالث** لم يبين
مراتب بقية المعارف والذي رجحه ابن مالك في التسهيل ان ضمير المخاطب بعده العلم
ثم ضمير الغائب ثم الاشارة والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة ثم الموصول ثم ذو
ال والمضاف الى احدها في رتبته ونازعه ابو حيان فقال ان الاعلم احد ذهب الى التفصيل
في المضمر فجعل العلم بعد ضمير المخاطب وقبل الغائب الا ان ابن مالك والزمخشري
ذكروا ان اعرف المعارف المضمر فالواجب الاطلاق ثم يليه العلم والقول ان المضاف
في رتبة المضاف اليه ينقض القول بان اعرف المعارف المضمر فيكون اعرفها
تشبيه المضمر والمضاف اليه وليستثنى المضاف اليه فانه في رتبة العلم وهذا ما

عممه ابن هشام في شرح الشذور وقيده في شرح الالفية للتصغير وجزم به في الجامع وذكر في
بيان ان اسما ذي مجرى الذات بناء على ان تعريفه بتقديرها وهو ظاهر صنع الكافية الكبرى وفي
مراتب المعارف وخلاف طويل مبسوط في جمع الجوامع وشرحه **ويستثنى** اسم الله
تعالى فانه اعرف المعارف بالاجماع قول الالفية **فما لذي غيبة او حضور كانت وهو**
سم بالضمير فيه امور الاول ان الشعور في حده ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب كما
في الكافية والتسهيل والعمدة وشرح المنظوم وعدل المصنف هنا وفي الكافية الكبرى الى ما قاله
فلا درج للاولين في الحضور اختصارا **الثاني** اورد على هذا الحد اداة انت والتي واياك
واياه واخواتهم فانه لذي غيبة او حضور مع ان الصحيح انها حروف وما قبلها هو المضمر
و اجاب ابن هشام بانها موضوعة لمعنى الغيبة والحضور لا لصاحب الغيبة والحضور
وهو انما علق في الغيبة والحضور لا بهما وهذا الايراد اورده النيلي على عبارة الكافية
ايضا **الثالث** اورد عليه اسماء الاشارة فانها لذي الحضور والاسم الظاهر فانه لذي
الغيبة واجيب بان الاشارة توضع لحاضر انما وضعت لمشار اليه ولزم من ذلك حضوره
من حيث ان المشار اليه يلزم ان يكون عند المتكلم على حضور المسمى دلالة الالتزام واما
الظاهر فلم يوضع لمتعلقه المعين مطلقا لا بقيد كونه غائبا قاله ابن هشام وابن [illegible]
في **الرابع** اورد عليه ما فيه الحضورية نحو هذا الرجل وخرجت فاذا السبع وبانه
الرجل والساعة واجاب ابن هشام بان هذا ليس عرضا لقول ابن **الخامس** الاولى فيما حصر بالعرف ان الحق في توضع
والمضمرات كذلك كما سيثبته فينبغي ان يقتصر على عدها ولا يشتغل بحدها **السادس** بدأ
في باب المضمر الاول بالعلم هنا وكذلك في الكافية الكبرى والتسهيل وخالف في العمدة وشرح
المنظوم فبدأ بباب العلم ثم بباب المضمر والاصح انه بحسب كون المضمر اعرف من العلم وما فيهما
بالنسبة عكسه قول الكافية او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اراد بالحكم الحضور سوى جمع
فيها الضمير الى متاخر لفظا ورتبة وفيه ايهام فاوضح منه قوله في الشذور وفي قول الشذور او متاخرا
لفظا مطلقا في نحو هو الله احد وقالوا ما هي الا حياتنا الدنيا ونعم رجلا زيد وربه رجلا وقام واقعد
ونعمت احوال فيه امور الاول ان الشارة الاصلية الى ضمير انا وان الضمير المخبر عنه المفسر

موضوع وبلا نع والبصريون يرون والمرفوع بان المختار نعم ويغني موضع منه وهو المبدا منه المعبر
عن اللفظ صار عليه الرد ان الرجح وهذا الوضع ذكره المص في الشرح ووافقا عليه في نسخ المتن
الثاني ما ذكره في الضمير المخبر عنه بمفسره تبع فيه ابن مالك وكلاهما تبع الزمخشري فانه قال
هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه من بيانه واصله ما الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع
الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ونازع فيه ابو حيان بان
احدا لم يعد الضمير الذي يفسره ما بعده ولا ينوي بان الضمير الناشئ ان يكون مفسره الخبر وانما
هذا يفسره سياق الكلام ثم اطال في تقريره افساد ذلك وقد يتفتت في حاشية المغني قوله
الثانية فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل ما لم يستقل قال البلبلي لو قال المنفصل ما لا
يتصل بكلمة فلم يكن منها او المتصل ما اتصل بعامله والمنفصل بخلاف ذلك لكان احسن
مما ذكره لان اكثر الضمائر المنفصلة لا تستقل بنفسها بل تحتاج الى العوامل تبين المراد
وذلك نحو انت واياك واخواتهما فان الاسم من اياك انت هو الالف والنون والتاء حرف
خطاب وكذلك الاسم من اياك هو ايا والكاف حرف خطاب لا ينطق بان واياك لم يدر عن حرف
الخطاب بل يستغني اللفظ به بنفسه دون حرف الخطاب المتصل به قوله الالفية

وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي الا اختيارا ابدا

فيه امور الاول قال ابن هشام عدل عن تعبير المتصل الذي هو مشهور بين النحاة ذكره ابن
الحاجب الى تعبير فيه خفاء **الثاني** ما ذكره من انه لا يلي الا اختيارا ذكره ايضا في غير كتبه
وخالفه في باب الاستثناء من شرح التسهيل فذكر انه يليها في الاختيار والصواب المذكور
هنا وما ذكره هناك في دعوى عدم الاضطرار من انه كان يمكن الشاعر ان يقول: **ان لا يجاورنا
خلا لا جار** رد بانه لو كان يعتبر التغيير فلا حاجة دعوى الضرورة في بيوت الزبيا ضرورة
اذ ما من شعر الا ويمكن تغييره قوله **كالياء والكاف من ابني اكرمك والياء والها من سليه
ما ملك** قال ابن هشام لم يترتب الامثلة على ما جرى عليه اصطلاحهم من البداءة بالمرفوع
والمتكلم بمثال المجرور بل عكسه للضرورة الوزن قال النع فيه حسن من جهة انه بدا
بالمتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وذكر ذلك هو ترتيبه في درجات التعريف ثم انه ذكر من
الضمائر

الضمائر المتصلة بياء المتكلم والمخاطبة والكاف والها والالف والواو والنون ويقع عليه تاء
المخاطب فانه يذكر **قوله الكافية** الاول ضربنا وضربت اي ضربن وضربن والثاني انا الزهر والثالثة
ضربن الى ضربن وانت الى انهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن
ومن يوهم ان جميع الضمائر المشار اليها هو احق ان بعضها كذلك ليس ضميرا وليس
كذلك بل الاصل في انت الف بل التاء والياء والكاف والها وتاء المتكلم وان في نحن وعلى اللحم النون
والواو والالف وياء المخاطب ونا وايا على راي البصريين وعلى راي قوم ها وهم وهم
وهن وانت وانتما بمجموع الضمائر اتفاق واختلاف والاصح ان انت ان الضمير ان فقط وهي ان
التي للمتكلم زيد عليها انا احرفا خطاب متصرفة كالاسمية فتفتح في المذكر وتكسر في المؤنث
وتوصل بميم والف في المثنى وبميم فقط في جمع المذكر وبنون في جمع المؤنث والاصح ان انا التي
للمتكلم ان الضمير ان فقط والالف مزيدة في الوقف لبيان الحركة كهاء السكت هذا مذهب البصريين
والاصح في هاء وهما وهم وهن ان الضمير الها فقط والحروف البواقي زوائد هذا مذهب
البصريين ووافقوا على ان هو وهي كذلك والكوفيون ذهبوا الى ان الضمير منهما انما الها فقط
والواو والياء زائدان كالبواقي وعليه ابن كيسان والزجاج وهو المختار والاصح في اياي واخواته
ان الضمير ايا فقط واللواحق حروف تدل على الحال فترجع الضمائر على الراجح الى اثنى
عشر ضميرا وقال ابن هشام في عد بعض الضمائر على هذه الكيفية تكرار وتجوز لانه عد ياء
المتكلم مرتين وامثلة الكاف والها مرتين وعرونا ثلاث مرات ولو صح ذلك لصح ان يعد لكل
منها ثلاثة اسماء بحسب مواقعها من الاعراب وعد الضمير في ضرب وضربت وهما من باب المستتر
وهو قسيم للمتصل والمنفصل على ما ذكر عبد القاهر وهو الحق لا قسم من المتصل لان الاتصال والانفصال
من عوارض الالفاظ وغاير بينهما لاختلاف تقديرهما لان احدهما يقدر بهو والاخر بهي في
وهلا عدد الضمير في اضرب وتضرب واضرب فانه مغايرة لهما بان الضمير في التغيير فلا نحو
فتقتصر على عدد الضمائر البارزة ولا تستوفي عدد الضمائر المستترة **قوله الالفية وكل لفظ
ما جر كلفظ ما نصب** هذا تمام في الضمائر المتصلة قال ابن هشام واكتفى بعد لانه السياق
وانه بعد هذا يتكلم على الضمائر المنفصلة وقال ابن الضايع في قوله ولفظ ما نصب كلفظ ما جر

لانه فصل سرا او لوهم ان ينبه كلامه على ان كلامه في المتصل المجرد من خصايصه فلو قلت
كلامه انما هو في المتصل ولم يشرع في الكلام على المنفصل قبل قوله وكل مضمر له البنا يجب
الزجاج تهى قوله **للرفع والنصب وجر نا صلح** فقال بعضهم لا يختص ذلك بكلمة
نا بل اليا وهم كذلك لانك تقول قومي واكرمني غلامي وهم يعلمون وانتم لهم مال قال ابن هشام
وليس بسديد لان يا المخاطبة غير يا المتكلم والمنفصل غير المتصل قال بعضه التكرار وهو
وهو جر على العربية وعكس ذلك في قوله بعد والف والواو وكلاهما جاز بزعم الاخفش خلافه ومن ثم قال
الفارسي في قوله تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين ان الاحسن جعل خاتم اسم فاعل بمعنى الملة
لان حكم المعطوف ان يشاكل المعطوف عليه قوله **والف والواو والنون لما غاب**
وغيره كان الاحسن ان يقول للغايب والمخاطب لان قوله وغيره يشمله والمتكلم وهي لا يكون
للمتكلم قال المكودي وكانه يمكنه ان يقول لما غاب وخوطب قوله **ومن ضمير الرفع**
ما يستتر كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر فيه امور الاول مراده هنا ما يجب استتاره
لا ما يستتر جوازا ولم يصرح بذلك اكتفاء بالامثلة وعبارة نسبك المنظوم فعنه واجبه
الخفا وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة والنون وامر المخاطب ومضارعه ومنه جا بذ الخفا
وهو المرفوع بفعل الغايب والغايبة وبالصفات والظروف المضمنة لاستقرار اذ خلط
ابن الحاجب النوعين من غير تمييز فقال يستتر في الماضي للغايب والغايبة وفي المضارع المتكلم
مطلقا والمخاطب والغايب والغايبة وفي الصفة مطلقا الثاني بقي مما يجب استتاره مرفوع
اسم فعل الامر كصه ونزال ذكره في التسهيل واسم فعل المضارع كاوه وان ذكره ابو حيان
في شرحه وابن هشام ومرفوع افعال الاستثناء الخمسة ذكرهم في باب الاشتغال التسهيل
وابن هشام في توضيح انجاس مرفوع فعل التعجب وافعل التفضيل وزاد ابن قاسم مرفوع المصدر
الواقع بدلا من فعله في الامر نحو ضربا زيدا وزاد ابن الصايغ مرفوع الظرف على الاغراء قال
وفيه يوخذ هذا وان اسم الفعل ينوب عنه من قوله في الالفية هناك وما لما تنوب عنه من عمل لها
الثالث شرط فعل الامر والمضارع المبدو بالتا ان يكونا للمفرد المذكر والا وجب بروز الضمير
نحو قوما وقوموا وقومي ولتقوما ولتقوموا وتقومين هذا ذكره ابن هشام
في تعليقه

في تعليقه ومشى عليه في الجامع الرابع قال ابن هشام تجوز ان يونس في مسايل وجوب الاستتار
بضمير ملفوظ به مطابق في المعنى للضمير المستتر قصدا للتاكيد نحو اسكن انت وزوجك
لا لخلفه نحو قم لا انت ونبه عليه ابن مالك في باب الحد الخامس قال في التوضيح تقسيم المستتر
الى واجب الاستتار وجايزه ذكره ابن مالك وابن يعيش وغيرهما وفيه نظر اذ الاستتار في
نحو زيد قام واجب فانه لا يقال قام هو على الفاعلية واما زيد قام ابوه او ما قام الا هو
فتركيب اخر والتحقيق ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كافعل والى
ما يرفعه وغيره كقام وقال ابن الصايغ تقسيم الواجب الاستتار مما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير
بارز الا وهو مؤكد بدفع النظر السادس قال ابن الصايغ هذا المستتر قسم من المتصل
فيقسم لبارز ومستتر اولى فيه الثاني كلام المصنف في التسهيل وعليه كلام ولده في
شرحه وهو كلام الجزولي والاول عليه ابن عصفور انتهى
وقال ابن هشام قسيم للمتصل والمنفصل على ما ذكر عند الفارسي وهو الحق لا قسم من المتصل
لان الاتصال والانفصال من عوارض الالفاظ وقد مشى عليه في الجامع قال ابن الخشاب السابع
هذا الضرب المستتر للخف الضمير في الافعال ثم جلت البوادي عليه ويرد على الغايبة اي
الصفة اذا جرت على غير من هي له يبرزها الضمير ولا يستتر بخلاف الفعل وارد على
قوله مطلقا قال النيلي والجواب ان الكلام في المتصل والبارز في الصورة المذكورة ضمير منفصل
قوله **وذو ارتفاع** قيل ليس بجيد لان الضمير مبني قال ابن الصايغ وهذا كان ينبغي ايراده
عند قوله ولفظ ما جر ولكن هذا على سبيل التجوز بالعبارة نسبة المحل الموضع للفظ قوله
انا هو وانت والفروع لا تشتبه يوهم ان الثلاثة اصول وليس كذلك كما تقدم
الاصل في انت ان الضمير ان فقط وكذا في انا الالف زايدة وهو اصل عند البصريين وانشد
فقط على مقابله قال ابن هشام وفيه حرف القاطعة وهو ضرورة قوله **ايا والتفريع**
ليس مشكلا يوهم ان الضمير مجموع ايا والصحيح انه ايا فقط قال ابن هشام ثم انه
غير واف بالمراد لان ايا انما يتفرع عنه ايانا واما بقية الالفاظ فمتفرعة عن اياك واياه
لا عن ايا فلا تدخل تحت كلامه بنص والاستتار قول الكافية وذا الى بالتفرع على عامله او بالفصل

لغرض او بالمؤكد او يكون لعامل معنوي او حرف او الضمير مرفوع او بكونه مسند اليه
صفة جرت على غير من هي له ذكرته مواضع وبعضهم اخرى لن تحصر بالا او بانما او بين مع
المصدر مضاف الى المنصوب او بعد واو المصاحبة او بعد اما او بعد اللام الفارقة او نفي
مسائل اخرى في اجتماع الضميرين بالتي ذكرها قول الالفية **وصل او افصل هاء سلنيه**
وما اشبهه قال ابن هشام قد يوهم التساوي في ان الوصل ارجح ولم يذكر سيبويه فيه
سواه فاحسن عنه الى قوله في الكافية الكبرى ونحوها سلنيه طرف وفيه وصل وانه امر
اولا بالوصل جزما ثم ذكر الفصل بصيغة الخبر بانيا الفعل للمفعول فلست في كونه اوجز
واخصر من لفظ الالفية وهذا ايضا وارد على قول ابن الحاجب واذا اجتمع ضميران وليس
احدهما مرفوعا جاز كان الحرف وقدم فلك الخيار الثاني الا انه يرد على الالفية حسنا
من حيث نص فيه بضابط الميلي والذي في الالفية اقتصار على التالي بمشتقه تمثوله للمنصوب
والمجرور ثم قال ابن هشام وهذا البيت مخصوص بعمومه فوقه لا يجي المنفصل البيت
ومن عده منه قضاه بعد اخطه قول الالفية **في كنته الخلف انتمي** وفيه امور
الاول قال ابن الصائغ وهل من شرطه تعدد ضميرا ولا عبارة شرح الكافية يدل على الثاني
الاول شرح ابن المصنف يدل على الثاني قال ابن هشام كان الاصل ان يكر كنته
مع سلنيه عندما ذكر جواز الوجهين ثم يعرف كنته بالذكر لاجل الخلاف في المختار ولكنه
اكتفى بما يعلم من ان الخلاف في الاختيار انما يكون بعد الاتفاق على جواز الوجهين
الثالث ما رجحه هنا من اختيار الاتصال في كنته وخلتنيه رجحه ايضا في الكافية وخالفه
في التسهيل فرجح في خلتنيه الانفصال وفرق بينه وبين كنته بانه حجز عن الفعل
منصوب اخر خلاف كنته فانه لم يحجزه عنه الا مرفوع فكان شبيها بضربته فرجح
فيه الاتصال الرابع هل تختص المسئلة بلفظ كان او يشمل سائر اخواتها [illegible]
المصرح به في شرح الكافية الثاني فانه قال او مرفوع فعل او احدى اخواتها ونبه
في شراح الالفية ولنا قول ابن الحاجب والمختار في خبر باب كان الانفصال [illegible]
به ابو حيان في شرح التسهيل نقلا عن البديع والغرة الاحكام بكان وما لفعل
معتبر

او كابي حيان

٣٩

معتبر في اخواتها من غير جواز الوصل وان قولهم ليسي وليسك شاذ الخامس قال ابن
هشام بتقييد ذلك في لايكون وليس بل لا يكون الا استثنا فان الفصل معهما واجب
كما يجب مع الا وقد نص على ذلك في التقييد في الجامع السادس بقي مسائل يجوز فيها الوصل
والفصل وهي ان يقع منصوبا بمصدر مضاف الى ضمير قبله هو فاعل او مفعول [illegible]
الى ضمير هو مفعول اول نحو زيد عجبت من ضربه وضربي اياه ومن ضربيك وضربك اياه
والدرهم زيد معطيكه ومعطيك اياه والفصل في الثالث ارجح بلا خلاف وكذا في المفعول
الثاني من باب اعطى في الاخبار بالذي نحو الذي اعطيته زيدا درهم والذي اعطيت زيدا اياه درهم
والوصل فيه ارجح عند ابن مالك والمازني والفصل ارجح عند غيرهما قول الكافية والا يسوق
منفصل يرد عليه انه يجوز الوصل في حال اتحادهما في الغيبة وقد ذكر في الالفية بقوله
وقد يبيح الغيب فيه وصلا لكنه مشروط باختلاف لفظ الضميرين كان يكون احدهما مثنى
والاخر مفردا او مذكرا او مؤنثا ولذا قال في الكافية الكبرى وذكر ابن الناظم وابن هشام
انه اشار الى [illegible] بتنكير وصلا الى نوع خاص من الوصل [illegible] يفسره الى النوع للموقع
قول الكافية ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي قال الشبلي يفهم منه الامر وكان عليه ان يقول
مع ياء المتكلم لانه لا يكون في ياء المخاطبة وان يقيد الماضي بقوله [illegible] نون جماعة الاناث
كما قيد في المضارع بفعله عن باء نون الاعراب نحو فليني [illegible] مثله شاذ قلنا وكذا
بي وعمرو مع ذلك فقد قيد اثبات النون فيهما بحال الاختيار انتهى قول الالفية
وقبل يا النفس مع الفعل فيه امور الاول قال ابن هشام قوله يا النفس عبارة غير مرضية لانه قصد
ليخرج يا المخاطبة الثاني قيل كان عليه ان يستثني افعل التعجب [illegible] استثناه
ابن الحاجب قال ابن هشام والجواب ان مذهبه في نحو ما احسنني ان افعل فعل فالدليل على نون الوقاية
الثالث قال ابن هشام يرد عليه ان اسم الفعل ايضا يلزمه معه النون كالفعل كما ذكر في التسهيل
قلت لعل عبارته في سبكه المنظوم تشمل ذلك لحذو قوله فعل ربما يلحق اسم الفعل اختيارا
او ابتغ ما يلحق اضطرارا الرابع الحق الفعل [illegible] المنصرف والجامد بخصوص [illegible] وليس فيه
وعبارة شرح الكافية فان كان ناصبها فعلا منصرفا وجب فصله منه بنون الوقاية فقال

ابن هشام وظاهره ان ليس لا يختص بالشعر ويشهد له ما نبه في الانصاف لابن الانباري من
ان بعض العرب قيل له ان فلانا يتهددك فقال عليه رجلا ليسني بلقي حبالها من غير نون الوقاية
وفي شرح ابن الضايع لا نسلم القياس على ليس كما ادعاه بعضهم ولو سلم فليس في الحفظ
انه مخصوص بالنظم **وليتي ندرا** هو راي اننا لم نسمعا للفرا وراي سيبويه انه ضرورة
وتابعه الناظم في نسبه المنظوم قوله **ومع لعل اعكس** قيل ايضا ان الاثبات معها
ضرورة قيل انه كثير لا نادر وقال ابن الضايع لكن لعلني اكثر من ليتني وهذا يقتضي ورده
عن قول الكافية وعكسها لعل وفي الغاية الكبرى ومن لعلني ليتني اقل فقول الالفية
والكافية **وكن تخيرا في الباقيات** ذهب بعضهم الى ان الحذف فيها اجود من الاثبات فقول
الالفية **واضطرارا خففا مني** قال ابن الضايع في كلام الجزولي ما يقتضي انه لغة وهو كلام
قول ابن الحاجب وقمنا رديئا ومن وعن وقد وقط بل الضمير بن مع قد وقط ليس ضرورة قوله
وفي لدني لدني قل ابن راجح فيها تساوي الامرين وقد جزم به ابن الحاجب بل زاد ابن
عصفور يجعل الحذف فيها اجود من الاثبات حملا لها على لدن لتخزوبه النون ولم تحكه لاته
تلحقها عادة قول الالفية والكافية **وفي قدني وقطني** مراده ما الاسمين اللتان بمعنى حسب
لا اسما الفعل فلا نهما يلزمان النون مطلقا بعد دار البيت وكذا الحرفية وقط الظرفية فلا نون لا
يتطان بها البتة قول الكافية ضمير مرفوع ظاهره انه حرف وليس بضمير وهو راي الا
كثير من النحويين مذهب سيبويه والخليل ومطابقته انه اسم ضمير قوله مطابق للمبتدا هو من
الجمهور وخالف ابن مالك فاجاز عدم مطابقته مستغنيا بلفظ الغيبة بعد حاضر قال في مقام
مقال نحو وكان ابن بلال تايما من صديق يراني ابو لهب خذ الفضل او **قوله** ليفصل بين كونه
نعتا وخبرا فيه امران الاول اعتبر بعضهم نحو كونه ليفصل بين الخبر والتابع وهو احسن لانه
قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو كنت انت القايم اذا الضمير لا ينعت الثاني ظاهره انه لا
جائز له الا ذلك وليس كذلك بل يفيد ايضا التاكيد والاختصاص وقد ذكر هذا ابن هشام
في الجامع قوله وشرطا ان يكون الخبر معرفة وشرطه ان يكون ما قبله معرفة قال في المتوسط
وانما سكت عنه للعلم به لان الخبر لا يكون معرفة الا والمبتدا معرفة قوله او كالمعرفة من قال في
المتوسط

المتوسط لو قال الرشا بعد ما لم يكن اصوب ليشمل نحو ما في زيد الا وغدا او مثلك
ونحو من الاسما المضافة التي لا تتعين تعريفها وعبارة ابن مالك في كافيته او شبهه كلا فعل
التفضيل او مثل مضاف بل افتقد ان افتقدوا قوله ضمير الشان اختيار ابي حيان تبعا
لابن الطراوة انه حرف لانه وقد بينت وجهه في حاشية المغني قوله مفسر بالجملة
بعد شرطها ان تكون خبرية فلا تفسر بالانشائية ولا بالطلبية وان يصرح بجزءيها
تنبيه ينبغي بشرطه الصناعية المطابقة كما شرطه في ضمير الفصل لانه لازم الا
واذا انه يطابق في التانيث قوله وحذفه منصوبا ضعيفا استثنى منه ابن مالك باب
ان اذ يسمع كثيرا حذفه كان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبا شرحه يجوز حذفه مع ان واخواتها
ولا يمتنع ذلك الا بالضرورة **تنبيه** غفلت الالفية عن ذكر ضميري الشان والفصل
واحكامهما **باب العلم** قول الالفية **اسم يعين المسمى مطلقا علمه**
قيل هذا التعريف ظاهر في علم الشخص غير شامل لعلم الجنس وعليه مشى ابن الضايع ولذا قال
في الشذور وهو شخصي ان عين مسماه مطلقا كزيد وجنسي ان دل على ذي الماهية تارة
وعلى الحاضرة اخرى كاسامة وقال ابن قاسم التحقيق ان العلم الجنسي ليس داخلا تحت الجنس في الحقيقي
بل هو يعين مسماه والتعريف صادق عليه وسياتي بيان هذا وقال الرضي في قول الكافية
العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد لا يخرج علم الجنس من هذا
الحد لانه وضع للحقيقة الذهنية المتعلقة وهي متحدة لا يمكن غير متناول غيرها وضعا
فاذا اطلق على بعض الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لما
في الحقيقة الذهنية لعل فرد خارجي مطابقة لكل كلي عقلي لجزئياته الخارجية والعلم
اسد موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة
بل المجاز انتهى ولم يتعرض في الكافية لشيء من احكام العلم سوى ذكر الحد فقط قول الالفية
وقرنا قال ابن هشام هي الخرنوب ثبت هكذا رايته بخط ابن مالك على ابن معقبان
لم يتبين فيها وله غيره على هو خرنوب من لم يكن صوابه والخرنوب وجيفته
حرم لا ينصرف لانه يبيض في بطنها وهي في صدر باب ما زاد الرضا والابراء وبنتوسعه

في العلم

الى ذات الامام فخر الدين فقوله **واخرن ذا ان سواه صحبا** فيه امور الاول قال ابن عقيل
ظاهر كلامه انه يجب تاخير اللقب اذا صحب سواه ويدخل تحت سواه الاسم والكنية وهو
انما يجب تاخيره مع الاسم واما مع الكنية فانت بالخيار بين تقديمه عليها وعكسه فلو قال
وبوجد في بعض النسخ واخرا اجعل اخرا اذا اسما صحبا وهو احسن لسلامته من هذا الايراد ولو قال
واخرن ذا ان سواها صحبا لم يرد عليه شيء اي ذا ان سوى الكنية الاسم انتهى لكن ابقى
ابن قاسم كلام الالفية على عمومه فقال في شرح البيت اي اذا اجتمع اللقب مع غيره اخر
اللقب وقدم الاسم او الكنية ثم قال وفي بعض نسخ الالفية واذا اجعل اخرا اذا اسما
صحبا وما سبق اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية وقد يقال انه
الطابع فقال اذا اجتمع اللقب مع احد قسيميه وجب تاخيره ثم قال وفي بعض النسخ
واذا اجعل اخرا ان اسما صحبا وفيه اخلال ببيان حاله مع الكنية وزعم بعضهم انتهى
والزين في التسهيل وشرحه الاقتصار على تاخيره عن الاسم وكذا في الكافية الكبرى حيث
قال والاسم قدم ان يليه اللقب ولم يتعرض في شرحه لغير الاسم وكذا اقتصر ابن قاسم في
شرح التسهيل لكن مقتضى تعليل ابن مالك وجوب تاخير اللقب بانه في الغالب منقول
من اسم غير انسان كبطة وقفة فلو قدم توهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك
مامون بتاخيره جريان ذلك في الكنية ايضا في شرح الكافية للرضي اذا قصد الجمع بين
الاسم واللقب اتي بالاسم اولا ثم باللقب يكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء
من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم ولم يذكر ابن هشام في الشذور سوى تاخيره
عن الاسم وكذا في القطر والجامع لكن في بعض تعاليقه على الالفية ومن خطه نقلت
ما نصه يوخر اللقب عن الاسم والكنية لان اللقب موضوع للذات من حيث هي ممدوحة
او مذمومة تخفيفا وتفاولا والاسم اتي به لمجرد تعريف الذات فكان الاجدر بالتقديم
ما يخص الذات والكنية كذلك لانه توضع لتعريف الذات وايضا فالاسم والكنية
يتقدمان وضعا واللقب يتاخر فناسب ان يتبعهما في الوجود ثم ذكر النسخة التي اشير
اليها وقال ان النسخة المشهورة اولى لانه في هذه ابهاما واحترازا الثاني نعم

ابن الانبري

ابن الانباري على ان اللقب اذا كان اشهر من الاسم يبدا به قبل الاسم كما في قوله تعالى المسيح عيسى
بان المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فانه يقع على عدد كثير قال ولذلك تقدم اللقب
الخلفاء لانه اشهر من اسمائهم وفي هذا تخصيص لاطلاق وجوب تاخير اللقب وقع لما علل
به الرضي الثالث قال ابن الطابع تعرض ابن مالك لاجتماع الاسم والكنية فيفهم جواز تقديم كل
وتاخيره قال والاولى تقديم غير الاشهر وفي ابن هشام في تعليقه لا اعلم لهم نصا في الكنية مع
الاسم مع الاسم والظاهر من سكوتهم جواز الامرين لانهما متكافيان في الالفية **وان يكونا**
مفردين فاضف فيه امران الاول هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون الى
جواز الاتباع ايضا بدلا وعطف بيان والقطع الى النصب باضمار فعل والى الرفع باضمار مبتدا
وهو ما رجحه المصنف في سائر كتبه والكافية والتسهيل عن سيبويه وذكر انه لم يذكر غير الاضافة
بانه على خلاف الاصل فيبين استعمال العرب له اولا مستند له الا السماع بخلاف الاتباع
والقطع وبانه اجماع الثاني قال ابو حيان وابن قاسم جواز الاضافة مقيد بعد المانع
بان كان في اللفظ منه كما في نحو الحارث كرز فقول الشذور في المسئلة اوتابعا زاد الجامع او مقطوعا
ولا بد منه فقول الشذور والالفية والعبارة لهما **والا اتبع الذي ردف** يجوز فيه القطع ايضا
كما نبه عليه في التسهيل والجامع قال ابن الطابع ولم يبين انه اذا قطع فتقديره هو او انصب بكم
يريد في الالفية وهي مراد في الاول قال ويجوز ان يكون بمعنى قوله اتبع اي اجعله تابعا وفيها اشعار
في التابع جواز القطع كما سياتي في الالفية **ومنه منقول كفضل واسد وذو**
ارتجال الشيخ في كلامه تصريح بانحصاره في القسمين ولا يعد ذلك وبذلك صرح الناظم في
التسهيل والكافية وابن هشام في الجامع وبذلك صرح ابو حيان فقال في شرح التسهيل تقسيم
العلم الى قسمين منقول ومرتجل بالنظر الى الاكثر والا فالذي عليه سيبويه بالغلبة لا منقول ولا مرتجل
قوله **وادد** نازع ابن هشام فقال انه ليس بمرتجل بل منقول من جمع ادة وهي بمعنى
من الود كغرفة وغرف ثم ابدلت الهمزة واوا لانضمامها كما في اجوه وافرد ونازعه ايضا
في مرجح الذي مشى به في الكافية فقال انه منقول من المرجح انه المجبل الصغ نقله ابن سيده
قوله **وجملة** وما بمزج ركبا يقتضي كلامه انحصار المركب في الانواع الثلاثة وان ما عداها معرب وقد صرح

بذلك في التسهيل حيث قال وما عرا من اضافة واسناد ومزج معه دوما بعدهما وليس الامر كما قال

لانه يرد عليه اشياء كثيرة من المركب نحو ما ركب من حرفين كانما او حرف واسم نحو ان بزيد او فعل

كعد فان قال ابن قاسم وعنه ثلاث اجوبة احدها انه لا نعلم انه ورد في العرب من المركب الا تركيب

الحرفين مثلا ورد عن العرب التسمية به والثاني ان تركيب الحرفين وما ذكر بعده منه تركيب الاسناد

لان هذا المحكوم فقوله **ذا ان بغير ويه تم اعربا** فيه امور الاول فيلزم ان يبين كيف يعربها

واعرابه اعراب ما لا ينصرف **و** اجيب بانه بينه ويبين في باب الثاني لا يتعين فيه الاعراب الذ

كور بل يجوز فيه البنا كخمسة عشر واضافة صدره الى عجزه الثالث قيل يعم قوله ما لم بويه من نحو

الشرط واما الجملة فليس في كلامه تصريح بعضها بهو واخرها معمول لغيره فرعيني واجاب

ابن الصايغ بانه معمول صفة لا لغيره فان قوله ذا في قوله هذا المشار اليه للغريب في الا

حال مشروطة بكذا قال على ان العلم الجملة لا يوصف باعراب ولا بناء بل هو محكي فقوله

ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم

اي معنى بوافقه ما ذكره في شرح التسهيل ان اسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا وانه في

الشياع كاسد وقال ابن قاسم تعرفة الواضح بين اسامة واسد الاحكام اللفظية تعرفة بين

جهة المعنى ومعاينها ان الاول اسد وضع ليدل على شخص معين وذلك الشخص لا يمتنع ان يوجد

منه امثال فهو موضع على الشياع بجملتها ووضع اسامة لا بالنظر الى شخص بل على معنى الماهية المعقولة

التي لا يمكن ان توجد خارج الذهن بل هي موجودة في النفس لا يمكن ان يوجد منها اشكال اطلب الفرق

ثم صار اسامة يقع على الاشخاص لوجود ما هو ذلك المعنى المجرد الكلي على الاشخاص والتعقيب

ذاك ان تقول اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي فاسد موضوع

للحقيقة من غير اعتبار قيد معها اصلا وعلم الجنس كاسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها

الذهني الذي هو نوع التشخص لها مع قطع النظر عن افرادها ونظيره المعرف باللام التي للحقيقة والما

هية وبيان ذلك ان الحقيقة الحاضرة في الذهن وان كانت عامة بالنسبة الى افرادها فهي باعتبار

حضورها فيه اخص من مطلق الحقيقة فاذا استحضر الواضع صورة الاسد ليضع لها

فتلك الصورة الكاينة في ذهنه جزئية بالنسبة الى مطلق صورة الاسد فان هذه الصورة

واقعة

واقعة لهذا الشخص في زمانه ومثلها يقع في زمان اخر وفي ذهن اخر والجميع مشترك في مطلق صورة الا

سد فان وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس او من حيث عمومها فهو اسم الجنس وفي كلام

سيبويه ايما الى هذا الفرق انتهى وقال ابن الصايغ ظاهر كلام المص في شرح التسهيل انه اسم

الجنس سواء في المعنى وهو علم الشخص سواء في اللفظ وكذا شيخه ابن يعيش وجماعة فهو في التعريف

نظير المعرف باللام الجنسية والذي تلقيناه عن شيخنا العلامة علاء الدين القونوي ان بين علم

الجنس واسم الجنس فرقا وان موضوع علم الجنس الماهية مطلقا والماهية المطلقة باعتبار تشخصها

الذهني اخص من الماهية المطلقة لا باعتبار ذلك واما علم الشخص فموضوع للماهية المتشخصة

في الذهن والخارج والتشخص الذهني يجمع بين العلمين ويخرج اسم الجنس المنكر والتشخص الخارجي

يفرق بين العلمين ونظير علم الجنس المعرف بلام الحقيقة ونظير علم الشخص المعرف بلام العهد

وقال ابن فلاح العرب يعلمون اسامة واحدا اسما موضوعا لكل فرد من افراد النوع على سبيل

البدلية والتعدد فيه من اصل الوضع واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واطلقوه

على الواحد الخارج لوجود الحقيقة فيه ويلزم من ذلك التعدد في الخارج فالتعدد فيه ضمنا

لا قصدا **باب اسم الاشارة** اخره في الكافية الكبرى و

والتسهيل عن باب الموصول والصواب ما هنا لانه مقدم عليه في الرتبة فقول الالفية

اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه فيه امران الاول قال ابن قاسم في شرح التسهيل اسم

الاشارة محصور بالعد فهو مستغن عن الحد فترك الالفية والتسهيل حده اجود الثاني قال

النيلي هذا التعريف انه يعم غير بعيد واليه المشار اليه لغة ومجاز الا انه الى

هي الالفاظ الموضوعة للاشارة في اصطلاح اهل العربية وغاية المتوسط عرف اسم الاشارة الا

بصاحبه بالمشار اليه بالمعنوي المعلوم فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه ولا تعريفه دوري لان هذا

احفى ابدا بما هو مثله فقوله وهي تنقسم الى المذكر والمؤنث والمثنى والجمع ومن كلامه ان المصنف

بل هي اعني عشرة الخمسة المذكورة وذي وذه وته بكسر الهاء وذهي وتهي بالاشباع وذات

مبنيه على الضم ذكر الجميع في التسهيل والكافية الكبرى والجامع واقتصر في الالفية على ذي

وذه وتي وتا في التسهيل على فيتي فقول الالفية **بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر**

في اسم الاشارة

احدها قول الكافية الكبرى ذي ذات عن الانثى فصلا لانه زاد فيه ذي ذات وبقاياتنا
المختصر منها وهو بالايجاز والجمع قوله تي قال ابن هشام في حواشيه ان قيل ذكر ابن يعقوب انه
لا تستعمل تي الا بالكاف قلت ذاك الذي يستعمل مشارا به واما تي ولذلك فانه مع على
تلك قول الالفية **وذان تان للمثنى المرتفع** هذا اختيار ان صيغ التثنية في اسماء الا
شارات والموصولات معربة ومذهب المحققين كالفارسي ان ذان وتان ومنين وتين ليست تثنية حقيقية
بل هي الفاظ وضعت للمثنى واستند الفارسي على ذلك في التذكرة بان التثنية تستلزم تقدير
التنكير الا ترى ان العلم اذا ثني قدر تنكيره واسم الاشارة لازم للتعريف لا يقبل التنكير قولهم
والعبارة للكافية وجمعها او كما قال ابن الناظم واكثر ما تستعمل فيمن يعقل قوله والعبارة لها
مدا او مقصورا زاد في الالفية **والمد اولى** وفي الشذور وهي الفصحى قال ابن يعيش في شرح
المفصل المقصور والممدود ضربان من ضروب الاسماء المتمكنة اذ الافعال والحروف لا يقال فيهما
ممدود او لا مقصور وكذا الاسماء غير المتمكنة نحو اولاء الا انه يقال فيها مقصور لعدم التمكن
وشبه الحرف واما قولهم في نحو لا تمدود ومقصور فتسمح في العبارة لانه لما قابل اللفظان فيها
قالوا مقصور وممدود مع ان اولى اسم الاشارة من شبه الظاهر من حيث وضعها والوصف بها
وتصغيرها انتهى قول الكافية ويقال ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد هو مذهب
الجمهور من انقسام المشار اليه الى ثلاث مراتب واختار ابن مالك القول الثاني وهو انحصاره
في مرتبتين قربى وبعدى وبه جزم في الالفية والكافية وقال في شرح التسهيل انه الصحيح الظاهر
من كلام المتقدمين ونسبه الصفار لسيبويه ومشى عليه في الشذور والجامع والقطر ونقل الفراء ان اللام
ان دالك لغة الحجاز وذلك لغة تميم واعتمد على هذا النقل في الكافية فقال واللام قيل للحجازيين
تقدير ذلك بمقتضى ما اعتمده وابو الجمهور في سبك المنظوم بان لهم ما يوخذ منه ان المراتب
اربعة وانه قال لمونثه تي وتا وذي في تيك وتلك ثم تالك بعطف تالك بثم لذي التي
هي الثالثة ولعل ان ذلك لغة قولهم ان الكاف بلحوقها اسم الاشارة نحو خلاه من الفاظ المونث
تي وتا وذي فقد نص عليه في الجامع الا انه اسقط ذي تبعا للتسهيل فانه منع من الحاق الكاف
بها ايضا قول الالفية والشذور **بالكاف حرفا** زاد في الكافية الكبرى فلم اذا اتصل
تغني

تغني في التسهيل يبين احوال المخاطب بما يتصل اذا كان اثنين وقد اوضحه وكذا من
الحاجب بالتعريف قول الالفية **واللام ان قدمت ها ممتنعه** تمنع اللام ايضا
في المثنى وفي الجمع في لغة من مد وقد استثناها في الشذور والكافية وزاد في الكافية
البعد في المثنى يعرف بالتشديد وفي الجمع باولالك وذانك وتانك مشددتين واولالك
مثل اولئك وقد قدح ابن مالك كون في التشديد يدل على البعد بوجوده حيث لا بعد ثم نقل
كلام ابن الحاجب ان اولئك للمتوسط وهو احد القولين به جزم ابن مالك في سبك المنظوم
وقيل انه للبعيد كاولالك وان المتوسط اولاك ويرد عليه ان البصريين لا يشددون
ذينك وتينك فلا يعلم من كلامه ما للبعد فيهما وقد نصوا على انه يعم في بابه بدلا
من التشديد فيقال ذينك وتينك ونحوه قال الا انه ايضا الا انه معها جائز ومع
اليا لازم قوله والعبارة للكافية ولم يذكر التثنية في امر الادائي حرف التنبيه
ايها قال بقول الشذور ها التنبيه احرح الثاني في التسهيل والكافية الكبرى
والجامع على ان لحوقها للمجرد كثير والمقرون بالكاف قليل الثالث استثنى ابن مالك في
شرح التسهيل المثنى والجمع المقرون بالكاف فقال ان ها التنبيه لا تصحبه فلا
يقال هذانك ولا هاولائك مال لانه لحرف داي ان ذلك محمل على ذلك مثنى وجمع
لا تصاب عاه وحمل عليهما مثنى ذلك وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى قال ابو حيان
وهذا بناء على ما اختاره من انه ليس للمشار اليه الا مرتبتان ومورد السماع بخلاف ما
قال في قوله من ها ليا بكر الطلل الحمر وهو تصغير هولا بكر قول الالفية **وبهنا**
الخ فيه امور الاول انه لم ينبه على اختصاص هذه الالفاظ بالمكان وصرح به في الكافية الكبرى
فقال وبالمكان اخصص هنا الخ وذكر في نكته على الحاجبية والتسهيل ان هناك
وهنالك وهنا بالتشديد قد يشار بها للزمان كقوله تعالى هنالك تبلوا كل نفس ما
اسلفت وقول الشاعر :: اذا الامور تعاطفت وتشابهت :: فهناك يعترفون اين المفزع
وقوله حنت نوار ولات هنا حنت وقال ابن هشام في الجامع وقد يستعار هنالك
وهنا وهنا للزمان الثاني نص على دخول ها في هنا دون ما بعده وهو كذلك في ولبس

الثالث نص

كذا الذي هنا المشددة بلانه تلحقه صرح به
ايضا عند دخول الكاف تكاد رما بعدها وهو صحيح من ثم غير صحيح في هذا وهنا فلانه تلحقه
صرح به في التسهيل الرابع قوله في الكاف صلا ظرف مساوات نداء تصرف كلامه وليس كذلك
كما صرح به ابو حيان وغيره بل يلزم حالة واحدة وفي الجامع لابن هشام والتصريح كلاهما العج
والافراد **باب الموصول** قول الكافية الموصول ما لا يتم جزءا الا
بصلة وعائد فيه امور **الاول** قال ابن قاسم في شرح الالفية الموصول محصور بالعد فهو
بهو مستغن عن الحد ولذا تركه في الالفية والكافية الكبرى لكن حده في التسهيل وتركه
ابن هشام في الجامع والقطر وحده في الشذور **الثاني** قال النيلي اما اعرض هذا التعريف
انما يصح لمن يعرف الموصول والصلة لغة ولا يعلم ما يطلقون الدعلية في اصطلاح النحو
الثالث قال النيلي هذا الحد ينطلق على الموصوف بلانه لا تتم جزءا الا بصفة ولا حرف
في صفتها اذا كانت جملة من عائد **الرابع** قال النيلي وينطلق ايضا بالحروف الموصولة
لانها لا تتم جزءا الا بصلة وعائد في صلتها العقدات الاسمية فان قلت كلامه
في الاسماء لا في الحروف قلت كلامه مطلق الموصول **الخامس** قال النيلي يرد عليه ايضا
المصادر العاملة وافعل التفضيل لانه موصولة وهي اسماء ولا عائد من صلاتها عليها
قلت ولا يرد شيء من ذلك على قول الشذور وما افتقر
وسمي مع موصولات بلا نعا و
الى الوصل بجملة خبرية او بوصف صريح او ظرف او مجرور تامين والى عائد وفي التسهيل ما
افتقر ابدا الى عائد الى اخره وقال في شرحه اراد ابدا الاحتراز من النكرة الموصوفة بجملة فانها
حال وصفها بها يفتقر اليها والى عائد لكن الوضع بالاصالة للمعهود الذي تعين بالجملة ويغنى
عنها بالاستغناء الى ما تدل به الينها وان صدق الظاهر انها مفتقرة فلا يصدق عليها الافتقار
البقاء كما ابدا ومثله قول الكافية ملزوم عائد وجملة وما استشهد موصول الا تمام
باعلا قال في شرحه ذكر الملزوم ليخرج الموصوف بجملة **السادس** زاد في الشذور بعد قوله والى
او خلفه وكذا في التسهيل ليشمل ما وقع الربط فيه بالظاهر والذي هو الموصول من حيث المعنى
كقوله وانت الذي في رحمة الله اطمع وقد ينتصب اللبر الحاجب بان ابا علي قال

في التذكرة

في التذكرة من الناس من لا يجيز هذا وقال البعض هو جائز نحوه سيبويه في المبتدأ فاجرى
الا يجوز في الصلة **السابع** قال ابن ملك في النكتة الاولى يقال ما لا تتم صلته افادته الا
بصلة وعائد لان اللذان واللتان وايهم عوامل معربة فلا تحكى الصلة والاعراب دليل تمامه
قول الالفية **موصول الاسماء الذي** اي للمذكر يقال قوله **واليا اذا ما ثنيا لا تثبت**
قيل مفهومه انها لا تحذف حال الافراد وليس كذلك بل تحذف كما صرح به في الكافية والتسهيل
والجواب انه صح لوجوب الحذف في التثنية ومفهومه انه جائز واجب في الافراد وهو كذلك
قوله **اوله العلامة** لظاهر في اعرابه وهو اختياره كما مر قوله **وان تشدد فلا ملامه**
والنون من ذين وتين شددا ايضا مذهب البصريين منع ذلك مع الالف والياء
والياء مع الياء ممنوع وجوزه الكوفيون مطلقا وصححه المصنف في كتبه وسلم الشاطبي فوته
وتعويض بذاك قصدا مذهب البصريين انه في التشديد دليل على البعد وقد
تقدم قوله **جمع الذي الالى الذين** فيه امور **الاول** قيل انهما متساويين لان الالى للعاقل وغيره
والذين للعاقل فقط قال ابن عقيل ومشى عليه في الجامع قلت هذا راي ابن عصفور والزمخشري
عليه المصنف في التسهيل مشيرا بقوله اليهم وانهم للعاقل فقط وقال ابن قاسم انه المشهور **الثاني**
في الطلاق الجمع عليهما تجوز قال ابن الناظم وليس الذين جمع الذي لانه مخصوص بمن يعقل والذي عام له
ولغيره بل هو اسم الذين جعل له لمساواته في العموم لان دلالة الجمع كدلالة الواحد المكرر بالعطف قال
ابن الصائغ وفيه نظر اذ الذي بالعموم العاقل وغيره فيجوز ان يرد الجمع عليهما مرادا به العاقل
ولا يجمع على الذين مرادا به غير العاقل الا مختلطا به كالجمع بالواو والنون صفة العاقل والمختلطة
به لا المنفرد بالا بغير عاقل ولو قيل بان الذين جمع والذين ليس بمعنى اذا اليه عن ذلك من جمع التكسير
دون تثنية لكان ابا **الثالث** قد تستعمل الذي بمعنى الجمع ايضا كما قال في الكافية ووضع الجمع
يغني الذي اي كان نحو الحرائب احترى ذكر مقصود الجنس ومن خلافه هذا بن جعفر اعلم
قيل فيه تمام الموصول عنها عن من الجمع وان يكون جمعا كما جرت تعاونه **الرابع** هل الالى
طرف الشارد به نحو من المشترك الظاهر لا قال ابن قاسم او لا الاشارية من سمع باو ونحوه
بعد الالف من الموصولة لان استعمالهم لها الالف واللام كاف في التعريفة **الخامس** قد يمد الالى

في لغة ثم ذكره في التسهيل **السادس** من جموع الذي اللائين بالياء وقد يعرب بالواو في لغة
ذكره في التسهيل وبعض هذه الامور سوى الثاني وارد على قول ابن الحاجب والذين في الاولى فقط
باللات واللاء التي قد جمعا فيه اقران الاول اراد ابن الحاجب اللاي والخ بلاتاء البيت
بينهما واللواتي تحذف الياء وتبقى واحدة في الكافية والتسهيل اللاء واللوا بالقصر
بينهما واللوا بالمد واللات مكسورة او معربا باعراب اولات [illegible] الطلاق والجمع على هذا
ايضا تجوز وانما هي اسم جموع وفي شرح التسهيل تفصيل قال الصحيح ان الذين جمع الذي
مراد به من يعقل وان اللات جمع اللاي مراد به اللاتي وكذا اللواتي واللواتي على حد قولهم
في العادي وهو المعنو الهوادي واما اللاتي فيحتمل ان يكون اسما لانه لم يجر على سنن
من ابنية الجمع ويحتمل ان يكون جمعا لانه متضمن حروف التي ويمتنع كونه على الابنية
الجموع كما امتنع في اللتيا كونه على ابنية التصغير ولم يكن ذلك مانعا من تصغيره وانما
اللاء الاي وغيرهما من الموصولات الدالة على جمع فاسم جموع لانه لا تتضمن حروف
الواحد وذكر ان اللا واللوا اصلهما اللاي واللواتي حذفوا التاء والياء فكان الاظهر عندي
ان الاصل في اللا اللاء وفي اللوا اللواء ثم قصرا فقوله **واللاء كالذين نزرا وقعا** يعني انه
ان يقبعه على ضده وهو وقوع الاولى كاللاتي وقد نبه عليه في التسهيل فقال الشذوذ وما من العام
زاد في الجامع اولعشيرة منزلا منزلة ادعفا رنا لهم او مما احطا خوص لا يستجيب له فمنهم من يمشي
على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين وكذا في الكافية الكبرى قوله وما لغير اولا نواع
من يعقل ادله ولعما الطه او المشكوك فيه نحو بانكموا اما طاب لكم سبح لله الاية ويقول الفرس
ما لاح في سرادر الذي ذكر نص ابن مالك في الكافية وشرحها على خلافه فانه قال من هي لمن
يعقل وما لما لا يعقل قال ابن الصائغ يعني بحسب الاصل وقد تجيء للصغير لكنه ... لمن
العاقل بطريق الاصالة والكلام على غيره بمجاز التغليب قال الرضي وقيل الوضع من يعقل
وما لا يعقل وكل من الاطلاقين بمجاز التغليب غلبة العقلاء لشرفهم وعزتهم لكثرته كما قبل
قولهم في الفلك في ارض حتى خلا با حاشية في اشتغال صول ادلائهم فقط كما قيل ابن الكثرة
على الحركة ويحيانه هذا العادة لعل التعميم من عبارتهم الجزم بانه ثابت في الوضع لقطعا
قول

قول ابن الحاجب والالبنة والالف وعن العربية بالالف ويظن ونص ابن مالك في شرح الكافية هنا على
ان التعبير بالحسن من الالف واللام كما يقال الحسن وفي قول الالفية **وهكذا ذو عند طيئ**
شهر فيه امران الاول انه ذكره من ان ذو تطلق عند طيئ على المؤنث انتهى المجزوم به في
كتب المصنف وفي القطر لابن هشام وخالفه في الجامع فقال وذو للكل مذكر وذات للمؤنث
مختصان بطيء ومنهم من يصرفهما ومنهم من يعربهما ومنهم من يستعمل ذو للجميع ويحكي
العموم عن بعض طيئ بعد تصريحه بالاول ويوافقه قول ابن الصائغ الاصح امتناع اطلاقها
على المؤنث ولا تعجب عليه في البيت لان قوله وكالتي ايضا لديهم ذات يخرج المؤنث
من ذلك العموم انتهى لكن المصرح به في الكافية والتسهيل وشرحيهما الاطلاق
على المؤنث ايضا الثاني لم يتعرض هنا ولا في شيء من كتبه لتثنية ذو وجمعها ولا لتثنية
ذات ولا تعرض لجمعه لانه في شرح التسهيل نازع ابن عصفور في ذكر ذلك ولم يتبعه ابو حيان
بل المعروف ابن السراج نقلا عن العرب ما نقله ابن عصفور وقد جزم به ابن هشام في الجامع
كما ترى قول الكافية وذا بمعنى ما الاستفهام فيه امران الاول الظاهر انه لا فرق في صحة
اذا وقعت بعد من الاستفهامية وهو قول اختاره ابن الانباري والاصح خلافه وقد جزم به
في الالفية والتسهيل الثاني بقي شرط اخر وهو ان لا تلغى ذكره في الالفية والتسهيل قال ابن
مر والالغاء اما بتركيب مع ما بتصييرها اسما واحدا زاد ابن الصائغ ان تزاد ثالث وهو ان لا نشرط
تكون الاشارة ذكره في التسهيل وقد اهمله في الالفية والتسهيل وقال ابن قاسم لوضوحه
وذكر بعضهم ان ذلك يؤخذ من قوله اذا لم تلغ لان الاشارة تستعمل اشتراط عدم الالغاء
ليست ذا الاشارية حكاه ابن الصائغ بعد قول الالفية **ومثل ماذا بعد ما استفهام**
او من اذا لم تلغ في الكلام قال ابن هشام في حواشيه مقتضى كلامه صحة وقوع
الالغاء مع كل من اللفظين مطلقا ومنع ذلك الالغي مع من الا على التركيب قال وانما
ركبت مع ما لانها مبهمة مثلها وتبعه ابو البقاء وقال لان ما اشد ابهاما من ما
كانت من لمن يعقل ولم يعرف غيرهما وهذا المذهب الجاري على التركيب واما القول الالغاء
بالزيادة فقواعد البصريين تاباه معهما واجازه بعضهم معهما انتهى وهذا الكلام

ح واردٌ على قول الشذور وذا بعد ما او من الاستفهاميتين ان لم تلغ خلاف قول الجامع وذا ان لم تلغ
ولم يشر لاستفهاميتها ما ولا من **تنبيه** قد ترد ماذا كلها كلمة واحدة موصولة قاله
جماعة منهم الشيخ ابي وابن خروف في قوله في الكتاب دع ماذا علمت ستتقيه ولكن بالمغيب نبئيني
ما هو من كتب سواها قوله في العبارة الالفية **وكلها يلزم بعده صله** قيل مقتضى قوله تلزم
انه لا تحذف وقد تحذف كما ان اذا دل عليها دليل او قصد الابهام ولم يكن صلة ال كقوله نحن الالى
فاجمع جموعك ثم وجههم البنا واجاب ابن قاسم بان المراد انها تلزم لفظا او تقديرا او هي
لازمة نية وان حذفت لفظا قوله في العبارة الالفية **على ضمير لائق مشتمله** فيه امران
الاول انه يغلب الضمير ما في معناه كما تقدم وذكره الشذور والثاني استثنى ابن الضائع
في كلام معجمه وعد صلة ما اذا عطف على الصلة بالفا جملة مشتملة عليه واجاز ذلك
الصلة نحو الذي يطير الذباب فيغضب زيد لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما جملة
واحدة قوله في الالفية **وجملة او شبهها الذي وصل** يشترط في الجملة ان تكون خبرية
نص عليه في كتبه وقد ذكره ابن الحاجب والشذور وغير تعجبية وان قلنا ان التعجب خبر
كما نقله ابن قاسم عن الاكثر وجزم به السهيلي ولا مستدعية لكلام سابق فيخرج نحو لكن
حتى ابوه قائم نقله ابن قاسم عن المغاربة وجزم به ابن الضائع والسهيلي وقال انه احتراز
عن الجملة الاستدراكية قال في شرح الكافية ولا توصل بجملة لا يحتمل معناها الا بجملة
الاخرى قبلها او بعدها قال في شرح التسهيل والمشهور عند النحويين اشتراط كون
الجملة الموصول بها معهودة وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته نحو كمثل الذي ينعق
بما لا يسمع وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته نحو فاوحى الى عبده ما اوحى ذكره قال
في الكافية الكبرى وشرحها وهذه الشروط واردة على الكافية والشذور وقال ابن الحاجب
انه ينبه على شبه الجملة وهو الظرف والمجرور وشرطهما ان يكونا تامين وقد ذكره في الشذور
ونبه في الكافية الكبرى والتسهيل ان متعلقهما هذا الباب لا يقدر الا فعلا كاستقر
ونحوه قول الشذور والكافية والعبارة ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول فيه
امران الاول ظاهره انها لا توصل بالصفة المشبهة وهو ما جزم به صاحب البسيط

ورجحه ابن هشام في اللمع والمغني والذي رجحه ابن مالك جواز الفصل بها وتبعه ابن قاسم وابن
الضائع وهي داخلة في قول الالفية وصفة صريحة وقال ابن هشام في القطر فعلا او الوصف
صريح اي تعبير النائي ظاهر انه لا توصل بالمضارع وهو مذهب الجمهور ورجحه
ابن هشام في كتبه واجاز ابن مالك في جميع كتبه الجواز بقلة وانه ليس بضرورة حي في
الالفية قول الالفية **وكونها بمعرب الافعال قل** اورد عليها انها لا توصل بمضارع مجزوم
حيث لم الامر او لا النهي اتفاقا واجاب ابن الضائع بان وصلها بالمضارع حمل لها على ما
من الموصولات كونها واشتراط الجزم في صلتها فلت في مفهوم الالفية ذكر قولهم واي زاد ابن
الحاجب وابة وظاهر كلامه ان اية كاي في الشهرة ويوافقه قول الجزولي ان التانيث بالتاء
فيها اشهر ولكن في التسهيل وهو بوشك بالتاء لغة وهو ظاهر في قلته وحكى ابن كيسان
ان اهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها ولذا قال ابن هشام في الجامع وقد تتصرف
قول الكافية وهي معربة وحذفها الا اذا اضيفت وحذف صدر صلتها ففيه بنيت مطلقا اذا حذف
مطلقا وهو ابضا امثلة الجزولي والمعرب فاختصاص البناء بالحالة الثانية وهو المذكور في الالفية
والشذور واما الاولى فالمعروف فيها الاعراب وادعى ابن مالك الاتفاق عليه قال في الكافية
وعن حذف ما له يضاف بلا فرق فلما حكي اعرابه خلافا لمن نقل ابو حيان عن بعضهم انه قال
بالبناء في هذه الحالة ايضا فيلزمه على تلك الحالة ووافقه الرضي ثم القول ببنائها بتلك الحالة
المذكورة مذهب سيبويه والجمهور وعلل بشذوذ فيفارقها الى ذا الذي هو من حذف العلة
غير صحيحة لوجودها في حال حذف الصدر والمضاف اليه معا ان لم يعني جمعهم الاول
حسن او انعقد فيهم عليه وقد غلط الزجاج سيبويه في ذلك وقال ابن مالك في شرح التسهيل
ان القول باعرابها ابدا قوي لانه تعرب في باب الشرط ولا تستعمل ابدا فولها واحد بعدها
الموصولة قول الكافية والعائد المفعول يجوز حذفه به ابن مالك انه يفهم ان المرفوع
والمجرور لا يجوز حذفهما وليس كذلك بل يجوز حذف المرفوع اذا كان مبتدا بشرطه والمجرور
بوصف او بحرف جر الموصول بمثله كما ذكره في الالفية وقد اورد عليه صاحب التوضيح انه ينبني
شرط حذف العائد المفعول ان يكون ضميرا منفصلا بلا خلاف مثل جا الذي ابناه ضربت

لئلا تفوت فائدة الانفصال فتفوت العينية **وفي ذا الحذف** الخ يذكر لحذف العائد إذا كان مبتدأ
ستة شروط طول الصلة وعدم صلاحية الباقي للوصل بأن لا يكون جملة ولا شبهها وبقي شرط
آخر أن لا يكون بعد حرف نفي نحو جاء الذي ما هو قائم ولا بعد لولا نحو جاء الذي لولا هو لأكرمتك
ولا معطوفا نحو جاء الذي زيد وهو منطلقان ولا معطوفا عليه نحو جاء الذي هو وزيد قائمان
ولا بعد أداة حصر نحو جاء الذي ما في الدار إلا هو والذي إنما في الدار هو نقل بعض هذه الشروط أبو
حيان في شرح التسهيل وأتباعه وقال ابن الصائغ يشترط أن لا يكون معطوفا [illegible] ليس
مبتدأ ويشترط أن لا يكون معطوفا عليه في [illegible] ابن السراج ويشترط أن لا يكون بعد لولا
لا يحتاج إليه لأنه ليس في الصلة غيره حتى يطول أو ينقص وشرط أن لا يكون بعد نفي يعلم من ذكر
تصدره حيث قال وقصد وصله [illegible] قال ويشترط أن لا يصلح الباقي للوصل مع الحذف وليس
في كلامه لفظة تختص بذا الأخير أي قال ذو قوله وإن لم يستطل فالحذف نزر ولم يجعله [illegible]
رعيا للذين [illegible] [illegible] وهو صحيح [illegible] المعولين [illegible] قول
ثالث في مثل ذلك [illegible] انتهى قوله **إن انتصب بفعل أو وصف** فيه أمور الأول قد جمع
كلامه [illegible] حذف المنصوب بفعل أكثر من حذف المنصوب بوصف
الثاني شرط الفعل الناصب أن يكون تاما فلا يجوز الحذف في جاء الذي ليس زيد قاله أبو حيان
ونقله ابن قاسم عن قوم وقال فيه نظر وقال ابن الصائغ لا يحتاج إلى إخراجه لأنه في الاستثناء
لا يجوز الوصل إلا ضرورة فالوجه لانفصاله فمعه لا حذف **الثالث** شرط الوصف الناصب
أن لا يكون صلة لأل فإن كان نحو الضاربه زيد هند لم يجز الحذف عند الجمهور لكن يجوز
في التسهيل بقلة — **الرابع** شرط ابن عصفور في العائد المنصوب أن يكون متعينا
فإن لم يتعين لم يجز حذفه نحو جاء الذي ضربته في داره قال ابن الصائغ وهذا يؤخذ
من كلام الناظم أن يصلح الباقي لوصل مثل قوله كذا الذي حذف ما بوصف خفضا شرط الوصل
أن يكون على ما ذكره في التسهيل والكافية الكبرى **قوله كذا الذي جر بما الموصول جر**
فيه أمور الأول قيل يؤخذ من كلامه الشرط واحد وهو اتفاق [illegible] ولفظ الجار [illegible]
شرطها [illegible] في التسهيل اتحاد [illegible] معنى واتفاق متعلقيهما فلا يجوز الحذف

في مررت

٤٧

في مررت بالذي مررت به على زيد ولا مررت بالذي مررت به ما أجاب ابن قاسم بأن اتفاق
المعنى يؤخذ من كلامه لأن باء السببية مثلا غير باء التعدية ولم يتعرض للعطف والثالث
يؤخذ من قوله الثاني قيل [illegible] ثلاثة شروط لم يذكرها غير الناظم أن لا يكون ثم ضمير آخر صالح
للعود نحو مررت بالذي مررت به في داره وأن لا يكون نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به
ولا محصورا نحو مررت بالذي ما مررت إلا به وأجاب ابن قاسم بأنه يؤخذ من الشروط ما هو خاص
بالباء والشروط المذكورة لأمور أخر من أبواب أخر وقال ابن الصائغ **الأول** يؤخذ من قوله
أن يصلح الباقي لوصل مكمل **الثاني** [illegible] بموضع [illegible] [illegible] العائد الموضع **الثالث**
لم [illegible] العامل [illegible] عليهما مررت إلا بالذي ما مررت إلا به وقد يقال بأن الحذف امتنع
[illegible] [illegible] المستثنى **الثالثة** يجوز الحذف أيضا لوجوب الموصوف بالموصول
بالحرف [illegible] ذكره في التسهيل نحو مررت بالرجل الذي مررت به زاد ابن قاسم في شرح التسهيل
أو المضاف إلى الموصول نحو مررت بغلام الذي مررت به **الرابع** ذكره الناظم في شرح الكافية جواز
الحذف [illegible] العائد [illegible] الموصول بعد الصلة كقوله ولو أن ما [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] لأن الجنة [illegible] أبو حيان وقال الحذف في البينة [illegible] ضرورة **الخامس**
ذكر الناظم في التسهيل [illegible] أنه يجوز الحذف وإن توحد الشروط [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] بيوم الجمعة أي فيه والذي [illegible] [illegible] قال [illegible] الحذف [illegible]
حسنة في الخبر والموصول أولى بذلك لاستطالته وخالفه أبو حيان فقال لم يذكر ذلك أحد
في الصلة وإنما ذكره في الخبر ولا ينبغي أن يقاس عليه [illegible] [illegible] إلا بسماع [illegible] العرب
السادس جميع ما تقدم من النظر [illegible] حذف العائد بأنواعه [illegible] [illegible] [illegible] الصلة
[illegible] [illegible] [illegible] مطلقا بلا شرط نحو ابن الرجل الذي [illegible] [illegible] أنه [illegible]
[illegible] [illegible] عليه قوله [illegible] [illegible] بمعنى شيء [illegible] أنه لا [illegible] [illegible] بمعنى
الشيء وهو مذهب الجمهور [illegible] لابن خروف ونقله عن سيبويه في نحو [illegible]
[illegible] [illegible] قوله [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

قال ابن ملك والمشهور خلافه وانها حرف زايد ضنبه على وصلها بونل المحاو والقول بزيادتها تنكوا الى
لا زيادة ثم انها تنبت بالكلام وليبعض كلام من ذكر كموصوفات جامدة كجمود الا وهي صورة
بمعنى امور مررت برجل اى رجل فقال بالمع على المذكورة بالاسمية واقتضا الوصفية حتى بما
لا نظير له بوجيها جنابه انتهى قوله ومن كرالك الا التمام هو مذهب الجمهور وثالثها
فقيل الى امر يقع نكرة تامة ايضا وهو من جهة صيب التعجب قوله واى وانه كمر فلم فى
التيسير كذلك فان انما توصف بالنكرة والا من كما قال بالخلاف زاد ابن ملك انما تقع حالا
نحو العربية فان فى الكافية ونعتا منكورا وحالا فدا اتى كعجبت بتلوه انما فتى وعلى
ابو حيان لم يذكر احد وقوعها حالا قوله وفيهما ذا صنعتا وجهان الى نصه اجاز جا
منهم ابن ملك فيه وجها ثالثا وهو جعل ما استفهاما وذا زايدة **فصل فى الموصول** الحرفي
لم يذكره فى الالفية والمتن وذكره ابن الحاجب قال فى التسهيل وهو ما اول مع صلته بمصدر ولم
يحتج الى عائد قول الكافية حروف المصدر ما وان وان الاول للفعلية وان للاسمية فيه امور
الاول يشترط الفعلية فيها ان يكون فعلها متصرفا وان لا يكون امرا قال ابن ملك كانبيته
وطالبي نصرف لا امر قال فى شرح التسهيل ولا خفى كونه متلاضيا **الثاني** اختار ابن الحاجب فى الكا
فية وشرحه جواز وصلها بالجملة الاسمية والجمهور على المنع بالتسهيل وفى كلام الرضى
الجواز وان يجانب خيطا **الثالث** قال ابن هشام فى المغني الرفع الاخفش وجلعة باسميتها
وان الفعل بعدها ومقدم بقال ان فيه تخلصا من دعوى اشتراك لا داعى اليه جاريا الموصولة الاسمية
ثانيته بالفعل ومن موضع له لكلا بعقل والاخرات من جملة ما لا يعقل **الرابع** شرط الفعلية
بان جرى فعلها متصرفا ولا توصل بالجامد اتفاقا ومنع ابو حيان وصلها بالامر ايضا وقال
ان جميع ما استدل به عليه محتمل للتفسير فيه فقال ولا نحوى غيره وصلها بالامر ايضا وقال
بدلا من اجرهما انه اذا سبكت والفعل مصدرا ثابت معنى الامر المطلوب وان النحاة انه يوجد
فى كلامهم يعجبني ان قم ولا جئت اى قمت ولا يعز ذلك ولو كانت توظله لجاز ذلك كالتي
والمضارع ونسبته الى اختيار الرضى وحم انه التمو النحويين **الخامس** يعنى من الحروف
المصدر

المصدرية على ما قالوه وقد استشهد كتب الرضى وانما توصل بالمضارع ولو عنه جماعة وصححه الفارسي
واجرا البقا وابن ملك والرضى وانما توصل بفعل متصرف غير امر وان تختص بان تقع بعد مبهم نحو الى
عند جماعة واختاره الفارسي وابن خروف وابن ملك **باب المعرف باداة**
التعريف كذا ترجم فى الالفية قال ابن هشام وكان الاحسن ان يقول المعرف بال لان اداة اذ
لا يتخيل احترازا اذا قيل ذلك انه معرف بالاداة ولنسبة اذا ان تعريفه فلنت وتذكره وكذا عبر
فى الكافية الكبرى فهكذا الالفية بالاختصار لجرى قول الالفية **ال حرف تعريف او اللام**
فقط فيه امور الاول اورد عليه انه مخالف للمنقول لان مذهب الخليل ان حرف التعريف ال
بجملتها ومذهب غيره ان اللام فقط فلا تخيير بينهما وان حرف التعليل احدهما فلا
للغزالي معا وقال ابن هشام فى الاول لانه الراجح عنده او تنويع الاقوال النحاة وقول
بعضهم انه تخيير بين القولين وانه احتراز لقول ثالث ليس بشئ واو للتخيير وانما تقع بعد
الطلب الصريح نحو خذ من مالى درهما او دينارا وقال ابن الصايغ او للتفصيل كان فى قوله تعالى
وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فما يقتضى ان يكون ال و اللام حرف
التعريف اى احدهما ولو اقتضاه فى بنائه ان يكون لاقولين للتنويع بين النحاة الذى رجحه
المصنف فى كتبه الاول ولا يؤخذ من عبارته هنا ترجيح والقول بانه يوخذ من تقديم المعارف
بانه قدم فى الكافية اللام فقال ال حرف تعريف او رجل تعريفه نقيضه الدوال وصرح بان رجحه
بالاختيار انه اول بدليل تقديمه اللام فى جميع الموضع رانيه فى شبك المنظوم رجحه انه اللام وحده
مصرحا بمخالفة الخليل وهذا الضنا كجزم فيه كثير الجلال مان رجحه فى سائر كتبه لانه
قصد فيه تلخيص المطل بل نها فيه من جهة زيادة ولا تغيير ولا مخالفة فى جميع شنيه لنا وكذ
الثالث ما رجحه المصنف ان الحرف بفتحه سوى الخليل ابن كيسان من جميع النحاة فيما نقله
ابو حيان على انه اللام فقط وعزاه صاحب البسيط الى المحققين واختار ابن هشام فى
حواشيه وقال انه من الحسن بمكان فى جميع ما اعترض به عليه فقابل بمثله ادلة فى عنه
لانه رجع فى الجامع قول الخليل وهو لنظام عبارة الشذور الرابع قال ابو حيان لا خلاف بين حركة
الهمزة لا تجرى شيئا فلا ينبغى ان يشغل من بين الناس فى حرف التعريف اهو اعنى طعن وهل

فـ
الجمع باذات التعريف

لغة وهي الأثرية لا بالأسماء الأولى وهي بنسكه الثانية قوله **ونمط عرف قل فيه النمط**
قيل لا ما يدل التشبيه على هذا وهو من الوضوح بمكان الذي لا يخفى وقال ابن هشام لعل الكلام
الباب معقودا للمعرف بالأداة فيح أن يذكر الأدات ولا يلوح بذكر المعرف به وأيضا
فلنص من الحسن أن يضع أداة التعريف مخالف لوضع نقيضه وهو أداة التنكير وأنهم
لم يحلوا أداة التعريف محل الصدر وأداة التنكير محل العجز وهو التنوين من نحو صه
ومنه قول الشذور والعهدية فلا تحل الفلاح ونحو فيها مصباح المصباح أو الجنسية نحو
وخلق الإنسان ضعيفا ونحو ذلك الكتاب وجعلنا من الماء جعله الكمال الأجزاء وهو
في البيان الحقيقة من الجنسية ذكر ابطة الجامع والقطع وسبقه إليه بدر الدين ابن الناظم
والذي جزم به والذي في شرح الكافية أنه من العهدية وذهب بعض إلى أنه قسم برأسه
فتعرض في الألفية للتقسيم تعريفا الا وكان ينبغي أن لا يهمله وقد قال في الكافية والنصر
عهدا وعموم الجنس أو حضورا [illegible] ابن هشام تعرض لتقسيم الا
وترك تقسيم المعرفة ولو عكس لكان أصوب لأن الباب للمعرفة قوله الألفية **والآن** تعقب بأنه
ضعف في شرح التسهيل قول من جعل سيبويه تضمن معنى حرف التعريف والقول
بزيادة ال فيه مبني على ذلك واعلم أن القول [illegible] لا يوجد له علة صحيحة أما من قال
ال فهو يحتمل أحدهما ما ذكره ابن مالك أن تضمن بعض حروف اختصارا [illegible] زيادة
ما لا يتعرض هذا مع كون المزيد عن الضمن معناه فيتبع إذا كان ال والثاني أنه لا نظير له
كذا قاله جماعة لكن وجد له نظير وهو الأمس المعرب بال على لغة من بناه كقوله وإني
وقفت اليوم والأمس قبله ببابك [illegible] بالكسر وخرجه ابن مالك على أنه ضمير معنى الأمس
مع زيادة ال فيه وأما على القول بأنها للتعريف فيرد مع إبطال ما علل به بأن [illegible]
الإشارة [illegible] أن يرد من البنا إلى الإعراب تغلب الإضافة في أي والذي إذ هي البنا
قول من قال [illegible] وإن ينقضها فمن إعراب وهي ملازمة النصب على الظرفية [illegible]
جرت [illegible] فإنه مروي
بالجر وهذا قول [illegible] فيه قوله **والذين ثم اللات** تعقب بأنه ذكر في التسهيل

حرف

حرف المنفصل وذكر في شرحه أن ذلك لغة وقرئ صراط الذين [illegible] فعلها لازمة وقال
ابن قاسم كأنه أراد أنها لازمة عند أكثر العرب وهو الفصيح قوله **والاضطرار كبنات الأوبر**
رده السخاوي بأنه لو كانت فيه زائدة لجاز وجودها في العلم [illegible] بالعلمية لا بالعلمية
والوزن قال ابن هشام في المغني وهذا سهو منه لأن ال تقتضي جر الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة
لأنه فقد موجب التنوين قوله **وطبت النفس يا قيس السري** يشير إلى قول الشاعر: رأيتك
لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو: وقد تعقب بأن هذا البيت
مصنوع لا يعرف قائله وورد ذلك لرشيد بن شهاب اليشكري وذكره ابن هشام في شرح
الشواهد وقرره المفضل الضبي بلفظ رأيتك لما أن عرفت جلادنا رضيت وطبت النفس
يا بكر عن عمرو قال [illegible] في شرح شعر [illegible] ومعناه واضح [illegible] ابن
أم [illegible] قوله **وبعض الأعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا**
فيه أمران الأول قال ابن قاسم ظاهره أنها تدخل على الأصل لا للمح الصفة وهو ظاهر
كلامه في التسهيل وشرحه ولولده تمثيل بالمنقول من مصدر ومن اسم عين [illegible]
الصادر [illegible] الأعيان فهو يجري مجرى الصفة في الوضع [illegible] التأويل يقتضي أن اللمح
للوضع وهذا هو المشهور [illegible] ثم انتهى الثاني ذكر ابن هشام في المغني أن النحو
يتوقف على السماع ألا ترى أنه لا يقال في [illegible] محمد وأحمد [illegible] وذكر تعليقه
مثل ذلك [illegible] كثير [illegible] ثم رأيت ابن مالك في سبك المنظوم
[illegible] فصرح بحكاية الخلاف قوله **والنعمان** قال ابن قاسم في تمثيله به نظر لأنه
[illegible] في شرح التسهيل [illegible] الأداة نقله [illegible] فيه لازمة [illegible] كانت للمح
لم تكن لازمة وقال ابن الصائغ لا تناقض لأنه [illegible] ذكر هنا على ما قارن فيه الأداة التسمية
وهناك على ما قارنت فلو سميت بالحسن [illegible] قوله **فذكر ذا وحذفه سيان** تعقبه
أبو حيان [illegible] الصفة جمع [illegible] بقوله [illegible]
سيان [illegible] ابن قاسم بأنه أراد سيان من جهة التعريف قال ابن الصائغ أراد أنهما سيان
في الجواز لا في التعريف [illegible] التعريف العلمية وفي تعليق ابن هشام [illegible] ونحو

ولان اللمح في المنقول من صفة كثير وفي المنقول من مصدر دونه وفي المنقول من اسم عين دونه
وشرط لمحه ان يكون العلم حين النقل مجردا من ال فاما ان نقل بال وهو فيه صالحة لان التسمية
وقعت بمجموع الاسم والالف واللام والالف واللام زائدة لدخولها على العلم ولا تقبل تعريفا جديدا
لزاعمه وانشاد ذلك يجي في تنبيه العلم بما نقل عنه وعلى هذا فتقتضي تمثيل الناظم بالنعمان
قوله بذكره او حذفه سيان ولو كان في الحارث والعباس لاقتضى ان يستفيد الاعراب ولهذا ايضا قال اللمح
ما قرر سابقا عنه نقله ولم يغلب عليه الصفة وحذف النزع فلا يرد ... على وجهين انتهى كلام
ابن هشام وللمراد في المغني بقوله ملموحا اصله قوله **وقد يصير علما بالغلبة مضاف او مصحوب ال**
قال ابن هشام ذكر مسالة الغلبة في باب العلم اسبق من ذكرها هنا فيقال العلم ضربان علم بالوضع
وعلم بالغلبة وذلك لان النوع المذكور داخل في العلم حقيقة ... ذكره على سبيل الفصل ...
فكان ذكر المعرفة هنا فاما انما هو استطراد انتهى وقد ذكرها ابن ... في باب العلم ثم
قال ابن هشام والتعبير بالغلبة عبارة صاحب المفصل وبعضهم يقول ... انه شبيه
انه شبيه الاعلام ولا يسميها اعلاما وهذا ما صححه ابن عصفور ووجهه بان التعريف بها
ليس بوضع اللفظ على المسمى بل بالاضافة او ال

باب الابتداء

في الابتدا

كذا في جميع النسخ والكافية الكبرى ... من المبتدإ والخبر وهو واضح لانه في جميع كتبه
تراه قبل الفاعل وكانه اختار انه اصل المرفوعات وهو مذهب سيبويه وبدا ابن الحاجب
بالفاعل وكذا ابن هشام في الشذور وصرح في شرحه بانه على القول بانه اصلها وهو مذهب
للخليل ... القطر والجامع ... بالمبتدإ وقد ذهب جماعة الى انه ... اصل براسه
واليه جنح الرضي وهو المختار وذكر ابو حيان ان هذا الخلاف لا يجدي فائدة قول الشرح ...
المجرد من العوامل اللفظية مخبرا عنه او وصفا رافعا لمكتفى به فيه امور الاول جمع بين نوعي
المبتدإ في حد وقد قال الرضي المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد
مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجمعهما حد ولذلك افرد ابن
الحاجب لكل منهما حدا الثاني ... ادخل بعد اللفظية غير المزيدة ليدخل نحو
بحسبك درهم وهل من خالق غير الله وقد زاد في الحد جماعة ... بعضهم او شبهها ليدخل نحو
رب

في رجل عالم اذ ... ولا ... حكم الزائد اذ لا يتعلق بشيء ...
وارد على ابن الحاجب ايضا وقال الرضي فسر الزمخشري وابن الحاجب العوامل اللفظية بحروف
المبتدا نواسخ المبتدا والاولى ... لا يخبر عنها لا دون عامل ... العطف ...
نحو ... و... الا ... بزيد ... البلد ... معذورا ...
... زيد ... عمرو وان ... عطفا على محل اسم ان لكونه مرفوع ... بالابتداء
قريب من ان ... ان العطف ان ... تغيير ... معنى الجملة ... الحروف الزائدة التي لا
... الا التاكيد ... في تعليق ابن هشام ... المبتدا اسم او ما في تاويله مجرد من العوامل اللفظية
لفظا او حكما وقال ... او ما في تاويله ... المفرد ... مصدر ... ان تصوموا خير
والمفرد ... تسمع بالمعيدي ... والموانع ... التسوية نحو سواء عليهم انذرتهم
ام لم تنذرهم اي سواء عليهم الانذار وعدمه وان قوله وحكما ... المجرور بالزائد ... بمنزلة
... الزائد ... ولولا ... محذوف ...
الثالثة فقد توجه قوله او وصفا ان المراد بالاسم ... الحد ... الصفة ... عبارة ابن الحاجب
... فاعل ... الاسم ... العوامل اللفظية ... والصفة الواقعة ...
... الاسم بالصفة وقد صرح ابن هشام في تعليقه بان المراد ... الاسم ... الفعل ...
... الصفة الرابع ... في تعليقه ... ثم ... اقائم اخواك
... قومك وقال ... سيبويه والمغني ... اي ...
قومك ... الخامس قال ... في شرح التسهيل ... التعبير بالوصف مشكلة
... قولك ان تفعل ... وقد ... فاي الزيدان يقولك ... ان تفعل
... ان يفعل ... لا ينبغي لك ان تفعل وقد حكى ... ان تفعل بمعنى ينبغي لك ان تفعل
... فاي الزيدين ... الاخفش ... في شرح التسهيل ...
... احتراز ... اخواك ... خارج ... خبر المبتدا الذي ...
الامور الثلاثة ... ابن الحاجب ايضا ... رافع ... احترازا
... الضمير المنفصل ولا يرد هذا على ابن الحاجب لانه قال رافعه بظاهر

نع يرد عليه امران احدهما انه يشعر بموافقة الكوفيين وانهم يشترطون في الطلام
ولا يميزون ذلك في الضمير المنفصل فيوجبون المطابقة فانا يمكن الحمد على ان الثاني مبتدا
وقايلان خبر مقدم وجمعوا ذلك في الوصف اذا رفع الفاعل على البناء وسلف الجر يجري
مجرى الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير ومذهب البصريين بخلاف ذلك ولذلك قال ابن قاسم
في شرح الكافية ليس المراد بظهور الفاعل ان يكون من الاسما الظاهرة دون المضمر بل
المراد ان يكون غير مستتر وفي المتوسط الصواب ان يقال رافعه لغير ضمير مستتر الا
ان يراد بالظاهر اللغوي لا الاصطلاحي الثاني انه لم يذكر شيئا لا يغني لما اكتفي قيد عليه
كما قال في المتوسط نحو اقايم ابواه زيد فانه ليس منه لان الوصف فيه يستغنى بفاعله عما يعني
اذ لا يحسن السكوت عليه لاحتياج الضمير الى ما يعود عليه بما هو خبر مقدم وما بعده مبتدا صرح
به ابن مالك في شرح الكافية اوعكسه كما جوز في شرح التسهيل وتبعه ابن هشام في تعليقه
وتعقب بلزوم عود الضمير على الخبر المتاخر لفظا ورتبة واجيب بانه على حد ضرب غلامه
زيدا وقد اجازه جماعة وقال ابو حيان وقد ذهل ابن مالك والمتعقب والمجيب عن قاعدة
الباب وهو ان هذا الوصف لا يكون مبتدا حتى يكون ما بعده اغنى عن الخبر لا من عنه
هو السكوت عنه فلا يمتنع كونه خبرا عن الوصف وابواه مبتدا في الصورة لا يغني عن الخبر لانه
لا يستقل مع الوصف كلاما من حيث الضمير فلا يجوز ان يكون مبتدا في البيت **الثالث**
يرد عليهما ان من المبتدا ما لا خبر له ولا فاعل يسد مسده وذلك قولك اقل رجل يقول
ذاك قال ابن هشام فاقل مبتدا لا خبر له ثابتا ولا مقدرا لانهم اجروه مجرى قل رجل يقول
ذلك **تنبيه** قال في المتوسط ما حققه ابن الحاجب المبتدا خبر شامل لاسم الفعل
مع انه مشتمل على ما اختاره في باب اسما الافعال قوله في الالفية **مبتدا زيد وعاذر خبر**
ان قلت زيد عاذر من اعتذر اخذ منه قوله في الكافية المبتدا مرفوع معنى عن خبر
او وصف استغنى بفاعل ظهر لانه اتى فيه بالحد ونوعي المبتدا وشرطهما النوع الثاني وليس
في بيت الالفية الا النوع الاول مقتصرا على المثال وقوله في الالفية **فاعل اغنى** قال ابن
هشام لو قال مرفوع اغنى لكان احسن ليدخل نحو انه يتوهم ان المغني عن الخبر لا يكون

الا فاعلا

الا فاعلا قول الالفية والشذرة والعبارة له والثاني شرطه نفي او استفهام ثم جميع ادوات
ادواتهما كما ولا وان وليس وغيرها وهل والهمزة وهل وما ومن ومتى وابن وكيف وكم
والبال من كان الوصف صرح ابن مالك في شرح التسهيل فيما يفهم من كلامه ما والهمزة واعتمد ابن
القاضي وقال الرضي مقدمة ابن الحاجب ما يوهم الاختصاص بالهمزة وقال ابو حيان القول
الاقتصار على ما والهمزة اذ لا يجمع سواهما ويوافقه قول ابن الحاجب في الوافية
وصفه بلا يعني استفهام او النفي فيما سمع نظامي وقال في الكافية بعد حرف النفي والا
الاستفهام مخصص في الثاني وعمم في الاول وقد تعقبه الرضي وغيره بانه لو قال حرفا الا
استفهام لكان اولى ليدخل فيه هل في قول الالفية **وقد يجوز نحو فايز اولو الرشد**
هو مذهب الاخفش والكوفيين والجمهور على منعه **تنبيه** مثالهم بالوصف
ذكر الظرف والجار والمجرور قال ابن الصايغ اذا قلت في الدار زيد واعربت زيدا فاعلا
بالظرف وقدرت متعلقه اسما لم يمتنع عندي ان تقدره مبتدا وان فعلا لعامل بعد مشتبه
خبره ويطابق الامثلة التي يجب فيها حذف المبتدا نحو وهي طابقه لطيفة
قول الكافية فان طابقت مفردا جاز الامران مثل البعير في الواو الجمع المكسر نحو
الزيدان ويطلق على المفرد وغيره بصيغة واحدة كما نبه عليه ابن الصايغ وابن ينبه
على انه اذا طابقت مثنى او جمعا سالما تعين انه في الثاني خبر في الوصف الخ
وقد صرح به في الالفية الا انه لم ينبه على انه اذا طابقت المفرد والملحق ابن كالتناشيس
ذكر احد معنى المسالة واهمل الاخر قول الالفية **ورفعوا مبتدا بالابتدا**
كذاك رفع خبر بالمبتدا اختار ابن جني وابو حيان قول الكوفيين ان رافع
المبتدا الخبر لان كلا منهما طالب الاخر ومحتاج له وعامل فيه وهذا هو المختار عندي
ونظيره اداة الشرط فانها عاملة في افعالها الجزم وافعالها عاملة فيها
النصب قوله **والخبر الجزء المتم الفايدة** اورد عليه ان هذا الحد صادق على المبتدا
وعلى احد جزئي قام زيد فينبغي ان يزيد مع مبتدا اخبر الوصف وقد ذكر هذه الزيادة
في الشذور وقول الكافية والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة قال في المتوسط

يدل عليه المضارع نحو يضرب زيد فانه يصدق عليه انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة انتهى انه
ليس بخبر مبتدا ومثل قائم في اقائم الزيدان كذلك وليس بخبر فان قيل ... عن الاول بان المراد
بالمسند المسند الى المبتدا وعن الثاني بان المراد بالخلاف الملفوظ به لفظا كان او مضمرا لو قال
الدخل عليه علمه صفة المبتدا نحو الرجل مومن خير فلو قال المغاير للصفة المذكورة ولقطع
المنفعة السمع من الاعتراض قول الالفية **ومفردا ياتي وياتي جملة** قال ابن هشام وما
في جملتان في تقدير الجملة وذلك الشرط والجزاء فيحسن الرابط لما يصح نحو زيد ان يأته
يكرمه او في التانية نحو زيد يضرب عمرا ابي من اد الاول نحو زيد يضربه يغضب عمرو قول الالفية
والكلامية الخبر قد يكون جملة شرطها ان لا تكون ندائية ولا مصدرة بلكن او بل او حتى بان
جملة شرطها في الراجية ان يكون خبرية وكذا في القطر وهو راي والصحيح خلافه قول الكافية
فلا يرد من عليه فيه امران الاول العطف العربي يختص بالضمير مع انه يقوم مقامه الاشارة واعادة
المبتدا بلفظه وعموم نحو المبتدا وعطفها جملة فيها ضميره بالفاء السببية على الجملة الخبر
بها الخالية منه ونحو ذلك ما عدا الاخر قول الالفية **حاوية معنى الذي سيقت له**
وضعه ابن هشام في الجامع القول الصحيح وقال انه يلزم ... اجازة زيد الا رجوع ...
لا ... اعتمد في القطر الثاني فهو يستغني عن كل رابط ذكرا اذا كانت الجملة نفس المبتدا في المعنى
او ردة الرضي وقد ذكر في الالفية وابن هشام في الجامع وسياتي ما فيه قول الالفية **حاوية
معنى الذي سيقت له** فيه امران الاول انه لا يشمل عطف الجملة بالفاء كما تقدم وقال ابن قاسم
التحقيق في ذلك ان الخبر مجموع الجملتين لان العطف بالفاء ينزلهما منزلة الشرط والجزاء
بالرابط الضمير الثاني وما يقوم من كلامه امتناع حذف الرابط وليس كذلك بل قد يحذف
كما نبه عليه ابن الحاجب قول الكافية وقد يحذف ما لم يلبس بحذفه ضابطه والجمهور على انه
لا يجوز الا في صورة ... وهو ان يحذف ... ولا يودي حذفه الى ... على ... نحو السمن
منوان بدرهم واختار في التسهيل جواز حذفه ان علم ونصبا بفعل او وصفا او جر بحرف تبعيض
او ظرفية او بمضمون ... والمصدر ... وبالاضافة ثم مثل للاول بنحو ثلاث كلهن
قتلت عمرا ويخلو عبد الله الخشني والثاني نحو الدرهم انما هي ... والثالث نحو السمن
منوان

منوان بدرهم اي منه والرابع نحو يوم نصوم نصا ويوم نسير ... فيه والخامس نحو ... بالذي ...
به انت ... اي به والسادس نحو ... العطف في نحو الاحمال بذل الكرام ... الكنفا وما بقه
ابن هشام في الجامع على الرفع الاول ولم يذكر الاخرين ولم يعتبر ابن الحاجب في الرابطة
سوى ... بمثال ... الضمير ... لما ... قول الالفية **وان تكن
اياه معنى اكتفى بها كنطقي الله حسبي وكفى** فيه امران الاول قال ابن قاسم
الذي يظهر من ان هذا البيت من الاخبار من الجملة بل من الاخبار بالمجرد لان الجملة في ذلك انما قصد
لفظها فيه نص حين اخبر عنها نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ووافقه على ذلك
ابن الصايغ وقال انه ليس في كلام الالفية ما ينبغيه بل هي قوله وان تكن اياه معنى ... ذلك
الثاني ضرب التسهيل الى ... بالمسند ... بعضها وما فلو ... بعضهم ... ومضاف
الى العاملية في الصورتين ايضا ... مثل ... التقوى ذلك خير والذين يمسكون بالكتاب واقاموا
الصلاة ... لا نضيع اجر المصلحين والثانية نحو والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن
المراد يتربص ازواجهم فاقيم ضمير الازواج مقام الازواج المضاف الى ضمير الذين ... ابن هشام
في الجامع ... الاية على حذف مضاف اي وازواج الذين او التقدير ... حكم الذين ...
يتربصن بعدهم ازواجهم يتربصن قول الالفية **والمفرد الجامد فارغ** فيه امور الاول قال
ابن هشام كان الاولى ان يقدم الكلام على المفرد على الكلام على الجملة لان المفرد اصل ... الثاني
قال فارغ ليس فيه لمراد ... اذ لا بد من ... واجاب ابن هشام بان قوله في المشتق فهو ذو ضمير
مستكن بين ان المراد فارغ من الضمير لانه قابله ... بالمشتق من ... فلا ... المشتق فانه
يتحمل الضمير كزيد اخوك ... في الكافية الكبرى والتسهيل ... قوله **وان يشتق
فهو ذو ضمير مستكن** فيه امور الاول قيل ظاهره ان ... المشتق ضمير المجرد الموصوف
بالجمود وذلك غير مستقيم واجاب ابن قاسم وابن الصايغ بان الضمير ... الموصوف لا بقيد
صفته الثاني ... من المشتق ... والاسماء ... لا تتحمله وانما يتحمله الصفات
الاربعة خاصة واجيب بان المراد بالمشتق ما تضمن معنى ... كذا ذكره في شرح الكافية
وفي شرح التسهيل المراد بالمشتق هنا ما دل على متصف مصوغا من مصدر مستعمل ...

تعليلوا من مشتق المراد بالعامل في هذا الباب وباب التنازع ما يوخذ من مصدره لانه عامل من حيث
دخل فيه فيدخل فيه الثلاثة المذكورة وبالمشتق ما اخذ من مصدر كذلك وهو ليس العامل
المشتق يدل على متصف بمعنى فلم يدخل فيه الثالث قال ابن هشام يستثنى المشتق الذي جرى مجرى
الجامد بانه لا يتحمل ضميرا نحو هذه البطحا الرابع فيهد الكافية الكبرى والتسهيل
تحمله الضمير بان لا يرفع ظاهرا لفظا او محلا بانه حينئذ لا يتحمل نحو زيد قائم ابوه وزيد مضروب
الغلامين قال ابن الصايغ ظاهر قوله مشتق يعطي وجوب الاشتقاق وقد نقل الخضراوي عن
سيبويه انه اجاز مررت برجل مكرمك هو ان يكون تاكيدا وان يكون مبتدا وحدل ذلك على جواز
مرددت في الخبر الا في كلام الخضراوي وهذا ابو حيان نقل كلام المصنف في شرح التسهيل لا بن
فلم ينكر كلام المصنف وجوب الاشتقاق ولانه ان يحمل كان على توكيد الا ما عدا بالصفة وقد جاز
سيبويه مررت برجل مكرمك هو الوجه وقد في الافصاح جاز بعض عصرنا الابراز في الخبر نحو
زيد عمرو ضاربه هو على اجراء على غير وتمسكا بظاهر قول سيبويه والنحويين لا يجوز ذلك
لان ابرازه انما يكون عند كون الصفة لغير من هي له لا مع اللبس مع انه ابرز في غير هذا الموضع
اوضح العيب بهذا الوضع السادس نقل كلامه المشتق اذا تعدد الجميع بين المعنى واحد
نحو هذا حلو حامض فيكون في كل منهما ضمير وهو ما اختاره ابو حيان وجزم به الرضى في
اقوال اخر احدها وعليه الفارسي انه ليس فيهما الا ضمير واحد يحمله الثاني انه يقدر بان الاول
لانه الخبر الحقيقة والثاني كالصفة له والتقدير هذا حلو فيه حموضة الثالث انه يقدر في
المعنى كانك قلت هذا مز واختاره صاحب البديع قال الا انه لا يجوز الخلو عن الضمير لئلا
تنتقض قاعدة المشتق ولا تقديره في احدهما فقط لانه ليس احد اولى من الآخر ولا ان يكون
فيهما ضميرا واحدا لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا ان يكون فيهما ضميران لانه
يصير التقدير كله حلو كله حامض وليس هذا الغرض منه ومنع ابو حيان توجيه الاخير
بقال انه لا يلزم لان المقصود جمع الطعمين والمعنى انه فيه حلاوة وحموضة قال ونظير الخلاف
نظيره اذا جاء بعد ذلك ظاهر نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول
ضميرا تعين ان يعمل الرمان مرفوعا بالثاني وان قلنا يتحمله كان من باب التنازع قال

كذا نقضوه

ابن جني

ابن جني راجعت ابا علي في هذه المسالة نيفا وعشرين سنة حتى تبين لي فيه **وابرزنه**
مطلقا هو مذهب البصريين واختاره في الكافية والتسهيل ومذهب الكوفيين انه يجوز الاستتار
اذا امن اللبس وصرح في شرح التسهيل بان الفعل في ذلك كالوصف فيستتر فيه الضمير اذا جرى
اللبس نحو غلام زيد يضربه هو اذا اردت ان زيدا يضرب الغلام واختار ابو حيان انه لا يجب ابراز
اذا خيف اللبس لجواز تكرير الظاهر نحو غلام زيد يضربه زيد قال ابن قاسم ومنازعته المصنف
اقوى لان وضع الظاهر موضع المضمر ضعيف قلت وان ابرز حوالجاء في المسالة
في كلام الالفية جعل ضميرا وابرزنه الى مطلق الضمير من غير تقييد بالجرد المشتق كما ان
شرح ابن قاسم عبارة التسهيل بمثل ذلك قوله **واخبروا بظرف او بحرف جر ناوين**
معنى كاين او استقر فيه امور الاول شرطهما ان يكونا تامين كما في التسهيل فلا يجوز الاخبار
بالناقص وعبر بدله في الكافية الكبرى بشرط الافادة الثاني اختار في التسهيل ان الخبر
في الحقيقة العامل فيهما لا هما وهو مذهب ابن كيسان ومذهب الفارسي وابن جني والاكثرون
الى انهما الخبر في الحقيقة وان العامل صار نسيا منسيا والخلاف جار في عمله وفي تحمله الضمير
الثالث قوله ناوين مشعر بانه لا يجوز اظهاره وهو مذهب الجمهور وابرزه ابن جني وذكر
في التسهيل وشرحه انه يظهر في قبله الرابع سوى بين تقدير اسم الفاعل والفعل الا ان المختار
عنده في باب كتبه تقدير اسم الفاعل ومذهب الجمهور تقدير الفعل وقد مشى عليه ابن الحاجب في
الكافية والوافية الخامس تعيين تقدير اسم الفاعل بعد اما واذا الفجائية نحو اما في الدار
الدار فزيد لا تنصب لا يليها فعل ذكره في شرح الكافية موجها به ما اختاره
من ترجحه في بقية المواضع ومنع ابن هشام ان الفعل يقدر موخرا السادس من ظاهر
ان العامل في الظرف والمجرور هو المقدر وصرح باختياره في التسهيل ومذهب سيبويه
ومتقدمي اهل البصرة ان العامل فيهما انما هو المبتدا وهو الجار على قاعدة ان العامل في
الخبر المبتدا وان الخبر في الحقيقة الظرف لا متعلقه السابع ظاهره انه لا يقدر الا الكون المطلق
وبه صرح في التسهيل فقال لا لفظا وهو شامل لوجوب الحذف وقد يقدر الكون الخاص بدليل ويكون
الحذف اذ ذاك جائزا لا واجبا ومنه الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى التقدير مقتول

او يقال لا كاين الصمم الا ان يقدر مع ذلك مضاف اي قبل الحر كاين يقتل الحرورية فكلها تقدير د
اربعة الكون قوله اعلم والضابط خمسة لان كان من المصدر كما يأتي له من باعل التسام قال
ابن هشام اذا قدر الفعل قدر بصيغة المضارع ان اريد الحال او الاستقبال وبصيغة الماضي ان اريد
المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في متعلق ضربي زيدا قائما ان التقدير اذا كان ان اريد
المضي واذا كان ان اريد الاستقبال وما بروا على حمل المعنى قدر الوصف لانه صالح للازمنة كلها
انتهى ويخرج من ذلك صورة يترجح فيها تقدير الوصف وهو الا الشاسع العاشر قال
الشيخ سعد الدين في حاشية الكشاف معلمه التنبيه لم انه ادام قدر في الظرف كان او كاين
بعموم الشامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة وان كان الظرف
في موضع الخبر بتقدير كان تخرج وسليمان التقديرات الحاد عشر لم يبين موضع تقديره وفي
مغني الببيل ان يقدر الاصل ان يقدر بعد ما على الظرف وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديمه او تأخيره
وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان الاصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا والثاني نحو اما في
الدار بزيد لان اما لا يليها الفعل قال ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخرا في جميع د
المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا الثاني عشر لم ينبه على تحمله الضمير
والبصريون على انه يتحمل ضمير المبتدا كالمشتق بصول تقدم او تاخر قول الكافية وما رفع
ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة نازع فيه ابن هشام في المغني وقال انه ليس بشيء لان الجواب ان خرج
الضمير بل نقلناه الى الظرف فالضمير والفعل بعد وهو معنى قوله فتحصن وان قلت تحمل
كلامه على انه مقدر مع متعلقه بجملة بان يجعل المتعلق فعلا قلت يأبى ذلك قوله
في الوافية وما يقع ظرفا فمثال الاكثر فيه استقر مقدر ثم انه اقتصر على الظرف ولم يصرح بالجار
قال الرضي لجريه مجراه في جميع احكامه حتى تسماه بعضهم ظروفا اصطلاحا قول الكافية

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فاخبرا

ذكر من جواز الاخبار به عن الجثة عند الافادة راي بعض المتأخرين والجمهور على المنع د
مطلقا وما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف ولذلك الهلوع الكافية الكبرى المنع
ولم يستثنوا كذا ابن هشام في الشذور والقطر وخالف في الجامع وضبط في التسهيل الافادة
بان يشابه

بان يشابه اسم الذات الحدث في حدوثه وقتا دون وقت نحو الرطب شهري ربيع او د
مضاف اليه اسم معنى عام نحو اكل يوم ثوب يلبس اوبيع والزمان خاص نحو نحن في شهر كذا
او مسئول به عن خاص نحو في اي الفصول نحن وفي الجامع ولا يخبر بالزمان عن الذات الا في
نحو الرطب في عزو ونحن في شهر كذا واناه يوم طيب فول الشذور ونحو الليلة الهلال متاول
كذا في القطر والجامع ايضا مع استثناء ما سبق الذي صرح به ابن مالك انه مثل الرطب
شهري ربيع لانه يحدث وقتا دون وقت على ان ابا الحسن بن عبد الوارث وهو ابن اخت
ابي علي الفارسي قال الليلة الهلال على ظاهره لا على حذف مضاف لان الهلال يكون ظاهرا
ظاهرا ثم يستتر ثم يظهر فلما اختلف به الاحوال اجري مجرى الاحداث قال عبد
القاهر ويوضحه ان الهلال ليس بالموضع عليه المنير كالشمس والقمر وانما هو اسم
له في حال دون حال وان اسم الموضوع له القمر فلذا قيل الهلال كانه قيل انتشار
القمر او بدو القمر ولهذا قال ابن السراج لو قلت الشمس اليوم والقمر الليلة لم يجز
لانه غير متوقع فلا ينقض الدلالة على الحدث قولهم ولا يبتدي بنكرة قال الرضي علله
بانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وشرط العلة تطرده في الفاعل
مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص قال واما قول ابن الحاجب ان الفاعل
يتخصص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم بعد كان الحكم
على غير مخصص فيكون الشيء قد حكمت على الشيء قبل معرفته ثم قال ولا انكر ان وقوع
المبتدا معرفة اكثر وفوقه نكرة لا شتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف
الفاعل فان فعله المتقدم عليه وجوبا لا يلتبس بصفته قول الكافية وقد يكون المبتدا نكرة
ان تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مومن ... ارجل في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب
وفي الدار رجل وسلام عليك قال الرضي يقع المبتدا نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع
وذلك فيما احو خير منك انه تخصيص بكونه نكرة في سياق النفي فلذا العموم فيه نظر لان
التخصيص ان يجعل البعض من الجملة شيئا لسلم امثاله والحكم في العموم ثابت لكل فرد فرد
فلا يتخصص بعض الافراد بشيء وصد والخصوص ضد العموم وقوله في سلام عليك

تنبيه ذكر الثلاثة انه كما لا يبتدأ بنكرة الا بشرط الفائدة واهملوا ضده وهو انه لا
يخبر بمعرفة الا بشرط الفائدة وهو منصوص في التسهيل وشرحه فنحو انا انا لا الا ان دخله معنى
التفخيم قول الكافية واصل المبتدا التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار قال
الرضي من جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز صاحبها في الدار لان طلب المبتدا الخبر كطلب الفعل
للمفعول بل اشد قال ابن الحاجب عقب شرح المثلة بمسوغات الابتداء بالنكرة ثم عاد الى
المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدا وتأخيره قال الرضي وكان الاولى به ان يعقب ذلك
قول الالفية **فامنعه حين يستوي الجزآن عرفا ونكرا** قال ابن قاسم لعل المراد
تساويهما في رتبة التعريف وفي رتبة المسوغ بل في مطلق التعريف ومطلق المسوغ قول الكافية
او كانا معرفتين او متساويين نحو ومقيد على الاصح بما اذا لم يدل المعنى على الخبر وقد نبه في
الالفية واورده النيلي ومنهم من لم يعتبر هذا القيد ومنع التقديم مطلقا وكلام ابن
الحاجب في الالفية والكافية اذ كان الخبر فعلا شرطه كما في الكافية الكبرى ان يرفع
الضمير المستتر فلو رفع البارز الزيدان قاما او الزيدون قاموا او المنفصل نحو
زيد ما قام الا هو او الظاهر نحو زيد قام اخوه جاز التقديم في الصور كلها وفي المتوسط
لو قال وبعامله لكان اصوب لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت قد
قال بعد مثل زيد قام فيجب بيان على المثال بخلاف الالفية فالايراد عليها اشد وجواز
التقديم في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا اطلقه الجمهور وخصه والدي رحمه الله
بالجمع ومنعه في المثنى لخفاء الالف على السامع لسقوطها في اللفظ كما قاله السائل ذكره الله
في حواشيه على ابن الناظم واختار الرضي المنع مطلقا في المثنى والجمع حملا لهما على المفرد
قول الالفية **او قصد استعماله منحصرا** قال بعضهم حكى بعض شيوخ التدمري العلم على
والمعول خلافا لمن حكى شيئا منه والقياس يجيزه ويمنع الصورة قالت ابن الحاجب
قول الالفية **او كان مسندا لذي لام ابتدا** نحو لاخوك قائم قوله بعد او لازم الصدر بكان
الاولى حذفه ويعني صورة ثالثة الالفية والكافية انه اذا تقدم الخبر بالا نحو انما
يا تنبيه فلم ذكره في الكافية الكبرى والتسهيل قال ابن هشام ونحو ما بابه الا
وعندي

بعضهم في تقديم الخبر انظر لانه سبب ومسبب بمنزلة الشرط والجزاء وزاد في التسهيل ان يكون
خبر الضمير الشأن وهذا قد يدخل في قوله لازم الصدر وبه صرح الرضي وزاد ابو حيان ان يكون
الخبر طلبا نحو زيد اضربه او هل اضربته او المبتدا دعاء نحو سلام عليك وويل لزيد او كم
الخبرية نحو كم غلام عندي او المضاف اليها نحو غلام كم رجل ملك زارني او ما التعجبية نحو ما
احسن زيدا او ضمير متكلم او مخاطب وهو موصوف او موصول والعائد مطابق نحو انا الذي
قلت او معروف باما نحو اما زيد فعاقل لان الفاء لا تلي اما وهذا قد يدخل في الصورة
السابقة او ان يقع مدخولها مثل نحو الكلاب على البقر او مقترنا بالباء الزائدة نحو ما زيد بقائم
على لغة الاهمال وزاد ابن الخبر ولي ان يكون الخبر مختصرا والمبتدا امرا نحو لولا زيد
لاكرمتك وزاد في الايضاح ضربي زيدا قائما وزاد النيلي ان يكون له فاعل سد مسد
الخبر نحو اقائم اخواك او يكون له جواب مجزوم نحو حسبك ينم الناس وزاد صاحب
البديع ان يكون الخبر متعددا في معنى واحد نحو هذا حلو حامض بلا تقدمهما ولا احدهما
عندنا الا كثيرون وبعض صورة اخرى وهي ما اذا اتى بمبتدأ مضاف واخر عنه بخبر مطابق
للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان يعني الناقة وراكبها
عند الكوفيين وله اجاز ابن مالك فعلى هذا لا يجوز تقديم الخبر بان يقال طليحان راكب النا
قة اذ لا يبقى دليل على تثنية الخبر والمرفوع المخبر عنه وآخر قال ابن هشام ومن مواضع
وجوب تقديم المبتدا باب الاخبار بالذي نحو الذي ضربته زيد قول الكافية اذ كان مصححا مثل
في الدار رجل قول الالفية ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر زاد في شرح التسهيل
الجملة فصدق غلامه رجل قول الكافية او لمتعلقه ضمير في المبتدا قال ابن ملك نكتة
هذه عبارة فلعله في التسهيل ولو قال او كان في المبتدا ضمير لكفاه قلت اشد فانه
منها عبارة الالفية حيث قال كذا اذا عاد عليه مضمر مما به عنه مبينا يخبر لما فيها
من كثرة الضمائر المقتضية للتعقيد وعسر الفهم وارجح منها قول الكافية الكبرى ولو
بعد تم ضمير من مبتدا يوجب له التأخر قول الالفية **كذا اذا يستوجب التصديرا**
بيد اقتران الاول الشرط ان يكون بعد ما يكون حمله جاز تأخيره ذكره في الكافية الكبرى ونحو

قال ابن الحاجب وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام التالي لظاهره اشتواء هذه
الصورة في الصورة السابقة في قوله أو كان له الصدر في الكلام قصد تخبر به كما يقع مبتدأ من استفهام
وشرط ونحو ذلك وقد قال الرضي لا يقع من جميع مقتضيات الصدر خبرا مفردا إلا الاستفهام
والظاهر أنه في عبارة التسهيل أوضح حيث قال أو كان أداة استفهام أو مضافا إليها فقول
الكافية مثل أين زيد أورد عليه أن أين هنا بمعرد بنا فضره فيه قبل وما وقع ظرفا قد لا يكون أنه
مقدر جملة وأجاب الرضي بأن يعطف أين أيضا في الوضع سواء قدر بالجملة أي بالجملة المراد
المراد قول الكافية أو كان بتقديمه أمر مذكور في كافيته وتسهيله بل لا يعتبر بل ما قال أقرب
فيه جاز تقديم الخبر وتأخيره نحو أما في غلمي فلانك صادق وأما أنك صادق بمعنى عليَّ وقدر
ابن عصفور بأن يكون الخبر ملفوظا به بل كان محذوفا فإنه يلزمه تقديره قبله نحو لولا زيد
لأكرمتك وهذه الصورة ثالث ألا ليته وبعضها مسألة الحصر وقد ثبتت الكافية
ولا تتعدد معها صور أن يكون إلا بالتفريع على ما لا يقع بالتأخر كقوله درك وسواء عليهم
علينا فإنه زنتم أي لم تنذرهم ذكره في التسهيل واستدركه الرضي وأن يكون الخبر فيه
نحو كم درهم ملكت أو مضافا إليها نحو صاحب غلام أنت أو مضافا مثل نحو في كل واد بنو
سعد أو تدخل الفاء على المبتدأ أما في الدار فزيد أو الخبر أن الاشارة ظرف نحو ثم زيد وهنا
عمر وذكر ذلك أبو حيان فقول الكافية والكافية وجوبا لم يقع خبرا فيه أن الأول الكلام
استوائها في الجدوى وقد صرح العبدي بأن حرف الخبر أحسن من حذف المبتدأ لأن الحذف
بالأعجاز والأواخر أليق منه بالصدر والأوائل وذهب الواحدي إلى حذف المبتدأ أحسن
لأن الخبر محل الفائدة ومعتمدها نقل ذلك ابن إياز الثاني يشترط حذفهما معا
وقد قالت الكافية الكبرى قد يحذفان معا بعد الفاء متحد إذا لم ضرورة الفصل ومثله
في شرحه بقوله واللائي لم يحضن أي فعدتهن ثلاثة أشهر فحذف الجملة لأنها دلت على
مقدر تقديره كذا للمع دلالة ما تقدم عليها قول الكافية والخبر جوازا مثل خرجت فإذا
السبع فيه أن الأول فإن قال ابن مالك في شرح التسهيل الحذف بعد إذا قليل ولذا
لم يرد في القرآن مبتدأ بعد إذا الا وخبره ثابت الثاني قال ابن قاسم هذا إنما يصح
على مذهب

على مذهب من يرى أن الفجائية حرفا ومن جعلها ظرفا مكانا فلا يقدر محذوفا بل جعل
هي الخبر عنده وكذا قال الرضي وزاد ومن جعلها ظرف زمان ومنع ابن الحاجب فيها
الخبر على تقدير مضاف فليس الخبر محذوفا قول الكافية **وبعد لولا غالبا الاخبار في الجسم**
فيه أمور الأول التقييد بالغالب ذكر في سائر كتبه من يرى أنه إنما كان الخبر الكون
المطلق وإن كان كونا مقيدا ولا دليل عليه نحو الحديث لولا قومك حديثو
عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم وإن كان مقيدا وعليه دليل جاز
الإثبات والحذف كقول المعري لولا الغمد يمسكه لسالا كذا في شرح الكافية وهذا
التفصيل رأي الرماني وابن الشجري والشلوبين ومشى عليه ابن هشام في الجامع
والجمهور أطلقوا وجوب الحذف بناء على أنه لا يكون بعدها إلا الكون المطلق ولحنوا
المعري وقال الحديث مروي بالمعنى من تعبير الرواة المولدين بالرأي بعض طرقه
لولا حداثة قومك قال ابن أبي الربيع أجاز قوم لولا زيد قائم لأكرمتك ولولا زيد
جالس لأكرمتك وهذا لم يثبت بالسماع والمنقول لولا قيام زيد ولولا جلوس زيد
انتهى ولذلك أطلق ابن الحاجب وجوب الحذف وأن تعقبه صاحب المتوسط بما
ذكره ابن مالك الثاني قيد في التسهيل لولا بالامتناعية احترازا من التخصيصية
فلا تليها إلا الجمل الفعلية كما يأتي ذكرها المبتدأ الثالث كلولا فيما ذكر لو ما نص عليه ابن الخباز في التعليقة
وهذا الأمر وارد على ابن الحاجب في تلخيصه والعبارة للكافية ومثل كل رجل وضيعته
قال الرضي فيه إشكال إذ ليس ما بعد الخبر بحكم وجوبا قال والظاهر أن حرف
الجر مثله غالب لا واجب قول المصنف والعبارة للكافية **وقد جاء الحال لا تكون خبرا عن الذي**
جرى قد أضمرا فيه أمور الأول شرط هذه المسألة أن يكون المبتدأ مصدرا أو مضافا
إلى مصدر أو أفعل تفضيل بعضه أو كله لعله للجميع ولا يشترط أن يكون المضاف إليه أفعل تفضيل وإن
اقتصر في المثال الثاني عليه وهل يجري في المصدر المؤول مذهب الجمهور لا والثالث
الصحيح وهو التفصيل وهو الجواز إن أضمر لأنه كما خصصه مع تقول أن اسم فلان والمنع
إلى بعضها أنه نحو أن ضربت زيدا قائما الثاني شرط هذه الحال أن يكون مفردا لا جملة

بجواز ان تكون جملة لسيئة او معلية هذا مذهب سيبويه واختار المصنف في التسهيل الجواز
ووصل الحروف الاسمية فلا تجاز دخلها مع الواو ولا دونه **الثالث** قد يشبع قوله وفيها حال يضع
نقع مسنده المال اسم المصدر وهو راي العراة والذي عليه البصريون الجواز نحو قولك لا اضربي زيدا
الرابع بيس كيفية تقدير ذلك والذي عليه الجمهور تقدير ان كان فيما اذا اردت الماضي واذا
كان فيما اذا اردت المستقبل لجزمه كان التامة ولا علمها في الظرف واختار في التسهيل مذهب
الاخفش تقدير ضربه فلا بد له لعل فيه من قلة الحذف وضعف بانه في تقدير زيادة نحو ما ابداه
المبتدا وقال الرضي في تقدير الجمهور تكلفات كثيرة من حذف اذ او اذا مع الجملة المضاف
اليها مع تبيينه في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة
ذالك لان معنى قولهم كذا اصل اذا كان فلا بد ان طلع بمعنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف
ولا نظير له والذي ارى في هذا التزام مع التكلف العامل في الحال وصاحبه بلا دليل دليهم
عليه ولا ضرورة تلجئ اليه والجواب يجوز اختلاف العاملين بقول تقدير ضربي زيد لحاصل
اذا كان فلا بد والعامل في الحال حاصل وصاحبه ضمير من حرف العامل في الحال يكون عاملا فيه كلا
لجميع الافعال كما اخذ مثله الظرف والمجرور لسد به الحال الظرف والجزاء في بعيدة
واجب لقيام الحال الظرف مقام العامل تنتهي **تنبيهان** الاول اقتصر في الالفية والكافية
من مواضع وجوب الحذف على اربعة وكذا في الكافية الكبرى والتسهيل وقد استدرك الرضي هنا
خامسا وهو ما اذا كان الخبر لفظا متعلقا بالمكرر العلو على ما تقدم ونحوه ما ذكر الاول ابو
حيان وهو قولهم حسبك ينم الناس فانه مبتدا محذوف الخبر وجوبا لدلالة المعنى عليه والتقدير
حسبك السكوت ينم الناس وقيل بعينها لا خبر له لان معناه اكفف وزاد ابن هشام في الجامع نحو
انت سيرا سيرا وما انت الا سير البريد وقوله تبالى لك التفصيل ودونه سيرا شتى
البريد المزيد في الثاني يكتفي الرافع اي يجب بها خبر المبتدا وهي اربعة ذكرها
في الكافية الكبرى والتسهيل اذا اخبر عنه بصريح قسم او بمصدر بدلا من اللفظ بفعل او بمخصوص
نعم او بعقد مقصود والصورتان الاخيرتان تذكورتان في الالفية في باب نعم والنعت
وزاد بعضهم مواضع اخرى اذ يذكر الشاعر منزلا او مكانا بقولها او دبار فلانة او دبار سمان
الثاني

الثاني المنتصب من المصادر توكيدا لنفسه نحو صنع الله بلانه يجوز رفعه مقيسا بالاضمار ينتوا
لا يجوز اظهاره قبل وكذلك كل ما انتصب بفعل لا يجوز اظهاره وان لم يكن رفعه مقيسا الثالث
قول العرب من انت زيدا اي تذكر زيدا حذفوا المبتدا وجوبا حملا على الناصب حين قالوا من انت
زيدا الرابع قولهم لا سواء حكاه سيبويه وتاوله على حذف مبتدا اي هذان لا سواء هو
واجب الحذف وقيل بتقدير الحذف بعد لا اي لا هما سواء وانما لم يذكر لان المعنى لا يستويان
الخامس قولهم لا سيما زيد بالرفع اي لا مثل الذي هو زيد ويقع من كلام ابن الصائغ
صور اخرى تمت عشرة قولهم وقد يتعدد الخبر كذا يتعدد المبتدا وفي الاخبار منه
طريقان مذكورة في التسهيل **فصل** في دخول الفاء على خبر المبتدا اكثر ان يخرج في
الكافية الكبرى ولا ذكر هذه المسئلة في الالفية الكبرى وذكرها ابن الحاجب
قوله وذلك للاسم الموصول بفعل او ظرف بيه امران الاول انه يخرج الموصولة بمستقبل على
وهو مذهب سيبويه والجمهور واجاز الكوفيون وبعض البصريين دخول الفاء في خبر
به ابن مالك في التسهيل الثاني شرط في التسهيل الفعل الموصول بها ان يكون صالحا للشرط
طية ليخرج الماضي والمصدر بلام او حرف استقبال او قد او ما النافية بيه قوله
والنكرة الموصوفة بهما زاد في التسهيل والمضاف الى النكرة المذكورة وكذا مثلها
والمضاف الى الموصول او الموصوف بالموصول وفي الاخر خلاف قوله وليت ولعل لا يعمل انما تعلق
بيه امران الاول قال الرضي لا وجه لتخصيصها بل كل ناسخ للابتدا كذا سوى ما استثني
وسوان المكسورة وان المفتوحة ولكن الشارح ملا دعاه من الاتفاق لعل سرد ودجار بعضهم
اجاز دخول الفاء في خبرها حكاه ابو حيان في شرح التسهيل قوله بعضهم ابن هشام
المصنف في شرح المفصل ان هذا المعنى قول سيبويه وذكر ابن مالك في شرح الكافية
ان سيبويه نص على جواز دخول الفاء في خبرها وانه روى عن الاخفش المنع وانه عجيب لانه
يجيز زيادة الفاء في خبر المبتدا بعد خبر او لي تمر فلان ونحو في هذا ابن الاخفش مستعد
وقد طعن بعد كنانه يعطي ابن الغفوران بانه موافق لسيبويه انتهى وفي كلام ابن عصفور ما
يؤخذ منه تخصيص الخلاف بغير ان المكسورة وانه يجوز الدخول فيها بلا خلاف

فصل كان واخواتها

باب كان واخواتها قول الكافية الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل
على صفة فيه امور الاول قوله الافعال محصورة بالعد بلا احتياج الى الحد وسد الرضي بقال
انكم محصورة وانه يجوز تصغير بعض الناقصة عن الناقصة كما تقول تم التسعة
بهذا عشرة اي تصيير عشرة ثامنة وتصان زيد على المال اي صار عاملا اي صار على المال كما قال
تعالى فتمثل لها بشرا سويا اي صار مثل بشر ونحو ذلك الثاني قال النيلي قوله لتقرير
الفاعل يخرج كونه ناقصة بقوله وضع لتقرير الشيء او الموضوع على صفة لكن
بعد الثالث قال العنوسي لقائل ان يقول … ان افعال تقرير الفاعل على صفة
بالرضى شاع ضرب زيد تقديره زيد على صفة الضاربية وجوابه ان المراد انه يقرر فاعله
على صفة غير صفة مصدره تنبيه في بعد ابن الحاجب المرفوعات اسم كان مع عدد
امرها ولا خبر ان ولا وكانه جنوح الى ان كان لم تعمل فيه شيئا وانه باق على رفعه بالابتداء
وهو مذهب الكوفيين لكنه مشى على مذهب البصريين في ان الافعال … فان قد رفع
الاول وتنصب الثاني قول الشذور والالفية وكان هذه أبواب … اقتصر
على ثلاثة عشر فعلا وهي المشهورة وزاد ابن الحاجب امر وعاد وغدا وراح وما جاءت حاجتك
… وقعدت كانها حربة وزاد في ابن مالك السنة في الكافية الكبرى وقال في شرحه
ان غدا وراح بالمعنى … الا انني لم اجد لذلك شاهدا من كلام العرب يكون
الاستدلال به … وقال في التسهيل … بصار … جاءت حاجتك وقعدت
كانها حربة والاصح انها لا يلحق بها غيرها ولا يجعل من هذا الباب غدا وراح وقال في شرحه
الصحيح ان المنصوب بعد الاربعة حال وقال الاندلسي لا يتجاوز بجاء وقعد الموضع الذي
استعملتها العرب وقال ابن الحاجب اذا قلت … مثل الموضع الذي استعمل
فيه اولا ولا يقال يجعل كانه بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه … وقعد
كانها حربة وزاد في الكافية الكبرى من الافعال الرافع ما استعمل … ارتد وتحول
وذكر في باب التسهيل وزاد غيره …
قول الالفية والكافية … قد ذكر في الشذور …
ولا

… قول الكافية وما زال وما برح وما فتئ وما انفك … اختصاصهن
بالنفي وما في معناه … وكذا قال الالفية لشبه نفي او لنفي متبعه
… الشذور وفي شرح كافية ابن مالك شبه النفي … النهي والدعاء …
فالاول … الماضي … بلفظ المضارع …
حتى … ومن هذا ابو حيان … الالفية والشذور ثم قال في شرح الكافية وقد
يحذف النافي … زال واخواته للعلم به وفي شرح التسهيل … المضارع
جواب قسم نحو تالله تفتؤ … والماضي والمضارع في الجواب … فقد يفصل
بين … والفعل بالجملة المعترضة والقسم … قول الالفية …
الشذور … قول الكافية … مسبوقا … ينبغي تعميم
بالمصدرية الظرفية واجيب بانه اشار اليه بالمثال وقد صرح به في الشذور
… التوضيحية قول الكافية … على الجملة الاسمية …
التسهيل … الخبر … طلبية … ويكوني بالمكارم …
لا يكون المبتدا … لازم الصدر كاسماء الاستفهام ولا لازم الحذف …
… ولا لازم عدم التصرف كايمن القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر
وسلام عليك ولا لازم الابتدائية … لولا … واذا الفجائية … أقل
رجل يقول ذاك الا زيد او فيه ذاك وكما التعجبية وما جرى مثلا …
… جميع افعال الباب … على ماض …
… وتختص صار وما بمعناها ودام وزال واخواته بان لا … ماض
… ابن مالك … ان يكون … ضمير الشان …
ابو حيان قوله …
…
ان … انت كان …
… قول الكافية بكان تكون ناقصة لثبوت …

خبر ما ماضيه دائما او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان فان التوسط
حان حق الغارز ان يقول كان تكون ناقصة وتامة وزائدة والناقصة ثلاث لامتناع كون
الفعل الشيء ونسم له وايضا خص الاول بالناقصة مع ان الاخير كذلك اجاب بانه
انما عدل عن ذلك لئلا يطول الكلام وانما خص الاول بالناقصة دون الاخير لوجود
اسم غير الناقصة للاخير بخلاف الاول انتهى واقول في كان الشانية ثلاثة مذاهب الجمهور
على انها من اقسام الناقصة وذهب صاحب البديع الى انها من اقسام التامة وذهب
ابن الطراوة الى انها قسم برأسه قوله وتكون تامة بمعنى ثبت قال ابن مالك حقا
اذا كانت لازمة قال الشلوبين كل شيء بحسبه فتارة يعبر عنه بكان التامة نحو كان الله
ولا شيء معه وحدث اذا كان الشتاء فادفئوني وحضر وكان ذو عسرة ووقع ما شاء
الله كان قال وتكون بمعنى كفل يقال كنت الصبي بمعنى كفلته وبمعنى
غزل يقال كنت الصوف بمعنى غزلته قوله وصار لا تستعمل العرب ذكر تامة
وذكر ابن مالك انها تكون تامة بمعنى رجع فتتعدى بالى نحو الا الى الله تصير الامور
وبمعنى ضم او قطع فتتعدى بنفسها يقال صار يصيره ويصوره اي ضمه وقطعه
ومنه فصرهن اليك قوله واصبح واضحى وامسى تكون تامة زاد في الوافية بمعنى دخلت
في الصباح والضحى والمساء وينبغي ان يجعل قوله وحصلا بعد المعنى مثال لا تكلم
ليت كان ابلا حتى زاد على المعنى الاول انها تكون بمعنى اقام في المكان المذكور
قوله ولظل وبات لاقتران الجملة مضمون بوقتيهما وبمعنى صار فيه ابن الدال المرئي
مجيئهما تامتين وقد ذكر ابن مالك ظل تكون تامة بمعنى دام او طال زاد
بعضهم وبمعنى اقام هنا او تكون بات تامة بمعنى نزل ليلا فتتعدى بالباء وبنفسها
يقال بات بالقوم وبات القوم اذا نزل بهم ليلا زاد بعضهم وبمعنى اقام ليلا
وقال الرضي قال لم تستعمل الا ناقصة وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى
طال او دام والصحيح لا عبرة ذكر ان بات تاتي تامة بمعنى اقام ليلا او نزل الشاني
ما ذكره من مجيء بات بمعنى صار نبه فيه الزمخشري ورد عليه ابن مالك في
شرح

شرح التسهيل وقال انه ليس بصحيح لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والا
ستقراء وقال في شرح الكافية لا حجة لك فيما ذكر على ذلك ولا له موافقه وقال الرضي انما
يجيء ما بات بمعنى صار وفيه نظر وقد جعل نبه الاندلسي بانه لا يدري اين يقتضيه
ورد بامكان حملها على المعنى المعروف وهو الدالة على مضمون الجملة ليلا وفي شرح التسهيل
لابن قاسم من احسن ما يتمسك به جامعي بات بمعنى صار قول الشاعر حتى كلما ذكرت
كليب البينة كانني اطوي حيلا لان كلما تدل على عموم الاوقات قوله وما زال التي ماضيه
يزال الاول قال الشلوبين لم تنقل لاستمرار خبرها كما نسب اليه عن الحيوان الموجود بها
ليس بها الثاني لم يذكر معنى الاصطلاح تامة وهو صحيح زال وبني وابرح فلا تأتي تامة
بمعنى ذهب او مضى وبالمعنى قوله من برح الخفاء وكذا انفك تامة بمعنى خلص
او انفصل نحو فككت الاسير فانفك وفككت الخاتم فانفك ذكره ابن مالك واجازه
الفارسي في الحلبيات ان يكون ابرح تامة نحو فتئت عن الامر فضلا اذا انتبه قوله وما دام التي
واخره فانه مجيئها تامة وقد ذكر ابن مالك انها تاتي تامة بمعنى بقي نحو ما دامت السموات
والارض او سكن ومنه الماء الدائم قوله وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا الاول رجحه
هو مذهب الجمهور لكن الثاني مذهب سيبويه وقد قال الاندلسي لا تنافي بين القولين
لان خبر ليس انما يفيد بزمان على الحال كما ان الاعلى علته في نحو زيد قائم وان قيد من
الازمنة بعموم ما قيد به وقد استحسنه الرضي وذكر تحقق ذا الجمع ايضا الشلوبين نحو ل
التامة والابنية **وفي جميعها توسط الخبر اجز** قال في شرح الكافية
والتسهيل فيعرض ما يمنع التوسط وما يجعله واجبا فالاول نحو الكسر نحو كان
صاحبي عدوي والحصر نحو ما كان زيد الا في الدار والثاني للمحجم نحو تمر قائما الازيد
وكون الخبر ضميرا وصلا نحو كانه زيد واتصال الاسم بضمير الخبر نحو كان في الدار ساكنها
وكون الخبر ظرفا مسوغا للابتداء نحو كان في الدار رجل وقد نوزع الاخير بانهما ما يقتضيان
وجوب التوسط بل منع التأخير ولا يدفع فيهما من تقديم الخبر زاد في الكافية من منوع
التوسط نحو كان غلام هند مبغضها لعود الضمير وقد نوزع بان العود على الاسم

ورتبة التقدير فلا يمتنع نحو القائمة وفي تقديمه عليها ثلاثة أقوال نعم يجوز وهو من
كلام ابن الحاجب المصرح في الالفية لما أخذ القسم مع انه نص عليه الا انه يعم من ذكر ما يمتنع
به التقديم وسكوته على الباقي فيه اشعار بجوازه فقال بعضهم في تصحيح ذكر ما
بدا ... الا قوله تعالى كذلك كنتم من قبل وقد قيل ان فيه تلاعة اشتغل قال ابن مالك
في شرح التسهيل فمنع من لا يمنع التقديم نحو طارحا وجد فوق للناس وانما كان زيد في
السمن والحم وكان بعد هند حبيبتك لعود الضمير ذو مصحبا دار زيد فايما ابوه
فلا تقدم فيقال قائما كان زيد ابوه للفصل بين العامل ومعموله الذي هو كان ... زاد البلقيني
وكذلك اذا كان اسمها ضمير الشان او ضميرا متصلا وما يوجبه نحو كان مالك وعلام
من كان ابوك وابن حاز زيد قول الكافية والالفية **وكل سبقه دام حظر** محل
الاتفاق وتقدمه على ما النافية على دام ... بينهما وبين ما يقال ابو حيان
القياس الجواز لان ما حرف مصدري غير عامل ولا يمتنع فيه ذلك الا ان ثبت ان دام لا تتصرف
فيتجه المنع انتهى وبالمنع جزم صاحب الايضاح وابن الناظم والرضي قول الالفية
كذاك سبق خبر ما النافية اورد عليه انه يوهم الاتفاق وكذا ابن كيسان فيما
زال واخواتها واجيب بانه اراد التنبيه بالمنع لا لكونه متفقا عليه قوله **فجيء بها**
متلوة لا تاليه قيل انه حشو لا فائدة فيه ورد بانه تنبيه على علة الحكم وهو ان ما لها
صدر الكلام فتكون متبوعة لا تابعة حتى يشمل الحكم كل ما نفي بحكم صدر الكلام الا يعمل
في هذا الباب ... قول الكافية ونسج لا يجوز ... ما خلا فالا ابن كيسان في غير
ما دام فيه امور الاول قال المتوسط كان من الواجب ان يجعل ليس ومادام كما النافية
من الفعل المختلف فيه قال ... بانه ... ابن كيسان واعتذر بالمخالفة
في ليس بان طائفة كثيرة من المعتبرين علل امتناع تقديم خبرها عليها نفسها الثاني محل
المنع في تقديمه على ما اما تقديمه على الفعل متوسطا بينه وبين ما فانه جائز جزم
به ابن مالك في شرح الكافية وقال ابو حيان انه الاصح وعليه الاكثر ... اعلى
عبارة الالفية الثالث اراد المصنف بما ادام ما زال واخواتها ... ورد عليه ان ذلك
لا يختص

لا يختص به بل سائر افعال الباب اذا نفيت بما امتنع التقديم عليها بل وسائر ادوات النفي كما
نص عليه ابن مالك في شرح الكافية وان اراد كل افعال الباب ورد عليه ان خلاف ابن كيسان خاص بزال
واخواتها قال ابن مالك في شرح الكافية واجاز ابن كيسان ... البصريين في كان ونحوها وخالفهم في
زال واخواتها لان نفيها ايجاب والنحويون كان ... فلم يمتنع عنده ...
ما زال عمرو كما لا يمتنع حافظا كان عمرو انتهى قول الالفية **ومنع سبق خبر ليس اصطفى**
كذا رجحه بتأخر ... وافقه ابن هشام في الجامع والقطر وهو مذهب جمهور الكوفيين
وبعض البصريين واختاره المتأخرين والذي عليه قدماء البصريين والفراء الجواز واختلف
على سيبويه فنسب اليه الجواز والمنع وظاهر كلامه يقتضي الجواز ورجحه الزمخشري وابن
برهان وابن عصفور ووجه الناظم في شرح الكافية ما رجحه من المنع بالقياس على عسى
بجامع عدم التصرف والاختلاف وعللنا ... بان عسى تضمنت معنى ما له صدر
الكلام وهو لعل ... وليس **قلت** ويمنع هذا الفرق بان ليس ايضا تضمنت ما له الصدر وهو
ما النافية واما ابن الحاجب فانه حكى في ليس الخلاف من غير ترجيح قال ابن قاسم وينبغي ان يكون
الخلاف في المنفي بها وان يمنع التقديم في المنفي بها قولا واحدا نحو الكافية وان اعلم نحو
خبر المبتدأ ويتقدم معرفة ... سوى امر واحد وهو جواز التقديم اذا تساوى الاسم في
التعريف لان الاختلاف في الاعراب يرفع الالباس وقد رد عليه ان الصلاحي ... من النحو
نحو كان ... وافضل منه لحصول الامتياز بالاعراب وقد استثنا في التسهيل من
نحو كانت الجمل السكرى يمتنع فيه التقديم وهو معرفة لخفاء الاعراب كما صرح به في
التسهيل ايضا وقد اورد هذا ابن المتوسط **قلت** يمكن ان يكون استثناء هذا الام
لكان اولى لان المدار في الباب على حصول البيان فمهما حصل سواء ... امور غيرها ذكر
احدها الحرف بانه جاز في خبر المبتدا بالاجماع ويمتنع في كان الا في الحضر ... وجهه
ابو حيان بانه صار عندهم عوضا عن المصدر ولانه لا يتصرف والاعواض لا يجوز حذفها ووافق
ابن مالك على المنع في الجميع الا في ليس ... اختيار ...
علامة تشبيها بكان وهذا رأي الفراء **ثم** فيها انه يشترط في اخبار ... الباب ان لا

يكون جملة طلبية وفي بعضها ان لا يكون خبرها طلبية وفي بعضها ان لا يكون فعلا ماضيا كما
تقدم ولا يشترط ذلك في شيء من اخبار المبتدا **ثالثها** ان تعدد الخبر في هذا الباب اولى بالمنع
من خبر المبتدا ولهذا منعه هنا بعض من جوزه هناك كابن درستويه وابن ابي الربيع وفي
ارتشاف الا افعال بنفسها ما يتعدى الى واحد ولا يزاد على ذلك **رابعها** جوز ابن [illegible] هنا
الاخبار عن نكرة بمعرفة بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة وذلك لا يجوز في باب
المبتدا قال وانما جاز ذلك هنا تشبيها للمرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول في
الجمهور منعوه وسووا بين البابين **خامسها** منع قوم تقديم الخبر هنا اذا كان جملة لانه
لم يسمع مع جوازه في خبر المبتدا لكن ابن مالك صحح جوازه هنا ايضا قياسا وصحح ابن عصفور
المنع في الفعلية الرافعة لضمير الاسم نحو كان زيد يقوم والجواز في غيرها نحو كان يقوم ابوه زيد
ابوه [illegible] او كان زيد يضربه عمرو **سادسها** قد تدخل الواو على خبر هذا الباب اذا كان جملة
تشبيها بالجملة الحالية ولا تدخل على خبر المبتدا وهذا الاستثناء على راي ابن مالك والاخفش
والجمهور يمنعون ذلك قول الالفية **والنقص في فتئ ليس زال دائما قفي**
تقدم ان الصغاني نقل [illegible] فتئ ثلاثة وان الفارسي اجاز في زال [illegible] استعمالها قال
في شرح الكافية وقد يعضد رايه قول الراجز [illegible] تبغيه [illegible] ما يزال وهو اولى
[illegible] واستغنى بالجملة الحالية عن الخبر [illegible] ان تقول الخبر محذوف [illegible]
قوله **ولا يلي العامل معمول الخبر** ليس هذا الحكم مخصوصا بباب كان بل [illegible]
في كل [illegible] على سائر العوامل [illegible] نصبه في [illegible] ورد ذلك ابو حيان على
عبارة التسهيل وقد [illegible] ابن مالك في شرح الكافية [illegible] وينبغي ان [illegible]
مثل هذا التقديم ممنوع في هذا الباب [illegible] بسبب المنع ايلاء الفعل معمول
غيره ولا يختص بفعل دون فعل [illegible] اذا تاخر الخبر عن الاسم [illegible] اذا تقدم عليه
وهو الذي صححه في كتبه وصحح ابن عصفور الجواز في الثانية ونقله عن الاكثرين [illegible]
شرح الكافية ولنعد بتصحيح قوله **ومضمر الشان اسما انو ان وقع موهم ما**
استبان انه امتنع قال الناظم في شرح التسهيل اقوى ما احتج به الكوفيون
قول

قول الشاعر لئن كان سلمى الشيب بالصد مغريا لقد هون السلوان عنها التحلم اي
لئن كان الشيب مغريا سلمى بالصد فقدم سلمى وهو منصوب بخبر كان على اسمها ولا سبيل
الى ضمير الشان لظهور النصب في الخبر فحصل الدليل بلا [illegible]
ونداوا بعض البيت على ان سلمى منادى لئن كان يا سلمى الشيب [illegible] ورد
بقوله لقد هون السلوان عنها ولو اراد النداء لقال عنك قول الكافية وزايدة [illegible]
[illegible] ان يكون في الحشو وبلفظ الماضي [illegible] قول الالفية وقد تزاد كان في حشو كما
كان اصح علم من تقدما [illegible] مواضع زيادتها بين ما وفعل التعجب وقال ابن هشام
في الجامع متوسطة [illegible] كان [illegible] اجابك [illegible] كان المسوقة
[illegible] وبتوسط في غيرها نحو لو يوجد كان [illegible] زيدا بقول الكافية
[illegible] كان بين [illegible] حيث حرف جر [illegible] ولم يبين هل
كان الزايدة لها فاعل ام لا والمختار عنده تبعا للفارسي الثاني [illegible]
بالحرف الزايد وذهب السيرافي والصيمري الى انها رافعة لضمير المصدر وفي
شرح الكافية حكى سيبويه [illegible] فكان في قول الشاعر وجيران لنا كانوا كرام ورد
ذلك عليه [illegible] رافعة للضمير وليس [illegible] زيادتها [illegible] يمنع من
[illegible] توسطها او [illegible] اسنادها الى الفاعل [illegible] المسئلة
واردة [illegible] قول الكافية وقد تحذف عاملة في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر يرد عليه انه [illegible] جواز حذف العامل [illegible]
فلا يجوز في [illegible] وانه خصه بالمثال المذكور وهو الوقوع بعد ان
[illegible] لو وقد تقع بعد الا [illegible] وانه قد يمتنع [illegible]
[illegible] بعد ان في التقسيم مع انه لا يختص به كما قال ابن هشام في تعليقه بدليل الا خطية
فلا الي ان لا اكن لك خطيبة وقد سلم من [illegible] قول الالفية **ويحذفونها**
ويبقون الخبر وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر ويرد عليه امور الاول انه اطلق ولو
والمراد [illegible] الثاني انه [illegible] التسهيل [illegible]

فقال ان حملتا سهما ضيب فانج من غاية ارحاض وقال ابن هشام في تعليقه على الالفية
قيد الناظم في التسهيل وشرحه المسئلة بكون الاسم ضميرا واطلق هنا الصنف وغيره وهو
الظاهر عندي الا ترى ان قوله عليه السلام التمس ولو خاتما من حديد وقوله ان خيرا فخير بالجملة
فيه الاشتغال الظاهر اي ان كان عملهم خيرا ولو كان ما تلتمسه خاتما فلا يلزم عود الضمير
على غير اسم صريح في ولو خاتما وهو خلاف الباب الثالث لم يصرح بان هذا الحذف جائز
او واجب والمراد الاول وقد بينه في الشذور الرابع قال ابن هشام قد يحذفون
ويبقون الخبر الاسم بعد ان نحو ان خيرا فخير اي ان كان عملهم خيرا وان كان بعضهم شرا وبعضهم [illegible] قال الناظم
ربما يقتضي ان ذلك لا يجوز وقد صرح في كتبه كلها بجوازه انتهى وهذا الاسم والخبر على قول
الشذور وتصحيحه الذي يزيد به [illegible] وارد على الكتب الثلاثة قول الكافية وجوزوا في
مثل ان خيرا فخير فيه اربعة اوجه فيه امران الاول لم يبين ضابط ذلك وضبطه في التسهيل بجواز الرفع
بان يحسن مع المعطوف تقدير فيه او معه فان لم يحسن تعين النصب الثاني لم يبين من اربعة
والاجود نصب الاول ورفع الثاني وعكسه اضعفها كذا في شرح الكافية زاد ابن هشام
في الجامع ونصبهما ورفعهما متوسطان ومذهب الشلوبين ان نصبهما [illegible] ومذهب
ابن عصفور ان رفعهما احسن من نصبهما لقلة الاضمار فيه قول الالفية **وبعد**
ان تعويض ما عنها ارتكب فيه امران الاول لم يصرح بوجوب حذفها حينئذ وقد صرح
في الكافية والشذور وقد يؤخذ من قوله تعويض ما عنها لانه لا يجمع بين العوض والمعوض
الثاني زاد في التسهيل ان هذا الحذف والتعويض لا يكون الا بعد ان المكسورة بقلة
نحو افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره وعبارته والتزم حذفها معوضا منها
ما بعد ان كثيرا او بعد ان قليلا وقد عد في الكافية هذا الموضع من مواضع حذف
كان واسمها [illegible] والمصنف [illegible] الامر عنه [illegible]
لكان [illegible] من عم اما لا وعد ابن هشام في الجامع من مواضع حذف كان
والمعمول جميعا [illegible] عوضا عنها ما في مثل اما انت ذا [illegible]
قال ومع معموله في [illegible] اما لا وهذا هو الصواب وفي شرح التسهيل ان
هذا

هذا الحذف والتعويض لا يفعل مع ان المكسورة الا في هذا التركيب فلا يجوز اما انت منطلقا
انطلقت قول الالفية **ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون** له شروط احدها ان
يكون الجزم بالسكون لا بالحذف ذكره في التسهيل والتوضيح وهو وارد على الشذور الثاني
والثالث ان لا يليه ساكن ولا ضمير متصل وقد ذكرهما في الشذور وذكر الثاني في الكافية [illegible]
لكنه خالفه في التسهيل فصحح عدم اشتراطه تبعا ليونس الرابع ان لا يكون في حال الوصل
فلا يوقف عليه [illegible] لوجوب [illegible] في الوقف على مثل لم يك [illegible]
[illegible] من الكلمة [illegible] ابن [illegible]
ابن هشام [illegible] في الجامع واهمله في الشذور [illegible] باختصاص ذلك بكان
الناقصة [illegible] من التامة ايضا الا انه اقل وهذا الايراد
على قول الالفية ومن مضارع لكان لاطلاقه **باب ما ولا ولات وان المشبهات**
بليس ذكر الاربعة في الالفية والشذور ولم يذكر ابن الحاجب ان ولات [illegible] ذهب الى راي
من قال انهما لا يعملان [illegible] في الالفية بقوله وقد تلي لات وان ذا العملا
ثم ان ابن مالك عقد هذا الباب في جميع كتبه بعد باب كان لانه ملحق ببعض افعاله وكذا ابن
هشام في الجامع وعقده ابن الحاجب بعد باب ان ولا التي لنفي الجنس وعقده في الشذور بعد [illegible]
المقاربة [illegible] نواسخ الافعال [illegible] وادرجه في القطر في باب كان [illegible]
في تمييز [illegible] قول الكافية [illegible] المستثنى [illegible] قال الرضي [illegible]
عليه نحو [illegible] في الطريق غلامه [illegible] مستثنى [illegible]
[illegible] قول الالفية **اعمال ليس اعملت ما**
فيه امران الاول قال ابن هشام قد يوهم انه [illegible] في باب الحكاية
والعلم [illegible] الحكاية [illegible]
بالحجازيين [illegible] في باب [illegible]
وكذا [illegible] وفي باب الاستثناء [illegible] وفي باب ما لا ينصرف

وهو نظير جنسها عند تميم وفي باب العدد والتثنية لبعضها من تميم كسرها انتهى ونبه قيل بلغة اهل
الحجاز الكافية والشذور الثاني انه صدر الباب بما شمها وبعد امر كتبه وكذا صنع الناظم الا
ابن هشام في الشذور فانه بدا بلات وجهه انه في لغة الجميع مما صرح به فيه وقال في تعليقه
على الالفية انما كان اقوى الحروف الاربعة في استحقاق العمل لاختصاصها بالاسم اذ لم تدخل
نفيسة الفعل بخلافها ولا وان لكنه وافق الناظم في القطر والجامع فبدا بما قول الكافية
والالفية **دون ان** فيه امران الاول قال ابن هشام حقه ان يقيد هذا بان لا تقترن بها الباقية
المذكورة لعلها فقد قيد بذلك في الشذور مع انه في التوضيح والقطر والجامع الثاني ان
السرنيرة حكمها حكم ان في اشتراط الملغومنها عند عدة النحويين وقد اورد هذا
الشرط ابو حيان على ابن هشام بان الناظم اختار في شرح التسهيل عدم اشتراطه
وفي جوامع الجمهور على اشتراطه في شيء من كتبه وكذا لم يشترطه ابن هشام في الشذور ولا في
شيء من كتبه بل نص في تعليقه على ارتضاء ما اختاره الناظم فقال انه يشهد له السماع والقياس
قول الالفية **مع بقا النفي** قال ابن هشام في تعليقه مسالة الادلة ان يقتضي النفي بل
لنسبته الى معمول الخبر لا بالنسبة الى الخبر نحو ما زيد قائما الا اليوم فان النفي في ذلك
بعد وعليه انه قد انتقض مع ان النصب واجب بالاجماع فكان ينبغي ان يقول مع بقاء نفي الخبر
انتهى وهذا اورده ابضا على قول الكافية او انتقض النفي بالا والا بزيد قول الشذور
وشرط اعمالها بقاء نفي الخبر الشاذ بانه ان يكون ان تنقض النفي بكلمة نحو ان يقول ما زيد الا
ما زيد فلم فان النصب بذلك واجب عند البصريين وجاز عند الفراء والا بزيد هذا
على قول الكافية بالا لا على الشذور كما يظهر للمتامل ثم ان الناظم اختار في التسهيل
وشرح التسهيل جواز النصب مع الايجاب بالا وفاقا ليونس والفراء والكوفيين
او تقدم الخبر بطل العمل فيه امران الاول اطلاق ها انه لا فرق بين الظرف والمجرور
وغيرهما وقد صرح ابن ملك في الكافية الكبرى فقال في نحو ما بك زيد منها
وموضع المجرور نصب عندها ذاك فيه نظر البينة وقال في شرحها من الجنس

من يرى

من يرى بقاء عملها اذا تقدم خبرها وكان ظرفا او مجرورا وهو اختيار ابن
عصفور فنص على تضعيفه وصرح به ايضا ابن هشام في الجامع فقال بشرط ان لا يسبق
اسمها بالخبر مطلقا ولا بمعموله غير الظرف وما بعدها من نفع تقدم الخبر الظرفي
ولا تقدم معموله الظرفي لا بطلا يفعل بان تقدم العمل فيه منع بمنع تقدم العامل
بل لو عكس فصح الجران الخبر والنفع في معموله لعله تشبه بالفرق بان العمل فيه
يمنع حيث لا يجوز العامل الا ترى ان معمول الخبر كالانفع على اجماع جواز تقدم الخبر عليه
ثم ان ابن هشام قال في تعليقه في تقديم الخبر الظرفي مذهبان احدهما الالغاء والظرف
في موضع نصب وهو قول الجمهور وصححه الاعلم وابن عصفور والثاني الالغاء وهو في
موضع رفع وهو قول الاخفش وصححه الناظم وانه انتهى واستبعد ابن ذلك الجواز
مذهب الجمهور والامر الثاني ان ابن ملك اختار في التسهيل وشرحه لمنعكم عدم
اشتراط الترتيب وانه يجوز النصب مع تقدم الخبر ولو غير ظرف وشبهه سيبويه
قول الالفية **وترتيب زكن** قيل ركن بمعنى علم وفي تنبيه تنصيصه على تقديم ولا تلزم
واجابه ابن هشام بانه علم من قوله بلا في المبتدا والاصل في الاخبار ان تؤخر الجمع الخبر
وحلاه بان الاستغراقية لا يتمحض الجنسية وفي **تنبيه** اهمل الثلاثة شرطا رابعا
ذكره سيبويه وهو ان لا تبدل من الخبر بدل مصحوب بالا نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبا به
وقد ذكره ابن هشام في الجامع قول الالفية **وسبق حرف جر او ظرف كما بي انت**
معنيا اجاز العلما فيه امران الاول انه لم يصرح باشتراط عدم تقديم العمل غير
الظرف اكتفاء بمفهوم ولم يصرح ابن الحاجب به اصلا لا ستطرفا لا معمولا قاحسن
منه قول الشذور ولا بليها معموله الا ظرفا او مجرورا الثاني مقتضى كلامه حكاية
الاجماع على جواز سبق المعمول الظرفي قال ابن هشام وهو كذلك اذ لا يعلم فيه خلاف
واقول لا يبعد اجراء خلاف فيه من تقديم الخبر الظرفي قول الكافية والالفية **ورفع**
معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل فيه امران الاول ان

ابو حيان وابن قاسم تسامح في تضمينه معطوف وانما هو خبر مبتدأ محذوف اي الثاني فقد يوهم كلامه
انتصاب بلوغ وصرح بل مسموع وزعم الكرخي بل القياس قول الالفية **وبعد ما وليس جر البا الخبر**
وفيه امور الاول انه يشعر باختصاصه بالعاملة وليس كذلك وقال ابو حيان في شرح التسهيل بجوازه
في ما التميمية وفي كلام الزمخشري ما يشعر بالوقوع فرجح شرط الا ينتقض النفي بالا الثاني
شرط ليس ان لا ينتقض نفيها بالا فلا يجوز ليس زيد الا خارجا انشاده في التسهيل الثالثة
قيدها بعضهم بالا يقع في الاستثناء فلا يجوز دخول الباء عند البصريين واجازه هشام
قام القوم ليس بزيد الرابع شرط الخبر الا يكون ظرفا غير منصرف كمثل فانه لا يجوز دخول الباء
فيه عند البصريين واجازه هشام نحو ما زيد بحيث نحب الخامس شرطه ايضا ان يكون جامدا
التنبيه خلافا للاخفش حيث اجاز ليس زيد بالقائم **وبعد لا** بنفي جملة علي لا
في قضية ولا التبرئة مما لم ينص عليه بعض التسهيل قوله **ونفي كان** اعمه من التجبيل
ونفي معلومة نحو وقد مثل شرحه بقوله فلما دعاني لم يجدني بقعدد قول الالفية
الاول **في النكرات اعملت كليس لا** فيه امور لم يشترط سوى تنكير جزئيه وابن الحاجب
لم يشترطه ولاي مع انه يشترط ما اشترط لما من بقا النفي وتاخر الخبر وقد ذكر ذلك
في الشذور وقال في الجامع وشرطهما بعني ان ولا كما قدره فيه شرط الخلو من ان الا انه في التوضيح
صرح باشتراطه وقال لان ان لا تزاد بعد لا [illegible] وقال في تعليقه القياس اذا قلنا انها
عملت للاختصاص وانها ليست كذلك ان لا يبطل العمل اذا انتقض النفي الثاني اختار
الناظم في شرح التسهيل جواز اعمالها في المعارف تبعا لابن جني وغيره الثالث لم يذكر
انها تعمل في لغة دون لغة وفي الكافية والشذور تقييده بلغة الحجازيين وليس كذلك وفي شرح
من كتب ابن مالك وللامام ابن هشام [illegible] وقال في تعليقه اذا قلنا انها عملت
للاختصاص لا يتقيد اعمالها بلغة الحجازيين وتوهم انه بعضهم فيها والقياس
يقتضي خلافه انتهى وقال ابو حيان لم يصرح بذلك احد بان اعمال لا علي ليس بلغة
او لغة مخصوصة الا صاحب المغني بلا عن النظر [illegible] فقال بنو تميم لا يعملونها
وغيرهم

وغيرهم يعملونها ومن كلام الزمخشري ان اهل الحجاز يعملونها دون طي وفي البسيط القياس عند
بني تميم عدم اعمالها ويحتمل ان يكونوا وافقوا اهل الحجاز على اعمالها انتهى قول الكافية
ولا رجل افضل منك هو مثال الشذوذ وقد قال ابن ولاد ان الذي ثبت في نسخة الكتاب في
خط الاخفش افضل منك برفع افضل ولذا قال الزجاج انه يرفع الاسم ولا ينصب
الخبر ونسبه الى سيبويه قول الكافية وشذوذ لا شاذ تحورا يؤوا والمشهور خلافه لكن ابن
هشام وابعه في القطر قال دل النابغة في الشعر وقال الرضي الظاهر انها لا تعمل عمل
ليس الا شاذا اولا فيما [illegible] وفي ابو حيان شرح كلامه خبر لا منصوبا لكن ليس ومن وحتى في نحو
ما براح ولا مستصرخ لا التبرئة اه قول الالفية **وقد تلي لات وان ذا العملا**
فيه امور الاول ظاهر كلامه ان اعمال ان اقل من اعمال لا وبه صرح في التسهيل ونازعه
ابو حيان فقال الصواب عكسه لان ان قد عملت نثرا ونظما ولا اعمالها قليل جدا بل لم
تسمع الا البيت السابق وفي كتاب سيبويه ما يدل على عملها عن العرب بل قال
[illegible] فقال ولو ذهب ذاهب الى ان لا تعمل لذهب مذهبا حسنا لان البيت والبيتين
لا تبني عليهما القواعد انتهى وتابعه ابن قاسم قلت المصنف تبع في التعليل ان [illegible]
احدهما انظر الى من جواز الاعمال عن الجمهور من البصريين جوزوا اعمال لا ومنعوا
اعمال ان وهذا اشبع من ان يقال سيبويه الثاني النظر الى اللغات بل اعمال ان لغة
اهل العالية كما قيده بذلك في الشذور والجامع وقد تقدم في كلام ابي حيان انه جمع
ان اعمال لا يختص بلغة الامر الثالث لم يذكر لان شرطها وشرط لها الشذور بقا النفي
وتاخر الخبر ومعموله وذكر في الجامع الثالث ذكر الناظم في التحفة ان لا تعمل الا في اسم معرفة
عكس لا ولم تعمل في المعربة والنكرة الرابع اختار ابو حيان في الغوايل ان لات لا تعمل شيئا
لانه لا تحفظ الا نكرة بعدها بمرفوع مشتبه ولان ليس لا يحذف جزءاها الا هو حذف
اسم لات لانه ضعيف [illegible] الخامس قال في الكافية لا تعمل

لأن بمعرفة لفظه وإنما تعمل في نحو الأولين **وما للأفعال من سوى جمع علم** الخام
اختصاصه بلفظ الماضي وهو أحد القولين والثاني أنه تعمل أيضا مرادفه كما أن مرادفه
جزء به في المستقبل وشرحه في شرح الكافية ولأن فاعله الشذوذ لا تعمل الأفعال الجبن بكثرة
أوله إذا الأوان يغلبه قوله **وحري من الرفع فشا والعكس قل** لم يصرح بأنه
لا يجوز ذلك الخبر اكتفاء بالتعميم وقد صرح به في التسهيل فقال الشذوذ نحو ولأنا جبر
منطلع قال في شرح الكافية ولابد من تقدير المحذوف لأن المراد نفي كون الحبس الخاص
حينا يتوصون فيه وليس المراد نفي جنس الماضي **باب أفعال المقاربة**
هكذا ترجم الثلاثة وفيه أمران أنه ترجمه بذلك تغليبا لأن من أفعال الباب ما هو للرجاء وما
هو للشروع فلت وكان الأولى أن يترجم بكاد وأخواتها مناسبة لسائر النواسخ الثاني قال
ابن مالك في شرح العمدة هذه الأفعال التي في باب كاد لمشاركتها أفعال
الاستغناء بالمرفوع ولكنه ما قلت كان أخبارها لا يكون إلا أفعالا مضارعة
على التفصيل المذكور بكذا أورد لهذا الباب واتفقوا على وضع هذا الباب في النواسخ
إلا ابن مالك في العمدة وضعه عقب باب التعجب ونعم وبئس لمشاركة أفعال هذا الباب
لتلك في الجمود وعدم التصرف قوله الكافية أفعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء
أو حصولا أو أخذا فيه إلى آخره قال الرضي الزراري أن عسى ليس من أفعال المقاربة إذ هو
طمع في حصول الخبر وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يكون
من دنا ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز أن يقال معناه رجاء دنو مضمون خبره فقولك عسى الله
أن يشفي مريضي أي أترجى قرب شفائه وذلك لأن عسى ليس متعينا بالوضع للطمع
في مضمون خبره بل للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قرب أو بعد مدة
مديدة تقول عسى الله أن يدخلني الجنة وإذا قلت عسى زيد أن يخرج فهو بمعنى لعله
يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا فإن قلت أكثر النحويين على أن طفق وجعل وأخذ من أفعال المقاربة

بمعنى كونه لدنو الخبر نظرا لا بمعنى طفق زيد يخرج أنه شرع في الخروج وتلبس بأول أجزائه
بل لا يقال إلا الخروج وردنا من زيد الأفعال شرعه فيه لا بمعنى القرب فلم الساعة
على هذا القول من أفعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر الأكثر ومراده فإنه قال
وقوله لدنو الخبر رجاء أو حصولا أو أخذا فيه حطبه لأن انتصاب هذه المصادر على التمييز
في الكلام وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك طاب زيد نفسا
إذا قلت أي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر أو لدنو حصوله أو لدنو الأخذ
فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل الرجاء دنوه على ما ذهب إليه وكذا طفق وأخواته
ليست لدنو الأخذ في الخبر بل هي للأخذ فيه وإن جعلناه علي العلامة من الخبر أي حصولا
وحاصلا أو مأخوذا فيه على تكلف فيه إذ الخبر لا يستعمل فيه مثل هذه المصادر
البعيدة في نحو قوله حصولا لأن الخبر كلام ليس حاصلا بل هو قريب الحصول انتهى
وقال البيلي أفعال المقاربة تخللها فقد تكون لمقاربة الفعل في الرجاء كعسى أو
رجاء الشيء كدنوه لتقدير قبله وتارة تكون للأخذ فيه لأن الشروع في الفعل فيه
القرب منه على ابن مالك في شرح العمدة على أفعال الرجاء بالمقاربة الظنية وعلى كاد
ودنوها بالمقاربة اليقينية قوله فالأول عسى لم يذكر من أفعال الرجاء غيرها وزاد
في الأولية والشذور حرى واخلولق وزاد بعضهم أفعالا أخرى تتردد بين عشرين
إلا أنه في تمام ردفه دليل على أنه من أفعال الرجاء وهي محكية في كتاب جمع الجوامع
ودفع في سبك المنظوم أن اخلولق من أفعال المقاربة بمعنى الحصول كما ذكره
غريبا هذا كما في شأن كتخصيص قوله والثاني كاد في نحو من أفعال الأخذ وبيان
ما فيه وزاد في التسهيل هلهل وبعض نسخه وأتى قوله والثالث جعل وطفق وكرب
وأخذ وأنشب فيه أمران الأول أنه عد كرب من أفعال الشروع وإن لبعضهم فالمشهور
خلافه وعده أنشب منعلق أقف عليه لأحد الثاني لم يذكر من هذا النوع سوى ثلاثة

او خمسة وزاد في الالفية وانشأ من انشأ وعلق وزاد في الشذور هب وهلهل وما ذكره في
الشذور من ان هلهل من افعال الشروع فيه علته لا حول [illegible] العجز في التسهيل
والعرب دون شرحه وسبك المنظوم انه من افعال المقاربة بمعنى الحصول وكذا في الجوامع
وتعاليق الالفية لابن هشام وزاد في التسهيل والجامع من افعال الشروع هلم وزاد الرضي
اقبل وقرب وزاد بعضهم افعالا اخرى تبلغ وهي محكية في جمع الجوامع **تنبيه**
ما ذكره من انقسام الافعال الى ثلاثة اقسام هو الموجود في كتب ابن مالك وابن هشام ووقع
في تعليق ابن هشام على الالفية ما نصه وهي باعتبار معانيها اربعة اقسام ما يدل على الشروع
وهو سبعة وما يدل على المقاربة وهو ستة وما يدل على الترجي وهو ثلاثة عسى وحرى واخلولق
وما يدل على الزجر وهو عسى خاصة وقد تعلم ان عسى مشتركة هذه عبارته وهو
تقسيم غريب ولو قال وما يدل على الاشفاق وهو عسى خاصة لكان قريبا [illegible]
على الاشفاق في التسهيل قول الالفية **ككان كاد وعسى** يعني استواء جميع
الافعال الا ما استثني بقوله لكن ندر الى اخره وبقية الابواب [illegible] مخالف باب
كان في امور اخرى منها ان الخبر هنا لا يتقدم على الفعل اتفاقا وقد ذكره في الشذور [illegible]
في [illegible] ومنها انه يجوز حذفه [illegible] ومنها انه يتعين عود ضمير منه الى الاسم وقد ذكره في
الشذور فلا يجوز رفعه الظاهر لا اجنبيا ولا سببيا الا في عسى [illegible] مع [illegible]
ومثال عسى لا تحسدا ان [illegible] الا [illegible] وقال الرضي [illegible]
الشارح افعال المقاربة الا كاد [illegible] الا كاد [illegible] وكاد لا تزاد [illegible]
الجمهور [illegible] قول الشذور [illegible] ضمير [illegible] يستثنى عسى [illegible]
يجوز رفعه الظاهر سببي قول الالفية **لكن ندر غير مضارع لهذين خبر**
يعني [illegible] على ندور جملة [illegible] في الكافية الكبرى [illegible]
ندر ان [illegible] قول الالفية والكافية في عسى وقد عدها [illegible] قال ابو حيان جمهور البصريين
على ان

من تعليق ابن هشام

كما يدل عليه كلام [illegible] نكتة [illegible] انما [illegible] ذكره [illegible] وكاد [illegible] استثني [illegible] تمام التسهيل والله اعلم

على جزء ان مرضى عسى ضربة وظاهر كلام سيبويه انه مختص بالشعر قولها في كاد وقد
نزل ان خصه بالمقاربة بالضرورة **تنبيه** ظاهر كلام الناظم ان الفعل بعدها في
كلامهم [illegible] وهو مذهب الجمهور والذي ذهب اليه سيبويه في كتاب التسهيل انه ليس بخبر وانه
نصب على اسقاط الخافض او بتضمين الفعل معنى قارب قول الشذور والالفية **وكعسى**
حرى قال ابو حيان المحفوظ ان حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع فلان تقول انت حرى
بذلك [illegible] قال ابن مالك في شرح التسهيل ولم ار ابن مالك تعم وقال في شرح
الملحة قال [illegible] حرى وقال ابن هشام في شرح الشذور ومن عدها في عدة كتب
الافعال كابن طريف والسرقسطي [illegible] عليها [illegible] ابن هشام في الجامع
قول الكافية في اوشك وهي مثل عسى في كاد الاستعمال [illegible] الامرين [illegible]
صرح ابن مالك في شرح الكافية لكنه في التسهيل وفي شرحه جعلها كعسى في دخول
ان بعدها اعرف من تركها ومشى عليه في الالفية فقال وبعد اوشك انتفا ان نزرا وكذا
ابن هشام في الشذور والجامع قول الكافية والالفية **ومثل كاد في الاصح كربا**
ظاهر ان النحويين [illegible] اعرف [illegible] ابن هشام في الشذور والجامع والذي في شرح الكافية
ان الامرين بعدها على السواء [illegible] سيبويه [illegible] النحويين قول الكافية وطفق [illegible]
واخذ هي مثل كاد [illegible] جواز دخول ان مع افعال الشروع [illegible]
لاحق [illegible] قول الالفية [illegible] ان مع ذي الشروع [illegible] وطفق [illegible] ابن مالك في
شرح التسهيل وشرح الكافية وطفق [illegible] قول الكافية [illegible] عسى وهو
[illegible] لذلك [illegible] افعال الباب [illegible] تصرفه [illegible]
الا ما يستثنى قول الالفية **واستعملوا مضارعا لاوشكا وكاد لا غير وزادوا**
موشكا [illegible] الاول صرح [illegible] مضارع اوشك [illegible] حتى زعم [illegible]
ان [illegible] يستعمل [illegible] حكم اسم الفاعل من اوشك [illegible] كاد [illegible]
في الكافية الكبرى [illegible] استعملوا مضارعا لاوشك وكاد [illegible] اوشكا

[illegible] لانه لم يحفظ [illegible] عليه [illegible] والله اعلم

قيل وهذه الا لغة اصوب وان البيت الذي ورد فيه كان نصيبا وانما هو كد بن بالموحدة
فائدة في التوضيح الثالث لظاهر كلامه ان اسم الفاعل من اوشك مسلوب وللمضارع في الاستعمال
وفي بسير كز الذي يعني شرح العمدة ونذر استعمال اسم الفاعل من اوشك واندر منه استعمال
والماضي كاد بقول الكافية الكبرى وحفظ كاد ايرار وشك الاشارة بلعنت الحوط
الى الاقتصار على السماع وفي الجامع لابن هشام ويستعمل لكاد وشك مضارع كثيرا و
سمع الفاعل فيهما الرابع حكى ابو حيان الماضي والفعل التعجب من اوشك قال واوشك
ما اخشنه يقع وقال ابلا وشك منه ان يسافر فرسه وحكى الاخفش مضارع طفق وطفق الماضي
مضارع جعل وحكى عنه اسم الفاعل كرب وجزم في الثلاثة في التوضيح وبانه استعمل مصدر
طفق وكاد المصدر ان قبود لان فيه [illegible] وجاء حرف يستطع فيه في باب الاضافة قول الكافية
يقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد فيه امران الاول لم يذكر في الكافية غير عسى ومثلها
اوشك واخلولق الثاني لم يبين حكم المثال الثاني هل هو من باب التوسط الخبر
او من الاكتفاء والفعل عن الخبر او صح جعل عسى تامة مكتفية بالمرفوع والثلاثة
محتملة وجوز الرضي ان يكون ان يخرج خبرا وهو من باب التنازع قول الالفية

بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد غنى بان يفعل عن ثان فقد

فيه امران الاول قال ابن هشام يحتمل ان يريد انهن حينئذ ناقصة ولكن سدت ان ومعمولها مسد
الجزئين ويحتمل ان يريد انهن تامة وهو الصحيح الذي اكون علمنه ان والفعل والاول مراده
كما صرح به في شرح التسهيل وقال المرادي الاولى ان يحكم بنقصان عسى مع الفعل الثاني قيد
قوله اوشك بصيغة الماضي ليستقيم الوزن وفيه تقدير استعمال الماضي منها وقيل هو ماخوذ
من اخره للضرورة قوله **وجردن عسى او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا**
ليس بسوابل التجريد اجود نص عليه [illegible] وقال ابو حيان [illegible]
من قبيل على من نقل ان التجريد لغة قوم من العرب والا لحال لغة تميم [illegible] انتهى
القبيلتين بل ليس كل العرب تنطق باللغتين ولكن ذلك بالنسبة الى لغتين في نفسهما

باب

ان واخواتها

باب ان واخواتها قول الكافية الحروف المشبهة بالفعل هي عبارة
سيبويه وقد نقدها المبرد وابن السراج الحروف التي بالحروف جمع كثرة ان الاولى
التعبير بالاحرف واعتذر عنه بانه من موضع جمع القلة موضع الكثرة وبانهما جمع
كثرة باعتبار ما يعرض لها من اللغات والتعبير قولهم ان وان وكان ولكن وليت ولعل
نفي الثلاثة عن عدها منه والذي عدها خمسة كلام التسهيل والكافية الكبرى تبعا
لسيبويه والمبرد وابن السراج لان ان المفتوحة فرع ان المكسورة واورد في شرح التسهيل
انه ينبغي ان لا يعد كان لان اصلها ان والكاف واجاب بانه صار منسوخا لا يستعملها الكلام
في مثلها وعدها ابن هشام في التوضيح سبعة بزيادة عسى في لغة وهي بمعنى لعل وشرط
اسمها ان يكون ضميرا نحو عساك وعساه [illegible] قال وهي حينئذ حرف وما قاله السيرافي
ونقله عن سيبويه بخلاف للجمهور في اطلاق القول بفعليته قول الكافية خبر ان واخواتها
هو المسند بعد دخول هذه الحروف قال الرضي دخل فيه غير المحدود بل هو حصا في
قولك ان رجلا حسنا غلامه مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد
على حد خبر لا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار من الحار ولو زاد المرفوع الذي
كان [illegible] الخبر المسند لسلم [illegible] والجار [illegible] ابن مالك انظر
عن الفراء فله ابن اصبع عن الكسائي ونقل عن الفراء انه يجوز في ليت ولعل دون ان نصب
الجزئين ونقل بعضهم جواز ذلك في الاحرف الستة وقال ابن سلام انه لغة روبية
وقال ابن السيد نصب جزئي ان واخواتها لغة قوم من العرب [illegible] ان كلام [illegible] المفرد الا في
تقديمه قال الرضي بعارضه انتصابه انه لا يجوز [illegible] التسهيل
ان ما لا يدخل عليه [illegible] لا يدخل عليه [illegible] ذكره الرضي ورد الا في
تقديمه اذا كان ظرفا قد يرجح جواز تقديم الخبر الظرف على نفس الاحرف وليس كذلك وعلى احسن
منه قول الشذور ولا يجوز تقديمه مطلقا ولا توسطه الا اذا كان ظرفا وعبارة الالفية
مساوية لعبارة الشذور قلت [illegible] فيه من الحروف [illegible] الكلام [illegible]

قلت وانما نصح في ان المفتوحة تخبئ فالصحيح وهو ما صرح به وقد مر انه لا يخبر بها وان هو اغنا عن المتصل قولهم انه
يجب ان يفصل العامل الظرف من الاسم كما يقدر الخبر وهو ظرف الثاني فلا يجب تقديم
الخبر الظرفي وذلك في نحو ان الدار ساحبها ذكره في الكافية الكبرى فقال ووجب
تاخيره كما شبا يشتمل على ضمير ما تقدم مع ان في نحوها وهذا الحكم وان علم من باب
المبتدا لكن التنبيه على انه قد سبق هذا الباب حسن اكثر النحاة لا يقتصرون ذلك
وانما تقدموا على ذلك في هذا الباب لان الخبر ظرف او مجرور انتهى الثالثة يعرض الثالثة
لتقديم معمول الخبر الظرفي وكلام ابن مالك في شرح التسهيل والكافية مصرح بجواز نحو
في علم النحو وهو مذهب الاخفش والمغاربة وهذا يعارض بما قدمنا في باب ما الرابع
: قال في هذا الباب انه يجوز هنا حذف الخبر اذا علم مطلقا عند سيبويه ويجب حذفه
اذا سد مسده واو المصاحبة او حال او مصدر مكرر وبعض بيت شعري لذا ان دهان
استعمل ذكر ذلك في الكافية الكبرى فقال ولذلك يجوز ان يحذف الخبر
وبعد واو مع وجوبا اشتهر كذاك نحو ان زيدا بها سيرا قال الجزولي ابن مالك
ان الشر استعمل به وجيزا متقن بالمال وبعض بيت شعري الحذف التزم ذكره الا ان
استعمل بعد حتى الخامس قال ابن مالك في الاسم عند تجرده الاخرون نحو محمد
ابن عصفور والسخاوي في شرح المفصل وجزم به في سبك المنظوم ومن جوز اختار الخص
بضمير الشان عليه السادس جوز الكوفيون والاخفش هنا ان قائما الزيدان بناء
على اجازتهم في المبتدا قائم الزيدان دون نفي استفهام والبصريون منعوا فقائمه
منعوا هنا و الناظم وابو الكرجيين على الجواز في المبتدا دليلهم هنا في باب ظن
وعمل اعمال الوصف عمل الفعل من اعمال الفعل لا يستلزم الايام فتح فيه
الفعل والفعل يقع في النثر ولا يقع بعد ان ولهن ولم يلحق من يجوز قام الزيدان
نحو ان قائما الزيدان ولا ظننت قائما الزيدان ذكره في شرح التسهيل والكافية
وهذا الاخر قد يتم الى المستثنى من قول ابن الحاجب ولم يكن خبر المبتدا وقد
الا ممتنعا

٦٩

الاستثنا انه لا يتصور الاغناء عن الخبر بفاعل معه متعدد كما يستغني الخبر المبتدا لانه
لا يتصور هنا دخول النفي والاستفهام المسوغ لذلك قول الكافية كان المتشبه بما ابن مالك
في شرح التسهيل وابن هشام في الجامع والتوضيح للتشبيه المذكور زاده الجامع والقطر او الخبر وقال
في المغني اطلق الجمهور ان جاز المشبهة وزعم جماعة انه لا يكون الا اذا كان خبرها اسما جامدا
وجعلا ظرفا او مجرورا وجعلا بل اهمه في ذلك كله للخبر نوله لكن لا يستقرا وكان ابن مالك وجه
حسب البسيط ولذا كثيرا نحو وجه ان زيدا كان لا كثيم ان ج اولادت بالكذبة لو من الامتناع
وجزم به ابن هشام في التوضيح فرق بين كلامين متقابلين معنى مثل المتقيض والضدين
والمتباينين كما قال الرضي ان العراقية الفعل ابن الشلاهي بوجه ما لا التضاد الحقيقي وهو العوثين
والثاني اختصاصه بالا دليل وظاهر كلام الحاجب وابن هشام جيم نوله لعل المشرح زاد
في التسهيل ولا شعار والتعليل والاستعمال ووافقه ابن هشام في الجامع والقطر عن الاشعار
والتعليل وكونه للتعليل راي الاخفش والصغاني وكونه الاستعمال راي الكوفيين قول الالفية
وهمز ان افتح لسد مصدر مسدها في ابن الاول المذكور من تاويل المفتوحة بالمصدر
وقد ذكر النحويون عن التسهيل وبعض انها يؤول بالمصدر ان الناصبة للفعل الا
نما يدل مع الفعل المتصرف والمراد المشتقة فانما تؤول بالحديث لا بخبرها فيكون جامدا
وصولا يشعر بالمصدر لانه لا يفعل له ولا يرد هذا على قول ابن الحاجب بموضع المعدول الثاني
بدل مواضع الفتح بالتفصيل وقد قال ابن الحاجب وفتحت بفاعله ومفعوله ومبتدا ومضافا
اليها وقالوا لولا انك لانه مبتدا ولو انك لانه فاعل ويبقى عليه ان يفتح مجرورا وخبرا
عن قول مجرد كذا وبدلا ومضافا اليه لشمله وقد قال في الوافية وبعد كل ان جعلا او جرا ما
اسم معنى ذكره ابن هشام في توضيحه وجامعه ويمكن ما ذكره من كونه بعد حتى في الابتدائية
اوما الظرفية او ما بمعنى حقا او لا جرم اذ انما هو من العامل بلا بينة راجع لذلك فهو تسمية
• **بالكسر في الابتدا** هو شامل للواقعة بعد ما يضاف الى الجمل كحيث واذ وقد يحتمل
الشيء فيهما مستقلا وللواقعة بعد الا وامالا الاستفتاحيتين وحتى الابتدائية نحو
قول الكافية وبعد القول شرطه ان يكون محكيه كما قيد في الالفية والشذور احترازا

من ان يقع بعد لا التعليل نحو لئلا تفتح عيناك خصك بالقول انك ذو عيوب قول المقتضي معنى الظن وان
يتبعها بعدنا وجيء فيه قوله وبعد الوصل شرطه ان يكون في اول الجملة كما صرح به في الالفية والتسهيل
وايضا احترازا من نحو جاء الذي ظنني انه فاضل ولم يذكر في الكافية من مواضع الكسر غير هذه
الثلاثة وزاد في الالفية والتسهيل اذا وقعت جواب القسم او في اول الجملة الحالية وقبل اللام المعلقة
وزاد في التسهيل اذا وقعت اول الصلة والخبر بها عن اسم عين وهذا الثاني من التسهيل وما
قبله في التوضيح واجمله من الجامع والعطف قول الكافية فان جاز التقدير ان جاز الامران مثل
من يكرمني فاني اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم اي فتح من مواضع الوجهين على الوجه
بعد ما الخبر اولا اذا الفجائية وزاد في الالفية والتسهيل نحو اول قولي اني احمد الله وضابطه
ان تقع خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد وزاد في الالفية ان تقع بعد فعل دون
لام وزاد في التسهيل ان تقع في موضع التعليل او بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف
عليه وزاد في الجامع ان تقع بعد القول العامل عمل الظن وزاد بعضهم ان تقع بعد مذ
ومنذ قوله يجوز الامران بعد اذا الفجائية قال ابن مالك في شرح التسهيل الكسر اولى
لانه لا يحوج الى تقدير الخ قول الالفية **او قسم لا لام بعده** قيل الخارج تعيين وجوب
الكسر السابق في كلامه معا اذا وجدت اللام وهو مذهب الكوفيين والصحيح وجوب
الكسر اذا وقعت جواب القسم مطلقا واجاب ابن قاسم بان الكلام الا اذا عدم اللام
ومن جوز الفتح عند عدم اللام يخرجه عن جواب القسم لانه لا يكون الا جملة ويجعله
معمولا لفعل القسم باسقاط الخافض قوله مع تلو فا الجزا قال ابن مالك في شرح التسهيل
الكسر احسن في القياس ولذا لم يجئ الفتح في القراءات الا مسبوقا بان المفتوحة قول
الكافية ودخل اللام مع المكسورة على الخبر له ثلاثة شروط ان لا يتقدم منفيا ولا ماضيا
متصرفا عاريا من قد وهذا الشرط [illegible] في الالفية ولا شرطا اذ ذكره في الكافية الكبرى
والتسهيل والجامع والقول بجواز دخولها على الجامد ذكره ابن مالك تبعا لابن عصفور
ونقل الصفار وابن السيد وابو حيان ان ذلك مذهب الاخفش والفراء واكثر النحو
يين والاندلسيين وان سيبويه منع من دخولها على الجامد ايضا قول الالفية
وتجب

وتصحب الواسط معمول الخبر شرطه ايضا الا يكون معمولا لماض متصرف خال من قد
وقد قاله في الكافية الكبرى والتسهيل وهو وارد ايضا على الكافية او على ما بينهما وقد
يختص بان او وهو ان المعترض بين اللام والخبر قد يكون شرطا ولا يجوز دخول اللام
عليه وبه نقله ابو حيان قول الالفية **واسما اذا تلاه الخبر** كذا اذا دخل قبله معمول
الخبر انظر نحو ان فيك لزيدا راغب صرح به في شرح الكافية والتسهيل وقد يشمل
هذه قول الكافية او على ما بينهما بينه وبينها **تنبيهات** الاول دخولها على
الخبر مشروط ايضا بتاخيره وان لا ينصب عليه اكتفاء بان الطريقة النلاح **الثاني** اذا كان الخبر جملة
اسمية جاز دخولها على كل من جزئيها والاول اكثر في التسهيل **الثالث** هل يجوز دخو
لها على المعمول المتوسط دخولها على الخبر الفعلي فيه خلاف صحح ابن مالك وابو حيان الجواز نحو
ان زيدا اليك لو اتو والاصح عند ما ذهب اليه الشيرازي وابن عصفور انه لا يجوز انه لا يجوز
دخولها عليهما معا بل اما المعمول او الخبر **الرابع** تمثيل المعمول الظرف والمجرور والمفعول
به والحال [illegible] ينبغي التوقف ولا يصح فيما سمع على الظرف والمجرور للتوسع فيهما قال
وكذلك ينبغي ان يتوقف في دخولها على المصدر والمفعول له ولا يقدم عليه الا بسماع قال
وبالسماع في المفعول به جزم صاحب البسيط وحكى الخلاف في الحال من غير ترجيح ونقل
الزجاج وابن ولاد على السماع في الحال قال والجواز في المفعول به **الخامس** لا يجوز دخول هذه
اللام على واو المصاحبة والحال العامل [illegible] الخبر عند البصريين **السادس** يجوز دخولها
على سوف الداخلة على الخبر خلافا للكوفيين ذكره في التسهيل وذلك لا يوخذ من عبارة الا
لفية ويوخذ من قول الكافية او على ما بينهما **السابع** يدخل ايضا على ما ان الزائدة [illegible]
عليه ابن ابي ان كلاما لبو فيتم وهو داخل في عبارة الكافية دون الالفية **قول الا**
لفية ويلحقه ما [illegible] على الاصح وتدخل حينئذ على الافعال [illegible] للاتصال
جازت مع ما بالاجماع كذا قال ابن مالك في شرح التسهيل ولا تدخل على الجملة الفعلية
على الاصح وكذا يستثنى من قول الالفية [illegible] وصرح بانه شا
ذ في التسهيل قول الالفية **وقد يبقى العمل** هو مذهب الزجاج وطائفة ومذهب سيبويه

والجمهور بتعبير الالغاء فيما عدا البيت وقد صححه ابن الحاجب كما ترى وجزم به في الشذور قول الا
لفية **وجائز رفعك معطوفا على منصوب إن** المحققون كما ذكره في شرح التسهيل على
انه حينئذ مبتدا موخر خبره محذوف لا معطوف على اسم ان وذلك وارد ايضا على قول الكافية
جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما لفظا او حكما بالرفع قول الكافية ولان فيه
مبنيا خلافا للمبرد فيه امور الاول مذهب الكسائي الجواز مطلقا من غير تفصيل هذا هو
المنقول في كتب النحو ونبه عليه الرضي الثاني ان التفصيل مشهور عن الفراء لا عن المبرد كذا
في كتب المتاخرين وقد نبه عليه الرضي ايضا الثالث ان حكاية التفصيل هكذا ان خفي ...
اللام ونعتك شرح الكافية لابن مالك والذي في التسهيل وبعض المنظوم وكتب ابن
هشام بشرط خفاء اعراب الاسم لكونه مبنيا للمفعول او معربا او مقدر الاعراب
جاز الرفع قول الالفية **وألحقت** كذا صححه في التسهيل ايضا وقيد في شرحه بان يتقدمه علم
او معناه وفي شرح الكافية اذا كان موضعها موضع جملة نحو علمت ان زيدا فاضل وعمرو
وقد اعتمد ابن الحاجب هذا الشرط فقال على اسم المكسورة لفظا او حكما قال الرضي
بقوله حكما المفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فانه لكونه
في تقدير اسمين معمولين على شاكلة المكسورة التي هي في تقدير الجملة قال على ان التعبير
بما لكونه لا يخرج بذلك عن كونها في تقدير المفرد قال والذي دعا المصنف الى
هذا التعليل انه راى سيبويه استشهد على العطف على محل اسم المكسورة بقوله
تعالى واذان الاية وقول الشاعر • الا فاعلموا انا وانتم بغاة فظن ان المفتوحة
بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما جاء به الا مستدلا المذكور وبعد النحاة تعارا
سيبويه استشهد للمكسورة بالمفتوحة قال في المفتوحة حكمها حكم المكسورة
في جواز العطف على اسمها بالرفع والشنفرى ومن تابعه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه
وقالوا لا يجوز العطف بالرفع على اسم المفتوحة مطلقا في سوى بعدها الابتداء بل
هو مع خبرها تاويل اسم مفرد فاشبهها بعض حروف العلة ونظرائه سعيد مجمع
انتهى وقال الشلوبين مذهب الاكثرين المنع وهو الصحيح ونسبه صاحب البسيط
الى المحققين

الى المحققين كما في الارتشاف وفي شرح التسهيل لابن ناظم ما اختاره ابن مالك في شرحه من
اذا تقدمه علم او معناه هو اختيار ابن الحاجب وما قاله في شرح الكافية من الجواز اذا وقعت
موقع الجملة وهو اختيار ابن عصفور وعبارة الالفية اوضح من عبارة الكافية حيث قال وساعدها
في ارتشاف العلم اذا صلها مكسورة في الحكم واختار ابن هشام في الجامع الجواز مطلقا بقال
وبعد ان وان لم تكن ان قدر مبتدا وقيل يمتنع مع المفتوحة مطلقا وقيل الا ان سبقها
ما يطلب الجملة قول الكافية وتخفف المكسورة فيلزمها اللام وتجوز العلاوة فيه امور
الاول ظاهره ان اعمالها واهمالها راجح او مساو لا الغالب وليس كذلك بل مرجوح ولذا
قال في الالفية وخففت ان فقل العمل وفي التسهيل ويغلب الاهمال وفي الشذور فلعل
الثاني ظاهره لزوم اللام مع الاعمال وليس كذلك بل هو خاص بالاهمال ولذا قال في الالفية **وتلزم
اللام اذا ما تهمل** وفي الشذور ويغلب مع المهملة اللام الثالث يستثنى من حالة الا
همال ايضا ما اذا التبست بالنافية فلا يلزم وقد ذكر في الالفية بقوله **وربما استغني
عنها** البيت وهو مفهوم قول الشذور ويغلب الرابع ظاهره مساواتها للمشددة اذا
عملت ويستثنى من ذلك اعمالها في الضمير فانه ممتنع فيها دون المشددة الخامس
شرط في المتصل لدخولها ان لا يقع بعدها نفي نحو ان زيد الرفيع فلان قائم وقد
يستغنى عن هذا الشرط بما سبق في المشددة قول الكافية ولا يجوز دخولها على فعل من
افعال المبتدا يشعر باطراد دخولها على غيره وليس كذلك بل الغالب انها لا تدخل
على الفعل الا الناسخ ولذا قال في الالفية **والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بان ذي
موصلا** شرط الناسخ كونه غير ناف كليس وغير منفي كما زال وغير صلة كما دام وخص في
التسهيل بالماضي وقال في شرحه لا يرد من مضارع نحو وان يكاد وان نظنك ابو حيان
بقال انه ليس بصحيح ولا اعلم توابعه انتهى ... النحاة التسهيل الغالب على نحو ان قتلت
لمسلما وقال الاخفش والكوفيون قول الكافية وتخفف المفتوحة ويقدر ضمير
شان يقدر فيه امور الاول قد يوهم قوله فتعمل وجوب الاعمال وهو جائز لا واجب

نص عليه سيبويه. الثاني القول بان اسمها لا يكون الا ضمير الشان ومشى عليه ابن هشام
في القطر وهو رأي ضعيف والجمهور انه لا يختص به ولذا قدر سيبويه في ان بلى اليم قد صدقت
الرؤيا ذكره ابن قاسم في شرح التسهيل قول الالفية **وان تخفف ان فاسمها استكن**
قال ابن قاسم تجوز في قوله استكن وانما هو محذوف لا مستكن لان الضمير المنصوب لا يستتر
والحرف ايضا لا يستكن فيه ضمير **تنبيه** قال في شرح الكافية وقد يكون خبرها لا تقع الا د
التذكير غالبا ولا يقع على الظن او معناهما وشذ ما سوى ذلك قول الالفية ويلزم مع
مع الفعل ان يكون متصرفا ولا يغير دعاء فان كان جامدا او دعاء لم يحتج الى الفاصل وقد ذكر في الالفية
والشذوذ. الثاني زاد في الالفية والشذوذ لو. ونبه في الالفية على قلته من ذكر بلو من النحاة
وزاد في التسهيل اذا ان شرطية. وزاد في الجامع رب. قول الالفية وتخفف كان فتلغيهم
الا دمع نبه به الزمخشري في المفصل وقد تلاه ابن يعيش في ان المراد بالالغاء
ان تعمل في ضمير الشان والمشهور انه الملغى لا تعمل وانه تعمل في ظاهر ومضمر الشان
وغيره وخبرها يكون مفردا او جملة. وذلك يشمل داخل في قول الالفية فنوى منصوبا وثابتا
ايضا روي ويرد عليه انه اذا كان خبرها فعلا لزم فصله بلا وقد ذكره في التسهيل ولا
الجامع زاد عمار الحلبي وبلا نقل ابن حيان وهو يصح وينبغي ان يتوقف في جوازه قول
الالفية **وثابتا ايضا روي** في التسهيل تقديره من اصحاب انتع وسوى في شرح الكافية
بينه وبين انه ان لا تقع بشذوذه وقال عنه كلام سيبويه ان ذلك لا يختص بالضرورة
تنبيه لم يتعرض لتخفيف لكن وقد تعرض له ابن هشام في الشذور فقال تلغى لكن وجوبا
وابن مالك في التسهيل فقال ويمتنع اعمال لكن مخففة خلافا ليونس والاخفش ونص ابن الحاجب
في الوافية فقال وان تخفف لكن الغيتها عن الجميع وفيه ويرد على حكاية الاتفاق
خلاف يونس والاخفش. ولا التخفيف لعل وقد تعرض له ابو حيان وقال الجمهور على
منع تخفيفها وجوزه الفارسي وقال تعمل في ضمير الشان محذوفا **باب لا التي لنفي**
الجنس كذا في شرح الثلاثة وقد تعقب اللاظ بالتشنيع على ابن الحاجب حيث ترجم بذلك
وقال

في
لا التي لنفي الجنس

وقال الاولى ان يقال لا التي المحمولة على ان لان المشبهة بليس قد تنفي الجنس ويعرف بين
ارادة الجنس وغيره بالقرائن وتعقبه ابن هشام في تعليقه على الالفية بذلك وقد ترجم في
الكافية الكبرى بذلك والتسهيل بلا العاملة عمل ان وفي الجامع بلا الناصبة على نفي الجنس
ثم ان الا لهما وضع عقد هذا الباب في النواسخ وعقد اللاظ في كتبه المنظومة اثناء ابواب
النداء بعد باب الاختصاص وقبل باب التحذير والاغراء وكان وجهه مشابهة اسمها
للمنادى في انه يبنى مفردا وينصب مضافا وشبهه قول الالفية **عمل ان اجعل للا في نكرة**
فيه امور. الاول ليس كلامه صريحا في اشتراط تنكير الجزئين وكلام ابن الحاجب اشد
ابهاما لانه ذكر في الاسم كونه نكرة ولم يتعرض له في الخبر وكلامه في باب ... احسن منهما قوله في
الشذور ويجب تنكيره. الثاني بقي من الشروط ان لا يتقدم الخبر ولذا قال في الشذور
وتاخره ولو ظرفا وان لا يفصل بينها وبين الاسم بفاصل ولذا قال ابن الحاجب يليها وهي
احسن من عبارة الشذور لشموله الشرطين ان لا يفصل بلا ان النفي العام اي لا
يتقدم وان يكون النفي غير معمولة لغير الاحتراز نحو جئت بلا زاد ولم ... ذكر
هذين الشرطين في التسهيل وهما واردان على الكافية والشذور وفي التوضيح شرطها
ان تكون نافية وان يكون المنفي الجنس وان يكون نفيه نصا وان لا يدخل عليها جار
وان يكون اسمها نكرة متصلة وان يكون خبرها نكرة. الثالث ظاهره انه الرافعة
للخبر كلام ان وهو الذي صححه في التسهيل وهو مذهب الاخفش ومذهب سيبويه انه
مرفوع بما رفع به قبل دخولها وصححه ابو حيان ومحل الخلاف في حال التركيب اما
عند عدمه فهي الرافعة بلا خلاف قوله **مفردا جاءتك او مكررا** في التسهيل اي تكرر
وجعله شرطا والموانع لا تنافيه لان اشتراطه هناك لوجوب العمل وما هنا بيان لجواز
دون وجوبه **وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه** هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا
يذكرون الخبر البتة على ان اهل الحجاز لا يلتزمون ذكره بل يجيزون حذفه ان كان معلوما وقد
وركب المفرد فاتحا قال ابن قاسم فيه قصور لانه يخرج عنه المثنى والمجموع د

وبناؤه ضما على الحكاية وجمع المؤنث السالم وبناؤه على الكسر وتجويز الفتح قال ولو قال في
وركب المفرد كالنصب وكذا قال في الكافية بأن كان مفردا فهو يبنى على ما ينصب به وفي التشهير
الفتح أو نائبه وبنى على الكافية أن الفتح نحو مسلمات أرجح من الكسر وقد نبه عليه في الشذور
وفي الخصائص للجبير ويضم بصرى ولما أبو عثمان فقلبه التوضيح وبنى بعضهم الخلاف في ذلك
على الخلاف في حركة المفرد أهي إعراب أو بناء فمن قال بالأول كسر وبالثاني فتح وقد رجحه
في المسلسل وزاد على الكسر أنه ينون عند الأكثرين وفي سبك المنظوم التزام الكسر
والتنوين وهو خلاف المشهور من وجهين وقد يبنى على الألف نحو لا وتمارن ليلة على
لغة من يجري المثنى بالألف في كل أحواله قول الكافية ومثله الباب الخ وافقه ابن مالك
أيضا في أكثر كتبه على اختيار هذا القول والجمهور على قول سيبويه ومشى عليه في
سبك المنظوم وفي المسألة قول ثالث أنه يجوز جريا على لغة القصر والمجرور باللام هو
الخبر وعليه الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة وهذا هو المختار وعليه فيتعلقه
متعلق القولين من تلويح وزيادة وخرج ونبه ابن يسعون على أن المسموع من الكلام إنما
هو لا أخا لك ولا أبا لك قال النحويون بعض القبائل ويعير من كلام العرب ورد بأن الديوري
والسيرافي حكيا ذلك سماعا والمعروف عند النحاة تخصيص المسألة بالأب والأخ
والحم والمثنى والجمع على حده وعمم في التسهيل كل مفرد وليه مجرور باللام متعلقة
بمحذوف غير خبر فشمل نحو لا غلامي لك ولا بنات لك قال ابن قاسم وادعاء التركيب
فيهما هو الوجه ونبه شرطها انتفاء عدم الفصل بين الاسم واللام إلا أنه يجوز الفصل بالظرف
والاعتراض نحو لا أبا علم لك ويجوز بالظرف والمجرور في الضرورة عند سيبويه وكذا
حذف اللام قوله ومثله قصيم ولا أبا حسن بها متنا وقال ابن مالك للنحويين
في تأويل العلم المستعمل كذا العر قولان أحدهما أنه على تقدير إضافة مثل إلى العلم
ثم حذفه والثاني أنه على تقدير واحد من مسميات هذا الاسم وكذا القولين في
من ضم أنه الأول فلا التزام العرب تجرده من اللام ولو كانت الإضافة مثل منوية لم
يحتج

انه

يحتج إلى ذلك ولا اختار هم عنه بمثل في قوله يبكي على زيد ولا زيد مثله بلونية مثل الكلام في
التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وأما الثاني فلأنه يلزم أن لا يعمل لا في العلم
مشترك فيه كزيد وليس ذلك لازما للقولين لأن المراد الكرم ولا قريش بعد اليوم وأنما الوجه
في ذلك أن يكون على قصد التنكير وعلى هذا الاسم كما صرح به المشهور به قصر
العلم هذا المعنى وجرد لفظه مما ينافي ذلك قول الشذور والألفية نحو لا حول ولا قوة
ورفع الأول وفتح الثاني زاد ابن الحاجب على ضعف فيه وفتح الأول ونصب الثاني
قال في التوضيح وهو أضعفها حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة وبقي من القسمة
نصبهما معا ورفع الأول ونصب الثاني وهما خاصان بالضرورة قول الألفية **ومفردا**
نعتا لمبني يلي زاد في الكافية فيه أن يقال ونعت المبني الأول مفردا يليه احترازا
من النعت الثاني فإنه لا يبنى نحو لا رجل ظريفا عاقلا وقد يقال لا حاجة إليه لأن قوله يليه
يغني عنه قول الألفية **وغير ما يلي وغير المفرد * لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد**
كذا كلم نعت المفرد وقد صرح به في الشذور وشمله قول ابن الحاجب والأبلاغ إلا أنه
صرح في الموضح بخلافه فقال ليس تمثيل النحاة للانتفاء في لا نحو لا رجل ظريفا حسن
لأنه في الكلام صفة لاسم لا والتمثيل ينبغي أن يكون بكلام لا يحتمل غيره ويمتنع إذا كان
فيه احتمال مثاله واحتمال غيره من التقدير واقبح منه إذا كان فيه غير مثاله أظهر
في مثاله في الصفة أظهر وفي مثالنا لا غلام رجل ظريفا لا يحتمل الخبر لأن المضاف المنفي لا
لا يوصف إلا بالمنصوب قال الرضي وهذا الذي ذهب إليه من امتناع رفعه مذهب جماعة
من النحاة ونقل الموافق فيه قول الكافية والألفية **والعطف إن لم تتكرر لا احكما**
له بما للنعت ذي الفصل انتمى فيه أن الأول جاز في التسهيل والكافية الكبرى
تبعا للأخفش بناءه أيضا الثاني شرط المسألة أن يكون المعطوف نكرة فإن كان
معرفة تعين الرفع وامتنع النصب والفتح كما لم تتكرر لا ذكره في التسهيل وهذه
المسألة بأن ثبت الشذوذ ونص عليهم جميعا حكم البدل والبيان والتوكيد أما البدل

ولو كان نكرة جاز فيه الرفع والنصب وامتنع الفتح لانه على نية تكرار العامل او معرفة
تعين الرفع واما عطف البيان فيجوز فيه الرفع والنصب ان اجري مجراه في النكرات واما
التوكيد والمعطوف لا يكون فيهما الا النكرة لا توكيد به والبدل من نحو لا رجل لا امرأة فانه
يجوز فيه الثلاثة والنعت المفرد التالي كما ذكر في الشرح وهو مشغول بذكر اللفظ
في كتبه فيه الرفع واستدركه ابو حيان وغيره وفي التوضيح ان مثل النعت لانه يوصف بالاسم
اذا وصف القول بانه توكيد خطا قال الزرقاني رحمه الله في حاشيته ووجهه ان التاكيد
اللفظي لا بد ان يكون مثل الاول وهذا اخص منه قال ولا يجوز ان يعرب عطف بيان او بدل
لجواز كونها اوضح من المتبوع قول الالفية **واعط لا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام** قال ابن قاسم في هذا قسمين وجهين احدهما انه الطلوب بهذه
التي للعرض وهي لا تعمل بالاتفاق لا عمل ان ولا عمل ليس لانها مختصة بالفعل قال وقد ذكر
ابن الحاجب من ان التي للعرض تعمل عمل لا التي للنفي ولذا استشهد في الكافية الكبرى فقال
واعط لا مع همزة الاستفهام في غير عرض ما بلا استفهام
الثاني انه يشمل ايضا التي للتمني والقول بانها تعمل عمل ان مذهب المبرد والمازني ومذهب
الخليل وسيبويه انها انما تعمل في الاسم خاصة ولا خبر لها ولا يتبع اسمها الا على اللفظ
ولا تلغى ولا تعمل عمل ليس وعلى هذا مشى في اكثر كتبه وعبارة التسهيل في غير تمن ولا عرض
قول الكافية اذا دخلت الهمزة تغير الغرض العمل معناها العرض والاستفهام
والتمني فيه امور الاول قد علمت ما في العرض والتمني قال ابن قاسم في شرح التسهيل
ذكر ابن الحاجب انها اذا دخلت للعرض تعمل ايضا نحو لا تنزل وهو خلاف ما نص عليه
النحويون وقد اشار اليه الشبلي قلت ابن الحاجب تبع في ذلك الزمخشري وقد
مشى عليه في نسك المنظوم فقال وان قرنت بهمزة الاستفهام او عرض او تمن
الثالث بقاء الاستفهام معها قليل جدا حتى انكره الكوفيون الثالث بقي لها
معنيان معنى آخر من اقسام معانيها وهو الانكار والتوبيخ والتقرير قول الكافية

في تمثيل

علينه

في تمثيل الخبر مثل لا غلام رجل ظريفا فيها قول الرضي لا ما يزيد ايراد الظرف بعد
الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار
وهذا معنى صحيح ومثاله ايضا كلام سيبويه الظرف يكون ظريفا صفة لغلام رجل
والظرف خبر او لو قال لا غلام رجل قائم فيها لعل الظرف من جهة المعنى يكون فيه
متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه فيه امران الاول قال الاندلسي لا ادري من
اين نقله ولعله قياسه قال والمعوان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا اذا قامت
قرينة في السؤال الدالة عليه واذا لم يقع فلا يجوز حذفه اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذ كا
هل الحجاز في ايجاب الاتيان به وقال ابن مالك في شرح الكافية زعم قوم منهم الزمخشري
والجزولي ان بني تميم يحذفون خبر لا مطلقا على سبيل اللزوم الا ان الزمخشري قال وبنو
تميم لا يثبتونه في كلامهم اصلا وقال الجزولي ولا تلفظ بالخبر بنو تميم الا ان يكون
ظرفا وليس بصحيح ما قالاه لان حذف الخبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة والعرب
مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه قول الشلوبين ينبغي ان يكون خلاف اهل
الحجاز وبني تميم فيما هو جواب لسؤال اما اذا لم يكن جوابا فلا ينبغي ان يحذف اصلا لانه
لا دليل عليه وانكر على الجزولي استثناء الظرف ولم يرد الرضي ولم يوجهه ووجهه
بانه حينئذ يكون مخصوصا بالظرف والذي يحذفه انما هو العام كالموجود ونحوه
ووجهه السيد الجرجاني في حواشيه على الرضي بان الظرف نائب عن الخبر فلو حذف لزم
النائب والمنوب وهو مرفوض الثاني نقل التميميون بذلك الطائيون فانهم
لا يثبتونه نقله عنهم ابن مالك في شرح التسهيل وابن هشام في التوضيح قوله ويحذف
في اكثر ما يجري به الحجاز نحو مع الا نحو لا اله الا الله لا حول ولا قوة الا بالله
قول الكافية وتحذف الاسم في مثل لا عليك هو قليل خلاف حذف الخبر لها يوجد من
التسهيل والكافية الكبرى ولم يتعرض له المصنف في الالفية والشذور

باب ظن واخواتها

قول الكافية افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت

خبر

قف ظن واخواتها

ورأيت ووجدت اقتصر عليهما تبعا وزاد في اللامية عد وفي التسهيل والكافية الكبرى
والتوضيح ألفى فقول اللامية رأى زاد في الكافية لا بمعنى أبصر وفي الشذور لا من الرأي
وفي التسهيل لا لإبصار ولا رأي ولا ضرب رئة. قول الشذور لا من الرأي تبع فيه ابن مالك
والفارسي قال ابو حيان وقد ذهب غيرهما الى التي من الرأي وهو بمعنى اعتقد وتتعدى الى
اثنين وبه قوله رأى الناس الا من رأى مثل رأيه خوارج تراكين قصد المخارج
قوله وخال زاد في التسهيل لا لتعجب ولا لظلع احترازا من خال الرجل يخال تكبر وخال
الفرس ظلع أي غمز في مشيه قوله وعلم لا بمعنى عرف زاد في التسهيل ولا علمة
احترازا من علم علمة بتوالي أي شق الشفة العليا فإنه لازم قول اللامية وجد
زاد في الكافية لا بمعنى أصاب وفي الشذور لا بمعنى حزن أو حقد وفي التسهيل لا لمطلوب ولا
استغناء ولا حزن ولا حقد فإن الأول يتعدى الى واحد والبواقي لازمة. قوله وحسب
زاد في التسهيل لا للعون احترازا من حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض فإنه لازم قوله
ودرى زاد في التسهيل لا لكفالة ولا لرياسة ولا لعمرة لأن الأولين يتعديان
الى واحد والأخيران لازمان قال في التوضيح والأكثر في زعم وقوعها على أن وأن وصلتها
ونقل ابن ملك في شرح التسهيل ذلك عن صاحب البسيط وزاد أنه قد توقع على الا
سم في الشعر قول اللامية مع عد زاد في التسهيل لا لحسب فإنه تتعدى لواحد وفي شرح
الكافية قل من ذكر عد في أفعال الباب وممن ذكرها ابن هشام اللخمي وقال ابو حيان في
عدها من أفعال الباب مذهب الكوفيين وهو الأظهر واختاره ابو الربيع وأنكرها
البصريون قول اللامية حجا زاد في التسهيل لا بمعنى قصد وفي التسهيل لا لغلبة
ولا لقصد ولا رجعة ولا سوق ولا كتم ولا حفظ ولا إقامة ولا بخل فإن الأخيرين لازمان
والبواقي متعدية الى واحد قول اللامية درا زاد في الشذور في لغة وفي التسهيل لا
لختل فإنه يتعدى لواحد وفي شرح ... فلا تستعمل متعدية بالباء نحو دريت به فإن
دخلت عليها همزة النقل تعدت الى واحد بنفسها والى ثان بالباء نحو ولا أدراكم به
وقال

وقال ابو حيان عد هذه من أفعال الباب الكوفيون وأنكرها البصريون وتأولوا البيت الذي
تستشهدون به من باب التمييز فلا يتعارض ولا ينبغي أن يجعل أصلا حتى يكثر ولا يثبت
ذلك ببيت فإنه يحتمل التصيير. قول الشذور وجعل زاد في اللامية الذي كاعتقد
وفي التسهيل لا لتصيير ولا لإيجاد ولا إيجاب ولا ترتيب ولا مقاربة قول اللامية والشذور
وهب زاد في الجامع لا من الهبة قال ابو حيان وعد هذه من أفعال الباب مذهب الكو
فيين ثم البصريون أنكروها واضطرب فيها ابن عصفور فمرة قال فيها لا تتعدى
الى واحد بدليل تنكير الثاني ومرة قال تتعدى الى اثنين بمجيئه معرفة ونكرة
الا انه جعلها امرا من وهب الذي بمعنى صير قول اللامية تعلم زاد الشذور بمعنى
اعلم احترازا من الامر من تعلم بمعنى تكلف العلم فإنه يتعدى لواحد قال في التوضيح
والاكثر في هذه وقوعها على أن وصلتها كقوله والم كصبرا فان الشذور تجعل وتخذ
واتخذ ورد وترك وزاد في التسهيل صير وهب في تصرف واطار واحال وقال في شرح
الجمل ابدا يلي بلا حال المنقولة من حال بمعنى صار ملا حكم به جاز فيما ساوى لا
اعلمه مسموعة وقال ابو حيان انه ممنوع لأن مذهب سيبويه النقل بالهمزة في المتعدي
سماع وكان بعض جاز يجري مجرى المتعدي فلا يكون النقل فيه بالهمزة قياسا قول
الشذور تخذ واتخذ قال ابن مالك في الكافية وشرحها لا بمعنى اكتسب فإنه
متعديا الى واحد. تنبيه عد في الكافية الكبرى من أفعال الباب سمع اذا
وليها اسم غير مسموع ونقله في شرحها عن الأخفش والفارسي وجزم به في التسهيل
وقال وسمع المعلقة والأجير بعدها الا بفعل دال على صوت وممن اختار عده
أثر ابن بابشاذ وابن الطراوة وابن ابي الربيع وابن عصفور والجمهور على خلافه وأن
الثاني حال ونقل ايضا في الكافية وشرحها عن بعض الحذاق من النحويين الحق
بأفعال هذا الباب ضرب المعلقة في المثل وقال في شرح التسهيل الصواب والتحقيق
به وذهب ابن ابي الربيع الى ان ضرب بمعنى صير يتعدى لاثنين مطلقا مع المثل وغيره

حتى نعلم ان قيامنا خارج بمعنى علمت قوله **ولبغ العلم** قال ابن هشام شمل المضارع والامر
والوصف والمصدر وفيه نظر لان المصدر لا يكون فيه توسطا وتأخر الا الالغاء تقول
اتعجبني ظنك زيدا قائما بل يجب الاعمال ولو قلت اظنك زيد قائم عجيب قدمت زيد
وجب الالغاء وكذا لو قدمت قائما وقدمته معا نعم ان قلت زيدا اظنك قائما فالظاهر
من جواز الاعمال والالغاء كما ان يجوز على الاصح زيدا ضربا فيه وقد نص في
التسهيل على وجوب الغاية حينئذ وعلى منع تقديمه :: قوله والعبارة الواقية
وجوز الالغاء لا في الابتدا فيه امور الاول قد يوهم ان المراد بالابتدا وقوعه قبل
المعمولين حتى لو تقدم عليه شيء كمتى او ما لا يجوز الالغاء وهو رأي بعضهم والجمهور
على خلافه نظرا للاعمال ان رجح ذكره ابن فلاح والحكم منصوص في الكافية الكبرى ه
والتسهيل بعد حكاية الخلاف :: الثاني قد يوهم انه تساوى الالغاء في حالتي التوسط
والتأخر وليس كذلك بل في التأخر ارجح من الاعمال وفي التوسط مساوله كما صححه ابن
فلاح وجزم به ابن هشام في الجامع والقطر وقيل دون الاعمال وصححه ابن هشام في التوضيح
الثالث قال ابو حيان محل جواز الوجهين مع التوسط والتأخر شرطان احدهما الا تدخل
لام الابتداء على الاسم نحو لزيد قائم ظننت ولزيد ظننت قائم فانه حينئذ لا يجوز الا
الغاء والثاني الا ينفي نحو زيدا منطلقا لم اظن وزيد الا ظن منطلقا فانه حينئذ لا يجوز
الا الاعمال لانه تعين بناء الكلام على الظن المنفي ولا يبطل مثل قوله وما اخال لدينا
منك تنويل لان اذا ان النفي داخلة في المعنى على ما بعده خلاف الرابع اذا كان المعمول
الثاني ظرفا وقدم نحو في الدار زيد ظننت ففي التسهيل وهو مذهب البصريين
انه الالغاء على الجواز وواجبه الكوفيون في هذه الصورة وقال ابو حيان انه
الذي يقتضيه القياس لان الاعمال مترتب على كون الخبر بدلا من المبتدأ وخبرا والمجرور ظرفا
كذلك والا لا ادري لو تقدم الخبر الفعل على المبتدأ ويمكن الصورة وما سوى ذلك
صورتان تجب فيهما الالغاء فيستثنيان من قولهم ان الالغاء جائز لا واجب :: ه

نحو ضربنا البدضة خلفنا الدود الينه ابو حيان وهو الغاية يدخل على الجملة الاسمية
شرطها كمدخول ان ولا تدخل على ما لا تدخل الينه ويستثنى ما فيه الاستفهام ولانه
لا تدخل على المبتدأ لا تدخل عليه كان قوله والعبارة له فتنصب الجزءين بعد عنها في
ذلك اذا اوان يصلحا وان كانتا بتغيير ما مع ذكره للطول والتقصير المشعر انه
صرح بها الصلة قال في شرح الكافية وهذا تنبيه بالاكتفاء بان يفعل بعد عسى قول
الكافية والالفية **وخص بالتعليق والالغاء ما من قبل هب والامر هب قد الزما**
قال ابن فلاح صرح في الالغاء واما التعليق فيشاركهن فيه مع الاستعمال غير
من افعال القلوب نحو عرفا ونظر وكذا سال وابصر وما بمعناهما **قلت**
ويشاركهن ايضا في الالغاء كان وما بعضهم ذهب ايضا الى انها تجوز بين محل فعل
ملغاة الا زايدة في شرح الكافية لابن مالك ما يساعده قول الكافية ومن خطابهما
انه يجوز ان يكون ولا عملها بمعمولها ضمير لشيء واحد فيه اموره الاول عودة
المسألة ان يكون الضميران متصلين فان كان احدهما منفصلا جاز في كل فعل نحو
ما ظننت الا اياك وقد نبه عليه الرضي الثاني يشاركها في ذلك الخصيصة رأى
البصرية والحلمية بكثرة وعدم وفقد ووجد نقله ذكره في التسهيل والجوهرية
الرضي وابو حيان في الغلبية خلافا لابن مالك حيث نص على منع ذلك فيها
الثالث قد يشعر تعبيره بالجواز بانه يجوز وضع نفس مكان الضمير والاول
وهو رأي ابن كيسان والاكثر على المنع **تنبيه** لم يذكر في الالفية من احكام
الباب سوى الاوليين وزاد ابن الحاجب الثالثة والرابعة ثاني واستدرك الرضي
خامسة وهي سدها ورجز فيها للمعولين ثم اورد في خالق بخط اوردته في
حاشية المغني وفي الجامع لابن هشام وتختص قلبية انها لا يجوز توسط
الفعل بين معموليه وسدا او ان وصلتهما مسدهما قول الالفية والشذور
ان تقع يلزم الامر هب وانه اعلم قال ابو حيان والصحيح انها تتصرف لان يعقوب
حكى

الخامس قال في الجامع وإلا لغا مع التأخير جاز أي المصدر قليل ومع ضمير أو إشارة إلى المصدر العضاة لتبادر قبيح ومع غيرهما أقبح وأشملها زيد ظننت ذاك منطلق وزيد ظننته منطلق وزيد ظننت ظني قائم زيد ظننت قلنا قائم. وهي مذكورة في التسهيل وانها في الكبرى لكنه رجح الضعف والقبح إلى التأخير وفي الرفع الجامع من رجوعه إلى الالغاء انسب بالايراد قول الالفية **وانو ضمير الشأن أو لام ابتدا في موهم الالغاء ما تقدما** ظاهرها جواز تركيب ظننت زيد قائم على هذا التأويل وقد أجازه سيبويه عليه قال ابن حيان وجوازه للابتداء على سماعه لاحتمال القياس وقد نص الخضراوي على أنه سمع وابن عصفور على أنه لم يسمع قلت والذي يفهم من شرح الكافية منع قياسه ولو لم يرد سماع شيء من ذلك أو نص في التسهيل على جواز الالغاء المتقدم. قوله والتزم التعليق يستثنى صورتين يجوز فيهما التعليق لا يجب وهي ما إذا كان الاستفهام في المفعول الثاني نحو علمت زيد أبو من هو بالنصب والرفع بل هو الأجود كما قاله في شرح الكافية. قوله قبل الاستفهام في تشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت أزيد عندك أم عمرو وأجيب بأن هذا صورته الاستفهام وليس مراد الاستفهام الاستفهام عما أخبر به وإنما المعنى علمت الذي هو عندك من هذين وقال بعضهم هو على حذف مضاف والمراد علمت جواب هذا الكلام وقال أبو حيان كلام العرب ثلاثة أقسام مطابقة اللفظ للمعنى وهو الأكثر وغلبة اللفظ للمعنى نحو لعمر أبيك قولة ثلاثة جمل أي دون الظن فيك في أن مفادها واحد لاشتمال أن ومعمولها على جزئي الإسناد وغلبة المعنى لغلبة اللفظ ... ولهذا لما كان اللفظ استفهاما في نحو ... أبو حيان كلام مبسوط في المسألة لخصته في الفتح القريب على معنى البيت وفي تعليق ابن هشام ... ما يرد عليه أرأيتك زيدا ما صنع وأرأيتك زيدا أبو من هو فإنه لا يجب الإلغاء قلت هو بمعنى أخبرني وليس من القلبية على أنه استثناه في التسهيل قول الكافية والنظم في ...ه ... الالفية والشذور ... وكذا في سائر الكتب قول الالفية

والشذور

والشذور وأرواه في إمرار الإدراك له الشذور جواب القسم وكذا في الجامع وفي التوضيح جواب قسم ملفوظ به أو مقدر وتابع في ذلك الكوفيين وهو اختيار ابن عصفور والذي عليه البصريون خلافه كما يؤخذ من شرح التسهيل لأبي حيان وإنما الطول في القسم وقد بسطنا الكلام على ذلك في حاشية التوضيح المسماة بالتوشيح. الثاني قال أبو حيان عدها من المعلقات تبع فيه ابن النحاس وابن الخباز وقل من يذكر هذا ع ع لا قوله أو قسم قال أبو حيان لم يذكر أصحابنا لام القسم من المعلقات بل صرح ابن [اكثر] الدهان في الغرة بأنها لا تعلق ولهذا لم يذكرها الناظم في الكافية الكبرى ولا ابن هشام في الجامع قول الشذور أو لعل تابع فيها الفارسي وقد وافقه أبو حيان وقال في الجامع ونختص بريث قوله أو لو أو كم أما لو فذكرها ابن مالك في التسهيل وأما كم [كم] الخبرية فلم أر من نص عليها غير المصنف ولم يتعرض لها في شيء من كتبه وذكر في شرح الشذور أن بعضهم نص عليها ويمكن في حذف من عمرو قوله أو لام الصدر يعلق وزاد بعضهم في المعلقات ان التي في خبرها اللام قال ابن قاسم في شرح التسهيل ويمكن اندراجها تحت قوله أو قبل لام الابتداء وكذا نقله ابن هشام في شرح الشذور عن جماعة من المغاربة وقال الظاهر أن المعلق إنما هو اللام إلا ابن الخباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز علمت أن زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مخرج على مذهب سيبويه بعلق ... العلوا ... انتهى قول الالفية **ولرأي الرؤيا** قال ابن قاسم ليس بنص على المراد لأن الرؤيا تستعمل مصدر الرأي مطلقا حلمية أو بصرية والمراد في الحلمية وفي التوضيح قول الالفية **ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول** ... من منع في المفعولين مشى عليه في أكثر كتبه وابن هشام في الشذور وهو أحد المذاهب في المسألة. والثاني الجواز مطلقا وهو مذهب الأكثرين وصححه ابن عصفور والثالث الجواز إن أفاد والمنع إن لم يفد ومشى عليه في الكافية وشرحها وابن هشام في الجامع قول الكافية ... خص ... أنها إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر ... منع حذف

أحد المفعولين ولو لدليل راه ضعيفا وقد صححه ابن عصفور بقال حذف أحد المفعولين
لدليل عليه قليل فلا ينبغي أن يقاس عليه وابن ملكون قاسه على خبر كان ومشى عليه ابن هشام
في الجامع والشذور قول الشذور والالفية **وكتظن اجعل تقول إن ولي ∴ مستفهما**
به ولم ينفصل فيه أمور الأول اقتصر على أربعة شروط وزاد في التسهيل وشرحه أن يكون
المضارع للحال لا للاستقبال ونقله أبو حيان وابن قاسم وابن هشام في تعليقه وقد لا
للعلم بغيره زاد ابن هشام بل الظاهر من اشتراط الاستفهام أن يكون مستقبلا وقدمه
في الجامع باشتراطه وزاد في تعليقه أن من شرطه أن لا يتعدى باللام المفعول لأنه يتعدى لغير
الظن قال وهذا الشرط ذكره في التسهيل وشرحه [illegible] النحاة وقوا عمومه الثاني ظاهر
كلام الالفية وجوب إعماله عند استيفاء الشروط وليس كذلك بل هو جائز لا واجب وقد
صرح به في الشذور الثالث إذا أعمل فهل هو باق على معناه أو ضمن معنى الظن خلاف والظاهر
الثاني قاله ابن قاسم الرابع [illegible] من شرط إعماله [illegible] الا سيبويه والاخفش واكثر النحويين
والكوفيين فلا ظنه [illegible] عدم اشتراطه قال ابن هشام قوله مستفهما يعم الاسم والحرف [illegible]
جملة الحرف هل والهمزة [illegible] أنه [illegible] المضارع للاستقبال والناظم يشترطه
كون تقول للحال [illegible] من أدوات الاستفهام ودل
على استثنائه لعدم اجتماعه مع فعل الحال [illegible] أبو حيان [illegible] معمول
المفعول على ما تقتضيه الأصول نحو أحسنه تقول زيد [illegible]

باب أعلم وأرى

قول الالفية **إلى ثلاثة رأى وعلما ∴ عدوا إذا صارا أرى وأعلما** قال ابن هشام
بها التعدية لا تختص بنقل الهمزة [illegible] تستعمل وان تعدية الواحد البيت [illegible]
قوله رأى التي بمعنى ظن وعلم الحلمية واما التي بمعنى علم متعلقة [illegible] الحلمية [illegible]
[illegible] النحاة والصفية لا أعلم أحدا [illegible] فقول
الكافية والالفية **وما لمفعولي علمت مطلقا ∴ للثان والثالث أيضا حققا**
شامل للتعليق وهو الصحيح وإن كان الأكثر على منعه ∴ وللإلغاء وهو الصحيح عند
الجمهور

أعلم وأرى

الجمهور وصحح الشلوبين منعه وقال ابن أبي الربيع لا أعلم خلافا في منعه ولمنع الحذف بلا
دليل وهو مجزوم به في الشذور والمصحح في التسهيل جوازه مقتصرا على الأول أو الآخر دون الأول بلا
دليل والأكثر على جوازه بشرط ذكر الآخر وصححه في التسهيل ومذهب سيبويه منع حذفهما
وحذفهما ولا يجوز حذف الثلاثة جميعا عند عدم الدليل بلا خلاف ويجوز عند وجوده بلا
خلاف قول الالفية **وإن تعدى لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا** أورد عليه
أن علم بمعنى عرف [illegible] نقله [illegible] بالتضعيف لا بالهمز وأجاب بأنه بناء على ما اختاره
في شرح التسهيل من جواز النقل بالهمزة في المتعدي لواحد قياسا وإن كان خلاف
مذهب سيبويه قوله **والثان منهما كثاني اثني كسا ∴ فهو به في كل حكم ذو**
ائتسا استثنى التعليق فإنه يجوز فيهما ولا يجوز في باب كسا قولهم والعبارة للا
لفية **وكأرى السابق نبا أخبرا ∴ حدث أنبا كذاك خبرا** قال في شرح
الكافية لم يذكر سيبويه بأعلم وأرى سوى نبأ والمشهور تعديتها إلى ثلاثة والمعرب
[illegible] والبواقي الحقها الكوفيون وبعض المتأخرين واختاره في شرح التسهيل الا
المجهول [illegible] التعدي [illegible] وجزم [illegible] المنظوم بالحاق نبأ وانشد [illegible] الثلث
وكلامه وقع مع نص سيبويه فإن بعضهم نقل أن سيبويه الحق أنبأ أيضا وما
أحسن قول ابن الحاجب في الوافية وأخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ [illegible]
مستحدث **باب الفاعل** قول الكافية والشذور ما أسند الفعل أو شبهه
إليه وقدم عليه على جهة قيامه به فيه أمور الأول لا يخرج عن قوله أو شبهه الظرف والمجرور
مع اتصافه بفعل الفاعل [illegible] ومعناه كما في ابن ملك في التسهيل [illegible] قال
الرضي [illegible] الرابع [illegible] المتعلق لا [illegible] الثاني قال [illegible] ينبغي أن يزيد
قيدا [illegible] وقدم عليه [illegible] الأصل ليخرج مثل قائم زيد فإنه قد أسند إليه
شبه الفعل مقدما عليه وليس فاعلا واجاب الرضي بأنه مؤخر تقديرا [illegible]
[illegible] وقد ذكر [illegible] التوضيح الشرح المتوسط [illegible] ابن [illegible]

[illegible] أبو
حيان وهو معترض
بنص القاموس [illegible]
محمد [illegible] الفاخر
وهو المراد [illegible] قبل
وبعد

الفاعل

من اراد بالفعل قوله ما استحق الفعل اليه الفعل الاصطلاحي غير فلا يرد اسم الفاعل لانه غير داخل
فلا يرد المفعول في الحقيقي لا يحتاج معه الى قوله او شبهه قال وينبغي ان يجاب بان المراد بالفعل
الاصطلاحي والضمير في قوله عائد على الفعل لا الفعل الرابع قال في المتوسط طرد الحد
ينتقض ببعض التوابع نحو يعجبني زيد حسنه فان حسنه اسند اليه الفعل مقدما عليه
على جهة قيامه به مع انه ليس بفاعل قال وينبغي ان يجاب بان المراد المسند اليه اولا
الخامس زاد في الشذور بعد قوله على جهة قيامه به او وقوعه منه وهي زيادة لا حاجة
اليها لان الضرب مثله في ضرب زيد قائم به لانه صادر عنه. السادس زاد ابن مالك
في الحد وصف الفعل بالتام ليخرج اسم مرفوع بالنواسخ فانه صادق عليه انه اسند
الفعل اليه وليس بفاعل قول الالفية **الفاعل الذي كمرفوعي اتى زيد منيرا وجهه**
نعم الفتى حسن من صنعه في الكفاية حيث اتى بالحد في بيت فقال

ما تم مسند له خلو لزم ۞ سبقا يصوغ الا لفاعل وسم

واحترز بقيد الخلو من نحو واسروا النجوى الذين ظلموا وقد قال ابن قاسم لا حاجة
اليه لان الاشكال في ذلك انما هو الى الضمير لا الى الظاهر قال ابن هشام الذي سوغ
التثنية في قولك كرم بو علي منيع ان الامثلة بنية هو الذي سوغ الجمع في حتى تتبع
ملتهم تنبيه قولهم ان الفاعل مرفوع قد يرد عليه انه يجوز جره بالباء ومن الزائدتين
وبالاضافة المصدر واسمه وقد نبه عليه ابن مالك في التسهيل والكافية وابن هشام في
التوضيح والجامع ويجاب بان المراد ما هو مرفوع اللفظ او المحل قول الالفية
والشذور ان الفاعل لا يحذف بل يستتر يستثنى منه صور احداها فاعل المصدر نحو ضرب
زيدا والعامل في يوم ذي مسغبة يتيما فان الفاعل فيه محذوف لا مضمر لان المصدر لا يتحمل
الضمير كذا قالوا ومن نص على استثناء هذه الصورة ابن هشام في الجامع والقطر
وعنوانه في مثل الفاعل يتحمل لان الجامد اذا اول بالمشتق كاسد بمعنى شجاع يتحمله
لانه في باب المبتدا والمصدر الذي هو اصل المشتق عند البصريين ومشتق عند

الكوفيين

الكوفيين مسلوب اولى على ان ضربا بمعنى اضرب والفعل بمعنى ان يفعل وهذا في تأويل
المشتق وثانيها الثانية فاعل فعل المؤنثة المخاطبة والجماعة المؤكد بالنون نحو لتبلون
واما ترين فان ضمير المخاطبة والجمع حذف لالتقاء الساكنين مما نصوا عليه عند الكلام
على اعرابه وعلى الحاق نون التوكيد واغفلوا استثناءه هنا في الصورة الثالثة
لانه انما حذف معه وعلم استثناؤها اللازم في سبك المنظوم وقد نقل عن ابن الحاجب في
لفظ الصورة الرابعة فاعل افعل في التعجب استثناها ابن هشام في الجامع
والقطر ووجه استثنائها ان الفاعل

الخامسة

نحو ما قام الا هند استثناها ابن هشام في القطر الشاملة قال ابن هشام في تعليقه
اجمعوا على ان الفاعل لا يتعدد وانه يكون واحدا واما قوله فتلقفها رجل رجل حاصله
تلقفها الناس رجلا رجلا فحذف الاول منصوبا على الحال فوادخلوا الا دار الاول
محذوف الفاعل وانيب مقامه فلا انهما مقام شيء واحد جعلا كشيء واحد لم يتعلقا
وصار معهما كانه ربع واحد لا رجل رجل بمنزلة قولك الناس متصل ونظيره
هذا حلو حامض فانه لما كان بمعنى مز امتنع عطفهما وكان معهما كربع واحد
وكان الضمير منهما انتهى وعلى هذا ينبغي ان يجوز حذف الفاعل اذ قام مقام
حال التفصيل تنبيه قال سبك المنظوم هنا والفرق بين الاضمار والحذف يظهر
في التثنية والجمع قول الالفية **فان ظهر فهو** قال ابن هشام ظاهر فان ظهر ما هو الفاعل فهو
وقيل عليه والا فمضمر وانه لا يجوز اخلاؤه من كل وجه واورد نظيره ما كلامهم اوله اداة شرعي
شرعي قال ابو بكر يجيء على نحو ما اختاره ان قلت زيد قام فقام اي فقلته حتى قال
ابن هشام في شرح قصر على ان التقدير فان ظهر ما هو فاعل لغوي نحو الفاعل الصناعي
وهذا فاسد وخطأ في هذا الشرح لانه لا تلازم بينهما بدليل قام زيد وقام
زيد ونحوهما قوله **ويرفع الفاعل فعل اضمرا** شرطه الا يحتاج الى اضمار الفعل
بل يجوز زيد عمرا على معنى يضرب لان اضمار فعل الغائب هو على طريق التبليغ واضمار

يستدعي اضمار فعل اخر لان المعنى فاله لتحرى يكثر الاضمار وقد فصل في الكافية والشذور
ولم يشهر فيه جوازا ووجوبا قول الكافية وليبك يزيد ضارع فيه امران الاول الخلاف في جواز
القياس عليه وهو راى الجرمي وابن جني وصححه ابن مالك وابن هشام في التوضيح والجمهور
على انه لا ينقاس وشرط ابن مالك لجوازه الا يلتبس بالنائب عن الفاعل فلا يجوز يوعظ
في المسجد رجال على معنى يعظ رجال الثاني خرج صاحب البسيط البيت على ان تقديره
الباكي ضارع فحذف لا فاعل قول الالفية **وتاء تانيث تلي الماضي** قيد ابن الحاجب
بالساكنة وزاد في التسهيل قوله **اذا كان لانثى** قال ابن هشام اي لغير الجنس ولابد من
التوحيد ولان الانثى كذلك .. **فان** قلت حمله على الجنس يدخل الجمع وله جمع
يخصه عن المفرد والمثنى قلت قد بينه بعد بقوله الا تشتتنا قول الكافية ما لهم حتى يحصل
ظاهرا غير حقيقي فمخير فيه امران الاول التخيير يوهم التساوي مع ان الالحاق في
هذه الصورة راجح الثاني انه يعم اللزوم فيما عدا هذه الصورة وليس كذلك فان
جمع المؤنث الكثير الظاهر الحقيقي المفصول والمتصل مع انه يجوز فيه الترك وقد
يرد الكسر في الالفية والشذور قول التسهيل والالفية **وانما تلزم فعل مضمر متصل**
او مفهم ذات حر يرد عليه انه الجنس الذي لحقه بالتاء كشاة وبقرة وحمامة فان
التانيث في المسند اليه لفظ سواء ابحار ذكرا او انثى بلا خلاف قال ابن عصفور في شرح
الابيات قال وهذا بخلاف الاخبار عنه فانه على حسب ما يريد من المعنى قول الكافية التانيث
المسند اليه فرير عليه هذا وقد لا يرد اذا حمل التانيث على اعم من المعنوي واللفظي
الا ان هذا الحمل لا يتجه لئلا يرد مثل قام طلحة وصدق جمع المذكر المكسر دعلبه لبعد
عن كل حال قول الشذور والالفية **وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو اتى القاضي**
بنت الواقف رجح ابن عصفور ان الحذف في هذا ضعيف وقال ان قولهم حضر القاضي
امراة شاذ لا يقاس عليه قال لان سيبويه ذكر في الراء الرلمين المعوان قليل ثم قال

وهو

وصرح في الايضاح اقل بحضر القاضي امراة قليل قليل وانما الحسن ذلك في المجازي
نحو ندكار في اية قال ابن هشام في تعليقه تبع ابن عصفور المبرد في اختصاص
حضر القاضي امراة بالشعر وتبع ابن مالك الزمخشري في اجازته في النثر فيما ساكن
والنحاة منعه في نحو حضر القاضي هند لئلا يلتبس بالمذكر المؤنث واجازه في نحو
حضر امراة لانه قد عرف المعنى يجيزون بين العلم وغيره انتهى قوله **والحذف**
مع فصل بالا فضلا هو اختيار الناظم والجمهور على وجوب الحذف في النثر واختصاص
الاثبات بالضرورة ورجحه ابن هشام في التوضيح وجزم به في الفتح فقال وانما ادت
امتنع في النثر نحو ما قامت الا هند لان الفاعل مذكور محذوفا ونقل في تعليقه
عن ابن عصفور انه قال في شرح الابيات اذا كان المؤنث مفصولا بالا او مجرورا بمن الزائدة
فلا اكثر الا يلحق الفعل علامة تانيث وتشبيه في الفرد بل الحمل الكلام على المعنى
لان معنى ما قام الا هند وتشبيه في المجرور بمن الزائدة انهما لا تدخل الا فيما يراد به
الشياع وعموم الجنسية وقد يلحق بالتاء للفظ المؤنث فرة ما تكون من فعول ثلاثة
بالتاء وقال وما بقيت الا الضلوع الجراشع انتهى قول الالفية **والحذف قد ياتي**
بلا فصل ظاهره انه ينقاس عليه وقد صرح في شرح التسهيل بان ذلك لغة رواها
ابو حيان فقال انه شاذ لا يجوز الا حيث سمع وقال في التوضيح هو ردي لا ينقاس
قال ابن هشام في بعض تعاليقه وليس بلغة كما قال ابن مالك تبعا للجزولي وقوله ان
سيبويه حكى ان بعض العرب تقول قال فلانة ينبغي ان يتامل كلام سيبويه فان قال تقول
ما حكي عنه وما اخذ خالف فيه من قعد ريد لانه العبارة عن التكرار فرته **ومع ضمير**
ذي المجاز قال ابن هشام الصواب ما يجوز فيه الاثر لو كان ظاهرا فيه فلا يخالف قوله
بان الحوادث اودى بها فانه ضرورة عند النحاة كلهم قوله **والتاء مع جمع سوى السالم**
من مذكر كالتاء مع احدى اللبن فيه امران الاول خالف عبارته الموافق التسهيل فيه صرح
في الكافية وشرحها وهو راي ابي علي والكوفيين وعبارة الكافية نحو هذا البينة

وبفعل هندات ونحوه على رأي كبعل هند في التاء جعلا. وقال في شرحها كل جمع سوى
جمع المذكر السالم يجوز تذكيره باعتبار الجمع وتأنيثه باعتبار الجماعة وبعض النحويين
يلتزم تأنيث هندات ونحوه لسلامة نظم واحده انتهى وما جعله رأيا للبعض هو
مذهب البصريين ومشى عليه في التسهيل وشرحه وجزم به ابن هشام في الشذور وفي
كتبه نعم استثنى في التسهيل الجمع بالالف والتاء اذا كان بعد مذكر كالطلحات و
وزينبات فان له حكم المجازي التأنيث الثاني كالجمع المكسر فيه ذكر اسم
الجمع لمذكر كغلمان او مؤنث واسم الجنس ذكره في التسهيل وتبعه في الشذور عن الجمع
لمؤنث بقوله ان النساء الثالث يستثنى من الجمع السالم بنو في المذكر وبنات في المؤنث
فان حكمهما حكم المكسر لتغير نظم الواحد فيهما فيجوز فيهما الامران ذكره في
التسهيل وشرحه واقتصر في الكافية وشرحها على استثناء البنين لانه حكم في
فيهما كجمع المؤنث السالم كالمكسر فلم يحتج الى استثناء البنات تنبيه
لم تتعرض الثلاثة لتأنيث الفعل المضارع وقد ذكره في التسهيل بقوله وتساويه
في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون الاناث الحرفية **باب المفعول به**
لم يترجم له في الالفية بل ذكر بعض احكامه في ضمن باب الفاعل وبعضها في ضمن باب
التعدي واللزوم وترجم له في الكافية والشذور وقوله ما وقع عليه فعل الفاعل قال الرضي
يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في نحو ما ضربت زيدا وقد احدث
ضربا … فلا يقال اوقعت الضرب على زيد وكان الضرب شيء اوقعته
عليه الا يقال قال في المغرب وسم المفعول به لم يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول
غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المنفي … وقال في الجامع المفعول به ما …
الصورة الاول قال الرضي هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة
يقال له اسم مفعول تام … عامله فوق الالفية والكافية **وقد يقع المفعول**
قبل الفعل فيه امور الاول قال الرضي هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات
الخمسة

المفعول به

٨١

الخمسة فيه سواء الا المفعول معه الثاني يستثنى صور لا يجوز فيها تقديمه على الفعل
وذلك اذا كان ان المصدرية والمخففة او كان الفعل مؤكدا بالنون او صلة لحرف او مقرونا
بلام او بلام الابتداء او لام قسم او قد او سوف او تعجبا و… الاخرين في الالفية في
باب التعجب والبعض كما سيأتي الثالث يستثنى صور يجب فيها تقديمه على الفعل
وذلك اذا تضمن شرطا او استفهاما او اضيف اليهما او نصبه جواب اما وليس لما
… علقه العامل او كم الخبرية فوق الكافية والالفية **واخر المفعول ان يلبس حذر**
فيه امران الاول لا يختص ذلك بتأخيره عن الفاعل بل عن الفعل ايضا نص عليه الرضي فلا
يقال عيسى ضرب موسى لئلا يظن انه مبتدأ الثاني ما ذكره من وجوب التأخير
عند الالتباس ذكره ابن السراج وتابعه الجزولي وابن عصفور والمتأخرون ونازعهم
في ذلك ابن الحاج في نقده على المقرب بان سيبويه لم يذكر في كتابه شيئا من هذه
الاغراض الواهية وبان في العربية احكاما كثيرة اذا احدثت طرا منها لبس
لا يبالى باجتنابه كتصغير عمر وعمرو … ان يمنع وبان
الاجمال من مقاصد العقلاء لما … فيه من غرض فلا يمنع جواز ضرب موسى عيسى لان
… ضرب احدهما الاخر من غير تعيينه وبان تأخير البيان لوقت الحاجة جائز والمراد
جائز نقلا فقوله تعالى فما زالت تلك دعواهم جواز كون تلك اسمها ودعواهم الخبر
والعكس قوله اما **او اضمر الفاعل غير منحصر** قال ابن هشام لم يبرهم امتناع
التقديم على الفعل في نحو ضرب زيدا لانه سوى بين صورتي المسألة وبين مسألة ضرب موسى
عيسى والتي كذلك بل يجوز تقديمه على الفعل ان تأخر عن الفاعل وانما يمتنع توسطه
بين الفعل والفاعل فقط انتهى وهذا تصريح من ابن هشام بجواز … الرضي من
امتناع التقديم في الفعل ضرب موسى عيسى ولم يتعرض في الالفية لوجوب تقديم المفعول
على الفاعل اذا كان المفعول ضميرا متصلا وقد ذكره ابن الحاجب فوق الالفية **وقد**
يسبق ان قصد ظهر فيه امور الاول صورة المسألة ان يكون الحصر بالا اذا بطل…

في القصد في الحصر بانما ونحو ذلك. نعم نقل ابن النحاس الاجماع على وجوب تأخير المحصور
بانما مطلقا الثاني ما ذكر من الجواز في الحالة هذه هو مذهب العلماء وابن الانباري على الجواز
في المفعول وان لم يتقدم. قالوا بالمنع منهم الجزولي والشلوبين وقد مشى ابن الحاجب على المنع
مطلقا قول الالفية **وشاع نحو خاف ربه عمر وشذ نحو زان نوره الشجر**
فيه امور الاول هذه المسألة مع عنه على قوله والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في
المفعول ان ينفصلا. فكان ينبغي ان يذكرها عقبه بصيغة التفريع كما صنع في الكافية
الكبرى حيث قال عقب البيت: **كخاف نحو خاف ربه عمر وشذ**
وقل زان نوره الشجر وقد صنع كذلك ابن الحاجب بقوله والاصل ان يلي الفعل
مثل الصحاح ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا. الثاني قال ابن هشام في تعليقه
اراد بشاع وشذ من جهة السماع فلا ريب بالعكس واراد من جهة القياس فالقياس
يقال فيه ضعف وقوي الشائع وشذ الثالث قد اختار القياس على جواز نحو زان نوره الشجر في
التسهيل وشرحه وشرح الكافية واختاره ايضا الرضي وقال ابن هشام في التوضيح اكثر
النحويين لا يجيزونه في نثر ولا شعر واجازه بعضهم الاخفش وابن جني والطوال وابن مالك
والصحيح جوازه في الشعر فقط وقد مشى ابن الحاجب على المنع الرابع قال الرضي كذا
الحكم فيه لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه
والحكم هندا رجل ضربها كذا قيل ولو قيل بالجواز في الثانية لان القطع بين الصفة
والموصوف بالاجنبي غير ممنوع بخلاف الصلة والموصول لم يبعد. الخامس قال ابن
مالك في شرح الكافية لو كان الفاعل مضافا الى ضمير يعود الى ما اضيف اليه ضمير البنية
المفعول نحو [illegible] عبد هند بعلها لم يجز تقديم الفاعل لانه لو قدم لعاد على مؤخر لفظا
ورتبة مع عدم تعلق الفعل به ولشدة الحاجة الى القرائن عليه فلو عكست التمثيل
اي وقعنا عبد هند ونصبت بعلها وقدمته جاز في راي قوم [illegible] فقال
لما عاد الضمير على ما اضيف اليه الفاعل والمضاف اليه والمضاف اليه كالشيء الواحد

كان

٨٢

كان بمنزلة عود الضمير الى الفاعل وتقدم ضمير عائد الى الفاعل في غاية من الحسن وتقديم ضمير
ما هو من الفاعل كشيء واحد تجد ان يكون له حظ من الحسن ومن ثم لم يظهر من تاخر مفسر
الضمير لفظا ورتبة مع عدم تعلق الفعل به منع انتهى **باب النائب عن الفاعل**
هذا ترجم في الالفية والشذور وهو اولى من قول ابن الحاجب مفعول ما لم يسم فاعله
لان احدهما ان النائب عن الفاعل قد يكون مفعولا به ومفعولا ثانيا او المنصوب
في نحو اعطى زيد درهما وجد وعليه انه مفعول ما لم يسم فاعله والثاني مراد
ابن هشام في شرح الشذور وقال ابو حيان في شرح التسهيل الترجمة بالنائب
عن الفاعل لم ار ذلك لغير ابن مالك والمعارة النحويين ان يقولوا باب المفعول
الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح انتهى قول ابن الحاجب كل مفعول حذف فاعله
فقد رد عليه انه لا يختص بالمفعول فلا حسن منه قول الشذور ضم ما ذكر فاعله قول
الالفية **ينوب مفعول به عن فاعل فيما له** قال ابن حيان في شرح التسهيل انه لا
ينوب عنه في الرفع ووجوب تلوه بالرابع والتنزل منزلة الجزء وامتناع الحذف
يجري مجراه في العامل ان العامل فيه يرتفع باسم الفعل وبالظرف والمجرور [illegible] الامثلة
والجامد الجاري مجرى المشتق ولا يرتفع في المفعول الذي لم يسم فاعله الا بالفعل
واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر والمتضمن خلاف فلذا قلنا لم يجر مجراه في كل
ما له انتهى قول الكافية وشرطه ان يغير صفة الفعل الى فعل ويفعل احسن منه
قول الشذور وغير عامله الى فعل او يفعل او مفعول لتضمنه الفعل اسم
المفعول فيه وهو في الالفية في باب اسم الفاعل ثم انهما اقتصرا على الثلاثي ويبقى
عليهما صيغة الرباعي نحو دحرج وزلزل تنبيه مقتضى كلام الثلاثة جريان هذا في
كل ثلاثة فعل ومستثنى الجامد فلا يجوز بناؤه للمفعول اتفاقا وكذا كان وكاد في
اخواتهما فيه صححه ابو حيان تبعا للفارسي لكن مذهب سيبويه والجمهور الجواز
قال ابو حيان وصححه جواز بنائه للمفعول [illegible] مسألة اشتكى زيد عينه ونحوه

وفي النائب عن الفاعل

ولا يجوز نيابته له عند البصريين والفرا واجازه الكسائي وهشام فقال واذا قلت مررت
برجل كفاك به رجلا فبه في موضع رفع على الفاعلية بل ان سقطت الباء استتر الضمير
في كفاك اذا تقدم عليه مفسره ولا يجوز رد هذا الفعل لما لم يسم فاعله في هذا التركيب مع
وجوده واجاز ذلك الكسائي فتقول مررت برجل كفي به رجلا وغلط الفراء وقال
الباء في موضع رفع فكان ينبغي ان يسقط وان تسقط منه الباء اقتضى همزة صورة
اخرى لا يجوز فيها بناء الفعل للمفعول قول الالفية **والمتصل بالآخر اكسر**
قال في التسهيل لفظا ان سلم من اعلال وادغام والا فتقديرا كقيل ورد قال ابن هشام
قوله اكسر وجوبا الا نحو رضي وعمي فان ظاهرهما يعتقد فيه قوله **والثاني التالي تا المطاوعه**
كالاول اجعله بلا منازعه كذا كل فعل اوله تاء مزيدة معتادة وان كانت لغير مطاوعة
نحو تبخترت وتكبر وتوانى وتعلم قال ابن قاسم والعذر للمصنف في ذكره التشبيه ذا التاء
فيما ذكر تشبيهه بتاء المطاوعة فلا تكفي بذكرها قال ابن بنت قوله في التسهيل مع
ثالث ان كان ماضيا مزيدا اوله تاء عبارة صحيحة لشمولها قلت لا دليله شمولها غير
المقصود ايضا كالتاء من قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه فانه مزيدة ولا يضم معه
الثاني لكونها تاء زيادتها غير معتادة بل الاولى ان يقال مزيد اوله تاء معتادة انتهى قول
الكافية والثاني مع التاء كقول التسهيل قوله **واكسر او اشمم فا ثلاثي اعل عينا**
فيما سوى الاول ظاهره تساوي الامرين وليس كذلك بل الكسر الافصح والاشمام يليه
وقد صرح بذلك في الكافية حيث قال والافصح قيل فبيع وجاء الاشمام والواو الا انه
هم سيقول الاشمام والواو وليس كذلك بل الواو رديء اللغات الثلاث في
ابن هشام الاشمام في الاصطلاح يستعمل على وجهين احدهما ان تشم
الشفتين بعد الاسكان وهو معهم للنطق بالضمة وهذا مختص بحال الوقف
والثاني ان تنحو بالضمة نحو الكسرة وبالياء نحو الواو وهو المقصود هنا قاله
ابن اياز قال ابن هشام ان الاشارة للحركة واما الحرف فلا وقال ابن فلاح معنى الاشمام
هنا

هنا شوب الكسرة شيئا من صوت الضمة ولهذا قيل ينبغي ان يسمى روما وبه عبر
بعض القراء قوله **وضم جا كبوع** قال ابن هشام لا يتبين في الضم بيان تامه
اللغة بل لا بد من التنبيه على حذف حركة العين وعلى انقلابها ان كانت ياء واوا فالحاصل
في كبوع بعين مضمومة الفاء الكلمة اخف مع سكون العين تقتضي نحوا حصل من قول
التسهيل وربما اخلص ضمها قوله **وان بشكل خيف لبس يجتنب** قال ابو حيان لم يذكر
ذلك احد غيره بل يعتبر بل جوز اللغات الثلاث وان خيف اللبس وكذا نص
عليه سيبويه قال وهو الصحيح والمنقول عن العرب وقد حكى ذو الرمة غشنا ما
نشينا وهو فعلنا لانه قال غشت الغنم واذا اردته الشيء فيك قلت غشت قال في
بيان الحال بالالباس كلام فيما لوابين قلت ليس بمختار لا من الفاعل والمفعول والعارف
بينهما تقديري في اللفظ في شرح اللمع للمصنف بالذي لم يرجع الا للابين خفيا
اذا كان مبنيا للمفعول الا ان الفرق بينهما حاصل تقديرا وان لم يكن بينهما فرق
لفظا قوله **وما لباع قد يرى لنحو حب** قال ابن قاسم ذكر الافصح فيه الضم قال
ابو حيان قال الجمهور لا يجوز الا الضم واجاز الكسر بعض الكوفيين وهو الصحيح
لغة ضبة ولبعض بني تميم ومن تجاوز زيم قوله **وما لفا باع لما العين تلي في**
اختار وانقاد وشبه ينجلي كذا نقله ابن عصفور والابدي ايضا وقال ابو
الحكم بن عذرة لغة قوم ذوي انما يكون في الثلاثي ولا يكون فيما زاد فتوله قوله
وقابل من ظرف او من مصدر او حرف جر بنيابة حري قول الكافية الكبرى **وقابل مصدر**
وظرف صرفا وخصصا لمرفوع الفاعل قد جعلا ويشترط ثالث وهو ان يكونا
معرفا بهما ورابع في المصدر وهو ان لا يكون لمجرد التاكيد فلا يجوز ضرب ضرب
نعم العلاقة في شبه الكافية ولا الشذوذ مما ذكر من الشروط وعبارة الفعل
والجوامع يختص متصرف من ظرف او مجرور او مصدر وهي موافقة لقوله
في نكت الالفية في قوله في المصدر النائب عن الفاعل لا بد من اختصاصه خطا

لانه قد يكون المراد الابهام ويعرف فلان نعلم بمن عملي لو من جنسه شيء اي نوع من
انواع العمل وهو المصدر من كل الورثة او بعضهم انتهى فقوله او حرف جر عبارة
التسهيل او جار ومجرور وكذا في الكافية الكبرى قال ابو حيان ومذهب البصريين انه
مع النائب يعني به الجار والمجرور محل رفع وكذا جمهور البصريين ان المجرور وحرف الجر في
موضع رفع وقد مشى عليه في الشذور ومقابل او المجرور ومذهب الفراء ان النائب هو
حرف الجر وحده يعني موضع رفع وعبارة الالفية توافقه فكان فائدة ادخال الحرف
ملازمة للمجرور اكتفى بذكره يعني يحمل على ما في الكافية والتسهيل قول الشذور
او المجرور شرطه ان لا يلزم الحرف الجار له وجها واحدا في الاستعمال كمذ ومنذ ورب
والكاف ولا يختص بقسم او استثناء وان لا يكون للتعليل كالباء واللام ومن تنبيه
اذا قلنا بجواز نيابة كل المفعول فلا يخفى انه لا يقام غيره الا ان قلنا انه يتعلق بالظرف
والمجرور ايضا والا تعين ضمير المصدر قولهم والعبارة للكافية واذا وجد المفعول
المفعول به تعين عند جمهور البصريين وجوز الاخفش والكوفيون
اقامة غيره مع وجوده واختاره ابن مالك في كتبه الا في المنظوم قال ابو حيان
ونقل ابن الانباري عن الاخفش لذلك شرطا وهو ان يتقدم المصدر او نحوه
على المفعول به بل تركيب الا اقامة المفعول به وبه جزم الرضي قولهم والعبارة
للكافية بل لم يكن في الجميع سواء اختار ابن عصفور في الجزولية تبعا لابن
عصفور ان المصدر اولى [illegible] واختار ابو حيان [illegible] ظرف المكان وابن معطي
كونه المجرور قول الالفية وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسى فيما
التباسه امن [illegible] ابو حيان [illegible] عن الاتفاق بل الفراء وابن كيسان ذهبا
الى منع اقامته مطلقا [illegible] اذا كان نكرة والاول معرفة قول
الكافية ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت [illegible] صححه الجزولي والخضراوي
وصححه ابن طلحة وابن عصفور ورأى ابن مالك جوازه بقلة والى منعه اذا

الفصل

٨٤

الفصل [illegible] في التسهيل بشرحه شرطا [illegible] والى يكون جملة والظرف والمجرور
تمييزا [illegible] الاول [illegible] في الكافية الثاني من باب اعلمت وقد ذكره في الالفية وسوى بينه
وبين الثالث من باب علمت اي اختار فيه ابن عصفور المنع [illegible] الاختار في الثاني
من باب علمت الثاني [illegible] في الالفية الثالث من باب اعلمت وقد ذكر ابن الحاجب [illegible]
فيه المنع ونقل الخضراوي وابن ابي الربيع الاتفاق عليه لكن عبارة التسهيل
تقتضي جوازه ونقله صاحب المخترع عن بعضهم وجزم به ابن هشام في الجامع
فقال ولا يقام المفعول الثاني او الثالث الا ان كان امن [illegible] الثالث
لم يذكر اما الثاني من باب اختار فالجمهور على منع نيابته وجوزه الفراء وتبعه
في التسهيل قول الكافية والمفعول له والمفعول معه كذا في الالفية اقران الاول
كذلك الحال والتمييز والمستثنى وجوز الكسائي اقامة التمييز الثاني
قال في المتوسط هذا في المفعول له (المنصوب) اما الذي مع اللام فيجوز اقامته
وصرح الرضي بخلافه

باب اشتغال العامل عن المعمول

في اشتغال العامل عن المعمول

هكذا ترجم في الالفية وترجم في الكافية بقوله [illegible] عن [illegible] التعبير وذكره في
المنصوبات ورد عليه ان الاشتغال يكون في الرفع كما يكون في النصب قد
ذكر ابن مالك عقب النائب الفاعل احسن واحسن منه صنع الشذور
حيث ذكره وباب التنازع عقب العوامل قول الالفية ان مضمر اسم سابق
فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل فيه امور: الاول قيل يخرج عنه نحو
زيد مررت به فان الضمير لم يشتغل عن نصب زيد لانه لو سلط عليه لم ينصبه مع
انه من باب الاشتغال الا ان يقال لو سلط عليه لعمل في محله الثاني ان قوله
بنصب لفظه اي المضمر تعبير غير صحيح لان المضمر لا ينصب لفظه وانما ينصب
محله وقد صرح بالمحل بعد ذلك ولا يصح جعل ضمير لفظه الى الاسم السابق
كما هو واضح وان جعلت الباء للسببية بمعنى عن ويكون [illegible] عنه بلا عاده

في الجار فتعمل وركاكته قلت الاول الجواب بانه تسمح في نقص اللفظ مرادا به الوصول
اليه وباسقاط حرف الجر الثالث قال ابو حيان لا يختص بالفعل قلت سيدي الوضع
في الرابع قال ايضا يختص بالثاني لان يعمل فيما قبله قلت تسمحنه عليه في قوله كذا اذا
في الفعل تلا ما لم يرد البيت الخامس شرطه الا يكون الفعل مسندا الى ضمير الاسم
مع كون الضمير المشتغل به متصلا نحو ازيد ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه لاستلزامه
حينئذ كون الفاعل الذي هو عمرا نفسه ابا المفعول الذي هو ان يكون فضلة ولو
كان الضمير منفصلا نحو زيدا ما ظنه الا ناجيا الاوجهات الثلاثة لان الفاعل
في التقدير احد فلم يلزم التوقع المذكور قول الالفية **والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل**
اضمر احتمل قبل حتم النصب ولنبين على اطلاقه بل فيه التفصيل الاتي والجواب ان
الحتم راجع الى كون النصب بالفعل المضمر ردا على من قال انه بالظاهر او راجع
الى الاضمار وهو اوجه قول الشذور بعجز وجب في نيسر وجوب حرفيه وفيه نسبة
في الكافية والالفية على ما اشترناه اليه فقوله مماثل يرد عليه ان التقدير في مثل زيد
مررت به او ضربت اخاه غير مماثل وهو جاوزت او اهنت بل احسن منه قول الالفية
موافق لشموله الموافق في المعنى واصرح منها قول الكافية لو سلط عليه
او مناسبه لنصبه الى قوله ان ضربتا وجاوزت واهنت وكلابست وقال ابن
هشام في حواشيه قد يلتبس تقدير المماثل فيما يتعدى بالحذف وذلك فيما
يتعدى تارة به وتارة بنفسه نحو زيد انشرحت له نصحت له فيقدر شكرت ونصحت
ادنى قال وطذا مما اغفل النحويون التنبيه عليه قول الكافية وجب
النصب بعد حرف الشرط وجوب التخصيص احسن منه قول الالفية والشذور
ان تلا ما يختص بالفعل لشموله لظرف الزمان المستقبل وخرج اما فانه وهي
من حروف الشرط ولا يجب النصب بعدها وبين دخل الثلاثة ما اذا تلا استفهاما
بغير الهمزة فانه يجب النصب اتفاقا ذكره في التسهيل قال ابن هشام رايته
اسقطه

اسقطه هنا لانه خاص بالشعر وانما ذكر شيخ العبارة شاملة لذلك لان ادوات الا
ستفهام غير الهمزة للاختصاص بالفعل ولكن اذا جاء بعدها الاسم والفعل وجب
ان يلي الفعل في النثر او مقدر في الشعر ولو ذكرها هنا كان اولى لانه ذكر حيثما وهي
كاسماء الاستفهام فيما ذكر الثاني المراد بقوله تلي لفظا او تقديرا ليدخل نحو اليت
في العراق والدهر لحقه فلا يبطل الاشتغال كما ذكره ابن هشام انظر قول الالفية
كان وحيثما قال في التوضيح تبعا لقول الناظم ان وحيثما مردود لان حيثما لا يقع
الاشتغال بعدهما الا في الشعر واما الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل واما ان فانه
يليها الاسم في الكلام اذا كان بعده فعل ماض قول الالفية **وان تلا السابق ما بالا**
بتداء يختص فالرفع التزمه ابدا كذا الفعل اذا
تلا ما لم يرد ما قبله معمولا لما بعده هذا القسم ليس من باب الاشتغال
في شيء فلم ينشر له ان يصح تلاه التسلط على العامل فلا اختص بالابتداء لا يصح تقديره
الفعل بعده وما له صدر الكلام يمنع عمل ما بعده فيما قبله ولذلك لم يذكره ابن
الحاجب قال ابن هشام في حواشيه اطلاق ابن الحاجب وكل الطائفة جنح لم يذكر
هذا القسم لانه لم يدخل تحت ضابط الاشتغال قلت لم يذكر في الالفية ضابط الا
شتغال والشرط حتى يستغني عن ذكره فلم يكن مد ذكره بل ليعلم امتناع النصب على
الاشتغال فيه نعم كان الاولى ان يصدر الباب بضابط يخرج ذلك كما فعل في التسهيل
قول الشذور ووجب رفعه بالابتداء ان تلا ما يختص به كاذا الفجائية هو الذي جزم
به ابن ملك وذكر ابن الحاجب ان اذا الفجائية من موجبات الرفع لا من موجباته وهو
الذي نقله ابن الضائع سيبويه وخطاه فيه وخطا ابو حيان ابن ملك وقال ان الا
خفش قد نقل عن العرب وقوع الفعل بعدها اذا كان مقرونا بقد لان العرب اجرت اذا
المقرون بقد مجرى الجملة الاسمية في دخول واو الحال عليه قال ويحمل كلام سيبويه
في اجازته النصب على هذه الصورة الخاصة وهي ما اذا اقترن بقد انتهى

ونذلك يفيد كلام ابن الحاجب قال ابو حيان وبقي من موجبات الرفع ما اذا فصل بين
الاسم والفعل باجنبي نحو زيدا انت تضربه وهند عمرو يضربها فسيبويه وهشام
لا يجيزان النصب لفصل الفعل بين العامل والمعمول باجنبي وهو لا يعمل فيه فلا يفسر
وظاهر قد تدخل على قول الالفية كذا اذا الفعل تلا الى آخره ولا تدخل في قول الشذور
بعد أداة ما له الصدر وقول الالفية **واختير نصب قبل ذي طلب** احسن منه قول
الكافية وفي الامر لشموله النهي والدعاء والطلب بلفظ الخبر كالوالدات يرضعن اولادهن
وأحسن منه قول الشذور او كان المشغول الطلب لشموله المصدر نحو زيدا اضربا بالام ذكره ابو
حيان نقلا عن البسيط قال ابن هشام قوله قبل فعل ذي طلب اي من ان يكون مقرونا
باداة طلب نحو زيدا ليضربه عمرو وعمرا لا تهنه او يكون هو موضوعا للطلب نحو
زيدا اضربه او يكون لفظه ولفظ ما دخل عليه لفظ الخبر وهو مستعمل للطلب كقولك
[illegible] صلى الله عليه وسلم اذا امره او قولك فلان رحمه الله لان العلة
المقتضية في صريح الطلب موجودة هنا فان قلت يدخل تحته نحو زيد اضلا نضربه
فانه نظير القسم الاول الذي ذكر قلت ذاك داخل تحت قوله في البيت قبله كذا اذا
الفعل تلا البيت فمن الاطلاق ونقيده لذلك علم ان الجزولي يرى اختيار النصب في
هذا الذي اوردته ولتعيد الحكم براي المصنف قوله **واختير نصب** قال ابن هشام
قيد ابن السيد وابن بابشاذ بان يكون المشتغل عنه خلاف الاعلام [illegible] لو كان اللفظ
طلبا والمعنى على الخبر فمثل لعنة الله زيد رحمه الله وعمرو يغفر الله له ان المختار الرفع نحو زيد
لا تضربه او لتكرمه قوله **وبعد ما ايلاؤه الفعل** قال ابن هشام لا ينبغي اطلاق
القول بجواز النصب بعد حيث لانك تقول حيث زيد اراه فلا يكون فيه
معنى الشرط قول الكافية وبعد حرف الاستفهام فيه امران الاول انه يشمل غير
الهمزة كهل وهو راي الاخفش والاصح اختصاص ذلك بالهمزة كما في التسهيل
وغيره ووجوب النصب بعد سائر الادوات ولهذا قال في الالفية وبعد ما ايلاؤه

الفعل غلب وفي الشذور ان تلا ما الفعل به اولى كالهمزة وما النافية الثاني لم
يشترط عدم الفصل فلو فصل بغير ظرف او مجرور فالمختار الرفع خلافا للاخفش
ذكره في التسهيل وهذا وارد على الالفية والشذور ايضا قوله وحيث النفي فيه
امور الاول شرطه ان لا يختص بالفعل فلو اختص به وهو لم ولما ولن فالنصب
واجب الا ان رجح ذكره في التسهيل ولا يرد ذلك على الالفية والشذور الثاني
شرطه ايضا عدم الفصل كالمسألة قبله ذكره ابو حيان في شرح التسهيل
الثالث ما ذكره كالشذور من رجحان النصب بعد النفي هو مذهب الجمهور قال
ابو حيان لكنه مخالف لنص سيبويه فانه نص على ان الرفع فيه اقوى وعادل
بينه وبين الاستفهام واختار ابن الطراوة تساوي الرفع والنصب وقال الشلوبين
النفي متوسط بين الاستفهام والابتداء فالرفع فيها قريب من النصب فيحمل
على الابتداء لا نقيضه ونفيه وعلى الاستفهام لانه يخرج الواجب الى حيز
النفي كما تخرجه حروف الاستفهام الى حيز الاستفهام قوله وما ذا النفي طلبه
صوابه على راي الاخفش من جواز ايلاء الاسم بعدها والاكثرون على انها تختص
بالفعل فيجب النصب بعدها قوله والعبارة للشذور او عاطفا على معمول فيه امور
الاول شرط هذا الفعل التصرف فلا يترجح النصب بفعل التعجب نحو احسن بزيد
وعمرو بضربه وفعل المدح والنفي نص عليه سيبويه ونبه عليه الشاطبي لكنه لكن
قال الرضي الظاهر ان الثلاثية اعتراضية لا معطوفة الثاني شرطه عدم الفصل وقد
ذكره في الالفية قوله عاطفا على معمول فعل قال ابو حيان خطأ محض وقال ابن
هشام عبارة تجانس لان العطف ليس على معمول الفعل انما هو على الجملة ذ
الفعلية وقدمت في التسهيل بالصواب الثالث بقي عليه صورتان يترجح فيهما
النصب مذكورتان في التسهيل ما اجيب به استفهام منصوب او مضاف اليه كقولك
في جواب ايهم ضربت زيدا ضربته وفي جواب غلام ايهم ضربت زيد اضربته والواقع

بعد تشبيه بالعاطفة على جملة نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربت أخاه فحتى هنا ابتدائية
بية لو تلا وليتجاب العطف بعد ما قبله شابهت العاطفة جملة قلت ضربت زيدا
حتى عمرو ضربته تعين الرفع لزوال الشبه بالعاطفة لأنها لا تقع إلا بين كل وبعض
قاله في شرح التسهيل قال أبو حيان ولم يعتبر سيبويه ولا غيره هذا الشرط وبقي
على الألفية والشرح صور ثلاثة ذكرها ابن الحاجب وهو أن يوهم الرفع وصفا مخلا
وهذه الصور مذكورة في التسهيل أيضا ونازع فيها أبو حيان بأن سيبويه في بعض
ذلك وهو جعل النصب بل قال إنما هذا على زيد اضربه وهو عربي كثير كما قرر بعضهم
والمشهور تعينه بالنصب قول الألفية **وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن**
اسم فاعطفن مخيرا فيه أمور الأول اشترط أيضا عدم الفصل كالمسألة قبلها
ذكره في التسهيل الثاني تعجب في المعطوف أن أراد الاسم في الأول المعطوف جملة
الاشتغال بأسرها قال ابن هشام الصواب وإن تلا العاطف الثالث حكم شبيه
العاطف في هذه الصورة أيضا حكم العاطف نحو زيد أتى القوم حتى عمرا مررت به ذكره أبو حيان وأورده
ابن القاسم الرابع شرط الفعل أيضا أن لا يكون للتعجب فإنه يترجح فيه الرفع نحو ما
أحسن زيدا وعمرو مررت به أبو حيان نقلا عن سيبويه مراعاة للكبرى دون الصغرى
لأن هذا الفعل لا يتصرف [illegible] الاشتغال الخامس حكم شبه الفعل في هذه
الصور حكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه ذكره أبو حيان أيضا السادس
ما ذكره من تسويته بالرفع والنصب في هذه الصور ذكره الجزولي ونقله البسيط
عن سيبويه ورجح أبو علي الفارسي الرفع وقال بعض المتأخرين لم يصرح سيبويه
بأنهما على حد سواء وإنما ذهب إلى ذلك الجزولي والأكثر الحمل على الصغرى لأنه
أقرب وهو كثير لابد عن الجواز وهذه الأمور سوى الأولين والرابع واردة أيضا على
قول الكافية والشذور ويستوي الأمران في مثل زيد قام وعمرا أكرمته ويختص
بلا تراد وهو أن الأبدي في شرح الجزولية أن هذا المثال فاسد لبطلان العطف

ذكره

للأفعال قال ابن هشام الحق في هذه ممنوع لأن الاستمار عن [illegible] عصفور وجماعة وأبو حيان جوز النصب ابن عصفور (؟) العطف ولا يجوز إنما يلزم على هذا التقدير وإن [illegible] اشتغال بعضها [illegible] ليتوافق في تعين المسألة الرفع [illegible] ذكره أبو خبيز صورة أخرى مختار فيه الرفع أن ينفصل العامل بلا [illegible] كزيد لم [illegible] قال ابن هشام

فيه

فيه لخلو المعطوف من جزء المبتدأ والمعطوف على الخبر شرطه اشتماله على
الرابط قال والصواب التمثيل بقولك هند أكرمتها وزيد ضربته عندها
في تعليق ابن هشام الحق عندي قول الفارسي إنه لا يحتاج إلى رابط لأن العطف
إنما هو من الأجنبية وإنما راعيت لعطف المناسبة إذا قلت [illegible] قال ابن مالك
في نكته على الكافية تقديم واجب النصب في مختاره ثم جائزه على السواء من جوحه
أحسن من قول ابن الحاجب حيث قدم مختار الرفع ثم النصب ثم الجائزين ثم الواجب
النصب لأن الباب لبيان المنصوب وهكذا أنا أورده على ابن الحاجب لأنه أدخل الباب
في المنصوبات وابن مالك الألفية والشذور قول الألفية **فما أبيح افعل ودع ما لم**
يبح قال ابن هشام قيل إنه حشو وليس كما ذكر بل أشار به إلى النصب مرجح فلا عليك
إذا استعملته ولو كان مرجوحا ومراده بذلك التعريض بقول من قال إن النصب يمتنع
قول الألفية **وفصل مشغول بحرف جر أو بإضافة كوصل يجري** قال ابن هشام
ليس مثله من كل وجه فإنه مخالف له من وجهين أحدهما أن النصب نحو زيدا ضربته
أحسن منه في زيدا مررت بأخيه وهو في الثاني أحسن منه في زيدا مررت به لوصول
ضربته بنفسه والثاني أن الفعل المتعدي إلى ضمير لفظ الظاهر في الفصل معه
لا من لفظه قول الهادية وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه يشمل الفعل الجامد والمصدر
والصفة المشبهة واسم الفعل وأفعل التفضيل والحروف المشبهة بالفعل لا يصح
الاشتغال في واحد منها فاحترز منه قول الشذور وإذا اشتغل فعل أو وصف لأنه
يخرج المصدر واسم الفعل والحرف وأحسن منها قول الألفية **وسوّ في ذا الباب**
وصفا ذا عمل بالفعل إن لم يك مانع حصل لأنه يخرج الصفة المشبهة وأ
فعل التفضيل واسم الفاعل بمعنى الماضي والواقع صلة لأنه لا يرد عليه الفعل
الجامد وقد استثنى ابن الخباز (؟) التعجب يعني يجوز الاشتغال فيه ونقله أبو
حيان عن سيبويه وحكى خلافا في جواز الاشتغال في جمع المكسر من الأوصاف ثم قال

والاحوط انه لا يجوز الا بسماع من العرب **تنبيه** اذا طلق الاشتغال الوصف نحو
ازيدا انت ضاربه بعد فدى ابن مالك اضارب زيدا انت ضاربه وهو يوهم انه انما يقدر
الاشتغال وصرح صاحب البسيط بجواز ان يقدر كل من الوصف والفعل قول
الشذور زادا اشتغل ضميرا سم سابق عن نصبه برفعه عنه مااذا كان الشاغل ملابس
الضمير وقد ذكره في الكافية بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وعبارة الجامع
اذا اشتغل فعل او وصف عن اسم تقدم بنصبه لضميره او المتصل بالجار او بسببيه
او باجنبي متبوع بما اشتمل على ضميره من نعت او بيان او نسق بالواو وقول الالفية
وعلقة حاصلة بتابع كعلقة الخ هو مقيد بالنعت والنسق بالواو خاصة
كما في التسهيل وضم النحاة ابو حيان في شرحه وابن هشام في الجامع عطف البيان خلاف
التسويغ الواو والبدل وخصه في التسهيل العطف بالواو بل لا يعاد معه العامل
تنبيه ظاهر كلام ابن هشام وابن عقيل الثلاثة ان كلامه يوهم اختصاص الاشتغال بالنصب نحو
وليس كذلك بل يكون في المرفوع ايضا بل يكون المرفوع على الابتداء او على اضمار فعل
وبالنسبة الى قسمه ذكره في التسهيل والكافية الكبرى وابن هشام في الجامع وعبارته
وتفسير الرابع لضمير السابق وبالتفسير اللاحق يجب الابتداء في نحو ولا زيد
يكتبه ويترجح في نحو زيد قام وبضعفه نحو انت تكلفونه ويمتنع في نحو ان زيد هلك
واذا النهار انشقت والفاعلية في نحو ازيد قام وبعد بان في زيد قام وعمرو قعد
الثاني لم يصرحوا باشتراط نصب الاسم السابق من الجهة التي انتصب بها وكلامهم
محتمل في اشتراطه خلاف حكاه ابو حيان في شرح التسهيل وعدمه مذهب
سيبويه والاخفش فيجوز نصب والسابق طرداد في الثالث مشروط الاشتغال
كما في التسهيل **باب تعدي الفعل ولزومه** ادرج فيه في الالفية زيادة
الفاعل عبارة جعل ان التعدي بما يتعدى به احد الانثنين فلم يقتصر ذلك قول الالفية
علامة الفعل المعدى ان تصل ها غير مصدر به قال ابن ناظم فلو قلت كان ينبغي
ان يشتشى

الحفيظة

الضمير

الضمير فعل لا به

تعدي الفعل ولزومه

[illegible]

ان يستثنى ظرفي الزمان والمكان فانه يتصل باللازم كضمير المصدر **قلت** لا يتصل بنحو حتى
يتسع فيه وينصب ذلك الضمير نصب المفعول فان **قلت** يرد عليه نحو كنته فان الضمير
في كان وهو ضمير غير المصدر لا يطلق على كان واخواتها انها افعال متعدية **قلت**
اسلالي بنيه على طرق الوضوح واخواتها تشبيهها بالمتعدد ونعلا المطلوع خبرها المفعول
انتهى وقال ابن هشام في مسالة التوسع لابن دعى الالفية لان قولهم ان تصل معناه ان تفعل
ذلك اذا تنشئه والتوسع لا يتوصل اليه اذا انما وقال انما يسمع قولها **فانصب به مفعوله** شننا
قال ابن هشام هو امر ايجاب كما في اوامر التصانيف ولكنه ان تقدمه مفعوله جاز ان يجر
باللام نحو ان يضرب ولا يجوز مع ذلك تعدي الفعل الا في الضرورة كقوله وملكت بين
العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد وقوله فلا ان نوابغا قلبا اتحنا لله كل
صارمحا وظاهر كلام ابن جني ان ذلك يجوز في النثر قال لك ان تجعل اللام متوصلة الى المفعول
نوكيدا ابعى في قوله ولما اقذف لمسالة حصان حمد الله بوجه غضابا فال الظاهر انه قوله
تعلق دور دحد للروع بالخبر وغير اشرافه فيه المفعول فحسنت اللام للاعان انتهى
وكذا قال المبرد فال هذه اللام تدخل بعد او تاخر كى احسنه اذا تقدم **تنبيه** قال
ابن هشام قوله ان يربب الخ انما يحتج لمثل ذلك في نفية الفاعل المفعول المطلوع
والمفعول فيه لانهما لا ينوبان عن الفاعل حتى يتسع فيهما ويصير كالمفعول به
وهو قد قال هذان المفعولان فلا فيه وقال في موضع اخر قوله ان يربب خرج على في تفسير ذلك
في بقية الفاعل لان تلك لابد ان يتسع فيها على مفعول الابيات بربع فلو قال وقد قال
قولها خر عمن ... ان عدل على اقتضى انما تنفع على صفتها
بيشترط الا يكون بمعنى نعت جاز ذلك فلا ونه وجد بوبيد خالفه عاملة والحو
ان لا يعد عمل بعير المطلق فوله **ولازم غير المعدى** ص يعني انحصار الفعل في القسمين وانه
لا ثالث لهما وقد قسمه الى اربعة اقسام الثالث ما لا يوصف بتعدد ولا لزوم وهو الا
الافعال الناقصة ذكره الرابع ما توصف بهما لوجود الاستعمالين فيه كثير اكثر

ونحو ذكره في التسهيل وقد نبه عليه في الشذور قال ابو حيان هذا النوع من الفعل قسم رابع
لما انتهل وبلغ الافعال الصالح اطلاقه وفيه خلاف تذكره قال الشذور اومانكتار كنتقع ونحو
وقصد فيه امران الاول ذهبكما عنه متع ابو عصفور الى انه لا يتصور ان يوجد فعل يتعدى في
نفسه تارة وبحرف جر اخرى لانه محال ان يكون الفعل قويا ضعيفا في حال واحد انما لابد
واحد المفعول محلا وغير محل للفعل حين وليحمل على ان الاطراد تعديه بحرف جر ثم حذف توسعا
وقال الشلوبين الصغير دعوى الاستعمالين فيه اطلة اذ يتصور ان يكون لمعنز العرب لحظه قويا
بطبعه فوصله بنفسه ومن لحظه ضعيفا فقواه بالحرف ثم اختلطت اللغات وتداخلت الثاني
قال ابو حيان هذا النوع مقصور على السماع قول الكافية والمتعدي يكون الى واحد الى آخر
ابسط منه في التفصيل في الشذور قول الالفية **وحتم لزوم افعال السجايا الى آخر**
ذكر من الاشياء التي يستدل بها على لزوم الفعل تسعة دلالته على سجية او عرض او
نظافة او دنس وكونه على وزن افعلل وافعلال او مطاوعا لواحد وزاد في الشذور ما دل
على حدوث ذات او صفة حسية او عرض نحو انفعل ويفعل ويفعل وفعل اللذين وصفهما على
فعيل وهذه كلها في الكافية الكبرى وعبر في الاولين بما اقتضى تكوينا وزاد وزن افعل
كلازور واحمر وذكر في المغني عشرين وزاد كونه على افعل بمعنى صار ذا كذا كاغد البعير
واحصد الزرع او افوعل كاكوهل الفرخ اي ارتعد او افعنلل باصالة احدى
اللامين كاحرنجم او افعنلى كاحرنبى الديك انتفش وهذا داخل بقول الالفية وا
لمضاهي اقعنسسا او استفعل وهو دال على التحول كاستحجر الطين او ربما كان مزيدا
فيه كتدحرج واحرنجم واطمأن او تضمن معنى فعل قاصر نحو واصلح لي في ذريتي او دال
على لون كحمر واحمار او حلية كدعج وكحل وسمن وهزل وعبر في المغني المطاوعة
لمتعد الى واحد نحو وزن انفعل وقال ان احدهما لا يغني عن الاخر لان الاول علامة
معنوية والثاني لفظية ولان المطاوع لا يلزم وزن انفعل نحو ضاعفت الحساب
فتضاعف وعلمته فتعلم قول الالفية **والمضاهي اقعنسسا** يستثنى منه
لعطشان

لعطشان في قول الشاعر قد جعل النعاس يغرنديني ادفعه عني ويسرنديني قال
في المغني ولا ثالث لهما قوله **او طاوع المعدى لواحد** قال ابن بري قد يتفق
الفعل ومطاوعه في التعدي كاستعتبته فاعتبني واستفهمته فافهمني ورد
في المغني بان ذلك ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة
المطاوعة ان يدل على احد الفعلين على تاثير ويدل الاخر على قبول فاعله لذلك التاثير
قول الشذور او فعل كظرف وخرج عنه رحبتكم الطاعة اي وسعتكم وان بشرا
طلع اليمن اي بلغ قال في المغني ولا ثالث لهما قول الالفية **وعد لازما بحرف جر**
لم يذكر من المعديات غيره وزاد في التسهيل الهمزة وفي القياس التعدي بها
خلاف ومذهب سيبويه وجماعة انه قياسي في اللازم سماعي في المتعدي وذكر ايضا
تضعيف العين وقياسه ايضا خلاف وجزم به ابن هشام في الجامع وفي التسهيل
المفاعلة كما شيته والتشير دالنا كما شتنته وذكر ابو حيان في شرح التسهيل
وزاد غيره تضعيف اللام نحو صعر خده وصورته والتغيير بحركة العين
الكوفيين نحو وشتمت الرجل وشتمه الله قال ولا يطرد شيء من هذه
الاربعة وزاد ابن هشام في المغني صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة
نحو كرمت زيدا اي غلبته في الكرم وتضمنه معنى فعل متعد كرحب وطلع عدي بالحاء
لتضمنها معنى وسع وبلغ واشتغال الجار توسعا فتمت عشرة قوله **وان حذف**
فالنصب للمنجر نقلا قال المصنف في شرح التسهيل يقاس منه ما كثر نحو دخلت
الدار والمسجد فيقال عليهم دخلت البلد والبيت ونحو ذلك من الامكنة بخلاف ما
يكثر نحو توجه مكة وذهب الشام ومطرنا السهل والجبل فقوله **وفي ان وان يطرد**
قال في المغني احمل النحويون هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني
ان تقدر مصدرية واللام مقدرة والمعنى لان تكرمني والجزم بعدم ا لام العلة
لا نها لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف اختيها انتهى وقد ذكرها هنا في التسهيل مع

قوله **مع امن لبس** اورد عليه انه جاء الحذف مع الالباس نحو ثم عودان تتحرو حتى
اذ يحيا في وحر ولجاب ابو حيان بانه لا الباس في الاية اعتمادا على القرينة واجاب
غيره بان الحذف لقصد الايهام ليذهب نفسه كل مذهب في الاغناء والمحقق بنتيجة
بن عامر لك في علمه ويعرض قوله **والاصل سبق فاعل معنى** زاد في
التسهيل وتقدم ما يجر عاملا قد يحرز زاد في الجامع وتقدم ما هو مبتدا في المعنى
قوله **ويلزم الاصل لموجب عرا وترك ذاك الاصل حتما قد يرا** زاد في التسهيل
والكافية الكبرى او المرجح الاقرب نظير ما تقدم في الفاعل والمفعول ايضا من
الالباس والحصر والاتصال بالضمير قوله **وحذف فضلة اجز** قال في الجامع
وقد يجب الحذف كضربت وضربني زيد قوله **ان لم يضر كحذف ما سيق جوابا
او حصر** زاد في التسهيل والرقي مجردا عاملا فيه نحو جاء الناس ما عدا زيدا زاد في
الجامع ونحو ضربني وضربته زيد ورب الحلج الا الله وجاء الذي اكرمته في دار فيل
والواقع منادى او رابطا للخبر انتهى قوله **وقد يكون حذفه ملتزما** كباب الا
شتغال والنداء والاختصاص والتحذير في الكافية واطلاق قال ابو حيان
انه يكون في المفعول به اذا استعمل اجراء استعماله عاملا في المصدر **باب**
التنازع في العمل قول الالفية **ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فالواحد**
منهما العمل فيه امور الاول انه فهم من قوله عاملان ان الحرفين لا يجوز فيه
التنازع كما صرح به ابن عصفور ولا يرد ذلك على ابن الحاجب حيث قال ولا تنازع
العاملان الا انه قال بل تشبه الفعل من الوجه وان الفعل في التنازع يجري فيه
وعبارة الالفية تشمله فلا حصر منتقضا قول الشذور هذا تنازع من الفعل او شبهه
وكذا عبارة التسهيل الثاني شرط ابن عصفور كون العامل متصرفا وكذا ابن هشام
في الجامع فلا يجوز في فعل التعجب وهو ما اختاره ابو حيان ونقله عن كلام مذهب
سيبويه لكن المصنف جوزه في التسهيل شرط اعمال الثاني حذرا من الفصل بين

فيه

> في التنازع في العمل

فيه من يد كلا ورجح الرضي جوازه مطلقا وصرح في البسيط بمنع التنازع في نعم وبئس
ونقل ابو حيان الاتفاق على المنع في حبذا التركيب الثالث شرط في التسهيل ان يكون
العاملان غير توكيد وقال في شرح الكافية الكبرى لانه الرد بقوله اقتضيا ان المؤكد
لا اقتضاء له ووافقه على هذا الشرط ابن الغماز وابن هشام في الجامع واستحسنه
ابن ابي الربيع وقال ابو حيان لم يذكر اصحابنا هذا القيد صرح الفارسي بما يقتضي
عدم اعتباره وهذان الامران واردان على الكافية والشذور الرابع مقتضى عبارة
الالفية والكافية انه لا يجوز في اكثر من عاملين وقال في الشذور عاملان او ثلاثة
وكذا في الجوامع وهي عبارة الشلوبين عاملان فصاعدا قال ابو حيان ومقتضاه
انه يكون في اكثر من ثلاثة ولم يوجد فيما زاد على الثلاثة فيما استقري انتهى
قال الرضي ولو قال ابن الحاجب الفعلان فصاعدا او شبههما كان اشمل الخامس
قوله في اسم وقول ابن الحاجب بعدهما انه يقتضي انه لا يقع التنازع في المتعدي الى ثلاثة
الى ثلاثة وجوزه بعضهم ومنعه في التسهيل والجامع الجواز لمنع اقتضاء
في الشذور ما نحن من معمول كما قال ابو حيان انما سمع فيما يتعدى الى اثنين
وجوزه في المتعدي الى ثلاثة قياسا لم يسمع فيه نثر ولا نظم ومذهب التنازع خارج عن
القياس فيقتصر فيه على المسموع السادس كلام الثلاثة يشمل جميع المعمولات
وجريان التنازع فيها راي لبعضهم والاصح انه لا تنازع في الحال والمصدر والتمييز
وقد يخرج الاخيران من قوله اعمل المهمل ضمير ما تنازعاه لانهما
لا يضمران كما اخذ ابو حيان من عبارة التسهيل السابع قيد ابن الحاجب
التنازع فيه بقوله ظاهرا ليخرج المضمر فلا تنازع فيه قال في المتوسط سواء
كان على ابدال متوسطا او متصلا لاستواء العاملين في الاضمار ثم قال وفيه
نظر لجواز ان يقال زيد ضربك واهان انا ضربته واهانك وقال الرضي انما قال ذلك
لان بعض الضمائر لا يمنع تنازعه ان يحتمل التنازع في المنفصل بالعامل العامل

الآخر مرفوعا ومنصوبا كان التنازع انما يكون حينئذ في ان يعمل في المتنازع فيه ونحو
في مكانه كل من المتنازعين الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل به لعامل الآخر لان المتصل
يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل آخر واما المنفصل فان كان
مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا فلا يجوز ان يكون من التنازع وكذا الكلام الواقع
هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد لانه اذا اضمر في احدهما لزم كان يدور اللفظ
ما قام هو الا زيد وما قعد الا زيد انعكس المعنى لانه نفي للقيام عن زيد والمقصود
اثباته له وحصل المعنى نحو ما قام الا هو وما قعد الا زيد نحو خلاف المشتغل في
كلامهم وان كان منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من التنازع
وكذا المجرور المنصوب المحل نحو ما مررت وما قعدت الا بك فعلى هذا يجوز التنازع
في المضمر المنصوب المنفصل والمجرور ولا سيما اذا تقدم المنفصل هذا المضمر
على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت انتهى وذكر مثله النيلي وقال ان ذكر في
الظاهر احتراز من نحو المضمر ليس بجيد ففي البسيط لا يتنازع فعلان
فتكلم وتخاطب والمفعول المضمر الا على صورة التركيب عند الفصل نحو ما قام وما قعد
الا انا وما ضرب وما اكرم الا اياك ثم رايت ابن مالك في تسهيل المنظوم ذكر ايضا
قيد الظاهر ثم قال في [illegible] الباب ولا يتنازع في ضمير وما ادعيته من نحو ما قام
ولا قعد الا انت محمول على الحذف اذ لا يمتنع اعمال احد الفعلين في ضمير غائب
مستكن والآخر هو غير مطابق للمظهر وايضا لا بد مع كل واحد من مرفوع في
الفعلين في هذه المسئلة من الا فلو اسند احدهما الى الضمير المستتر
لكان مخصصا فيفسد المعنى لنقض النفي فيدخل التشبيه ونحوه الجامع بين [illegible]
سببي مرفوع ليخرج نحو عزة مطل معنى غريمها لانك لو قصدت فيه
التنازع لاسندت احدهما الى السببي والآخر الى ضميره فيلزم عدم الارتباط
بالمبتدأ لانه يرفع ضميره وانما السببي بضميره يحصل مثال الفاعل النائب

مبتدا

التاسع

مبتدا مخبر عنه بالعاملين فيه خلاف السببي غير المرفوع فلا يمتنع فيه التنازع نحو
زيد اكرم وافضل اباه قال ابو حيان وهذا القيد لم يذكره معظم النحويين ولا اشترط
كونه وانما ذكره ابن خروف وبعض المتاخرين قال ابو حيان لا بد من اشتراط الا
يمنع مانع لفظي ليخرج نحو قوله كانه من جوانبه احد [illegible] بالامع
الجو فقال فيه اذا اعمل الاول ولا يجوز ان يكون من اعمال الثاني لانه حينئذ يكون
مفسر الضمير [illegible] ولي [illegible] ان يتخطاها الى تفسيره وانه لا يتقدم
ما بعدها عليها فيهما وكذلك لا يفسر ما بعدها ما قبلها لان المفسر [illegible]
المفسر فكانه قد تقدم العامل العاشر قال ابو حيان لا بد من الربط في هذا الباب
فلا يجوز ضربني ضربت زيدا لانه لا رابط بين العاملين ولا يتعين ان تنزله الواو والرابط
في نحو اتوني افرغ عليه قطرا كون العامل الثاني جوابا للاول فهو مرتبط به منزلة
ان تضرب اضرب زيدا وكذا يمتنع التنازع في المعطوف باو ونحوها مما لا يجمع بين
الشيئين كقوله وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع
الحادي عشر قولهما ان العاملين [illegible] العمل استثنى منه ابن مالك في شرح
التسهيل فعلي التعجب يجوز فيهما التنازع واوجب اعمال الثاني حذرا من
الفصل بين فعل التعجب ومعموله قال ابو حيان وهذا حينئذ ليس من باب التنازع
لان شرطه جواز اعمال ايهما شاء المتنازع فيه وقد جوز المبرد على اعمال كل منهما
قال وان ورد ذلك سماعا جاز ويكون هذا الفصل مغتفرا لامتزاج الجملتين
بحرف العطف واتحادهما [illegible] العامل الثاني عشر قال في البسيط اذا كان العطف
فان رجح احد العاملين وجب اعماله فان عطف الثاني بحرف الاضراب نحو ضربت بل اكرمت
زيدا وجب اعمال الثاني وعكسه في نحو ضربت لا اكرمت زيدا والعامل المنفي نحو
كان اكرمت زيدا [illegible] وان لم يكن في العطف ما يرجح احدهما فالبصري يرجح الثاني
والكوفي الاول وبعض النحويين يتساويان عنده لتعارض الترجيحات انتهى وكذا

تفيد حسن الثالث عشر استحسن ابن مالك في شرح التسهيل قول الفراء ان العامل لا
هما قال فانه نظير قولك زيد وعمرو منطلقان على مذهب سيبويه فان زيدا مبتدا
عنده مرفوع بالمبتدا والمعطوف عليه مقدر ورده ابو حيان بانه في القياس عليه لا يصح
اسناد منطلقان الى كل واحد من زيد وعمرو للتثنية فتعين الاسناد اليهما للمطابقة بخلاف
نحو قام وقعد زيد لصحة اسناد كل من الفعلين الى زيد الرابع عشر محل الاتفاق على جواز
اعمال الثاني اذا طلب الاول منصوبا فان طلب الاول مرفوعا امتنع عند الكوفيين اعمال
الثاني فرارا من الاضمار قبل الذكر ثم الكسائي يوجب حذف فاعل الاول والفراء يجيزه
مرة او قد صرح بذلك ابن الحاجب كتبه قال الرضي [illegible] دون الحذف خلافا للكسائي
وجاز خلافا للشيرازي نحو ضربني وضربت زيدا وما نقله عن الاخفش من جواز الحذف
هو الذي نقل عنه الجمهور وقال ابن عصفور في شرح الايضاح هذا النقل عن الكسائي باطل
بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها قول الكافية وقد يكون في
العاملين الرابع قال الرضي بقي قسم رابع وهو الاتفاق في العاملية والمعمولية
معا نحو ضربني واكرمني زيد عمرا قولهم والعبارة للكافية ويختار البصريون اعمال الثاني و
والكوفيون الاول فيه امران الاول قال ابو حيان هذا المحكي عن الكوفيين تظافرت
النصوص على نقله عنهم وحكى ابو جعفر النحاس عن بعضهم ان الكوفيين يختارون اعمال
الاول لان الكلام به اتم قال ولم اجد ذلك عند ما حكي الثاني قال ابن ملكون في شرح
التسهيل اعمال السابق مواضع لا راجح عليه في اجتماع القسم والشرط [illegible] جواب
السابق منهما مغن عن جواب الثاني ولم يكن عمل السابق [illegible] مغن عن
عمل الثاني قول الالفية **ذا اسرة** قال ابن هشام لو قال ذا نصرة لكان جيدا
لان ابا جعفر النحاس قال في شرح الابيات اقارب الرجل من قبل ابيه قال والنحويون
البصريون والكوفيون مستوون في ان ذا اسرة بمعنى الجماعة وانما الذي [illegible]
قوله ان قولهم منصور في نحو قوله **والتزم ما التزما** قبل انه حشو وليس كذلك بل
هو

هو اشارة الى التزام مطابقة الضمير الكلام كما صرح به في التسهيل ومشى د. د.
عليه ابنه قال ابن قاسم اذ يكون المراد والتزم ما التزم وهو العمدة بل المخرج د. د.
بخلاف الفضلة فيؤخذ منه جواز حذف ضمير المفعول معمول الثاني وهو حسن
في تنقيح قول الكافية وحذفنا المفعول والشذور وحذف منصوب للمختصر [illegible] د.
باب المفعول والمنصوب بل المجرور ايضا كذلك فاحسن منهما قول الالفية ولا تجئ
مع اول قد اهملا بمضمر لغير رفع اوهلا قولهم والعبارة للالفية **بل حذفه الزم**
هو مذهب الجمهور ومشى عليه في الكافية الكبرى وخالف في التسهيل فقال ان الحذف اولى
لا واجب قول الالفية **ان يكن غير خبر** يوهم انه لو كان معمولا اولا في الخبر وجب
حذفه وليس كذلك فلا فرق بين المعمولين في امتناع الحذف ولزوم التاخير قال ابن الناظم
فلو **قال** واحذفه ان يكن معمولا حسب * وان يكن ذاك فاخره تصب لسلم
من ذلك وتعقبه ابن قاسم بانه لو قاله لخرج عنه خبر كان فانه لا يحذف ايضا بل يؤخر د
وهذه احد في قولهم [illegible] ولو **قال** بل حذفه ان كان فضلة وغيره تلازم فقد التزم
لا جاء وقد تمم الثلاثة قول الالفية والشذور ان يستغنى عنه وشمل ايضا ما لو
كان يحصل بحذفه اللبس نحو استعنت به واستعان علي زيد فلا يجوز حذف به لئلا
يوهم ان المراد استعنت عليه ذكره في التسهيل وطرد الصورة لا يشمله البيت
الذي ذكره ابن قاسم قول الكافية والا اظهر لم يبين محله وقد بينه قول الالفية
واخرنه والشذور والا اخره والتزام تاخيره مذهب الاكثرين وخالف في التسهيل
فقال انه اولى لا واجب قول الكافية وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني
والمفعول على المختار فيه امران الاول لا يختص ذلك بالمفعول بل المجرور ايضا د
كذلك وقد شمله قول الالفية واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه وقول الشذور
بضمير ما يحتاج الثاني ما رجحه من وجوب اضمار المفعول هو مذهب الجمهور
ومشى عليه في الالفية والشذور لكن رجح في التسهيل جواز حذفه وقيد بما اذا

ط
واجعل هذا الحكم حيث [illegible]
بقوله : واحذفه ان لم يك [illegible]
خيف لبس او يرى
كعمدة فجئ بما اوخرا

لم يلبس فلا يجوز في نحو مال عني وملت اليه زيد حزن اليه ليلا يلتبس
قول الكافية الا ان يمنع مانع فيبطل ضو الولد لقول الالفية والضم الولد ومثناعنه
مع تعرض للمنثور لمرا الاستثناء لان الامر فيه ادى الى الاستعمال في البيتين
وخرجت المسئلة بالاعراب التنازع وقد ذهب ابن الطراوة الى الاضمار
في باب ظن لا يجوز ومنع ما اتى اليه من مسكن لطراز ليعو المضمر مفسر بعود عليه
لانك اذا قلت ظننته وظننيه زيد قائما تعدا الفاعل قائما لانه يصير ظننت
ذالك القائم المذكور وليس ايا لان القائم هو زيد وليس المفعول وظنني زيد نفسه
وردلانه يعود على قائم من جهة اللفظ لا المعنى على قولهم عندي درهم ونصفه وقوله
وسقي الفضا والساكنيه وان هم شببه بين جوانحي وضلوعي وقال ابو حيان الى
الى مذهب ابن الطراوة فقال ينبغي الرجوع في هذا الى السماع فان سمع في باب ظن
اتبع والا منع فصح اجازته لان عوده على شيء لفظا لا معنى تغليبا ويحتمل التأويل
فلا يجعل اصلا يقاس عليه وتبنى عليه المسائل واما الرضي فاختار في مفصله
الكتاب غير الاضمار فقال ان حذف مفعولي ظن غير ممنوع ولو سلم فنسلم
وجوب المطابقة بين الضمير وما عاد اليه اذا لم تلتبس المخالفة بينهما فان قال
وان كانت واحدة وقبله فان كرته نسا والضمير للاولاد فلا لاضمار فدليل على
المعنى المقصود فيجوز ظنني وظننته اياها الزيدان منطلقا وان كان
ما عاد اليه مفردا مراعات للمسند او ظننت وظنني اياه الزيدين منطلقين فان
الاول ذلك فبعد الفصل للفصل كنا اجنبيين العامل والمعمول او المبتدا
والخبر الاول المنتصر ثم رأيت ان ملك اختار ايضا جواز الحذف في كتابه سبك
المنظوم فقال ويجوز هنا حذفه احدهما معمولي باب ظننت لدلالة ما بعده عليه
خلافا لقوم هكذا عبارته **باب المفعول المطلق** ذكر ابن ملك
في جميع كتبه في التفاعيل ولا العمدة فلم يذكره معه بل اخره الى ذكر
اعماله

اعماله **قول الالفية المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل** فيه امور
الاول قال ابن هشام يرد عليه اسم المصدر وهو عبارة عما سوى المصدر وخالفه بفعله
كحلاد وحبرا وتجريد من عدم زيادة في فعله كالغسل مع اغتسل والوضوء توضا
وقد قال في التسهيل المصدر ما دل بالاصالة على معنى قائم بفاعل الوصادر عنه حقيقة
او مجاز وقال احترزت بقولي بالاصالة من اسماء المصدر الثاني كلامه يشعر بان المصدر
والمفعول المطلق مترادفان وليس كذلك بل بينهما عموم وخصوص من وجه فقد
يكون المفعول المطلق غير مصدر كالجار مجراه من اسم المصدر والالة وغير ذلك وهو
قد يشترد اليه قوله وقد ينوب عنه ما عليه دال وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق
نحو يعجبني ضربك ولهذا قال في الشذور وهو المصدر الفضلة فاحترز عن نحو قد
يشتمل اليه قول الناظم بعد نصب وذكره لدفع قسم المنصوبات الثالث نحو قولهم خلق
الله السموات وخلق الله زيد افان السموات ليس بمصدر وكذا زيد وهو مفعول مطلق
لا مفعول به كما نبه عليه ابن هشام في المغني وسبقه اليه الجرجاني وابن الحاجب في
وصاحب البسيط والاقفهسي السبكي نقل التعقيب وقد بسطت الكلام على ذلك في حل
نكتة المغني قول الكافية وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه فيه امور
الاول قال الشارحون لا حاجة الى لفظ اسم وقول المصنف انه احترز به من ضرب في التلفظ
في ضرب ضرب زيد مردود لانه ان كان المراد لفظه فهو خرج بفعله فاعل الفعل
المذكور لان هو فعل الفاعل هو المذكور الضرب لا ضرب او مدلوله الذي هو الضرب
فهو مفعول مطلق فلا يحترز عنه كذا قدره صاحب المتوسط ثم اجاز عنه انه
يمنع انه مفعول مطلق وانما يكون كذلك ان لو عبر عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر
عنه بالفعل فلا واما الرضي فقدره بان مضمونه وهو الضرب في ضرب اذا خرج يخرج
لانه اذا فعل مضمونه فلم يفعله الثاني قال الرضي يخرج عن هذا الحد نحو ضربا
في مقام ثبت الكلام بان نوع مفعول فاعل الفعل المذكور قبلها الا ان يقال النوع مرتفع

الاثنات تجري مجرى الثالث ورد عليه نحو مات موتا ووقف وقافا فان الموت ونحوه ليس
بفعل الفاعل المذكور الا انه الجواب الرابع يرد عليه نحو اجتنبته اجتنابا وابغضته
بغضا وكرهته كراهية فان المنصوب في الثلاثة مفعول به مع صدق الحد عليه قال
في التوسط فلو زاد فيه اثرا وهو ذكر بيانا لما استقل الخامس اورد عليه نحو
ضربته ضرب الامير وقمت قيام زيد فانه مفعول مطلق بلا نزاع ولم يفعله فاعل
الفعل المذكور بل غيره واجاب النيلي بان هذا ونحوه على حذف المصدر المجرور والمراد
تقديره فيه اما مثل قيام زيد وضربا مثل ضرب الامير السادس قال الرضي مذكور
صفة فعل وقال النيلي بل هو صفة فاعل لا يجري على الاول نحو سقيا ورعيا فان
فعليهما غير مذكور ونحو فرحي في الصور فرحة فان فعله مذكور وليس بمفعول مطلق
لا يرد على الثاني لان فاعله غير مذكور السابع اورد عليه ما لا فعل له البتة كويحه
وويسه وويله قول الالفية **بفعله** قال ابن قاسم ينبغي ان يحمل على الفعل
في المعنى ليشمل نحو يعجبني ايمانك تصديقا ويدخل في التسهيل بفعله او فعل مقامه
وزاد النيلي على ذلك قوله **او وصف** فكان حقه ان يقيد بالمتصرف ليخرج فعل
التعجب وليس وعسى وتبارك ونعم وبئس واخواتها قال الفارسي نص على انها لا تنصب
المصدر وان الجر فلم لم اعلامه قال ابن هشام والجواب عن باب كان ان يقال الفعل
المصدر يرى القول الآخر انها تنصبه واما البواقي فواردة ولو قال او فعله بلا لفظ
فيه لم يرد لا معناه [illegible] او بعد ذاك المصدر فعلى ان المراد بعامله مصدر ذاك
مفقود في الجامد فلتنت ولمن قال في الكافية الكبرى والتسهيل ادبرهم
وهو اوسع واحكم لشموله الفعل واسم الفاعل واسم المفعول وعبارة العمدة ويصحب
ما نصب وما انتصب منه منصوبا به فولهم ذا العبارة للكافية ويكون للتا
كيد والنوع والعدد قال ابن الخباز اصل الجواب المصدر الثلاثة فلا بد من
احدها لبيان الحالة كالركبة والقعدة والجلسة وهي الصفات التي تجعل
عليها

عليها الركوب والجلوس والقعود والجلوس والثانية تجري مجرى المصدر حالا كاتيته
ركضا واجاب ابن هشام بان الاولى داخلة في النوع والثانية في النوع او التاكيد
قول الالفية وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا كلامه ان الناصب له الفعل
المذكور وهو احد الاقوال في ذلك وعليه المازني والمبرد والسيرافي وصححه
ابن مالك والذي عليه سيبويه والجمهور وصححه ابو حيان ان الناصب له فعل مضمر
من لفظه واختار ابن جني والفارسي التفصيل فان اريد به التاكيد عمل فيه المضمر
لا الظاهر لانه من قبيل التاكيد اللفظي وان اريد به النوع عمل فيه الظاهر
لانه بمعناه قول الالفية **وقد ينوب عنه ما عليه دل كجد كل الجد وافرح
الجذل** فيه ايهام واجمال وتفصيله ان المصدر المؤكد ينوب عنه ثلاثة اشياء
مرادفه كقعدت جلوسا وملاقيه في الاشتقاق نحو وتبتل اليه تبتيلا واسم مصدر نحو
[illegible] والمصدر المبين ينوب عنه ثلاثة عشر شيئا نوع كرجع القهقرى
ووصفه كاذكر ربك كثيرا وهيئة كيموت الكافر ميتة سوء والة كضربته
سوطا وكل كجد كل الجد وبعض كضربته بعض الضرب وضميره كلا اعذبه احدا
واسم اشارة كضربته ذلك الضرب ووقت كقوله الم تغتمض عيناك ليلة
ارمدا وما الاستفهامية كما تضرب زيدا وما الشرطية كما شئت فقم ذي
هذه الاحد عشر في التسهيل وعدد كضربته عشر ضربات ومرادفه كافرح سرورا
وافرح الجذل وهذان في الكافية الكبرى وزاد ابن هشام في تعليقه مثل [illegible]
عنه نحو ولا تضره شيئا وقد ذكر هذه في التسهيل وزاد بعض العلماء ان المصدر
العلم كبرة وفجرة [illegible] في شرح التسهيل ان اسم المصدر العلم لا يستعمل
مؤكدا ولا مبينا قول الالفية والعامل لفظا والكافية **وثن واجمع غيره** هو
في العدد بلا خلاف وفي النوع على قول وظاهر مذهب سيبويه ان النوع لا يثنى ولا يجمع
وصححه الكوفيون وبينه ابو حيان على ان التثنية اصلح فقيلا من الجمع وان الاحسن

ان يقال ثنا فهت نوعين من القيام وقال ابن هشام في تعليقه الذي انزله انه لا يثنى
المصدر ولا يجمع الا ان كان محدودا وان المبين للنوع يا ضربت زيدا ضربا شديدا لا يثنى
ولا يجمع لانه يعين التوكيد مع افادته للنوع وتنزل كل مصدر نوعي فانه يعين التوكيد
وزيادة وهو صالح للواحد فما فوقه كما ان المصدر المؤكد كذلك وذكر في التسهيل ان قولهم
اختلاف الانواع مجاز انما الاختلاف والحقيقة لان الافعال كلها افعال واحدة
متماثلة لذواتها لكن الاختلاف راجع الى ما تعلقت به الافعال المتعدية الى غير
المصادر بقولك العلوم والاشغال والحلوم انما هي المعلومات والامور المشتغل بها
والمرئيات في النوم قول الكافية وقد يحذف الفعل يستثنى منه ابن مالك في كافيته
والعينة عامل المؤكد فقال وحذف عامل المؤكد امتنع وعلله في شرح الكافية
بان المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك لكن يستثنى
ذلك في التسهيل وشرحه ونازعه ابنه فيما علل به في قول الكافية ووجوبا
سماعا نحو سقيا ورعيا الى اخره فيه امور الاول ما ذكره من ان هذا النوع سماعي
هو مذهب سيبويه وذهب الاخفش والفراء الى انه مقيس بشرط افراده وتنكيره
فيقال ضربا له وقتلا واختاره بعضهم التصحيح وهو القياس فيما له فعل من لفظه
والنع فيما لا فعل له الثاني قال الرضي الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها ان ذكرت
بعدها مكتنفهما وتعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول الجر في حرف او بالاضافة
المصدر اليه فليست مما يجب حذفه فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا وحمدت
حمدا وتشكرت شكرا واما ما ليس فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وسنة الله وجنانيك
ودواليك اذ لم تجد علالك وعفرا لك وشكرا لك ودرا لك وعجبا منك
فيجب فيه حذف الفعل قياسا والمراد بالقياس ان يكون ثمة ضابط كلي يحذف
الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او
المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن نحو ضربا

طرح

طرح هم وسعى لها سعيها انتهى وما ذكر ليس برد يا محضا لان الثاني حاصله
يرجع الى اختيار القياس وهو واحد للقولين السابقين واما الاول فهو ما ابو علي فيه
بلا التفاتهم بين ان قلت كيف قال سيبويه ان حمدا وشكرا لا يظهر فعلهما ولا شك
انه يجوز ان تقول حمدت الله حمدا واحمده حمدا فالجواب ان سيبويه انما ذكر سيبويه
في حمدا الذي هو بعض الجملة التي هي صيغة الانشاء الحمد وهذا لا يظهر فعله
الفعل الذي اورده المعترض انما هو محض الخبر الخبري عن الحمد لا بعض الجملة الثالثة
قال ابن عصفور لا يستعمل ابدا حمدا وشكرا الا ان يظهر الفعل على الجواز
ولا يضمر الا ولا يلتزم الاضمار الا ان يظهر الفعل انهما لا كفرا بان سيبويه انما ذكر الثلاثة
صيغة حمدا وشكرا لا كفرا او وجهه انها جرت مجرى المثل فالتزم فيه ما التزمه
العرب انتهى وحذف اذ اشترطه اخره وجوب الحذف فهو وارد على الفصيح وجهين
ترتيب يذكر لا كفرا وفي بعضه عن ان الشرط اجتماع الثلاثة وفي بعضه احد من شرح
المقدمة على ذلك لعدم اعتنائهم بالقول الرابع يذكر فيه هذا النوع ضابطه
وقد اشار اليه الالفية حيث قال والحذف حتم مع ات بدلا من فعله فوله ومنها
ما وقع تفصيلا لا نه مضمون جملة متقدمة قال ابن مالك كان يغنيه عن هذا التطويل
بعا فيه جملة قوله وسقط ما وقع مثنيا بعد نفي ومعنى نفي داخل على اسم لا
يكون خبرا عنه او وقع مكرر قال ابن مالك كان يغنيه عن هذا التطويل ما وقع
خبرا لاسم عين مكررا او محصورا قول الالفية كذاك ذو التشبيه بعد جملة
تركهما كعلية التسهيل ان يكون مشتملة على اسم بمعناه وعلى صاحبه وان يكون ما
اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل وان يكون المصدر مشعرا بالحدوث وقد ذكر
ذلك ابن الحاجب سوى الاخير ولعل ابن مالك اشار اليه بقوله بالمثال فانه
قوله بعد جملة قال ابو حيان لو كان المصدر يتضمن اسنادا معنويا فهو يجري
مجرى الجملة او المعرد فيه نظر نحو زيد له صوت صوت حمار اذا جعلت صوتا

بالتجوز لان ياتي له صوت صوت حمار فقول الغاية علاجا هو معنى كونه مشعرا بالحدوث
احترازا من قوله ذكاء ذكاء الحكماء قال ابن مالك فلو اردت به الحضور اثاره فمراد راى
الامور البهية نصبته لان المراد به حينئذ امر علاجي قال ابن هشام وحاصله انه
ان اريد الحقيقة وجب الرفع او المجاز رجح النصب قوله وصاحبه هو شرط لاختيار
النصب لا الجواز فانه يجوز على ضعف لان الصوت في قولك فيها صوت حمار يستلزم
مصوتا فكانه مذكور قوله مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار قال ابن هشام تمثيل
ابن مالك في قوله لزيد صوت صوت حمار اولى لان تمثيل الجملتين لا فائدة له لان مررت لا مدخل
له في التمثيل قال الا ان مثال ابن الحاجب عنه اولى لدلالة مررت على تلبس الصوت وحدوثه
بخلاف لزيد صوت فانه اخبار الامر الثابت له بمجرده عنه لا ينتصب قال الا ان رد
احد المشترطه الاشترطه انتهى وبه يعلم ان بقيها معا امران الاول ان النصب عند
اجتماع الشروط غير متعين بل يجوز الرفع على الصفة ان جاز نكرة وعلى انه خبر مبتدا محذوف
ان جامع معرفة وعلى البدل فيهما واختلفوا هل الاولى النصب او الرفع معا ولم ير فاختار
ابن خروف الاول وابن عصفور الثاني الثاني ان الرضي نقل عن ظاهر كلام سيبويه
ان المصدر منصوب في هذا المثال بقوله صوت لا بفعل مقدر فانه قال وانما انتصب
لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل
والفاعل فهي بمعنى يصوت لانه يشتمل على المصدر الحادث وعلى من قام به ذلك المصدر
وهذا اوجه قوي انتهى وغلطه ابو حيان لما قاله الرضي ورده بقوله قلت
ما الداعي الى ان يصير ناصبا لقوله صوتا حمار وهلا نصبه بقوله صوت فالجواب
انه لم يرد بالصوت انه فعل الحدث حتى يكون بمعنى ان يصوت وانما اريد به ما
يسمع فليس مشعرا لان والفعل ولا بدلا من لفظ الفعل في العمل الا ان يتبعها حتى
يعمل وانما يراد به ما هو ناشئ عن التصويت انتهى من تذكرة الفارسي ملخصا وتبع
من ذلك قال لا يدس اضمار عامل لان صوت حمار غير صوت زيد فلا يتم كونه

عاملا فيه بل لو قيل مررت به فاذا هو يصوت صوت الحمار مصدرا لفعل غيره اي يصوت
الحمار منصوبا بيصوت هذا فعل الرجل فلا يكون فعل الحمار مصدرا لفعل غيره ولكن يصير
معناه سوى الفعل الظاهر كما في فعل ذلك في قولهم يضحك لمع البرق قال والتقدير فيما قاله
له صوت يصوته صوت حمار ويصوته على معنى يشبهه على مثال صوت الحمار وكذا قوله فقال
يشبه اظهار صوت الحمار ثم حذف اظهار لاشتغاله عنه لفعل المخاطب ان صوت الرجل
ليس صوت حمار وهذا جواب لقولك على اي صفة يخرج صوته فقال التعجب
على طريق الغيبة انتهى قوله نحو زيد قائم حقا رد ابن مالك هذا التاويل بانه ليس
له محتمل غير نحو الصواب هذا الذي حقا وهذا ان حقا فانه يحتمل الشرع والتمني
واخوه النصب واخوه الاستفهام قوله نحو لبيك وسعديك قال ابو حيان المستعمل
سعديك وحده بل تابعا للبيك تثنية بمعنى التكثير الثاني يجاد
الجزي فياسه الواقع في نزيه نحو اتوا بهذا وقد جزم فرناوك الهريلوا انت
فنسري وقد ذكرته في التسهيل والكافية الكبرى

باب المفعول له

كذا وصفه هنا ابن مالك وابن هشام واخر ابن الحاجب بعد المفعول فيه والاول
انسب لانه مصدر ولهذا قال بعضهم انه ينتصب انتصاب المصدر ووجه الترتيب
في الكافية بان احتياج الفعل الى الزمان والمكان اشد من احتياجه الى العلة
قولهم والعبارة المشهورة المصدر المعلل الحدث شاركه في الزمان والفاعل فيه
امران الاول ذكر من اشتراط المشاركة في الزمان والفاعل قال ابو حيان انه
من اشتراط المتاخرين كلامه على ان يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين الثاني يفي
من شروطه ان يكون على غير لفظ الفعل العامل فلا يقال خلقتك اجلالا لك
نص عليه سيبويه وغيره قال ابن هشام والمشترط كونه علة يغني عنه اذ من العلم
ان الشيء لا يعلل بنفسه الثالث زاد بعض النحويين في الشروط ان يكون من نوع
الفعل ليخرج نحو جاء زيد ركضا فانه اذا قصد ويكون فيه غناء على الفعل فلا بد

من الخلل الرابع اشتراط العمدة كونه ظاهرا فقال في شرحه كل ما عاد على ضمير اعلا بزمن القلا
نحو جارك جئتك له الخامس اشتراط بعضهم ان يكون من افعال النفس الباطنة لا من افعال
الجوارح الظاهرة نحو جئتك خوفا ورغبة ولا يجوز جئتك قراءة للعلم وقتلا للكفار
وضربا لزيد واعتمده الشلبي قول الكافية خلافا للزجاج فانه عنده مصدر نكرا
نقله عنه الجزولي ايضا وقد تعقبه ابن عصفور بقوله انه وهم عليه والذي رآه الزجاج
انه منصوب بفعل مضمر من لفظه واجب الاضمار كذا انتصر عليه في كتاب المعاني له
وقال ابن ملك في شرح التسهيل نسب بعضهم الى الزجاج انه قال بانتصابه نصب
المصدر وليس بصحيح عنه بل مذهبه مذهب سيبويه قال ابو حيان وهو خلاف ما
نقله ابن عصفور ايضا فحصل عنه ثلاثة نقول مختلفة قول الالفية والشذور وتجب
في معلل بفقد شرط كما اربع قال في العمدة الا ان يكون ان او ان وصلتهما زاد في شرحه
فلا يجب جر التعليل معه نحو جئتك ان تعطيني وجئتك السلامة ان وعدتك
امن لا ان وان قد اطرد فيهما جواز الاستغناء عن حرف الجر قد مر في الباب وعن
قول الالفية والكافية باللام زاد في الشذور او ما يشبهها قال في شرح الكافية وهو
من وفي زاد في شرح العمدة والباء والكاف قول الالفية **كلا هذا اقنع** فيه وآيته
وهي الاشارة الى جواز تقديم المفعول له على عامله قول الشذور فيه يوهم ان جميع الصور
مستوية وليس كذلك وقد بينه بقوله في الالفية فقال يقل ان يصحبها المجرد والعكس
في مصحوب ال ونص عليه المصنف والابي على السواء كذا ذكره في التسهيل والعمدة

باب المفعول فيه

كذا قدمه ابن ملك في جميع كتبه على معه الا في العمدة
فانه اخره عنه والاول انسب لان المفعول معه مختلف في كونه قياسا ولانه يصل العامل
اليه بواسطة الواو خلافا معبر ما يسمى النحاة قول الكافية هو ما فعل فيه مذكور
فقال الشلبي لا ارى هذا الرسم يشتمل فيهم المفعول فيه بمعنى الذي بصار التقدير
المفعول فيه هو الذي فعل فيه والذي فعل فيه هو المفعول فيه قول الالفية **الظرف**

(هامش: م ان ال في المعجل فيه — رمزيهم)

وقت

وقت او مكان ضمنا في فيه امور الاول قال ابن هشام قد حد ان لم يكن من
عين اسماء الزمان والمكان كقولهم احقا انك ذاهب وجهد رأيك انك ذاهب
اي اي حق ومن جهد رأيك وكذا اني ايضا واورده على الكافية والشذور وقال
ابو حيان مذهب سيبويه ان حقا في المثال نصب على الظرف وجوز ان يكون زمانا
ولا عوارة لا هو فاعل مقامه ولهذا تشبيهه به من حيث انه اسم معنى كما ان اسم الزمان
اسم معنى وانه مشتمل على المفعول كاشتمال الظرف الزماني على ما وقع فيه وتقليم قولهم في
غير شك انك قائم وظنا منك انك قائم واستعمال هذا النوع ظرفا موقوف على
السماع انتهى الثاني قال ابو حيان المحققون يقولون ان الظرف على تقدير في وانه
في المضمن معناها قول لانه لا يلزم من ذكر التضمن ان يجمع بين المتضمن والمتضمن
وقد حذف بعض الظروف لا يقدر عنده في الا بعض عند ذلك يوقعه التضمن الذي يلزم
منه بناء الظروف ولا يلزم من قول النحاة ان الظرف يتقدر بفي انه يجوز دخول
في عليه وانه ينطق به مع كل مقدر بل التنطق به يحول الاعراب قال ثم انه
معارض بان التضمين لا يجمع بينها بينه وبين المتضمن الا ترى من الشرطية
او الاستفهامية لا يجمع بينها وبين ان الشرط ولا الاستفهام والظرف قد
يجوز جمعه معه نحو جئت يوم الخميس وفي يوم الخميس فدل على بطلان التضمين فان
وقد جرى المصنف في مواضع اخر منها شرح الكافية بقوله مقارنا معنى في مرادا فيه
من ذلك ايضا وكذا قال الشلبي لو كان على تضمين في لبني ونحو من اظهار فلا معه وانما
هو على تقدير ها والتقدير يجوز اظهاره الثالث قال ابن الناظم لا حاجة الى قوله
دائما لانه انتهى به احترازا من المنصوب على التوسع نحو دخلت الدار وهذا
خارج بقوله ضمنا في لانه منصوب نصب المفعول به لا الظرف قوله **فانوه مقدرا**
يعني جوازا او وجوبا وهو فيما اذا وقع التقدير وذلك فيه ضمن صور اذا وقع
صلة او صفة او حالا او خبرا نحو يوم الجمعة صمت فيه والباقي جوازا

ويرد ذلك انتصابه فى قول الكافية وينتصب بعامل مضمر الا انه ذكر الاخيرة في قوله وما شرطه
التفسير والصور الخمسة مذكورة في الكافية الكبرى هنا وتكرر في سبك المنظوم وزاد سادسة
وهو المثل نحو بالرفاء والبنين وزاد ابن هشام في مغنيه هنا سابعة وهو ما اذا وقع الاسم
الظاهر نحو اعتقدت زيدا وقوله في العبارة اللاتية **وكل وقت قابل ذاك** استغنى
منه في نكته على الحاجبية مدومند قول الشيخ اذ يكون مبهم او مقيد معنى ارادة الكلام
ان المقدار ليس داخلا في المبهم وهو ما صححه الشلوبين وابو حيان وانه شبيه بالمبهم
وصحح الفارسي انه داخل فيه وعليه مشى ابن مالك وقال المبهم نحو الجهات والملحق
وما صيغ من الفعل ويرد على ابن مالك وحده انه جعل ما صيغ من الفعل من المبهم قال
ابن ظاهر والفارق انه من المختص لا من المبهم كما نص عليه غ وهو ظاهر كلامه في شرح
الكافية حيث جعله قسيما للمبهم قلت ولا خلاف فيه بين النحويين وقد صرح صاحب
الايضاح بانه مختص نص تشبيهها بالمبهم وينبغي جعل قوله وما صيغ معطوفا على
مبهما لا على الجهات فيندفع الاعتراض وعلى هذا مشيت في شرحي ويرد عليه
ايضا انه جعل الضرب من الفعل وانما هو من المصدر واكد الاعتراض كقوله
كمرمى من رمى ويرد عليهما معا انهما حصرا المكان في ثلاثة انواع وزاد في
التسهيل رابعا بقوله او جاريا بالاطراد مجرى ذلك قال في شرحه وذلك صفة المكان
الغالبة نحو هم قريبا منك ونشر في العشي مصادر فات مقام مضاف النظا تقديرا
نحو قولهم هو قرب الدار ووزن الجبل وزنة والمراد بالاطراد الا يختص هو بعضه
بعامل ما اى اختصاص طريقة المشتق من اسم الواقع به انتهى وقال في العمدة
والصالح له من المكان ما دل على مقدار مجمل افعل جهة كامام او شبه جهة كعند
او على محل الواقع فيه موافقا له في اصل اللفظ يزاد شبه الجهة وكذا زاده هنا
في سبك المنظوم فقال وهو ما دل على جهة كامام وخلف او ما يشبه في الشياع كعند
ومكان وقد نص عليهما ايضا في الكافية فقال وغير ذاك اسماء الجهات جمعا وما
بفنائها

بفنائها كعند ومع وقد تعرض لذلك ابن الحاجب في قوله وفسر المبهم بالجهات
الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرته وشبه
بعد دخلت على الاصح وتختص بالبرادات الاول فالاول المتوسط للامكنة المبهمة
في الجهات الست كثيرة دلالتي ان يقال في تعريف المبهم انه مكان له اسم تسميته
له بسبب امر غير داخل في مسماه كخلف فان تسميته بذلك بسبب كون الخلف في
جهته وهو غير داخل في مسماه والمعين ما كان بسبب امر داخل فيه كالدار فان تسميته
بذلك بسبب الحائط والسقف وغيرهما وكلها داخلة في مسمى الدار انتهى
ولا شك ان من ظروف المكان غير الجهات الست في لفظ مكان وناحية وجهة
واقطار البلاد في الفاظ ذكرها ابن مالك وابو حيان في شرح التسهيل الثاني
لم يتعرض لذكر المقادير البتة ولا لما صيغ من الفعل ولا لما جرى مجراه بالاطراد الثالث
ان الفراء حكى عن العرب انهم عدوا الى اسماء المكان في البلاد دخلت وذهبت و
انطلقت قال ابو حيان وهذا وان لم يحفظه البصريون فالفراء ثقة فيما ينقله
في ذلك على تعميم المضيف الحكم بدخلت في قول الشذور وقولهم دخلت الدار على
التوسع هذا مذهب الفارسي وطائفة ان دخلت متعدية في الاصل بحرف الجر وهو
في الا انه حذف اتساعا فانتصب على المفعول به والى مذهب انه سيبويه والمحققون
انه منصوب على الظرف تشبيها بالمبهم ولذا قال ابن الحاجب فاشار الى خلاف
الفارسي ونحو قالا خيمتي ام معبد نازع بعض العلماء في الاستشهاد بهذا
البيت بانه قد روي تقتبس عن بيتهم ولا شاهد فيه حينئذ واجيب بان العرب تناشدوه
ورووه فلا حجة بقولهم لا بقول الحاكي فقول الالفية **وشرط كون ذا منصوبا ان يقع**
ظرفا لما في اصله معه اجتمع قال ابن قاسم فان قلت يخرج عنه نحو سرت جلوس
مجلسك لان العامل فيه اصله لا نفس اجتمع معه في اصله قلت هذا اول نتيجته
عليه انه بعد تقدير ان المصدر يعمل عمل فعله قوله **وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك**

قوله

دون تصرف بلا له ان يقول مثل ذالك في المصدر وقد ذكر في سبك المنظوم فقال بعد ذكره لتوكيد او نوع او عدد وان لا يلزمه هذا الاشتغال بمتصرف وان لا زمه في غير متصرفا قوله **ظرفية او شبهها** قال في شرح الكافية وهو نحو اجر دالج وليس المراد كل ظرف بل من ظرف وحرف ما كما صرح به في التسهيل قوله **وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان يكثر** في امور الاول قال في شرح الكافية هو من باب حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه الثاني شرط ذالك ابهام تعيين او مقدار قاله فيه ايضا الثالث قد ينوب عنه اسماء اعيان نحو لا اكلمك القارظين ابي مدة غيبتهما والعو قدين والشمس والقمر والنجم اي مدة بقائها اوطلوعها ذكره فيه ايضا الرابع قال الشاطبي في شرح كلامه ما يدل على ان ذالك عند مقيس او مسموع ولا يوخذ الاول من تكثيره ولا الثاني من تقليله وقد نص على ان ذالك موقوف على السماع وقع ابن فارس من قد ويكثر السماع في الاول والقياس في الثاني **باب المفعول معه** قول الكافية هو مذكور بعد الواو المصاحبة معمول فعل او دعلنه نحو جاء زيد وعمر معه واجيب بان المراد المصاحبة الحاصلة من الواو وهي صاحبة من مع والا لكان من مع الواو تكرار اقول الالفية **ينصب تالي الواو** اي التي بمعنى مع امر من الشرال وقد صرح به في الشذور فقال هو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة وزاد ابن عصفور في الحد المتضمن معنى المفعول به فقال لم يرد حرف المعنى لكان معطوفا وقد اعتمد في التسهيل وقال الشاطبي انه يوخذ من الالفية من الشرال في العماد هو الاسم المذكور فضلة بعد واو بمعنى مع غير متبعة قال احترزت بقولي غير متبعة من نحو مزجت عسلا وماء وقد قال ابو حيان يشترط الجمهور في تلك الواو ان يصح عطفه فلا ينصب ضحكت وطلوع الشمس مفعولا معه لانه لا يصح فيه العطف كما قاله الاخفش ونقله جل النحويين بالقبول ثم قال الصغير ابن وابن جني وادعا فيه ابن الباذش الاجماع وخالف المصنف في التسهيل

يعني السراج

ومع

ما يشترطه قوله **بما من الفعل وشبهه سبق** شرطه ان يكون فيه معناه وحروفه وقد صرح به في شرح الشذور فلا يعمل فيه المعنوي كالاشارة والظرف على الاصح لان عبارة العمدة مسبوقة بفعل او متضمن معناه وحروفه او معناه دون حروفه وقال في شرحها والمسبوقة بمتضمن معنى الفعل دون حروفه مالك وزيدا قوله **وبعد ما استفهام او كيف نصبا بفعل كون مضمر بعض العرب** فيه امور الاول قال ابن هشام لم ار من صرح بوجوب النصب فيه بتفصيل الا في ما انت وزيد افعلا والا فما انت وزيد وعمر وما شانك وزيدا فيه تردد فقيل بوجوب النصب وهو قول الاكثر واجاز الكسائي الرفع والجمهور قلت المصنف يرد موضع وجوب النصب انما اراد موضع جوازه بل موضع فلنه تدليل قوله نصب بعض العرب يعني ان الاكثر على خلافه ولم ار قال في التسهيل نحب النصب عند الاكثر في نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا بكان مضمرة قبل الجار وما ان الضمير ظاهر ارجح العطف وربما نصب بفعل مقدر بعد ما او كيف او زمن مضاف او قبل خبر ظاهر في نحو ما انت والسير وكيف انت وقصعة من ثريد وازمان قومي والجماعة وانا واياه في لحاف وقال في العمدة وقال في العمدة قد يقع بعد مرفوع بفعل مقدر بعد استفهام بكيف او ما او زمان مضاف الى الجملة وقد قال في الكافية وان خلا من فعل او معناه فلا تحتنب النصب وقد يرى الامر بعد ما استفهام او كيف لان يضمر بفعل الكون او بعد من يعرف ان الذ ضما هو الذي فقله هناك وان الارجح فيه ترك النصب فظاهره وجوبه بين دعلته صور الوجوب ضابطه كما في شرح التسهيل ان يقع ما الاستفهم بها على سبيل الانكار قبل ضمير مجرور باللام او الشان او ما يودي ما يودي مانه انتهى ومع ذلك ان كيف ليس لها مدخل في ذالك فدخل الامر الثاني انه الحلوا ضمار بفعل الكون فقد الماضي والمضارع مع كل من ما وكيف وهو مذهب المبرد ووافقه ابن خالد والفرنس عليه سيبويه ان يقدر مع ما كنت بلفظ الماضي ومع

يكون بلفظ المضارع وقال به السيرافي وابن ولاد وابن خروف وفرقوا بان ما للنفي
على وقع. وكيف السؤال لا على ما في بقية الثلاث يرد على الصورة الثالثة التي زادها
في كتبه المذكورة وهو الواقع بعد زمان مضاف الى جملة كقوله ازمان قومي والجماعة
كالذي قال سيبويه التقدير ازمان كان قومي والجماعة اي مع الجماعة واما الرابعة
التي زادها في التسهيل فنحو رب ما اخوان حزنت عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم
ينزل عليه الوحي وانا واياه في لحاف اي كنت واياه فقال ابو حيان ولا يعتمد
على ذلك لان الاثار وقع فيها النقل كثيرا من الرواة ولم يثبت ان هذا لفظ عا
ئشة قوله الثانية ما كان الفعل لفظا وجاز العطف بلا ضعف فالوجهان قال في التوضيح
يستوى نحو جئت زيدا وعمرا فانه جاز فيه العطف مع انه لا محذور انتهى ثم كلامه في
جواز الوجهين على السواء ولنيركنا الكل بل العطف ارجح كما صرح به في الالفية في
وسيأتي ما يستثنى من قوله وان لم يجز العطف تعين النصب مثل حسبك وزيدا الخ في
ذكره ابن مالك في شرح الكافية والعمدة انه يجوز في هذا المثال وفي ذلك وزيد
الوجهان والنصب ارجح قوله وان كان معنى وجاز العطف تعين العطف نحو ما لزيد
وعمرو اجزم به من تعين العطف رام لبعض المتاخرين حكاه ابن مالك في شرح
العمدة وقال انه ليس بصحيح والمشهور جواز الامرين دون رجحان العطف كما نص
عليه سيبويه ولا يعتمد لما السيبي عمر بن ظفير الربيع ايضا كذلك نحو ما انت
وزيد بالوجهين قوله والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا الاشار
ابن مالك في شرح المثال بجواز الجر قوله لان المعنى فيه تضع يقدر احدهما
واما النصب عند سيبويه والجمهور فكان مضمرة قبل الجار او مصدر لابس
منويا بعد الواو وعند السيرافي وابن خروف بلابس مقدرا قوله الثانية **والعطف**
ان يمكن بلا ضعف احق يستثنى منه ما اذا كان الاول ضميرا مرفوعا فان
الوجهين فيه جائزان على السواء كما نقله ابو حيان ومعناه اجتنبه منه قوله

المعية

المعية المقصودة نحو لا تغتذ بالسمك واللبن فان النصب فيه ارجح وهذا اذا كان فيه خلل من
جهة المعنى نحو تكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال فان العطف وان صح
من جهة اللفظ لكنه يؤدي الى تكلف في المعنى اذ يصير التقدير كونوا انتم وليكونوا
هم وهو خلاف المقصود ذكر هاتين الصورتين في التسهيل وشرحه والشرحة الكافية
والعمدة ولكن حمله قوله بلا ضعف على ما هو اعم من جهة اللفظ والمعنى معا يندرج
فيه الصورتان قوله **والنصب ان لم يجز العطف يجب** هو مذهب الجمهور كما
تقدم على انه لا يجوز الا ما يصح فيه العطف حقيقة او مجازا نبه عليه ابو حيان
قوله **او اعتقد اضمار عامل تصب** فيه امور الاول قال الشاطبي كلامه في التخيير
في كل مسألة لا يسوغ فيها العطف وذلك غير صحيح بل ما بعد الواو اذا لم يعطف
على ثلاثة اقسام قسم يتعين نصبه على المعية اذا لم يوضع موضع الواو نحو علفتها
تبنا وماء باردا وقسم يجوز فيه الامران نحو فاجمعوا امركم وشركاءكم فان ابا بكر الخزاب في
بانه لم يرد تسويغ الوجهين في الاقسام كلها بل قصد انما على قبل الوجهين في
مخرج حكمها انا امكن وقال ابن فلاح يحتمل التخيير والتنويع والمعنى ان ما امتنع
فيه العطف نوعان نوع يجب فيه المعية ونوع يجب فيه الاضمار لان المعية فيه
ايضا ممتنعة انتهى وعبارة التسهيل وان لم يليق الفعل بتالي الواو جاز
النصب على المعية وعلى اضمار الفعل اللائق وان حسن مع موضع الواو والا تعين
الاضمار وهذا اذا عين ما قاله الشاطبي الثاني ما ذكره من الاضمار مذهب جماعة
وذهب اخرون الى انه لا حاجة الى اضمار وان الثاني معطوف على الاول مع عطف
العوامل على تضمين العامل الاول معنى يتسلط به على المتعاطفين لانه يجوز
في العطف ما لا يجوز في الافراد وهذا القول صححه ابو حيان قال والذي يدل على التضمين
ويقطع ببطلان الاضمار انه وجوبا كلامهم ما ادعوا انه لا يوجد وهو علفتها
تبنا وماء باردا فان طرفة لهما سبب ترعى به الماء والشجر. وقال اخر علفته

صحيح من تراب وجندل صغير صحيح معنى سنتر وكانه قال لعله سيتر من تراب وجندل
قال واذا كانوا قد عطفوا ما لا يدخل في العامل لا بتضمين ولا غيره كقوله تكف ريح
ثوبه وبرود، اذا الرياح تكف الثوب لا البرود وانما عطفها على الرياح لانها
سحابة فلان يعطفوا ما يدخل بتضمين اولى واحرى قال ومما يقطعها مذهب الاخفش
انه جاء منه ما هو مخفوض بعد الاضافة كقوله شرب الماء وتمرا واقط قلوا عمرو
اكلا اقط كان فيه حذف المضاف ونية الثاني مقامه مع انه يتقدم له ذكر في اللفظ
وهو غير مطرد وانه جاء منه ما هو مخفوض بعد الاضافة نحو فلما رغبت سبيلا
تحنب عنه كمصنا في قلب ملهم مرو وبأقرب فحسبه الا لا الا البيت فان اصله
ورعنا يا فكل صير قيل خبر عا وكان الماء انتهى وقال ابن الحاجب العرب تستغني
باحد المفعولين عن الاخر اذا اجتمع فعلان متغايران في المعنى وكان لكل متعلق فيجوز
ذكر احد المعمولين وعطف متعلق الاخر عليه حتى كانه شريك في اصل المعنى اجراء
لاحد الفعلين مجرى الاخر الثالث ظاهر كلامه ان هذا النوع مقيس وهو راى
الاكثرين وضابطه ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى عام

باب الاستثناء

كذا وقع هنا في اكثر كتبه ووجهه انه مناسب للمفعول معه من
حيث ان العامل وصل في كل منهما بواسطة حرف وذكر في العمدة قبل المفاعيل
فلا وجه له وذكر ابن الحاجب بعد الحال والتمييز وكذا ابن هشام في الشذور والقطر
والجامع ووجهه ان الحال منصوبة على التشبيه بالمفعول به فول بالظرف من اخر فناسب
ايلاؤه الحال والتمييز مشابه للحال فوليه فلم يبق الا تأخير الاستثناء
والتعبير بالاستثناء عبارة سيبويه فمن بعده وهي الواقعة في اكثر كتب الن
ظم وعبر في التسهيل بالمستثنى وكذا ابن الحاجب والشذور لان الكلام في المنصوبات
والمنصوب هو المستثنى لا الاستثناء فوق الكافية بالمتصل المخرج من
متعدد لفظا او تقديرا بالا او اخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج
فيه

فيه امور الاول قال النيلي افرد كلا منهما وجمعهما في الشرح بقوله والحق في
المذكور بعد الا واخواتها في المتصل هو المخرج تحقيقا او تقديرا من
مذكور او متروك بالا او باخواتها وفي المنقطع غير مخرج تقديرا وقد ذكر ابن السراج ان الا
تستعمل اذا كان الاستثناء اذا كان منقطعا فلا بد ان يكون الكلام الذي قبل الا قد دل
على ما يستثنى بشرط العامل الثاني قال ابو حيان قوله المخرج وقول الفقهاء
المستثنى اخراج ليس بجيد فان المستثنى فقط ما دخل تحت الاسم الاول وكان
تحت حكمه فيوصف بالاخراج اذ لو دخل لما صح اخراجه البتة فلا بد ان يصلح ذلك
او يقال المستثنى هو المنسوب اليه بعد الاداة مخالفا المنسوب اليه قبلها
الثالث قال ابو حيان لا يستوي المتصل والمنقطع في الادوات بل من الا ما لا يستثنى
به الا في المنقطع وكذا ايضا يرد على قول الالفية واستثن ناصبا البيت وعلى
الشذور الا ان يريد على الكافية انه لتصرفه بالتسوية لقوله المذكور
بعد قول الالفية **ما استثنت الا مع تمام ينتصب** فيه امور الاول ينبغي
عليه ان يقول وايجاب ولهذا قال في الشذور بعد كلام تام موجب واقتصر في الكافية
على موجب لان التفريغ فيه لا يقع فيه الثاني ظاهر كلامه ان النصب بالا وهو الذي اختاره
في التسهيل وعزاه الى سيبويه ونازع ابو حيان بعض المغاربة في عزوه الى سيبويه
وذهب الجمهور الى ان نصب المستثنى بما قبله في الكلام من فعل وشبهه بواسطة الا
وصححه الشيرازي والعاصمي وابن عصفور وابن بابشاذ والزبيدي والابدي وابن البا
ذش وابن الضائع وابو جعفر ابن الزبير والشلوبين ونسبه للمحققين في شرح
ولبث والذي اختاره انه بالاستثناء مضمر لان الا عملها تعلقها الا بعاملها اللفظ
به وهذا مذهب المبرد والزجاج الثالث ظاهر كلامه تعيين النصب عند جميع العرب
لانه ذكر الابدال في المنفي والمنقطع والمقدم في تحكم في الموجب ولم يذكر ذلك من الا
بدال فيه انها لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل
قول الالفية والشذور انتخب اتباع ما اتصل فيه امران الاول احسن منه قول الكافية

زيختار البدل لانه لا يتعرى من الاتباع احو بدل او عطف بيان كما قوله الكوفيون لاجر
نبه ابو الحسن ابن الصايغ هنا على دقيقة بقال لو قيل ان البدل في الاستثناء فيه على
حدته ليس من تلك الابدال التي عينت في باب البدل لكان زوجيها وهو الحق وحقيقة
البدل هنا ان يقع موقع الاول ويدل على انه ونزلت يدفع الاشكال ما اشار البدل
الا تخالف المبدل منه وهو هذا مخالف له الثاني في مستثنى التسهيل صورتان الاولى
الفعل المنفي بلا يختار فيه النصب نحو ما اثبت احد في الحي يقال انا نفع انا ان الا زيد
ولا تنزلا على احد من بني تميم او واقسم الا قيسا لانه قد ضعف الاشتغال بالبدل
لطول الفصل بين البدل والمبدل منه وجزم به ابن هشام في الجامع كذا قال ابو
حيان ورتبوا اذا نفي في تذكرة اصحابنا الثانية ما رد به كلام تضمن الاستثناء
كان يقول القائل قام القوم الا زيدا وانت تعلم ان الامر كذلك فتقول رداء عليه ما
قام القوم الا زيدا فتنصب حتما ولا يرفع لانه غير مستقل والمستثنى لا يبدل
مما قبله في حكم الاستقلال وجزم به ابن هشام في الجامع قال ابو حيان وليس في ما
يذكر احد اصحابنا الا ابن عصفور حكى نحو عن ابن السراج ورده واستثنى المصنف
ايضا في شرح التسهيل صورة ثالثة وهو وهي ما اذا صلى الجمع اولا على
التمام نحو عوض الاستثناء فانه ينصب نحو قولك لا تختلي خلاها والا بعضه
شوكها يقال العباس يا رسول الله الا الاذخر فقال الا الاذخر وهذه الصورة صرح
بها جماعة منهم ابن السراج وهذه الصورة المستثناة زوايد على الكافية
ايضا ونفي صورة رابعة وهو ان يرد الاستثناء بصيغة المستثنى منه نحو ما
دار زيد رجل الا ابا صالح فان الارجح هنا النصب عند المبرد وسيبويه
على اختيار البدل واختار الناظم في شرح الكافية النصب متمسكا بنان عقيل
الشعراء لان كل واحد منهما مرجحا قول الكافية واذا تعذر البدل على اللفظ
فعلى الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد
الا شيء لا يعبأ به اذ ذكر ثلاث صور النحو وهي الزايدة

واسم

واسم لا الجنسية ونحو ما الحجازية والرابع التسهيل ذكر الصورتين الاولين وذكر
بدل الثالثة المجرور بالباء الزايدة واورد المثال ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به
وعلله بان الباء لا تزاد في الموجب ولا شك ان الذي ذكر المصنف الثالثة واضح في نفسه
الا انه ان اقتصر على ذكره هنا الا سيما ابو حيان مع كثرة جمعه وتتبعه نحو ذكر
الخضراوي ولم يبعد فيه بانه قال في مسألة لا احد فيها الا عمرو علله بان ما بعد
معربة موجبا والا تعمل في ذلك فلو قيل فلو كان نكرة لم يجز النصب نحو لا رجل
في الدار الا رجلا من بني تميم او الا تميميا قلنا قد كان يجوز لولا ان الخبر هو ان لا تعمل
في الواجب فلذلك لا يجوز البدل على اللفظ هنا الا معرفة ولا نكرة قال وهذا الموضع
مما استغلق فيه نظري ونظر صاحبي ولم استفده بتعليم ولا من كتب القوم انتهى وقد هنا
ابن ادة لحن ذكره الشلوبين واجاب عنه بعض الا قلت كيف يكون عمرو في لا
احد فيها الا عمرو بدلا من احد وانت لا يمكنك ان تجعله محله فالجواب ان هذا
انما هو على توهم ما فيها من احد الا عمرو اذ المعنى واحد ولا شك ان هذا ليس
فيه الاخلال والتغيير ما فيها الا عمرو وقال ابن عصفور الصواب ان تجعل عمرا
بدلا من موضع لا احد لانه رفع على الابتداء لا من موضع احد وحده وجيء
بخبر عمرو مبتدا خبره محذوف والتقدير لا احد فيها الا فيها عمرو قول الكافية
والا لغة والعبارة لهما **وعن تميم فيه ابدال وقع** شرط ان يصير اعتناده
على المستثنى منه فان لم يصح وهو كل منقطع لا يجوز فيه تفريغ ما قبل الا لما بعد
الواقع بعدها نحو ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر تعين النصب وامتنع البدل
عند تميم وغيرهم ذكره في التسهيل وشرحه وقد تعرض الشذور لهذا فقال
ومنهم تجيز اتباعه ان صح التفريغ وعزا بسبك المنظوم عن من النص طوله
واجاز التميميون ابدال المنفصل ان امكن جعله بعضا بوجه ما قال في شرح
التسهيل ويمكن بهذا اتباع احد المتباينين الاخر نحو ما اتاني زيد الا عمر
وما اعانه اخوانكم الا اخوانه وهما من امثلة سيبويه والاصل ما اتاني

أحد إلا عمرو وما أعانه أحد إلا إخوانه بجعل مكان أحد بعض مدلوله وهو زيد وأخوا
نحو وفي بقصد النفي عند هذا انتهى بل ذكر أبو حيان أن كثيرا من النحاة النفي قول الألفية د.
وغير نصب سابق في النفي قد يأتي وارد أيضا على الألفية والتسهيل بل انتهى
بذكر أن المقدم إلا النصب ويمكن رجوع قول الكافية على الأكثر إلى المنقطع والمقدم
معا فيفيده بل وإلى الموجب أيضا فيفيده تلك اللغة التي أشرنا إليها دون د.
على الألفية أن غير النصب هو الإتباع المعبر بالبدل ورفع المقدم على هذه اللغة
ليس بدلا بل هو مبتدأ منه والمستثنى منه المؤخر بدل لأن التابع لا يتقدم متبوعه
نص عليه سيبويه وجزم به في التسهيل للكرا ورد عليه ابن خروف أنه بدل الأكثر
من الأقل قال أبو حيان يعني بدل كل من بعض وهو غير معهود وأجاب ابن عصفور بأنه
من وضع العام موضع الخاص فيكون بدل الشيء من الشيء كما قال الشاعر
أحرنا ما جئت لي أبدا ... فلا بد أبدا من ما جئتنا وهو راغب فيه ويبقى أمر آخر
وهو أن ظاهر كلام الألفية قياس ذلك وهو رأي الكوفيين والبغداديين ومنعه
البصريون واقتصروا فيه على السماع وصححه ابن عصفور قول الألفية **وإن يفرغ**
سابق إلا لما بعد يكن كما لو إلا عدما فيه أمور الأول أن التفريغ شرطه أن يكون
بعد نفي أو شبهه ولا يكون في الموجب في الأصح وظاهره وارد على التسهيل وقد ذكر في
الكافية بقوله وهو في غير الموجب ليفيد نحو ما ضربت إلا زيدا إلا أن يستقيم
المعنى نحو قرأت إلا يوم كذا وهذا الذي ذكره من كونه في الموجب عند استقامة
المعنى جعله ابن مالك في شرح التسهيل في معنى النفي لأنه بمعنى تركت القراءة
إلا يوم كذا أو مثله عرضت الأزهار أو صحت الأيام كذا إلا أحد في الفطر وقال
أبو حيان هذا يلزم منه جوازه في كل موجب إذ ما من موجب إلا ويمكن نفي نقيضه
فيقدر في قام إلا زيد ما قعد إلا زيد والذي ينبغي أن يذهب إليه أن الموجب إذا كان
تعلقه بفعل نحو جاز أن يفرغ لما بعد إلا فيعمل فيه ما قبله ذلك العام
من جوع إلا بالعقل نحو ترتب الأمر [illegible] ترتب كل أحد الأمر
وقد

وقد جاء نحو من ذلك في أشعار المولدين وينبغي الأبقى على تجويز ذلك إلا
بسماع من العرب انتهى الثالث أنه شرط في التسهيل لكون ما بعد إلا مجرى د.
حسبما العوامل قبله شرطين أحدهما حذف المستثنى منه والثاني تفريغ
العامل لما بعدها ومعنى التفريغ أنه يشتغل بالعمل فيه واحترز بالشرط
الأول من نحو ما قام زيد إلا عمرا فإن العامل مفرغ للعمل في ما بعد إلا لأن المستثنى
منه مذكور وبالثاني من نحو ما قام إلا زيد إلا عمرا فإن المستثنى منه محذوف د.
لكن العامل لم يفرغ لعمرو لأنه قد شغل بزيد واقتصر في الألفية على الشرط
الثاني وفي الكافية والتسهيل على الشرط الأول الثالث أن التفريغ يكون
بجميع المعمولات إلا المصدر المؤكد فلا يكون فيه وهذا وارد على الثلاثة
قول الكافية وهو في غير الموجب وفي الكافية الكبرى وهو لابد إلا بنفي أو كنفي
معتضد يرد عليه مسألة وهو الموجب الذي لازمه نفي كلو ولولا نحو لولا القوم
إلا زيد لأكرمتك ولو كان معنا إلا زيد فإن المبرد ذهب إلى جواز التفريغ فيه وخالفه
غيره لأن التفريغ يتعلق بالجملة الأولى وهي ثابتة والجواب خارج عنها ذكره فيه
قول الألفية **وألغ إلا ذات توكيد** لم يبين ما تصح بما بعدها بعد الملغاة
وحكمه البدل والأرجح اعتباره في الأول وإلا بل القطع بالواو في قوله **وإن تكرر لا لتو**
كيد فمع تفريغ التأثير بالعامل دع في واحد مما بإلا استثني وليس
عن نصب سواه مغني قال ابن قاسم في عبارته في الألفية بالمقصود من ثلاثة
أوجه أحدها أنه أمر بترك التأثير بالأعم وأحرى عليه أنه لا ينصب على الاستثناء
ولا بعامل فيعمل به والثاني أن الحكم الذي ذكره إنما يكون إذا لم يكن استثناء كل واحد
من متلوه فإن أمكن جعل كل واحد منهما مستثنى من نحو ما قام إلا الأخرنك إلا زيدا والثالث
أن قوله وليس عن نصب سواه مغني ليس كذلك بل إذا رفع الأول جاز رفع ما بعده إذا
قصد به البدل والجواب عن الأول أنه قد علم أن العامل المفرغ يشتغل به ما تقدم د.
وعن الثاني أن كلامه في تكرار إلا وأنه في الجملة المستثنى منه وعن الثالث أنه إذا

جعل بدلا بعد كانت الا للتوكيد وليس من هذا القسم بل مندرج في قوله والغ الا ذات
توكيد قلت المعترض والعجب فيهما ان العامل الذي في الا وانما الذي به العامل
السابق المفرغ ومعنى كلامه في العامل يؤثر فيه واحد قول الالفية **واستثن مجرورا
بغير معربا بما لمستثنى بالا نسبا** قبل الكلام، اتحاد جهتي النصب وهو المشهور
سلكه مصححه في شرح التسهيل ان ناصبها العامل فيما قبلها على الحال وفيها معنى الاستثناء
قول الكافية واعرب غير كاعراب المستثنى بالا في المتصل يستثنى كالا بجر وانه
يجوز فيه رفعها اتباعا على الصفة لا على البدل فقوله حملت الا على غير في الصفة اذا كانت تابعة
لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء وضعف غيره من امور الاول الظاهر
ان الوصف بالا يراد به الوصف الصناعي قال ابو حيان وهو المعروف من كلام الاكثرين
لكن قال بعضهم انما هو تفريع لك عطف بيان التلازم هو ان الوصف بالا وحرفها ليس
كذلك انما هو صريح مع تابعها نص عليه في التسهيل وغيره وليس بعده وحرفها والابدال
وحدها حال وصف بالجار والمجرور صرح به ابن الشجري وغيره الثالث قوله اذا كانت تابعة
لجمع زاد في التسهيل تبعا لابن السراج او شبهه جمع نحو ما جاءني احد الا
زيد الرابع قوله منكور قال في التسهيل تبعا لابن السراج او معرف بال الجنسية
الخامس قوله غير محصور شرط تعذر بدل يذكره احد غيره وقال في التوضيح انه لا حاجة
اليه لانه احترز به عن العدد والجمع لا يطلق على الاعداد بما صرح به في
العدد المعلوم من الشيخ من تعذر الاستثناء عكس ما عليه الجمهور بل فيه مثلها
للتوصيف بها ملاحظة الاستثناء نص عليه في التسهيل وغيره وقال ابو حيان انه
كالجمع عليه والمسألة مبسوطة في حاشية المغني بحثا اختصار فيه
الاوفق قول الالفية **ولسوى سوى سواء اجعلا على الاصح ما لغير جعلا** فيه
امور الاول يقع عليه لغة رابعة وهو المد مع كسر العين حكاها ابن الخباز في شرح
الملحة ابن معطي وابو حيان وابن عقيل في الجامع الثاني ظاهر كلامه انه يستثنى
بالثلاثة وهو ظاهر كلام الاخفش وفي تمثيل سيبويه الا بالمكسورة وعليها
اقتصر

اقتصر في التسهيل ونظم البيان الكافية المعددة وقال ابن عصفور لم يأت في منصوص
الاستثناء الا سوى المكسورة قال استثنى ما عدا الا والقياس عليها الثالث مراده
ضمها مراد فيها لغير في الاعراب بياني وجوهه وانه لا يلزم فيها النصب على الظرفية ضمها
ابن مالك كثيرة وبالغ في نصرته في شرح التسهيل وقد قال ابو حيان انه لا سلف له
في ذلك الا الزجاجي والذي نص عليه سيبويه والبصريون انها ظرف لا يتصرف الا في الشعر
ومشى عليه ابن الحاجب قال ابو حيان ولا حجة لابن مالك فيما اورده من الشواهد لان
الابيات منها محل ضرورة وسيبويه صرح بتصرفه في الشعر والاحاديث لا يحتج بها على اثبات
القواعد النحوية لما تقرر غير مرة واقوى ما استشهد به ما حكاه الفراء من قول العرب
اتاني سواك وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه مع ان كلام الفراء حاكيه يدل على
قلته انتهى وقد وافق ابن مالك البصريين في كتابه سبك المنظوم وصرح بتضعيف
القول بانها كغير وذهب طائفة الى انه يستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا واختاره
ابن هشام الرابع يفارق سوى غيره في امر ان المستثنى بغير قد يحذف نحو ليس غير
بخلاف سوى وان سوى يقع صلة للموصول وحدها في الفصيح بخلاف غير في قولهم بليس
ولا يكون فيه يوهم انهما اداتان جعلتا للاستثناء وليس كذلك بل هما النفي
والمنصوب غيرهما قول الالفية والشذوذ والعبارة لم تخلو عدا وحاشا اعرب
او منصوب يوهم تساوي الامرين في الثلاثة وليس كذلك فالنصب اكثر في خلا وعدا
والجر اكثر في حاشا وقد بينه ابن الحاجب قول الالفية **وانجرار قد يرد** هو راي
الجرمي والجمهور على تعيين النصب ولذا لم يذكر في الكافية والشذور قوله **وحيث جرا
فهما حرفان كما هما ان نصبا فعلان** قال ابو حيان لو عكس زاعم انهما اذا
انجرا حرفا امر بعدهما لا اضافة كغير وسوى وقد يكون يعبر وكذا لو قال انهما
حال النصب حرفان نصبا حملا على الا لانهما مثلها في معنى غير بعيد ولا حجة في
انفصال نون الوقاية بهما عن الفعلية لان نون الوقاية قد تتصل بالحرف نحو انني وليتني
قوله **ولا تصحب ما** ذكر في التسهيل وربما قيل ما حاشا قوله **وقيل حاش وحشا**

ظاهره ان ما في المغني في حاشا الاستثنائية وليس كذلك انما ضعفه في حاشا التي
هي اسم بمعنى التنزيه والبراءة من الشيء وتنون وتليها اللام قاله ابو حيان وقد
صرح الصفار بان حاشا لا تستعمل في الاستثناء تنبيه اهمل الثلاثة من ادوات الا
ستثناء بيد وتختص بالاستثناء المنقطع كما ذكره في التسهيل ولا سيما الاستثناء
به الخليل وسيبويه واهملوا ايضا شرط المستثنى منه وهو الا يكون نكرة فيه كما ذكره
في التسهيل والجامع **باب الحال** قول الكافية الحال ما بين هيئة الفاعل
والمفعول لفظا او معنى فيه امور الاول يرد عليه المؤكدة فانها قسم المبينة وقد بانا
بان يدخلها وقد سلم من ذلك قول الشذور وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه
او تاكيد عامله او مضمون الجملة قبله ويرد عليه من اقسام الحال الموطئة ولا يرد عليه
المقدرة والمحكية لرجوعهما الى ما تقدم قال في المغني يشكل عليه قولهم جاء
زيد والشمس طالعة لان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد يبين هيئة
فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة وقد تاولها ابن جني على معنى جاء زيد طالعة الشمس
عند مجيئه فهو كالحال والنعت السببي نحو مررت بالدار قائما سكانها ومن قال
قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بقوله مبكرا ونحوه الثاني يرد عليه الحال
التمييز هيئة المتقدم في مسك المنظوم الحال ما ذكر لا يقع معنى فيه من دليل جملته
فاعل او مفعول او مضاف اليه او مخبر عنه او خبر فقوله وزيد في الدار قائما وهذا زيد
قائما قال في المتوسط فهذا لا يقول هما في مطابقة للمقصود لان زيدا التبس
بذي الحال او الذي اختلف العامل في الحال هو ما ضبطه لان الحال العامل في زيد
هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي هو الظرف او التنبيه او الاشارة وذلك
غير جائز وقيل بان صاحب الحال ضمير المستكن في الظرف وفي اسم او اشير قول
الكافية **الحال وصف فضلة منتصب** فيه امور الاول قيل الا ضعف التعريف فانه غير
مانع لانه يشمل النعت واجاب ابن قاسم بان معنى منتصب لازم النصب فيخرج
الثاني قيل التصاحح وهو لا يحفظ الحدود لانه انما يعرف الحكم عليه بعد ذوب

بمنع

بمنع ذلك بل انما عرف بعد معرفة كونه منصوبا الثالث اورد على فضلة بفضلة
انه قد لا يجوز حذفه نحو ضربني زيد قائما واذا بطشتم بطشتم جبارين وما خلقنا
السموات والارض وما بينهما لاعبين واجيب بان ذلك لعارض الرابع اورد
على منتصب انه قد يجر بالباء الزائدة كما ذكره في الكافية والتسهيل قول الشذور
وصفه ان يكون نكرة منتقلة مشتقة هو في التنكير صحيح واما الانتقال والا
شتقاق فغالب لا لازم على الاصح وقد صرح بذلك في الالفية فقال بعقبه وليس
مستحقا ويرد عليه ان ذلك خاص بالمبينة اما المؤكدة فتكون منتقلة بكثرة
بل قيل ان الثبوت شرط فيها ولم يتعرض في الكافية لذكر الانتقال والاشتقاق
ونبه ابو حيان على انه لا يختص بالمشتق من المصدر بل المشتق من الاسم غير المصدر
كقولهم نحو رجل الضبع اي طويل الاظفار وطير مستنقع وبعدى من المجرد
والتسبب قول الالفية **ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تاول بلا تكلف كبعه
مدا بكذا يدا بيد وكر زيد اسدا اي كاسد** اقتصر على ثلاثة من مواضع الدال
على سعر وعلى مفاعلة وعلى التشبيه وزاد في التسهيل ما دل على ترتيب كادخلوا
رجلا رجلا او اصالة الشيء نحو هذا خاتمك حديدا او فرعيته نحو هذا حديدك
خاتما او نوعيته هذا مالك ذهبا او طورا واقع فيه تفضيل نحو هذا بسرا اطيب
منه رطبا او وصفا نحو بشرا سويا او فخر به مضافا نحو وقع المصطفى عادة على عيسى
اي مثلا وزاد في الكافية ما دل على تفضيل على غيره كاجر طفلا احلام من عمى كبر [illegible]
داع تعجب تكلف [illegible] ثلاثا فالمجموع اثنتا عشرة صورة قوله **ومصدر منكرا
حالا يقع بكثرة** قال ابو حيان يوهم انه يقاس لان الكثرة دليل القياس وليس
كذلك فقد اجمع البصريون والكوفيون على قصره على السماع ونص عليه في الكافية
وقسمه في التسهيل والتسهيل المستثنى ثلاثة انواع فالاول فيها الاول نحو طلعت
الرجل علما والثاني نحو زيد زهير شعرا والثالث اما علما [illegible] ثم رجح [illegible]
ان الاخر مفعول به لا حال ورجح ابو حيان ان الاولين نصب على التمييز ومعنى

حديد

هذا الاستثناء قولهم والعبارة للنقد وإن يكون صاحبها معرفة هو رأي الجمهور لا كما
سيبويه يجوز كونه نكرة قياسا بلا شك وإن لم ينتشر ابن الحاجب شيئا من هذا
إنما لزم استثناء اللاغية مما إذا تخصص أو سبقه نفي أو شبهه وفي المتقدم ما إذا كان
علامة الاختلاط وزاد في التسهيل والجامع ما إذا كان الحال جملة مقرونة بالواو نحو على قرية
وهي خاوية أو كان الوصف به على خلاف الأصل نحو هذا خاتم حديدا أو شاركه فيه معرفة
نحو هؤلاء رجل وعبد الله منطلقين ونازع أبو حيان في الأخير بأن المشهور نصبه على التمييز
قوله **وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد** فيه أمور
الأول قال أبو حيان محل الخلاف في المجرور بحرف غير زائد أما المجرور بالزائد فيجوز تقديمه
عليه بلا خلاف واستثنى منه في العمدة ما جره الزائد لا يمتنع الجر به أو العبرة
مع الزائد فيجوز تقديمه عليه بلا خلاف وبه القليل نحو ما جاء من رجل مقبلا وكفى بزيد
معتلا أنه لا يجوز التقديم على المجرور به أيضا الثاني قال أبو حيان هذا الذي خالف به
الناس من الجواز لا مستند له إلا قوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس وهو
محتمل لكون الحال من الكاف وأن يسلك ما سلك الناس وله الطرق الدليل إلا احتمال يسقط
به الاستدلال ورد أبو ابن مالك على تصحيح المنع في كتابه سبك المنظوم الثالث صرح
في التسهيل بأن التقديم على العامل بجوازه ضعيفا الرابع محل الخلاف في المجرور بالإضافة والمرفوع
والمنصوب فإن الأول فلا يتقدم عليه إلا إن كانت الإضافة غير محضة كما ذكره المصنف في
شرح التسهيل وتعقبه أبو حيان بأنه ليس كل ما إضافته غير محضة يجوز تقديم الحال عليه
نحو هذا مثل هند ضاحكة وبل منع التقديم في الإضافة المحضة مرتفع عن جواز الحال منه
وليس كل ما إضافته محضة يجيء الحال منه قال وإصلاح الكلام أن يقال يجوز تقديم الحال
من المجرور بالإضافة إذا كانت في تأويل الرفع أو النصب وصححه ابن هشام في الجامع منع
التقديم مطلقا فقال ولا يقدم على صاحبه إن كان مجرورا بالإضافة معنوية اتفاقا
أو لفظية على الأصح وكذا صححه ابن فلاح في شرح العمدة وأما الآخران فيجوز التقديم
عليهما مطلقا عند البصريين ومنع قوم كالخضري نحو ... الزيدين

الا مستقر بر زائد العمدة أو يكون منصوبا بكان أو ليت أو لعل أو فعل التعجب أو ضميرا متصلا
بطلة أو يفعل مصاحبه حرف الخامس يجب تقديم الحال في صورة وذلك إذا اقترن صاحبه بنفي
ملابسه نحو جاء زيد هند أخوها وفي حواشي العمدة صاحبه وزاد فوق ثانية وهو ما إذا
كان صاحب الحال محصورا نحو ما فاز مسرعا إلا زيد وهذه الصورة تجري في الكافية وفي
الكبير وصرح بها وسبك المنظوم وضعفه في التسهيل وتنزعم وذكر في العمدة وزاد صورة
ثالثة ورابعة فقال ويجب أيضا تقديم الحال على صاحبها وعاملها في نحو أما مسرعا
فجئت وفي نحو تمر غلته تمرا أطيب منه رطبا وبردها عدا الثلاثين عن قول الكافية
ولا المجرور في الحج قول الشذور وبأن من الفاعل من المفعول يوهم أنها لا تأتي من المستثنى
وهو رأي الأكثرين لا كما ذهب سيبويه أنها تأتي منه وصححه ابن مالك قول الكافية والشذور
والعبارة له إلا من المضاف إليه إن كان المضاف بعضه نحو ونزعنا ما في أو كبعضه نحو ملة
إبراهيم حنيفا نازع أبو حيان في هاتين الصورتين وقال إنهم نسبوا ابن مالك في ذلك أحد
ولا حجة له فيما استدل به لاحتمال أن حنيفا حال من ملة أو من الضمير في اتبع قال
ومثل هذه القواعد لا تثبت بمثال أو مثالين مع الاحتمال إنما يثبت كثير بالاستقراء
جزئيات كثيرة حتى يطرد ذلك إلا استقراء هو أقوى ما يغلب على الظن أو الحكم مخصوص
به انتهى قول الألفية **والحال إن ينصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت المصرفا**
فجائز تقديمه فيه أمور الأول قيد في التسهيل بأن لا يكون نعتا ولا صلة لأل أو حرف
مصدري ولا مقرونا بلام الابتداء أو القسم ولا مصدرا مقدرا بحرف مصدري ونازع
أبو حيان في النعت وجعل بدله ما إذا التزم منه عود ضمير على متأخر ونحوه كلها
واردة على عموم قول الكافية ولا يتقدم على العامل المعنوي مختص بأن ذا وهو متقدم
التقديم على الصفة الجامدة وفعل التفضيل ليس كذلك وقد احترز عنه في الألفية
وبقي صورة أخرى يمتنع فيها التقديم وهو أن يكون الحال جملة مقرونة بالواو نقله أبو
حيان مستدركا على التسهيل الثاني قد يجب تقديم الحال على العامل في الكتب الصو
رتين المذكورتين ابتداء عن شرح التسهيل الثالث يذكر في الألفية العامل في الحال
مقصودا بالذكر إنما ذكر مسألة التقديم عليه قول الكافية وعاملها الفعل وشبهه

ان

او معناه فيه امران الاول يستثنى من الفعل كثيرا ولخوا انهم ادعى جواز تقدم الحال
عن احد الفعول بر دهم   الثاني شرطه ان يكون هو العامل في صاحبه لئلا تعرى
منه عند الاكثر بر دهم ابو حيان دخلاف ابن مالك وتبعه ابن هشام في الجوامع
قول الكافية لا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف يوهم انه اخراج للظرف
من العامل المعنوي وانما يجوز تقدم الحال عليه بانه من جملة عوامله المعنوية
وليس كذلك ولا هو مراد المصنف انما اراد جواز تقدم الظرف نفسه على عامله المعنوي
في المسالة فليستثنا من باب الحال البتة قول الالفية **كذا** قال ابو حيان ما صحح المصنف
من انه ولعل تعلقه بالحال صححه الزمخشري وابن عصفور والصحيح انها لا تعمل في الحال
والظرف كان جارا وكذا قوله **وندر نحو سعيد مستقرا في هجر** يشير الى توسط الحال بين
المبتدا والخبر الظرف العامل فيها وقد رجح في التسهيل الجواز بضعف ان كانت الحال
اسما صريحا ونحوه ان كانت ظرفا او مجرورا ورجح ابن هشام في الجامع الجواز مطلقا
قوله **ويجوز ان يعمد دا النفع من عمر معانا استجاز لن يهن** فيه امور
الاول انه يوهم اختصاصه بهذه الصورة وهو ما اذا اختلف الذات لو الحالان وليس
كذلك بل لو اتحد القائل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او الحال نحو زيد مفردا انفع
من عمر معانا فالحكم كذلك والمختصر المسالة ايضا برفوع افعل التفضيل الى نوع
حالا او صفة كذلك نحو مررت بزيد اخيف فتك اخيف ما يكون وتدخل اخيف فتك
اخيف ما يكون كذا ذكره ابو حيان على ما في شرح التسهيل ان توسط افعل بين كما ترى
الثاني ظاهر كلامه جواز تاخير الحالين عن افعل لانه انما حكم بجواز التقدم دون الوجوب
وهو راي بعض المغاربة والذي ذكره الجمهور ان التقديم لازم في مثل ذلك واجب
وبه جزم في العمدة وعلى الاول فشرطه ان يلي افعل الحال الاولى مفصولة عنه من الثانية
نحو هذا اطيبا منه رطبا بسرا منه رطبا قال ابو حيان وهذا الراي حسن في القياس
لكنه محتاج الى سماع الثالث الحال الثالث في شرح التسهيل في افعل التفضيل فيما
ذكره والتشبيه بقال انه قد يتوسط بين حالين يعمل في احدهما متقدمة وفي الا
خرى متاخرة كقوله انا فذا لم حبيبا بل امرد ابن هم ولانت حين بغاية دونا زعم ابو
حيان

حيث جعل افعل التفضيل انه جاز فيه الا عتبار لم لحن الشيء لانه في هذا على اصلهم واذا
التشبيه ليست كذلك في العوامل غير الاول بل اضعف راد اكثر قوله **والحال قد يجي**
ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد يشير الى ان تعدد صاحب الحال او الحال الا انه
يكون المتقدم على الحالين والجمهور على انه يكون للمتاخر من الاسمين ويكون المتاخر من
الحالين للمتقدم من الا سمين في التسهيل وهو المختار عنده قول الكافية وتجيء المؤكدة
مثل زيد ابوك عطوفا اي احقه ونحوها شرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية
لم يذكر من انواع المؤكدة سوى المؤكدة لمضمون الجملة وبقي عليه المؤكدة لعاملها
وهي في الالفية والتسهيل والمؤكدة لصاحبها وهي في التسهيل وقد قال في المغني ان
النحويين اهملوها وقد ذكر ابن مالك في مثال زيد ابوك عطوفا انه من الحال المؤكدة
لعاملها لا اختلاف اللفظ قال لان الاب صالح للعمل بلا حاجة الى تكلف اضمار عامل
فلم في العبارة للالفية **وان تؤكد جملة** قال ابن مالك في التسهيل شرطها ان يكون
جزءاها معرفتين جامدين جمودا محضا زاد في الشرح وان يكون الحال بلفظ دال على
معنى ملازم او شبيه بالملازم في تقدير العلم به قال ابن قاسم والتعريف يفهم من تسميتها
موكدة لانه انما تؤكد شيئا قد عرف والجمود يفهم من ذكر انها تؤكد جملة لانه اذا
كان احد الجزءين مشتقا او في حكمه كان عاملا فيها وكانت مؤكدة لعاملها لا
لمضمون الجملة قول الالفية **فمضمر عاملها** اي وجوبا وقد صرح به ابن الحاجب قوله
وموضع الحال تجيء جمله لها شرطان احدهما ان تكون خبرية وقد ذكره ابن الحاجب
الثاني الا يكون مصدرة بحرف استقبال كلن وحرف التنفيس ذكره في التسهيل قال
ابو حيان ويستثنى من الخبرية التعجبية ان قلنا ان التعجب خبر فلا يقع حالا فلا يقال مررت
بزيد ما احسنه ويستثنى من المصدرة بحرف استقبال الشرطية فتقع حالا نحو لا ضربنه
ان ذهب وان مكث لان المعنى لاضربنه على كل حال قول الالفية والكافية والمضارع المثبت
بالضمير وحده شرطه كما في التسهيل ان يعرى من قد فان اقترن به لزمته الواو نحو
وقد تعلمون اني رسول الله قول الكافية والالفية **وجملة الحال سوى ما قدما**
بواو او بمضمر او بهما فيه امور الاول لم يستثن سوى المضارع المثبت ويستثنى

معه ضمير اخر من كونه في التسهيل والعمدة المضارع المنفي بلا نحو وما لنا لا نؤمن بالله وما لنا
بعد الا نحو ما يأتيهم من رسول الا كانوا والماضي المتلو بأو نحو لأضربنه ذهب او مكث والمؤكد
نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه ففيه تتعين في الاربعة الضمير ولا يجوز دخول الواو ومع واو الحال
فقط والاسمية وزاد ابو حيان في شرح التسهيل نقلا عن البسيط صورة ثالثة الاسمية اذا
لا عطفت على حال كراهة اجتماع حرفي عطف نحو جاء زيد ماشيا او هو راكب
والاسمية بعد الا نحو ما ضربت احدا الا عمرو خير منه لحصول الاتصال بالا وقد اورد المعطوفة
ابن هشام في تعليقه وجعلهم الثاني نظير في كلامه انتفوا الثلاثة في الاسمية وقدح
في التسهيل على ان اجتماعهما فيها اكثر من انفراد الضمير وقال ابن ترجم عنه ان
انفراد الضمير اكثر من انفراد الواو لان انفراد الواو لا يوجد الا في الحال وتكون
لا انفراد الضمير مزية على انفراد الواو وهذا وارد على قول الكافية ولا اسمية
بلا واو والضمير او بلا واو والضمير على ضعف ويرد عليه ايضا الاسمية المعطوفة
والواقعة بعد الا كما تقدم ويرد على تضعيفه الضمير انه قول ضعيف ذهب اليه الفراء
وتابعه الزمخشري ومذهب الجمهور جواز انفراده فصيحا كثيرا ذكره ابن ملك
وابو حيان وغيرهما وبالغ ابن ملك في الرد على الزمخشري في ذلك وقال انه وافق
الجمهور في الكشاف عند قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو وقوله لا معقب
لحكمه الثالثة ذكر في التسهيل والعمدة ان اجتماعهما المضر بلبس اكثر ليضاهي
انفراد الضمير او الواو الرابع ذكر في التسهيل والعمدة والكافية الكبرى ان
الاسمية قد تخلو من الواو والضمير معا استغناء بالعلم به نحو مررت بالبر قفيز
بدرهم وتلزمه ابو حيان بان الضمير هنا مقدر على حد البر منوان بدرهم اي منه قول
الكافية ولابد في الماضي المثبت من قد ظاهر او مقدرة فيه امران الاول هذا الذي جزم
به هو مذهب البصريين لكن قال ابو حيان الصحيح جوازه بغير قد ولا يحتاج الى تقديرها
لكثرة ما ورد من ذلك وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدا لانا انما نبني المقاييس
العربية على وجود الكثرة قال وهذا مذهب الكوفيين ونقله ابن اصبغ عن
الجمهور ونقله بعضهم عن الاخفش الثاني وقضية اطلاق ابن مالك والسيوطي ان الجملة
المتوسط

المتوسط وشيخنا العلامة الكلبعي ومحل الخلاف عند وجود الضمير فان لم
يكن فيه الا الواو لزمت قد معهما بلا خلاف وفي شرح المنظوم فان كان ماضيا فرب
بقد لفظا او تقديرا اذ قد قبله موصوف خلافا للكوفيين الثالث استثنى في
التسهيل الماضي التالي الا والمتلو باو فلا تدخل عليهما قد قال ابو حيان
ويستثنى ايضا الجامد نحو ليس فانه لا تدخل عليها قول الالفية والكافية وتجوز
حذف العامل استثنى ابو حيان المعنوي فانه لا يجوز حذفه عند الاكثر وجوزوا
مع اجتماع بجوزيه واجازه المبرد في الظرف واستثنى في شرح المنظوم والعمدة
الحال المؤكدة لعاملها بان عاملها واجب الذكر قول الكافية وجب في المؤكدة
نفي عليه اشياء الجارية مثلا والدالة على زيادة او نقص بتدريج نحو بعته بدرهم
فصاعدا او فسافلا والنائبة عن خبر كضربي زيدا قائما والواقعة بدلا من اللفظ
بالفعل كهنيئا مريئا والواقعة توبيخا نحو أقائما وقد قعد الناس ذكر هذه
الصور في التسهيل وهو يغني قول الالفية وبعض ما يحذف ذكره حظل ويغني عنه قوله
حذف الحال وهو جائز ما لم تغب عن حذفها او يتوقف المراد على ذكرها ذكره
في التسهيل وحذف صاحبها وهو جائز ايضا نحو اهذا الذي بعث الله رسولا
ذكره ابن هشام في الجامع **باب التمييز** قول الالفية **اسم بمعنى**
من مبين نكرة فيه امور الاول قال ابن هشام يرد عليه ما اضيف الغم نحو رطل
زيت فانه بمعنى من وليس تمييزا قال وقد احترز عنه في التسهيل بقوله منصوب
وتبيين بجنس لان الجمع لا يحترز به في الحد قال ويرد عليه نحو خمسة عشر درهما بالوجه
على الصفة ونحو اثنتا عشرة اسباطا لان اسباطا بدل من التركيب وليس دالا
دراهم واسباطا ليس تمييزا على معنى ان المراد عشرة من دراهم واستثنى عشرة
من اسباطا الثاني يرد على قوله يبين ان التمييز قد يكون مؤكدا على راي ذكره
في العمدة وتابعه في ذلك على ابن الحاجب وابن هشام لانهما كالجمهور على منع ذلك
كما صرح به ابن هشام في المغني لكنه وابو ابن مالك في الفطر قوله **ينصب تمييزا**
بما قد فسره قيل هو شامل لتمييز العدد والنسبة والصحيح في الثاني ان ناصبه

ملء الجملة من فعل او شبهه واجيب بانه اشار الى ذلك بقوله في اخر الباب وعامل التمييز
قدم مطلقا. والفعل ذو التصريف نزرا سبقا. فقول الشيخ ورا واجمال نسبة قال ابو حيان
تسامح لان الجملة لا تميز انما التمييز بعدها مفسر لما انطوى عليه الكلام الذي قبله من
جهة انك اذا قلت تصبب زيد عرقا كان المتصبب من زيد شيء يفسر بالعرق وقد
اشترك في ان كلا منهما يفسر مبهما غير ان الذي يفسر عن تمام الاسم مبهمه مذكور
والذي يفسر عن تمام الكلام مبهمه غير مذكور بل هو مفهوم من مضمون الجملة
انتهى ولهذا قال ابو حيان ان ابن الحاجب ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او
مقدرة ثم قال ابو حيان ويجوز ان يأتي بعد كل كلام منطو على شيء مبهم الا في موضعين
احدهما ان يؤدي الى اخراج اللفظ عن اصل وضعه نحو ادهنت شحما زيتا لا يجوز نصب
زيت على التمييز اذ الاصل ادهنت بزيت فلو نصب على التمييز لادى الى حذف الجار
والتزام التنكير في الاسم ونصبه بعد ان لم يكن منصوبا وهذا كله اخراج اللفظ عن
اصل وضعه فلا يجوز ... ما ورد من ذلك على السماع والذي ورد منه
امتلأ الاناء ماء وتفقأ زيد شحما الاصل من الماء ومن الشحم والثاني ان يؤدي الى
تدافع الكلام نحو ضرب زيد رجلا لا يجوز نصب رجل تفسيرا لما انطوى عليه الكلام
المستفاد من ابهام الفاعل لان الضارب ... لان الكلام مبني على
حذف الفاعل فذكره تفسيرا الى آخره متدافع لان ما حذف لا يذكر قول الالفية
كشبر ارضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا. لم يذكر من المفسرات سوى
المقادير وبقي عليه شيئان نحو مثقال ذرة ... وعلى التمرة مثلها
زبدا والعدد من احد عشر الى مائة والفرع نحو خاتم حديدا والثلاثة مذكورة في الكا
فية والتسهيل الا ان ابن الحاجب جعل العدد من المقادير فقال مقدار غالبا اما عدد وهو
رأي البعض ... عليه الابدي وابن الضائع والذي عليه الاكثرون منهم الفارسي وابن ملك
ان العدد قسيم للمقدار لا قسم منه ذكره ابو حيان وقال ابن هشام في تعليقه يظهر كثير
ان العدد من المقادير ويبتنى على ذلك انهم ... اضافة المقدار اليه وذلك
لا يصح في العدد وقال صاحب البديع العدد وان كان مقدارا الا انه ... الذي يعرف بها

وقال

وقال ابن ... في ... ليست عددا بل هي سواء مع عدد
وقد ... الشذور وقال الثلاثة منصوبة التمييز نحو له اثنا عشر شيئا ومثل الحر
ذهبا والفرع نحو لنا غيرها ابلا وقد ذكرهما في التسهيل وقال ابو حيان كون
المثل مغايرا للمقدار مذهب الفارسي وقد عد سيبويه مثله من المقادير وقال ابن
الضائع هو شبيه بالمقدار قال ابن عصفور وقول الفارسي اولى لانا اذا قدرنا بالمقدار
لا يصح اضافة المقدار اليه لفظا ولا نية ومثل لا يصح فيه ذلك قول الالفية
وبعد ذي ونحوها اجرره اذا اضفتها يستثنى في التسهيل والعمدة
ما دل على امتلاء نحو هو ممتلئ ماء فلا يضاف لانه في تقدير الاضافة اي ممتلئ النواحي
قال ابن هشام ... بعبارته ... القولين ... عن الاضافة لفظا وتقديرا
قال ابو حيان ... في ذلك وقال انه من تمييز الجملة لا تمييز المفرد قول
الكافية ان كان تنوينا او نون تثنية جازت الاضافة والابدال. الاول ظاهره
امتناع الاضافة فيما فيه نون الجمع والمصرح به في التسهيل والعمدة ...
المنصوص جواز ... كالتثنية نحو حسنون وجوها واورد ... قال ابو حيان
الارجح ان مثل ... من تمييز الجملة لا المفرد ومثل عشرين ونحوه لا يضاف فلا يصح
كلام الكافية الثاني ظاهره امتناع الاضافة في ابيض وجها لانه لا تنوين فيه وقد
صرح ابن ملك في شرح العمدة بجوازه وجعله من اضافة تنوين مقدر لكن ...
غير ابن ملك من تمييز الجملة. الثالث ظاهره ايضا امتناع الاضافة في المضاف وهو
كذلك الا انه اغنى التمييز عن المضاف اليه صح حذفه واضافة افعل التفضيل الى التمييز
نحو زيد اشجع الناس رجلا فيقول اشجع رجل ذكره في التسهيل والى ذلك اشار
في الالفية بقوله. والنصب بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل ملء الارض ذهبا
ثم هو مقيد بالخلو من نوع نازع ابو حيان في مثال اشجع الناس رجلا وقال ان رجلا
فيه ليس ... الذي كان في اشجع الناس رجلا بل لم يكن هذا تمييزا البتة وانما هو
اسم ... فلو ... الجمع ... اشجع الرجال فلم يبق تمييز
لاشجع الا ترى انك تقول اشجع رجل قلبا واحسن رجل وجها فلو كان تمييزا لم ...

بعد تمييزه اخرا اذ لا يتقدم التمييز ثم انه في الالفية اشار بالمثال فلم يحسن منه
قول الكافية الكبرى مصرحا بالحكم والنصب بعد ما اضيف الى غير عدد بالمقدر
قد قرر **تنبيهات** الاول تترجح الاضافة في مثل خاتم حديد على النصب وقد ذكره
ابن الحاجب الثاني تعين الاضافة في المقادير اذا اريد بها الالات التي يقع بها التقدير
نحو ما فيها قفيز بر ودراع ثوب ومنه البرطيل الذي يوزن به مقدار السمن والمكيال
الذي يكال به البر والالة التي يذرع بها الثوب ذكره في التسهيل والكافية قال ابن هشام
والناظم لم يذكره في الالفية لانه ليس بتمييز بل الاضافة فيه بمعنى اللام لا غير ومقتضى الالفاظ
فيه ايضا فيما تبين مواضع منه مملح تتقيم تنمية بالتبعيض نحو جبه زمل ونحو
رطل نخلة ونحوها مفصل ذكره في التسهيل **الثالث** قال ابو حيان لا
يجوز انتصاب الاسم في الاعداد والمقادير اذا تعذرت الاضافة فلا تنتصب بجزء الفصيح
في هذا الباب ضعيف لكونه في خامس رتبة من الفعل فلا يتكلم الا عند تعذر
الاضافة قول الالفية **والفاعل المعنى انصبن بافعلا ✽ مفضلا كانت اعلى منزلا ✽ وبعد كل ما اقتضى تعجبا ✽ ميز كاكرم بابي بكر ابا ✽**
فيه امور الاول هذا عند المصنف من تمييز المفرد لا الجملة كما صرح به في التسهيل
ونازعه ابو حيان بان المشهور انهما من تمييز الجملة وقد مشى على ذلك
ابن الحاجب والشذور الثاني نازع ابو حيان في قوله الفاعل المعنى بان مثل افعل
التفضيل في اكثر مالا واحسن وجها وقلا ان وجهه ليسا فاعلين في المعنى لا
تقدير بكثير ماله ولا يحسن وجهه لان كثير وحسن لا دلالة لهما على الاكثرية
والاحسنية التي هي معنى افعل ولو تبين العرب فعلا يدل به على هذا المعنى وليس
لنا فعل يتضمن معنى افعل التفضيل وقال ابن هشام اعلم انه يريد بقوله
الفاعل المعنى ان هذا النوع محول عن الفاعل كما قاله بعضهم لانك اذا قلت
حسن وجهه في بعد التفضيل قطعا وكيف يكون محولا عن قولك احسن وجها
وانما يريد كون التمييز هو المنسوب اليه ذلك المعنى والمحول الى التمييز في
هذا الباب محول عن الاضافة فالاصل وجهه احسن فجعل المضاف تمييزا والمضاف
اليه

اليه مبتدأ لا نفصل وان يقع بعده كما ان منفصلا مجرورا **الثالث** في تعرض المصنف
لتمييز الجملة المبنية وقد حصره في التسهيل بما نصبا بعد جملة فعلية مبهمة النسبة
فيتهم المحول عن الفاعل وعن المفعول ويخرج عنه المحول عن المبتدأ كما احسن وجهه
وعن المحول بلله دره فارسا فحصه اعمه من تمييز المفرد كما تقدم قال ابو حيان
ولا نعلم له سلفا في هذا الاصطلاح وقد وافق الجمهور في سبك الشذور **قول الشذور**
ام محول عن الفاعل فحو الثان تبدى اي الناب عنه نحو فجرنا الارض عيونا اي فجرنا عيون الارض
عيونا **فقوله** او عن المفعول نحو فجرنا الارض عيونا كذا ذكره اكثر المتاخرين
ومنهم ابن عصفور وابن مالك وانكره الابدي وقال هذا القسم لم يذكره النحويون
وانكره ايضا الشلوبين وقال عيونا في الاية حال مقدرة لا تمييز ان صارت عيونا
بعد التفجير كما عمل خيرا وقال ابن ابي الربيع هو بدل من الارض على حذف الضمير اي عيونها
نها او نصب بنزع الخافض اي بعيون **قوله** او غير ذلك من نحو انت اعلى فيشمل نحو
ذكره ابو حيان ونحو التشبيه بالمفعول نحو امتلا الاناء ماء ونحو زيد رجلا
ونحو الشبه لان امتلا مطاوع ملا وكان الاصل ملا الماء الاناء ثم صار تمييزا بعد
ان كان فاعلا وكذا الاصل نعم الرجل ثم اضمر وصار بعد ان كان فاعلا مميزا **قول الكافية**
الا ان يكون جنسا الخ استثنى في التسهيل صورة اخرى وهي ما اذا لزم افراد التمييز
لافراد معناه نحو كرم الزيدون اصلا اذا كان اصلهم واحدا او لانه لو جمع لتوهم ان
اختلاف الاصول وفيه لو الافراد اولى من المطابقة في مثل قولك طبت لكم عن شيء
منه نفسا وانه ممتنع في مثل نظف زيد ثيابا لتعوات معنى الجمع المقصود في هذه
الصورة فقد خرج من قول الكافية الا ان يقصد الافراد **قول الالفية**
واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى فيه امور **الاول** يفهم عليه
المعروف والجمل كان ابيضا لا يجوز جره بمن لوروده ابن هشام وغيره **قلت** جوابه
انه يقع في هذا الباب كذكر المحول عن المفعول فلم يدخل في عبارته ولم ار احدا ذكره في
المسالة في التسهيل ان فصل التمييز عن المفرد قليلا وتجوز لظهوره من مع اذ كون
في هذا الفصل الاول تمييز عدد اول يكون فاعلا معنى ومثل الثاني في شرحه بمثال ومحل

التفضيل بعد ان يفصل المحول عن الفاعل او لا المفعول الثاني ورد عليه انه يجري بعض
العدد في مثل عشرون درهما من الدراهم واجيب بان رجوع التمييز بدليل انه يعني
الثالث قال ابن الناظم منع الجمهور الفاعل المعنوي وهو مقيد بانه يجوز جره بمن في نحو
ونحو قولهم لله دره فارسا ونعم الفرس من رجل واجاب ابن فلاح بان هذا من
تمييز المفرد دون المنقول عن الفاعل لا يكون الا تمييز جملة قلت ليس كما قال
لما تقدم تقريره من ان مراده بالفاعل المعنوي ما كان بعد افعل التفضيل كما صرح به في
شرح التسهيل وهو المذكور في قوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا وبذلك
يبطل ايراده انه ايضا وقد جمع في الكافية بين الفاعل المعنى وبين المحول عن الفاعل
وقال واجرر بمن ان شئت تمييز سوى معدود او ما الفاعلية
اقتضى في نحو نعم من يطلبه نفسا بمن كذلك نعمت راسا بعد جمة ماو
رتبة قول الالفية وعامل ذو التصرف سبقا فيه امور احدها
ان هذا مذهب الكسائي والمبرد والمازني وابن ... صرح بتصحيحه في التسهيل والعمدة
ووافقه ابو حيان لكن اختص في العربية بالشعر عن دلالة وقد وافقهم في سبك المنظوم
ولهذا قال ابن الحاجب والاصح لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد ورد عليه
لمه الحلو الفعل فلو حمل جريان خلافهم في الجامد وليس كذلك بل التقديم ممتنع
عليه بالاجماع كذا نقله في شرح التسهيل الثاني قال ابو حيان يستثنى من الفعل
المتصرف كفى فلا يجوز التقديم عليه بالاجماع لا يقال الا كفى بزيد ولا شهيدا
كفى بالله الثالث قال ابو حيان لم يذكر الفاظ الوصف لان رايه ان المنتصب
بعد من تمييز المفرد لا الجملة فلا يتقدم عليه المثنى وفيما سمعنا يرى انه من تمييز
الجملة ان يجري به مجرى الفعل في جواز التقديم في تعليلهم هذا مقتضى القياس
ان يجري الخلاف في الاسم المشتق نحو انا طيب نفسا ولكن لم ار من ذكره اتفقا
تنبيه على الثلاثة ذكر حذف التمييز والمميز وهما جائزان لدليل
ذكره ابو حيان في شرح التسهيل باب حروف الجر حدها ابن الحاجب
بالمحتاج اليه لانه محصور في العد قوله حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل
ادمعناه

او معناه الى ما يليه الواقية من يعني بالافعال معنى ولذلك يليه تسمى حروف الجر وحروف الاضافة
الاول قال النيلي يرد في حد التعريف واوضح والاوالى الاشتقا الوجيه بان تقديرها
للافضاء بمعول يليه الثاني ظاهره انما سميت حروف الجر لذلك اي لكونها تجر معنى
الفاعل الى ما يليه وبه صرح في شرح الواقية ومشى عليه النيلي او غيره وقال الرضي
الاظهر انه قيل لها ذلك لانها تعمل اعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف
الجزم الثالث يختص بالواقية وهو خاص بالافعال معنى فانه غير منتظم لان المراد بالا
فضاء الايصال وهو متعد بنفسه فكان الصواب ان يقال ما يفضي الافعال ان لا
دخلنا الباء الكافية لان المصدر عامل ضعيف يجوز تقويته بالحروف وان كان فيه معنى
تمييز محول والتقديم لا يقتضي معنى الفعل الى ما يليه ورد عليه ما به معناه من ان
الفاعل ونحوه وان اراد به لفظا كما صرح به في الشرح والكافية فهو غاية الى
لا ربيه جزم حرف العطف والتمييز المضاف اليه والتقديم ومعناها قول الالفية
هاك حروف الجر وهي من الى حتى خلا حاشا عدا في عن على
مذ منذ رب اللام كي واو وتا والكاف والبا ولعل ومتى
لم يذكر في الكافية كي ولا متى وذكر في الشذور كي دون لعل ومتى وبقي على الثلاثة حرف
لعا نقله العبر والوابن الانباري الجر بها ولولا اذا اتصلا بضمير جر فلا نجارته لم
عند سيبويه وقد ذكرها ابن مالك في كافيته وها التنبيه وهمزة الاستفهام وهمزة
القطع اذا جعلتا عوضا من حرف القسم مع الله وقال الاخفش وجماعة قالوا ان الجر بها
لا بالمحذوف وقواه ابن مالك في شرح الكافية وصحح في التسهيل مقابله وعد الزجاج
والزماني ايمن في القسم حرف جر وتقدم ذلك وعد بعضهم منها من في القسم
وجيء بها في سبك المنظوم ذكر العراقي لات فذكر الزجاج وقال الاخفش انها حرف جر بمعنى
والصحيح انها اسم وجعل ابن مالك بيد حرف جر والاصح انها اسم يستثنى بها وقال مع
حرف جر واللاصح انها ظرف فحروف الجر بالاتفاق والاختلاف اكثر من ثلاثين حرفا الثاني
الجر بلعل لغة عقيل وذكر ابن الحاجب انه شاذ وقد تستعمل مع الخبر بعدها
على هذه اللغة نحو لعل ابي المغوار منك قريب واجاب في البسيط بان محله رفع

فتقول العلم زيد قلتي كما تقول بحسبك درهم كانك قلت ما زيد قلتي قال ابن قاسم في شرح
التسهيل فتكون على هذا زايدة وان لم تكن زايدة فيتشكل **الثالث** انها بمعنى لفظة
قط وهو بمعنى من ثم لمعنى استعمالان احدهما ان يكون بمعنى وسطه فيسمى
اسم لا حرف جر وقد حكى عن دخول في عليها في قولهم ثملت في قطني كما في وسطه كيه والاخر
ان يكون بمعنى من قال ابن جني وهو بمعنى الشيء وكان حرف جر مرادا معهما ان ابن بعض من
يجعل اي من اوساطه الحج قال ولا ننكر انها ان يكون حرفا كمن بعد الكلام لا يلغ في
حروف الجر دعوى لا دليل عليها كذا قال الرضي الشاطبي اجاب بان الاكثر من النحاة
واللغويين على حرفيتها حينئذ وهو احسن عندنا من ابن جني **الرابع** تختص
من بعد الا استعمالية وان المصدرية وصلتها وقد ذكر في التسهيل زيادة عليه وهي ان
المصدرية وصلتها ذكره ابن مالك في شرح الكافية وقال انه نادر وغرابة ومعناها
التقليل **قوله** ابن الحاجب والكتاب في يفيد ما بالكلام وهي مختصة به وقيدت
بذلك الالفية والتسهيل **قوله** واو القسم انما تكون عوض من حرف الفعل الخ
الشئوال مختصة بالكلام لم يذكر في الالفية الا الاخر وهو كونها مختصة
بالكلام وذكر التلخيصة تسهيله وزاد في شرحه وغيره انها بدل من الباء ونقله
ابو حيان عن الجمهور والمراد بالسؤال الطلب **قوله** والباء مثلها اي انما تكون
لغير السؤال عوض حرف الفعل زاد ابن مالك في شرح الكافية وغيره انها بدل من الواو
~~وذكر ابن الحاجب انه شاذ وقد استشكل رفع الخبر بعدها على لغة الاضافة~~
~~نحو لعل ابي المغوار منك قريب واجاب في البسيط بان محلها رفع بتقدير العامل~~
~~زيادتها كما تقول بحسبك درهم كانك قلت زيد قلتي قال ابن قاسم في شرح التسهيل~~
~~فتكون على هذا زائدة وان لم تكن زايدة فيتشكل~~ **قوله** مختصة بلام القسم لعلي
زاد في الالفية ورب وفي التسهيل رب الكعبة ولاد هذا انه فيد ولذا اقتصر عليه ابن
مالك في شرح الكافية لم يسمع برب ولا بالحاج وبحيانك **قول الالفية بالكلام**
اختصم البينا قال الشاطبي يرد عليه كلتهو وخالف الفارسي في اعمالها
كحتى لا يجر ان الضمير الا ان يدعي الكلام خلاف ذلك لانه اذ شرح على كلام

اي

اي سائل معذور فيما كان يدعي ثلم في خطا اذ لا مانع **قوله** ورب للتقليل
هو قول الاكثرين قال صاحب البسيط كالخليل وسيبويه وعيسى ابن عمر ويونس
وابي زيد وابي عمرو ابن العلاء والاخفش والمازني وابن السراج والجرمي والمبرد والزجاج
والزجاجي والفارسي والرماني وابن جني والسيرافي والصيمري وجملة الكوفيين
كالكسائي والفراء وابن سعدان وهشام ومشى عليه ابن مالك في سبك المنظوم
وقيل للتكثير دائما وصحح في التسهيل انها للتكثير والتقليل بها نادر ورجح
ابن هشام في المغني والمختار عندي عكسه وهو انها للتقليل غالبا
وللتكثير نادرا وهو قول ابي نصر الفارابي وصحح ابو حيان انها لا تدل على
واحد منهما وانما يفهم ذلك من خارج وفي المسالة اقوال اخر حكيتها في جمع
الجوامع **قول الالفية وما رووا من نحو ربه فتى نزر** اي قليل مثل قول ابن
الحاجب وقد تدخل على مضمر مميز بنكرة وقول التسهيل وقد يجر ضمير الا لازم
تفسيره لتاخر **قول** التسهيل ورب لضمير غيبة قليلا والمنكر كثيرا قال
ابو حيان وما ذكره من القلة في بعض كتبهم من الشذوذ كذلك والنحويون اطردا
ذلك على سبيل الجواز وانه فصيح لا شاذ ولا قليل الا ان عنى بالشذوذ شذوذ
القياس وبالقلة بالنسبة الى رب مع الكلام النكرة لانه اكثر من جرها
المضمر **قول التسهيل** لضمير غيبة قليلا والمنكر كثيرا لكلام ان هذا الضمير
معرفة وهو الذي صححه ابو حيان وغيره وقيل انه نكرة ونقل عن سيبويه **قول ابن الحاجب**
تمييز لكن شرطها الا تفصل عنه وان يكون منصوبة وجلا من جرها شذوذا **قول ابن
الحاجب** لملاصد الكلام في الوافية ورب للتقليل لا تؤخر عن حرفها وجوب تصدرها
وهو مجزوم به التسهيل وغيره ولا ذكر له في الالفية والكافية الكبرى قال ابو
حيان ان عنى بلزوم تصديرها على ما يتعلق به فهو صحيح لا يوجد كلامهم لفت
في رجل عالم وان عنى انه يلزم تصديرها اول الكلام فليس بصحيح بل تقدمها
وتكون جواز ولان التخفيفة من المخففة في قوله اطوي البري ولحر ابيه اقري
بلا قتل لذي ولا اسمرة وقوله تيقنت ان رب امري خيل خاينا امين وخوان

بحال امينا **قوله** مختصة بنكرة اتى صرفة على الاصح ويليها مجرور مضبقه سكر صحح ابن
مالك في التسهيل انه لا يلزم وصف مجرورها قال ابو حيان وهو ظاهر مذهب سيبويه
والاول اختيار اكثر المتاخرين وحكى الخلاف في سبك المنظوم بلا ترجيح قال ابو حيان
ومحل الخلاف في النكرة المجرورة بها اما اذا جرت المضمر وهو نكرة فلا يشترط
وصفه بلا خلاف لاستغنائه بما عنه بما دل عليه الاضمار من التفخيم **قوله** وبعدها
ماض حذفه غالبا وفيها وبعدها ماض وحذفه العامل اكثر وعملها فيها صحح
ابن مالك في التسهيل انه لا يجب وانه يجوز كونه حالا ومستقبلا وكونه ماضيا
اكثر اي المشهور الاول على كلام المصنف يخرج الى ما اختاره ابن مالك كان قوله
غالبا راجعا اليه والى الحذف معا والامر في الغالب حذفه بعد رأي العامل في
الجزولي مذهب سيبويه والخليل انه نادر وقال بعضهم واجب وقال لكنه الا في
صدد ثاني نحو ربما أمن ثالث وهو ان المستقبل بما علم انه تتعلق لتعلق حروف
الجر وهو الاصح وقال الجمهور وقال الرملة وابن طاهر لا تتعلق بشيء **قوله** الالفية
كذا اشهد ونحوه اتى ظاهره اختصاص بالضمير الغيبة والحق انه قليل
كدخول رب عليه لا خلاص بالضرورة صرح به في التسهيل فقال ودخولها على المضمر
الغائب المجرد قليل قال ابو حيان واصحابنا خصوه بالضرورة واطلقوا المضمر
وورد دخولها على مضمر المتكلم والمخاطب والمرفوع والمنصوب وسلم ذلك الا الاول
قوله في كلامه وبضمير الغيبة تحاكي كلا خفضنا في اتبع **قوله** والعارية
لابن الحاجب هي للابتداء والتبيين والتبعيض وزاد في الموجب جنادة للتوكيد
والاخفش به امور **الاول** الطعن ابن الحاجب الابتداء يشمل زمانا ومكانا وغيرها
وصرح بان دليل الالفية والبصريين انكروا كونها للزمان قال ابن مالك في شرح الكافية
وغير مذهبهم هو الصحيح وكونها في الزمان والمكان نص عليه سيبويه ومثله
بقوله تعالى انه من سليمان وفيه مشى ابن مالك على رأي البصريين في كتابه سبك
المنظوم بقوله ولا يبتدأ بها الزمان خلافا للكوفيين **الثاني** جزم في الالفية
انها لا تزاد الا في نفي وشبهه كقول البصريين ومشى عليه في سبك المنظوم وصحح
قول

قول الاخفش في التسهيل وشرحه ولم يصحح في الكافية وشرحها شيئا **الثالث**
المراد بشبه النفي النهي والاستفهام قال في الارتشاف وشرطه ان يكون بهل
دون سائر الادوات قال وفي العلاوة هل بالهمزة نظر وظاهر عبارة شيخنا الرضي الالحاق
الرضي شيخ ابن عيشون
لانه قال المراد بشبه النفي النهي لان محصوله نفي الفعل والاستفهام لانه يعم في
هذا المعنى من حيث انه يستدعي الجواب بالنفي ولهذا لا تدخل مع كل ادوات الا في
استفهام كاين ومتى وانما تدخل مع هل او ما يكون فيه بل يستدعي نفي الفعل
وليس شيء يجاب بالنفي انتهى وليس شيء يجاب بالنفي غير هل الا الهمزة
الرابع بقي من معانيها التعليل ذكره في الكافية والفصل والمجاوزة والاستعلاء
والظرفية والانتهاء كالى ومعنى الباء ذكرها في التسهيل وذكر في الالفية البدل بعد
ذالك ولم يذكره ابن الحاجب وزاد بعضهم بمعنى عند وربما وزاد في سبك المنظوم
القسم وهو على قول من عد من في التقسيم حرفا والاصح خلافه **الخامس** شرط
زيادتها ان تكون في غير موجب ونكرة وزاد ابن هشام في المغني شرطا ثالثا وهو
كونه فاعلا او مفعولا به او مبتدأ قال واهمله اكثرهم فيلزمهم زيادتها
في الخبر والتمييز والحال وهم لا يجيزون ذلك وقال الشاطبي لابد من شرط ثالث
وهو ان تكون النكرة يراد بها العموم فان لم تكن كذلك لم تزد فيها
فلا يقال ما زيد من قائم ولا ما هو من رجل ويجوز دخولها على المبتدأ والفاعل
والمفعول قال وقد اسقط هذا الشرط بعض المحققين منهم ابن عصفور
وهو مخل بوضع القياس وممن اعتنى به ابن ابي الربيع **قوله السادس**
قال الشاطبي قوله وزيد يقتضي انه مقصور على السماع لانه اتى بصيغة
الماضي وذلك انما يصدق على العرب فانهم الذين زادوا مع انه قياس مطرد
ولو اراد زيادته القياس لقال يزاد ونحوه مما يعطي معنى القياس قال
وتعقب بانه اراد ان اهل القياس من النحاة زادوها **قوله** الالفية في
لا تفهم حتى وكاف والني به امور **الاول** كلامه ان الثلاثة على السواء وليس
كذلك بل الى اكثر فيه من حتى ولذا لا يقال الاسير او يعيد بعض الفعل فيه

بعضها واما اللام فاضعف منها لان الاكثر ينجر ورتونها لم يبلغ الى اربعة
حروف يخرج عن معناه **الثاني** شرط حتى ان يكون مجرورها جزا مما قبلها او
ملاقيا له جزم به ابن مالك في شرح الكافية وفي سبك المنظوم وخالفه في التسهيل
وشرطه وجمع غيره اشتراطه قال ابن حيان والجمهور على اشتراطه **الثالث**
شرطه ايضا ان يكون غاية لما قبله خلافا للكوفيين في على الاشتراط بوجه
الربع فيه على انها حرف ابتداء نحو العجب حتى الحج ملمس زيد ذكره في التسهيل
وشرحه **الرابع** الطول الانتهاء يشمل الزمان والمكان وغيرهما وهو كذلك
بما اصوب من تخصيصه في زمن **الخامس** يذكر لالى وحتى غير تلك المعنى وزاد
ابن الحاجب فقال والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا
وفسره بان المراد دخول ما بعدها فيما قبلها وهذا لا يحسن ان يعد معنى زائدا
انما هو بيان لحكم الغاية معهما هل يدخل اولا بعد ثالثا الى بمعنى مع منهم د.
عن الغاية وعلى مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين ذكره ابن مالك في كافيته
وزاد فيها ان تكون بمعنى عند وزاد في التسهيل ان تكون للتبيين والظرفية
وبمعنى اللام وزاد الاخفش والباء والعوام ان تكون زائدة **السادس** ما ذكره د.
ابن الحاجب من دخول الغاية في الى على قلته وفي حتى بكثرة بيان للواقع فان الكثير
ما ورد فيه الى لم يدخل وحتى بالعكس ولا يبين ما الحكم عند الاطلاق وفيه اربعة
اقوال اصحها تدخل مع حتى ولا تدخل مع الى وهذا احسن من عبارته في الكافية
قوله في الوافية الى وحتى لانتهاء ثم مع لجمهور فعناها مختص مشتبع د.
فانه صرح بالدخول في حتى دون الى **قوله الا لقيه واللام للملك وشبهه**
يندرج فيه الاستحقاق والاختصاص لانه مثله في شرح الكافية بنحو الشرج
للعرس لكنه في التسهيل جعله مقابل الشبه الملك قال ابن هشام وبعضهم
يستغني بالاختصاص عن ذكر الملك والاستحقاق ويمثله بامثلة الثلاثة
ويرجحه ان فيه تقليلا للاشتراك وعلى ذلك جرى ابن الحاجب فقال للاختصاص
ولم يذكر الملك ولا الاستحقاق ولا غيرهم وبعضهم بين الاستحقاق والاختصاص بان

الاول

الاول الخبراة هو ما تشهد به العادة وقد تختص الشئ بالشئ من غير د.
شهادة عادة اذ ليس من لازم البشر مثلا ان يكون له ولد **قوله**
وفي تعدية ايضا ذكره في كافيته ومثله له في شرحها بقوله فقصبا لم لدنك
ومثله ابنه بقوله قلت له كذا وبدأ في التسهيل ولا شرحه بل فيه ان اللام في
الاية لشبه الملك التمليك وفي المثال للتبليغ قال ابن هشام والاولى عندي
ان يمثل للتعدية نحو ما اضرب زيدا لعمرو وما احبه لبكر وقال الشاطبي جنح
احد من المتقدمين فيها الى المعنى للام قال وابطال التعدية ليست من المعاني
التي وضعت الحروف لها وانما ذلك امر لفظي مقصوده ايصال الفعل الذي
لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم فيتعدى اليه بواسطته وهذا الغرض يشترك
فيه جميع الحروف لانها وضعت لتوصل الافعال الى الاسماء قال واقرب ما يعتذر
به عنه ان يقال اراد بلام التعدية اللام التي تلحق مفعول المتعدي ضعفا لخفة
وهي التي تسمى لام التقوية وذلك في اربعة مواضع الفعل المتأخر والفرع والمبني
للتعجب نحو ما اضرب زيدا لعمرو والنائب عن حرف النداء اذا دخلها تعجب او
استغاثة **قوله** وزائدة **وقول الالفية وزيد** عبارته في الكافية وزيد
بمعنى في الواحد ان يتبعوا تقربه عامل يمين قال في شرحها وتزاد اللام
تقوية لعامل ضعف بالتأخر او بكونه فرع عمل كالوصف ونحوه ولا يفعل ذلك
الا بمتعد الى واحد انتهى وخلط لام الزائدة بلام التقوية والصواب انهما
شيئان وان الزائدة هي التي تضاف بين المتضايفين نحو لا ابا لزيد وبين
الفعل والمفعول نحو ردف لكم وبذلك مثل ابن الحاجب في الشرح ومشى
عليه في سبك المنظوم فقال والتقوية العامل المتعدي ولكثير من الالفاظ
قول ابن الحاجب وبمعنى عن مع القول لمن يذكر اختصوا او لاذا هو
في الوافية وجعلها غيره بمعنى لام التبليغ وذكر منهم ابن مالك للتعليل **قوله**
وبمعنى الواو القسم للتعجب لا تختص كونها للتعجب بالقسم بل يكون لغيره
وهي المستعملة في النداء نحو يا لك من ليل كان نجومه وقد ذكر ذلك ابن

مثلك في سبك المنظوم فقال والنفي في فمن وعن، **تنبيه** بقي من معانيها
التمليك وشبهه والنسب والتبليغ والتبيين والصيرورة وكونها بمعنى عند والى
وعلى ومع ومن وفي وبعد ذكرها في التسهيل والا ان تشاق وزاد في سبك المنظوم
والتاريخ **قوله والظرفية الا ان تعريفا وفي** لم يذكر فيه معنى الظرفية
وذكر بعض الصيب زاد ابن الحاجب وبمعنى على قليلا وفي الغاية الكبرى وفي الاستعلا
والمصاحبة وفي استعانة لها مناسبة زاد في التسهيل والغاية وبمعنى من
والى وفي كونه تقع زائدة ثلاثة اقوال ثالثها في الشعر لا في الاختيار قوله
وفقد يبين ان السببية التي استعر فيه امور الاول جمع بين السببية
والاستعانة تبعا في سبك المنظوم ولم يذكر في كافيته سوى الاستعانة وكذا ابن
ابن الحاجب قال الرضي لان السببية فرع عنها مندرجة فيها وعكس في التسهيل
فذكر السببية دون الاستعانة قال في شرحه بل السببية هي الداخلة على صالح
للاستغناء به عن فاعل معداها مجازا نحو فاخرج به من الثمرات فلو اسند الاخراج
الى الهاء وقيل ما اخرج من الثمرات رزقا لصح وحسن لكنه مجاز والاخر حقيقة ومنه
كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فانه يصح ان يقال كتب القلم وقطع السكين والنحويون
يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من اجل الافعال
المنسوبة الى الله تعالى فان استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة
فيها لا يجوز انتهى قال ابو حيان وما ذهب اليه ان باء الاستعانة مندرجة في باء
السببية قول لغيره واصحابنا فرقوا بين باء السببية وباء الاستعانة فقالوا
باء السببية هي التي لا تدخل على الفاعل نحو مات زيد بالحب والجوع وجئت
بتوفيق الله وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله
الذي هو آلة نحو كتبت بالقلم وبريت بالسكين وخرج الكلام برجلي اذ لا يصح جعل القلم
سببا للكتابة ولا السكين سببا للبري ولا الرجل سببا للخروج بل السبب
غير هذا انتهى قال الشاطبي فيلزم يعني يقتضي ان التسبيبية في الباء قليل
وتوسع واما الباء فالسببية فيها معنى شهير كثير لا يوصف بالقلة **تنبيه**
ذكر

ذكر في الكافية والتسهيل من معانيها التعليل قال في شرحه وهي التي يصلح موضعها
اللام غالبا قال ابو حيان ولم يذكره اصحابنا وكانه والسببية شيء واحد
قوله عوض لم يذكره في الكافية وعبر عنه في التسهيل بالمقابلة وكذا ابن الحاجب
قال ابو حيان والظاهر انه داخل في البدل **قوله ومن** قال الشاطبي يعني ان
معنى من يقع موقعه اصل الابتداء او غيره او التجميع والثاني المتعين بعض والاول في
الباء وقد بينه في التسهيل اذ قال ومن التبعيضية بعكس الواو ان تفيدها
هنا **قوله ومن** اطلق وظاهره انه لا يختص بالشعر وبه صرح في شرح الكافية
وهو السهو من كلام ابي حيان ان الكوفيين وهم الذين يثبتون هذا المعنى
على انه يختص به **تنبيه** بقي من معانيها ان تاتي بمعنى عن ذكره في التسهيل والى
ذكره في المغني والكلام ذكره ابن هشام الخضراوي **قوله** ابن الحاجب وزاد ابن في
الخبر والاستفهام والنفي قياسا وفي غيرها سماعا مثل بحسبك زيد والفي بيد
المراد بغير الخبر الموجب والمبتدا والذي اشار بقوله بحسبك زيد ان شيخنا العلا
مة العلا فيمي يختار ان بحسبك خبر مقدم لانه محط الفائدة ثم رايته لابن مالك وعلله
بان زيد معرفة وحسبك نكرة لانه محل لا يتعرف بالاضافة الا ان شيخنا لا يخص بما اذا كان
الوضع معرفة بل يقول به مثل حسبك درهم والمفعول واليه اشار بقوله الفي بيده وقال
انكرها جماعة وقالوا في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ان الباء للآلة او السببية
والتقدير ولا تلقوا انفسكم الى التهلكة بايديكم قال في المغني وكثرت زيادتها في مفعول
عرفت ونحوه وقلت في مفعول ما يتعدى لاثنين ويغني انها تزاد في العلماء ذهب التفصيل
وتقدم بالمه وفي الحال المنفي عاملها ذكره فيه ايضا وخالفه ابو حيان وتاول ما احتج به
وفي التوكيد بالنفس والعين ذكره فيه ووافقه ابو حيان وغيره وعبارته في سبك المنظوم
وتزاد جوازا في الخبر كما سوقها المفعول به وفي ان اطلعه وفي فاعل كفى ومن يفعول
راى وربما زيدت في المبتدا والخبر والموجب **قوله والباء** اي منهما الجميع اي
في القسم يدخل مع الفعل وحذفه والظاهر وغيره والجر والطلب بتكرار في الالفية كونها
تخص بالقسم ولا تحكمه **قوله على للاستعلا** زاد في الالفية ومعنى في وعن وزاد

في التنصيل والمصاحبة والتعليل وموافقة من والباء زائدة في النفي وللاستدراك نحو فلان
ما سوء على انه الابياء ابن مرزوق رحمه الله **قوله** وعن للمجاوزة زائدة في الالفية ومعناها ونحوه
في التنصيل والبدل والاستعانة والتعليل والظرفية زائدة في النفي ومعنى من والباء وبرق ونحو
معنى الباء والاستعانة **تنبيهان الاول** قال الشاطبي وقوع من موقع عن بعد والباء
موقع مع اما ان يكون بالنسبة في كناية واورد عنها من غير ان يعين معناها او كناية بها ان انا
دى واما في الفعل واما ان يكون على انه تقيد معناها بنفسها الا انه لا نائبة عن حرف
الاول ولا اشكال في بينها الا ان ظاهر النقل وهو مع الموجبة معنى بعد والباء بمعنى
مع وحينئذ يلزم ان يكون الا تميز لا حرف اذا الحرف لا يودي معنى الاسم ولا يعهد ان يراد به
وصوحب بل اداء معناه طرا انها والله اعلم عن وعلى والكاف اسماء لما ادت معنى
الاسماء **الثاني** قال في التسهيل وتزاد عن وعلى والباء عوضا وقد تزاد على دون تعويض
وقال في سبك المنظوم وعن ولا تزاد عند الاكثر قال ابو حيان وما ذهب اليه من ان عن وعلى
تزاد ان ليس بصحيح وقد نص سيبويه على ان عن وعلى لا يزادان لا عوضا ولا غير عوض **قوله**
والكاف للتشبيه وزائدة قال في التسهيل ان ابن السيد زاد في الالفية والتعليل وقد في الكا
بينة الكبير وقال ابن نشر جمهور ولا ندخله علينا كثيرا قال ابن هشام وهو العمو كثيرا
نقله الاكثر ودم يذكر في التسهيل وبينها قول ثالث انه تعني ان تعني بها
ونص عليه في التسهيل ورده ابو حيان زاد في التسهيل والاستعلا والمبادرة وابن
الحاز والمبادرة اذا اتصلت بما نحو صل كما يدخل الوقت قال في النعت وهو غريب
قوله واستعمل اسما عبارة الواقعة وان حرف الجر في سبك المنظوم
ينجم وربما جاءت فاعلا وعبارة التسهيل يستعمل النظاهرة الكافية **وقد
يرى اسما فاعلا او صفة او ذا انجرار بائن او حرف** زاد
ابو حيان ونزل اسم كان ومفعولا قال وذلك دليل على انه تقع اسما في الاختيار وهو
راي الاخفش والفارسي والذي عليه سيبويه والمحققون انها لا تقع اسما في ضرورة وتاول
ذلك مما ورد من ذلك على حذف الموصوف **قوله** وعن وعلى كذا الى ومن
ومنى وكي ... فاما في بانه بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق والى بمعنى النعمة ومن

معنى بعض اذا وقعت مفعولا ذكره الزمخشري ومتى بمعنى وسط وكي تختص من ركبها كما
قال في سوى انه شرح قوله بمعنى من وفي الالفية **من اجل ذا عليهما من دخلا** فيه
اسمان **الاول** ظاهره انهما لا تجران بمعنى هما وهو كذلك وسمع من عن بمعنى قوله عليه من عن
وفي الظرفية **الثاني** ظاهره عبارة ابن الحاجب انهما لا يستعملان الا مع الجر بهما لجعلهما بفعلان
مفارقة النسبة لا تشتدين **قوله واخصص بمذ ومنذ وقتا** فيه امران **الاول**
لا بد من تقييده بكونه غير مستقبل **الثاني** قال الشاطبي ما ذكره من تخصيصهما بالزمان هو
ظاهر كلام سيبويه لكنه مشكل على رايه بلانه اختار في التسهيل جواز اضافتهما الى
المصدر نحو ما رايته منذ قيام زيد **وبرب منكرا** بلانه حينئذ على تقدير الزمان اي منذ قيام زيد
فلم ينفك عنه اما لفظا واما تقديرا وفي تعليق ابن هشام عبارة الالفية تقتضي ان منذ
لا تنفك بحالة دخولهما عليها لانه جعل ذلك شاهدا لاستعماله ظاهرا الحرو والامر
كذلك فاذا قلت زيد على السطح وسرت من البلد احتملا الاسمية والحرفية واذا دخلت من
تعينت الاسمية وتنتفي تعلقه بهذا انتهى **الثالث** قيل بغي عليه ان يقول بعض على بعضا
واجاب ابن هشام بانها لا تكون فعلا الا مع العطف على الحرفية من غير تقييد البتة لا ان اصله عنو
بعث **تنبيهان الاول** ما ذكره هذه الالفاظ من المعاني هو مذهب الكوفيين والبصر
يون على انه ليس لكل حرف الا معنى واحد وهو الابتداء لمن والانتهاء لالى والالصاق للبا
والاستعلاء لعلى والمجاوزة لعن والاختصاص للام ولا ينوب حرف عن حرف بقياس كما
ان حرف النصب والجزم كذلك وما اوهم ذلك فاما مؤول تاويلا يقبله اللفظ او على تضمين
الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف او على النيابة شذوذا والاخير محمل الباب كله عندهم
من ما انفرد وهو اقل تعسفا **فان قيل** الاولى المحافظة على تعليل المعاني ورده
الى اقل ما يمكن بناء على قاعدة تعليل الاوضاع **فالجواب** ان هذا معارضة الحمل على
الظاهر وهي قاعدة معتبرة **الثاني** قال الشاطبي حاول الناظم في هذا الباب على تعيين
معاني حروف الجر حتى انه كان اكثر ما يذكر فيه وكان الاعلام المتعلقة بها في
الغالب اقلية بالنسبة الى تقسيم المعاني ولا شك ان هذا جمع اللغوي لا النحوي وقد ذكره
في النحو تحقيق قال الى ابن الحاجب وقد قال ابن سيده ان حروف النحو في الجملة قد اعتاد في ادراك

حفا وهو معنى نسبة الى فياس ونظر لما يحتاج باستبر ابواب النحو الى الفيل بين والنظر بخلاف
الاسماء الافعال **قوله** ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا او اوليا الفعل
كذا اذا اوليا الجملة الاسمية دقال ابن قاسم بل لو قال او اوليا الجملة نحو مذ دعا لكان احسن
وقد يشمل ذلك قوله او كالجملة ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا او اوليا الفعل كذا فرق فعلا د
جلانه نص على انه بخلاف الى الجملة الاسمية والفعلية وبين التصريح بلانهما حينئذ ظرفان
مضافان الى الجملة الحالة الاولى وهي اذا وليهما اسم مرفوع فمبتدا ان ما بعدهما خبر او ظرفان
خبر مقدم بعدهما فولان جزم بالاول ابو حيان [illegible] فال ابن قاسم والشاطبي في الالفية
اشارة اليه بقوله رفعا فانهما لا يرفعان ما بعدهما الا اذا جعلا خبرهما [illegible] الاستثنا
راجع الجزء الاول واختاره التسهيل فقولا ثالثا انهما ظرفان [illegible] جعل مفعولا راجع
ما بعدهما على الفاعلية قال ابن هشام فوجب ان يكون قوله رفعا على معنى [illegible] في
خفضا ولكنه لما كان على خفضهما سببه لا يزاع ما بعدهما نسبه [illegible] الرجع
لهما **قوله** ومذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر اخص من قول
الالفية وان يجرا في مضي فكمن هما وفي الحضور معنى في استبن لانه صرح باختصاصهما
بالزمان وبان المراد بمعنى الابتداء وقد صرح به في التسهيل وغيره وزاد انهما يكونان
بمعنى من والى معا فيجران على الابتداء او على الانتهاء والضابط انه ان دخلا على معرفة
[illegible] بمعنى من او على نكرة [illegible] والى نحو ما رايته مذ اربعة ايام **تنبيه**
قال الشاطبي يعترض كلام الالفية اعتراضات **احدها** انه اجرى مذ ومنذ على وجهين
وانهما في الاول ابتدائية وفي الثاني بمعنى من وفي وليس في ذلك دليل على انهما حرفان اذ الاسماء
المتضمنة معنى الحرف دالة عليه وليس بحرف فكان من حقه ان يصرح بانهما حرفان حيث جرا
ان الرفع بعدهما في [illegible] الى اول الباب **الثاني** انهما [illegible] بل على
ثلاثة اوجه وجه يكونان فيه اسمين لا غير ووجه حرفين لا غير ووجه محتملين لهما وذلك
انما وقع بعدهما ان وصلتها نحو ما رايته مذ ان الله خلقني فمن اذا يحتمل ان يكونا فيه حرفين
جارين وان يكونا اسمين ما بعدهما في موضع رفع **الثالث** ظاهر كلامه ان الوجهين اعني رفع
ما بعدهما وجره سواء في الاستعمال وليس كذلك بل الجر فيهما اكثر من الرفع ومن

بالعكس

بالعكس لان الاسمية اغلب بل منذ من الحرفية والحرفية على منذ **قوله** وبعد من
وعن وبل زيد ما [illegible] **فلم تعق عن عمل قد زيد ما** كلام ان الثلاثة سواء في
عدم العمل وليس كذلك [illegible] في التسهيل ان الباء زيدت كقوله لهما قد يرى وانت د
خطيب؛ وعبارته وتزاد ما بعد الكاف كافة وغير كافة وكذا بعد رب والباء وفي بعد
المنظوم [illegible] وعبارته وتلغى ما بعد رب والكاف [illegible] الثلاثة
ان الاربعة على السواء وليس كذلك بل الغالب في رب والكاف الكف وفي الباء عدمه [illegible]
ذكره [illegible] ابو حيان ان الكاف لا تكف اصلا وان الوارد من ذلك **قوله** وتكفهما
ما فتدخلان على الجمل الاسمية والفعلية لكن الغالب ايلاؤها الفعلية المصدرة بماض [illegible]
المستقبل والاسمية قليل [illegible] فتليها الاسمية والفعلية
صرح بنقله ابو حيان عن الارتشاف عن صاحب النهاية وذكر في شرح التسهيل انه لا [illegible]
قوله وواوها تدخل على النكرة الموصوفة؛ اصرح من
[illegible] الالفية [illegible]
قول الالفية وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو وشاع ذا العمل لانه يعلم منه
تقدم [illegible] لا تدخل الا على النكرة **وقوله** الموصوفة [illegible]
وما اوهم انها ليست العاطفة وانها وان [illegible] عملت عملها [illegible] والجمهور
انها العاطفة وان الجر برب مقدرة بعدها [illegible] الالفية احسن من هذا [illegible]
نعم [illegible] بعد الفاء وبل سواء وكذا قول الشذور وكذا بعد الواو كثير وبعد الفاء
وبل قليل وفي التسهيل يجر برب بعد الفاء محذوفة كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل د
قليلا ومع التجرد اقل [illegible] ابو حيان [illegible] بعد الفاء الا ان اراد بالنسبة
الى بل والحق ما صاحب [illegible] نقله ابن حيان [illegible]
قوله وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا اتبع البعض
المطرد وذكر منه في الكافية والتسهيل مواضع **الاول** لفظ الجلالة في القسم دون عوض
لعلة الاستعمال **الثاني** بعد الاستفهام اذا دخل على [illegible] **الثالث** بعد
الا نحو الا رجل جزاه الله خيرا **الرابع** المعطوف على [illegible] لا [illegible]
نحو [illegible] **الخامس** في جواب [illegible]

تنصّص مثل العشرون نحو زيد جواب لمن قال **السادس** في المعطوف على المعطوف
على ما تضمنه حرف متصل نحو ولتكبير مخبري والجنوب مضارع **السابع** في المعطوف على
ما تضمنه حرف منفصل بلا نحو ما النحا جلده ان بهم او لاحبيب رافه بجمع **الثامن** في المعطوف
على ما تضمنه حرف منفصل بل نحو زيد او عمر ولو احدهما **التاسع** في المفرد بلا التمييز
بعد ما تضمنه نحو مررت بزيد بن نفعو الابر بن عمرو **العاشر** في المفرد بمثل بعد نحو جئت
بدرهم فيقال قلنا دينار **الحادي عشر** في المفرد بان بعده نحو امر بان يتم سوا فضل
ان زيد وان عمرو **الثاني عشر** في المفرد بالجملة الجزائية بعد حكى يونس مررت
برجل صالح الا صالح فطالح ونازعه ابو حيان في المعاني وقال الذي نقل عنه بل في القسم ثم
نفط. **فائدة** قال ابن هشام في شرحه على الشافية اعلم انهم يستعملون غالبا
وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا فالمطرد لا يختلف والغالب اكثر الاشياء ولكنه يختلف
والكثير دونه والقليل دونه والنادر اقل من القليل والعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين
غالبها والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا غالب والثلاثة قليل والواحد نادر فعلم بهذا مراتب
مراتب ما يقال فيه كثير وغالب ونادر وقليل **باب الاضافة** قوله
المجرور اما هو ما اشتمل على علم المضاف اليه دون الضمير نظرا الى لفظ ما قال ابن مالك في تكثيره
من الدور لما المرفوعات والمنصوبات **قوله** والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة
حرف جر لفظا او تقديرا مرادا فيه امور **الاول** اورد اسماء الزمان المضافة الى الافعال
بكلام الاول فيقول كل اسم غالبا **قلت** جوابه ان الاضافة الى الافعال بتاويل
المصدر **الثاني** قوله واسطة حرف جر الى اخره صريح في ان جار المضاف اليه الحرف المقدر
وهو راي الزجاج وابن الدهان ومذهب سيبويه والاكثر ان جاره الاسم المضاف وهو
الصحيح وقد جزم بذلك في التسهيل وسبك المنظوم ولا ذكر للمضاف في الالفية
وقد اشترط البعض تحصر ها بقوله بعد ذكر اضافة الصفة الى معمولها بلا ان كان جعلا
اوّ نشر او دهان بالنار اذ بالاذانه الى عمل **الثالث** كلامه صريح في ان المضاف اليه
هو الثاني وان المضاف هو الاول وكذا قول التسهيل المضاف هو الاسم المجعول
لجزء ما يليه خافضا له وقول سبك المنظوم المضاف اليه هو الاسم المجعول كجزء الاسم
فبله

نظم منسوب اليه خافضا له وهكذا مصطلح سيبويه وقيل بعكسه وقيل يجوز الامران **قوله**
لما يلي نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف فيه امور **الاول** لا يختص
التنوين بالظاهر بل ذلك المقدر فيما لا ينصرف صرح به في شرح الكافية **الثاني** زاد
في التسهيل وقد يزال منه تاء التانيث ان امن اللبس كقوله ... عدوا لم عد ... وقالوا
فيه **وحذف تاء التانيث** منه قد ترد في كلام ... الاتيان
وكلام ... ايضا ... البرافيا ... **قوله وانو من او في اذا
لم يصلح الا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك** فيه امور **الاول** ابهم في
موضع كل منهما وكذا في الشذور وبينه ابن الحاجب فقال من الابعض اللام في
عدى جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في ظرفه وهو قليل
وقال ابن مالك في شرح الكافية مواضع من مضبوطة بكون المضاف بعض المضاف اليه
مع صحة اطلاق اسمه عليه ... نحو ... الصحيح خمسا كان ...
والسيرافي انا جعلنا اضافة كل بعض بعض من ... ففي ... اسم الثاني
على الاول ... كذلك وقد استشكل ذلك قول ابن الحاجب في جنس المضاف فانه
اعتبر في الجنسية لا الجزئية فيد زيد وان كان جزءا ... لبعض زيد جنسا له
فلا يصدق على اليد اسم زيد فلا تكون بمعنى من ثم قول ابن مالك في سبك المنظوم
او بمعنى من ان كان الاول نوعا او جنسا ... **الثاني** الاضافة بمعنى في اغفله
اكثر النحويين كما قال في شرح الكافية وهي ثابتة في الصحيح بالنقل الصحيح
قال ابو حيان في شرح التسهيل ... ذكرها غير ابن مالك وما استدل به
مؤول **قلت** قد ذكرها ابن الحاجب كما ترى وعبر الغالب كما نقله ...
الا ان تقدر **الثالث** ... وكلام الشذور ان اللام لا تقدر الا حيث لا
تصلح من وفي ولهذا ... في شرح الكافية معنى اللام هو الاصل ولذلك يحكم به
مع صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو يد زيد ورجله وعند امتناع تقديرها
وتقدير غيرها نحو عنده ومعه ومع صحة تقدير ها دون غيرها نحو دار زيد ...
عبارته وما مثل به الاول فيه نظر كما تقدم **الرابع** قال ابو حيان ذهب الزجاج الى انه

ان الاضافة تفيد الاختصار وانها ليست على تقدير حرف كما ذكره ولا على تبيينهم وان جهات الاختصاص متعددة يبين كل جهة فيها الاستعمال ونقل ابن فلاح عن ابي العلاء وابن الصايغ في ثبوته عنه نظر قال ابو حيان وتبعه تلميذه نقلا عنه في شرح التسهيل انه ذهب الى ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال وانه اصالة من **الخامس**

تختص المذكور بالاضافة المحضة فلا يقع فيها ذكره ابو حيان في شرح التسهيل قال وذهب بعضهم الى انها تقدر بمعنى اللام للظهور فلا نحو فعال لعوام بو محمد وتبع ورد بعض الصاحبة اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة ونقل الاصبهاني الشلوبين القول بالتقدير فيها عن ابن جني وان الشلوبين قال لا بد منه ربما وان كلامهم في كلام ذ كلام فيها الشمرة قال لان الخفض اذا كان بالاضافة فلا بد من تقدير ان الاصل ضارب لزيد حتى يكون في محل نفع الاضافة وان قدر ان الاصل ضارب زيدا الى نحو هناك اضافة اصلا وانما يكون فيه المعنى الذي يقتضيه الفعل بمفعوله والاضافة هناك قياسيل الى الخفض فاذا اردت التخفيف اذ طلبه الكلام معنى اضافة الصفة الى المفعول فان سقطة اللام ثم اضفت الصفة الى المفعول اضافة تخفيف لا تعريفا فحذفت اللام والتنوين لذلك قال وهذا من ابن جني تنبيه على اجر اقل من يعرف قدره او يبلغه بالمه انتهى كلام الشلوبين قال الشاطبي وهو من التنبيهات الحسنة **السادس** قول الالفية **وانو** صريح في ان الحرف المذكور مقدر وقد صرح بذلك الجزولي وقال ابن الحاجب بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في عبر به في التسهيل وبسبك المنظوم ويستدل بقول ابن درستويه رد على من قال بذلك فانه يلزم عليه ان كل مضاف بمعنى اللام يجيء ثوب الخز وخاتم زيد على معنى ثوب من الخز وخاتم لزيد وهو بلا شك نكرة ورد اذا اضفنا الى معرفة لا تبقى نكرة فدل على ان الاضافة ليست على معنى حرف **و** اجاب بانه لا يلزم ما قاله ابن درستويه الا لو قيل انها على تقدير من وتقدير اللام لان المعنى كما ثبت وبهذا يعرف ان التعبير بالمعنى اسد **قولهما واخصص اولا او اعطه التعريف** بالذي تلا فيه امور **الاول** ان فيه ابهاما واصرح منه قول ابن الحاجب وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة قال ابن مالك في نكتة وقد تفيد الاضافة الى المعرفة

ما تعيد

ما تعيد الصفة من زيادة الوضوح كقولك جاء زيد نا **الثاني** استثني في الشذور وقال الا ان كان المضاف شديد الابهام كغير ومثل وحسب او وقع موضعا مستحقا للنكرة كوحده وكم ناقة وفصيلها لك ولا ابا لك فلا يتعرف وكذا في التسهيل وعبارته ما لم يوجب تاويله نكرة وفرعه موضع ما لا يكون معه معرفة او عدم قبوله تعريفا لشدة ابهامه كغير ومثل وحسب وفي سبك المنظوم الا ان يكون المضاف غير قابل كمثل وشبه ونحوهم وبمعنى هملوع وحسبك وناهيك وما في معناها وفي ذلك ابحاث **احدها** ان ما ذكره من عدم التعريف في هذه لشدة ابهامها هو راي ابن السراج والسيرافي والشلوبين ومذهب سيبويه والمبرد ان العلة تنكيرها ان الاضافة فيها اضافة تخفيف فينوى فيها التنوين لا اضافة تعريف كما في اسم الفاعل الا انهم التزموا التخفيف فيها لانها بلزوم في اسم الفاعل **ثانيها** ان هذا النوع من الاسماء ما خرج في السماع قال ابو حيان فالذي المسموع غيرك ومثلك وشبهك وخدنك وندبك وصنعك ونحوك وتربك وناهيك من رجل ونحو الا ابن عبد الهواج وجارية تشغل الجار وخمرها الكف وحسبك وكافيك وهمك وهدك ومشبهك وكعوك مثلك الكلام وابعضها بمعنى حسبك **ثالثها** يستثنى من قبولها التعريف ما اذا تعين التغاير والمماثلة فانها تتعرف وقد استثناه في سبك المنظوم فقال وان تعين وجه المماثلة والمغايرة قبل مثل وغير التعريف والتخصيص وفي الكافية فقال

وغير هذا الوصف ان اضيفا الى معرف انل تعريفا
ان لم يكن ملازم الابهام مقرر الشياع فالابهام
كغير ان لم يك بين اثنين تنافيا كالصعب غير الهين
وفي الذي اضيف ومثل مع ما ظاهرها التقييد فيها لزما
وعن ظنه قليلا نكرا وذا علو واعتزامه جرى
كل فتى ابن رامه وكم شاة وتسلها تنتحي حكمه

الثالث قال ابو حيان في تقسيم النحويين الاضافة الى التخصيص والتعريف بعض تجوز لانه من جعل القسم قسيما لان التعريف تخصيص فيتوقف لا فهم له والاضافة انما

تعين التخصيص بعطف لكن اقوى من رتبة التعريف فاذا اضيف الى المعرفة اكتسى التخصيص
المفهوم من الاضافة **الرابع** هل تفيد اضافة الجمل التعريف لانها في تاويل المصدر المضاف الى
والعلم او التخصيص لان الجمل نكرات احتمالان لصاحب البسيط وميل ابو حيان الى الثاني
وقال ابن فلاح انه الظاهر الاول **قول** ابن الحاجب والعبارة والشذور وشرطه تجرد المضاف
من التعريف شامل للاداة والعلمية وكذا قوله الواجبة ونحو لهما ان لا يكون معرفة بنفسه
في حسن مجهول **قول الالفية ووصل ال بذا المضاف** قوله وما اجازه الكوفيون من الثلاثة
الاثواب وشبهه من العدد ضعيفا قال ابن مالك في نكتة تمسك البصريون في منعه بالقياس
لانه من باب المقام وكما لا يجوز لا رجل زيد لا يجوز هذا وجوزه الكوفيون لانه نقل عن العرب
قوله واللفظية ان تكون صفة مضافة لمعمولها فيه امور **الاول** يرد عليه اسم التفضيل
فانه صفة مع ذلك اذا اضيف فاضافته معنوية على الاصح وكذا على قول الشذور واحسن
منه **قول الالفية وان يشابه المضاف يفعل وصفا فان قلت** المثال التخصيص
وهو قوله مثل زيد حسن الوجه **قلت** يخرج على هذا امثلة ابدالية وان المعمول
الثاني يرد ان الوصف اذا قصد تعريفه بان قصد الوصف من غير اختصاص بزمان دون زمان
تعرف ذكره في المغني ويستثنى منه الصفة المشبهة فلا تتعرف بحال خلافا للكوفية
ذكره ابو حيان **الثالث** ذكر ابن مالك في نكتته على الحاجبية ان اضافة الصفة لمعمولها
قد يفيد التخصيص ايضا بان ضارب زيد اخص من ضارب قال ابن هشام وهذا سهو
لان ضارب زيد اصله ضارب زيدا لا ضارب فقط والتخصيص حاصل بالمعمول قبل الاضافة
قلت في نحو ذا ابن مالك بما ذكره فقد سبقه اليه ابن الصائغ واجاب بما ذكره ابن
هشام ابو سعيد بن لب شيخ الشاطبي قال الشاطبي وهو جواب حسن **قوله** والعبارة
لابن الحاجب وهي معنوية ولفظية وعبارة الشذور غير محضة والا محضة وظاهر
انها لا ثالث لهما وقد اثبت في التسهيل قسما ثالثا سماه المحضة شبيهة بالمحضة
وهو اضافة الاسم الى الصفة والمسمى الى الاسم والصفة الى الموصوف والموصوف الى القائم
مقام الوصف والمؤكد الى المؤكد والملغى الى المعتبر والمعتبر الى الملغى قال
ابو حيان ولم يسبقه احد للنحاة [illegible] مذاهب احدها انها محضة لا تتعرف

بالنكرة

بالنكرة ولا تتبع بمعرفة ولا تدخل عليها ال ولا تخبر منفصلة الضمير ينوي فيها
والثاني غير محضة بتقدير الانفصال اشهر حيث ان المعنى لا يصح تكلف خروج والظاهر
وابن الحاجب [illegible] في اللفظ اعتبار ان تقلبه واسطة **قولهما** وفي الظرفية اسما لفظية
زاد ابن الحاجب ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن الكافية فهو مضاف العطف رفعا
للثقل وكذلك الالفية من ذلك **وقلت** في مختصرها وهي لفظية محضة

بلا لفظية حقيقية مضافة

قول الشذور فيه خفف الوصف المضاف الا ان كان صفة مقترنة بال او مضافا لما فيه ال كذا
اذا كان مضافا الى مضاف لما فيه ال نحو الا في الالفية ولم يذكره ابن الحاجب ايضا ولا ابن
مالك في كافيته وبقي ان يكون مضافا الى ضمير عائد الى من جمعه على الاصح كقوله الواهب
المستحقة صفوه ذكره في التسهيل وقد ضعفه ابن الحاجب بقوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعندها قال ابن فلاح نكتة في تضعيف الائمة لان غير هذا مضاف الى
ضمير ما فيه الالف واللام تحكمه حكمه وشمل قوله صفة مقترنة بال المفرد والمثنى وجمع المذكر
السالم واقتصر ابن الحاجب على الاول وهذا احسن صور **قولهما وربما اكسب ثان**
اولا تانيثا ان كان لحذف موهلا فيه امور **الاول** في شرطه ثان وهو ان يكون فيه
المضاف بعضا او كبعض من المضاف اليه ذكره في التسهيل فيخرج نحو اعجبني يوم الجمعة جاء
يوم عاشوراء لان حرف ... البوم لا يخل بالكلام ومع ذلك لا يجوز فيه التانيث **الثاني**
يكتسب ايضا التذكير بالشرطين المذكورين ذكره في شرح الكافية والظرفية والمصدرية
ورجوعه التصدير وتقدم انه يكتسب التعريف والتخصيص وذكر ابن الحاجب ان الاضافة
اللفظية تفيد التخفيف وسياتي انها تكسب البناء فتمت عشرة امور يكتسبها
الاسم بالاضافة فاحسن من عبارة الالفية قوله في الكافية فقد تجعل المضاف كالذي
له اضيف في بعض الذي ايليه **الثالث** قال ابو حيان اكتسابه من المضاف التانيث بالتعليل
ونحوه كذلك لا يطرد والاصح في التذكير الا في صورة وهو ان يكون المضاف

جاءت

كلا في الاصح فيه التانيث كقوله جاءت علية كل عين ثرة **قولهما ولا يضاف**
اسم لما به اتحد معنى اوضح منه قول ابن الحاجب ولا يضاف موصوف الى صفة
ولا صفة الى موصوفها ولا اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص **قولهما**

واول موهما اذا ورد قال ابن قاسم تبعا لكلام التسهيل وشرحه انه انما وجد اختلاف
اللفظين مع الاضافة بلا تاويل وهو مذهب الكوفيين قلت لاكنه جرى على ما
يسلك المطلق [illegible] ونقدر الاضافة فيما اوهم ذلك الى غير [illegible] للكوفيين
قوله وبعض الاسماء يضاف ابدا فيها ابهام وذي بعض ذلك وقد ولدى
ردى والي وسعدي وحيث واذ واذا وكلا وكلتا واي ولدن ومع وغير وقبل وبعد وحسب ولول
وذو والجهات الست وعلى وزاد في كافيته فصار [illegible] ولدى وعند وبيد وسوى
وذو واولو [illegible] اذا [illegible] وكل وبعض [illegible] وزاد
في التسهيل [illegible] ولعمر الله ومعاذ الله وعود [illegible] قولهم عوده على
بدئه ومعاذ الله وحنانيك وحوال وحوالي ووسط قوله وبعض ذا قد يأت
لفظا مفردا فيه ابهام والمراد بذلك كل وبعض واي وقبل وبعد واخوتهما [illegible] ومع واذ
ومثل [illegible] وقلما ويستثنى من كلامه اذ [illegible] ولا يجوز قطعها عن الا
ضافة لفظا وبعض ما يضاف حتما امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع
كوحد لبي ودوالي سعدي وشذ ايلاء يدي للبي فيه امور الاول ما ذكره
من شذوذ اضافة لبي ليدي نازع فيه ابو حيان وقال انه [illegible] سيبويه نص على انه
يقال لبي زيد [illegible] والمغاني [illegible] وقال شيخ [illegible] الشاطبي
ما ذكره من شذوذه يفهم انه لا يقاس عليه وانه خاص [illegible] وليس كذلك بل هو كثير الا
ستعمال لكنه مخصوص باليدين قال والدليل على كثرة استعماله قوله صلى الله عليه وسلم
اذا دعا احدكم اخاه فقال لبيك فلا يقولن لبي يديك وليقل اجابك الله بما
تحب [illegible] ان ذلك كان عادة العرب اذا دعت فاجيبت ولو لم يستمر عندهم
لم ينههم عنه [illegible] عادته [illegible] من الاقوال المخالفة للشرع [illegible]
والجواب انا لا نسلم ان الحديث يشعر بكثرة ذلك وانما فيه دلالة على انه سمع او بلغه
انه قيل فيحتمل ان يكون جملة قيلت على غير عادة فيكون من النادر والشاذ وان سلم انه
اكثر الاستعمال فلا يلزم خروجه عن الشاذ لان الشاذ عند النحاة على اقسام
شاذ استعمالا لا قياسا وعكسه وشاذ فيهما معا فيكون من الشاذ قياسا لا استعمالا
قال

قال وقد نقل ان الشاطبي يعتبره حيث كان الحديث [illegible] استعماله [illegible] على ما سمع
[illegible] وشذ من غرائب العربية ان يتبع [illegible] ولو [illegible] كالشيء
من تثنية اسماء الله وجعدا [illegible] كان [illegible] ذلك انتهى قلت
الثاني قال في شرح التسهيل [illegible] اضافته الى المضمر [illegible]
[illegible] ايضا ونازع فيه ابو حيان ايضا الثالث [illegible] عليه [illegible]
وحواليك وحواليك الرابع [illegible] ذلك وهو ما امتنع اضافته الى ضمير [illegible]
راي [illegible] والنحاس [illegible] والاصح [illegible] الجواز [illegible]
[illegible] وقد ذكره ابن الحاجب فقال وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع [illegible]
[illegible] كلام ابي حيان ان الجمهور [illegible] المذكورين على الجواز وهو المختار عند
[illegible] المنظوم [illegible] ولا تضاف غالبا الا الى [illegible]
الى ضمير فوق الا لعبد والزموا اضافة الى الجمل حيث فيه امران الاول زاد
ابن الحاجب [illegible] الاكثر [illegible] من اضافتها الى مفرد وقطعها عن الاضافة الثاني
قال ابو حيان شرط الجملة المضاف اليها حيث ان تكون خبرية وان تكون اسمية مثبتة
او فعلية ماضية مثبتة او مضارعة مثبتة [illegible] قوله واذا فيه امران الاول
قال ابن هشام ينبغي ان يقيده بان لا تكون الا اسمية [illegible] وبعلمه [illegible]
قال في شرح التسهيل ان [illegible] [illegible] مدلول اذ [illegible] الى الزمان واحتر [illegible]
[illegible] الثاني قال ابو حيان شرط الجملة المضاف اليها
اذا ان لا تكون شرطية [illegible] اذا [illegible] ولا [illegible] الا
في ضرورة الشعر [illegible] انه [illegible] الاضافة [illegible] وتعويض التنوين [illegible] والاول
صحيح والثاني [illegible] قوله وان ينون يحتمل افراد اذ الحويه شيخنا العلامة
[illegible] ذلك اذا [illegible] ان يقطع عن الاضافة ويعوض منها التنوين [illegible]
[illegible] وهو بحث [illegible] الا [illegible]
من النحاة وقد [illegible] الشيخ بانه خالف فيه النحاة اجمعين قولنا وما كاذ
معنى كاذ اضف جوازا [illegible] في التسهيل [illegible] الاضافة الى الا اسمية والفعلية

بل صرح بذلك في الكافية وقال اضيفا للجملتين قال ابو حيان ولا يضافان الى الجملة بل
المستقبل في ذلك الحال الابتدائية المصدرة بلا النافية او ما ولا العاملتين عمل ليس
حملا على الفعلية وفي التسهيل وبعض المتأخرين لا يضاف اسم زمان الى جملة اسمية غير ماضية
المعنى وهو مذهب سيبويه ورجح في شرحه جواز كونها مستقبلة بقلة وهو رأي الاخفش
ورده ابو حيان وهذا في الاشارة اليه **قولنا وابن او اعرب ما كان قد اجري** بل
فيه امور **الاول** قيد في الكافية بما اذا لم يشر **بفعل** وما اذا الجواز ثنى وليس
اعرابه بمستغني **الثاني** قال ابن هشام ان من صرح بلا حشيه اذا كما تنبيه اذ يبنى
اذ يبنى ويعرب على التفصيل المذكور وقياسه عكسه كذلك **قلت** قد صرح به الشاطبي
في شرحه جاز بناه **قولنا واختير بنا متلو بنيا** احسن من قول الكافية وقبل فعل
ماض البنا رجح والعكس قبل غيره ايضا وضح في قول بعض المتأخرين بل ضرورة
يلزم رجح البنا والكوفي الاعراب لشموله المضارع المتصل واحرى بالمتوفين **قولنا ومن بنا**
قبل مبتدا هو رأي الكوفيين **قول** ابن الحاجب والظروف المضافة الى الجملة ولا يجوز
بناؤها على الفتح هو على التفصيل المذكور الا انه من اختياره قبل مبني واختيار الا
عراب قبل معرب ووجوبه على رأي البصريين **قوله** وكذلك مثل وغير مع ما وان وان ابن مالك
في التسهيل وضبطه بكل اسم ناقص الدلالة اضيف الى مبني فيمتنع من كلام ابن الحاجب
من حيث ومثل ابو حيان له بدون وبين **قولنا والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال**
فيه امور **الاول** اختار في شرح التسهيل مذهب الاخفش انه يجوز وقوع المبتدا بعدها وقول
ابن الحاجب اخر بعدها لكم الفعل فيها نص منه **الثاني** في تعليق ابن هشام قولنا ان اذا انفرد
الى الجمل مشروطه بان لا تعارضها الحرف اللاحق **الثالث** قال في شرح الكافية اذا
اضيف اسم زمان الى اسمية مستقبلة وجب عند سيبويه منع كونه اسمية كما منع
ذلك بعد اذا لان اذا اطلاق لعل زمان اضيفا الى جملة بل اذا كان بمعناها امتنع الرفع
لان اذا كان بمعناها الاستقبال فالرفع لاذا فيجري ذلك الاسم مجراها قال وهذا
اعتبره سيبويه بديع لان في المسموع ما يخالفه نحو [illegible] انتهى وقد
اختار في شرح التسهيل كما تقدم خلاف قول سيبويه **واجاب** ابن [illegible] الاية
بانه

[illegible]

بل انه ما دام انه يعتبر المستقبل منزلة الماضي لتحقق وقوعه وحينئذ فالزمان فيه د
بمعنى اذ **الرابع** لزوم الاضافة للفعل ايضا في قوله اذهب بذي تسلم وانه بمعنى علامة
فلا تقدير على الاصح وقيل ولذي تقدير ان المصدرية ذكره في اللباب وغيرها **قول** ابن
الحاجب واذا للماضي هو رأي الجمهور واثبت بعضهم كونها للمستقبل كقوله يومئذ
تحدث اخبارها واول بانه نزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه قال ابن هشام وقد يستدل
بقوله فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم لان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف
التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم ان يكون بمنزلة اذا **قوله** وتقع بعدها الجملتان
تقع الجملة بعدها [illegible] **قوله** ومنها اذا وهي للمستقبل قال بعضهم وقد تجي للماضي كقوله
ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم واذا رأوا تجارة او لهوا والحال نحو والليل اذا يغشى د
والنجم اذا هوى **قوله** وقد تكون للمفاجأة ظاهره انها ظرف زمان وهو قول [illegible] د
الزجاج واختيار الزمخشري وقيل ظرف مكان وهو رأي المبرد واختيار ابن
عصفور وقيل حرف وهو رأي الاخفش واختيار ابن مالك **قولنا لعجيب** د
اتيين معى البيت اجاز الكوفيون اضافتها الى نكرة محدودة بناء على جواز تذكيرها
والمصنف وافقهم هنا على جواز التذكير وخالفهم هنا في جميع كتبه فلا حاج
الى العدول **قولنا وان كرر ثما فاضف** فيه امور ذكرها الشاطبي **الاول**
لم يبين المراد بالتكرار هل هو بالعطف او بغيره او بالواو او بغيرها وهو ظاهر في العطف
بالواو دون سائر الحروف فلو قال ابلا وكررها بواو تضف لوافق الاجرا **الثاني**
ظاهره انه قياسي وليس كذلك بل موقوف على السماع صرح به الفارسي وسوى بينه
وبين تكرار المعمول بعد كلا [illegible] التسهيل ايضا انه يغني **الثالث** محله
ايضا حيث كان المجرور باي او لا ضمير المتكلم نحو [illegible] زيدا اعلم فلا يقال
ايك وايي زيد افضل ولا اي زيد واي عمرو والعلم وعبارته في التسهيل تقتضي د
[illegible] **الرابع** ان قوله فاضف يقتضي لزوم الاضافة الى المفرد المعرفة د
حينئذ وليس بلازم بل هو جائز **قولنا وفي العكس الصفة** كذا الحال
وفي الكافية [illegible] تضف موصوله لنكرة [illegible] والخبر [illegible] ويقل

الحال او الوصف في التغيير وليس كذلك فقول الالفية **وان يكن شرطا او استفهاما** فيه د
ما في معطوفه كحل بها الكلام احسن قال الشاطبي قوله وبالعكس فيه د
فيه نظر لانه في اللغة رد اخر الشيء اوله وليس مراد ا هنا فلو قال والضد لكان اولى
لان النكرة ضد المعرفة وليس بعكس لها قال وبقي من اقسام اي قسم في يذكر هنا النكرة
الموصوفة وحكمها التنادي لانك تخير من انك معجب لك والثانية نحو يا ابنا الرجل
وكلاهما لا يحتاج الى ذكر اما الثانية فلانها كهيئة عن الاضافة فلا تضاد وكذا
الاول للتضاد على تقدير ثبوته فلا يصير به ان ذكر هذا ذكر هنا ان خبشون بن نعر
رابه في التسهيل لان السماع بها فال معدوم او نادر والقياس على ما ورد وفوعها نكرة
موصوفة ضعيفا **فوله والزموا اضافة لدى مجر** ما يتبع فوله فوله انه
لا تضاف الا الى المفرد وهو راي الجمهور لانها تضاف الى الجملة الاسمية
والفعلية فيحمل خوله فجرى على اللفظ والمحل **فوله ونصب غدوة بها عنهم**
ندر قال الشاطبي هو مقيد بلدن غير محذوفة النون **فلت** على يونس في
النوادر المضاف مع حذف النون نحو لد غدوة ذكره ابو حيان في شرح التسهيل
فول فد جاء لدن ولدى ولد ولدو ولد بفتح لغاتها لدن ولت **فوله** ركبه
للحال استعمالها عدها للظرف تبعا لسيبويه وقال ابن مالك في ابطال انها
لزمن اذ ليست زمانا ولا مكانا والتبعة لما كانت تفسر بقولك على اي حال لكونه
سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها في تاويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق
عليها مجازا انتهى قال ابن هشام وهو حسن ويؤيده الاجماع على انه يقال
في البدل كيف انت اصحيح ام سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب **فد**
وفط للماضي المنفي فوله وعوض للمستقبل فيه امور **الاول** ذكر ذلك
ابن مالك في شرح التسهيل كقوله عامل عوض امس هنا لك **الثاني** عد
من المبنيات وقد تعرب اذا اضيف الى العائض صرا او اضيف اليه نحو ولو انك
عوض في **الثالث** قد يخرج عن الظرفية فيستعمل فيما ذكره ابن الحسين ونقله
ابو حيان في شرح التسهيل **فوله ومع مع فيها فليل** الذي ذكره

سيبويه

سيبويه انه ضرورة ونقل عنه انه لغة **فوله ونقل فتح وكسر لسكون يتصل** قال ابن
فلاح في ما لم تبال لا يعرفان مصرا عن بعد فتح ومن بينا الحاء على السكون في بني لا التقاء السا
كنين وان نشرحنا على انهما اختلفا ان على ان الساكن به جزم الشاطبي وعبارته اذا
اتصل به ساكنة العين في بعده فالمنقول عن المسلتين فيها وجهان الفتح للاتباع
والكسر على اصل التقاء الساكنين ثم قال في بيان حالته على حالة التسكين وحتى تلاد
فلا انكسر في اللغة الاخرى مضموم حركة الاعراب لا تمثيله مع السكون انتهى فوله **د.**
واضمم بناء غيرا ان عدمت ما له اضيف ناويا ما عدما وقال ابن الحاجب واخرى مجرى
لا غير وليس غير وما في الشذور وغيرا اذا حذفت ما يضاف له ذلك بعد ليس فيه امور
الاول شرط البناء ان ينوي معنى المضاف اليه فان نوى لفظه دون معناه اعرب وصرح به
الشاطبي **الثاني** ذهب الاخفش وغيره الى الاعراب في هذه الحالة ايضا وانه من باب
حذف المضاف اليه وترك المضاف على حاله بلا تنوين لعدمه قال في شرح الالفية وليس
هذا المذهب ببعيد انتهى **فلت** وهو المختار عندي لما سبق اي كما اجمعوا على
ان ضمه حينئذ مع التنوين وبعضها ضم او نصب حركة اعراب **الثالث** شرط
ابن هشام لحذف المضاف ان يقع بعد ليس وقال في شرح الشذور ما يقع في عبارات
العلماء من قولهم لا غير لم تتكلم به العرب فاما انهم قاسوا لا على ليس او هو تنبيه منهم
نزهة المسالة وقال في المغني قولهم لا غير لحن وليس الامر كما قال فقد نص ابن الحاجب
فد ذكر وقوعه بعد لا بل ابن مالك يذكر في الوافية سواء وقد ذكر وقوعها بعد لا
ايضا ابن السراج في الاصول والسيرافي في شرح الكتاب وابو حيان والزمخشري في المفصل
وتبعه شارحه وغير ثم قال الرضي لا يحذف منه المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس
لكثرة استعمالهما بعدهما ومما ورد فيه وقوعها بعد لا فوله جوابا به تنجو اعتمد
فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال **فوله واعربوا نصبا اذا ما**
نكرا فبلا وما من بعده فد ذكرا فيه امور **الاول** فوله نصبا ناقص فانه قد ذكر
في شرح الكافية وقد نسمع ايضا فاحسن منه فول الكافية واعربوا ايضا **فلت**
وفي الوافية وانه كرت النصب اخبرا **الثاني** فوله وما من بعده كذا ما قبله وهو غير وعبارة

[illegible]

الواقعية متأملة لذلك **الثالث** لما دل لعلم ابا ظن الحالة نكرات وهو الصحيح وقال
بعضهم بل معارف بنية الاضافة لكنه اعربت لانه جعلها لجمعه من التنوين عوضا من اللفظ
بالمضاف اليه قال في شرح الكافية وهو عندي قول حسن **الرابع** تاولتا عبارته على ما به صرح
كذا
وقال ابن هشام ما المنصب موجودا **قوله** وما يلي المضاف يأتي خلفا
عنه في الاعراب اذا ما حذفا **الاول** شرطه ابن اللبس كلامه في التسهيل وغيره **الثاني** قلعه
كما اسلف ان حلم كالتذكير والتانيث والتنكير اذا كان مثلا ونحو هذا وقد قال في الكافية
عقبه وفي سوى الاعراب قد ينوب ما يبغي **وقلت** في الكافية تخلعه في الحكم وفي سبك
النظم يجوز حذف المضاف ان امن اللبس ويقوم المضاف اليه مقامه في الاعراب وفيما مثلا له
بغير ذلك وجمار ومعناه انه يجوز انابته عنه فيه وتركه **الثالث** نقل في التسهيل ان اتسع
استبداد البلاغي بالحكم اوجب باعراب المضاف فيه اسئلة والاسماء وقيل بذلك الحالة هنا
الرابع من شرطه ايضا الا يكون المضاف الى جملة لانه حينئذ لا يقبل الاعراب ولا يصح حذف
المضاف واقامة الجملة المضاف اليه مقامه **الخامس** قد يحذف مضافان متضايفان ويبقى المضاف
اليه الاخير ويقام في ماذكره في الكافية والتسهيل قال الشاطبي وذلك يؤخذ من
كلامه هنا بطريقة صناعية لان المضاف اليه الاول يضاف الى الطلب فيصدق عليه انه مضاف
قوله لكن بشرط ان يكون ما حذف :: مماثلا لما عليه قد عطف لا يتعين ذلك
بل يجوز ان يقال له يعني نحو تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة ذكره في
وشرطه في التسهيل ان يكون العطف متصلا او منفصلا بلا دون غيرهما وانه وفيه النظر مطلقا
لا بقلاب عليه قال ابو حيان وظاهر كلام ابن عصفور انه لا يشترط العطف لا متصلا ولا منفصلا
في الجواز اصل المسالة بالشروط المذكورة رأي البصريين والسيرافي والجمهور على المنع مطلقا
والانفصال عن الجماعة قال الشاطبي وظاهر كلامه انه عند فقد الشروط يمنع القياس
وهو الصواب وكان رأيه في التسهيل اجازته **قوله** ويحذف الثاني فيبقى الاول
البيتين قال في التسهيل وقد يفعل ذلك دون عطف فان وقع الاسماء الناقصة فليل في
الاسماء التامة الدالة كثير وقوله بشرط عطف واضافة الى مثل الذي له اضيف الاول
كذلك عكسه بان يكون المحذوف منه معطوفا على ما اضيف الى مثل المحذوف كحديث البخاري
عرا

عزاة بن ثابت غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات او ثمانيا ذكره في التسهيل
قوله فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا اجز **الاول** لا يختص في
فيه امور
فيه من الفصاحة وادخل منه قوله في منتصر الالفية **فصل او ظرف باجزان تفصلا**
عامله المضاف عن تالي تلا **الثاني** ما جرى بجواز من الفصل بمثله من قصد رأي الكوفيين
قيس ونقيم في غالب كتبه ووافقه ابو حيان والبصريون منعه انه لا يجوز الا في الضرورة
الثالث مثل الظرف في ذلك المجرور وقد صرح به في الكافية **قوله** ولم يعب فصل
يمين وفي الكافية وباليمين عندي اختيار الهواري العسال ولم يذكره في التسهيل ولاه
سبك النظم ورأيه في الكافية الفصل بما وفعال او الفصل بما يغتفر ولا ذكر للنداء في
التسهيل ايضا **قوله** **واضطرارا وجد باجنبي** كذا بعول المضاف المرفوع
بلا الفصل بغير ذلك وارح يكن اجنبيا ذكره في الكافية ويعم من غير ما نصب **قوله** او
بنعت في الكافية نازع وهو الحجو **قوله** او نداء مثله في شرح الكافية بقوله كان
برذون ابا عصام :: زيد حمار دق باللجام :: اي كان برذون زيد يا ابا عصام
قال ابن هشام ويحتمل ان يكون ابا هو المضاف اليه على لغة القصر وزيد عطف بيان
قال ابن حيان تعقيل ابن حيان بقوله ولا كعب بجيم متعدد لك مرايا بالتعب وزاد
في التسهيل الفصل بمفعول معقب وزاد ابو حيان في شرحه بفعل من اجله وزاد
ابن الانباري الفعل بالشرط الى وحكى هذا غلام ان شاء الله ابيك **فصل**
في المضاف الى ياء المتكلم **قوله** اخر ما اضيف لليا اكسر اذا لم يك معتلا
كالصحيح في ذلك المعتل الجاري مجراه كدلو وظبي قال ابن الحاجب الصحيح
والظاهر وفي الكافية اذا لم ينقص او يقصر وفي سبك النظم ان لم يك حرف لين قبلها
مثل **قول** ابن الحاجب والياء مفتوحة او ساكنة اختلف الاصل فقيل الفتح لانه
حرف واحد فقياسه التحريك ثم سكن تخفيفا وقيل السكون لانه الاصل في البناء وانما
يبنى الحرف على حركة لتعذر الابتداء به وهو منفرد في المتصل لعزه حكاهما ابو
حيان في شرح التسهيل ولا ترجيح قال ابن فلاس رجح بينهما بان الاسكان اصل
اول اذ هو اصل في كل مبني والفتح اصل ثان اذ هو على حرف واحد **قلت** في

وبالاول اعني كون الفتح اصلا جزم ابن ملك في سبك المنظوم ونكته على ابن الحاجب [illegible] يذكر
المسئلة في التسهيل على جهة **تنبيه** لا يتعين فتح الياء او كسرها بل يجوز [illegible]
مع كسر ما قبلها وفتحه وقد بسط العلماء ذكرها اصولية لكنه في التسهيل خص ذلك
بحالة النداء وقيل لا يجوز الا في الاضافة المحضة فان كانت غير محضة فلا [illegible] في الفتح
والسكون لانها حينئذ في نية الانفصال [illegible] الكلمة ونقل الارتشاف [illegible]
الفتح عن ثعلب وابن [illegible] ولا ذكر في التسهيل من تخصيص ذلك بحالة النداء [illegible]
[illegible] غير [illegible] وردت الثلاثة [illegible] ذكر مثله في سبك المنظوم [illegible]
[illegible] الياء [illegible] جاز ايضا [illegible] فقد بسط العلماء [illegible]
الوجهان [illegible] قوله **وتدغم الياء والواو** [illegible] الواو بعد قلبها
[illegible] قال الشاطبي [illegible] الادغام [illegible]
[illegible] **قوله**
وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن قال الشاطبي [illegible] قال [illegible]
[illegible] القاعدة في التصريف انه اذا [illegible] في الكلمة اعلالان [illegible]
قول ابن الحاجب [illegible]
ذكر [illegible] **وكسر ذي الياء** [illegible] كذا [illegible]
[illegible] **قوله** والعبارة للالفية **والفاتح** قال ابو حيان [illegible]
[illegible]
[illegible] عليه **قوله** والعبارة لابن الحاجب وهذيل [illegible]
[illegible] الاول [illegible] جميع كتب ابن ملك [illegible] قال ابو حيان وقد ذكر سيبويه
هذه اللغة في كتابه ولم ينسبها الى هذيل وحكاها عيسى بن عمر الثقفي عن قريش
الثاني ليس المراد ان هذيلا توجب القلب بل تجيزه فيجوز الادغام ايضا [illegible]
على الالفية **الثالث** هل يجوز قلب الف المثنى [illegible] مطلقا قال في الارتشاف
يحتاج الى سماع **قول** ابن الحاجب واجاز المبرد [illegible] واختاره في التسهيل [illegible]
في سبك المنظوم فقال ولا يجوز [illegible] واخوته خلافا [illegible] وجعله
في الكافية

جمع ابن البداء [illegible]

١٢٥

في الالفية ضرورة [illegible] واخوته انه يجوز ذلك [illegible]
بل الذي [illegible] من شرح التسهيل والكافية ان النقل عنه [illegible] فلانه قال في شرح
التسهيل ولم اجد [illegible] اجيزه [illegible] كما فعل ابو العباس [illegible]
قوله ويقال [illegible] قال ابن ملك في الكافية والتسهيل [illegible] قال
ابو حيان [illegible] ابن ملك [illegible] الاضافة مطلقا [illegible] لا يجوز [illegible]
فصل الجر بالمجاورة لم يتعرض له في الالفية ولا ابن الحاجب وذكر في التسهيل [illegible]
[illegible] **قوله** الثالث المجرور للمجاورة وهو شاذ فان اراد بالشذوذ مخالفة القياس
فصحيح وان اراد انه ممنوع لا يقاس عليه [illegible] على خلافه **قوله**
نحو هذا جحر ضب خرب وقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم [illegible]
[illegible] اشار بالاول الى النعت وبالثاني الى التأكيد وبالثالث [illegible]
عطف النسق [illegible] قال المصنف في الشرح ولا يمتنع [illegible]
على الجوار في عطف البيان لانه كالنعت والتوكيد [illegible] المتبوع [illegible]
في البدل لانه في التقدير من جملة اخرى [illegible] وكذا قال ابو حيان [illegible]
[illegible] البدل [illegible] النعت [illegible]
وسيبويه [illegible] المثنى قال ابو حيان وقياسه الجواز في الجمع [illegible]
[illegible] **باب اعمال المصدر** هكذا ترجم في الالفية [illegible]
في الباب [illegible] **قول** ابن الحاجب [illegible] المصدر اسم الحدث الجاري على
الفعل [illegible] لا فعل له مع انه مصدر [illegible]
الفعل [illegible] المصدر [illegible]
او الثاني خرج منه مثل ويح [illegible] الجاري على الفعل [illegible]
خرج منه مثل [illegible] فقال الرضي الجري [illegible]
جار على هذا الفعل اي [illegible] ويقال اسم الفاعل جار على [illegible]
اي موازن له في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية على شيء اي [illegible]
[illegible] او موصوفة او موصولة والاول [illegible]

ولو قال ابن الحدث للذي يشتق منه الفعل لكان احسن لانه على مذهب البصريين انتهى **قوله**
ويعمله المصدر **المحوج العمل** فيه امور **الاول** انه يقتضي انما عمل تشبيها بالفعل وليس
كذلك فقال في شرح الكافية يعمل المصدر عمل فعله لا لتشبهه بالفعل بل لانه اصل والفعل
فرع ولذلك يعمل مرادا به المضي او الحال او الاستقبال بخلاف اسم الفاعل بل انه يعمل لشبهه
المضارع فاشترط فيه كونه حالا او مستقبلا الا الاخفش قوله في الكافية كفعله المصدر اعمل
وقول ابن الحاجب والشذور يعمل عمل فعله **الثاني** يستثنى من كونه كفعله ان فاعله يجوز
حذفه بخلاف فاعل الفعل وانه اذا حذف لا يتحمل ضميره على الاصح وانه لا يرفع مفعوله عنه
خلافا لابن السراج وانه لا يرجع النائب عن الفاعل على راي وانه لا يجوز حذفه بل في المعمول
على الاصح وانه لا يفصل بين معموله بتابع فيه ستة صور وقد ذكر ابن الحاجب الثلاثة الاول
وذكر في سبك المنظوم الاول والثالث فقال الا ان ذكر فاعله لا يلزم ومعموله عليه لا يتقدم **الثالث**
اورد عليه النيلي على قول ابن الحاجب ويعمل مضافا وغيره ان المصدر لا يصح ان يكون بمعنى الحال وهو
عامل لانه لا يصح اعماله الا اذا قدر بان والفعل وان لا يكون للحال فيصح ان يكون ماضيا
ومستقبلا وعلى هذا لو قلت عجبت من ضرب زيد عمرا الان لم ينتصب وهو مخالف
للمنقول وقد نبه عليه الرضي فقال انما قدر بان والفعل لكونهما ... اسم ... اشتغالا
وربما بعضهم بذلك فظن انه لا يعمل حال التعذر تقديره بان حينئذ **قوله مضافا او مجردا او مع ال**
يقتضي ان في الاحوال الثلاثة على السواء وليس كذلك بل عمله مضافا
اكثر ثم منونا ثم مع ال ... تخلفا في ... واختاره في الشذور
اعماله مضافا ومنونا ضعيفا وهو قريب منه وقال ابن الحاجب واعماله بالالف واللام قليل
وفي ... على المنور وزعم الزجاج والفارسي والشلوبين ان اعماله منونا اقوى
وزعم ابن عصفور ان اعماله مع الالف واللام اقوى من اعمال المضاف في القياس ولذلك الكوفيون
اعمال المنون ومذهب الكوفيين والبغداديين وابن السراج وغيره من البصريين
الى انه لا يجوز اعماله مع ال وذهب قوم الى انه لا يجوز اعماله مع ال ... وذهب قوم الى انه قبيح
وقوم الى انه ان عاقبت ال الضمير جاز اعماله والا فلا يجوز وهو راي ابن الطراوة
وابن طلحة واختاره ابو حيان ومثل المعاقبة بنحو انك والضرب خالدا

الثاني ... **تنبيه** قال ابو حيان ومثل المعاقبة ... لا نعلم خلافا في ازالة هذا المصدر
للتعريف الا مذهب الاقتصار انه ينبغي ان ... عمرو وادخل المصدر
المنون ... **فرع لابد ان يكون بعد مع الاول فيه امور الاول**
ذكر هذا الشرط ابن مالك في التسهيل وشرحه ... ولم يذكره ابن الحاجب وذكر في التسهيل وشرحه
ان ذلك شرط في المنون لان العامل لا يكون كذلك ... ووقع في مقدمة ... في
قول العرب سمع اذني زيد يقول ذلك ووافقه على ذلك صاحب البسيط ورد
ابو حيان وقال المشهور ان تقديره بذلك شرط وقال ابن هشام ... يرد على
هذا الشرط ان الذي لا يعمل عمله بفعل والجواب انه يجاز ... **الثاني** ان
ما زاد ... بعضهم ... الاكثر ... في سبك المنظوم ... بانه ...
في ... الاخفش ... وحينئذ ... العامل ...
وبانه لا يختص بالفعل بل يدخل على الجملة الاسمية وان يختص بالفعل وقال
ابو حيان انما ... النفي ... الحال لان ... ان لا يكون حالا وهذا ...
... ابن الدهان ورده ابن الخباز بان ما التي للحال ... ان المصدر
... كذلك **واجب** ... بان الغرض ان يقدر ... مصدري ...
... **الثالث** ... التنبيه ... التخفيف
من ... بسطه ... **قلت** ... ينبغي ... رفع ... بعد ... في ...
... **الرابع** ... سيبويه ... المشدد ...
... **الخامس** ... ابن الحاجب ...
... الذكور ... مطلقا ... قال بعد ... مطلقا ...
للفعل ... النيلي ... اجاز ...
وقال ... الضابط ... كونه عاملا تقديره بان والفعل وهو صحيح هنا اذ التقدير ...
مثلا ان ... عمرو خالدا وهذه المسئلة ... ابن السراج ...
الاصول ... وقد صرح ابن جني وغيره باعمال ... وهو ... وقال

الزمن المصدر انما يشتبه بالفعل اذا كان تقدير حرف المصدر والفعل فيه الا ان يعمل
مطلقا لانه لا يصح حينئذ تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربا ضربا
ضربت ان ضربت وانما قولك ضربت ضرب الامير اللص بالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا
الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص انتهى وقد صرح
ابن مالك باعماله في الكافية بقوله كذا اذا يسبق لتنفيس نوى كلام في ضرب الخائن د.
اللص الغوي وقال ابو حيان عن غريب النقل ان المصدر المذكور في النهاية من انك اذا قلت
اتيتم ركضا ان يرتفع على مذهب البصريين ان ركضا بمعنى اتيتم جاز اعماله تقول اتيته د.
ركضا برسي او ركضا برسي وفرعت على قول الكوفيين ان التقدير اركض ركضا لم يجز اعماله
لانه يكون من قبيل ضربا ا **السادس** يجب لاعماله شرط اخر **احدها** ان لا يكون مصغرا بل
مطلقا **ثانيها** ان لا يكون محدودا بالتاء **ثالثها** ان يكون مفردا لا مثنى ولا مجموعا ذكر الثلاثة
في الكافية بقوله **واهمل المصغر والمحدود** ومضمرا وافقه الكوفيين د.
ذكر الاول سكت المنظوم وهو والثاني في التسهيل ولم يشترط فيه الثالث بل اجاز فيه
اعماله مجموعا وهو اختيار ابن عصفور واختار ابو حيان اشتراطه من خلافه او تنقل
بعد القول بان المصدر لا يعمل جمعا ابعد شيء لان علته كحلوله محل الفعل وبانه جمعه
رابعها ان يكون مكبرا ذكره في الارتشاف قال الشاطبي والجواب عن المصنف ان الشرط الذي
ذكره يغني عن الاربعة لا ينتفي لا معنا لا يدل على معنى ان والفعل والفعل على ان ضمير
المصدر لا يسمى مصدرا حقيقة كما لا يسمى ضمير الفعل فعلا ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس
قول ابن الحاجب وان جاز بدلا منه مع خفاه الا يجوز ان يكون الظرف للمصدر والفعل
المبدل منه صرح في الوافية والشرح بان المختار كون العمل للمصدر لانه قد نقع الفعل
وصار نسيا منسيا وقال ابن مالك في سبك المنظوم وان كان مصدرا مر بدل من الفعل د.
بالمفعول معمول به عامله الفعل المضمر وقيل المصدر وقال ابو حيان في خلاف في العامل
في المعمول فذهب سيبويه والاخفش والفراء والزجاج والفارسي انه المصدر نفسه وذهب
المبرد والسيرافي وجماعة الى انه الفعل المضمر الناصب للمصدر وفي العصام ان الناصب
له فعل من غير لفظ المصدر كالزم ونحوه وينبني على الخلاف تقديم هذا المعمول

على المصدر

على المصدر فمن جعل العمل للفعل اجازه ومن جعله للمصدر منعه ومن جعله
للمصدر اختلف فيه منعه **تنبيه** يفارق هذا النوع من المصدر اصل المصدر في شيئين
احدهما انه يحتمل الضمير الثاني انه يجوز تقديم منصوبه والمجرور بحرف متعلق به نحو د.
الامر في التشجيل وقال في الكافية بدلا من فعل يعلمه يرد في العمل المصدر وهو
مطرد في الامر والدعاء والاستفهام ومن انفلا في الكلام والتبويح معمول
هذا ينفع كذا ومعه ضمير استتر **قوله** ولاسم مصدر عمل بين امور
احدها اي اعماله راي الكوفيين والبغداديين ومنعه البصريون **الثاني**
ان يعمل الذي بين المعنى والعمل اما الاول فيعمل بالاجماع والثاني لا يعمل بالاجماع ونقل
بعض منهم قول الشذوذ ان اسم المصدر ما نقل عن وضعه الى الجنسية كالكلام والثواب وانما يعمله
الكوفيون والبغداديون واما البصريون فعلى تلك الاعلام جنس مجاز بالاجماع لانه مصدر وعكسه
نحو محمود وحماد لا يعمل بالاجماع وقوله لانه مصدر فلان في الشرح هو الحقيقة مصدر
وانما يسمى احيانا اسم مصدر تجوزا وقال ابن المصنف اسم المعنى الصادر من الفعل
كالضرب او القائم بذاته كالعلم ينقسم الى مصدر واسم مصدر جاريا على اوله ميم زائدة د.
لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة او كان لغير ثلاثي كالغسل والوضوء فهو اسم المصدر
والا فالمصدر وقال ابو حيان الثلاثي عنده مصدر لا اسم مصدر قال واسم المصدر يقال
باصطلاحين احدهما لا ينقاس بناؤه من الثلاثي على مفعل او مفعل فيما زاد
على صيغة المفعول منه وهذا النوع لا خلاف نعلمه في جواز اعماله وحكمه حكم المصدر
من تقسيمه الى مقدر وغير مقدر وفي جميع الاحكام المذكورة له والثاني ما كان
اصل وضعه لغير المصدر كالثواب والعطاء والدهن والخبز والغوث والطحن ونحوها
ثم اخرج من مواد الاحداث بمساس الزريع احتمال فلا نعلم البصريون اعماله
واعمله الكوفيون والبغداديون واستثنى القتالي من ذلك ثلاثة الفاظ
فلم يعملها وهي الخبز والغوث والدهن تشبيها لم يذكر ابن مالك في الكافية اعمال
اسم المصدر بالكلية **الثالث** قال الشاطبي الوارد في اعمال اسم المصدر كونه
منقولا وفي بيان فيه احتياط سموتنا ولا معرفا بال وفي بيان النافع في كتبه لم تمثال

الا انه قال في التسهيل ان اسم المصدر يعمل عمله وظاهره اعماله في جميع احواله فليتامل
والله اعلم فقوله ويضاف الى الذي اضيف له فيعمل بنصب او برفع عمله فيه
امور الاول ظاهره ان اضافته الى الفاعل والمفعول سواء وليس كذلك بل اضافته الى الفاعل
بل اضافته للمفعول كثير وقد ذكر فيظل ولم يقع في القران الا قوله تعالى ذكر رحمة ربك
عبده زكريا بنصب عبده وزكريا وكذا قال ابن الحاجب وقد يضاف الى المفعول ومن
الشذوذ وللمفعول ضعيفا لكن يرد عليه انه اذ ذاك خارج بل اذا ذكر الفاعل فاما ان حذف
فليس قليلا ولا ضعيفا الثاني يشعر انها للظرف فيعمل برفع ونصب معها الثالث
ليس التكميل بذلك لازما بل يجوز الحذف قوله ولمن راعى في الاتباع المحل فحسن فيه
امور الاول مذهب الكوفيين وطائفة ومذهب سيبويه والمحققين انه لا يجوز الاتباع
الا على اللفظ وفصل ابو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع في النعت والتوكيد وعلى
الاول اختلف فقالت طائفة الاختيار الاتباع على اللفظ وقال الكوفيون
هو كذلك الا ان يفصل بين التابع والمتبوع بشيء فيستويان نحو يعجبني ضرب
زيد عمرو وبكر الثاني انما يجوز الاتباع للمفعول على المحل عند الكوفيين بشرط ذكر الفاعل
ولا يجوز حذفه الثالث يتعين الاتباع على المحل بلا خلاف اذا كان المعمول المضاف اليه ضميرا نحو
يعجبني اكرامك عمرا وزيدا لا يجوز الاتباع على اللفظ الا بعض [illegible] ذكره في الارتشاف الرابع
يجوز اذا حذف الفاعل واضيف للمفعول ان يتبع على المحل الاتباع بالنصب وبالرفع على تقدير
المصدر بحرف مصدري وموصول بفعل مبني للمفعول ذكره في الكافية وغيرها باب
اعمال اسم الفاعل هكذا ترجم في الالفية وترجم اعمال امثلة المبالغة واسم المفعول
قول ابن الحاجب والشذور هو ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث هو على راي السيرافي
ان الوصف يشتق من الفعل والفعل من المصدر وسيبويه والجمهور على ان الوصف انما يشتق
من المصدر وقد اوله الرضي وغيره بان المراد بالفعل المصدر لان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا
قال والاولى ان يقال لعله قال لان الجمهور امره بذكر بلفظه ما ولعله قصد التغليب فان حد
المصدر لا يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مضارب عمرو وانا قريب من فلان او متباعد منه ومجتمع
به لان هذه الاحوال لنسبة الفاعل والمفعول المعنى وباحدهما معنى دون الاخر وقال ابن
بين
ملك

ملك في التحفة قوله على معنى الحدوث ليس بلازم بل لو حذف منه لكان حدا لاسم الفاعل وليس
فيه معنى الحدوث وفيه يسلك الناظم هو الاسم المشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وفي شرح
الكافية ما اشبه من مصدر موازنا للمضارع ليدل على فاعله غير صالح للاضافة اليه قوله
ان كان عن مضيه بمعزل شرطه بما امران الاول هو خاص بنصبه المفعول اما الفاعل فيرفع
بعد اذا كان بمعنى الماضي ايضا مضمرا بلا خلاف وظاهرا على ظاهر كلام سيبويه ومذهب ابن
جني والشلوبين وكثير من المتاخرين انه لا يرفع الثاني قال ابن ملك في التحفة تبعا لقول ابن
الحاجب يشترط معنى الحال والاستقبال الماضي المحكي به الحال كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد ورد مثل ذلك في عينه هنا قوله وولي استفهاما وكذا في الشذور وزاد في قول ابن
الحاجب الهمزة [illegible] ونصه الاستفهام بمعنى ان [illegible] ذا عبد [illegible] قوله
او حرف نداء او ذكر في الكافية ولا التسهيل وقال ابن المصنف الممنوع لا عمل فيه اعتماد
على موصوف محذوف وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء لانه ليس حالا تقتضي الفعل والنفي
في التقريب من الفعل قوله او نفيا وكذا في الشذور اعم من قول ابن الحاجب او ما قال ابو حيان
تسول النفي الصريح والمؤول نحو ما مضيع نفسه عاقل قال ابن ملك في التحفة كل اداة
استفهام اسما كان او حرفا وكل اداة نفي كذلك قوله او جا صفة وفي الشذور او موصوف
هذا اذا جاء حالا ذكرهما في الكافية ولم يذكره ابن الحاجب ولا الصفة لدخوله في قوله والاعتماد
على صاحبه وكذا اذا جاء صلة [illegible] ذلك [illegible] واللطف ويستدرك قوله او مسندا وفي
الشذور او اعتمد على مخبر عنه وفي الكافية الكبرى او نسب للاخبار وفي شرحها ثبتا او اخر المنزل
وحركان وتسابق بمعرض الخبر ولم يذكر كونه خبر الا مع تناول النعت وقد صرح به في الارتشاف
بل اجاز بعضهم الاعتماد على ان وفقط بلا جار ان قائما زيد على ان قائما اسم ان فنصب الخ
ونسبه الصميري الى البصريين فقال [illegible] معمولا ثالثا لاعلم [illegible] قول ابن الحا
جب والاعتماد على صاحبه قال ابن ملك في التحفة والاعتماد على شيء من نسبته ايضا كان
على الصفة الجارية على غير من هي له تنبيه بقي لاعماله ثلاثة شروط لم يذكرها الثلاثة
احدها لا يكون مكبرا فلا يعمل مصغرا خلافا للكسائي الثاني ان لا يكون موصوفا
وتلزم معموله خلافا للكسائي ايضا ذكر ذلك في التسهيل والكافية وعبارته فيهما:

الا انه قال في التسهيل ان اسم المصدر يعمل عمله وظاهره اعماله في جميع احواله فيا ليه
والاسم محتمل قوله ويضاف الى الذي اضيف له في محل بنصب او رفع مع عمله فيه
امور الاول ظاهره ان اضافته الى الفاعل والمفعول سواء وليس كذلك بل ان حذف الفاعل
فاضافته للمفعول كثير وان ذكر فقليل ولم يقع في القرآن الا قوله تعالى ذكر رحمة ربك
عبده زكرياء برفع عبد وزكرياء وكثيرا قال ابن الحاجب وقد يضاف الى المفعول وفي
الشذور وللمفعول ضعيف لكن يرد عليهما ان ذلك خاص بما اذا ذكر الفاعل فاما ان حذف
فليس قليلا ولا ضعيفا الثاني يضاف ايضا للظرف فيعمل برفع ونصب معا الثالث
ليس في التكميل ذلك لازما بل يجوز الجر قوله ومن راعى في الاتباع المحل فحسن فيه
امور الاول مذهب الكوفيين وطائفة ومذهب سيبويه والمحققين انه لا يجوز الاتباع
الا على اللفظ وفصل ابو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع في النعت والتوكيد وعلى
الاول اختلف فقالت الطائفة الاختيار الاتباع على اللفظ وقال الكوفيون
هو كذلك الا ان يفصل بين التابع والمتبوع بشيء فيستويان نحو يعجبني ضرب
زيد عمرو وبكر الثاني انما يجوز الاتباع للمفعول على المحل عند الكوفيين بشرط ذكر الفاعل
ولا يجوز حذفه الثالث يتعين الاتباع على المحل بلا خلاف اذا كان المعمول المضاف اليه ضميرا نحو
يعجبني اكرامك عمرا وزيدا لا يجوز الاتباع على اللفظ الا في ضرورة ذكره في الارتشاف الرابع
يجوز اذا حذف الفاعل واضيف للمفعول ان يتبع على المحل الاتباع بالنصب وبالرفع على تقدير
المصدر بحرف مصدري موصول بفعل مبني للمفعول ذكره في الكافية وغيرها باب
اعمال اسم الفاعل هكذا ترجم في الالفية وترجم اعمال امثلة المبالغة واسم المفعول
قول ابن الحاجب والشذور هو ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث هو على رأي السيرافي
ان الوصف يشتق من الفعل والفعل من المصدر وسيبويه والجمهور على ان الوصف انما يشتق
من المصدر وقد اوله الرضي وغيره بان المراد بالفعل المصدر لان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا
قال والاولى ان يقال لمن قام لان المفعول ايضا يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب قال رضي الله
الحد لا يشمل جميع اسماء الفاعل نحو زيد مقابل عمرو وانا قريب من فلان او متبعد منه ومجتمع
به لان هذه الاحرف تنسب الفاعل والمفعول المعنوي باحدهما معنى دون الاخر وقال ابن
ملك

ملك في التحفة قوله على معنى الحدوث ليس بلازم بل هو مستفيض وناب ورد ان اسم الفاعل وليس
فيها معنى الحدوث وفي سبك المنظوم هو الاسم المشتق لمعنى مقصود به الحدوث وفي شرح
الكافية ما صيغ من مصدر موازنا للمضارع ليدل على فاعله غير صالح للاضافة اليه قوله
ان كان ماضيه بمعزل شرط فيه امران الاول هو ظاهر في نصب المفعول اما الفاعل فلا فرق بين
بعد اذا كان بمعنى الماضي ايضا منهم بلا خلاف ولذا في على ظاهر كلام سيبويه وقد حكى ابن
جني والشلوبين وابن الخضراء انه لا يرفع الثاني قال ابن ملك في التحفة تبعا لقول ابن
الحاجب يشترط معنى الحال والاستقبال الماضي المحكي به الحال كالمثل وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد ورد شرط الوعد هنا قوله وولي استفهاما وكذا في التسهيل وغيره من قول ابن
الحاجب الهمزة ولا في الكافية وقصد الاستفهام يعني ان يصح كراكب ذا عبد ام ماش قوله
او حرف نداء ذكر في الكافية لا التسهيل وقال ابن للصنف المسوغ للاعمال فيه اعتماده
على موصوف محذوف وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء لانه ليس صالحا للاستفهام والنفي
في التقريب من الفعل قوله او نفيا وكذا في الشذور اعم من قول ابن الحاجب اوما قال ابو حيان
ليشمل النفي الصريح والمؤول نحو انما مضيع نفسه على ما قال ابن ملك في التحفة كل اداة
استفهام اسما كان او حرفا او كل اداة نفي كذلك قوله او جاء صفة وفي الشذور او موصوف
هنا اذا جاء حالا ذكره في الكافية ولم يذكره ابن الحاجب ولا الصفة لدخولها في قوله والاعتماد
على صاحبه وكذا اذا جاء صلة نحو جاء الضارب ... وسنذكره قوله او مسندا وفي
الشذور او اعتمد على مخبر عنه وفي الكافية الكبرى او نسب للاخبار وفي شرحها نواسخ المبتدأ
وخبر كان وثاني مفعولي ظن وثالث مفعولات اعلم ... وقد صرح به في الارتشاف
بل اجاز بعضهم الاعتماد على ان وفقط ... نحو ان قائما زيد على ان قائما اسم ان وزيد الخ
ونسبه الحميري الى البصريين قال ووقوعه مفعولا ثالثا لاعلم كالاتي ظن قول ابن الحاجب
والاعتماد على صاحبه قال ابن ملك في التحفة والاعتماد على شيء مما سبق ايضا كان
على الصفة الجارية على غير من هي له تنبيه ينبغي لاعماله ثلاثة شروط لم يذكرها الناظم
احدها ان لا يكون مصغرا فلا يعمل مصغرا خلافا للكسائي الثاني ان لا يكون موصوفا
وتلازم معموله خلافا للكسائي ايضا ذكر هذا في التسهيل والكافية وعبارته فيهما

ولم يجز إعمال منعوت ولا * مصغر إلا الكسائي ذو الولا * قال الشاطبي بعد
قال الشاطبي **غير مصغر ولا قبل وصفا * كذا إذا خالفت محرزا عرفا** * لم يمنع وذلك
الأخير يشبه المنظوم وادعى الاتفاق عليه وقال ولا يعمل ولا يعمل مصغر إلا بالاتفاق وليس كما قال فـ
قد علمت ذلك مما نقله عن الكسائي ونقله ابو حيان عن جميع الكوفيين إلا الفراء وارتضاه
بعض النحاة ووصل ابن عصفور وقال الزجاج لا يستعمل المصغر في يلفظ به مكبرا جاز
إعماله وإلا فلا **الثالث** ان لا يجري مجرى الجامد فلا اجري مجرى الاسم لم يعمل نحو لضرب اخا
زيد كما تقول هذا صاحب زيد او اخو زيد قال الشاطبي نص عليه سيبويه ولا اعلم فيه خلافا
فقول ابن الحاجب بلا ركاز المثل وجبت الاضافة معنى فلا في التعجب الا ان يكون معملا
به الحال قال ولو قال المعنوية لكان اولى لان قبل ويعني وحينئذ [illegible] معنى قوله د
خلافا للكسائي فلا في التعجب مذهب الكسائي فهو لا يرتب الفعل بل هو معه وان يثبو لمطلقا
و**فسو**لهم ذي تشبه المضارع لفظا فلو قرنا اذا كلمة للمبالغة دلالة فعلى ذلك وقد اعمل
يدل على اعتبار معنى الفعل وهو موجود في الالف فقوله بل كان معمولا [illegible] مقدر
فلا في التعجب النقدير تعلقا والا [illegible] **وإن يكن صلة ال ففي المضي * وغيره إعماله
قد ارتضي** وقال ابن الحاجب بل دخلت اللام استوى الجميع ظاهره انه لا خلاف في ذلك
وقد صرح بذلك في شرح الكافية فقال لا خلاف في اعماله حينئذ وتبعه ابنه وليس كذلك
فقد حكاه في التسهيل والارتشاف والحاصل ثلاثة اقوال قال الجمهور يعمل مطلقا وقال
الرماني يعمل ماضيا لا حالا ولا مستقبلا وقال الاخفش لا يعمل اصلا وفي عبارة الالفية
التصريح بان ال فيه موصولة وهو الصحيح وقال الاخفش حرف تعريف وعبارة ابن الحاجب
والتسهيل لا تفيد ذلك **قول ابن الحاجب** وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب
وعليم وحذر فيه أمور **الاول** انما تصاغ امثلة المبالغة من الثلاثي وغيره غالبا فلا حسن
نحو قول الالفية عن فاعل بديل فان صيغة فاعل لا تكون إلا من الثلاثي في الصحيح فقول ابن الحاجب
منه راجع الى اسم الفاعل المصوغ منه ومن غيره **الثاني** ظاهره استواء الصيغ الخمسة في العمل
وليس كذلك فهذا في فعيل وفعل اعمالهما قليل بل خالف فيهما اكثر البصريين وقد صرح
بذلك في الالفية بقوله وفي فعيل قل ذا وفعل وفي شرح الكافية اكثر هذا استعمالا فعال
وفعول

وفعول اكثر منها فعال ثم فعيل ثم فعل قال سيبويه وفي فعل اقل من فعيل بكثير وذلك يرد
على الالفية ايضا ويلزم قول الشذور فعال او مفعال او فعول بكثرة او فعيل او فعل بقلة بان
ظاهره استواء الثلاثة الاول استواء فعيل وفعل قال ابو حيان قال ابو طلحة هذه المثل
تنقل الى المبالغة فضروب لمن كثر منه الضرب وفعال لمن صار له كالصناعة ومفعال لمن صار
له كالالة وفعيل لمن صار له كالطبيعة وفعل لمن صار له كالعاهة ولم يتعرض لذلك المتقدمون
الثالث قال ابو حيان الذي اختاره القياس في فعال ومفعال وفعول والاقتصار في
فعيل وفعل على المسموع **الرابع** المواضع ولا يمتنع الاوزان فعيل بكسر الفاء وتشديد
العين نحو زيد شريب الخمر وطبيخ الطعام وتبعه ابن خروف والدوعي [illegible] فعال د
بالضم والتشديد كوضاء وحسان ذكرهما في الارتشاف قول الالفية **في كثرة** يحتمل ان يريد
بها كثرة الفعل المقابلة قوله قل ذا قال ابن هشام ويقويه ان في بعض النسخ بكثرة ويحتمل
ان يريد بها الدالة على التكثير والمبالغة وعليه شرح ابن قاسم وعبارة الكافية وقد
يصير فاعلا بعد لا تكثير او عبارة ابن الحاجب اصرح في ارادة ذلك من عبارة الالفية
ولا يفهم فان هذه الصيغ لا تعمل الا اذا دلت على المبالغة [illegible] اذا ورد
للنسب او لمجرد الوصف ككريم وشريف قوله **فيستحق ما له من عمل** عبارة ابن
الحاجب مثله وهو اخص [illegible] جميع الاحكام والشروط اتفاقا واختلافا فانه د
ينبغي ان ابن طاهر وابن خروف اجاز اعمالها ماضية بدون [illegible] آخر
الفاعل قوله **والمثنى والمجموع مثله** نقل صاحب البسيط وغيره الربيع عن سيبويه
والخليل وجماعة النحويين انه لا يعمل الا المفرد والجمع المكسر واختار ابن هشام عكسه
وهو اعمال المثنى والجمع السالم دون المكسر لعدم الجري [illegible] ومغايرة التثنية قوله
وانصب بذي الإعمال تلوا واخفض فيه امور الاول ظاهره استواء الامرين وتعرض
الفصحاء وظاهر كلام سيبويه ان النصب اولى من الجر نقله ابو حيان ثم قال وظاهر ان الجر
اولى من النصب **الثاني** يجب الاضافة فيما اذا كان المعمول ضميرا متصلا به نحو زيد مكرمك
وهذا مكرمك [illegible] هو رأي سيبويه والجمهور وقال الاخفش يجوز ان يكون في موضع نصب
وقال الشلوبين زوال التنوين والنون للطافة الضمير لا للاضافة ولهذا [illegible]

نحو ظننت زيداً ... وهذا ضارب انك قولنا والمجرور او المنصوب تابع الذي انخفض فيه
امران الاول هو خلاف يونس والاخفش لان الكلام فيه يتابع المنخفض بالاضافة محلا لا يجوز
فيه الا الجر الثاني شمل كلامه جميع التوابع وهو ما اختاره في شرح الكافية والجمهور
على انه لا يجوز الا في النسق قول ابن الحاجب والمفعول اسم المفعول ما اشتق من فعل
لمن وقع عليه ... تقدم من حد اسم الفاعل قال الرضي وسمي اسم مفعول مع ان اسم المفعول
في الحقيقة هو المصدر لان المراد بالمفعول في الضرب او اختصر عليه لكثرة ... فصار
الضمير مرفوعاً واستتر لان الجار والمجرور كان مفعولاً في ... قوله والعلة لا تتبين
الحاجب وانه في العمل ... اشتركا كاسم الفاعل فيه امران الاول قال الرضي في شرح الكافية التقدير
... على اشتراطه الحال والاستقبال في اسم المفعول لعمل الفاعل ... وكلامه على ... حكموا
بانه اشتراط ذلك في كتاب اسم الفاعل الثاني قال ابن مالك انفرد اسم المفعول بجواز اضافته
الى مرفوعه بخلاف اسم الفاعل ... فيستثنى ذلك في الالفية وفي ... وذكره ابو حيان وقال
... اضافته الكلم من رفع ... قال الرضي الشاطبي هذا ... النحويون
لم يذكره واعتني ... هذا ... من نوابعه واتى هنا بقلة ... بقلته
الى بغيره ... التسهيل قال ... انه لا يجوز ... واتى هنا بقلته ...
بقلته ... بعد في التسهيل ... الاضافة ... ان يكون اسم المفعول من متعد الى
الى واحد ... يجوز من لازم ولا من متعد الى اثنين او ثلاثة وان لم يقصد ثبوت الوصف ويتناسى
فيه الحدث ... التسهيل فقال ... يجوز فيه الاضافة يجوز فيه النصب على التشبيه بالمفعول
او التمييز نحو ... المضروب الاب او ابا وهو افل من الاضافة **باب ابنية المصادر**
هكذا ... في الالفية وذكر فيه بناء المرة والهيئة واخرها الى اخر ... والزمخشري في كافيته
الى اخر الكتاب عقب التصريف وهو الاليق ... تعليل ... المناسب تقديم ... الباب
... اعمال المصدر ... حال ... يتوقف على معرفة الحكم ... الا ان ...
... قول ابن الحاجب في الشافية ابنية الثلاثي المجرد كثيرة ...
... قال ابن ... سيبويه انها تنتهي الى اثنين وثلاثين وزاد المصنف عليها
... قال والمقاصد فعل وفعلة وفعلى وفعلان وفعلان وفعلانة وفعال ...
الفعا

الفا ... عشرون على ما سوى ان الثاني لا ضابط له ... كانت كلها لا ضابط لها بالنسبة
الى القياس ولكثرة والغلبة ... البعيد موجود ... ان الاغلب الى اخره
قلت زاد ابن ... الابنية الافعال ... الى الثلاثة وصلها تسعة واربعين ... اهل
قوله نحو قتل ... و... ورحمة ... وكدرة ... ذكرى وبشرى ...
وحرمان وعفران ونزوان وطلب وخنق وصغر وهدى وغلبة وسرقة وذهاب وصراف
وسؤال وزهادة ... ودخول وقبول ووجيف وصعوبة ومدخل ومرجع ومسعاة
ومحمدة وبغاية وكراهية فيه امران **الاول** قال ابن هشام ... ان يذكر بغاية الرجاز
... قال السيد ... الثاني زاد ابن مالك ... نحو ... وصيرورة
وحمودة ... وجبروت ... ومهلكة قول الالفية **فعل**
قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة فيه امور **الاول** شمل كلامه فعل المفتوح والمكسور
... سيبويه والاخفش وقيد في التسهيل ... عملا بالفعل
نحو ... **الثاني** اختلف في معنى القياس ...
... عند عدم السماع ... عند ... سيبويه والاخفش
وقيل يجوز القياس مع ورود السماع ... **الثالث** يستثنى ما دل
على ... ذكره ابن الحاجب فولنا **وفعل اللازم بابه**
فعل يستثنى منه ما ... فيه فعله ... والحمرة ...
ابن الحاجب قولنا **وفعل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد** الابيات استثنى
... فله ... او اضطراب فله فعلان ...
... فله فعيل ... وفعيل ... اربع ...
... ابن الحاجب ... وهي ... او ... فله فعال
... الضابط ... على ... الاضطراب ...
في الاصوات ... صراخ ... وقد استثنى ابن مالك في
الكافية الجميع ... الصوت الذي ... فعال ... على ان الاكثر غالبه
بالفعل ... بالفاء **فعال** ... وفعيل ... معاني

بفعل الصوت غرق ويفعال نحو تيرغوا خصيص و قل غير بفعيلاء مضاعفا نحو الى وبفعلان
عمريان تغلبا بتشاوي الامر وفعال غلبا ❊ حرفة بفعالة وفعلان لعلة كقولهم بران
فقولنا غلبا فمال الشاطبي كلامه بيعمل اللازم وابى متعد تقول ابيت الشى اذا كرهته
فلا ان يقال بنحو نفر وسهد وبرو جمع وشمس قول ابن الحاجب ويغلب نحو حرم
على كرامة غالبا وعظم وكرم كثير من الابنية بعولة بعالة بعلة بزاد وبعولة دارية
وبعلا وبعالا وعكس ابن الحاجب لان بعضهم قال ان بعولة بغير بفتيسر وفي شرح اللامية لابن
الناظم ان بعالة لا صيغة على بعيل وبعولة لما وصفه على بعل فقد نفهم كعدم التعدي في
وزيادة تركيبه بعن ان بعل الصحيح له التبعيل والمعتل اللام له التبعلة يكتفى التمور به
الوزن لم والفال التبعلة ذكره في التشبيل قوله واستعذ استعاذة ثم اقالة
وغالبا ذا التا لزم فيه امور الاول فيه اشارة الى ان التاء قد تحذف وهو ظاهر كلام
سيبويه وقال ابن عصفور يقتصر فيه على السماع وقال الفراء تحذف اذا اعوم عنها الاضافة
بعلى الجواز برد ذلك على قول ابن الحاجب والتزموا التعويض في نحو تعزية بالغلبة الثاني
زاد ابن الحاجب معه نحو تعزية بان التاء فيه ايضا لازمة قولنا وما يلي الاخر حذف وافتعل
مع كسر تلو الثاني فقد ابتغيا به هزو صل احسن من قول ابن الحاجب ذا البادي واح
لانه لا يدخل له ضابطا قال ابن قاسم وينبغي ان يقيد كلامه بان لا يكون اصله تفاعل ولا تفعل
نحو التعلم والتطير فان مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزاد فيه الف قولنا وضم ما يربع في
امثال قد تلملها قال في التصريح اما المعتل اللام فيكسر ثالثه في الكلامية فقال على التكسر
محافظة معتل الطرف وقد يرد ذلك على قول ابن الحاجب وتحو تحرج على تحرج وقد يأتي
للتخصيص بالمثال قول ابن الحاجب ونحو زلزل دحرج على دحرجة وهو غير التكسر
فيه امور الاول الخامس انه مقيس ان صحوه لبعضهم وظاهر كلام التسهيل فيحصر الا
انه فعلال او فعللة لفعلل واجعل مقيسا ثانيا لا اولا الثاني قال الشيرازي في
التبصرة ان يبسع دحراج وفعلال عنه مقيس قال ابن هشام وليكون فيه حظ المثال
وتمثل بجلبيب جلبيه وجلبابا وهو معالسع ويختص بالاعبة ابن اياد وهوانه
يجوز في المضاعف والثاني في الثلاثية منه الفتح كزلزال زلزالا بالفتح والكسر وقد في
ابن الحاجب

ابن الحاجب بفعال وبفتح تاء بجلان من زلزال ونحوه قولنا لفاعل الفعال والمفاعلة على جري انتماء
فياسا فيما ليس اوله فاء بل واما هو قلا يأتي منه الفعال نحو ياسر مياسرة وياد ر مياد رة وبالم
وبين اما ذكره في الكلامية بفعال مكر بفعال الذي الفاء فيه بنحو يترعرع والثاني منه ملتزم وقد يرد
ذلك على قول ابن الحاجب ونحو ضارب على ضاربة وقد لا يرد للتخصيص بالمثال تنبيه جميع
ما ذكره في الابنية في المصادر غير الميمية اما الميم فيأتي فياسا من الثلاثي على مفعل ودونه على
زنة المفعول وقد ذكره ابن الحاجب قول ابن الحاجب يجيء المصدر من الثلاثي المجرد على مفعل
فياسا مطردا كمقتل ومضرب يستثنى منه المثال الواوي فانه يأتي على مفعل بالكسر
نحو موعد وموضع قوله واما المكرم ومعون ولا غير هما فنادران قال الشيخ وغيره
بفي دعوى انه لم يجي غيرهما نظر بقد جاء مهلك ومبسور وما كل بمعنى الرسالة وارد
ابن هشام الاخيرين وفي قوله ولا غيرهما لا فيه عامله على كسر اوان فيما بعدها مرفوع
ان تنصره وجوز ذلك لان اضافة بخ ليست بمحضة والجر بحر وقال واخطأ التسهيل في قوله
انه متعد اخره محذوفا لان لا اذا لم تكن وجب اهمالها قوله ثم جعله الفرا
جمعا لمكرم ومعونة قال ابن هشام فيه تجوز بالنسبة الى اصطلاح اهل العربية
لانه يسمون هذا النوع اصطلاح اهل العربية اسم جنس لا جمعا قوله واما اسلا على
مفعول كالميسور والمخلود والمعقول والمجلود والمفتون فقليل قال ابن هشام فلو قيل المعقول والمخلوق
والمعسور فلا وكان ينبغي ان يوضح هذا وما بعده من قوله ونحو دحرج الى اخره ليلا
يفصل بين القسمة الثلاث لان هذا شاذ وباب دحرج دحرج مقيس قولنا وبعلة
لمرة كجلسة وبعلة لهيئة كجلسة يبخو اللفلات الثلا المرة فيه امور الاول
انما تكون التا الدالة على المرة في الابنية المقيسة دون السماعية فان كان لم مصدران فيا سكن
او سماعا لحقت الاغلب في الاستعمال نص عليه سيبويه وغيره الثاني جعلها في الثلاثي وغيره
في المرة والهيئة اذا لم يكن بناء المصدر العام على ذلك الوزن فان كان دل عليه بالوصف او
القرينة نحو رحمة واحدة واستغاثة واحدة ونشدة عظيمة والثلاثي موارد على قول ابن
الحاجب وما عداه فعلى المصدر المستعمل نحو اناخة فان لم يكن تلا زيد تنكر وقد نبه على ذلك
في الكلامية بقوله ❊ ان لم يكن من قبل مستقر ❊ وما كرحمة وكا لادارة ❊

بالوصف يبدي المرء المراد نعم يرد عليه مثل ذلك في الهيئة **الثالث** قال ابن هشام الذي
يظهر في الذي كرره معاقبة تاء ليس على فعله ولا فعاله نحو ان يرجع الى فعله ويفعله للدلا
لة على المرة والهيئة ولا يحتاج الى الصفة اذ لا لبس **فصل في ابنية الزمان**
والمكان والآلة لم يذكر هذه الابنية وذكرها ابن الحاجب **قوله** بمفعل وجمع كمجمع الثلاثة
نحو مطبخ ومرابع **قوله** ومن مكسر هذا واعتل المضارع وموعد فيه السيل كالمثال
بالواو الذي حذف فاؤه في المضارع كالوجل وفيه اثر المكسب الثلاثية بل يكسر وان
وليست لام معتلة ليخرج نحو المودل ولينت الادغام طابعه اولى وهو السالم وذلك
يوضح من قول ابن الحاجب دلا من المنقوص **باب ابنية اسماء الفاعلين**
والمفعولين والصفات المشبهة بها تعداد في الالفية رفيه ابنية اسماء الفاعل
ليس وذكر ابن الحاجب الثلاثية والرباعية ونبه في الشافية على انها تقدمت **قول الالفية**
كفاعل صغ اسم فاعل اذا الى قوله ويستوي الفاعل فيه يعني بفعل الطوع هذه الاوزان
كلها اسم فاعل وليس كذلك بل اسم الفاعل منها فاعل والباقي صفة مشبهة وا حسن
من كلام ابن الحاجب وصفة من الثلاثي المجرد على فاعل قال في الصفة المشبهة
وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وصديق وأجاب
ابن قاسم عن الالفية بانه يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيرا في الاصطلاح فيما على وصف
مشارك للفعل في الحروف الا شتقاق وكل صيغ الفاعل **قلت** على ذلك لا ينبغي
مثالا منه في مقام تبيين صيغ كل مشتق فلا بد من التمييز ونختم باب الحاجب ايرادان
الاول انه جعل صيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل وهو راي الزمخشري
وغيره ورده ابن مالك بانه قد تكون مثله موازنة للمضارع صرح به في التسهيل بقوله
وموازنته المضارع قليلا ان كانت من ثلاثي وان كانت من غيره واشار اليه بقوله
في الالفية بعد ذلك كطاهر القلب وقال ابو حيان لا يتعذر لقول من زعم انه لا يجي
على فاعل قال بل نهجا ان تكون عليه ومنه طاهر الكشح وسالم الوجه وخامل الذكر وحايل
اللون وطاهر العلاقة وطاهر العرض ومثاله من غير الثلاثي منطلق اللسان ومطيش
القلب قال ابن قاسم وللقائل ان يقول الضامر او منبسط ومنطلق ونحوها مما
تجري

تجري على المضارع اسماء فاعلين في قصد ثبوت المعنى وعوملت معاملة الصفة
المشبهة وليست بصفة مشبهة **الثاني** انه قصر فاعل السماع مع ان لبعض انواعها
اقيسة قال الرضي فعلان من الالوان والعيوب قياسية على افعل وقد ذكر ذلك في الالفية
وزاد فعلان بل فيه قياسية **الثالث** قال ابن هشام قد يكون انه مفعول مع الكسر وذلك
في التصغير كقولك مكرم مكيرم وفي مصطفى مصيطف وشرح اجنبي كما اشتهر وهو
مختار اي فعل اللازم فعل وافعل وفعلان نحو اسرة نحو صديان وفرح الاجهر واشار
بالاول الى الامراض وبالثاني الى الامتلاء وحرارة البطن وبالثالث الى الالوان والعيوب
فال **وفعل اولى وفعيل بفعل** وصرح في شرح التسهيل بانهما مقيسان ومن
استعمل القياس منهما لعدم السماع فهو مصيب وقال في شرح الكافية الوصف من فعل
الذي كثر حتى كاد يطرد على فعل وفعيل قال الشاطبي واجمع ابن فعلا فيه قليل ومن فعل
في التسهيل جعل فعلا من الكثير وفعالا من القليل والحاكم عكس الالفية بالعكس **قوله**
الالفية **والفعل والفعل جمل** نديغ انه حشو قال الشاطبي وليس كذلك بل
احتراز من جميل الذي فعله جمل بالفتح يقال جمل الشيخ ذا به فهو جميل وفي مجمر الجرح
ومجروح **قوله** ابن الحاجب ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الاخر قال في التجعله
في بعض النسخ بدله بفتح العين وبه مثله مسرور ومسرك ونشبهه بانه اسم مفعول
وليس بمفتوح العين **قوله** الالفية **وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول**
كمثل المنتظر وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآت من قصد
فيه امور **الاول** قال ابن هشام هذا كله ان لم يستغن عنه لغيره فلو قالوا منبع
ولم يقولوا نبع ومسعود من اسعده الله ولم يقولوا مسعد استغنوا بانه مفعول
سعده الله في لغة هذيل عن اسم مفعول اسعد في لغة غيرهم **الثاني** قال ابن هشام
وقد يرد على قوله زنة مفعول مبيع ومكيل ومصون لان ذلك ليس مفعولا الا في قول
الاخفش ولا على قول الالفية وناب نقلا عنه ذو فعيل زاد في الكافية وفعل كجريح وفعل
كقبص قال في شرح الكافية وكل ذلك مفهوم مقصود لا يقاس عليه بالاجماع وفي التسهيل
وليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف وقال في شرحه جعله بعضهم مقيسا فيما

التمر

ليس له فعلا بمعنى فاعل ثم انه تنوب الثلاثة عنه في الفالة لا الفعل كما صرح به التسهيل
خلافا لابن عصفور **باب الصفة المشبهة باسم الفاعل** هكذا ترجم في الالفية
وقال ابن هشام وجه تسميتها مشبهة انها كاسم الفاعل واسم المفعول في انها تثنى
وتجمع وتذكر وتؤنث بخلاف افعل التفضيل وليس المراد انها مشبهة بالفعل
كما غلط ابن ملك في التحفة انتهى وقال ابو حيان المعنى انها مشبهة باسم الفاعل
على المتعدي الى واحد واختلفوا اذا ارتفع ما بعدها وقيل هي مشبهة باسم الفاعل مطلقا
اذا انتصب او انجر وهو ظاهر كلام ابي الفتح واختار الشلوبين وقيل اذا ارتفع تحمله على
الرفع الفعل ولا تحمل مشبهة الا حالة النصب والجر وهو اختيار ابن عصفور في
المقرب وانه على القول الاول لا يجوز مررت برجل قائم ابوه امس ويجوز على الثاني وفي شرح
الكافية لابن ملك شبهت باسم الفاعل المتعدي الى واحد معنى ومعناها هو له وفي قبول التثنية
والجمع والتانيث بخلاف افعل التفضيل في سلامته [illegible] تغير تنحاد امثلة
المبالغة **قول ابن الحاجب** ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت
ومثله قوله في سبك المنظوم ما اشتق من فعل لازم مقصود ثبوت معناه قال في
الرضي الذي اراه ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست في
ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا
دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة
او جميعها ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما
وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم
نقل في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر
ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول هذا كان
حسنا فقبح او هو الان فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا انتهى وقال
ابن ملك في التحفة يرد على قوله معنى الثبوت نحو ايمن زنا بث ولا فيه هادان فهي بمعنى الثبوت
وهو اسم فاعل فيرد هنا على الطرد كما ورد هناك على العكس وقال الرضي
الشارح يخرج عن هذا الحد افعل وفعلى ومؤنثاهما والصفات التي لا تجري
على فعل

على فعل كالمنسوب نحو قرشي الاب او شعر العقيق ومن افراد التسهيل صيغ المطلقة
فعلا لازما كذلك لا معنا حالة تحققا او تقديرا مع انهما من الصفات المشبهة قال وما اورد
حد الالفية **قول الالفية صفة استحسن جر فاعل معنى بها** قال في شرح الكافية
انه يضبطه بذلك الشامل معنى ثابت لان ذلك ضابط جامع مانع لما ذكرته من الصالحية
للاضافة الى ما هو فاعل في المعنى وهو اولى من ضبطها بالدلالة على معنى ثابت لان
ذلك غير ملازم للفعل الا نحو عرضة وطوارئ نحو ثمة وبعا نه وزنه في الوزن المضارع
لانه ايضا فعل لازم وقوله استحسن جر فاعل احترز به من اسم الفاعل من خلاف المتعدي عليه
ولكنه ليس بمستحسن وقد تقدم منعه وفي شرح الكافية هذا اسم الفاعل لا يصلح ان يضاف الى
ما هو فاعل في المعنى فان كان فيه معنى شيء من ابنية المبالغة صلح للاضافة الى الفاعل
والتحق بالصفات المشبهة كمنبسط الوجه ومنطلق اللسان فانهما بمعنى طليق
وعبوس وقال ابن الضائع لا يتصور ذلك في اسم الفاعل الا ان امن اللبس فيقال يجوز
على ضعف وقلة في الكلام نحو كاتب الاب وقال ابن قاسم ليس هذا الحكم طابقة بل يقال اذا
قصد ثبوت اسم الفاعل فان كان من غير متعد عومل معاملة الصفة وساغ عند
اضافته الى ما هو فاعل في المعنى نحو زيد قائم الاب بالرفع والنصب والجر على حد
الحسن الوجه فان كان من متعد لواحد فكذلك عند الاخفش ومنعه ابن عصفور بدليل
قولهم هو ضارب عبده بوجه وبفعل المنع عن الجمهور وان كان من متعد الى واحد
نحو ضارب فكذلك عند المصنف بشرط امن اللبس وقد قال الفارسي وقد شيء كثير الى
منعه ويبطل قولهم بقطوع الواو حذف معمول اقتصارا جاز والا فلا وهو اختيار ابن
عصفور وابن ابي الربيع والسماع يوافقه كقوله ما الراح الغلب كلاما وان كان
من متعد الى اكثر من واحد لم يجز جعله كالصفة قال بعضهم بلا خلاف وقال الشاطبي
في حد الالفية دور لان استحسان اضافة الصفة الى فاعلها متوقف على تحقيق
انها مشبهة وقد اخذه في تعريفها وسبقه الى هذا الاعتراض ابن الناظم ورده
ابن هشام بانا قاطعون بالمنع في زيد ضارب ابوه وبالجواز في زيد محمود المقاصد
وقائم الاب وحسن الوجه ولا يتوقف ذلك على ما ذكر قال في الحد نظر من جهة حرفه

على نحو قولك ابوه ومحمود مقاصده في حالة الرفع فانه يصدق عليه انه وصف الصفة في بحسن جر الفاعل معنى مع انه ليس صفة مشبهة الا قوله **وصوغها من لازم** قال الشاطبي في جازي التسهيل صوغها من المتعدي بشرط ان يقصد به الثبوت لجعله كالمكون في اللفظ متعديا ومثلها ابن البصرة واجاز الفارسي مطلقا فتحصل ثلاثة اقوال قال ومثله الالفية في قوله **لحاضر** قال ابن قاسم ليس كونه للحال شرطا في عملها وليس وضعها كذلك لكونها دالة على الثبوت والثبوت من ضرورية الحال فعبارته هنا اخذها من قول العلامة بالاعتماد واقتضاء الحال شرطان في تصحيح دي الاعمال في الشذور وتختم بالمعرفة في شرحه واغني في الملخ المستفهم الى زمن الحال ولم يذكر ابن الحاجب قوله **وعملا من جية على المعنى لها** يرد عليه ان نصب اسم الفاعل على المفعولين ونصبه على التشبيه بالمفعول وقد صرح به ابن الحاجب والشذور وزاد انه في النكرة على التمييز قوله **على الحد الذي قد حدا** اي في اسم الفاعل من الاعتماد ولم يذكر ابن الحاجب ولا الشذور ولا بد منه وقول ابن الحاجب وتعمل عمل فعلها اشد في الابهام ولذا قال ابن مالك في شرح الكافية لو لم يذكر هنا لكان ذكره ثم كافيا لانه فرع اسم الفاعل فيما احوج الى الاعتماد منه قوله **وسبق ما تعمل فيه مجتنب** قال ابن قاسم جار الاول ان يقيد ما على قوله وعمل اسم الفاعل البينا لا بد من تتمة الجرور ولكن يبان شرطها معمولها ليس نوابع بيان بعطف بلذا لا لتركه فوله **وكونه ذا سببية وجب** وفي الشذور بلا العول السببي او رد عليه امران **الاول** ان يعمل في ضمير بارز منفصل وبالطلع عليه تسمى بما يجيب بان المراد به غير الاجنبي **الثاني** انه يشمل المرفوع والمنصوب والمجرور وهذا التي هذا الكلام بالاخرين لانه لو عمله فيمن لا يكون سببيا وغيره **تنبيه** ذكر في الالفية بنيتها وبيولها مما نعلا على حروفها **الاول** انه لا تكون الا من فعل لازم وذكر ابن الحاجب ولم يذكره في الشذور **الثاني** انها لا تكون لغير الحال **الثالث** انها لا ينفي معمولها **الرابع** انه لا يكون الا سببيا وذكر الثلاثة في الشذور ولم يذكر هنا ابن الحاجب وذكر ابن الحاجب بدلا على رابعها انها لا تكون موازنة للمضارع قوله **فلا رفع بها وانصب** **وجر** هو في السببي اما اذا عملت في ضمير فلا عمل فيه اي لا نشرته وقلنا من الرفع

أحدهما

الجر

الجر بالاضافة نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ونصبه ان فصلت او قرنت نحو فيش عما النار نفوذية ولا بالاسم كونه برجل الحسن الوجه والجميله **قول ابن الحاجب** والرفع في الفاعلية زاد في الشذور او بدلا قال في شرحه من ضمير مستتر في الصفة **قول الشذور** والنصب متشبها او تمييزا الاول اذا كان معرفة والثاني اذا كان نكرة وقد صرح به ابن الحاجب وقال بعض البصريين تجوز كون المفرد بدلا والمضاف الى المفرد في تمييزا قال ابو حيان وهو نزعة كوفية **قلت** قد جزم به ابن الحاجب في الوافية فقال **وارفع على الفاعل وانصب ابدا ؛ تمييزا واجرر مضيفا مسعدا ؛ وقيل نصبه على التشبيه ؛ وقيل بالعروع على التوجيه ؛ شبه بالمفعول ان جا معرفه ؛ والنصب بالتمييز فيه منتفيه** **قول ابن الحاجب** والشذور والجر على الاضافة بل هي من رفع او نصب نوال التسهيل على الاول الشلوبين ومن اكثر اصحابه على الثاني **قول الشذور** الا ان كان بلام نحو قال منهما في عليه ما اذا خلا منها ولم اضيف الى ما فيه ال خلا من اضافة لتالي نحو في عليه ما اذا خلا من الاسم بان لم اضيف لضمير حرج من مرجعه فانه يجوز ايضا كما صرح به في التسهيل **قول ابن الحاجب** وتفصيل مسائلها ان تكون الصفة باللام ومجردة ومعمولها مضافا وباللام ومجردا عنهما **فهذه** ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور صارت ثمانية عشر وذكر ها ابن مالك في شرح الكافية ستة وثلاثين لان المضاف يشمل المضاف الى ما فيه ال والى الضمير والمضاف الى الضمير والى المجرد وزاد في التسهيل ان تكون مضافا الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف فيل وتحتاج الى مثال ومثاله مررت بامراة حسن وجه جاريتها جميلة انفه فالانف مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضاف الى جاريتها والجارية مضاف الى ضمير الموصوف وزاد في شرح التسهيل ان يكون مضافا الى معمول مضاف صفة اخرى او الى موصول او الى موصوف تشبهه وابي حيث يشمل الموصول والموصوف وما يشبههما وبذلك كملت الاقسام ستة وثلاثون حاصلة من ضرب ستة في الرفع والنصب والجر في سبع الرد ونحوه في احوال المعمول الماخر عشر المذكورة ثمانية في المضاف وثلاثة في المجرد وقد شمل ذلك قول الالفية فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون ال

ودون المجموع الى ما انظر به مضافا او مجردا **وقلت** الرابعة ما ربع منه
وانصب وجر مع ال وبلا ذا ال مع ذا اضافة وما خلا فاحتم بلا الفينة ابراد وسواه ممتنع وفي
الجائز فالشعر بانه مستوية وليس كذلك بل ينقسم الى حسن وقبيح ومتوسط فالحسن
ما فيه ضمير واحد والقبيح ما عري عن الضمير والمتوسط ما تكرر فيه الضمير الا انه
صرح بعضهم وقد ذكر ذلك ابن الحاجب فقال كل ما فيه ضمير واحد احسن وما كان فيه
ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح وقال ابن مالك في التحفة بل ما فيه ضميران ضعيف
وما لا ضمير فيه قبيح وهو اضعف منه **قول ابن الحاجب** اشار بقوله ستعان
الحسن وجهه والحسن وجه هو على تقسيمه وعلم ان الالفية بين ان الممتنع نحو الحسن وجه
اي والحسن وجه ابيه وضابطه ان تكون الصفة بال وتخلو المعمول من ال والاضافة الى ما
فيه ال والى ضمير ما هي فيه فتوله واختلف في حسن وجهه فالذي سبك المنظوم ان ما
فيه منكرة الى العاري من ال قبيحة وقال في شرح العلامة نحو حسن وجهه عند سيبويه
مخصوص بالشعر وعند الكوفيين جائز في الكلام كله وعند المبرد ممنوع في الشعر وغيره
قال والصحيح الجواز لان مثله قد ورد في الحديث كقوله في حديث ام زرع صفر وشاحها
وفي وصف الدجال اعور عينه اليمنى قال والصحيح جوازه وفيه ضعف قوله ونثر وبعت
بها ولا ضمير فيه كما يسمي كالفعل الى بأعمى المطابقة قال في سبك المنظوم وغيره
ان اكثر تكسير ما قصد به الجمع بما اكثر من افرادها **وهكذا** الطويسيويه وغيره
قال ابن خبار وذهب الجمهور الى ان الافراد احسن وهو اختيار الابدي والشلوبين
وحمل بعضهم فقال اركان الصفة تابعة لجمع التكسير اولى او لجمع او مثنى مع الافراد ن
احسن كقوله ولا فيها ضمير الموصوف فتونث وتثنى وتجمع قال في سبك المنظوم
بل تجمع يمنع من المطابقة مانع **باب التعجب** قول ابن الحاجب افعال
التعجب ما وضع لانشاء التعجب قال الرضي لكن في قسم الافعال لا ينتقض بنحو
لله درك ولله دره فارسا وبالعالم رجلا ونحوه بل ينتقض بنحو قاتله الله ونحوه
بانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال ان قاتله الله في الاصل
ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بغير الوضع قال واما نحو لعجبت وعجبت
وهو

وهو وان كان يفيد التعجب لا ينشأ به **قوله** والعبارة لابن الحاجب وهي صيغتان
ما افعله وافعل به قال الشاطبي هذا الحصر مردود بان في كلام العرب صيغا كثيرة
تقتضي من معنى التعجب ما يقتضيه ما افعله وافعل به **واجاب** بانه لا تدخل
تحت ضابط ولا قياس والمراد هنا ما ينضبط بقياس **قول الالفية** او جئ بافعل قبل
مجرور ببا وتلو افعل انصبنه بشرط الثلاثي وبينه ان تكون مختصا بتحصيل
الفائدة **قول ابن الحاجب** وما مبتدأ اي بلا خلاف في الفصل اي انه لا موضع لها من
الاعراب وهو شاذ **قوله** وموصولة عند الاخفش من احد اقواله وله قول ثالث كقول سيبويه
وقال قول ثالث انها نكرة موصوفة وافعل صفتها والخبر محذوف وذهب الفراء وابن درستويه
الى انها استفهامية وما بعدها خبر قال الزمخشري وهو قوي من جهة المعنى لانه
كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه **قوله** وبه فاعل عند سيبويه مفعول عند
الاخفش قال في شرح التسهيل لو قطر شاعر الى حذف الباء لزمه الرفع على الاول والنصب
على الثاني قول الالفية **وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه
يضح** قال في شرح الكافية لا تحذف الباء بعد افعل والاسم مجرور بها الا بشرط ان يكون معطوفا
على مثله نحو اسمع بهم وابصر ... وقد علمته انه اطلق على الاسم تعجيبا منه والتعجب منه معلم لا
نفسه واجاب ابن المصنف بانه حذف الضاف واقيم المضاف اليه مقامه وفي بعض النسخ وعليها
شرح المرادي الشاطبي اي اذا عند الحذف معناه يتضح واورد عليه تقديم التمييز على الفعل
والاكثر على نصه والعبارة للالفية **وصغهما من ذي ثلاث صرفا** فيه ابراز الاول
اي معان ذي ثلاث فلا يبنيان من الاسم الا شذوذا وقد صرح بالشذوذ **الثاني** زاد ابن الحاجب
والشذوذ ... المنظوم الى ولا يبنيان من ثلاثي مزيد وهو في افعل وفاقا
واما افعل فالذي صححه ابن مالك ونسبه الى سيبويه والمحققين انهما يبنيان منه
مطلقا ومذهب الاخفش والمازني والمبرد وجماعة انه ممنوع وصحح ابن عصفور
التفصيل فان كانت الهمزة للنقل امتنع او لغيره جاز **قوله** **صرفا** لم يذكره ابن الحاجب
ولا الشذوذ ولا بد منه في تقييده بكامل التصرف احترازا من نحو نعم وبئس ولم يذكر ابن الحاجب
شرط كونه قابلا للفضل والاحتراز من الى مبني ولا مبني للمفعول ولا بد منه وذلك

في الشذور الا ان الاولى في شرط افعل التعجب الثلاثة وهو ان لا يستغنى عنه في الصوغ من غيره فقال
من المغاربة فانهم لا يقولون ما اقيله استغناء بقولهم ما اكثر قايلته وما افومه بالساعة كثيرا
كما قالوا تركت ولم يقولوا ودعت نص عليه سيبويه وذكر في التسهيل ما ينبغي عليه من شروط
مختلف فيها من التصحيح فيرى اشتراطهما وهي ان يكون على فعل بالضم اصلا او تحويلا
وان يكون وافعلا ان يحرز في اذا قول الالفية **وغير ذي وصف يضاهي اشهلا** فقال
ابن مالك مراده بالوصف وصفا لغير التفضيل ولو قال ولا ذي لون او تعيين خلص من كل الاشكال
وقال ضبطا للحكم بعل العلة بانه يرد على عبارته عمي قلبه فهو اعمى القلب وفي التنزيل
ومن كان في هذه اعمى فهو في الاخرة اعمى فان الاولى صفة كاحمر والثانية افعل التفضيل
ولذا امال ابو عمرو الاولى دون الثانية **قول ابن الحاجب** وليس للون ولا عيب فلان افعل التعجب
ليس ذلك مطلقا في كل عيب فان الجهل والحمق والعمى ونحوهما عيوب ويبنى منه **قوله**
لان منها افعل لغيرها هذه العلة من ان اختارها في شرح التسهيل وقال انها اشتهر من
تعليل الجمهور بان حق ما يتحصل عاربه ان يكون ثلاثيا محضا واصل هذا الفعل الفرع ان
يكون على افعل غير له والعبارة للالفية. **واشدد او اشد او شبههما يخلف**
ما بعد الشروط عدما ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد افعل جره بالبا
يجب اشار بجميع ذلك الى كل فعل متصرف مثبت مصوغ للفاعل له مصدر مشهور فما لا يتصرف
في غير متصرف لانه لا مصدر له ولا منفي ولا مبني للمفعول حتى يوتى بما صلة لم ومصدر نحو ما اقوى
ان لا يفعل وما اشد ما ضرب ولا ما لا مصدر له مشهور نحو يحصل صلة لما ايضا نحو ما اكثر
ما يذر زيد الشر واما لا يقبل التفضيل فمثل له ابن الناظم بقوله ما افجع موته وقال ابن
هشام لا يتعجب منه البتة **قول ابن الحاجب** واجاز اللازم في الفصل بالظرف كلام
تضعيف في الالفية حكاية الخلف بلا ترجيح في حكاية المنطوق وبجا في طرفا على معمولها
وفي شرح الكافية الصحيح الجواز الثبوت ذلك عن العرب وفي شرح التسهيل انه ممتنع
ولا ضعيف وبالغ في الترجيح المذكور في نحو ذلك الاحتجاج له ونقله عن الجرمي والز
جاج والفارسي وابن خروف والشلوبين وانه قال هو الصواب والمشهور والمنصور
ونسبه الصيمري لسيبويه الى سيبويه والجوازنا ناظر له فيه قال في شرح التسهيل بعد

الجواز ان تعلق الظرف او المجرور بفعل التعجب وان لم يتعلق به نحو ما احسن بمعروف ان
امر امتنع الفصل بلا خلاف قال ابن خيثان ومحل المنع ما اذا لم يتعلق بالمعمول نحو
بمعروف الجزور فان تعلق به وجب تقديمه بلا خلاف نحو ما احسن بالرجل ان يصدق وما
احرى بذي اللب ان يرى **تنبيهات الاول** ظاهر كلام ابن الحاجب هنا وكلام الالفية
لغيته ان الفصل بالظرف جائز بينه افعل وافعل به وبه صرح ابن مالك في كتبه كلها
واغرب ابن الحاجب في الوافية مخصة بما افعل فقال **والتزموا صور تهمد**
وقد فصل بالظرف فيما اللازم كما نقل وصرح في شرح ابن الك د
فقال وقد اجاز الجرمي الفصل بالظرف فيه **الثاني** جاز الجرمي الفصل بالمصدر والحال
وابن كيسان بلولا ومعمولها والتزيين ذكر اشياء من الخلاف في شرح الكافية بامتناع
الفصل وفي شرح التسهيل ما يقتضي جوازه بالنداء **الثالث** في نحو ما افضل بين
الفعل ومذهب البصريين انه لا يجوز الاتيان الرايد بعده وقد ذكرته في شبكان
السنطق في الكافية هنا **باب نعم وبيس وما جرى مجراهما**
هكذا ترجم في الالفية وترجم ابن الحاجب بافعال المدح والذم فقوله ما وضع لانشاء
مدح او ذم قال المرضي وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشي المدح وتحدثه
بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج من احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام
اياه حتى يكون خبرا بل يقصد في هذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا بقول
الاعرابي بعد بشر كمولود وقال نعم المولود والله ما هي بنعم الولد ليس تكذيبا
له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه بل هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج
ليست بحاصلة فهو انشاء نحو الحمد وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في حرف الحرية
ورد هذا عليه ما لم يحصل ذكره في نعتيه ما قال الدماميني من هذا الانشاء لا انشاء فان
وعرض عليه في فيه نظر اذ يطرقه الكذب كجميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو
ولا ريب في فوته جاز اذ لا نعلم ان يكذب التفضيل ويقال لك انك في تفضيل لا التكذيب
انما يتعلق بالتفضيلية زيد وكذا اذا قلت زيد قام فيحوز بلا شك ولا ان يلزمه التصديق و
والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال الحاجز اولا تجم لانك اخبرت بمعنى اللفظ الاخبار

بل يذكر مرحيث القياس ونقل ابن القياس حاصل او ليس حاصلا وكذا قوله ليس بنعم
المولود بيل أو النعمة اي الحرمة المحكوم بثبوتها هذا رجل البيت ثابتة وكذا في
التعجب ونعم ورب انتهى قوله **نعم وبيس فعلان** وزاد ابن مالك في الكافية معلنين
الاسمين بحكي الادلة جعل نعم وبيس فاشار الى الخلاف في اسميتهما وهو مشهور قال في شرح
الكافية زعم الفراء اكثر الكوفيين انهما اسمان لدخول الجر عليهما **وهذه طريقة**
اصحاب الخلاف والطريقة الثانية وجوزها ابن عصفور انه نقل اجماعا اسميتهما وانما
الخلاف بعد الاسناد الى الفاعل والبصريون يقولون نعم الرجل وبيس الرجل فعلان ومعلنان
على اصلهما وقال غيرهم بل هما اسمان محكيان نقلا عن اصلهما وسمي بهما المدح والذم كتابط
شرا ونحوه **قوليهما** والعبارة لابن الحاجب ونص كلامهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا
الى المعرف به او مضافا الى مضاف الى المعرف به ذكره في التسهيل وعبارة ابن الحاجب
احسن من قول الالفية لمقارنة لانه لا يمنع ان يكون مضافا الى ما هو اول على الصحيح وهذا
مقرر بان المضاف ليست للتعريف نعم قال في شرح التسهيل لا ينبغي ان يمتنع في الذي قوله
والعبارة لابن الحاجب او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة فيه امور **الاول** شرط هذا التمييز
ان يكون قابلا يقع على الفعل وان يكون قابلا لأل فلا يفسر بمثل وغير وافعل التفضيل لانه
خلف عن فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته لها وحكى ابو حيان عن الكسائي ان يكون مستبدا
للنوع الذي قصد به المدح والذم وان لا يكون فيه معنى المفاضلة وان يكون نكرة عامة فلا يجوز نعم
شمسا شمس هذا اليوم قال ابو حيان ولا يشترط اتصاله بنعم على الصحيح **الثاني** حكم ان لا
يبرز في تثنية ولا جمع عند البصريين وحكى الكسائي انه سمع ... ذكره في شرح التسهيل
ونعم ابن الربيع وجوز خطاب الامر ... الاول قوله ... وبعضهم **الثالث**
نص سيبويه على ان هذا التمييز لا يجوز حذفه وصحح بعضهم الجواز واختاره ابن عصفور
وفي التسهيل لازم غالبا وقال في الكافية والعلم بالتمييز اغنى عنه فيها ونعمنا وكذا
اكتفى في قول الالفية **وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر**
صحح في الكافية والتسهيل وشرحيهما الجواز ومذهب سيبويه المنع وحمل
نحو فقد لو ان الافراد التمييز ... بعد الفاعل جاز والاولى قولهم **وما مميز وقيل**

فاعل

فاعل في نحو ما يقول الفاضل أي الذي خفيه حوران سيبويه كما نقله عنه في
شرح الكافية واعلم ان ما هذه عشرة اقوال ومرجعها الى اربعة **احدها** انها
نكرة منصوبة على التمييز **الثاني** انها فاعل **الثالث** انها المخصوص **الرابع** انها
كافة **فاما** القايلون بالاول فاختلفوا على اقوال **احدها** نكرة موصوفة بالفعل
بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري
وكثير من المتاخرين **والثاني** نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف **والثالث**
تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل صلة لها الموصولة المحذوفة نقل عن الفراء والقايلون
بالثاني اختلفوا على اقوال **الاول** انها اسم معرفة تام لا يفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص
محذوف نقله المصنف عن سيبويه والكسائي **والثاني** موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف
ونقل عن الفارسي **الثالث** موصولة والفعل صلتها وهي فاعلة يكتفى بها وبصلتها عن
المخصوص نقل عن الفراء **الرابع** مصدرية ولا حذف **والخامس** نكرة موصوفة ترفع ربع
والقايلون بالثالث قالوا انها موصولة وهي المخصوص وما اخرى محذوفة والقايلون بالرابع
قالوا انها كفت كما كفت قل وطال فتدخل على الجمل الفعلية ولا وليها اسم مشوكا في اقوال
الاول انها نكرة منصوبة على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص **الثاني**
معرفة تامة وهي الفاعل **الثالث** انها ركبت مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع
بعدها هو الفاعل قال ابن قاسم بقول الالفية وما مميز عاد وعلى ثلاثة اقوال ونحوه قيل
عاد وعلى خمسة الا ان الظاهر انه اشار الى الاول من الثلاثة والاول من الخمسة لاقتصاره عليه
في شرح الكافية ويندرج في كلامه ما اذا وليها الفعل وما اذا وليها الاسم ثم ما رجحه هنا
وفي الكافية من القولين الاول خلافه في التسهيل فذهب فيه الى انها فاعل وانها معرفة تامة وفي
قول الشاطبي واعلم ... ذلك الا انها لا تكون معرفة تامة بل اما موصولة او
نكرة موصوفة او غير موصوفة قوله **وبذكر المخصوص بعد** ظاهره انه لا يجوز تقديمه وهو
خصوصا قول الالفية بعد ذلك وان يقدم مشعر به البيت فانه صريح بان المتقدم غير ... وكذا
سبك المنظوم وبدي بعد الفاعل مع انه يجوز صرح به ابن عصفور والناظم في التسهيل انه
يجب تاخيره عن التمييز عند البصريين قوله **مبتدا** زاد ابن الحاجب لا تقدم خبره وهو

الصحيح وقيل غير محذوف **قوله** اذ خبر مخصوص المبتدا قال ابن الحاج ولا يجيز سيبويه ان
يكون المخصوص بالمدح والذم الا مبتدا واجاز كونه خبرا جماعة منهم السيرافي وابو علي قال
في شرح التسهيل ولا ارى لقول سيبويه عن تعين كونه مبتدا المعنى ويشكل لسيبويه مخالفة
اهل فكاد الثاني بانه يلزم منه ان ينصب لدخول كان عليه وسبك المنظوم من جواب الا بنصه على
الاجود وقيل فابن عقيل وابن هشام من قال ان المخصوص مبتدا خبر لزمه ان يتم الخبر جزء
جملتين الجملة التي فيها المخصوص وجملة السؤال ولزمه ايضا حرف جملة ويرى ان جملة جواب
السؤال لا تعد جزءا مع حرف الجواب قال ثم انه يجوز في المخصوص ان يكون مبتدا او خبرا
اذا تاخر واما اذا تقدم فيتعين كونه مبتدا قال جابر ابن هذا الذي على الناظم فانه ارى ان ذلك
المتاخر حيث قال وان يقدم مشعر به كفى البيت قال ابن هشام والعول المخصوص في مثل ذلك
يذكر لا يعرف ان العرب تارة تؤخره وهو احسن ليحصل المدح عموما ثم خصوصا وتارة تقدمه
واما القول بالحذف فلا وكذا ان موضع يستغني عنه وهو مبتدا تقدم على خبره فكان الحسن
ان يتاخر قال ثم ينظر في اي موضع ورد من كلامهم مثل زيد نعم الرجل اما غلا نعم العبد
وقد تقدم ذكر المبني عليه الفعل فلا ينبغي جواز ذلك لاجل ان وقوعه ولا على طريق العرض
ونحو قال المعرب بانه لا بد من تقدير هنا واما ان يجعل معتمدا بالتقديم في تلك الجملة فان ذلك
مما يكثر ان لم تفعله العرب انتهى **قول ابن الحاجب** ويلزمه مطابقة الفاعل في المعنى
ولا بد منه ويقتضي شرطه اخر وهو ان يكون اخص منه لا اعلاما ولا مساويا ولا ثلاثة وهو ان يكون
معرفة او قريبا منها بالتخصيص ذكر الثلاثة في التسهيل وذكر في سبك المنظوم الاول
والآخر فقال ولا يكون الا مختصا غير مباين للفاعل في المعنى قوله **واجعل كبيس ساء**
قال ابن حيان لا افرادها بالذكر لانكر افرادها بعد الذي ذكر فعداد في ... ابن هشام في ذكر
ابن الحاجب لم يذكرها في فعل **قلت** قال في سبك المنظوم وفيه خلاف والقول على الحاق
ساء ببيس انتهى وهذه نكتة افرادها بالذكر قولهما **واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم** فيه
امور **الاول** مراده كنعم في المدح وبيس في الذم ولا كتفى بالاحرف **الثاني** شرطه ان يكون
مما يتعجب منه صرح به ابن عصفور وخطاب ابن الشيخ واستدركه ابن هشام قال الخطاب وان
اردته من الرباعي فما اعلاه او الالوان او العاهات فاستغني بالفعل ويقال اشد الى حمرة
وانشد

وانشد الانطلاق وانطلاقه **الثالث** المراد كما هو الاول ليعمل المعنى فالاتي بعد زيد من
معنى التعجب **الرابع** قال ابن عقيل وسوآء اذا جعل فعلا او فعولا ولا يوجد ذلك
من كلامه ولذا قال ابن هشام وكان ينبغي ان يقول المنقول والمحول لانه ليس في كلامه اشعار
بانه يجوز لك ان تحول غير فعل الى فعل وتجريه هذا المجرى بل اذا ثبت لنا فعل ادكنا
لم يهمز التعجب قال **فان قيل** فانه قال مسجلا يتعدى به الى فعل **فالجواب** انه لا قرينة
تصرفه الا الاطلاق وانما التسجيل في القسم وان اخذ الفتنة ان الاطلاق بالحكم نعم اي منع بيان
الحكاية قال **فان قلت** قوله من ذي ثلاثة يدل على انه تشبيه متعلق **قلت**
نعم لما لم يخرج عنه ما وضع على فعل اصلا ولم يحول عن ذي ثلاثة قال ما قلت ورد عليك شرح
المختار اعني ابن هشام هذا التقرير في موضع اخر فلا بد من موضوع على فعل لانه طابق
مراد الشارح كسر كونه لا صول ثلاثة في مختلفة لا صل الخروج لزائد في الاصل اي الحال
لا كون العلة على فعل الا فعل **الخامس** قال ابن حيان نص النحاة على ان العرب شرطت
في ثلاثة افعال منها قولهم قاستعملت استعمال نعم وبيس وهي علم وجهل وسمع
من النحويين من اجاز ذلك بنصه النص وكذا استدرك ابن هشام هذه الثلاثة فلا رد على
على عبارته الا انه **السادس** مراده كان الفعل معتل العين لنحو قلبها الفا فتقول في
حسن القول والبيع قال ابن هشام زيد وباع الرجل زيد وان كان معتل اللام وهو على
فعل وضعا نحو سرو الرجل زيد فيجوز التسكين اذا فعل بالجمهور نحو ليمد الى فعل
فنظم الواو وتقلب الياء واوا نحو خشو ورمو وقال الكسائي يقر نحو لرمو الرجل
زيد ونعم الرجل بكر **السابع** قال ابن حيان اكثر النحويين على ان فعل المذكور يثبت
له احكام نعم وبيس بفقط وذهب الاخفش والمبرد الى انه يجوز الحاقه بباب التعجب وحكى
الاخفش انه استعمل عن العرب وتجوز في التعجب جر فاعله بالباء نحو حسن بزيد رجلا
وقال ابن هشام فمراده هنا اي مطلقا ان اراد الاطلاق والنظر الى الاحوال على كل
حال فهو قول البطليوسي فلا شك انه لا يكون الا كما على نعم وبيس والا فانه يجوز بزيد
معنى التعجب فلا يكون ذلك كقوله وحق لبلال انظره وقوله حب بها مقتولة حين
تقتل وهذا قول الاخفش وهو المختار وان اراد جميع احكامه فمسلم يعني بينهما

احتياج المذكور عليه للتمييز من جهة احتمال ملازمة بلا علم القرينة احد الثلاثة فيلزم ذكر
التمييز دون فال وقال ابن يجوز ابن خروف الاطلاق بالنسبة الى فعل اطلاقا معمولا بلا يلزم نحو ورد
قول الالفية **ومثل نعم حبذا** فيه امران **الاول** انه مثلها في مجيء فاعله بعد فقط لكون الكلام في نفسه
على ان حب الى بمنزلة نعم في المعرفة به **الثاني** في سببه مثلها سواء فلا يجب ... اشعار
بان الممدوح محبوب وقريب من النفس قاله في شرح التسهيل قوله **وان ترد ذما فقل**
لا حبذا قال ابن فلاح ويقال ايضا زيد لا حبذا على معنى ... حبذا قال ابو حيان
ودخول لا على حبذا لا يخلو من اشكال لانك ان عرفتها على ان حب فعل وذا فاعل
فاعله فلا ينبغي ان تدخل عليه لا لان لا لا تدخل على الماضي المتصرف ولا على غير المتصرف الا بقلة وان
عرفت على انه كله اسم فكذلك لانه ان قدر منصوبا ... لان النصب على العموم نحو لا رجل وتنوين
هنا خصوص او مرفوعا فكذلك لوجوب تكرارها حينئذ قوله **واول ذا المخصوص**
لم يبين اعرابه وبينه ابن الحاجب فقال واعرابه كاعراب مخصوص نعم ذكره في التسهيل وسبك
المنظوم قال الكافية **وربما استغنوا بالتمييز عن مخصوص حبذا كقول من**
ولو عبدنا غيره شقينا ::: فحبذا ربا وحب دينا **تنبيه** بين
مخصوص حبذا ونعم فروق **احدها** انه لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم **ثانيها** لا تعمل
فيه النواسخ بخلافه **ثالثها** ان اعرابه خبر مبتدا محذوف لا يجوز في باب نعم لان مصححه
عند ... دخول نواسخ الابتداء عليه وهي لا تدخل هنا قاله في شرح التسهيل **رابعها**
انه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا قال في شرح التسهيل
وكلاهما ... واستعماله كثير الا ان تقديم التمييز اولى واكثر بخلاف مخصوص
نعم فان تاخر التمييز عنه نادر **قول ابن الحاجب** ويجوز ان يقع قبل المخصوص وبعده تمييز
او حال اي نكرة منصوبة فيجوز اعرابها تمييزا او حالا في سبك المنظوم وقد يكون بعده تمييزا
او حالا على الله حب **قلت** الذي في الارتشاف اختلاف النحاة في هذا المنصوب فقال
الاخفش والفارسي وجماعة من البصريين حال مطلقا وقال ابو عمرو بن العلاء تمييز مطلقا
وقال قوم ان كان مشتقا فحال والا فتمييز وقال ابن ... ان كان جامدا
فتمييز وان كان مشتقا فان قصد الشكل تقييد المبالغة بمدح المخصوص فحال والا
بل تمييز

بل تمييز جبر المبالغة في مدحه وفي البسيط انه منصوب باضمار اعني لا حال ولا تمييز
وهو قول غريب لم ار الاول عند الفارسي تاخره وعن ابن مالك تقديمه وقال ابن خروف ...
الاحسن تقديم التمييز على المخصوص ويستويان في الحال وقال ابو حيان الاحسن ان يلي
التمييز ذا ويؤخر المخصوص وكذا الحال ان كانت لانها الاشارة نحو حبذا راكبا زيد فان
كانت من المخصوص فالاحسن ان يليه قول الالفية **وما سوى ذا ارفع بحب او فجر**
بالبا قال في شرح التسهيل وهذا الاستعمال جائز في كل ثلاثي مضمن معنى التعجب
قوله **ودون ذا انضمام الحا كثر** قال في سبك المنظوم وكذلك كل فعل يراد
به المدح وفي شرح الكافية مثله وفي التسهيل وكذا كل فعل حلقي الفاء يراد به مدح او
ذم ... الفعل ... المعنى وفي الارتشاف ... اصلا ... يجوز نقل
ضمة العين الى الفاء اذا اريد به مدح او ذم ... حلقيا ...
بل كان ... الى ما ... آخر الفعل ... النقل **باب**
افعل التفضيل فيه امران **احدها** كذا يعبر في التسهيل والكافية وسبك
المنظوم ويفصل بينه وبين التعجب بباب نعم وبئس وابن ... في العمدة عقب باب التعجب
وهو اولى لاشتراكهما فيما يبنى منه وفي المعنى ايضا لان كلا منهما للتفضيل في
المعنى ... على ذلك ... **ثانيها** تراجم الناظم بافعل التفضيل فيه
كما في ... ابن الحاجب باسم التفضيل قالوا وهذا التعبير احسن ... ليس
كذا ابني لا يقال يوزن افعل ... الزبيدي ... ان ذلك
التعبير باسم الفاعل ... المفعول ... قوله ... ذكر ...
من الاصل ... في تلك الترجمة ... وقال ابن هشام من عبر باسم التفضيل اجراه
... اسم الفاعل ... افعل التفضيل ...
وعبر سيبويه عنه بالصفة وهو ... الصفة المشبهة ...
من ... **قول الحاجبية** ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة
على غيره ... **الاول** قال الرضي ... قال ولو
... ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره ... الفعل

المشتق منه لا يتصف بنحو الجهل ان زايد الطول على غيره والاولى ان يقال هو اسم على وزن
افعل للزيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتق منه انتهى **قلت** لا يرد عليه ما ذكر
لانه يفعل التصغير في نحوه وهو افعل راجعا الى قوله ما المشتق منه والمعنى هو ما المشتق منه فعل
الموصوف بسبب زيادته على غيره اي في الفعل المذكور بقرينة السياق وكذلك المشتق هو افعل
ولا يرد عليه بالاضافة نحوه فتامل الامر **الثاني** فيه التوسط ذكره في قوله وهو افعل بقوله
غالبا ليخرج نحو خير وشر ولا حاجة الى ذلك لما تقدم **الثالث** قال ابن مالك التمثيل بما هو
كاف في البيان صيغ التفضيل فانها تشتق لموصوف بزيادة على غيره [illegible] قوله وهو
افعل ولو قال بافعل لعريه من التسلسل المبهم **الرابع** قال في التوسط هذا الحد يشكل
بنحو احنك الشاتين وآبل الجمال ثم لا يتلوها مشتق من فعل قال السعد وانه [illegible]
نظر لا يعني قوله احنك الشاتين [illegible] فيجوز ان يكون مشتقا من قولهم احتنك
الجراد الارض اذا اكل ما عليها كذا في الصحاح كما في [illegible] من الاختصار بحذف
الزوائد وكذا ابل الجمال يجوز ان يكون مشتقا من ابل الرجل بالكسر ابالة [illegible]
حاذق بمصلحة الابل كذا في الصحاح **قلت** الثاني لا يخرج والاول ممنوع لنص [illegible]
بان نحو اخصر من الاختصار مسموع لا يجوز القياس عليه كما تقدم والجامع انه وارد
كذلك على سبيل الشذوذ [illegible] الى ما هو [illegible] تغيير الحرف بقوله
ما اشتق غالبا [illegible] المتوسط [illegible] **فان قلت** [illegible]
يرد هذا على قول الالفية مع ما صيغ منه للتعجب افعل التفضيل [illegible] بانه لا يدرس
اخذه من فعل **قلت** [illegible] الشروط القياسي لاحداث التفضيل **قوله** [illegible]
[illegible] في التعجب [illegible]
والمبني للمفعول [illegible] [illegible]
ذات التعجب فقال في الالفية **وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا او لفظا بمن ان جردا**
فيه امور **الاول** [illegible]
التفضيل [illegible]
في الارتشاف ولا يجوز [illegible] **الثاني** [illegible]

ذكره

ذكره في الكافية [illegible] وشاع لدليل في الخبر قال ابو حيان [illegible]
خبر المبتدا [illegible] **الثالث** اذا كان افعل التفضيل [illegible]
بمن جاز الجمع بينهما وتقديم [illegible] من [illegible]
قول ابن الحاجب والذي [illegible] لا نكرة جامدة او مشتقة وقد
ذكره في الالفية والتذكير **قوله** ما اضيف [illegible] وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
على من اضيف اليه [illegible] والثاني ان يقصد زيادة مطلقة [illegible] التوضيح
فيه امران **الاول** [illegible] **الثاني** [illegible]
اليه [illegible] ذكره ابو عبيدة واجازه المبرد [illegible]
في التشكيل [illegible] على السماع [illegible] التزام الا
فراد والتذكير [illegible]
[illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
الافراد والمطابقة هو راي الاكثر واختار ابن مالك ايضا وذكر ابن السراج [illegible]
الا التزام الافراد [illegible] فقال ابو بكر بن الانباري [illegible] المطابقة [illegible]
وقال ابن منصور الجواليقي المطابقة افصح **قول المنصور** [illegible]
به الزيادة [illegible] كما ذكره ابن الحاجب [illegible] المطابقة قول الالفية
وان يكن بتلو من مستفهما فلهما كن ابدا مقدما اي وجوبا قال في شرح التسهيل
لا [illegible] المسالة [illegible] الفارسي في التذكرة [illegible]
[illegible] قال ابو حيان [illegible] الفارسي [illegible] افعل [illegible]
[illegible] لا تجيز [illegible] افضل [illegible]
[illegible] فيه الخلاف من الفارسي [illegible]
حتى يسمع مثل هذا التركيب [illegible] جوازه قال ابن هشام [illegible]
[illegible] وقد ذكره في [illegible]
[illegible] **ورفعه** [illegible]

الظاهر نزر يقتضي انه ينصب ويبنى على الطائفة وقول ابن الحاجب ولا يعمل مظهر يقتضي انه
لا ينصب لكنه لا يمنع ويبنى على الطائفة فالحسن تنبيها على ان الشذوذ يعمل في تمييز وحال وظرف
وعلى ما يستتر يعطف ولا يعمل في مصدر ولا مفعول به مطلقا ولا فاعل ملفوظ به وفي الوافية
بين معمولي اسم الخارج [illegible] وهي في الالفية وفي تعليق ابن هشام ان قول الالفية ورفعه
الظاهر نزر يوهم ان رفعه الضمير مطلقا مطرد وليس كذلك بل يشترط ان لا يكون منفصلا
قوله الشذوذ الذي المشتملة الكحل فيه ايهام وعبارة الالفية ومن عامله فعلا فكثيرا
ثبتا وكذا قول الكافية ملتزم فجعلا تخصا من ازحال ليس من وينبه بالاجنبي مقترن
بالحسن من ذلك قول ابن الحاجب الا اذا كان يشبه وهو في المعنى المسبب مفضل باعتبار
الاول على نفسه باعتبار غيره سعفا الا ان فيه طولا فالحسن منه قوله في الوافية الا مسببا
انثى مفضلا على من قد جبر مع صورة النفي ثلاثة انشين الا ان فيه مع الاول تعقيدا
وتلافيه فالحسن منه ان يقال الا اذا ولي نفيا وكان مرفوعه مفضلا على نفسه باعتبارين
وقال ابن ملك في التحفة عبارة ابن الحاجب قلته والاسهل ان يقال الا اذا كان لشيء مفضل
على نفسه باعتبار حالين اذ وقيت منفيا قوله **كلم ترى في الناس من رفيق اولى به**
الفضل من الصديق هذا مختصر من امثلة المسألة لان الاصل ان يقع الكلام بعد
ضمير يرجع للموصوف وثانيها الكلام نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
وقد يحذف الضمير الثاني ويدخل من على اسم الظاهر نحو من كحل عين زيد او محله نحو من عين
زيد او ذي الكحل نحو من زيد والمثال الذي ذكره المصنف اصله اولى به الفضل منه بالصديق
بالصديق ثم صار من فضل الصديق ثم من الصديق وقد ذكر ابن الحاجب صورة الاثبات
والحذف ورد قوله عن الكحل فقط وزاد انه يجوز الحرف بالمجرور من الثلاثة نحو ما رايت
كعين زيد احسن فيها الكحل **قول ابن الحاجب** لانه بمعنى حسن قال في التحفة فيه نظر
لانه لا يصح ان يقال ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل من عين زيد **تنبيه** قال
ابن ملك يرد هذا الاستعمال الا بعد نفي [illegible] بل [illegible] استعماله بعد نفي او استفهام فيه
معنى النفي نحو لا يكن غيرك احب اليه الخير منه اليك وهل في الناس من رجل احق به
الحمد منه بمحسن لا يمن قاله ابو حيان والاولى الاقتصار على مورد السماع ولا يقاس
عليه

لحسن

عليه لا يرفع او يعمل الظاهر على سبيل الشذوذ قال على ان [illegible] ما ذكر كلام في القياس وفي الالفية
هشام في تعليق الالفية كلام على الناظم وغيره ان رفع الظاهر مخصوص بالنفي نحو المحل في المغلق
على ان الاستعمال كذلك **باب اعمال الظرف والمجرور** لم يذكر هو الا في الحقيقة
قال ابن الحاجب وذكره في الشذور واعلم ان رانب الظرف والمجرور في اصطلاح النحويين بعبرة
والمعتبر في اصطلاح الفقه اذا اطلق احدهما شمل الاخر واذا ذكرا فلكل معنى ولذلك
نظائر منها الايمان قوله الشاء والعشرين والتابع **قوله الشذور** السابع والثامن
من الظرف والمجرور والمعتمد ان يعمل على ما يعتمد عليه الوصف من النفي او الاستفهام او
صاحب الخبر او الوصف زاد في الشرح والمعنى او الموصول قال ان كان يكون ذلك في الوصف
اذا كان صلة لا ال وما ذكره من كون المرفوع بعدهما حينئذ فاعلا هو احد المذاهب
فيه ونقله في المغني عن الاكثرين ورجح ابن ملك جواز كونه مبتدا مخبرا عنه بهما وفي
ان الارجح الفاعلية **و** المذهب الثالث رجحان الابتداء والرابع وجوبه وما ذكره على الفاعلية
في كونهما العاملين فيه نقله في الشرح عن المحققين وفي المغني انه المختار واختار
ابن ملك ان العامل الفعل المحذوف مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف قال
في المغني وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله **باب**
التوابع قول ابن الحاجب التوابع كل ثان باعراب سابقة من جهة واحدة فيه
امور **الاول** قال ابو حيان التوابع محصورة بالعد فلا يحتاج الى رسم ولا حد ولذلك
لم يحد جمهور النحويين **الثاني** قال النيلي ينبغي ان يقول لفظا او محلا ليندرج
فيه مثل قام هؤلاء العقلاء قال بعضهم ليس مع بدل لفظا ان محل بمعرب كيف ما قدر
لا يدخل فيه مثل يا ايها الرجل فان الرجل معرب لا باعراب سابقة لفظا ولا محلا اما
اللفظ فظاهر لان متبوعه مبني واما المحل فهو نصب والتوابع مرفوع وبما
قال قوله [illegible] ان يصحح في ذلك الثاني فيه معرب باعراب سابقة من جهة واحدة
وليس من التوابع لانه ليس تاكيدا لفظيا ولا صفة ولا بدلا ولا بيانا ولا نسقا ونحو
جاء القوم ثلاثة ثلاثة فان والجواب عن الاول ان حركة المنادى تشبه حركة المعرب
وكان النيلي فيه على عروض عن الثاني انه في تقدير لعطفه وحق الثالث ان قوله من جهة

وأحسن صريح في أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع وفي ذلك خلاف وتفصيل
فالجمهور أن العامل في النعت والبيان والتأكيد هو عامل المتبوع ومذهب الخليل
وسيبويه والأخفش والجرمي والمبرد والمحققين كما قال أبو حيان أن عامل النعت إلا أن
العامل فيه هو التبعية قال أبو حيان وهو الصحيح والأكثر على أن العامل في البدل
مقدر من لفظ الأول قال أبو حيان وهو المشهور وقيل العامل فيه الأول لكن بالأصالة
وهو رأي المبرد واختاره ابن مالك وقيل هو العامل نيابة عن المقدر والصحيح أن العامل
في النسق هو الأول بواسطة الحرف وقيل العامل الحرف بنفسه وقيل مقدر بعده مثل الأول
هو المنقول وعندي أن الكل أنه لو قيل العامل في الكل هو المتبوع كما أن المبتدأ عامل
في الخبر والمضاف عامل في المضاف إليه لكان صحيحا قوله الرابع عدها في الالفية
والكافية أربعة فاندرج عطف البيان وعطف النسق تحت العطف وفي الشذور
وابن الحاجب خمسة بفصلهما وكذا في التسهيل وسبك المنظوم وعدها غيرهم ستة
بجعل التوكيد اللفظي قسيما للمعنوي الخامس بدأ في الالفية بالنعت ثم التوكيد
ثم البيان ثم النسق ثم البدل وكذا في الكافية وابن الحاجب بالنعت ثم النسق ثم التوكيد
ثم البيان وفي الشذور بالتوكيد ثم النعت ثم البيان ثم النسق وكل ذلك
خلاف الصواب كما قال أبو حيان بل الصواب أن يقدم النعت ثم البيان ثم التأكيد
ثم البدل ثم النسق لأنه إذا اجتمعت التوابع رتبت كذلك قاله في التسهيل وتبعه
في الارتشاف قول الالفية **يتبع في الإعراب الأسماء الأول** فيه أمور **أحدها**
يرد على قوله الأسماء بعض التوابع قد يتبع غير الاسم كالبدل والتأكيد اللفظي والنسق
فالأحسن منه قول الشذور ويتبع ما قبله في الإعراب كالبدل والتأكيد اللفظي والنسق فقط
خمسة منه قول الشذور يتبع ما قبله في الإعراب **الثاني** أشار بقوله الأول إلى
وجوب تقديم المتبوع وتأخير التابع وقد يستثنى صاحب البديع ما إذا كان النعت
لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين فيجوز تقديمه نحو قول الشاعر أبى ذاك
عمي الأكرمين وخاليا وأجاز الكوفيون تقديم النسق بشرط أن يكون
في العطف بالواو وزاد ابن هشام أو الفاء أو ثم أو أو ولا وأن لا يؤدي إلى وقوع حرف
العطف

العطف صدرا وأن لا يؤدي إلى مباشرته عاملا غير متصرف وأن لا يكون المعطوف مخفوضا
والبصريون يقصرون ذلك على الضرورة بشروط الكوفيين **الثالث** قال ابن هشام
يستثنى من قوله يتبع في الإعراب النعت المقطوع والمجرور على الجوار

باب النعت

هكذا عبر أبو حيان وهي عبارة الكوفيين وعبارة
وعبارة البصريين الوصف والصفة **فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه أو وسم ما به اعتلق** فيه أمور **الأول** قال الشاطبي البدل والبيان داخلان في هذا التعريف
ولا يخرجهما من ذلك قوله بوسمه لأن الوسم كما يقع بالصفة المشتقة يقع بالاسم الجامد
الذي يؤدي معنى الأول عن نفسه لأن الاسم على الإطلاق سمة على مسماه ودلالته على
مسماه وسم له به قال والجواب من وجهين **أحدهما** أن نعت البيان هو الأصل
فلا يقتصر في التعريف عليه وما عداه فرع وتابع وعلى هذا اقتصر ابن قاسم **والثاني** قال
وهو الأولى أن ما عدا نعت البيان مشكل في كونه فيما سبق لكن بحسب الفصل لأن
التكميل فيه يخصص التعريف بزيد مثلا من حيث أنه احتوى على خلال حد وصار يتبع
بها أو يمدح فالتعريف بهذا أخص من ذلك تعريف النعت **الثالث** قال ابن هشام
قد يقال يخرج عنه مررت برجل قائم عمرو داره وبرجل قائم عمرو عنده فإن هذا متعلق
بالأجنبي لا بالمتبوع لأن الأجنبي متعلق بالدار وبعنده المتعلقين بضمير الموصوف
قول ابن الحاجب وقد يكون لمجرد الثناء أو الذم أو التأكيد قال ابن مالك
في التحفة يكون أيضا للرابع وهو الترحم وقد ذكره في الشذور وزاد في التسهيل
وشرحه أن يكون للتعميم نحو إن الله يحشر الناس الأولين والآخرين وللتفصيل
نحو مررت برجلين عربي وعجمي وللإبهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة **قوله**
لم في العبارة للالفية **ويعط في التعريف والتنكير ما لما تلا** فيه أمران
الأول يستثنى من المصنف من المعارف المعرف بلام الجنس فإنه يجوز نعته بالنكرة
المخصوصة نحو مررت بالرجل خير منك ومثلك **وأجيب** بأن الخليل
يرى تعريفها على تقدير أل والأخفش يرى تنكير الرجل على زيادة أل وقال
التلخيص عندي أن يسهل من ذلك الحكم بالبدلية وتقدير التابع والمتبوع على ظاهر حاله

الثاني يشترط في نعت المعرفة ان يكون اخص منها او عند الجمهور بل اعم او مساويا وقد
وقد ذكره ابن الحاجب فقال والموصوف اخص او مساو. وصحح ابن مالك تبعا للشلو
بين وغيره جواز نعت الاعم بالاخص **قوله** والعبارة للشذور وام طب ان ابراد وذ
والتذكير اضداد نعت كالفعل يشتمل حينئذ ان الوصف يجوز تكسيره مسندا الى الجمع
الجمع نحو مررت برجل كرام غلمانه بل هو اولى من الافراد كما ذكر في التسهيل وفي د
ذلك في الفعل وقد استثناه ابن الحاجب بقوله فقعود ويجوز قعود غلمانه رجح
المطابقة يشترط في الاتباع مانع كلاب جريج ونحوه وابطل من قال ابن الحاجب ولا فصل
بين ان يكون مشتقا وغيره اذا اطلق وجمع لغرض معنى قال ابن مطيب النحوية الادران
يقول وحقه ان يكون مشتقا او في معناه **قول الالفية** **وانعت بمشتق كصعب
وذرب** اورد عليه بانه ان المشتق اخص ربط المصدر لدلالته على معنى منسوب وذلك
شامل للاسماء الزمان والمكان والالات ولا ينعت بشيء منها قلوقال والنعت بوصف
مثل صعب وذرب لكان اولى **واجاب** الشاطبي بانه اشار الى ذلك بالمثال وبان اجاب ابن
قاسم بانه اراد بالمشتق كما قال في شرح الكافية ما دل على حدث وصاحبه كاسم فاعل او اسم مفعول
او احد امثلة المبالغة او صفة مشبهة او افعل تفضيل وبعضهم زاد ما دل على فاعل
او مفعول وما تضمن معنى فعل وجرى به هذه عبارته ولا مشاحة في الاصطلاح ومثله
قول الشذور مشتق او مؤول به **قوله** **وشبهه كذا وذي** قال ابن هشام
ان يقيد ذلك بالنعت الذي هو بمنزلة المنعوت فلا يجوز مررت برجل ذي مال ابو نجم عليه
ابن المنادي وعلته انه يجب تعاريف ان الوصف بالجامد تنقد ويقتصر فيه على مورد السماع
قوله **ونعتوا بجملة منكرا** قال صاحب البديع هو بالجملة الفعلية اقوى منه
بالاسمية ويرد عليه الظرف والمجرور لانه ينعت بهما وليس داخلين في الجملة
قوله **فاعطيت ما اعطيته خبرا** اي من العائد وترك الواو وغير ذلك التسهيل
ان حذف العائد في الخبر قليل وفي الصفة كثير وفي الصفة اكثر وحذفه في الصلة ايضا كثير نحو قول
ابن الحاجب ويلزم الضمير قوله **وامنع هنا ايقاع ذات الطلب** ظاهره انه
لا يمتنع الاخبار بالطلبية وهو رأي الجمهور وخالفه ابن الانباري وقيل غير الكلام

واختاره

والاخفش يفضله ابن الاخفش فهي رأي الجمهور او ان يؤمر لانتباط والثالث ان يرتفع ثبوته قوله
ونعتوا بمصدر كثيرا اي وهو غير مطرد على كثرته عند الجمهور ولذا لم يذكره ابن الحاجب في
والشذور وقيل انه مطرد او ان يكون رأيه التبع الزائد فلا يجوز رحمه بنعته به ولا مطرد ولا غيره
ولا الفرد **قول ابن الحاجب** والمضمر لا يوصف اي ولا يوصف به ولكن استغنى عن ذلك
باشتراط كونه مشتقا او في معناه ومثله اسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما
التعجبية والان وقبل وبعد وكل متوغل في الابهام والمصدر الذي للطلب وفاعل نعم وبئس
قول الالفية **ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه** فيه امور **الاول** اكثر
العطف في هذه المسألة بالواو ومن بين سائر الحروف **الثاني** يستثنى من ذلك اسماء
الاشارة فلا يجوز تفريق نعتها فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير نص عليه سيبويه
وغيره قال ابن مالك تفرد فقد يحوز ذلك على البدل او عطف البيان **الثالث** قد
يستغنى بالاختيار في النعت المختلف اذا فرق والقطع **الرابع** قال في التسهيل يغلب التذ
كير والعقل عند التفريق انما لم يختار في غيره وجوبا **قوله** **ونعت معمولي وحيدي
معنى وعمل اتبع بغير استثنا** فيه امور **الاول** لا بد مع الاتحاد في العامل من
ان يتحد جنسه ليخرج ما اذا كان احدهما على الفاعلية والاخر على الابتداء او نصبا ظرفا
على المفعولية وهذا على الطريقة الاولى وكذا الحرف وهذا بطريقة **الثاني** لا بد من
توافق المنعوتين في التعريف والتنكير فلا يقال جاء زيد رجل وجاء زيد الفاضلان لما
يلزم من الوصف بين المختلفين والنعت **قول الالفية** **وان نعوت كثرت** البيت حكم العدد في
ذلك وقيل حكم المتعددين خلافا لمن ذهب انه لا يجوز القطع الا مع تعدد النعوت قال
الشاطبي وحكى ابن اتباع النعت رواية قوله تلت صور ان جمهور اهل البصرة وزعم
بعضهم انه لا يقطع الا رواية الاجنبية تقطع الجملة رواية فقوله **واقطع او
اتبع ان يكن معينا بدونها** قول الشذور ويجوز قطعها ان علم متبوعه بدونها
ويستثنى صور يجب فيها الاتباع احدها **احدها** نعت التوكيد **الثاني** ما التزم
استعماله نعتا نحو كالشعرى العبور **الثالث** نعت اسم الاشارة فالحاصل
ان الشرط في النعت للمدح او للذم او الترحم ولا يكون الا بعد ان يجري عليه وفي شرحه

في اثره وهو ان لا ينبغي اشتغال كلامه على ذكر الصفة وانما يفيد ولم يذكرها بعض شراح في التسهيل
فيخرج حينئذ مخرج الجواب على سؤال يقتضيه علم المخاطب بقدر السؤال قبل ابتداء كلامه فاحترز
من الصفة اولا في بقريه من الاتباع لانه بناه على ذكرها اولا يقتضي اجراءها عليه والقطع
يقتضي ذلك اذ هو مقتضى للاستيناف لان الصفة مع الحذف تصير جملة مستقلة لا موضع
لها من الاعراب قال الشاطبي وهذا الشرط نص عليه ابن ملكون وهو كلام الشيخ فلا
ينبغي اهماله واجاب بان ذلك ملاحظة ذلك وطبيعة البيان لا النحو وبقي شرط ثالث في
نعت النكرة وهو ان تتقدم عليه نعت آخر والا لم يجز القطع اختيارا قوله **او بعضها**
اقطع معلنا يعني ان المراد اذا تعين بدون بعضها جاز قطعه ووجب اتباع ما افتقر اليه
وعليه شرحها ابنه ويحتمل ان يريد اذا تعين بدونها كلها جاز اتباع البعض وقطع البعض
وهو الذي قال الشاطبي وغيره انه الظاهر وعلى كلا التقديرين يشترط في جواز ذلك تقديم
المتبع وتاخير المقطوع فلا يجوز الاتباع بعد القطع على الصحيح وعلل ذلك باوجه **احدها**
انه يستلزم الفصل بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية **الثاني** انه طبع العرب تابى
الرجوع الى الامر بعد الانصراف عنه **الثالث** انه يلزم عليه التسفل بعد الصعود في
القصور بعد الكمال لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا لتكثير الجمل قوله
وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدأ او ناصبا لن يظهرا فيه امران
الاول لم يبين المقدر وهو في المدح امدح وفي الذم اذم وفي التخصيص اعني **الثاني** في
يستثنى من لزوم الاضمار نعت التخصيص فانه يجوز فيه الاظهار قوله **وما من**
المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل شرط كثرة حذف المنعوت
ان يعلم جنسه اما باختصاص الصفة به نحو ان اعمل سابغات او مصاحبة ما يعينه نحو
ان اعمل صالحا يعلمان وان يكون النعت صالحا لمباشرة العامل فخرج الجملة وشبهها
فلا يقوم مقامه الا ان يكون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن نحو وان من اهل الكتاب
الا ليؤمنن به ومنا دون ذلك وحكي ما منهما مات حتى رايته يفعل كذا قال او بفي
او مجرور بغيره كقوله لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم والاضطرار

باب التوكيد

قال ابن الحاجب التوكيد تابع يقرر امر المتبوع

في النسبة

في النسبة او الشمول كجاء القوم كلهم وقال ابن مالك في التحفة البدل هو بزيد ...
بنفسك او عينك او اخوتهم وصيغهم وكلهم هو تابع يقرر امر المتبوع في الشمول او سيرته كيد
وقال في شرح الكافية التوكيد تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره **قول ابن الحاجب**
وهو لفظي ومعنوي خلافا في التحفة البدل للتوكيد المعنوي فلا حاجة لذكر اللفظي **قوله**
والمعنوي بالفاظ محصورة قال في التحفة فانه عامة وجميع وذكرهما كل كتبه وقال في شرح
التسهيل في الكافية اغفل اكثر النحويين جميعا ونبه سيبويه على انها بمنزلة كل في
معنى واستعمالا وقال في شرح التسهيل ذكر مع كل جميعا وعامة فعل سيبويه واغفل
ذلك اكثر النحويين سهوا او جهلا قول الالفية **بالنفس او بالعين الاسم اكدا** فيه امران
الاول قال الشاطبي ظاهره انه لا يجمع بينهما لاتيانه باو وليس كذلك ثم اجاب بانه
لما لم يلزم واذا جمع بينهما وجب تقديم النفس **الثاني** قال ابن هشام المراد بهما الحقيقة
والا فلو قلت ازرت زيدا نفسه او طرقت زيدا عينه لم يكن توكيدا بل بدل بعض من كل او نعت
واجمعهما بافعل ان تبعا ما ليس واحدا هو مختصر من قول التسهيل جمع
قلة فلا عينا بجمع على اعيان للتوكيد وكلامه انه لا يجوز في المثنى الاتيان بهما في
مثنيين لانه تركه قال ابو حيان ووهم بدر الدين ابن الناظم فجوز ذلك ولم ينقل احد
من النحويين قال ابن قاسم بل قال الرضي في شرح الفصول فقال ولو قلت نفساهما لجاز
قلت ابو حيان لم يتهم لابن اياز ولا بعده من النحاة وايضا فهو متاخر عن بدر
الدين ابن الناظم لكن قال ابن مرزوق قدمه وهو ابن معطي فقال في الفية

كذاك في نفسهما عينهما والمثنى سوى كليهما

ومن نقله عنه الشاطبي في شرحه ثم قال وقع في بعض النسخ بالافراد قوله **وكلا اذكر**
في الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا ظاهره انه لا يجوز اضافتها الى
ظاهر وهو كذلك لكن جوز في التسهيل وشرحه ان قال وقد يستغنى عن الاضافة الى
المضمر بالاضافة الى مثل المظهر المؤكد كقوله يا اشبه الناس كل الناس
بالقمر ورده ابو حيان بان كلا هنا نعت بجميع الكاملين لا توكيد وفي التسهيل
ايضا انه قد يستغنى بكلتا عن كلتيهما وبكلتيهما عن تاكيد المثنى وبكليهما

عن تثنيتهما بنا تأكيد المؤنث كقوله فتناعى بني القزينيين كليهما وجعله ابن عصفور من
تذكير المؤنث للضرورة حملا على المعنى كأنه قال بني الشخصين وبعض من نبه الخمول انه
لا يؤكد الا ذو تجزؤ يصح افتراقه حسا او حكما وقد صرح به ابن الحاجب وابن مالك وكلتا
بل اجاز الجمهور ان يؤكد بهما ما لا يصلح موضعه واحد نحو رأيت احد الرجلين كليهما واختص
الرجلان كلاهما بيه والمختار المنع لعدم احتمال ان يرجع الى السابق فرأيتا ويؤكد بعد
جمع اجمع المختار تبعا للكوفيين خلافا للجمهور جواز التأكيد باجمع دونه كثيرا
فصيحا لكثرة وروده كقوله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين
وفي الصحيح فله سلبه اجمع فصلوا جلوسا اجمعون قال ولا يقال دليل المنع وجوب
تقديم كل عند الاجتماع لان النفس يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التأكيد
بالعين على الانفراد **قول ابن الحاجب** واكتع وابتع وابصع :: اهملها ابن الالفية
وظاهر العبارة تقديم ابتع على ابصع والامر بخلافه بل يجب تقديم ابصع على ابتع واختار
ابن ملكه التعبة والتسهيل جواز الابتداء بأيها شئت بعد اجمع وهو رأي ابن
عصفور واختاره ابن هشام وفي تعليقه وفي بين الثلاثة اذا اجتمع النفس والعين
وكل واخوته ما تقدم يجب تقديم النفس ثم العين ثم كل وما بعده **قول الشذور**
ولا تؤكد النكرة مطلقا بل يتعين المسئلة ابن الحاجب وزاد في الالفية انه يجوز اذا افاد
توكيدها وهو رأي الكوفيين والاخفش واختاره في جميع كتبه **قول الالفية**
واغن بكلتا في مثنى وكلا البيت كلام صريح او ظاهر انه لا يغني عنهما من كل وعامة وجميع
يستغنى في المثنى والمجموع لان كلا منهما نقد وعلى خصوصا انه ذكر في التسهيل جواز
الاستغناء بكل عن كلا وكلتا ورده ابو حيان وقال انه يحتاج الى نقله سماعا من العرب
قال الشاطبي ولو قال والشرح للضمير موصلا اخص بالمثنى كلا وكلتا :: وعم ما اثنى
كل ونافلة مع ذا جميع والضمير يتصل لخلص من ذلك وفهم منه قول ابن الحاجب في
والثاني للمثنى كلاهما وكلتاهما والبواقي لغير المثنى **قول الشذور** ولا تعد لفظ ضمير
متصل الا مع اللفظ الذي وصل فهو بهذا الحرف بيه امران **الاول** قال ابن هشام
كذا الموصولات لا تؤكد الا باعادة الصلة **الثاني** يغني عن ذلك الفصل بينهما على

اختاره

١٤٥

ما اختاره في التسهيل ونحو كقوله :: **ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا**
بوع فاشتريت وقوله ليت شعري هل ثم هل آتينهم :: قال ومنه الفصل
بالوقف :: لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا **او مضمر**
مع اللفظ فاذا فصل اكد به كل ضمير اتصل يشعر بان ضمير النصب المتصل لا
يؤكد به ويكتفي به نحو قولك رأيتك اياك ورأيته اياه بدل لا تأكيد وهو رأي سيبويه
وابن فلاح وما اختاره في التسهيل وشرحه والعوايد قول الكوفيين انه توكيد لا بدل لان
نسبة المتصل المنصوب المنفصل من المنصوب كنسبة المرفوع المنفصل من
كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت انت والمرفوع تأكيد بالاجماع
وكذا المنصوب قال ابو حيان ومراده بقوله بالاجماع انه لا يجوز الا انه يتعين لا انه اجمع
انت بدل **باب عطف البيان** قول ابن الحاجب تابع غير صفة يوضح
متبوعه زاد في الشذور او يخصصه وقد شملهما قول الالفية حقيقة القصد به منكشفة
واورد عليه انه يستغنى عنه بقوله غير الصفة وادعى زيادة ذلك خطأ لانه يشمل التأكيد
كبعد اذ يصدق عليه انه تابع يشبه الصفة في انه مبين لقصد المتكلم لانك اذا قلت
قدم الامير احتمل ان قصد قدم حقيقة او خدمه او رسوله او جاء الخبر احتمال ان يكون
المجازي بعض في تبيين اذن فقصد المتكلم من مقتضى اللفظ فلما قلت نفسه او كله
ارتفع ذلك وانكشفت حقيقة القصد بالتوكيد قاله الشاطبي والعذر عنه انه انما قال
لما اشبه الصفة كان التعريف به غير لازم اذ يشبه الصفة يخرج من وجوه منها الاشتقاق و
تبيين المراد بلا زيادة وقدمنا في الصفة انه يبين في متبوعه بما فيه من جهة
تعيين المتبوع وايضاحه حتى لا يختلط بغيره وعطف البيان يبين في الذات وكذا
والتوكيد ليس كذلك والغالب انه يبرز جهة الحقيقة من حقيقة المجاز **قول**
الالفية فاولينه من وفاق الاول ما من وفاق الاول النعت ولي قال ابن هشام
يجب في البيان ان يكون كالملتبس في الافراد والتذكير وفرعهما وليس كذلك في كلام
كلامه لانه احاله على النعت وذلك غير لازم فيه قال في العليا اول البيت المتخرج على
كونه كالنعت يوجب ان يعطي ذلك **قول الالفية فقد يكونان منكرين** وقد

مطابقا

الشذوذ ويتبعه في احد من عشرة المنقول عن البصريين واكثر النحويين ان عطف البيان لا
يجري في النكرات وانما يكون في المعارف قال في شرح الكافية وغيره [illegible] من النحو
من جوزه فيهما وجماعة منهم الفارسي بل الحاجة اليه في النكرات اشد منها اليه في
المعارف لشدة ابهامها ولان النعت يجوز فيه ذلك فيجوز عطف البيان والاسماء
فقال تعالى يوقد من شجرة مباركة زيتونة ويسقى من ماء صديد او كفارة طعام مساكين
فدية طعام مساكين وهنا اشار الى وجه القائل بقوله كما يكونا معرفين قال ابن هشام
في [illegible] مسألة اخرى مفرعة على كونه كالنعت فيجيء عطفه بالواو دون العناد
قوله ابن الحاجب ويفصله من البدل لفظا قال ابن ملك في التحفة اي لا معنى لانه يفارقه في المعنى
دايما اذ المقصود في البيان هو المتبوع وفي البدل هو التابع **قوله** مثل ابن الشارح
البكري يشترط فيها امور **الاول** ضابط هذه الصورة ان يكون المتبوع معربا مجردا
بل ظاهرة مقترنة بال والتابع خاليا منها **واستدرك** عليه ابن ملك في التحفة
صورة ثانية وهو ان يكون المتبوع منادى مضموما والتابع منصوبا بغير ال معرفة نحو يا غلام
يعمرا وقد ذكر هذه الالفية ولم يذكرها في [illegible] اكثر كتبه [illegible] النسهيل
ثالثة وهو ان يفرح بالصعد منادى نحو يا زيد الحرث ويا اخانا الحارث وقد ذكر هذه الشذور
واستدرك ابو حيان صورا اخرى **الاولى** ان يتبع المنادى المضموم
باسم الاشارة نحو يا زيد هذا الا انه لو كان بدلا لحل محل تقدير حرف النداء وهو لا يجوز من
اسم الاشارة على راي البصريين كذا علله الشاطبي وعلله غيره بانه يلزم بناء اسم الاشارة
نوع وصف وهو احسن **الثانية** ان يتبع المنادى المضاف باسم الاشارة نحو يا غلام زيد
هذا **الثالثة** ان يتبع وصفا اي في النداء المنون نحو يا ايها الرجل زيد لانه لو كان بدلا
لكان غير منون **الرابعة** ان يتبع اسم الاشارة في النداء المنون نحو يا هذا الطويل
زيد **الخامسة** ان يتبع وصفا مضافا نحو يا ايها الرجل غلام زيد يكون بدلا لانه ليس
في تقدير حلول **السادسة** ان يكون العامل مفتقرا الى رابط ولا رابط الا التابع
على انه بيان نحو هند ضربت الرجل اخاها ولو اعرب بدلا لخلت الجملة عن رابط لانه يكون
في تقدير جملة ثانية **السابعة** ان يضاف افعل التفضيل الى عام ويتبع بقسم ذلك

العامل ويكون المقصود احدهما فيسمى ذلك العام نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء ولو
اعرب الرجال والنساء بدلا كان في تقدير زيد افضل الرجال والنساء وهو لا يصح **الثامنة**
ان يفصل [illegible] نحو [illegible] الرجلين زيد [illegible] افضل ولو اعرب زيد وعمرو بدلا لكان في تقدير
اي زيد وعمرو افضل وهو ممنوع لان ايا لا تضاف الى مفرد معرفة **التاسعة** ان يفصل
[illegible] كلا نحو كلا اخويك زيد وعمرو [illegible] قال الشاطبي بعد ذكر هذا ويتعلق
ثم مواضع اخر [illegible] يتبع وقد [illegible] هذه الصور [illegible] الا السادسة قال الشذور ان لم
يمتنع احلاله محل الاول **الثاني** اشتغل ابن هشام في [illegible] النسهيل عن
هذه الصور المذكورة بانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وقد جوزوا في انك انت
كون انت توكيدا او [illegible] بدلا مع انه لا يجوز انت [illegible] **الثالثة** قال ابو حيان ما عدا [illegible]
المواضع يجيء البيان فيه مشتمل كالتوافق مع النعت نحو جاء زيد ابو عمرو [illegible] مع [illegible]
نحو جاء ابو محمد زيد [illegible] مع التوكيد نحو رايت زيد زيدا وقال ابن ملك في شرح الكافية
عطف البيان يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه ويفارقه في ان تكميله بشرح وتبيين
لا بدلالة على معنى في المتبوع او [illegible] ويجري مجرى التوكيد في تقوية دلالته ويفارقه في انه لا
يرفع توهم مجاز ويجري مجرى البدل في صلاحيته للاستقلال ويفارقه في انه غير منوي الاطراح
قوله المتقدم ومعنى نحو يا نصر نصر اجعله من البيان نقع فيه الاكثر وقال ابن ملك
الاولى عندي جعله توكيدا لفظيا لان عطف البيان حقه ان يكون بغير [illegible] نحو زيد ابو عمرو
وتكرير اللفظ لا يتوصل به الى ذلك وتبعه ابنه ابن الطراوة **قال ابن هشام** في المغني
وفيه نظر لان اللفظ المكرر اذا اتصل به [illegible] اتصل بالاول [illegible] كونه بيانا العاري من زيادة
البيان نحو يا زيد زيد اليعملات ويا تيم تيم عدي **وقال في تعليقه** قال النحاة في
شرط عطف البيان ان يكون الثاني اشهر من الاول ولا يخرج في المعرفة [illegible] مثله
بلفظ نحو يا نصر نصر نصرا ثم **قال فان قلت** [illegible] مع انه شرط في [illegible] جمهور [illegible]
والزمخشري والزجاج والجرجاني [illegible] عطف البيان [illegible] **قلت** لانه
[illegible] النعت [illegible] كونه دونه في ذلك **فان قلت** كيف يعرف الشيء
ويبينه ما هو دونه **قلت** التعريف بانضمامه الى الاول [illegible] بعضه
[illegible] **باب عطف النسق** ترجمة الكوفيين وسيبويه

وإنما ترجيحان البشركة قول الالفية تال بحرف متبع عطف النسق فيه أمور الأول
قال أبو حيان لا يحتاج في عطف النسق إلى حد لأنه تابع بأدوات محصورة وإلى ذلك وارد على ابن
الحاجب انتهى حسنه وسمع من ذلك في شرح الشذور الثاني قال ابن هشام قد يعطف نحو
إنه ربك الأعلى الذي قدر فهدى ونحو ذلك من المنعوت المفتتحة بحرف العطف فالأول الجواب
أنها إنما يحكم لها بالاعراب من جهة العطفية لا من جهة النعتية وهي عطف على
النعت الأول تفيد النسبة المعنوية فإن قلت المعطوف على الشيء يغاير جهته
فالمعطوف والمعطوف عليه بحسب ما عمل وكذا المعطوف على الصفة يغاير صفة فلا اعتراض عليه
قلت المعطوف على الفاعل يقال فيه محله على الفاعل الذي يسند الفعل إليه ولا يقال
إنه فاعل وإنما يجري معطوفا بالاجماع وإنما نعني بقولنا المعطوف على الشيء مثله إلى أنه
له ما يجب له ويمتنع مكنه ما امتنع عنه إلا أنه يسمى باسمه انتهى الثالث قيل قوله
بحرف يخير التحديد بلا بلا بد أن قوله متبع وأجاب ابن قاسم بأن فائدته إخراج
نحو مررت بغضنفر أي أسد فإنه تابع بحرف لكنه ليس بمتبع قول الالفية فالعطف
مطلقا بواو ثم فا حتى أم او مشى على ما مشى به في شرح التسهيل والعمدة والكافية
من أن أم وأو يشتركان لفظا ومعنى مع ما نقله في شرح الكافية أن أكثر المصنفين يعطف
بهما على تنبيه لفظا دون معنى وقال ابن قاسم فإن قلت المراد أو وينبغي أن يقيد
هذا بأن لا يقتضيا إضرابا فإن اقتضياه يشتركان لفظا لا معنى كما ذكره في التسهيل
ونحوه قلنا في التسهيل على الاضراب قليلة فلذا لم يتعرض لها في قوله وأتبعت
لفظا فحسب بل ولا لكن فيه أمور الأول وافق هنا وفي أكثر كتبه أكثر النحويين
على عد لكن من حروف العطف وخالفهم في التسهيل فقال وليس منها لكن وفاقا ليونس
وقال في شرحه هي عنده حرف استدراك لا حرف عطف فإن وليها مفرد معطوف فعطفه
بواو قبلها لا بدا قبل المفرد من الواو ونحو ما قام سعد ولكن سعيد ولا تزر زيدا ولكن
عمرا ولو كانت عاطفة لاستغنى بها عن الواو كما استغنى بغيرها من حروف العطف وما يوجد
في كتب النحويين من نحو ما قام سعد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك يمثل
سيبويه بها في أمثلة العطف إلا بالواو وهذا من شواهد أمانته وكمال عدالته لأنه العطف
بها غير مسبوقة بالواو وترك التمثيل بها لئلا يعتقد أنه مما استعملته العرب وهو
هذا

هذا وقع بعد المفرد الواقع بعده والمراد اشكال الأنه على ما يدعي أنه معطوف بالواو وهي أنه يخالف
ما قبله وهو المعطوف بالواو إن يكون موافقا لما قبله إلا الواو إذ يجعل معطوفة الجار وجميع
له عامل كأنه قال بل قام سعد ولكن قام سعيد لأن الجمل المعطوفة بالواو ويجوز كونها موافقة
ومخالفة فالموافقة نحو قام زيد وقعد عمرو والمخالفة نحو قام زيد ولم يقم عمرو وانتهى وقال
أبو حيان مذهب أكثر النحويين أن لا يكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو وأ
شتغال المراد أو وقع بعدها المفرد لفظا أو تقديرا بغير واو فيسمع من كلام العرب وإنشاده
النحويون فلا يقال من قال بل لم يرد عمرو هل يجوز إجراؤه مما لا أنه يستعمل بعد إيجاب
بخلاف بل الثاني قال ابن هشام أو بل والواو في عطف الجوار تتبع لفظا فحسب
قلت هي مشتركة في المعنى فقط الأن العطف فيه شاركه بالمعنى إنما هو على الوجوه
ولكنك لا تستحق العطف بينه وبين ما يليه في الاعراب تقديرا لولا اشتغال الآخر
بحركة المناسبة ونظيره الحرس بكسر الدال قول الالفية فالواو لجمع مطلق حسن
منه قول الشذور لمطلق الجمع لأن ابن هشام قال في المغني قول بعضهم إن معناها الجمع
المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق وإنما هو للجمع لا بقيد قول الالفية
فاعطف بواو لاحقا أو سابقا في الحكم أو مصاحبا موافقا مشى على ما قاله أكثر كتبه
وقال في التسهيل إن الواو تنفرد بكون متبعها في الحكم محتملا للمعية برجحان وللتأخر
بكثرة وللتقدم بقلة قال أبو حيان وليس هذا مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو
قول ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه قول الالفية واخصص بها عطف الذي لا
يغني متبوعه يعني مما اختصت به الواو سوى ثلاثة أحكام هذا وما قبله وهي
احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة وعطفها لعامل مضمر على عامل ظاهر يجمعهما معنى
واحد في قوله في آخر الباب وهي انفردت بعطف عامل مزال فيبقى معموله وبقي مما اختصت
به الواو أحكام كثيرة قال في العمدة تنفرد الواو بعطف ما لا يستغنى عنه وبعطف السببي
على أجنبي في الاشتغال بغيره وبعطف ما تضمنه الأول إذا أريد به وبعطف معمول عامل محذوف
ظاهر وبجواز فصل معطوفها بظرف أو عديله وبجواز تقديمها على معطوفها على العطف
عليه اضطرارا وبجواز اتباع المجرور على الجوار وبجواز حذفها إن أمن اللبس وبإيلائها
لا بعد نفي ونهي وبإيلائها أما مكررة غالبا زاد ابن هشام في المغني وباقترانها

بلا كر ويعطف التعدد على النيف في العدد ويعطف ما حقه التثنية او الجمع قوله واخصص
بها عطف ما ليس صلة قال ابن فلاح في شرح التسهيل وتنفرد بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد
فيما تضمن جملتين من صلة او صفة او خبر لشموله معنا ما لا تنفع دون الفاء
انتهى ووجه شموله المعنى ان الضمير فيه يكون في الصلة او الصفة او الخبر في المعطوف
عن واحد من الثلاثة وفي التسهيل ايضا انها تنفرد بعطف مفصل على مجمل في المعنى قوله
بعضا بحتى اعطف عبارة الكافية ... بعضا او شبهه بحتى اعطف على كل وغاية
له ذاك اجعلا ... وفي التسهيل المعطوف بحتى بعض متبوعه او كبعضه وغاية له في زيادة
او نقص وهذا ايضا وارد على قول ابن الحاجب ومعطوفها جزء من متبوعها او كبعضه
قول الكافية وحتى مثلها اي للترتيب تبع فيه الزمخشري والذي صححه ابن مالك في
كتبه انها كالواو لا تقتضي ترتيبا قال في التسهيل ولا تقتضي ترتيبا على الاصح وقال
في العمدة ويعطف بحتى ما دل عليه الاول تضمنا او تشبيها مما هو غاية فيما نسب له
من نقص او زيادة دون تعرض لترتيب وقال في الكافية ... ونحو حتى نعله نزر والتبريز منه
مخالف من نزعم وقال في شرح التسهيل والعمدة والكافية حتى عدم التعرض للترتيب
كالواو ومجازيه كون المعطوف بها مصاحبا ... وزعم بعض المتأخرين انها تقتضي
الترتيب وليس كذلك ... دليل عليه وفي الحديث كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز
والكيس وليس في القضاء ترتيب وانما الترتيب في ظهور المقتضيات ويجوز ان يقول
حفظت القرآن حتى سورة البقرة وان كانت سورة البقرة اول ما حفظ او متوسطا
حفظها انتهى وقال ابن الفخار في شرح الكافية واما حتى فهي بمنزلة ثم في الترتيب
والمهلة وقيل بمنزلة الواو والاول اظهر لانه يشترط ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها
فلا يلزم نفي الترتيب للزوم جواز تقديم الشيء المتأخر عليه وقال ابن عصفور حتى كالواو
في افادة الجمع من غير تعرض فيه لمعنى ترتيب ولا مهلة قال وما ذكره الزمخشري من انها
تقتضي الترتيب انما عنى به انها تقتضي ان المعطوف بها رتبته من المعطوف عليه
ان يكون غاية له ولم يرد انها تقتضي الترتيب المعنى الذي اشتق فيه ثم قوله
الغاية والجملة لتمام والتشذير وام المتصلة لازمة للهمزة الا ... فقد تحذف
اذا فهم المعنى وقد نبه عليه في الالفية واستدركه ابن الفوائد قول الالفية وبانقطاع

وبمعنى

وبمعنى بل وفت لكل اي موافقة الكسائي وهشام جعلوا ام المنقطعة عندهم بمنزلة بل
ولا بعدها ما قبلها ومذهب البصريين انها تقدر ببل والهمزة مطلقا وقد مشى عليه
ابن الحاجب وقال ابن فلاح انه اقتصر في الالفية على ذكر بل لان اقتضاء المنقطعة الاضراب
لازم وليس اقتضاؤها الاستفهام بلازم قول الشذور بمعنى بل وقد تتضمن ذلك
معنى الهمزة ظاهره ان ذلك اقل من عدمه والذي في شرح الكافية لابن مالك عكس ذلك
لانه قال ولا بد في المنقطعة من معنى الاضراب والاكثر اقتضاؤها مع الاضراب استفهاما
وقد يتجرد لمجرد الاضراب وقال في نظم الكافية ... ومع الاستفهام اضرابا جلت ام ...
مما قيدت به خلت ولا تغادر عن ذا وقد ترى بكل لاضراب مواليا خبرا ... وفي
شرح العمدة ام المنقطعة تفيد استفهاما واضرابا معا وقد تفيد الاضراب وحده
قول الالفية والعبارة لمحل الشذور خيرا ابح قسم باو ... قال ابن هشام في المغني
انه قيل او موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء وهو الذي يقوله المتقدمون وقد
تخرج الى معنى بل والى معنى الواو واما بقية المعاني فمستفادة من غيرها قال ومن
العجب انهم ذكروا ان من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوه بنحو خذ
من مالي درهما او دينارا او جالس الحسن او ابن سيرين ثم ذكروا ان او تفيدهما
ومثلوا بالمثالين المذكورين مع الكلام انتهى ولهذا اقتصر ابن الحاجب على قوله واو
لاحد الامرين مبهما قول الالفية ومثل او في القصد اما الثانية يعني ان
الاولى تستثنى من معانيها السابقة وردها بمعنى بل وبمعنى الواو فلا تشاركها اما فيهما
الثانية نص على هذا ... في بعض كتبه من ان اما ليست بعاطفة حينئذ قولهما
مثل او مطلقا بل في القصد فقط ولذلك نبه على ... حروف العطف او الباب وهو
راي يونس وابن كيسان وابي علي ومذهب اكثر النحويين كذا نقله في شرح الكافية
انها عاطفة ومشى عليه ابن الحاجب وصاحب الشذور وابو ابن مالك لم يتعرض لذكرها
البتة وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على انها ليست عاطفة وانما ذكروها
في حروف العطف لمصاحبتها لها وقال الخضراوي في الافصاح كان سيبويه توسع فجعل
العطف لها لما كانت صاحبة المعنى ومخرجة الواو عن الجمع والتابع يليها اسماها
عاطفة مجازا قول الكافية وهي لازمة للنفي زاد الالفية والشذور او النهي قول الالفية

وأو الكن نعتا أو نسقا هذه الواقعة قبل النعت في كلام التسهيل إلا الواقعة بعد جملة
فتكون بعد هذا وبعد الإيجاب والأمر لا بعد المستفهم قوله ولا تنسق العطف بها أن تكون
لا بعد صالح لاطلاق ما قبلها عليه فلا يجوز جاءني رجل لكن زيد ولا امرر برجل لكن عمرو وأن تكون
المعطوف بها مفردا أو جملة لها موضع من الإعراب بلا ونعت بعدها الجملة التي لا موضع لها
من الإعراب لم تخرج عن عطفها ذكر الشرطين أبو حيان في شرح التسهيل قول الألفية
نداء أو أمرا أو إثباتا تلا قال أبو حيان في معنى الأمر التحضيض والدعاء نحو هلا
تضرب زيدا لا عمرا اغفر اللهم لزيد لا بكر قوله وبل كلكن قال ابن هشام في المعنى
بدليل ولم يقل بها فاد وحكى أحاله على مجهول لما لم يذكر أولا معنى لكن انتهى ونسلم
من ذلك عبارته في التسهيل لأنه أحال فيه بعد ذكر المعنى والحكم على نفيه لكن لا يعطف بل
بعد استفهام وذلك مستفاد من عبارة الألفية قول الألفية وضعفه اعتقد قال أبو
حيان قوله إنه ضعيف مخالف لمذهب البصريين بعد نص على ذلك سيبويه وذكر بعضهم
أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر قوله وليس عندي لازما هو مذهب الكوفيين وهو
اختيار ابن الشلوبين وأبو حيان وقال ينبغي أن يعمم ذلك بأن الحرف يكون الحرف
ليس مختصا بجر الضمير احترازا من الضمير المجرور بلولا فإنه لا يجوز عطف الظاهر
عليه بالجر ومشى عليه ابن الحاجب وصاحب التسهيل عن قول البصريين قول الألفية
وإذا عطفت على عاملين الخ فيه أمور الأول قال ابن هشام في المغني الصواب
أن يقال على معمولي عاملين وقولهم على عاملين فيه تجوز الثاني قال الشيخ سعد الدين
ابن النحاس ما حكاه ابن الحاجب من جواز العطف على عاملين مطلقا مذهب لا أحد حكاه
مع جهدي في الكشف عن هذا المذهب قال أبو حيان وكان شيخنا أبو عبد الله ابن عمرون
الحلبي وكان له حفظ واطلاع وكذا نقل ابن مالك في شرح التسهيل الإجماع على منع العطف
على عاملين إن لم يكن أحد العاملين جارا قال أبو حيان وليس ما ادعاه من الإجماع بصحيح
بل الخلاف ابن الحاجب ذكره أبو علي الفارسي في بعض كتبه عن قوم من النحويين وهو مذهب
الأخفش الثالث قال التفتازاني إذا كان أحد العاملين جارا ولا تجر المجرور نحو في الدار
وعمرو ... القصر فيجوزه أحد قال أبو حيان وليس كما ذكر بل من أجاز ذلك مطلقا
أجاز هذه الصورة الرابع ما نقله المصنف عن سيبويه هو المشهور عنه ونقل عنه أبو

جعفر النحاس الجواز فحينئذ يكون له في المسألة قولان ومن رجح الجواز ابن أحمد
قوله لأنه خلافه الخامس وأما موضعا عن ترجيح الجواز في هذه الصورة من المتأخرين أبو
جعفر ابن مضاء وأبو بكر ابن طلحة ومال إليه أبو حيان ونقله عن جماعة من المتأخرين وقال
ابن مالك فإنه صحح في التسهيل المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه فإنه كثيرا الجر مذهبه إلا
جعفر والأخفش أشهر من قال بالجواز في هذه المسألة قول الألفية والفاء قد تحذف
مع ما عطفت والواو إذ لا لبس فيه أمور الأول قال ابن هشام في هذه الأبيات
الثلاثة خلل يتعلق بحروف العطف فكان ينبغي أن يذكر هذا فإذ ذكر أحكام المعطوف وأن
يكون في الجانب قوله وأخص بعد البيت الثاني قال ابن قاسم هل قلنا لطالما كلامه
أن هذا مختص بالفاء وقد ذكر في التسهيل أن تشاركهما في ذلك أم كقوله ... فما أدري أرشد
طلابها ... التقدير أم غي قلت نحو في الفاء والواو أكثر منه في أم وبلغنا في ذكره
هنا قوله وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله فيه أمور الأول اختار ابن الشا
حي في هذه المسألة على أنه لا حذف وعلى أن تلك الواو في ذلك عاطفة على الأول عطف مفرد
على مفرد لا عطف جملة وأن العامل ضمن معنى يتضمن المعطوف والمعطوف عليه قال أبو حيان
والذي اختاره التفصيل فإن كان العامل الأول يصح نسبته إلى الاسم الذي يليه حقيقة كان
الثاني محمولا على الإضمار وإلا حمل على تضمين العامل الثاني قال ابن هشام فيه بعض من هذا
بقولهم اشتريته بدرهم فصاعدا لأنهم يقدرونه فذهب الثمن صاعدا فموقع هذا العطف
بعينه في الفاء ولم ينفرد به وقد يجاب بأن الفاء للتسبيبية لا للعطف وليس بصحيح
لأن ذهاب الثمن صاعدا لم يتسبب عن اشترائه بدرهم ولو جعلت سببية لزم فساد المعنى
ويفسد ثانيا وهو أن يكون جميعه اشتري بدرهم فذهاب الثمن صاعدا إلى هو الجزء لا بد من
تقدير بعضه أو نحوه وإلا فسد فتأمله وقد يجاب بأن لفظة نادرة وليس كذلك لأن القياس
عليها جائز بلا خلاف انتهى قوله وعطفك الفعل على الفعل يصح شرطه اتحاد
في الزمان فلا تعطف ماضيا على مستقبل ولا عكسه ذكره في شرح الكافية واستدركه ابن هشام
وابن ... وغيرهما وعبارة الكافية والشرط في هذا اتحاد الزمن واعتبر اختلاف
لفظ ... تنبيه قال ابن هشام في تعليقه قال بعض الطلبة لا ينبغي لهذا
مثال لأن نحو قام زيد وقعد عمرو المعطوف فيه الجملة لا الفعل وحده قام وقعد زيد

لا رجل واحد الجعل بل ضمير **قلت** له بلا اذا قلت يعجبني ان تقوم زيد وتخرج عمرو ان يقوم زيد وتخرج عمرو فبالله بجملة وقع فيها انتهى **باب البدل** قول الكافية
تابع مقصود بلا نسبة ذاته الى المتبوع دونه ✻ قال ابن الفواس هذا الذي اختاره المصنف من
كون المتبوع هذا غير مقصود هو مذهب المبرد وذهب الجمهور الى كونه مقصودا بالنسبة
والبدل ذهب جار الله قال وقوله دونه احترازا من المعطوف لانه وان كان مقصودا فليس
مقصودا دون المتبوع فيه نظر لان المعطوف بل مقصود بالنسبة دون المتبوع لانه للاضراب
عن الاول **قول الكافية** والشذور والعبارة له قال ابن ملك في شرح الطلبية في المطابقة اولى
من قول النحويين بدل الكل من الكل لانه عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى
العبارة الاخرى فيها لا تقصد الا على ذي اجزاء وذلك غير مشروط للاجماع على صحة البدلية
في اسماء الله تعالى انتهى **وقد** عبر في التسهيل بعبارة الفياس وقال ابن هشام جرينا على
عبارة النحويين والعبارة الجيدة ان يقال بدل موافق وقال ابو حيان عبر بعض اصحابنا
لذلك بقوله بدل الشيء من الشيء **قول الكافية** بدل الكل والبعض ✻ معترض من حيث
ان كلا وبعضا لا يجوز ادخال ال عليهما عند الجمهور قال ابن خالويه في كتاب ليس يغلط
كثير من الخواص بادخال الالف واللام على كل وبعض وليس من لغة العرب لانهما معرفتان في نية
الاضافة وبذلك نزل القرآن فال وعن الاصمعي قال قرأت ادب ابن المقفع فلم ارى فيه لحنا
الا قوله العلم اكثر من ان يحاط بالكل منه فاحفظوا البعض قال وذلك خطأ لانهما معرفتان
لا تدخلهما الالف واللام ومثله الذي وقبل وبعد قال وكان بعض النحويين يجيز ادخال
ذلك فيما قال ابن الشاعر ✻ **فتيمموا** واستعملوا في خفض ✻ اخطأ في كل وفي بعض **قولهم** والعبارة
للالفية **او بعضا او ما يشتمل عليه** فيه امور **الاول** قال في شرح الكافية شرط اكثر
النحويين في بدل البعض وبدل الاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه
لوجوده اكثر عديمه انتهى مع انه منسوق على الاشتراط في التسهيل **الثاني** قال في شرح
الكافية ايضا شرط بدل الاشتمال امكان فهم معناه عند الحذف وحسن الكلام على تقدير
حذفه نحو اعجبتني الجارية حسنها لان الحسن يشتمل عليه ذكر الجارية يشتمل الا معجا
للبدلية عليه بعد معناه في الحذف مع كون الاقتصار على متبوعه حسنا في الكلام بخلاف نحو
اعجبني زيد اخوه فلانه لا يصح الاستغناء عنه ونحو اسرجت زيدا ابن سيد فانه وان فهم
معناه

معناه في الحذف لا يحسن التكلم به فلو ورد مثل هذا الكلام بدل غلط **الثالث** اختلفوا
في المشتمل في بدل الاشتمال فقيل هو الاول وقيل هو الثاني وقيل هو العامل والى الاول ذهب
في التسهيل ما شمل عبارة الالفية عليه **الرابع** قال ابو حيان شرط اصحابنا في بدل
البعض ان يرد المشتمل الى اصله الذي اختصرت فيه بان لا يصلح العاملي الجلة فيصير
جلستين كما كان قبل ان يختصر جار سلع الاكتفاء بكل واحد من الجملتين جاءت المسألة
والا امتنعت فعلى هذا يجوز جدعت زيدا انفه لانك لو قلت زيد جدعت زيدا جدعت
انفه لكان الاكتفاء بكل واحد من الجملتين معا ولا يجوز قطعت زيدا انفه لانه
لا يقال قطعت زيدا وانت تعني انفه قال ومعنى ما ذكره اصحابنا لا يعرف بين بعض بدل
البعض وبدل الاشتمال في شرط صحة الاستغناء بالمبدل منه عن البدل **قول الكافية** د
والغلط ✻ نص عليه بدلا نحوه بدل الاضراب وقد ذكر في الالفية والشذور والعرف يشتمله
ان بدل الاضراب ما يذكر متبوعه بقصد وبدل الغلط ما لا يذكر متبوعه عن قصد بل غلطا
والثاني بدل النسيان زاده ابن عصفور وغيره وقد ذكره في الشذور وذكره في الالفية كانه د
اندرجه في شرح الكافية في بدل الغلط وقال ابن قاسم اراد ادراجه في بدل الاضراب افرع
تنبيهات الاول قال ابو حيان الذي يتعين في بدل الغلط والنسيان ان يؤتى ببل
المقتضية للاضراب وقد نبه على ذلك في الشذور وهي ايضا في الاضراب فقال والاحسن
عطف هذه الثلاثة ببل **الثاني** قال ابو حيان بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب لا نثرا ولا
نظما قال خطاب الماردي في الترشيح بعد اجهاده في ان عثر على بدل ذلك في الكلام والشعر
فلم يجده وانه طلبه عند غيره فلم يعرفه وقال المبرد على سعة حفظه هذا الضرب من البدل لا
يكون في كتاب الله تعالى ولا في شعر ولا في كلام مستقيم وانما يكون في لفظ الغالب **الثالث** قال
ابو حيان ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو لقيته غدوة يوم الجمعة لا يكون ضربا ثانيا
لان القائل لا يجعله نوعا من العلامات الا واحسب الا على طريق الاتباع بل ابن عصفور
بدل كل من بعض ولا يكون غلطا لان القائل لكون الينبوع بل بعضه ومنه قوله ✻ كانى
غداة البين يوم تحملوا انتهى **قلت** واثبات هذا النوع هو المختار عندي
وقد وجدت له شاهدا من التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا
جنات عدن فقوله جنات بدل من الجنة وهو كل من بعض **قول الكافية** واذا كان

نكرة معربة في النعت هذا مذهب الكوفيين والبصريون لا يشترطون التعويض من
المحذوف كيف كان النعت فلانه قل ان تخرج عن مذهبهم والسبب في ذلك ان الزمخشري اختار الا
شتراط في العطف والصفة تابع له واختاره ايضا عبد القاهر الجرجاني والشلوبين وابن
ابي الربيع واما ابن مالك وابن هشام فعلى مذهب البصريين **قول الكافية** والشذوذ
مضربين وتخليص هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون من ابدال المضمر من المضمر
ومن الظاهر ووافقهم ابن مالك في التسهيل والعمدة وشرحيهما وقال في نحو رايتك
اياك توكيد لا بدل واما رايت زيدا اياه فلم يستعمل في كلام العرب لا نثرا ولا نظما ولو استعمل
لكان توكيدا لا بدلا انتهى **فقول الكافية** ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل يستثنى
منه ما اذا افاد معنى الاحاطة وقد ذكره في الالفية والشذوذ **تنبيه** لا يعتبر في الثلاثة
الموافقة في التذكير والافراد وضدهما وقد قال ابن الحاجب في شرح العمدة يعتبر في بدل الكل
بلزوم موافقة المبدل منه في الافراد والتذكير واضدادهما الا ان قصد التفصيل جاز
بالاحاد معطوفا بعضها على بعض وفي التسهيل ويوافق بدل الكل في التذكير والتانيث
وفي الافراد وضده الا ان يقصد التفصيل **قول الالفية وبدل المضمر الظاهر لا تجعلا هما**
قال ابو حيان كان ينبغي ان هذه المسئلة مسئلة الشرط فانها نظيرها اذ لك اذا ابدلت
من اسم شرط فلابد ان تاخذ في البدل لمن الشرطية **قولها ويبدل الفعل من الفعل كمن
يصل الينا يستعن بنا يعن** فيه اعتراض **الاول** يستثنى من ذلك بدل البعض فلا يكون في
الفعل لانه لا يتأتى وذكره في البسيط واقره ابو حيان **الثاني** قال الناظم في قوله يستعن
انه بدل اشتمال لان الاستعانة تستلزم معنى الوصول وهو بجعل ومنع ابن هشام الا
ستلزام قال قد يستعين ولا يعان فلا يكون الوصول منجحا قال فهو في رفع يستعين
حالا كيعشوا في قوله متى تاته تعشو الى ضوء ناره **باب النداء قول الكافية**
وبيا وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب فيه امور **الاول** هذا الذي ذكره
مذهب المبرد ومذهب سيبويه ان الهمزة وحدها للقريب المدى وغيرها للبعيد
مسافة او حكما ومشى عليه في الالفية وسائر كتبه وقال ابو حيان نص اعلم النحويين
من استقراء كلام العرب ان ايا اعم الحروف وانها تستعمل للقريب والبعيد مطلقا **الثاني** ذكر
ابن السكيت ان هيا بدل من همزة ايا وتبعه ابن الخشاب فعلى هذا لا تعد قسما مستقلا
وهذا

وهذا وعلى الالفية **الثالث** ذكر ابن الصائغ في حاشية المغني ان النداء بالهمزة قليل في كلام
العرب وليس كذلك فقد تتبعت دواوين العرب فظفرت لها بشروط شاهد وقد نص
في حاشية المغني **الرابع** زاد في الالفية في ابا المد في التسهيل اي بالمد ايضا وقال في شرحه
هما الا قيس عن العرب الذين يشقون بعربيتهم وروايته العدل مقبولة وقال ابو حيان
قد حكى الاخفش في كتابه الكبير **قول** الالفية والكافية وتجوز حذف حرف النداء الا مع
اسم الجنس الى اخره بقي من المستثنيات اسم الله جل جلاله فانه لا يجوز حذف حرف النداء منه
الا اذا نودي ذكره ابن مالك في الكافية والتسهيل والعمدة وشروحها وعبارة الكافية **قول**
الالفية **ومضمر** كذا استثناه ايضا ابن مالك في كتبه الا التسهيل ولا حاجة اليه لانه يوهم جواز
ندائه ولا خلاف ان ضمير المتكلم والغائب لا ينادى **واما** ضمير المخاطب فالصحيح ايضا
فيه المنع قاله ابو حيان في الارتشاف وقال ابن عصفور الا سماء كلها تنادى الا المضمرات الا
ضمير الغيبة والمتكلم وهما منافيان لحروف النداء لانه يقتضي الخطاب ولا يجمع بين حرف النداء
وضمير الخطاب لان احدهما يغني عن الاخر فلا يجمع بينهما الا في ضرورة الشعر انتهى **قول الالفية
وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله** هذا اختيار لمذهب
الكوفيين وقد اختاره ايضا في الكافية والتسهيل وشرحيهما وصرح بانه قليل وانه
يقاس عليه وزاد في شرح العمدة فقال والحق فيهما التوسط بين الكثرة والقلة فينبغي
ذلك على الالفية **واما** ابن الحاجب فمشى على مذهب البصريين في الكافية وانه ممنوع
مطلقا ونعما وعلى ويستثنى من اطلاق الالفية اسم الجنس غير المعين نحو يا رجلا خذ
بيدي فانه لا يجوز الحذف منه وانما الذي جوزه الكوفيون وتبعهم المصنف الحذف
من اسم الجنس المعين نحو يا رجل صرح به في الكافية وشرحها ويستثنى من جواز ندائه اسم
الاشارة ما اتصل بكاف الخطاب فانه لا يجوز نداؤه صرح به التسهيل وغيره **قول الكافية**
وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا قال ابو حيان الذي سهل ذلك انها امثال
معروفة كثر دورها فتحذف الحرف تخفيفا **قولها** وقد تحذف المنادى لقيام القرينة ذكر
ايضا ابن مالك في التسهيل وزاد قبل الامر والدعاء وقال ابو حيان الذي يقتضيه النظر انه
لا يجوز ولم يرد بذلك سماع من العرب فيقبل بل كل موضع يدعى فيه الحذف وايلاء الحرف
يمتنع ان يجعل الحرف للتنبيه ولم يكرر البعض فعل النداء ثم يحذفون بعده فعل النداء

وهو المنادى فجاز ذلك اجماعا كثيرا والمنادى في ذلك من المنصوبات التي تحذف عاملها وجوبا
نحو اياك والشر وزيدا ضربته وكليهما وتمرا ولا يجوز حذف شيء منهما وابقاء حرف النداء
ليستدل به على جواب نعم ولا يجوز حذف الجملة ومتعلقها وابقاء حرفها فلان وقد استشنع ابن ملك
في ذلك وقال في شرح التسهيل كان حق المنادى ان يمنع حذفه لان عامله قد حذف لزوما
فاشبه الاشياء التي حذف عاملها وصارت هي بدلا من اللفظ به كاياك في التحذير وسقيا
له في الدعاء الا ان العرب اجازت حذف المنادى والتزمت في حذفه بقاء ايلاء عليه وكون
ما بعده امرا او دعاء لان الامر والداعي الى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الامر
والدعاء فاستعمل النداء قبلهما كثيرا حتى صار الموضع منبها على المنادى اذا حذف
وبقيت يا فحسن حذفه لذلك انتهى قال بقوله الا ان العرب اجازت حذف المنادى واجرت
حرف النداء ولما ذكر من الدليل تابعه صاحب المغني وهو استقراء لا يسوغ انتهى قول الالفية
والكافية والعمدة الالفية لمعاودته يبنى على الذي به رفع زاد في التسهيل او ينادى فقال في شرحه
ونبهت بذلك على نحو يا اثنان مما ضم لاستعماله الا في النداء قول الالفية وانوا انضمام ما
بنوا قبل الندا زاد في العمدة او كان محكيا في شرحها المبني على ضمة مقدرة ما كان مبنيا
قبل النداء او محكيا نحو يا هؤلاء وتابط شرا قولها والمفرد المنكور والمضافا وشبهه
انصب عادما خلافا قال ابن قاسم فان قلت كيف قال عادما خلافا مع ان في بعض ذلك
خلافا اذ ذهب المازني الى انه لا يتصور وجود النكرة غير المقبل عليها وذهب ثعلب الى
جواز ضم المضاف الصالح للالف واللام نحو يا حسن الوجه قلت اما الاول فخلافه في وجوده فيم
له حكمه واما الثاني فجوابه ان مراده عادما خلافا في صحة النصب في [illegible] وان ما
اجاز بعضهم الضم في بعض المواضع انتهى وقد تفطن زين الدين عمر بن الوردي من
هذا الايراد فقال في تحفته والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب
عادما خلافا عن ثعلب يضم مضاف فيه ال مثل جميل الوجه ضم رجح قول
الالفية والكافية والعمدة لما ذا الفعل الموصوف بابن مضافا الى علم فاختار فتحه او يصير
الاول [illegible] هذا جملة اعرابه لكن مع اما اعرابه مقدر نحو يا عيسى بن مريم فانه لا يقدر
فيه فتحة بل الضمة اذ لا فائدة لما ذكره ابن ملك في التسهيل وشرحه الشاطبي شرط
المسألة ان يكون ابن متصلا بالموصوف فلو فصل نحو يا زيد الفاضل ابن [illegible] امتنع الفتح ذكره
في التسهيل

في التسهيل وغيره الثالث حكى ابنة كحكم ابن فيما ذكر ذكره في الالفية والكافية
والتسهيل وشرحيهما وشرح العمدة الرابع لم ينبه في الالفية على الارجح من الوجهين
وقد صرح في الكافية بان الفتح هو المختار وهذا مذهب ابن كيسان وخالف صاحب البسيط
في البصريين وقال المبرد الضم اجود وكلام الكافية الشافية موافقه فانه قال
والعلم المضموم قد يفتح في نحو ابا مجاشع ابن منصف : بتعبيره بقد يشعر بقلته
بالنسبة الى الضم واما كلامه في شرحيهما والتسهيل والعمدة وشرحيهما فانه لم يوضح منه ترجيح
واحد منهما اذا عبر فيها بقوله يجوز الضم والفتح كلا الالفية قول الالفية واضمم او انصب
ما اضطرارا نونا في [illegible] يبين الارجح من الوجهين وقد اختلف فيه فاختار الخليل وسيبويه الضم
وابو عمرو بن العلاء ويونس بن عمر والجرمي والمبرد النصب وقال ابن ملك في شرح التسهيل
عندي ان بقاء الضم راجح في العلم والنصب راجح في النكرة المعينة لان شبهها بالمضمر اضعف
انتهى قلت وعندي عكس ذلك وهو رجحان النصب في العلم والضم في النكرة المعينة
لئلا تلتبس بالنكرة غير المعينة نحو يا رجلا خذ بيدي لاشتراكهما في التنوين بل في
ينتصب فارق الا الضم وقال ابو حيان هذا الخلاف اورده ابن ملك على انه في الاختيار لا في الجواز
واورده ابن عصفور في شرح الجمل على انه في الجواز وان من ذهب الى الابقاء على الضم لا يجيز النصب
ومن نصب لا يجيز الضم وقال والصحيح مذهب سيبويه قال ابو حيان يدل على ان الخلاف في الجواز
لا في الاختيار قول سيبويه ولم يسمع عربيا يقوله في النصب مع التنوين قول الكافية
وقال في الله خلاصة زاد في الالفية الجمل المحكية نحو قال في الرجل منطلق واسم به نص عليه
سيبويه وزاد المبرد ما سمي به من موصول يصدر بال نحو يا الذي قام لمسمى به قال ابن ملك
في شرح التسهيل وهو قياس صحيح لان تقديره يا مثل الاسد ويا مثل الخليفة فحسن تقدير
دخول يا على غير الله واللات فقط قول الكافية وابو العباس ان يكن كالحسن [illegible] الخليل والله
في كلام عمر وقال ابو حيان حكاية هذا التفصيل عن المبرد ذكره [illegible] الاصول لابن
السراج واما الذي في المقتضب للمبرد فانه ذهب فيه الى اختيار مذهب ابي عمرو واصحابه
وذكر سيبويه كذا ان اكثر ما سمع من ذلك من قول العرب الرفع ولم [illegible] الالفية وربع
ينبغي قال ابن قاسم والخلاف انما هو في الاختيار والوصل مجمع على جوازهما قول الالفية
وايهما مصحوب ال [illegible] شرطه ان يكون جنسية كذا في التسهيل والعمدة قول الالفية وايها ذا

قال ابن الصائغ شرط نعت اي بالاسم الاشارة ان يكون اسم الاشارة منعوتا بما فيه الالف واللام
قال ابو حيان وهو المسموع من لسان العرب قال واما البيت الذي بني عليه ابن مالك وابن عصفور
جواز يا [illegible] وصفه فهو بيت نادر في غاية الشذوذ فينبغي ان لا يبنى عليه قاعدة
تنبيه ذكر العلامة في وجوب رفع النعت واقترانه بال في وجوب ذكره : ابيه
في التأنيث [illegible] التذكير قوله او ذو اشارة كلو في الصفة ذكر العلامة وجوب
رفع النعت واقترانه بال في وجوب ذكره **قول** الالفية والخلاصية والعبارة لها وليك في مثل
تيم تيم عدي الضم والنصب قال في الكافية الشافية الضم اعتق وقال ابو حيان الضم اكثر
في لسان العرب **فصل في المنادى المضاف الى ياء المتكلم** قول الالفية واجعل
منادى صح ان يضف ليا كعبد عبدي عبد عبدا عبديا فيه امور الاول
الظاهر جواز هذه الاوجه كما خالفه [illegible] في التسهيل [illegible] التخصيص احترازا
من اسم الفاعل العامل ونحوه مما فيه انه لا يجوز فيه سوى السكون والفتح [illegible] وما قال
الثاني قال في شرح الكافية حذف الياء اكثر من ثبوتها وثبوتها ساكنة اكثر من ثبوتها متحركة
وقلب الياء الفا اكثر من حذف الالف وابقاء الفتحة دليلا عليها **الثالث** نقل [illegible]
منع الاخ وهو حذف الالف [illegible] بالفتحة واما اجازه الاخفش والمازني والفارسي [illegible]
الصفة [illegible] ابن الحاجب ولا ذكر ايضا ثبوت الياء متحركة **الرابع** قال في شرح
الكافية اذا كان اخر المضاف الى الياء [illegible] بياء مشددة [illegible] فيه يا بني بالكسر او
يا بنيّ بالفتح [illegible] قوله **والفتح والكسر وحذف اليا استمر في يا ابن ام يا ابن**
عم لا مفر الضم [illegible] ابن الحاجب **قول الكافية** [illegible] قال ابن
مالك في شرح الكافية وقوله [illegible] الالف فيه [illegible]
يعبد او مستغاثا به او مندوبا [illegible] التكلم [illegible]
[illegible] **فصل في اسماء لازمة**
النداء قول الالفية **والمزد بما لا انثى وزن يا خباث** قال ابن [illegible] ان يكون
من الثلاثي [illegible] وقد صرح به في التسهيل وشرح الكافية [illegible] الشذوذ
قولها والكافية **والامر هكذا من الثلاثي** شرطه ان يكون مجردا ذكره في التسهيل
والعمدة [illegible] ابو حيان وابن [illegible] على الشذوذ الا [illegible]
التملح

التملح [illegible] فولهما ولا تقس [illegible] المغاربة [illegible] بالشروط السابقة
ونقله في البسيط عن سيبويه **باب الاستغاثة** قول الالفية اذا استغيث
اسم منادى خفضا باللام مفتوحا [illegible] ثلاثة تنبيهات **احدها** ان ظاهر قوله
منادى [illegible] انه يجوز نداؤه [illegible] جاز [illegible] المستغاث لا ينادى الا بيا **والثاني**
انه قال خفضا باللام بصيغة الجزم [illegible] بلازم والظاهر انه اكثر ويجوز ان [illegible]
بالالف معاقبة اللام كما ذكره في اخر الباب وان يجرد من اللام والالف ويجعل كالمنادى
المطلق [illegible] وذلك [illegible] الثلاثة [illegible] الكافية والفتا
فيه **الثالث** انه قال مفتوحا [illegible] موضع يكسر فيه وهو مع يا [illegible] **وتجيب**
عن الاول [illegible] قوله [illegible] الثانية [illegible] اخر
الباب ولم [illegible] الثالث [illegible] معطوف [illegible] قولها
وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا [illegible] المستغاث من اجله [illegible]
على الضمير [illegible] اللام [illegible] **باب الندبة** قول الالفية والعبارة
لها **ومنتهى المندوب صله بالالف** قال ابن [illegible] فقلت [illegible] التسهيل
[illegible] وعبد الله [illegible] **قلت** [illegible]
النحويين [illegible] بجوازه [illegible] في العينية قولها **وواقفا**
زد هاء سكت قال في شرح العمدة [illegible] الوصل مكسورة
[illegible] التقاء الساكنين [illegible] الضمير [illegible] شرح الكافية ان ذلك من
الضرورات **باب الترخيم** قول الالفية **ترخيما احذف اخر المنادى**
شرطه ان لا يكون مستغاثا ولا مندوبا [illegible] العمدة [illegible]
واستدركه ابو حيان على التسهيل [illegible] ذكره ابن الحاجب [illegible]
والعبارة لها والكافية **وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالها** قال في شرح الكافية لا يشترط
فيه الا التعيين وعدم الاضافة وقال ابو حيان [illegible] ان لا يكون [illegible]
قولها **والذي قد رخما بحذفه وفره بعد** هو مذهب عامة النحويين واجاز سيبويه
ان [illegible] على لغة من لم [illegible]
[illegible] قال ابو حيان [illegible] الى ان [illegible]

جواز النداء مع الاكثر الاخر حرفه بما قبله كالحذف منصور انه فولا فول الالفية والخلف
جوز وبيل بهما وفتح نفى قال ابن هشام هذا بشرط ان لا يكون نادا البرء ومعنى عام كانا
يدلان على معنى كمصطفى ومصطفين فلا خلاف بينهما قال وكنت اجبت عنه بوقت بل
هذين ليس قبلها فتح في الحقيقة انما قبلها سكون وهو الالف المحذوفة ثم رايت انه
لا يتم هذا التعقب لانه مسلمين كمصطفين انه لاخلاف في حذفهما ولا يقال بينهما ذلك فول
الالفية والكافية والعجز احذف من مركب قال ابو حيان في بحث من ترخيم المركب
تركيبه مزج في كلام العرب وانما قاله النحويون بالقياس فول الالفية وقل ترخيم جملة
وذا عمرو نقل انه قال المصنف في جميع كتبه ان سيبويه انه روى ترخيم الجملة عن العرب وقال
بلا يلتفت الى منعه قال ابو حيان وهو غير صحيح فلم ينص سيبويه على ترخيمه ولا نعلم خلافا
عن احد من النحويين ان المحكي لا يرخم الا انه توهم هذا الرجل عن سيبويه وقد نص في
كتبه وليس بصحيح انتهى وقد مشى ابن الحاجب على المنع كالجادة قوله وان نويت
بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الفا مقتضاه انه لا يغير منه ويرد
على الطلاق صورتان يلزم منه مع نحو مغزو اذ هو بعد الف نحو مضار ويلزم مراعاة انه
لا يتغير كتفه التي كانت قبل الادغام فتحة او ضمة او كسرة فان كانا ساكنا فلا مع تحريكه
حرك بما يتغير ذكره في شرح العمدة وما حرك لزوال الجمع نحو فلاصون فانه يرد اليه ما حذف
منه لزوال السبب عند الاكثرين واختار في التسهيل عدم رده قوله والتزم
الاول في كمسلمة عبارة العمدة وشرحها يلزم في ما يلزم منه لبس كمسلمة وعدم النظر كطيلسان
قوله لا ما الندا ابيح قال ابن هشام قال شيخنا حقه ان يقول ما يصلح الترخيم الندا
لا ما يصلح للندا قال ابن هشام والصواب ما قاله الناظم ويحترز بذلك عن مثل الغلام

باب الاختصاص قول الالفية والشذور والعبارة لابن مالك منه بالمنادى
في الندا قال ابو حيان يستثنى منه باسم الاشارة فانه لا يجوز هنا لا يقال على ابها
ذا الفقير تصدق وسواء كان اسم الاشارة مختصا على انه موضوع باسم الجنس وفي الكافية
المناقية وشرحها انه يشملها هنالك ايضا قول الشذور وهذا قال سيبويه
اكثر الاسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر واهل فلان وال البيت وقال ابو
عمرو كل العرب تنصب في الاختصاص اربعة اسماء ولا ينصبون غيرها بنو فلان واهل

ومعشر

ومعشر باب التحذير والاغراء قال ابن هشام عادة النحاة تقديم ان
يقدموا الاغراء على التحذير كما يقولون منع وبيس ولا يعكسون ففيه تنبيه للحسن
معنى ويقولون للانسان الوعد والوعيد والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا تتروط علم
تعكسه قول الالفية الامع العطف او التكرار قال ابن قاسم كلام عبارة الكافية
ومتن جميلة تقتضي عدم لزوم الاضمار مع التكرار فيما كان عن اياك من الاسماء المضافة
الى ضمير المخاطب نحو راسك راسك مع انه داخل فيها ولذا عبارة الالفية
من وجوب الاضمار وقد صرح الناظم بوجوب الاضمار فيه موافقة لعبارة الالفية
قوله وشذ اياي واياه اشذ قال ابن قاسم يقتضي منع القياس عليها وظاهر
كلامه في التسهيل جواز القياس عليه اي باب اسماء الافعال والاصوات
قول الالفية ما ناب عن فعل قال ابن هشام يقع عليه ان يرد به الحد فلا يتناول العامل
لتخرج المصادر النائبة عن الفعل نحو ضربا زيدا او زيدا ايضا واستغفر بخرج الحروف
العاملة فانه نائبة عن الفعل ولا تستعمل ونظيره الامثلة نائبة عن الفعل المعنى ولا تعمل
انتهى وقد ذكر ابن قاسم انه اشار الى الاحترازين بقوله كشتان وصه ففيه تنبيه تتميم
به الحد وهو كقوله في الكافية ناب عن فعل غير معمول ولا فضلة اسم الفعل قلت
وعبارته في العمدة كل اسم لازم النيابة عن فعل دون تعلق بعامل وقال في شرحها
ان تصدير الحد بذكر الاسم يخرج الحروف فقوله الكافية ما كان بمعنى الامر او الماضي بني
عليه بلا نزاع بمعنى المضارع وقد ذكر في الالفية والشذور قال قلت هذا دليل قلت
والذي بمعنى الماضي ايضا فيه نظر رايت ابن هشام اورد ذلك على ابن الحاجب وقال كانه من
العلة التي تقول في تعليل بناء اسماء الافعال انه لو وقعت موقع المبني على البنية
عنده كونه في موضع المضارع لا اعراب وهذا المعرب يشبه لا يجوز ان يبنى الافعال
موجودة بمعنى المضارع لا تنكر وهو قليل على ما عليه انتهى قول الالفية والفعل
من اسمائه عليكا قال في العمدة وشرحها ان اسم الفعال ينقسم انقساما اخر الى
معرد والى مركب تركيب امتزاج كحيهل وها قوله ويعمل الخفض مصدرين
قال ابن هشام قياسه النصب لان المصدر لا يجب ان يعمل الخفض بل لا يعمله الا وهو عامل
للنصب قوله وما لما تنوب عنه من عمل لها قال ابن قاسم ينبغي ان يقول غالبا

كما قال في التسهيل احترازا من امين بل ... فيحفظ ما سمع ولا يقاس عليه فيه قولا بل للسداد
والتزم بناء التوعيس قال ابن هشام يحتمل ان يعود الى نوعي الصوت او الى اسماء الافعال
والاصوات وهذا في قال بعضهم والاول اقرب خطورا الى البال **قلت** لا اراد الا الثاني بعد
انصح بذلك عن نفسه في شرح الكافية فانه قال في الكافية بعد ان فرغ من ذكر اسماء الافعال
عقب فصار في اسماء الاصوات وشكل عليها وقال في اخره :: **وكل ما بعد من ذا**
الباب :: **مستوجب البناء لا الاعراب** :: وقال في الشرح اشرت بقولي وكل ما
بعد من ذا الباب الى باب اسماء الافعال والاصوات فانها كلها مبنية **باب**
نوني التوكيد قول الالفية يوكدان افعل ويفعل اتيا ذا طلب فيه امران
الاول قال ابن هشام ان قيل لو قال يوكدان فعل الطلب كان اولى لانه يدخل فيه
الام والدعاء والافعال المضارعة الدالة على الطلب **قلت** في كلامه الاشعار من
ادل الام به يدخل في هذين النوعين الام والمضارع وان الام بلا شرط والمضارع بشرط
وهذا اولى من معرفة الشيء عن تلك الكيفية **الثاني** قال ابن هشام يرد عليه نحو
قولك لتعلمن بين يديك الله وقوله تعالى والمطلقات يتربصن ونحو ذلك مما وقع
فيه الخبر موقع الطلب فانه يصدق عليه انه فعل اتى ذا طلب ولا يجوز تاكيده فلو
قال بفعل المقترن بنهي واستفهام وعرض وتمن ونحوه الم كما قال غيره لكان اولى
انتهى وبذلك عبر ابن الحاجب وزاد الدعاء والتحضيض وقد ذكره ابن مالك في شرح
الكافية **قول الكافية** ولزمته في مثبت القسم زاد في الالفية اشتراط كونه
مستقبلا وبقي شرطان اخران لا يفتتن بفصل ولا بحرف تنفيس وان لا يقدم عليه متعلق
به من جار او غيره نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون ذكر ذلك في الكافية
وشرحها **قول الالفية** وقل بعد ما قال ابن قاسم المراد بما الزائدة **قلت**
لكن قال في شرح الكافية انه كثر بعدها لشبهها بلام القسم **واجاب** ابن
قاسم بان المراد هنا قلته بالنسبة الى المواضع السابقة فلا ينافي كونه شائعا
قلت لكن تسويته بلم ولا تنافي لان التوكيد بعدها ضرورة عند الاكثرين
او جائز كما هو راي المصنف بخلاف ما بعد ما فينبغي التمييز بينها وبينهما
قوله او بعد لا المراد النافية قال ابن قاسم هشام ولم يحتج الى تقييدها لانه
قد

بقلة

قد علم من قوله ذا طلب اطراد التوكيد بعد لا الناهية **تنبيه** اجاز في الالفية
نون الاناث بعد الفعل المسند الى الاثنين وغيرهما وقد سبقه الى ذلك ابن الحاجب بقوله
ولم تدخله في مثبت القسم وكثرت في مثل اما تفعلن وقلت في النفي قولها وان تفع خفيفة
بعد الالف فيه امران **الاول** قال في شرح الشافية الى مذهب يونس في جواز وقوعها
بعدها وقوله الثاني ان كان بعدها ما ندغم فيه نحو اضربان نعمان فقال ابو حيان
يفتقر الى بعد جواز لها فيكون على مذهب البصريين كلهم خص بعضهم على المنع قال ابن
قاسم وقد صرح سيبويه بمنع ذلك **قول الالفية** واحذفه من قد حذف اذا تفعا
قال ابو حيان الذي يظهر ان دخولها مع الوقف خطا لانه لا تدخل لمعنى التوكيد
في حذفها ولا يبقى دليل على مقصودها الترتيب ان له **فصل في التنوين** كذا
صنع ابن مالك في الكافية الشافية والتسهيل عقد للتنوين فصلا عقد للنون ان لباب
نوني التوكيد واسقطه من الالفية وقد ذكره ابن الحاجب **قول الكافية** التنوين نون
ساكنة تتبع حركة الاخر لغير توكيد الفعل هذا احد مطول والحدود يطلب فيها الا
ختصار وقد قال بعضهم يكفي في حد التنوين نون تثبت لفظا لا خطا **قوله** وهو
للتمكين والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ان اراد المصنف بذلك هذه الاقسام التنوين
وهو مشترك بين الاسم والفعل والحرف كالترنم وقد اورده ابن الفرات والجواب عن المصنف
المصنف ان التنوين الغالي يزيد الا العوض وقد ذكر السيرافي وغيره من زاده ورافقهم
ابن الحاجب وقال ابن هشام في توضيحه اهمل التنوين الترنم والغالي نونا زيدتا في
الوقف فعلا زيدتا نون خفيفة والوصل والوقف وليسا من انواع التنوين لثبوتهما مع ال
وفي الفعل والحرف وفي الخط والوقف وحذفهما في الوصل ومن جعلهما من التنوين من اطلاق
الاسم على التنوين الا من حيث انه يشبهه تسمية تنوين لذلك اعتبارا بالصورة جملا
انتهى **قوله** وينتهي العلم الموصوف بابن مضاف الى علم شرطه الاتصال كما قدمه
نظيره في النداء او الموصوف بابنة كالموصوف بابن في ذلك ذكره ابن مالك في شرح الكافية
قال واما النعت بابنتك غير النداء وجهان حكاهما سيبويه يقال هذه هند بنت
عمرو سمع ذلك من يصرف هندا واما النعت بابنة في النداء فلا اثر له انتهى
باب ما لا ينصرف عبارة الكافية الشافية باب ما ينصرف وما لا ينصرف

للاثنين

عن وهو احسن وانحصره بمظانه في باب المعرب والمبني والنكرة والمعرفة والتوكيد والتابث
وفي تعليق ابن هشام **ان يزد** جاز مقتضى الشارح ان يعتبر بلا عمل لا ينصرف فيبقى على التعريف
لانه نظيره ذات العلمية لا بد عنهما انتهى تركيبها مع غيرها كنحو لعل ثلاث الا عجمية علم او علم وزن
الفعل علم وانتفت ان لا يدخلها تنوين **قلت** هو على الاطلاع النحاة مع
ان الحكم بامتناع التنوين انما هو باعتبار الوصل واحكام الوصل هي الاحكام التركيبية
نحكم فيه بنفسها في الكسرة وخلفها الفتحة عنها وهو حكم تركيبي بل المحكوم بثبوته
وصلا ووقفا هو وجود العلتين ولا حكم الطارئ عليها خارج بالوصل [illegible] الاحكام
لله المساواة انتهى **قول** الكافية وحكمه ان لا كسر ولا تنوين يرد عليها ان الذي لا يدخله
من اقسام التنوين انما هو تنوين التمكين خاصة وهو المقتضى صرفا كما افصح فيه
في الالفية حيث قال الصرف تنوين اتى مبينا معنى به يكون الاسم امكنا فلا يرد
خلاف تنوين العوض بجوار والمقابلة في مسلمات [illegible] وعرفات **قول** الكافية
والالفية والعبارة لها **وزائد فعلان في وصف سلم من ان يرى بتاء تانيث ختم**
شرط في العمدة وشرحها شرطا ثانيا وهو اصالة الوصفية احترازا من اسم الذات ضمن
الوصفية كقولك مررت برجل صفوان قلبه اي قاس ولم يذكر هذا الشرط في
الكافية الكبرى ولا شرحها وقد نبه لها ابن هشام في الشذور وقال ومن ثم كان اليمين
[illegible] وعدم [illegible] التاء [illegible] وصفوان بمعنى دليل [illegible]
في [illegible] **قول** الالفية والكافية واخر زاد في الكافية الشافية والعمدة والتسهيل
مقابل الخبر ولا بد منه احترازا من اخر جمع اخرى بمعنى اخرة فانه مصروف وقد
ذكر هذا القيد في الشذور **قول** الالفية **ووزن مثنى وثلاث كهما من واحد لاربع**
فليعلما يقتضي انه لا يستعمل هذا الوزن الا في اربع مع انه سمع خماس ومخمس وعشار ومعشر
كما ذكره في الكافية الشافية والعمدة ونبه عليهما وقال في شرح العمدة اجاز الكوفيون
والزجاج خماس [illegible] وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع
ولا [illegible] اللغة [illegible] لا بخماس ومخمس ولم يستعمل ما بعد الخمسة الا واستعمال فعال
مجعت [illegible] الخمسة [illegible] احد [illegible] واحد وثلاثة
واربعة وعشرة [illegible] سبع [illegible] احدهما انتهى وقال ابو حيان

١٥٦

العجمي ان البناء من خمسة الى عشرة وحكى الفراء ابن ابي عمرو والشيباني وابو
حاتم والصغاني وابن السكيت من احاد الى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ **قوله** و
العبارة للالفية **وكن لجمع مشبها مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا** قال في شرح الكافية
الجمعية ليست بشرط بل المعتبر على هذا الوزنين منع صرف واوزان الجمعية
لكن بشروط ان لا يكون بعد الالف ياء مشددة لم توجد قبل الالف كحواري وان لا يكون
الالف عوضا من احدى ياءي النسب كيمان وان لا تكون الكسرة عارضة كتواني **قول** الكافية
وان ما اصرف به اشكال قال ابن مالك في بنيت جرفه عن العرب وقال ابن قاسم نقل الاخفش
ان بعض العرب يصرفه في النكرة **قول** الكافية والشذور والعبارة له ويجوز في نحو هند وجهان
زاد في الالفية والمنع احق ويعني بذلك ان الاسم اذا لم يصغ فانه حينئذ يتحتم فيه المنع لا
لظهور التاء في هنيدة وبقي عليه الثلاثي وفيه الوجهان ايضا كما في سيبويه قال ابن
قاسم وظاهر كلام الناظم ان المنع فيه اجود كما في هند **قلت** لانه قال في شرح
الكافية واذا سميت امرأة بنحو زيد وعمرو فعلى قول عيسى جاز فيه ما جاز في هند وكذلك
ذاك سيبويه **قول** الكافية التانيث بالتاء المحض فعل الالفية بعد لا يخرج
نحو بنت واخت علمين عن جار عليهما بصرفان عند سيبويه واكثر النحويين ولا يستفاد
ذلك من عبارة ابن الحاجب **قولهم** وتحرك الوسط هو احد الامور الثلاثة والعجمي
كما قال ابن ملك ان الثلاثي يصرف مطلقا سواء تحرك وسطه او سكن وعبارته في شرح الكافية
وجدا ان يكون ثلاثيا ساكن الوسط ومتحركا فانه منصرف قولا واحدا الجميع العرب
ولا التفات الى من جعله ذا وجهين مع السكون ومتحتم المنع مع الحركة لان العجمة سبب
ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة فلا من صرح بالغاء العجمة بسبب ضعفه في الثلاثي
مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا اعلم لهم من المتقدمين مخالفا وفي شرح العمدة
اذا كان العلم الاعجمي ثلاثيا متحرك الوسط فالصحيح انه يصرف كما يصرف الساكن الوسط
وذكر ذلك السيرافي وابن برهان ولا اعلم لهم في هذه المسألة قولا ولا يلتفت
الى من جعل لتحريك حركة وسطه بمنزلة حرف رابع ثم اطلاق تعليل ذلك **قولهم** وزن الفعل
لم يشترط ذلك في هذا ابن مالك في الكافية ان يكون لازما احترازا من نحو ضرب وان لا يخرج
بالتغيير الى مثال هو للاسم احترازا من نحو رد وقيل **قول** الالفية **او غالب** قال ابن

فاسم قول التسهيل اوما هو به اولى اجود من التعبير عنه بالغالب لان المراد به كما في شرح الكافية ما كان الفعل اولى به اما لكثرته فيه كاشهر واصبع وبلى واما لان زيادته تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم كافكل واكلب فان نظائرهما تكثر في الاسماء والافعال على حد الهمزة فيه اولها وانها تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتتح باحدهما من الافعال اصلا للمفتتح بهما من الاسماء انتهى ولم اعثر له في التسهيل ولا الكافية قولها **وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق فليس ينصرف** هذه العلة في كلام الكافية ولا التسهيل وشرط الحاق فخو ان تكون مقصورة خلافا للمبرد فانها لا تمنع قولها **والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد** صريح في ان المانع في فعل التوكيد مع العدل العلمية وهو خلاف ما اختاره في شرح الكافية فانه قال هو من الممنوع للعدل والتعريف جمع ونظائره قال المانع بعضها مع الاضافة المنوية فان اصل رايت النساء جمع رايت النساء جمعهن كما يقال رايتهن كلهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الاضافة وصار جمع لكونه معرفة بلا علامة ملفوظ بها كانه علم وليس بعلم لان العلم اما شخصي واما جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الاشخاص فلا شك في ذلك والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره ... بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل وذكر في شرح العمدة مثله سواء وقال في التسهيل المانع له العدل مع شبه العلمية او الوصفية قال ابو حيان وجوز ان العدل يمنع مع شبه الصفة فيه جمع لا واحد له فيه سلطا **تنبيه** من الممنوع للعدل ما جعل علما من العدد الى فعل في النداء غدر وفسق ... عمر ... ويحفظ قولها **وهو نظير جشما عند تميم** قال اما هو عند بعضهم واكثرهم يطرحون ... ... على الكسر ويبنون ... الكسر واما ... ... كذا في شرح الكافية والعمدة وابن ... ذلك على قول الكافية وباب فطام في تميم لانه مثل ... قول الكافية وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر قال ابن مالك في شرح كافيته خالف سيبويه الاخفش ... في كتابه الاوسط واكثر الاوسط ... بذكر الامثلة وذكر موافقته ولما ذكر ... **قول الالفية والمصروف قد لا ينصرف** هذا خلاف عامة اكثر البصريين ولذا لم يذكره ابن الحاجب وانما هو مذهب الكوفيين والاخفش والفارسي

وقد يقع

وقد يقع المصنف على اختياره في جميع كتبه **تتمة** من المقتضي لصرف ما لا ينصرف ... اذا زال به احد السببين ... ذكره في التسهيل وشرح العمدة

باب اعراب الفعل

قول الالفية **ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم** فيه اشارة الى ان عامل الرفع فيه هو تجرده من الناصب والجازم واصرح منه في ذلك قوله في الكافية **تجرد من ناصب او جازم رافع فعل كتاحل صاحبي** وهو الذي مشى عليه فيها وفي جميع كتبه هو مذهب الفراء وجزم به ابن هشام في الجامع واما جمهور البصريين فقالوا انه ارتفع بوقوعه موقع الاسم قال ابو حيان ولا فائدة لهذا الخلاف **قول الالفية والكافية وبلن** زاد في التسهيل المصدرية وهو قيد حسن لابد منه لتخرج الجارة **قولها** والعبارة للالفية **لا بعد علم** كذا عبر ابن في التسهيل قال ابو حيان وفيه قصور اذ لا خصوصية للعلم وكان ينبغي ان يقول ما ناب فعل تحقيق نحو علم او تيقن او تحقق او انتهى ذلك ... فعلا يدل على التحقيق فهو كما ... والعبارة لها والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح **قولها** فيه امور الاول قال ابو حيان لا تختص ... الظن والشك فقد ... فكذا ... الفعل المتقدم على ان ... ان كان فعل فعل شك فهي الناصبة للفعل او فعل يقين ... فهي المخففة من الثقيلة او ... مستعملا للشك واليقين كظننت او علمت ... استعماله لهما كانت صالحة فيجوز اذ ذاك وجهان الثاني ... ما لم تقل صريحة في اختصاص الوجهين بالواقعة بعد الظن وعبارة التسهيل وينصب بان ما لم تل علما او ظنا في احد الوجهين قال ابو حيان فوقع ... شرحه انه على انه يعود الى الظن قال وبين عمه ... ... اجراء العلم مجرى الظن وان كان الاكثر في كلام العرب ان ان التي تلي العلم لا تكون الا الناصبة للمضارع انتهى وعلى هذا فيرد ذلك عليه لكنه قد ذكر في التسهيل بعد ذلك انه قد يجرى بعد العلم مجراها بعد الظن ... وعلى هذا اعتبارا لان العلم المذكور رجع بالتاويل الى معنى الظن قد ... بعد ظن ثم قال ابو حيان وقول التسهيل في احد الوجهين ... انهما ... في الاستواء وليس كذلك بل الاكثر في لسان العرب اذا كانت بعد افعال الشك ان تكون الناصبة كقوله احسب الناس ان يتركوا

او المخففة من الثقيلة فهو قليل في كلامهم **قلت** وعبارة الالفية سالمة من هذا
الايراد حيث قال بالنصب جوز الرفع لكن عبارة الكافية والشذور كعبارة التسهيل بل اقرب
الى الاشعار بالاستواء فان عبارة الكافية وان تقع بعد الظرف فيه الوجهان وعبارة
الشذور وان تسبق بظرف فوجهان **الثالث** ذكر في التسهيل انها قد تجري بعد الظرف
مجراها بعد العلم لتيقن المظنون وهذا قد يدخل في الثلاثة لانه في تيقن لها لفظ التيقن
حتى نجعله هذه الصورة كما جعلنا لفظ الظن صورة العلم المؤول به **الرابع** ذكر
في التسهيل انها اذا دخلت من العلم والظن فيليها ولبعضه جملة ابتدائية او مضارع مرفوع
لكونها المخففة او مجهولة علينا ادعى انها المصدرية وهذا قد يخالف ما تقدم نقل ابي
حيان انها في هذه الحالة يجوز فيها الوجهان كما تقدم بعض **الخامس** عبارة
العمدة فيها غير المخففة والمفسرة والزائدة ولابد من هذه القيود لاخراج الثلاثة
وقد احترز عنها صاحب الشذور حيث قال ان المصدرية وفي تحترز الالفية والكا
فية سوى عن المخففة خاصة قول الالفية **وبعضهم اهمل ان حملا على اختها**
حيث استحقت عملا قال ابن قاسم ظاهره ان اهمالها بعد مختص والعمدة في شرح
الكافية يدل عليه **قلت** كيف وهو يقول في الكافية وشذ رفع بعد ان حينئذ
يستحق نصبا به ولعله شذوذه وثبوته **قول الكافية** فان مختصة بلا تعني القول
الى اخر ان التفسيرية في هذا الشرط وذكر ابن هشام في المغني خمسة شروط ان
تسبق بجملة وان تتاخر عنها جملة وان يكون في الجملة السابقة معنى القول وان لا يكون
فيها احرف القول وان لا يدخل عليها جار وعبارة ابي حيان في هذا الشرط ان لا تتعلق
بالاول لفظا بلا تكون معمولة ولا مبنية على غيرها فان ولذلك لم تكن تفسيرية في قوله
تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله لانها وما بعدها خبر الكلمة ولا في نحو كتبت اليه بان
فلانها معمولة لجار وابن هشام استغنى عن هذه العبارة باشتراطه ان تسبق
بجملة **قولها** وان مع لما او لو وبين القسم وعامله صح الكلام فيه امران **الاول**
ظاهره استواء الاولين في الكثرة وهو ظاهر كلام التسهيل ايضا وفي شرح الكافية
ان الاول مطرد والثاني قليل والثالث شاذ **الثاني** بقي من مواضع زيادتها بعد
اذا ذكره في شرح العمدة دون سائر كتبه وتبعه في المغني قول الالفية والشذور

اذن

اذن او صدرت ادخ من قول الكافية اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واستثنى
في التسهيل ما اذا وقعت بعد ذي خبر نحو زيد اذن يكرمك فقال انه يجوز فيه النصب
على قلة كما اذا وقعت بعد العاطف لكن تعقبه ابو حيان بان هذا اختيار له ونسب
مذهبه للبصريين بل في صحح انه يتعين الالغا كما يتعين اذا توسطت بين الشرط وجزائه
والقسم وجوابه وحينئذ لانه ذكر هذه الصورة على الكافية والشذور ودون هما
الالفية قبلها على اختياره نعم وافق في شرح الكافية البصريين على تعين الرفع **قول**
الكافية وكان الفعل مستقبلا بغير شرطه اذ هو كونه متصلا غير مفصول الا
بالقسم وقد ذكر ذلك في الالفية والشذور **قول الالفية او قبله اليمين** لم يذكر الفصل
بغيره وبقي شيء اخر يجوز الفصل به وهو لا النافية وقد نص عليه في العمدة فقال او فصلت
بقسم او لا وقال ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز ان يفصل بينهما فيبقى عملها الا بالقسم
ولا النافية خاصة لان القسم تاكيد لربط اذن ولا لا يعتد بها فاصلة ان تكذلك في الذي
انتهى وقد اغفل هذه المسالة الكافية والشافية وشرحها وفي التسهيل على
كبر حجمه وتنبه له ابن هشام فاستدركها في الشذور على صغر حجمه فاحسن جدا وفي نقد
ابن قاسم على الالفية تنزيهه على كثرة استدراكاته وبقيت صورة اخرى لم يذكرها في شيء
من كتبه سوى شرح العمدة قال وكذا لا يمتنع النصب اذا بدي بلا ان بعد قولك لحكيت
به قولا للقائل ازورك اذن اكرمك **قول الشافية** واذا وقعت بعد الواو والفا
فالوجهان احسن من قول الالفية والكافية الشافية وشرحها والتسهيل بعد
عطف لا يبين انها تقع بعد كل عاطف وليس كذلك فانها مختصة بهذين الحرفين
كما ذكره في العمدة وشرحها ولا ذكر للمسالة في الشذور وهنا امران **الاول** اطلق
العطف وقد قيده ابو حيان بما اذا كان معطوفا على ما لا محل له من الاعراب فان كان
معطوفا على ما له محل من الاعراب تعين الالغا نحو ان تزرني ازرك واذن احسن
اليك بجزم احسن لا غير وكذلك زيد يقوم واذن يكرمك اذا قدرت العطف على
الخبر وليس الا الالغا **الثاني** ظاهر كلامهم استواء الوجهين وليس كذلك بل الا
لغاء اجود واكثر في لسان العرب كما صرح به ابن مالك في سائر كتبه وعبارته في
الكافية والشافية **وان تلاها بعد حرف العطف فالرفع وان تنصب بهم فضعفا**

قوله في الشذور وتضمر ان بعد ثلاثة من حروف وهي كي نحو كي لا يكون دولة
هذه المسألة من الالفية والكافية ولا بد من ذكرها قال ابن قاسم لم ينبه الناظم على كي الجارة
بل ظاهر كلامه هنا موافق لمن يقول انها ناصبة بنفسها دائما لانه ذكرها مع النواصب
ولم يذكر لها غير ذلك وقد ذكر لها في الكافية وغيرها الحالتين قوله في الالفية وبعد نفي
كان اورد عليه انه لم يقيدها بالناقصة مع انه تختص بها دون التامة وانه يوهم اختصا
صه بالماضية لقطعه ان الماضية معنى كذلك وانه يوهم شموله لكل نفي مع انه خاص
بما لم دون بقية حروف النفي من لن ولا ولما وان نبه على ذلك ابو حيان في الارتشاف
وشرح التسهيل واجاب ابن قاسم عن الاول بان استعمال الناقصة اكثر وذكرها في باب
النواسخ يتوجه كلامه اليها ويتعين حمله عند عدم التقييد عليها وعن الثاني بان يكن
مندرج في قوله نفي كان لان المراد نفي الماضي ولم تنفي الماضي على ان من النحويين من يرى
انها تصرف لفظ الماضي دون معناه وعن الثالث ان قوله نفي كان لا يشمل كل ناف بل
يشمل ما ينفي الماضي فخرجت لن لانها تختص بالمستقبل وكذلك ولا نفي غير المستقبل
بها قليل واما لما فلانها وان كانت تنفي الماضي تدل على اتصال نفيه بالحال فلا
والمراد بنفي بمعنى المطابقة بيلحقها وفي انتقضها نظر لان الخلاف ان لام الجحود تقع بعد
وبعد غير ذلك قوله في التسهيل وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وبعضهم على ان
اللام في قراءة لام الجحود انتهى واوضح من عبارة الالفية قول الشذور او منفية ونحو
ما كنت او لم يكن وعبارة شرح العمدة ولام الجحود هي الجر بعد ما كان او لم يكن قوله
العاملية لانه لام الجحود لانه تاكيد بعد النفي كان مثله قول المستقبل اللام المؤكدة لنفي
في خبر كان وقد قال ابو حيان الذي ذهب اليه الكوفيون ان الفعل الواقع بعد هذه اللام
كان واللام للتاكيد وهو الذي صرح به هنا المصنف يعني ابن مالك قال ومن تعرف قوله
مذهبا لم يقل به احد لانه زعم ان لا زمة الاضمار وان النصب بان وزعم ان الفعل خبر وهذا
ليس بقول بصري ولا كوفي ومذهب البصريين ان الخبر محذوف وان هذه اللام متعلقة
بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر وان المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل
المنصوب بها مخفوض والمذهب الكوفيين ان الفعل في موضع نصب على انه خبر
قال وقد احس بذلك بدر الدين ابن المصنف حين شرح كلام ابيه في هذا الموضع

وقال

وقال سمعت موكدة لصحة الكلام بدونها اذ تقول في ما كان زيد ليفعل ما كان زيد
يفعل لا لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ولما كان لام
اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا او هاما او مستعدا لان يفعل
ولذلك ولذا قال سيبويه انك اذا قلت ما كان زيد لان يفعل اي ما كان زيد ليفعل هذا الفعل
مختصة بالانمار انتهى قوله في الالفية كذاك بعد او اذا يصلح في موضعها حتى
كذا في ابقاء الكافية الشافية والعمدة وعبر في التسهيل بقوله بعد او الواقعة موقع الى
ان او الا الواقعة ان او الا ويعبر في الموافق في الكافية والى هذا في الشذور وقال ابن
المصنف في شرح الالفية بين حتى الى بمعنى التوقيف لصرح بالى والواو مرات انه على ذلك انتهى
لالى بمعنى كي وقال ابن قاسم يحتمل ان يريد المعنيين معا قال ويؤيده انه لو اراد كي لذكر
بمعنى الى فقط لصرح بالى والواو مرات لم على ذلك انتهى ولم يعرج ابو حيان في شرح
التسهيل على ذكر معنى كي البتة ولا استدركه على التسهيل في شرح الكافية
وابدع في العبارة كما في النظم في بمعنى الى ولا بمعنى كي واوضح ذلك في شرح العمدة
بجحود وعبارته وكونها بمعنى الا مجمع عليه وكونها بمعنى حتى مما انفرد به الكوفيون
وهو صحيح ثابت في كلام العرب ثم حتى تكون بمعنى الى وتكون بمعنى كي انتهى قوله في الكافية
او بشرط معنى الا ان كونها بمعنى الا وهو المجمع عليه وهو مذكور في الالفية وفي
الشذور تنبيه قال ابن مالك في شرح الكافية تقدير الا وحتى في موضع او تقدير
يحط به المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي الموافق على العطف ان يقدر قبل او مصدر
وبعدها ان ناصبة للفعل وهما بتاويل المصدر معطوف باو على المقدر قبلها فتقدير
لانتظرنه او يقدم ليكونن انتظار او قدوم وتقدير لاقتلن الكافر او يسلم ليكونن قتله
او اسلامه وكذلك العمل في غيرها قوله في الالفية وبعد حتى زاد ابن الحاجب بمعنى كي او الى
وكذا ذكر ابن مالك في العمدة وفي الكافية الشافية وفي ترك ذلك في الشذور استغناء
بتقديم قوله بعد ثلاثة من حروف الجر فلا وحتى تقع اسما الجر لا الابتدائية وعبارة التسهيل
وبعد حتى المرادفة لالى او كي الجارة او الا ان قال ابو حيان في شرحه واحترز
بذلك من حتى الابتدائية فانها لا تنصب شيئا وما ذكره والذي ذكره معظم النحويين
في معنى حتى اذا انتصب ما بعدها انها تكون للغاية او للتعليل وهي تنصب على

احدهما انه للتعليل والثاني ان تكون بمعنى الا فتكون للاستثناء وذكر هذا المعنى قال وقد اغفله ابن المصنف ورد على ابيه في ذلك ولانه قال في البيت الذي انشده ابوه ابو علي ذالك وهو قوله :: ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وارى انك لو جعلته الى مكان بمعنى في لم يصح المعنى فاسد انتهى قال ابو حيان وهذا احتمال ان تكون حتى فيه للغاية ولا دليل في البيت على ان حتى بمعنى الا ان انتهى وقال ابن هشام في المغني لحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان مرادفة الى ومرادفة كي التعليلية ومرادفة الا في الاستثناء قال وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في قوله في تفسير قولهم والله لا افعل الا ان تفعل المعنى حتى ان تفعل وصرح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك ونقله ابو البقاء عن بعضهم وما يعلمان من احد حتى يقولا والظاهر في هذه الاية خلافه وان المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فيما انشده ابن مالك من قوله ليس العطاء البيت وفي قوله :: والله لا يذهب شيخي باطلا حتى ابير مالكا وكاهلا :: لان ما بعدهما ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه انتهى قوله الا ليه وحتى حالا او مؤولا به اي يعني له شرطان ذكرهما الناظم في التسهيل وابن هشام في المغني احدهما ان يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز في سرت حتى تطلع الشمس ولا فيما سرت حتى ادخلها الا النصب وقد ذكر ابن الحاجب هذا الشرط حيث قال في نجب السببية :: الثاني ان يكون فضلة فلا يجوز الرفع في نحو سيري حتى ادخلها ليلا يبقى المبتدا بلا خبر بل يتعين النصب وزاد في التسهيل شرطا اخر لم يذكره في المغني وهو ان يكون ذا محل صالح للابتدا وذلك اذا لم يجعل ما بعدها غاية لما قبلها لان الغاية هي حرف جر وحرف الجر لا يليه المبتدا او الخبر ولا يليه الفعل المضارع قوله والنصب المستعمل زاد في التسهيل اذا ضاب حكمه قوله وبعد فا جواب نفي او طلب محضين فيه امور الاول شرط الفعل ان يكون مسببا وقد ذكر في الكافية والشذور وذكره ابن مالك في كتبه وذكر ابن قاسم ان ذالك يوخذ من قوله جواب وفيه بعد فقد جمع بين الفظين في التسهيل فقال بعد فا السببية جوابا لامر الثاني لم يقيد النفي بكونه محضا في شيء من كتبه سوى هذا وتبعه في الشذور والطوالع الكافية الشافية فقال :: وبعد فا جواب نفي او طلب

بلغ

بان

بان وجه سترها الفعل انتصب :: وزاد في التسهيل والعمدة فصرح بان النصب في غير النفي المحض وعبارة التسهيل او نفي محض او مؤول وعبارة العمدة او بعد النفي غير نفي حقيقي او مؤول وقد يقال لا تناقض بين هذه الكتب وان المقصود بكلامه في المقصود هنا ويبين ذلك انه قال في شرح الكافية ان النفي الذي ليس بعقبه خالصا لا جواب له منصوب نحو ما انت الا تاتينا فتحدثنا وما تزال تاتينا فتحدثنا وما قام فيا كل الا الطعام وقول الشاعر وما قام منا قائم في نديّنا فينطق الا بالتي هي اعرف :: وقال في شرح العمدة النفي المؤول نحو قد تاتينا فتحدثنا وقليل انصارك فيخاف عليك لان المعنى ما تاتينا فتحدثنا وما قل انصارك فيخاف عليك انتفى بعض بذلك مراده في كلا الموضعين وانه لا خلاف بينهما وابو حيان يخبر كيف يشرح قوله في التسهيل او مؤول فيشرحه بالنفي الداخل عليه اداة الاستفهام نحو الم تاتنا فتحدثنا وبالنفي المنقوض بالا بعد الفعل كالمثال والبيت السابقين ثم تعقب ذلك بان النصب في الصورتين جائز لا واجب وبالنفي المنقوض بالا قبل الفعل نحو ما ضرب زيد الا عمرا فيغضب وتعقبه بان النصب فيه لا يجوز ثم نقل عن ابن المصنف انه يلحق بالنفي ما اشبهه من غير نحو قولهم غير قائم الزيدان فيحدثنا ثم تعقب بان هذا الا يسمى نفيا مؤولا بل هو موجب مؤول بالنفي لان التاويل هو صرف الكلام عن ظاهره وما لم يخرج عما وضع له بحق الاصالة قال وانما يصدق النفي الاول على مسالة التقرير ومسالة النقض بالا السابقين ثم نقل كلام المصنف في شرح الكافية ثم قال في امثلة المسائل الاوليان ذ بصراء وما قاله زيد فيما قال ان معناه خطا لان النفي اذا نقض بالا بعد الفعل جاز النصب نص على ذالك سيبويه وعلى النصب انشد البيت السابق ثم قال في شرح سيبويه لابي الفضل الصفار جاء الفرا والكوفيون وغير فاجاز وا بعد هذا النصب لان معناه النفي وذالك تخيل انك اذا قلت ما اتانا الا انت فكانك قلت انت فاثبت فيه قال الصفار وهذا لا يجوز لان غير اسم المضاف اليه اسم واحد وما لا يتقدر بعدها المصدر فتقول اكرمك فاحدثك وغير لا يتصور فيها ذالك لانه لا يتم ما بعدها اسم فلا يعطف منصوبا وكذا في شيء في اخرها لان في ذالك ازالة لوضعها ثم قال يرد على قول المصنف او مؤول مسالة تقدم عليها انما نفي او ليغيه ولا ينتصب الفعل بعدها جوابا له وذالك مسالة ما زال زيد ياتينا فيكرمه فهذا نفي الصورة ومعناه الايجاب تقديره زيد ياتينا كثيرا فنكرمه وكذا في

الافعال المحصورة انها منفية وهي موجبة من حيث المعنى ثم قال واعلم ان التعليل د
المراد به النفي كالنفي في نصبها بعد الفاء نحو ولما تاتنا فتحدثنا انتهى ما لخص من شرح ابي
حيان وظاهره انه في شرح العمدة للمصنف ولم اره نقل عنه شيئا في موضع من المواضع والذي
يحرز من هذا عنه ان النفي ان اراده ابن ملك في التسهيل بقوله ان النفي المؤول ينصب جوابه ما ذكره
في شرح العمدة من مسئلة فما وغيره ان كانت مسئلة تخرج على مذهب الكوفيين لا البصريين فهو
كما لا يختار مذهبهم وان الذي يحرز عنه في الالفية هي المسائل المذكورة في شرح الكافية من مسئلة
النفي بالا قبل الفاء وبعدها ومسئلة ما انت الا وكان نحو في مسئلة النفي بعد الفاء وابن
المصنف انما شرح كلام ابيه في التسهيل واختار كلامه في شرح العمدة او ما سمعه منه من شك فيهم في
الدرس وقال ابن هشام في تعليقه اشتراطه اي ملك خلوص النفي والامر فيه نظر لان خلوص النفي
نحو ج النفي نحو ما تاتينا الا ... وخلوص الامر ايضا ان يراد به من حيث المعنى ما لا شك الدال على
الامر متصلا به ... وان اراد لفظه شرطه كونه بفعل ابن خلوص لا ينقض ذلك اذا اقتدى
الفعل لا يفعل فيه خالص وبين خالص ثم انه يخرج المصدر المحض نحو ازيدا ضرباه فال وعندي ان
النصب بعد هذا ونحوه لا يمتنع بل هو ارجح منه بعد الفعل الامر **الثالث** تقييده الطلب
بالمحض يطلبه مصدر وجبر كونه في بعد انواع الطلب وكونه ابعد ان القيد راجع الى كل انواعه
وانما هو خاص منها بالامر والنفي والدعاء وعبارة التسهيل جوابا لامر او نهي او دعاء د
بفعل اسم في ذلك وعبارة العمدة بفعل طلب محض وقال ابن هشام النصب بالاجوبة
شرطه سببية الاول اي ان ينسبك بعدها على منهاد نحو الى تسلف الربيع الغول فينطق
وهذا الشرط عام وللنفي شرط ان يكون خالصا من معنى الاثبات فيجب الرفع
في ذكر الامثلة الاربعة التي تقدمت في شرح الكافية وللامر شرط ان يكون بالفعل وما عدى
النفي والامر لا يشترط فيها شيء **الرابع** قيد الاستفهام في العمدة بقوله دون تقدم
في شرطها واحترز به من نحو السنة ابن ابيات معناها انت صاحبنا وليس له جواب
منصوب وقيده التسهيل بقوله لا يتضمن وقوع الفعل بان تضمن وقوعه في الحاضر النصب
نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع قال ابو حيان هذا الشرط لا احدا بشرطه ذكر
ابن للضعفا ان ابن انتهى في ذلك بابه على الاعمال **الخامس** قال ابن هشام الاجوبة
التي ينصب جوابها بقول الكثر انها ثمانية واختصرها ابن ملك فقال تسعة النفي
النفي

النفي والطلب واختصرها ابن السراج فقال شيء وهو يجمع الاجابة التي الطلب من نوع الطلب
دمنها الحقول الاجوبة الثمانية تسمية التبليغ احدها مجمع عليه وهو التعليل في مثله د
تاتينا فتحدثنا في نظم الكافية: **وهو تقليل او تشبيه على نحو اقوم فاقوم قضا**:
قال وهذا اخذ بوجه الخلاف في ذلك وليس مراده انه نفسه نقل فيه الاجماع **الثاني** د
الترجي وقد ذكره في الالفية **الثالث** التنبيه كذلك ابوه فيقطعك **الرابع**
الحصر بانما نحو انما نفعل نحو الدين فيكون **الخامس** الاستفهام بالفعل عن حده الاربعة قال
الكوفيون خاصة **السادس** فذا قصد به النفي حكاه ابن السيد وقد ذكر في التسهيل
الخامس وهو قول الشذور اذا طلب بغير اسم الفعل فيقع عليه ان يستثنى الطلب بالمصدر نحو
سقيا ورعيا او بلفظ الخبر نحو حسبك زيد فيقيد حلم الجنة ذكره ابو حيان في شرح العمدة اخر
او بذكر الفعل اسم الا المتقدمة امرا نحو حذرك او نهيا نحو اياك والشر او دعاء نحو اللهم
عونك وبصيرة وامثلة الالفية لها جواب منصوب واحترز بصريح من نحو معناه الطلب
وليس لفظ الخبر كقوله على من الطلاب يتربصن وهو في الا ثم رايت ابن هشام قال
في تعليقه الجواز المصدر الصريح اذا كان الطلب ينصب ما بعده قال وينبغي ان يفسر
الخلاف باسم الفعل خاصة فلا يعنى نقل خلافه ويعرف بما اذا انه مشى في الشذور على ما
هو الراجح عنده **قول الكافية** والثاني ان يكون فعلها امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا
او نفيا او عرضا فيه اعزان **الاول** يحتاج الى تقييد كالامر والنهي والاستفهام والنفي
بما تقدم في كلام الالفية والشذور وما زيد عليها **الثاني** قال ابن الفواء ادرج
الدعاء في قسم الامر والنهي ولم يذكر التحضيض ولا بد من ذكره **قلت** كانه ادرجه
في العرض **قوله** والواو كالفاء قال ابو حيان لا احفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء
والعرض والتحضيض والرجاء فيمتنع ان لا يقول على ذلك الا بسماع قوله والعبارة لا
لغة وبعدما **النفي جزما اعتمد** في تعليق ابن هشام قال الاستاذ ابو فارس في اعرابه
والظنه من كلام الاختيار لم يستثن النحويون الا النفي وينبغي ان يستثنى ايضا الواقع
للنهي مع نحو بلوا للمذكرة فيكون وجها ان اشرابها التمني لكان عليها فلذلك
في يمنع الجزم بعدها **قول الكافية** وان يقدر في بعد الامر اي ازاده المراد ان يقدر مع
فعل الشرط لا ان وحدها وقد صرح بتقديرها امام الشذور وقد يمشي في الالفية على هذه

المسألة واختار فيها مذهب ابن خروف أن الجازم لفعل الطلب ضُمّن معنى حرف الشرط
فجزم وقد رده الشارح وعليه حمل قوله والعبارة للألفية **وشرط جزم بعد نهي**
أن تضع إن قبل لا دون تخالف يقع شرط الجزم بعد النهي صحة تقدير إن قبله لا مكانه
وإن لم يصح نحو لا تدن من الأسد يأكلك امتنع الجزم إذ لا يصح أن تدن من الأسد يأكلك [illegible] مناسب
ذكر هذا الشرط ابن مالك في التسهيل وابن هشام في الجامع فوق الألفية **والفعل بعد الفاء**
في الرجا نصب هو مذهب الكوفيين واختاره المصنف في جميع كتبه ومذهب البصريين
أنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جواب الترجي ولذلك لم يذكره في الكافية والشذور [illegible] المضيفين
يلتفتون مذهب البصريين إلا ابن مالك فإنه إمام مجتهد يختار من المذاهب ما شاء ويحتج
به وقد مال أبو حيان إلى ترجيح مذهب البصريين وقال إنما استدل به المصنف محتمل
للتأويل وقال ابن قاسم إلى ترجيح مذهب الكوفيين قال وإذا سقطت الفاء منه جاز
جزمه عند من أجاز نصبه في الكافية والألفية **وإن على اسم خالص فعل عطف**
قال ابن قاسم [illegible] العاطف [illegible] بسبعة [illegible] الواو والفاء وثم وأو وقال أبو حيان لا يجوز
في الشذور ذلك في غيرها وقد تخرج على ذلك قوله **تنصبه أن ثابتا أو منحذف** قال ابن هشام [illegible]
الوجوه وتشكل عليه القراءة بالرفع في أو يرسل والجواب أنه [illegible] مستأنف لا معطوف
على الاسم **باب عوامل الجزم** في الكافية والشذور ولام الأمر ولا في النهي
[illegible] لام الدعاء ولا الدعاء وهاذه أحكام [illegible] اختلفت [illegible] الألفية [illegible] قول
الكافية [illegible] المضارع ماضيا ونفيه ولما [illegible] قال أبو حيان هذا مذهب المبرد أنها
[illegible] معنى المضارع إلى المضي ونفي اللفظ على ما كان عليه ومذهب سيبويه أن [illegible]
لفظ الماضي إلى المضارع [illegible] لأنه جعل لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل قال أصحابنا
والصحيح مذهب سيبويه [illegible] إذا [illegible] واجبه لم يقم زيد [illegible] زيد قلت
[illegible] زيد [illegible] قلت قد قام [illegible] والمناقضة [illegible] وجيه [illegible]
مناقضة كلام الأول [illegible] زيد [illegible] لقلت ما زيد قائم [illegible]
على [illegible] التغيير [illegible] إلى
[illegible] المعنى [illegible] المعنى [illegible] الألفاظ
كذلك [illegible] **فإن قيل** [illegible] التغيير [illegible] قام زيد
قام

قال [illegible] إلى جانب اللفظ واعتقد ثم أن الأصل يفعل لكون الأداة غيرت اللفظ إلى المعنى [illegible]
والجواب أن الموجب لذلك أن الشرط يطلب معنى الاستقبال فوجب أن يعتقد [illegible]
[illegible] معنى المضي ولم تحتج إلى جعل الأداة الشرطية مغيرة للفظ إذ [illegible]
لأن لفظ الماضي ولفظ المستقبل سواء نحو إذا الشرط عليهما [illegible]
[illegible] وليس كذلك لم [illegible] بعدها صيغة فعل وجب أن يعتقد أنها غيرت
صيغة فعل إلى يفعل [illegible] **فقولها** [illegible] بلا استقرار وجواز حذف الفعل [illegible]
بأنه لا [illegible] بأداة شرط ولا يكون [illegible] الأقربيا من الحال ويكون متوقع الثبوت
[illegible] في الجميع وقد ذكر [illegible] **قول الشذور وما** [illegible]
مستقبل [illegible] وذكر بدر الدين ابن مالك أن [illegible] أعم من قوله في العبارة [illegible] جوابا
وجا قال أبو حيان التسمية [illegible] الجزاء [illegible] الفعل [illegible]
أو [illegible] هذا الفعل [illegible]
[illegible] الجواب [illegible]
في الألفية **وماضيين أو مضارعين تلفيهما أو متخالفين** [illegible]
[illegible] التسهيل [illegible] الشرط [illegible]
أو مضارع [illegible] وقال [illegible] الشرط والجواب مضارع [illegible]
ضمير كثير [illegible] فليل وقال أبو حيان نص [illegible] أن
الأحسن أن يكون مضارع [illegible] الفعل [illegible] للمشاكلة [illegible]
ثم أن يكونا [illegible] ماضيا والثاني مضارعا [illegible] الخروج [illegible] عدم
التأثير إلى التأثير وأما عكسه فالجمهور خصوه بالضرورة واختار المصنف تبعا
للفراء جواز ذلك في الاختيار قولها **ورفعهم بعد مضارع وهن** جزم في التسهيل
والعمدة ورجحه بأنه خص بالضرورة ومشى عليه الشذور [illegible] الكافية والشافية [illegible]
بأنه قليل [illegible] بالضرورة [illegible] قراءة طلحة ابن سليمان [illegible]
وعبارة الكافية **وقل رفع بعد شرط جازم ذكر رفع** [illegible] **جواب الجزما**
وعبارة شرح العمدة ولا يجوز رفع الجواب [illegible] مضارع الأخطل قال وقد توهم بعض الناس
أن قراءة [illegible] كثير [illegible] من ذلك وليس بصحيح بل هي من أنواع [illegible]

مجزوم مدغم قول الالفية واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل
احسن من جعلت غيرها قال ابو حيان هذا قانون كلي حسن ضبط انه تدخله الفاء وهو كلما
لا يصح ان يجعل عليه اداة الشرط قال وهذا احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من
تعداد ما تدخله الفاء موضعا موضعا انتهى من الشذور وقد يكون واحد من هذه الجمل
مقرونا بالفاء ... وعبارة ابي حيان في شرح التسهيل المصدر ابن قوله ماض
المعنى ... انه لا يجوز اقترانه بالفاء لفظا لا معنى قال في شرح الكافية الا في وعد
او وعيد فانه حينئذ ماض لفظا ... حقيقة فيجوز حينئذ اقترانه قوله والدالية
بعض قد ان ما ... كما في التسهيل وغيره قول الكافية وان مضارعا او منفيا
او منفيا بلا او لم حيان فظاهره انه اذا اقترن بالفاء حينئذ وهو احد الوجهين المذكورين
يبقى على جزمه وليس كذلك بل يتعين رفعه ثم اذا رفع فقال ابن مالك في شرح الكافية
ينبغي ان يكون الفعل خبر مبتدا ولولا ذلك لكان يلزم جزم الفعل لان الفاء حينئذ
في تقدير السقوط لاكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم انها غير زائدة وانها داخلة على
مبتدا مقدر ... على مبتدا مصرح به وقال ابو حيان يمكن ان يقال انه ربط الجملة
الشرطية المصدر جوابها بالمضارع يكون لم يرا احد هما بجزم المضارع والآخر بالفاء
ورفعه لانه لو رفع لم تدخل الفاء لتوهم انه على نية التقديم كما قال سيبويه في قوله ان اتاني
زيد يقول عمرو يكون اخذا للربط كمن يقول ولا يحتاج الى تكلف الاضمار بكل مكان
وخصوصا تكلف اضمار الفهم او النكرة اذ لا يدري ان يعود الضمير ... قول
الالفية وتخلف الفاء اذا المفاجاة ... ان ذلك خاص بالجملة الاسمية
كما في الكافية الشافية والتسهيل وقد ذكر هذا القيد في الكافية والشذور الثاني شرط
الاسمية ان تكون غير طلبية احترازا من نحو ان عصى زيد فويل له وان اطاع فعلا
ولا يجوز اقتران ذلك ونحوه باذا ذكره في التسهيل الثالث شرطها ايضا ان لا تدخل
عليها اداة نفي او ... اذا نحو ان يقم زيد ... عمرو ...
ذكره ابو حيان في شرح التسهيل والارتشاف الرابع شرطها ايضا ان لا يدخل عليها ...
دخلت ... الفاء نحو ان ... ذكره ايضا الخامس عبارة التسهيل
وقد تنوب اذا ... في شرح العمدة ... الربط بالفاء وان ... عن
الفاء

بالفاء وعبارة الالفية لا تعطي ذلك السادس قال ابو حيان النحويون متناولون في الكتب من
الاطلاق في الربط باذا دون الفاء ابما ورد ان وجد هامن ذوات الشرط الجازمة ... ابيات
ذلك في غير ان من الادوات الى سماع قال وكذا جواب اذا باذا الفجائية قال تعلى واذا اصاب
به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون ... الامور ما عدا الاول واورده على الكافية والشذور
ايضا وقد جزم ابن هشام في الجامع لما اشار اليه ابو حيان فقال ويجوز ان تخلفها اذا الفجائية
ان كانت طلبية والاداة لفظا قول الالفية والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفاء او الواو
فتثليث قمن قال في الشذور فلذلك جزمه قوي ونصبه ضعيف في شرح الكافية نحو
ورفعه جائز قوله وجزم او نصب لفعل اثر فا او واو ذكر في الشذور ايضا ان الجزم قوي
والنصب ضعيف في شرح الكافية نحو وزاد في العمدة وشرحها تبعا للكوفيين ثم قوله
ان بالجملتين اكتنفا قال ابو حيان لا يجيز البصريون ما ذكر من يجوز ان ولو كان الجزاء محذوفا
قول الالفية والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد ياتي ان المعنى فهم فيه امور
الاول قال ابو حيان العلم الحذف فلم يستبن انه الجواب او وجد حاله على سماع الادوات
ولا اخفضه جا فعل الشرط محذوفا وما بعد ان لا الجواب محذوف ... الا ان
المصنف انشد بيتا في شرح الكافية زعم انه حذف منه فعل الشرط بغير ان الثاني
بعض نسخ التسهيل حذف الشرط ... قال ابو حيان ومفهومه انه اذا
كان مبتدا او منفيا بلا لم يجز حذفه قال لكن ليس بصحيح بل قد حذف وهو مثبت للدلالة
عليه قال وقد ذكر ابن عصفور وتبعه شيخنا ابو الحسن انه يجوز حذف الشرط في الكلام
الا شرط تعويض لام الفعل المحذوف قال وليس بشيء فان لا نافية وليست عوضا من
الفعل الا ترى انه يجوز الجمع بينهما انتهى وقد اهمل هذا القيد صاحب الشذور
فقال ويجوز حذف ما علم من شرط بعد والا وكذا ابن مالك في العمدة فقال ويشاع حذف
الشرط نحو افعل وان لا فعدو فقال في شرحها وكثر حذف الشرط المنفي بلا الثالث انما
يحذف الجواب اذا كان الشرط بلفظ الماضي والمضارع المقرون بلم ولا يجوز ان يكون بصيغة
المضارع الا في الشعر هذا مذهب جمهور البصريين وجزم به في التسهيل وذكره في
الشذور فقال وجواب شرط ماض الرابع انه مر هو ولا صاحب الشذور تحذف
الجملتين وابقاء الاداة وذكر في التسهيل والعمدة والكافية الشافية ان ذلك جائز

بعد أن وجدها في أنه جعله في العمدة وشرحها أنه إذا لم يسمع في الكافية الشافية بشيء وذكر
في شرح جماعة السيرافي أنه جائز في النثر وذكر في التسهيل أنه خاص بالضرورة وقال أبو
حيان وتبع في ذلك ابن عصفور قال ولم ينص أحد على أنه خاص بالضرورة بل أطلقوا الجواز
إذا صح المعنى ثم نقل عن ابن الأنباري وابن جني تخريج الضرورة وعبارة الكافية [illegible]
فيه والشرط يغني عن جواب إن يشر والعكس نزر وإن بعد إن وحدا
أفيد من بيت الألفية حيث تعرض لذكر المسائل الثلاث قول التقدير وحذف ما علم من شرط
وجواب لما أن كلا منهما حذف سواء وليس كذلك بل حذف فعل الشرط أقل من حذف
الجواب نص عليه في شرح الكافية وانتقاد النص في الألفية بقوله والعكس قد فيه قول
التقدير والألفية والحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت لا الشرط
أو يقدر القسم المعطوف به بل لو كان مقدرا بعد ذلك ولا ذكره ابن الحاجب ويستغني عن الشرط
لو ولولا مطلقة بعدر كجواب إما تقدم أي تلا حر بخر عليه الكافية وشرحها والتسهيل
وهو وارد على ابن الحاجب ثم إن الذي قرره ابن الحاجب أن الجواب السابق إذا تقدم القسم
فإن كان السابق الشرط جاز الأمران كمسألة ما إذا تقدمهما ذو خبر ولا أعلم من وافق
النحويين أصحاب الكتب أنه يجب في هذه الحالة كون الجواب للشرط وحذف جواب القسم
قول الألفية وإن تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر ذكر في التسهيل
أنه معروف في الكوفيين والتقدير أنه جائز قال ابن فلاح للمتقدم وليس كذلك سيبويه
بل على نحو وذكر أبو حيان عن ابن عصفور أن جعل الجواب للمتقدم وقال ما يجوز الشرط
قوله وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم كذا في التسهيل أيضا قال
أبو حيان وهذا مذهب بعض النحويين من أهل العراق وأما البصريون فلا يجوز ذلك
عندهم بل الحكم للسابق انتهى وقد ذكر في شرح العمدة أنه خاص بالضرورة فقال وقد يجعل
الجواب للشرط المتأخر عن جواب القسم للتقدم ولا يكون ذلك إلا في الضرورة

فصل قول البداية والألفية لو حرف شرط قال أبو حيان في شرح التسهيل
المصنف يطلق على لو أنها حرف شرط وأصحابنا لا يطلقون عليها أنها أداة شرط
إلا إذا كانت بمعنى إن لأن الشرط عندهم مختص بالاستقبال قوله في الألفية ونقل إيلاؤها
مستقبلا لكن قبل قال بدر الدين ابن المصنف أكثر المحققين أنها لا تستعمل

في غير

في غير المضي وذهب قوم إلى أنها فيه غالبة لا لازمة فمن ذلك الشرط في المستقبل قوله
تعلق به لا تجيب به لأن غاية ما فيه أن جعل شرطا للمستقبل في نفسه أو مقيد
وذلك لا ينافي امتناعه في الماضي لامتناع غيره ولا يحوج إلى إخراجها عن معناها
فيها من تعليقها إلى غيره ولذلك لم يجزم بها لأن ردها إلى المضارع على خلاف
الأصل قول الألفية والكافية والعبارة لها وإن لم يلزم الفعل لفظا أو تقديرا في التسهيل
نحوه قال أبو حيان في شرحه كذا في كلام المصنف وكلام ابن عمرو أن لو يجوز أن يليها الا
سم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده فيقول لو زيد ضربته لأكرمته تقديره لو ضربت
زيدا ضربته لأكرمته فيكون بمنزلة إن الشرطية بل قد صرح بذلك فقال في شرح الكافية
لو في الاختصاص بالفعل كإن قال وهذا الذي ذهب إليه قد قاله غيره وليس مذهب
البصريين قال ابن عصفور لا يلي لو إلا الفعل ظاهرا ولا يليها الاسم إلا في الضرورة أو نادر
كلام وقال أبو الحسن ابن الضائع البصريون يصرحون بامتناع لو زيد قام لأكرمتك
على الفصيح ويجوزونه شاذا على إضمار فعل مثله في كقوله ولو أن [illegible]
بقوله في الاستغناء انتهى قال أبو حيان وظاهر قوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن
رحمة ربي يدل على جواز لو زيد قام لأكرمته فيكون تخطئة لمن أجازه لكن تأوله أبو الحسن
على أنه من باب الاشتغال وغيره على أنه مما حذف فيه كان وأنتم تأكيد لذلك
الاسم المحذوف وأوله لو كنتم تملكون فحذف كان وحدها وانفصل الضمير الذي هو الاسم
منفصلا بعد حذف العامل انتهى ولما كان مذهب جمهور البصريين أنه لا يليها لفظا
قال يليها الفعل ظاهرا أو مضمرا في الاختيار ولولا يليها الفعل إلا ظاهرا ولا يليها
مضمرا إلا في الضرورة قول الكافية ومن ثم قيل لو أنك بالفتح لأنه باعد الصلة
بالفعل موضع منطوق به كالعوض فلذا كان جامدا لجاز لتعذره هذه المسائل
من هذا الحيز المسائل المختلف فيها والمصنف مذهب سيبويه والجمهور وتبع فيها
الزمخشري في المفصل وقد أكثر المتأخرون من النقد عليه قال ابن مالك في شرح الكا
فيه زعم الزمخشري أن خبر لو أن يكون مفعولا وهو خلاف ما ذهب إليه سيبويه
فإن سيبويه شبهه على سبيل التقدير بانتصاب غدوة بعد لدن
وإن الواقعة بعد لو في موضع رفع بالابتداء وإن كانت لا تدخل على مبتدإ غيرها

كما ان عندي نعدله ربيعة وان صار غيرهما بعد لو تلك حجة على انه قد ولي ايضا صريح مرفوع
بالابتداء في قوله: لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وقالا
وجه من النظر وهو ان لو لما كانت تقتضي غالبا الا فعلا ماضيا وهو لان الابتداء لم يكن عاملها
ولعل ان لم يكن علمها يسلك بها سبيل ان في الاختصاص بالفعل ابدا فتنتهي عن ذلك في
لما تقرر ان كثيرا وبعد تقرير غيرها قليلا وقد حمل الزمخشري في ادعاء اضمار
ثبت بعد لو وان على التزام كون الخبر فعلا ومنعه ان يكون اسما ولو كان بمعنى فعل نحو لو ان
زيدا حاضر وما منعه شائع ذائع في كلام العرب كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام
وكقول الشاعر: لو ان حيا مدرك مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح. وكقوله ولو ان
حيا فائت الموت فاته اخو الحرب فوق القارح العدوان وكقوله لو ان ما انفقت
في مطلوب بعمود تعلا ما انا وعمود ثلا وكقوله ولو ان عصفورا لحسبتها مسرفة
تدعوا عبيدا وازنما انتهى وقال ابو حيان مذهب سيبويه ان ان الواقعة بعد لو في
موضع مبتدا ولا تحتاج الى خبر لانتظام الكلام بعدها كما لم يحتج الى ذلك في ظننت
زيدا قائما وذهب المبرد الى انها في موضع فاعل مضمر لو ثبت انه قائم ونحن نقتصر لانها
موضع واقعة اسم بعد وكلا القولين فيه خروج عن القياس اما مذهب سيبويه فلانه قد رتبها
بعدها مبتدا وصولا يليها فعلا فينبغي ان يليها تقديرا واما مذهب المبرد
فلان الاصل الا يجوز ان يليها الا الفعل لعن وقد هذا مضمر افال وقد كان بعض
شيوخنا مذهب سيبويه اولى لانه ليس فيه اضمار ولا حيث على مذهب غيره
الا ضمار وبعده اضمار الفعل فلو رفعا دالا على انه اصلا في الفعل والعرب تقول
لو ثبت ان زيدا قائم وزعم الكوفيون انه لا بد ان يكون خبر ان الواقعة بعد لو فعلا
قال بعضهم في هذا لاعراض جهة الغلط من الكوفيين ونسب المصنف هذا
المذهب الى الزمخشري انتهى وقال ابن هشام في المغني موضع ان بعد لو عند الجميع
صلتها رفع فقال سيبويه بالابتداء ولا تحتاج لخبر الموضع لاشتمالها على المسند والمسند اليه
وقيل على الابتداء والخبر محذوف وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انه على
الفاعلية والفعل مقدر بعدها اي ولو ثبت ورجح بان فيه ابقاء لو على الاختصاص
بالفعل قال الزمخشري ويجب كون خبر ان فعلا ليكون عوضا من الفعل
المحذوف

المحذوف وورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا
انما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الاية وفي قوله ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر
تنبو الحوادث عنه وهو ملموم. ورد ابن الحاجب قول الزمخشري بانه قد جاء اسما
مشتقا كقوله لو ان حيا مدرك البيت قال وقد وجدت اية في التنزيل وقع الخبر فيها
ظرف وهي لو انهم بادون في الاعراب وليس لكلا انتهى وتعقب البدر الدماميني بان هذه الاية
تصح بالاستغناء فيها لو فيها للتمني لا للشرط والكلام في لو الشرطية ثم رأيت ابن الحاجب
مسبوقا بما قاله فاني قلت لا قال ابن القواس في شرح الكافية لا يجوز ان يكون
خبر ان بعد لو الا فعلا في الاكثر الا اذا لم يكن اسما كقوله تعالى ولو ان ما في
الارض من شجرة اقلام لانه لا فعل بمعنى اقلام حتى يقع موقعهما ومنع من لم يلتزم ان يكون
خبرها فعلا وان امكن لانه يصح ان يقال لو ان زيدا ذاهب لاكرمتك كما يصح لو ان زيدا
ذهب لاكرمتك وفي التنزيل لو انهم بادون في الاعراب فلا نسلم انه مع امكان ان
يقال بدوا الفعل وهو بدوا والجواب عن الاية ان لو للتمني لا للشرط انتهى وابن
القواس توفي سنة

وانشد ابو حيان بيت الخبرية جاز ومجرد وهو قول امرئ القيس فلو ان ما
اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال. **فصل** قول الكافية
اما للتفصيل كذا في التسهيل قال ابو حيان وما ينبغي ان ينسب الى ذلك لا معنى للتفصيل
ليس بلازم لها بل قد يعرى حينئذ لا تفصيل في قول اما زيد فمنطلق وقال ابن قاسم في ذكر
كثير من النحويين يبالغ هذا المعنى وقال بعضهم هي حرف اخبار وضمن معنى الشرط
وقال ابن مالك في شرح الكافية اما فيها معنى الشرط والتفصيل وقال ابن هشام هي

حرف شرط وتفصيل وتوكيد اما انها شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها واما التفصيل فهو غالب
حالها وقد تأتي لغير تفصيل كما في نحو اما زيد فمنطلق واما التوكيد فقل من ذكره وقد ذكره
عنها جمع الزمخشري فانه قال اما حرف فيه معنى الشرط ان يعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب
فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت
اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يك من شيء فزيد ذاهب وهذا
التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى قوله الالفية
اما كمهما يك من شيء قال ابو حيان هذا التأويل من حيث صلاحية التقدير
والا فاما حرف فكيف يكون معناها اسم شرط وفعل شرط ولا جائز ان يكون مرادفا له
من حيث المعنى لان مفعولية الحرف مباينة لمفعولية الاسم والفعل فيستحيل المرادفة
ولان في يكن ضميرا يعود على مهما لانها اسم شرط ولان في جملة الجواب ضميرا يعود على اسم
الشرط وذلك كله منتف في اما قال وقد ادعى بعض اصحابنا لو كانت شرطا لكان ما
بعدها متوقفا عليها وانت تقول اما علما فعالم فهو عالم ذكرته ام لم تذكره وكذا
ان قام زيد فاما عمرو فقيام عمرو متوقف على قيام زيد واجيب بانه قد يجيء الشرط
على الكلام مع عدم التوقف عليه كقوله من يك ذا بت فهذا بتي وقوله فمن يك امسى
بالمدينة رحله * فاني وقيار بها لغريب * وقوله فان يك حقا ما اتاك فانهم كرام
اذا ما النائبات تنوب * الا ترى ان بتّه موجود كان لغيره بت ام لم يكن وهو وقيار
غريبان كان بالمدينة من امسى رحله بها ام لم يكن ولذلك هم كرام كان ما اتاه حقا ام
لم يكن فخرج ذلك على ان الشرط فيه مقام السبب الاثر ان المعنى من يك ذا بت فلا
لا احسده وسبب ذلك اني بت ولذلك ان يكن احد من اهل المدينة فاني لا اشغله
فلا غريب وكذلك فان يك حقا ما اتاك فانهم صبر كرام وقوله اما على الجعل فا
لمعنى مهما تذكره على ما فذكر مولانا على ان لا يكون ذكره حقا حتى تذكره بعد
تضمنها معنى الشرط وانها نابت مناب الشرط وجعله جملة العلة تليها بالا ادا
ان يفصلوا اللفظ بالا ولها شيئا اخر حتى يجيء الجزاء تلوا ذات الشرط قوله
وفا تلوها قال ابو حيان زيدت الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها لانها
في نحو رابطة بين جملتين ولا عاطفة من جملة على مثلها قال وتعليل المصنف لزوم
الفاء

سلس في ركن

عالم

الفاء فتلويها بعضهم يكن بين جيد لان جواب مهما يكن لا يلزم فيه الفاء اذا كان
صالحا لادلة الشرط والفاء لازمة بعد اما وان ما دخلت عليه صالحا في نحو الا ترى انه
يجوز مهما يك من شيء لم ابال به ويمتنع ذلك في اما بل يجب ذكر الفاء فيقول اما
كذا فلا ابالي به بعد عكس ذلك على ان دخولها في الفاء لا يجوز وجوبها لبس لها لا جواب
وليت مهما يكن قال ابن قاسم ويؤخذ من قوله تلو تلوها انه لا يجوز ان تتقدم الفاء
اكثر من اسم واحد لو قلت اما زيد طعامك فلا يأكل لم يجز وقد نص عليه غيره وكذا لا يفصل
بينهما وبين الفاء بجملة تامة ويستثنى من ذلك الجملة الدعائية فانه يجوز الفصل
بها بشرط ان يفصل بينها وبين اما جملة اخرى الدعاء معمول لها نحو اما اليوم رحمك الله
فلا ام كذا ومعمول جوابها نحو اما زيدا رحمك الله فاضرب ولو فصلت بجملة الدعاء
وبين معمولها الملازم نحو اما رحمك الله زيدا فاضرب لم يجز ذكره ابو حيان قوله
وحذف ذي الفا قل في نثر قال ابن قاسم نبه على ذلك في الكافية ولا التفصيل
بعضهم من زيادة في الالفية قلت وينبغي ان يتوقف في قبول ذلك فانه تفرد به ولم يذكره احد
من النحاة غيره وانما اخذه من حديث ما بال رجال وقد اخذ من ذكر احكاما نحوية
بنقول البيهقي من الاحاديث وبالغ ابو حيان وغيره من المتأخرين في الرد عليه بسبب
ذلك وقالوا الاحاديث ليست مقطوعة بانها رويت بلفظ الرسول صلى الله
عليه وسلم اذ هي مروية بالمعنى ورواها الاعاجم والمولدون من المحدثين فلم تنهض فيها
للمتدلل ولم يستدل احد من النحاة المتقدمين على اثبات قاعدة نحوية بما ورد في الاحاديث
قول الكافية جملة في خبرها مطلقا هذا منه اختيار لمذهب المبرد دون مذهب سيبويه
والجمهور ان العامل اذا كان ظرفا او مجرورا او حالا او معمولا له فهو معمول لما لفعل
تضمنته من معنى الشرط او الفعل المحذوف لا لما بعد الفاء وكذلك اذا كان ما بعد
الفاء غير جائز التقديم نحو اما اليوم فلن اذهب لان جزاءها لا يتقدم عليها بكذلك معمولها
بل كل الجملة على الحالة هذه ومعمولا صريحا نحو اما زيدا فلن اضرب فمتنعت المسألة
عند الجمهور اذ لا يجوز ان يكون العامل فيه اما لانها لا تنصب المفعول الصريح ولا ما
بعد الفاء لان معمول ضمن لا يتقدم والمبرد اجاز المسألة وجعل الاعمال في
والمصنف تابع له في ذلك والحاصل ان الراجح عند الجمهور من الاقوال الثلاثة

الخ حكاها المصنف هو القول الثالث المفصل مع حيثية الظرف والمجرور والحال والمفعول
له معمولات لكان مطلقا وحذف الضميمة لا تعد قولا رابعا وانما هي تفسير لبعض الخلاف
والقول الثاني الذي حكاه المصنف انه معمول الفعل المحذوف مطلقا وهو مذهب الكوفيين
عدا ذلك الى الاسماء الصريحة ونصبوها بأما **قول الالفية اذا امتناعا بوجود**
هكذا عبارة الناس بل كل من وقفت عليه في العمدة وشرحها وعبر في التسهيل بالحيلولة واستعمل
به ابو حيان وعبر في شرح الكافية بدلالتها على ثبوت **قول الالفية والكافية التحضيض**
قال في شرح العمدة يقال حضضت فلانا على الشيء اذا رغبته في فعله وحذرته من تركه فاذا قيل
حضّض بالتشديد دل على تأكيد الحث والمبالغة في التحضيض ولذلك قيل حروف
التحضيض لا حروف الحض **قول الالفية ألا** اي التحضيضية قال ابن قاسم هي حرف عرض وذكر
لها مع حروف التحضيض معنيين حسنين احدهما [illegible] بانها تكون للتحضيض في بعض المواضع لا
مطلقا لانه ذكر في غير هذا الموضع انها تكون للعرض والثاني ان يكون ذكرها مع ادوات
التحضيض لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل المقصود بها العرض **قلت** الذي عليه
ابن قاسم هو الذي قاله الناظم في الكافية الشافية واذكر ألا بالا اربعة عرض فقد خصصها
بالعرض وانها مارة وقوله في شرحها والحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل الا المقصود
بها العرض لكنه في التسهيل قال بعد حروف التحضيض الاربعة وقد يقع عنده لو
والاول شرحه ابو حيان بعض اهله عليه واصرح من ذلك عبارته في العمدة فانه ذكر الاحرف الاربعة
ثم قال والا في بعض مواضعها وقال في شرحها حروف التحضيض خمسة وذكر الاربعة ثم
قال ومنهم من حروف التحضيض عند سيبويه الا الصالح موضعها لهلا كقوله تعالى الا
تقاتلون وقول الشاعر الا رجلا جزاه الله خيرا اراد الا تروني رجلا فقولي في بعض
مواضعها من الاستفتاحية ومن المقتضية تمنيا ومن المقتضية توبيخا ومن التي
يقصد بها النفي بعد من الواردة للتحضيض والاستعمال في النفي ثم قال بعد ذلك في الاحرف
الخمسة المقتضية تحضيضا مختصة بالافعال وهي مستعملة للتحضيض [illegible]
ليس من هذا التصريح وقد جمع ابن هشام في المغني من ورود هذا للعرض والتحضيض
وذكرها في الجامع من ادوات التحضيض واما ابن الحاجب فلم يذكرها في الكافية بل
اقتصر على الاحرف الاربعة قول الكافية التنبيه الا لم يذكر كونها للاستفتاح

مع

[illegible]

مع انها فيها اشهر لكن عبارة المغني تدل على تصويب ما في الكافية فانه قال
الا على خمسة اوجه احدها ان تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها ويقول المعربون
فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها وافادتها التحقيق من
جهة تركيبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت
التحقيق نحو اليس ذلك بقادر انتهى والقول ان [illegible] المغني نحو من حيث
احدهما زعم ان الا ونحوها مركبة والمنقول خلافه قال ابن مالك في شرح الكافية الا المقصود
بها العرض مركبة من لا والهمزة واما الا الاستفتاحية فبسيطة [illegible] والا فمقصود
هذه عبارته الثاني كلامه ان التنبيه والاستفتاح متلازمان لا ينفك احدهما
عن الاخر حيث جعل التنبيه معناها والاستفتاح مكانها والمنقول خلاف ذلك
قال ابن مالك في التسهيل وقد يعرى التنبيه الى الاستفتاح مطلقا قال ابو
حيان في شرحه في قوله وقد يعرى اشعار بالقلة يعني ان الاكثر ان يكونا للاستفتاح
مطلقا سواء قصد مع ذلك تنبيه ام لم يقصد وانت ترى كيف صرح بان المعنيين
مستقلان وان الاستفتاح اكثر من كونها للتنبيه وذلك مما يقوي الاعتراض على ابن
الحاجب في اهماله المعنى الاكثر الاشهر واقتصاره على ما [illegible] قليله ثم رأيت ابن جني
قال في خصائصه من طلع الادلة قولنا الا قد كان كذا وقول الله سبحانه الا انهم يثنون
صدورهم فالا هذه تنبيه التنبيه وافتتاح الكلام فاذا جاء معها [illegible]
استغنى عن الا وصار التنبيه الذي كان فيها بلا دون مما ذلك نحو قوله تعالى الا
يا اسجدوا وقول الشاعر الا يا اسلمي [illegible] لعمرك من بر وعلى كريم
قوله واما بأن فيها جميع ما ذكر في الا قوله وهل زاد في التسهيل وفي قوله
وابن [illegible] بعد الاستفهام ضعفه ابن هشام في المغني وعده من تفردات المصنف والذي
ذكره الناس انها كنعم سواء قوله اما النصب ولم يذكر في التسهيل وزاد ابو حيان
وزاد انها لا تجيء بعد الاستفتاح وضعفه ابن هشام في المغني ورجح القول بانها كنعم
سواء وكذا جزم بذلك في [illegible] وحكى ذلك الاختلاف فيها خلاف على خلاف ما جزم به
المصنف قوله وما مع اذا ومتى وما [illegible] ان تشرطا تزاد [illegible] الذي
ذكره في التسهيل قال ابو حيان وزعم بعضهم انها لا تزاد معها وليس بصحيح

اذ فيه جاء التمليح بذا الحرف قالوا ولما نعلم به الرسم فيه قال فقوله ولا مع الواو وبعد النفي قل
من ذكر هذا وليطلع الى بهجة ابن هشام في المغني في اماكن بلغة وقد تعقبه بعضهم بانها لا
تقتضي معنى على طريق التاسيس لا التاكيد فلا تكون زائدة بانك اذا قلت ما جاءني
زيد ولا عمرو افادت نفي المجيء عن كل واحد دون ما لو قلت ما جاءني زيد وعمرو
وافادت نفي الحكم على جهة الاجتماع حكاه ابن الغواص في شرحه فقوله وقلت كذا
افهم قال ابن الغواص هذا ضعيف والا لهم انما نفى بها حكي عنهم من انكار البعض
وضعفه ايضا ابن هشام في المغني فقوله حرف التوقع قد وفي المضارع التقليل
فيه امران الاول انه يحتمل حرف التوقع فقط انه خاص بالماضي وانه على بابه وفي المضارع
وعلى الاول شرح ابن الغواص وهو العكس في التسهيل والظاهر هو الثاني بانه
المنقول قال ابن هشام في المغني احدها التوقع وذلك مع المضارع واضح كقولك
قد يقدم الغائب اليوم اذا كنت تتوقع قدومه واما مع الماضي فاثبته الاكثرون قال بعضهم
كونها للتوقع مع الماضي وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع ومراد المثبتين
لذلك انها تدل على ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار متوقعا لا انه الان متوقع
وقال ابو حيان الذي تلقفناه من افواه الشيوخ بالاندلس انها حرف تحقيق
اذا دخلت على الماضي وحرف توقع اذا دخلت على المستقبل التام قال ابن هشام
الذي يظهر لي قول ثالث وهو انها لا تفيد التوقع اصلا اما في المضارع فلان قولك
يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل انه متوقع
له واما في الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى انها تدخل على ما هو متوقع
لصح ان يقال في لا رجل بالفتح انها للاستفهام لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال
هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص اخر كما ان الماضي بعد قد
متوقع كذلك قال وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فانه قال انها تدخل على ماض
متوقع ولم يقل انها تفيد التوقع ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع
البتة وهذا هو الحق الثالث بقي من معانيها التحقيق في الماضي والمضارع
ذكره في التسهيل والتقريب في المضارع في الماضي ذكره في التسهيل ايضا والتكثير
في المضارع ذكره في المغني عن سيبويه والنفي وهو غريب حكاه ابن سيده واشار
اليه

١٦٨

اليه في التسهيل قوله والهمزة اعم تصرفا تقول انه اخرها ذكر اربعة احكام انفردت
بها الهمزة من هل وبقيت احكام اخر ذكر بعضها في اول حاشية المغني المسماة بالفتح (?)
للغريب وفي الاشباه والنظائر النحوية فقوله حرف الردع كلا وبمعنى حقا اختار
مذهب الكسائي في تفسير المعنى الثاني لها انه بمعنى حقا وقد قال ابن هشام انه لا
يطرد وان قول ابي حاتم انها تكون بمعنى الا الاستفتاحية اولى منه ومن قول النضر
ابن شميل انها تكون حرف جواب بمنزلة لم لانه اخصر المراد باب
الاخبار بالذي وبالالف واللام قول الالفية والكافية والعبارة بها اولى اذا
اخبرت بالذي صدرتها قال ابو حيان هذا الباب وضع للتدريب لانه ضمنه اذا
كان ابن استعمال يجب تقديره ولا يقدم الى يبقى ان الاخبار عن اي من ابيع
قال لهم الذي هو قائم ومن ابين رجل كان اخاك انتم الذي هو كان اخاك
قال ولذلك عمل ابو علي الفارسي عن هذه في التفويض (?) وقال هو الكلام الذي سيخرج
فيه هذه الصنعة قال ولو كان الاخبار عن اسم دخلت عليه اذا انه قد منا عن
ان اللفظ فيقال عن زيد من زيد اخوك الذي هو اخوك زيد قول الالفية ما قيل
اخبر عنه بالذي خبر عن الذي مستوفى اتمه قال المستوفي قيل ينبغي ان يقول ما قيل
اخبر عنه بالذي خبر وا وخلفه كما قال نظير ذلك في التسهيل ليشمل الضمير
المنفصل وكذا قول ابن الحاجب واخره كان ينبغي ان يزيد اوخلفه واجاب عنه
فالتح بانه لا يخفى ان الضمير المنفصل لا يعترك خبر [illegible] الا [illegible] جنى الى
التنبيه عليه لوضوحه قول وفي العبارة للكافية ضميرا لها قال ابو حيان كان
ينبغي ان يشترط فيه ان يكون الضمير غائبا مطلقا سواء كان الخبر عنه مظهرا
او مضمرا لمتكلم او مخاطب قول الالفية [illegible] الخبر به تعريف لما اخبر عنه
حلا فاه قد حتمها كذا الغنا عنه باجنبي او بمضمر شرط فراع ما رعوا
فيه امور الاول قال في شرح الكافية كان في اشتراط جواز الاستغناء عنه بمضمر
يغني عن اشتراط قبوله التعريف لان [illegible] زيادة التي ذكرها في البيان الثاني
يستغني في شرح الكافية من شرط الاستغناء عنه باجنبي لانه لو كان الضمير
عائدا الى اسم من جملة اخرى فانه يجوز الاخبار عنه مع ان يذكر انسان فيقول

لفيته يجوز الاخبار عنه بالماء فيقال الذي لقيته هو فلا بنه على ذلك الكوفيون وعند
ركاعم الجزولي بقوله وان لا يكون قبل الاخبار عائد اعلى شي في نتهى قال ابو حيان
وقد وافق ابن عصفور الشلوبين على جواز ذلك لكن خالف الشلوبين الصغير
وقال ان ما ذكره ابو علي الشلوبين غير صحيح قال ابو حيان ونكتة الخلاف هل
شرط هذا الضمير ان لا يكون عائدا على شي قبله او شرطه ان لا يكون رابطا
الثالث نفي من الشرط جواز استعماله مرفوعا وجواز استعماله مثبتا وان
يكون بعضها بوصف به من جملة او جملتين في حكم جملة واحدة كالشرط والجزاء
وامكان الاستعمال ذكرها الاربعة التسهيل والاولين الكافية الشافية
وهي ايضا واردة على كافية ابن الحاجب وان كان الذي اراد الاخبار عنه معطوفا
ومعطوفا عليه اشترط اتحاد العامل حقيقة او حكما ذكره التسهيل ولم
ارمن عد هذه علة منع لا يغني شرطه ثالث وهو ان يكون الفعل موجبا
نعم ذكره التسهيل وهو ايضا وارد على فوز الكافية وكذلك الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصة **تنبيه** كلام عبارة الالفية والكافية الجار الذي
في باب الاخبار من الالف واللام وهو كذلك لكن ذكر الاخفش فيها لمن نجم
بينهما بالروابط الاخبار بيعا بالذي الاول قلت جارية زيد لا قعدنا بالذا
اخبرت عن زيد قلت اللذان جارية لا القاعد ثان زيد ولو اخبرت بالذي معا
الذي قلت جارية لا الذي قعد ثاني. لانه لا ضمير يعود من الجملة الخطرية
الثانية المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد **باب العدد**

باب العدد

قول الكافية اسم العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء قال ابن الفواس لو
اقتصر على ما وضع لكمية الاحاد لكان كافيا قول الكافية والالفية والعبارة لهما
ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما احاده مذكرة عن ذلك انا ذكر
المعدود فان حذف جاز حذف التاء مع المذكر ومنه حديث من صام رمضان
واتبعه ستا من شوال ذكره ابن هشام الجوامع ويستثنى ايضا ما كان
لفظه مذكرا ومعناه مؤنث او بالعكس بانه يجوز فيه الوجهان وقد ذكره
ابن الحاجب قول الالفية والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الاكثر
فيه

فيه كالعدة وشرحها بقلاده الكافي المعدود العلامة وان كان ابدالها افرد
وتبعه عليه ابن الحاجب بقال الذي ثلاثمائة الى تسعمائة وكان قياسه مائات او
مئين وهو استغنا وهم لا يجرونه نعم في سعاية ان اطلق الجمع ولابد من تقييده
بالقلة كما في الالفية في ذكر علتهما معا التعجب كونه جمع تكسير والا جمع
التصحيح وان كان للقلة فلا يضاف اليه غالبا الا ان اهمل غيره او جاوز ما اهمل او قل
استعمال غيره واستثنى من شرح الكافية والعمدة من قوله بلفظ قلة ما اذا اهمل
جمع القلة فانه يضاف الى جمع الكثرة قول الالفية ومميز العشرين للتسعينا
بواحد اجاز بعضهم ان يقال عندي عشرون دراهم لعشرين رجلا لكل واحد منهم
عشرون قال في شرح التسهيل وهذا الذي ادعت الحاجة اليه فلا استعماله حسن
وان لم تستعمله العرب لانه استعمال لا يتم مقصد بغيره ولا يجمع مميز عشرين وبابه
في غير هذا النوع انتهى قولهما ومميز قد يعرب ذكر في شرح التسهيل ان ذلك
لغة ضعيفة وانه لا يقاس عليه قال ابن قاسم واذا ثبت كونها لغة فينبغي القياس
عليها وان كانت ضعيفة قول الكافية وفي ثماني عشرة افتح البا لاجل اسكانها
وحذفها شاذه يفتح النون بفي لغة والفتح وهي حذف البا وكسر النون حكاها ابن
مالك في الكافية الشافية وشرحها وعبارته واقتح او اسكن يا ثماني عشرة
او احذف اثرها فتحة او كسرة قول الالفية وان تزد بعض الذي منه بني
تضف اليه هذا مذهب الجمهور واختار في التسهيل اعمال ثالث في ثلث ونحوه
فلان لان العرب قول ضيفنا الرجلين اذا كنت الثالث منهما من قال ثالث ثنين بهذا
المعنى عد ركوله بفعله ومن قال ثالث ثلاثة لم يعد لانه لا فعل له قول الالفية
والكافية والعبارة لهما وقول حادي عشر احد عشر على التاني خاصة قال ابن
قاسم قد اجاز سيبويه وجماعة من المتقدمين على الاول ايضا فيما الا شمال عليه يقال
رابع عشر ثلاثة عشر وانما اجازوه بشرط الاضافة ولا يجوز ان ينصب ما
بعده وكذا ذكره ابن الفواس ونسبه لاكثر النحاة قول الكافية وان شئت
حادي عشر فهي صورة ثالثة وهي الاقتصار على المركب الاول فيقال حادي
عشر وقد ذكر هذه الالفية بقوله وشاع الاستغنا بحادي عشرا وعبارة شرح

وتعقبه ابو حيان ... العشرة ... التصحيح انه لم ...

الكناية وقد يقتصر على المرتبة الاولى بلا قيد بناؤه وربما اعرب وذكر ابن الفواس وهذه
الصورة انه حذف العجز من الاول والصدر من الثاني وبه جزم ابن هشام في الجامع تنبيه
قال ابو حيان اول عشرون وسائر العقود الى التسعين والمائة والالف لم يسمع من العرب
بناء اسم فاعل منها يقولون عاشر عشرين ولا ثالث ثلاثين ولا رابع اربعين والقياس
يقتضي ان لا يقال من ذلك اذ لم يسمع لان الاشتقاق من الاسماء الجامدة لا يقاس قلت
والذي ذكر من ذلك هذا عاشر عشرين وقال الكسائي تقول هذا الجزء العاشر
عشرين وقيل منه الثالث ثلاثين والرابع اربعين الى اخره وقال سيبويه والفراء
هذا الجزء العشرون وهذه الورقة العشرون على معنى تمام العشرين مجوزه انما
وقال بعضهم تقول هذا متم عشرين او مكمل عشرين وهذا اسبق نقول لانه يلزم ان يجمع
نفسه او يكمل نفسه وقال ابو علي في العقود كلها هو المولى كذا وهي المولية
كذا فتقول المولي عشرين والمولية عشرين قال بعض اصحابنا يقال هو مكمل
العشرين وتمام العشرين لو يلبه بانها العقود فتقول العشرون والثلاثون الى
اربعون الى تمام العقود انتهى

باب كم وكأين وكذا قول الالفية

قال ابن التسهيل والعمدة لان هذا جائز الانفصال في الاختيار وذلك مخصوص الانفصال
بالاضطرار قول الكافية في الاستفهامية مميزها منصوب قال ابن طلحة في كتبه
ويجوز جره ان دخل على كم حرف جر ولذكر هذه الصورة في الالفية قولها والعبارة
للكافية والجر به مجرور شرطه الاتصال فان فصل نصب حملا على الاستفهامية
ذكره في التسهيل والعمدة والكافية الشافية وشرحها قولها يعود وجمع قال
ابو حيان يشمع مساوي الانواع ونص النحويون على ان الافراد اكثر وافصح من الجمع
قول الالفية كعشرة ومائة قال ابو حيان يشمع بان سبب الجمع والافراد هو
التشبيه بهما وهو قول لم نقل عن النحويين في ذلك لان ابا علي الفارسي وجماعة
قالوا لعد تعيينها بالمفرد مجرى ثلاثمائة واربعمائة لما كان بعضها على التكثير
ولا ضيعتا الى البعد كما ان الثلاث والاربع مضافان الى المائة وهي مفرد وما اضافتا
الى الجمع بعلم قول من قال ثلاث سنين ولا يعد كانت لما اضافتا الى العدد او فع كما
ان تمام تصانيف ابي من ثلاث سنين وقال ابن كيسان كم يسمون اخرون نسبا ذلك
شبهها

مستشهدا بمن في كان فيه نادر في العقود زنادر في الجمع اجرت مجراها قال وممكن ان يقال
انه لم يقصد بالتشبيه بيان السبب بل الحكم فقط قول الالفية كم كأين وكذا
في تعليق ابن هشام هل كان حقه ان يقول وكم الخبرية يعني كما صنع في الكافية الشافية
والتسهيل قال والجواب انه لما وقع التردد حملناه على كم التي هي اقرب مذكور وايضا
جانبه بن عصفور ان كم الخبرية اصل للاستفهامية والرد الى الاصل اولى من الفرع انتهى وقال
ابن قاسم قد ذهب الناظم الى ان كاين قد يستفهم بها مستندا لقول ابي لابن مسعود
كاين تعد سورة الاحزاب قال ونصوص النحويين على انها لا تكون الا خبرية وقال ابو حيان
في ذكر المصنف دليلا على انها يستفهم بها سوى هذا الاثر وقد تقدم لنا الكلام معه في انه
عدل النحاة في اثبات القواعد النحوية بغير ورود الاثر كما قال الاثر وغيره وقال ابن
قاسم انما اراد الناظم التشبيه في الدلالة على تكثير عدد مبهم لا في جميع احكامها لان
كاين لا يعطف لها ولا تكون مميزها جمعا ولا يجر من ولا اضافة قال ثم ظاهر التشبيه
انها للتكثير وبه صرح في غير هذا الموضع ونوزع في ذلك دان الذي يظهر انها
لم توضع للتكثير قلت الذي نازعه في ذلك ابو حيان قال الذي يظهر من استعمال
العرب لكاين انها للتكثير ولا كذا فلا يظهر انها توضع له بل هي مبهمة في العدد شوا
كان كثيرا ام قليلا قال ابن قاسم وظاهر قوله وكذا انما تستعمل كناية عن العدد وهي تعود
ومكررا بلا واو وقال ذلك بدل علم ورود الواو الامرين ولم يذكر لهما شاهدا ونازع
ابن خروف في افرادها وزعم انه غير مستعمل في كلام العرب انتهى قوله وينصب
تمييز ذين او به صل من تصب جهه امران الادل ظاهره استواء الامرين والمصرح به في
التسهيل ان الاكثر جر بمن بعد كاين والثاني كذا ان الجر بمن يكون في تمييز كذا ايضا
والمصرح به في الكافية الشافية اختصاصه بكاين وعبارتها وانصب مميز
بها وبعشرين بعد كاين غالبا بلفظ من ثم قال ثم جعلوا مميز كاين لا يكون
الا منصوبا وكذا مميز كذا والاكثر وقوع مميز كاين مجرورا بمن الجنسية وفي تعليق
ابن هشام قوله او به صل من فيه نظر من جهتين الاول انه اوهم حقه التقديم بالنسبة
الى كاين لما قدمناه ان الاكثر في تمييزها الجر بمن قال ثم بعد ذكره انه ينتصب بوهم
ضعفه وقلته لا سيما وقد اقترن به تمييز كذا وفي قوله نصب ولا انه لا بد

مثلهما الا فيما كان ضعيفا او قد قال بعضهم بامتناعه والمختار خلافه الثاني انه ذكر في التسهيل
انه منع في غيرها ان يكون تمييزها غير معرفة ونفى والى قال في شرحه واما كذا فلا يجئ تمييزها الا
منصوبا ونص على التمييز بجمعها وافرادها سواء ولنبين لحكمها ثم انتهى قول الكافية
وكيت وذيت للحديث فيه امران الاول يعني انما يكنى بهما عن الحديث مكررين
قال ابن مالك يكنى عن الحديث بكيت وكيت او ذيت وذيت بفتح التاء وكسرها والفتح
اشهر وقد تفتح التاء وتشدد الياء والثاني قال ابن مالك ايضا قد يكنى عن الحديث ايضا
بكذا او كذا **باب الحكاية** قال ابو حيان وابن عصفور هذا الباب معقود لحكاية
المفرد بأي ومن واما حكاية الجملة فقد تقدمت في باب القول وتذكر في باب كذا قال ابن عقيل في
وجهه الثلاثة هي ادوات الحكاية قول الالفية **احك بأي ما لمنكور** فيه امور الاول
شرطه ان يكون مذكورا قبل كما نص عليه في التسهيل المتأخر قال ابن عقيل في التسهيل اي اليه
علامة جمع في المسؤول عنه او في صفته الصالحة له قال ويحكي جمع تصحيح موجود فيه او صالح
لوضعه ومثال الاول بالتنوين يقال ابو منانا فيقال اياتا ومثال الثاني يقال
رجال فيقال ايون لانك تقول فلان رجال صالحون فالرفع مقتضي ان تقول رايت ضميرا لا يقال
فيه ايين ايين او عندي حمير لا يقال ايون قال ولم يشترط ذلك في الخلاصة الثالث
لم يصرح في اي بكون الحكاية واجبة او جائزة ونقل ابو حيان عن ابن عصفور ان ابن النحويين
من اجاز ترك الحكاية في اي اي واجاز الا ستفهام على الابتداء والخبر قال ذلك لو اشتهر
الى قلت ابن سعد ان قولها **ووقفا احك ما لمنكور بمن** قال ابو حيان سؤال
ما عليه اكثر العرب ومن العرب من يعرب بالرفع والنصب والجر حكاه ابن كيسان في المختار
قولها **وقل منان** اي اذا كان التثنية عند كون المسؤول عنه مثنى فهل كذا قاله انتعاظ
كان يقال رايت رجلا وامراة فانه يحكي بقولك من ومنه قال ابو حيان وهل يجوز
ان يثنى وتغلب المذكر فيقال منين كما يقال احمرين في رجل احمر وامراة حمراء
يحتمل ان يكون الخلاف وعندي الا يجوز لان القصد في الحكاية الا شتغال قال وكذا
اي فيهما الا حقلا لان فيقال في المثال المذكور انه في نحو ايه وابه بالعطف وسواء
في الصورتين ان نقول اعراب المحكي انتهى قولها **والعلم احكينه من بعد من**
فيه امور الاول قيده في التسهيل العلم بغير المتيقن نفي الا شتراك فيه قال ابو
حيان

ابو حيان في شرحه وهذا يقتضي نفي الاشتراك لا يجوز ان يحكى الثاني قال ابن مالك حكاية
ينه لغة الحجازيين يوجبون الحكاية والمنقول ان الحجازيين قد يرفعونه على كل حال كلغة
غيرهم وقد يحصل اعرابه ويحتمل انه يعربونه بحكون والاعراب افصح من الحكاية لانه
لا تتصور الا بخروج الخبر عما عهد فيه من الرفع ولذا يجيز الحجازيون الاعراب فيرجعون الى
الى اللغة الفصيحة ولا يجيز بنو تميم الحكاية اصلا الثالث يشترط في حكاية العلم ان لا يكون
موصوفا بغير ابن مضاف الى علم ذكره الناظم في الكافية وشرحها والتسهيل قال ابو حيان ويشترط
ايضا ان لا يتبع بتابع من بيان او توكيد او بدل فان اتبع عطف ففي جواز حكايته خلاف
محكي في التسهيل وشرح الكافية من غير ترجيح وظاهر عبارة الكافية ترجيح جوازه
حيث قال والعلم المشترك مع غير العلم بالعطف يحكي عن بعضهم ولم يلم
وعبارته في شرحها والخلاف في عبارة العلم معطوفا على غير علم او معطوفا عليه غير علم فبعضهم
اجازه وبعضهم منع نحو قولك من سعيد وابنه لمن قال رايت سعيدا وابنه ومن غلام
زيد وعمرا لمن قال رايت زيد وعمرا قال ابو حيان والعرو نعني العطف وبيان التوابع
على القول بالجواز فيه انه ليس فيه بيان المعطوف عليه نحو فيه قولها **ان عريت
من عاطف بها اقترن** قال ابو حيان يستثنى من ذلك ما جرى ذكره في البسيط
وهو اذا اردت ان تحكي الشيئين على كل على حدته وكررت من مع العلم فلانك تدخل العاطف
على من كقولك لمن قال رايت زيدا وعمرا من زيدا ومن عمرا ولا يبطل دخول حرف
العطف الحكاية لانه انما يطلب في الاول انتهى **تنبيه** باب الحكاية مما ذكر
الكافية والشذور **باب التانيث** وقال في باب التذكير والتا
نيث بالجمع بينهما كما صنع في الكافية الشافية والتسهيل لكان احسن لانه
نظير قوله المعرب والمبني والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود وكذا ترجم ابن
الحاجب المذكر والمؤنث قول الالفية والكافية **علامة التانيث تاء** فيه امران
الاول قيل انما هي الهاء وانما تبدل تاء في الا تصال قال ابو حيان وقائل هذا اظنه
قول سيبويه قال في التلخيص قال وانما كان الحذف للهاء في الوصل الزم وقوله في باب لا
النشب وشبهها نسبته بالتثنية لحذفه طلحة قال وانما يجوز سيبويه على لغة
الوقف نص على ان التانيث بالتاء وان الهاء بدل اشتمال اثواب الوقف في دون البدل

فلا يوجد الهاء فيكون فيه لكسر التاء في يؤنث بها الاسم الواحد في الوقف **الثاني** قال
ابو حيان [illegible] لم كانت التاء فيه ظاهرة انه يكون مؤنثا حتى يعطى حكمه في الاخبار عنه
وغير ذلك بل في ذلك تفصيل وذلك ان ما في اخره تاء التانيث فاما ان يكون مع كونه مذكرا
حقيقة بمعنى مذكر كطلحة وحمزة اسمي رجل فيعامل فلا يؤنث نظرا الى اللفظ
وان كان مع كونه مؤنثا حقيقة انثى كفاطمة [illegible] هذا فيما امتاز فيه الذكر من
المؤنث وان لم تعتبر فيه مؤنث سواء كان العدد لو مذكرا او مؤنثا كنخلة وقملة قال
وانما [illegible] من سماع عن نملة سليمان انها كانت ذكرا او انثى فقال ان كانت انثى [illegible] لفظه
تعالى قالت نملة [illegible] ولم يعلم ان قاعدة اللسان العربي [illegible] تمييز المذكر من المؤنث
معا فيه تاء التانيث انه يعامل معاملة المؤنث سواء كان العدد لو مذكرا او مؤنثا قال
وقد استشعر هذا الجواب من ضعفه اهل العربية مثل الزمخشري وغيره واوردوه
ذلك في مجالس [illegible] حتى استحسن [illegible] العرب وان [illegible] الاسم [illegible] فيه التاء
يعتبر مؤنثا حقيقة بمعنى مؤنث على كل حال نحو حنظلة [illegible] انتهى قوله الطاء فيه
والالف مقصورة او ممدودة قال ابن القواس تبع المصنف ذلك مذهب الاخفش في قوله ان
الهمزة [illegible] علم التانيث والعلامات عنده ثلاث وذهب سيبويه الى انها علا
متان فقط التاء والالف والهمزة [illegible] بدل من الف التانيث وقال ابن حيان
في شرح التسهيل ذهب ابو القاسم الزجاج الى ان الهمزة الممدودة هي علامة
التانيث وهو قول الكوفيين وذهب الاخفش الى ان الالف والهمزة معا للتانيث
ورد بانه لا يوجد كلمة فيها ما انث بحرفين والبصريون ذهبوا الى ان التانيث انما هو
في الالف والتاء التي تبدل هاء في الوقف واما الهمزة فانها عندهم بدل من الالف وذلك
انهم لما ارادوا ان [illegible] ما اخره [illegible] لما التقى
ساكنان [illegible] المتطرفة الدالة على التانيث همزة لتعذر [illegible]
منها الى الاخرى في بعض المواضع وكانت الاخرى احق بالابدال لتطرفها وبالطراء
محل التغيير قال وزاد الكوفيون في علامة التانيث الالف الممدودة كما تقدم
والتاء في نحو بنت واخت والالف والتاء في نحو مسلمات والنون الثانية في نحو [illegible]
[illegible] في نحو [illegible] والياء في هذي وزعم هشام ان التانيث في [illegible]
انما

انما هو بالكسرة في الدال انتهى وقال الزمخشري في المفصل علامة التانيث التاء
والالف والياء في هذي قال الاندلسي في شرحه وحصر العلامات في الثلاث [illegible]
في انت فانها علامة التانيث قال وقلت لا نسلم ان الكسرة هي العلامة بل اللفظ
بكماله هو صيغة المؤنث قلت ولا يلزم في هذي ايضا مثل هذا بان يقال ان يقول
لا نسلم ان الياء هي العلامة بل هذي صيغة صيغت للمؤنث فما هو جوابه فهو
جوابنا فلا يختار ان العلامات اكثر مما ذكر قوله العلامة **ويعرف التقدير بالضمير**
فيه امران **الاول** قال ابو حيان ينبغي ان يزيد فيها لا يخرج [illegible] الاشياء المذكورة
الدالة على تانيث الاسم لا يحتاج [illegible] لا علامة للتانيث فيه بل ان كان
الاسم مؤنثا [illegible] يحتج [illegible] لتبيين التانيث فيه بالمعنى [illegible]
اللفظ **الثاني** قال ابو حيان الاسم الذي لا يكون فيه علامة التانيث اما ان يكون حقيقي
التذكير او حقيقي التانيث او مجازيهما [illegible] نحو زيد
وحائط ولا يؤنث شيء من ذلك الا مقصورا على السماع [illegible] نحو قدر وشمس
وان حقيقتها فاما ان يمتاز فيه المذكر من المؤنث او لا ان امتاز فيؤنث ان اردت المؤنث
كهند ويذكر ان اردت المذكر وان لم تعتبر فان الاسم اذ ذاك مذكر سواء اردت به
المؤنث او المذكر نحو برغوث قوله **ونحوه** قال في التسهيل كوصفه او الاشارة اليه او عوده
او جمعه على مثال يختص بالمؤنث او يغلب فيه زاد في العمدة وبالخبر وبالحال [illegible] ابو حيان
[illegible] التانيث [illegible] الفدر قوله **ومن فعيل كقتيل ان تبع**
موصوفه غالبا التاء تمتنع فيه امور **الاول** قال ابن هشام لا يريد بقوله موصوفه
الموصوف الصناعي بل الموصوف المعنوي [illegible] نحو هند فتيل [illegible] نحو [illegible]
مع انه [illegible] لا نعت **الثاني** قال ابن هشام ايضا [illegible] الباب [illegible] اذا
حذف الموصوف نحو [illegible] فقيلا [illegible] تريد المؤنث [illegible]
اذا قلت رايت [illegible] نحو ذلك [illegible] بين الجري على موصوف
وعدم الجري عليه [illegible] سواء [illegible] كان مستند
هو السماع [illegible] **الثالث** قال ابو حيان [illegible] انه
اذا حذف الموصوف [illegible] التاء [illegible] الموصوف [illegible]

هو أنه وصف لمؤنث فلا تلحقه التاء نحو رأيت فيلا من النساء فلا يحتاج بعد إلى زاد
إلى علامة لأن فعلى خص المؤنث أو فجار فيلا من صبيان النساء قاله ابن خالويه
والف التأنيث ذات قصر وذات مد فيه كما تقدم من أن الألف في التأنيث ثم ذكرها
البصريين بل يحتج المقصور وأن الممدودة من منعها فيها ذكرى قال ابن قاسم
الملوح فعلى بكسر الفاء وكان ينبغي أن يفصل فيه كما فصل في فعلى بضمها كون ألفه
كان مصدرا كذكرى أو جمعا كحجلى وظربى فإنه للتأنيث وإن لم يكن مصدرا ولا جمعا
في بابه لم يكن ألفه للتأنيث بل الإلحاق نحو في التنكير بمعنى للتأنيث كعزهى وإن نوى
فلا لمعا أو لرجل كسلمى قلت كذا قطاع الكلية الشافية والعدة وشرحها قوله
وأعز لغير هذه استندرا قال ابن قاسم يعني أن ما لم يذكر هنا من أبنية ألف
التأنيث المقصورة مستندر فلا ودته قلت يعني لأنه أدرجه الكلية وشرحها
في التسهيل أوزانا كثيرة للمقصورة نحو ثلاثين وزنا إلا أنه لم ينص على أنها كلها
مشهورة بل قال ونذر المقصورة كذا وكذا ثم ذكر شامل للمشهورة والمستندرة بل هو
الظاهر من عبارة شرح الكافية حيث قال والغرض الأول مستوعب الأمثلة التي للمقصورة
نعم صرح في العدة بأن من مشهور أمثلة المقصورة فعللى كقبعثرى ومن على فعلى
نحو زبكى وخبرى وصرح في شرحه [illegible] وشفاري من الأبنية الشاذة
وأنه أخرى عن ذكرها في المتن لشذوذها وذا ألف وارد عم ذكره فيما هنا في المشهورة
قوله **لمدها فعلاء** فيه أمور الأول قال ابن قاسم ذكر هنا أبنية الممدود وفي جعله
في التسهيل من الأبنية المختصة بالمقصورة والتي ذهب ابن عصفور وذهب إلى الأرايس
القوطية وابن القطاع وقد سمع منه أمثلة في التسهيل جمع هذا النحو عشر على [illegible]
قال وهو الصحيح **الثاني** زاد في العدة في مشهور أمثلة الممدود فعلاء وفعلياء
وفعلاء وفعلاء وفعلاء وفعلاء **الثالث** اقتصر حاله في الكافية والعدة
على فعل الأوزان فمن حسب خلاف في المقصورة وخلاف في الممدودة وزاد في التسهيل فيها
ثلاثة وهو [illegible] ومن ذلك [illegible] وحنفساء [illegible] وأفعلاء
بفتح العين وفعللاء وفعللاء [illegible] وفعلالاء وفعلاء وفعولاء ومفعولاء وفعلاء
باب المقصور والممدود قال ابن الحاجب في الشافية وأحوال الأبنية قد تكون
للحاجة

للحاجة كما في فعل الفارع المرتدة وقد يكون للتوسع والمقصور كالممدود في
وفي الزوائد قال ابن هشام فيه نظر من وجهين الأول أن المقصور لا توسعة فيه
لأن معنى التوسعة التفنن في الكلام كالترديد والحرف والمقصور خارج عن ذلك
والثاني أن الممدود داخل تحت الزيادة قال والجواب عن الأول أن التوسعة في الانقسام إلى
مقصور وممدود لا في الأمثلة التي المقصور [illegible] أنه وإن كان مزيدا فيه إلا أنه نوع من
المزيد فيه له أحكام تخصه فلذلك أفرده ومثل ذلك كذا في قوله المقصور ما آخره
ألف مفردة والممدود ما كان بعد ألفه همزة فيه أمور الأول قال ابن هشام كان الصواب
أن يقول بعض الأسماء المعربة ليدخل نحو تحسو وسمي والرحى وجاء وشاء وحذف نحو
الاسم وإذا ومتى وحسو لا والأفعال والماء وهو من يخرج بقولنا المعرب قال وخيل المصنف ذكر
في الحد الاسم فقال أي نحو يخشى ويرضى لأنه دعليه وهو سهو وأصلها في المقصور والممدود
[illegible] من ضرب الأسماء المتمكنة إذ الحرف والأفعال والأسماء الغير المتمكنة لا يقال فيها
مقصور ولا ممدود وإنما [illegible] ولا يقال لمقصور وممدود [illegible] العبارة وقول
القراء [illegible] ممدود فعلى مقتضى اللغة لا على اصطلاح النحاة قال المصنف
وأن الملوح [illegible] أنه يجوز [illegible] الوقف لأن الألف منقلبة عن التنوين
فلا يكون من بنية الكلمة **الثاني** قوله بعده أي ليس بعدها همزة قال ابن هشام
ذكر قيدا وذكر ما لا يحتاج إليه أما الأول فلا [illegible] السنة حالة النصب [illegible]
[illegible] أسماء معربة وليست مقصورة فكان ينبغي أن يقول الألف لازمة وأما الثاني فلأن
عوض [illegible] عليه أي وإذا آخره ألف بل آخره همزة فلا حاجة إلى الاحتراز عنه لأنه لم
يدل [illegible] الهمزة [illegible] قال [illegible]
[illegible] مثل حمراء لأنه كان [illegible] ألف أخرى
في اللغة وتكثير الأبنية للتأنيث ثم قلبت الثانية همزة [illegible] الألف
إلى [illegible] بعد [illegible] الألف ألف أخرى في [illegible]
الثالث قوله الممدود ما كان بعد ألفه قال ابن هشام أي بعد الألف والألف التي
يعود عليها الضمير في المقدمة وهي مقيدة بقيد الإفراد فينبغي المقدر ما بعد الألف
من الهمزة همزة وهذا باطل فإن [illegible] الموصوف دون صفته [illegible] الألف لا [illegible]

المكرر بتقرير اعادته كما هو ذكر بل قال الرضي ايضا انه ان جاز ان يكون مقيدة بما الحد مثل
التشاتي والتساوي مثلا بهمزته غير اخرها انه لا يسمى ممدودا الا اصطلاح ورده خوله
انه في الحد يتعرض لكون الهمزة اخرا بل لكونه بعد الالف فلو اراد الالف المتقدمة
بجميع قيودها لفسد ذكر اولا لان من قيودها التجرد او الالف الطارئة كما بينه ذلك في
التكلف مع وروده نحو التشاتي والتعادي او نشرطها الاخر قبل الهمزة دون اشتراط التجرد
فلا دليل عليه **الرابع** قال الجاربردي اورد عليه بعض الاشكال [illegible] لعله ليس فيها اخر الممدود
الف بعدها همزة بل اخره همزة قال وذلك اشارة عن قول من يقول الممدود ما
اخره همزة في قول المصنف كذلك بل قال ما كان بعد الالف في اخره همزة **الخامس**
قال الجاربردي وابن هشام يرد عليه انه يدخل في تعريفه ماء اذ همزته بعد الف بدل عن
اصل نحو ماء اصله موه قلبت الواو الفا والهاء همزة مع انه لا يسمى ممدودا انتصر
عليه الجاربردي بعض العربية بان القصد وارد الاشكال وبقيد الالف بالزائدة فيدفع
ذلك **السادس** قال ابن هشام يرد عليه ايضا نحو كساء ورداء فان همزته بدل من
اصل والظاهر انه لا يسمى عند الاطلاق مقصودا وان كان المصنف مثل له [illegible]
السابع في اوائل الكتب المتداولة في المقصور انما سمي مقصورا لانه قصر عن الاعراب
اي حبس والقصر الحبس وتعقب من وجهين احدهما ان ذلك يصدق على المضاف الى ياء
المتكلم الثاني انه فيه مانع لمناقضة الممدود اذ الذي ان يقال لانه لا يمد الا بمقدار
ما في الالف من اللين لان الالف قد يحذف لتنوين او ساكن بعدها فيقصر الاسم والممدود
خلافه لانه يمد لوقوع الالف قبل الهمزة كما تمد حروف المد المتصلة بها ولا يحذف الالف قال
نبه على ذلك الرضي والجاربردي وابن هشام وغيرهم في الالفية **اذا اسم استوجب**
من قبل الطرف فتحا قال ابن فلاح قلت قوله استوجب يشير بجعلها انه يقتضي
ان شرط ذلك يلزم فتحه فلا يكتفي على الفتح ولا يمكن ذلك بل يجري [illegible] الفعل
قلت معناه استحق ذلك في القياس من شهد اللسان والغالب الاكثر ان قصد جعل
اللازم مستوجب ذلك في القياس وان كان السماع ورد في بعضه غلابة وكثر فيه وما [illegible]
قبل اخره الف قوله كعمل وجعل قال ابن هشام كان حقه ان يقول وجعل بالواو عاطفا
على قوله كالاسف قال وكانه يتغير في كجعل لحذف العاطف فوق ابن الحاجب من امثلة

الباء على

الباء على قال ابن هشام قد يعترض عليه بانه كسر نحو مضروب وقد نص في باب التصغير
على انه استغنى بتصحيحه عن تكسيره قال والجواب ان ذلك في مضروب ونحوه مما هو
صفة ومفعول هنا على تكسير خاص مطلقا ولعله وليس بصفة نحو كالعشى والصدى
والطوى لان نظيرها الحول والعطش والعرو وطاوي انما هو [illegible] فيكون
العطش نظير الصدى والعرو نظير الطوى وبه صرح في الشرح قال الجاربردي ان
هو سهو بل الصدى نظير العرو تقول صدي فهو صديان وعري فهو عريان والطوى نظير
العطش تقول طوي فهو طيان كعطش فهو عطشان وقد ذكر ذلك في شرح البعلي
على الصواب قال الاولى ان يكون المثال في العشى [illegible] فقوله كالعشى
هناك قال في الشرح [illegible] بالفتح قال في شرح المفصل
وخلاف القياس [illegible] كفتاة [illegible] شرح الهادي انه جمع ندى على نداء كجمال
وجمل ثم على اندية كقتلة واجمية فلا يكون اندية جمع المقصور الا ندى مفردا جعله
قول الاندية **وعكس ذا اضطرارا مجمع عليه** فيه ان الادلة [illegible]
[illegible] قبل الهمزة [illegible] فيما يوجب [illegible] نحو [illegible] والقصد [illegible] يتبعه
في النصب [illegible] معدود [illegible] رفع [illegible] واجاب ابن فلاح بانه جمع على جواز
في الجملة [illegible] رفع لعلامة بعض المواضع **الثالث** قال ابن هشام يستثنى من ذلك مسألة
وذلك نحو سواء قالوا فيه سوى بالضم والكسر مع القصر وبفتحها وجوب المد في
وجوازه في المكسور وحينئذ نحو امد [illegible] ان نفتح ونقص المضموم
لان [illegible] مندرجة [illegible] ولا يتبع [illegible] وزن الكلمة وخرج عن
اصلها كذا رايته مخطوطا في حواشي ابن المصنف قلت انما الخلاف ان استثنى ذلك
ونحوه على راي من يقول انه يجوز في الشعر ارتكاب الممنوع وان لم تدع اليه ضرورة لانه ليس
الشعر ضرورة وهو راي ابن عصفور وابي حيان وقيل انه لا يجوز الا حيث لا مندوحة
عنه وعليه ابن مالك فعلى هذا لا يحتاج الى استثناء قوله **والعكس بخلف يقع**
اكثر البصريين على المنع مطلقا وجمهور الكوفيين على الجواز مطلقا وصححه ابن عصفور
[illegible] وابن ولاد وزعما ان سيبويه دل على جوازه في الشعر بقوله [illegible]
[illegible] قال ابن [illegible] زيادة الالف قبل اخر المقصور [illegible]

ع فلا جاز ذلك ما لا يوجب لقصره كالغنا، ومنع منه ما له موجب فهو كشكوى والفتاوى والجواز
مطلقا وعليه اكثر المتاخرين **تنبيه** مسئلة قصر الممدود وعكسه مفعولة في التسهيل
في تذكرته على جمعه **باب التثنية والجمع** قول الالفية آخر المقصور الثالث
مع المثنى والجمع مما الف ابدل كمعنى مع غير ذا قلب واو الالف قال ابن قاسم
هذا الذي جرى به هنا مذهب سيبويه وذهب قوم الى ان الالف الاصلية والمجهولة
ان اميلت او قلبت ياء في موضع ما تثنى بالياء، وان لم تمل فالواو وهذا اختيار ابن عصفور
وبه جزم في الكافية قلت وعبارته بعد قوله مثنى كذا الذي اصله قصير بالياء في موضعه
كالى اسما اذا دريا وقال في شرحها وان كانت الالف ثالثة قلبت ياء ان كانت
بالامضحا كالى مدى او غير بدل من شيء وقد اميلت كالى متى ان صارت ياء في موضع
ما كالى الى وبعض ج على ذلك في بقية كتبه قوله **ونحو علباء كساء وحيا بواو**
او همز قد يفهم انهما الامرين وليس كذلك عند احد اما سيبويه فنص على ان
اقرار الهمز فيهما احسن وان القلب فيه الا ما او اكثر من المنقلبة من اصل مع
اشتراكهما في القلة واما المصنف فنص في الكافية وشرحها على ان اعلال نحو
علباء راجح على تصحيحه وتصحيح نحو كساء وحياء راجح على اعلاله وبه جزم ابن هشام
في النزهة قوله **واحذف من المقصور في جمع** الى آخره قال ابن قاسم كان ينبغي
ان يذكر المنقوص لحذف ياءه في الجمع على حد المثنى وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل
الياء قوله **وان جمعته بتاء والف** قال ابن قاسم فان قلت لم ذكر المقصور والمنقوص
اذا جمعا بالالف والتاء قلت كحكمهما اذا ثنيا بان قلت لم ذكر حكم المقصور اذا
جمع بالالف والتاء ولم يذكر حكم الممدود وكلاهما موضوع التثنية او ذكرهما معا
قلت لعل حكم المقصور في جمعي التصحيح واحد فلم يذكره استغناء بذكره في
التثنية بخلاف المقصور فانه خالف التثنية في احد الجمعين ووافقها في الآخر قوله
السالمة واذا صحح باتا سرة قبل ثمرات بالفتح والاسكان حذر الخ وهو المشهور وذكر
اختيار ابن مالك في التسهيل انه يجوز فيه الاسكان في اختيار الامرين احدهما الاعلال
لامه كظبيات والآخر شبه الصفة كاحلات ولم يستثن اكثرهم هذين من النوعين
قول الثعالبية او معتل العين يفعله وفعلة يسكن وبفتح المعرفة في هذين انتهاهو
الاكول

الكون خاصة كماء بعلة المعتلة العين وبه جزم ابن مالك حيث قال في الالفية
والتسمية العين فال في شرح الكافية احترزت بالسالم العين من المضاعف كخلة وحلة
ومن المعتل كجوزة وديمة وصورة وقال ابن قاسم في شرح الالفية ذكر ابن الخباز
في صورة العين ونسب الى الوهم في الايضاح حيث نقلوا ذو اتب بالفتح انتهى وان
كان المصنف اراد لغة هذيل والمنقول عنها فالاتيان بعلة هذيل تسوى شرطا انه
لا يمنع بعلة **باب جمع التكسير** اعلم ان طائفة من النحاة
في بعض ما الفه كتب النحو او صار ابواب ذلك وان اختلفوا في علته وممنهم من طال باب
السنة التي العلامة يسمى كل شيء الا في الجموع ما يحتاج الى التنبيه عليه الخ نحو
انما وضع لاصلاح الكلام بعد هو الا ينبغي وعلى هذا ابن بري في شرح الملحة ومنهم من علل
بان الجموع كلها جمعها السماع ولا توخذ بقياس بخلاف الابنية جمل كتب اللغة
التي تذكر فيها المفردات ومعانيها وتنبه عقب كل منها على جمعه وهذا هو
الصواب قال الشيخ ركن الدين الاسترابادي في شرح الشافية اعلم ان اكثر الجمع
موقوفة على السماع الا ان بعض الجموع غالبا في بعض الاوزان فيذكر الغالب منها وقال
ابن هشام في تعليقه اكثر الجموع يحتاج الى السماع الا ان منها ما يغلب فيعلم به
حتى يحكم اذا سمع ولم يسمع على ما ينبه النحويون واما ما يطرد به فلا خلاف به ولا يرجحه
تحرة وقال ابن قاسم قال بعض المتاخرين ان اكثر الجموع سماعي وكل منها لا يغلب
فيذكر الغالب ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه انتهى وقد اطال به الشيخ جمال الدين ابن
هشام حيث في بعض ابواب النزهة الا انه ذكر ما ان ذكر في باب التصغير الغالب في قياس
في جمع الخماسي وما فيه من حذف ورجح والتخيير وهذا الاين ذكره لانه امر قياسي **واعلم** ان
النحاة في هذا الباب طريقين احدهما ان الجمع ما هو ... والآخر ...
موجع له وقد سلك اكثر الطريقة الاولى ابن الحاجب في الشافية وهي طريقة سيبويه
واكثر النحويين قول الالفية **جموع قلة** قيل كان المناسب ان يعبر بناء القلة لان جموع
ها هنا او افع عم ربعة الفاظ قال ابن هشام والجواب عنه من وجهين احدهما ان جمعه
لا جمع قلة ... بطارد التعبير بجموع ... التعبير بقلوب وجلاب مع اراده القلة الثاني
ان التقليل انما هو في الالفاظ واما موزوناتها فكثير وبالكثيرة هنا باعتبار ذي
[illegible]

الاعتبار فقوله والعكس جاء كالصُّفي اعترض على هذا المثال بأنه قد جاء له جمع قلة
وهو أصفاء فالاولى التعبير برِجَل جمع رَجُل وقُلُب جمع قَلْب وصِرْدان جمع صُرَد كما صرح
في شرح الكافية قوله لفعل اسما صح عينا افعل قال ابن هشام يرد عليه أمران
أحدهما المعتل الفاء كذلك وذلك كوقت ووعد ووجه فإنه لا يطرد فيه أفعل بل لا يكثر بل هو
شاذ جدا كقولهم أوجه وأوجه والثاني المضعف كخد وجد ورب وبر وشق وجش
وقد حمل الناظم على بعض ذلك قلت أكثر ما يستغني بأبنية الكثرة فيه
عن أبنية القلة كجدود وخدود وقدود ورفوف وسرح جمع القلة فيه أرباب وأجداد
قلت وقد نبه الناظم على المستثنيات هذه في الكافية وشرحها وقال أبو حيان إن الناظم
قد لا يرد على قوله صح عينا عين بل الصحيح العين لا يكون معتلا ولا مضعفا لأنه
اصطلاح لبعض أصحابنا قوله وعد الأحرف قال ابن هشام ولا حاجة إليه
مع قوله وللرباعي قال وكان ينبغي أن يجتنب عن هذا لما اعترض بأنه ذكره رفعا
لتوهم متوهم أنه يشترط أن يكون على وزن الذراع والعناق في جنس حركته فلما قال
وعد الأحرف أشعر بأن المراد عدد الحروف خاصة أي وعدد الأحرف كالعناق ما قال
والجواب عنه أن ذلك التأنيث لا يعتد به النحوي إذا عد حروف الأبنية لم يكن ثم
الاشتراك فالبيان قبل هذا مختصة بالتاء أو مجردا بعد قوله والثلاثي العين الثلاثي
جعلانه خلاف هذا أن يتوهم أن الرباعي المختتم بالتاء زائدة على الأربعة كذلك فإن
زرافة أن زرافة وليس كذلك فلما أتى بقوله وعد الأحرف ارتفع هذا الوهم لأنه إنما
يحتمل دخول الملحقة ونحوه قولنا الثلاثي بعد عد نحو ضبع ما يدخل عنده ذكر لفظة
العدد تكرارا لا فائدة فيه ثم قال والجواب أنه ذكر هذا الضرب في النظم بدليل أنه لا
يحترز عما دونه ولا عما فوقه ثم ينتقض بنظائر هذه المسألة قوله وغير ما
أفعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بأفعال يرد فيه أمران الأول قال ابن هشام سوى
في الكلام بين أنواع ما لا يطرد فيه أفعل على أفعال مجيئه على أفعال وذلك على
أقسام متفاوتة المراتب فمنه ما مجيئه على أفعال لازم وذلك فعل نحو إبل
وآبال ومنه ما مجيئه عليه غالب وذلك في نحو ظبي وليث ونمر وعضد وعنب
ورطب وبلوغ عدد ومنه ما مجيئه عليه نادر وذلك المعتل العين نحو ماء وأمواه
واختلفوا

واختلفوا فيما فاؤه همزة نحو أنف أو واو نحو وقت هل يجوز فيه أفعل بجواز أفعال
وخالفه الناس الثاني قال أبو حيان لو ذهب ذاهب إلى اقتياس أفعال في فعل الصحيح
العين لكان مذهبا حسنا لكثرة ما ورد منه قوله وفعل لنحو أحمر وحمرا
فيه أمران الأول قال ابن قاسم هذا فيما له أفعل وفعلا فتقيد بالمراد منه في ما لا يقع
في الخلقة كرجل أحمر وأفلع وامرأة رتقا وعذرا فإن كان معدى ... لا يتعدى إلا
خاصة نحو رجل ألى وامرأة عجزا أي بقولنا ... ولا البلا فهي المراد بعض من
النوع خلاف وقد نص في شرح الكافية على اطراده في التفضيل على أن فعلا فيه محفوظ
قال في المعهود من كلام الالفية موافقة شرح الكافية لأنه أدل على التمثيل يدخل فيه
كل ما شابه المثلين في الوصف والوزن ولم يخص كلامه في أفعل بالنص خصوصة المثال
أن يبقى لخروج البعض ... يستغرق التعميم انتقض الثاني قال ابن هشام يستثنى
من قوله إن فعل الذي مؤنثه فعلا لا يطرد فيه فعل أجمع وجمع وكتع وبتع وبصع فإنهم
التزموا في جميعها جمع السلامة ولا يجيزون تكسيرها في المذكر قال ولم يستثنها
الناظم لقلته قوله وفعلة جمعا بنقل يدرى قال ابن قاسم لو قدم هذا على
قوله وفعل لنحو أحمر وحمرا لكان أنسب ليتوالى جموع القلة وقال ابن هشام وجه قبله
ما بعد قوله بنقل يدرى أي ليس بقياس الجموع غالبا ما فوقها على الثلاثة فكيف
خصص هذه من بينها قلت إن المراد أن هذا موطن تخصيص قوله وفعل
لاسم رباعي بمد قد زيد فيه أمران الأول قال ابن قاسم يشمل ذو الألف ما أوله مفتوح
ومكسور ومضموم وهو كذلك في الأربعة أما الثالث فهو في شرح الكافية أيضا أنه
كذلك يطرد فيه فعل فإنه مثل بعمود وفرد وكراع وكريع المطرد وتبعه ابنه ذكر أن
فعالا ذي فعال وهو الصحيح فلا يقال في غراب غرب ولا في عقاب عقب قلت وكلام
كلامه في العمدة وشرحها موافق لما في التسهيل فإنه اقتصر على ذكر فعال وفعال الثاني
قال ابن قاسم ذكر في الكافية والتسهيل أن فعلا يطرد في نوعين أحدهما ما تقدم
والآخر فعول بمعنى فاعل كصبور وصبر ... كان بمعنى مفعول كركوب فلذا قال
ولم يذكره هنا فلعله أنه غير مقيس ولم يكن كذلك قلت ذكر ابنه في العمدة وشرحها
وعبارته في كل صفة كصبور في الوزن وصحة اللام والمبالغة الفاعلية نزل ... قوله وفعل جمعا
لفعلة عرفا ونحو كبرى فيه أمور الأول قال ابن قاسم وابن هشام كان ينبغي فيه أن

يفيد قوله يعد للتنبيه على ان مجيئها في الصفة نادر وقد قال ابن مالك في التسهيل زاد ابن قاسم
ومن فاعل فعل وفعلة اسماء عرفت لكان اولى وبيان في ابن قاسم اقتصر هنا وفي الكافية على
تقدير النوعين فعله وكسرى وقال في شرح الكافية بعد ذكرهما وندر فيما سوى الخ
وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو فعلة اسما نحو جهة وجع **الثالث** قال ابن هشام و
اذا اطلق المصنف الزنة فخذ موضوعها مطلقا بالنظر الى ما يكون عليه من الحالات
ككونه جامدا او مشتقا او صحيحا او معتلا او مذكرا او مؤنثا او لعاقل او غيره واذا قيد
بالاسم فلا تأخذ الصفة وبالعكس وجزاء البلاغة بل مثل بمثال يمنعها اخذ خصوصيات
ذلك المثال نعم ما لم يقم دليل من كلامه على الغاء ذلك الوصف هكذا اصطلاح غيره
من اهل العلم وهو القياس فقوله **ولفعلة فعل** فيه امران **الاول** قيده في التسهيل
بان يكونا تامين احترازا من الصفة كحضر وكبر ونحوهما ومن الاسم المحذوف الثاء كرفة و
ولذا اورد ابن هشام وجهين من احتماله الا ان يكون منهم من قال ان فعلة في نحو
صفة البنية فلا يحتاج الى الاحتراز عنها اذ ليست مجموعة حكمه ابن حيان في الثاني
بان نحو رفة بعد الحذف ليس على وزن فعلة وانما ذلك باعتبار اصله ذكره ابن قاسم
الثاني قال ابن قاسم في شرط التسهيل التمام الا في فعلة بالكسر دون فعلة بالضم
والقياس يقتضي تساويهما قال ولعله انما لم يذكر ذلك في فعلة بضم الفاء لانه قليل
جدا وقال الوانوغي وصلة طلع قوله **ولنحو رام ذو اطراد فعلة** قال ابن هشام قال بعضهم
اذا علل الخ نشأ ايماء بجميع الباب لان فيه التعبير عنه يلزم طرد الحكم في نحو
غزاة تقع بعد مؤخرج وبكون غيره اذ لم [illegible] قوله شذ لا يخلو من كونه من الوضع وان
في قول المصنف نحو رام وكذا احمر وحمراء فوله لنحو احمر وحمر لانه انما حكم على نحو
ذلك لا عليه بنفسه قال والجواب عنه انه اراد انه لا يؤخذ من طريق صيغة العطف تعميم
بل يؤخذ من طريق التعميم لانه انما ربط نحو هذا الحكم متصلا بصيغته فحكم دون
منزلة ان يذكر صيغة ذلك الشيء الذي وضع بعد نحو وانه لو فعل خلاف لفظ قطعا
وهكذا اذا ذكرته قبل هذا الحد قوله **وشاع نحو كامل وكملة** قال ابن قاسم لو قال
كذا نحو كامل لكان انص لان الشياع لا يلزمه الاطراد قوله **فعلى لوصف** نحو **قتيل** زاد
في الكافية والتسهيل وفعيل بمعنى فاعل كمريض ونحوه وفعل بمعنى فعلان كغضبان
قوله **وفعلا لفاعل** [illegible] قال ابو حيان قال بعض اصحابنا [illegible]

ملاصح

نعم من فعل وفعال وفعيل على ما سمع قال ابن يعيش بل الرجوع الى [illegible]
والالف والتاء في المؤنث بل ان فعل بعض شعره وضمة فالجمع بالالف والتاء مثل [illegible]
حكاية قال ابن قاسم وهذا الخلاف يفهم من كلام المصنف قوله **وفعل جمعا**
لعينه الياء فيه امور **الاول** قال ابن قاسم ينبغي شرطه الخ وهو ان يكون
فاؤه [illegible] كبعر وبعار قال ابن هشام وكان حق الناظم ان يستثني ذلك قلت قد
استثناه في الكافية وشرحها **الثاني** كلامه صريح في ان ذلك على فعال وفعلة
وفي التسهيل خصصه بفعل بفعال وهو فعل غير البيان العين ولفعلة مطلقا
ونقله ابو حيان على الذي ضعف له بل قال قوله مطلقا اي سواء كان [illegible] العين او غيره
كجفنة وجفان وعيطة وعياط وان [illegible] احد من الشراح [illegible] ذلك في الكافية ولا
[illegible] على هذه التناقض **الثالث** قال ابن هشام انما لم [illegible] جمع عينه الياء من نحو
[illegible] وضياف المنقل لالتقاء اجتماع الكسرة والياء ثقيل واما [illegible] فالام فيه اشد لان الكسرة
على الياء نفسها قال هذا الذي قالوه مقتضى بامور منها انه كان ينبغي على هذا ان يكون
ترب وتياب ضعيفا [illegible] لا يقولون انما يشترطون في فعال ولا يكون عينه ياء وهذا
ليست عينه ياء قوله **وفعل ايضا له وفعل** فقال ابن قاسم شرطه ان يكون اسما صحيحا
كما ذكر في التسهيل قوله **ومثل فعل ذو التاء** قال ابن هشام يقتضي كلامه ان ما [illegible]
فيه التاء فهو كفعال انه يجمع على فعال ويشترط ذلك وانما نريد به تاء [illegible]
على وزن فعل فهو [illegible] عبارته لا تساعد عليه قوله **وفي فعيل وصف فاعل** قال ابن
قاسم يشترط في ذلك الوزنين ان يكونا للتمييز لموضعين ويشترط في الثاني ان لا يكون
واوي العين [illegible] ولا يائي اللام [illegible] وقد ذكر ذلك في التسهيل قوله **وفعيل**
وصفا فاعل ورد كذاك في انثاه قال ابن قاسم يشترط فيهما ان يكونا صحيحي اللام
ذكره في التسهيل قوله **وشاع في وصف** على فعلان فيه امران **الاول** قال ابن قاسم
ظاهر عبارته هنا انه غير شرط في هذه الاوزان الخمسة وبه صرح في شرح الكافية فقال
ونقل [illegible] من الاطراد وظاهر التسهيل الاطراد وقال ابو حيان في شرح عبارة التسهيل
ظاهر كلامه هنا ان جمع هذه الخمسة على فعال مطرد وذكر في هذا الكتاب ان ذلك
وظاهر الشارح غير ظاهر الاطراد قلت وقد صرح بالاطراد فيها في العدة وشرحها

الثاني قال ابن هشام قد يقال ان قوله فعلانا او انثيه ليس بتعبير جيد لان فعلان اما ممنوع الصرف لمؤنثه فعلى كسكران وغضبان او مصروف لمؤنثه فعلانة كندمانة وهو انما نطق بالممنوع الصرف بدليل فتحه ايا في موضع الجر بقوله او انثيه بالطل لانه لا يتصرف الا اثنى واحدة وهي فعلى واما كان اراد بفعلان المنصرف فخطا من وجهين احدهما منعه صرف المنصرف والثاني انه لا مؤنث الا واحدة وهو فعلانة قال والجواب ان مراده في جنس فعلان ففي ذلك النوع المصروف والممنوع الصرف وانما منع صرفه لانه علم وفيه الزيادة وهو مثل عثمان وسلمان قوله **وبفعول بفعل نحو كبير غالبا** قال ابن هشام في هذه عبارة جامعة لا صلاح لما في الخصوصية والغلبية فتنا قبلا ان فعولا مكثرا ان نقول هنا ما قلناه في قوله في باب الابتداء وتكرر لها غالبا الاخيرة الى جمع قوله كذلك يطرد في فعل اسما مطلقا فا فيه امران الاول الطراد كما في فعل اسم مشترط بل لا يجوز عيبه واو الحوض بفعل اسم مشترط بان لا يكون كذلك كحوت وبان لا يعود حلفا كحب ولا معتل اللام كدمى ذكر شرح التسهيل وطعن الكافية وشرحها والتسهيل **الثاني** قال ابو حيان ذكر صاحب الافصاح ان فعالا ربعولا في جمع فعل الصحيح العين الكثير كالفعل في الفلة الا انه يجب التوقف هنا والبحث على ايهما جمعته العرب منعه ابان في جمعه فتصار لاحد نظري بلغا ما ذكر من ابنية الجموع فلا يجمع على واحد منهما واكثر ابنية في ذلك ما سمع فلم يجز جمع على احدهما الا من عن التمييز ترجع الى ما سمعه غيرك من حفظ حجته على من لم يحفظ انتهى قوله **ومعال له** كلام مبهم قال ابن هشام في يفيد في فيد الاطراد مع انه ينبغي مطرحة تخالف ما قبله قال فان قلت هذه الذي ذكرته باطل لانه قال في اول الباب بفعل انما جمع عينه افعل هو كان قوله هذا لما لم يقتض عدم الاطراد لزم الا يكون هذا مطردا وانت قد علمت ان الامر ليس كذلك فلت انما جعله غير مفيد للاطراد اذا جاءت في مثل هذا السياق وهو ان يحب ما نص عليه من فيفي هو غير منصوص عليه الى جانبه فيزول الجانب الذي كان يتبادر الى الذهن عند الاطلاق فهي كان الذي ينبغي المفهوم من هذه العبارة انه مطرد لانه في ذلك حذا التنبيه غالب الا المطرد وقد نبه بعوله جمع فعل كشنوا تعد د شمود وصار ووصل ولم يتعرض لذلك فظهر ان مراده ذكر المطرد وقال بدر الدين ابن المصنف في جمع فعول.

> قال شيخ بعض المشتغلين ان نعد سيدي احمد بن الحاج في حاشيته عن شرح الفاظ الفاهر انه لا اشتقاق في الا المراد ان الغالب في يعد وزان الذي يعرف فعلا الى الا انه يجوز فعول ومن غير الغالب ان يكون مثال كجلي وزان فعيل والجمع مو في الوزن الذي نعل فعيل بجمعول ... باصحف

178

فعول اي وفعل ذلك قال وبفعل اي وبفعل ايضا له فعول في يقينه دالهم ارجع الله عنه في انتهى ومنشا الخلاف في فهم معنى العبارة تناقض وقع الناظم في هذه المسالة فانه في الكافية لم يذكر فعولا في فعل بل ذكر مثاله في شرحها وزاد ونقص على ما عندهم وزاد في العمدة وشرحها انه مقيس في كل اسم على فعل كاسد واسود وذكر في التسهيل انه مقيس ايضا قال ابو حيان في شرح ظاهر كلامه هنا مقيس وذكر في غير هذا الكتاب انه يقال وانه يقتصر على ما سمع فلا يجد ان فيه تعارضا ذكر ابن هشام ان الذي في المقرب والجزولية انه مقيس وصححه ابو حيان في الارتشاف واذا قلنا بالاطراد فله شرطان احدهما ان يكون اسما والثاني ان لا يكون مضاعفا كطلل ذكره في التسهيل قوله **وفعل في غيرهما** قال ابن هشام يرد عليه ايراد ان احدهما ان ظاهر الكلام ان فعالا في غيرهما ليدخل فعل مع ما فيه وهو في الكثير والا دخل مع غيرهما في الغلبة **الثاني** انه قد مضى ان فعلان بعاله الغالب في فعل بعامله فقوله في غيرهما كالنقض له وثالثها وهو انه دخل في قوله وغيرهما فعل صحيح العين نحو ضرب وصرد وخرو تحول ومقتضاه انه قليل وهو ما ذكره في شرح الكافية لكنه ذكر في العمدة وشرحها والتسهيل ان الغالب التغير قوله **وفعلا اسما وفعيلا وفعل غير معل العين فعلان شمل** فيه امور احدها ذكر في شرح الكافية ان فعلا الوصف الجاري مجرى الاسم كالاسم في ذلك كعبد وعبدان **الثاني** قال ابن هشام اهمل المصنف فعالا وفعلا وفعلا خلاصه بالاسم بحوار الاسم فيما اطلقه عام وليس كذلك بل شرطه الجمع الجمود وقلته وقد صرح بالشرط في ذلك في الجميع والتقييد في التسهيل وشرح العمدة **الثالث** زاد في التسهيل فعلا بالكسر كذيب ودويان والذي في شرح الكافية ان فعالا في فعل قليل وقد بين ابو حيان تناقضه في ذلك والذي في العمدة وشرحها موافق للكافية لما في شرح الكافية قوله **ولكريم وبخيل فعلا** قال ابن قاسم فيد فعيلا المذكور في شرح الكافية بان يكون بمعنى فاعل وقال في التسهيل بمعنى فاعل او بفعل او بفاعل نحو سميع وجليس فينبغي ان يحمل قوله في شرح الكافية على ان المراد معنى اسم الفاعل غير هذا انه يطرد ايضا في جمع فوعلة كصومعة وزوبعة قلت هو الذي في الكافية وشرحها واما في التسهيل فلم يعدد الانواع بل اتى بضابط يجمعها قوله **فواعل** الى آخره قال ابن هشام ذكر المصنف في .. فواعل المبيع

فما عدل الموصوف به مذكر على انه مما شابهه الفاء ابن [illegible] او او ادون ملحقة بخماسي ولحترز بها
بالقيد الاخر من نحو خورنق فانه تحذف في جمعه خرانق بحذف الواو وقوله وبفعائل
اجمعن فعالة وشبهه ذا تاء او مزاله فيه امور الاول قال ابن هشام هو في فعيل
نادر قال ابن الدبري لا يكاد يعثر عليه وقال ابن [illegible] في شرح الكافية واما فعائل جمع فعيل
في بابه اسم جنس فيما اعلم لكنه بمقتضى القياس لعلم مؤنث كسعائد جمع سعيد اسم
امراة وقال الموضح في التحفة وفعائل في فعيل اسم جنس حتى يكون مع الاوزان الاربعة نص
او صفي مؤنث بسعيد جاز جمعه سعائد [illegible] قلت ولهذا قال في التسهيل في فعيلة
وفعولة وفعلة وفعالة وفعالة وفعالة وقال في شرح العمدة وفعائل مطرد في فعيلة
وفعالة وفعالة وفعالة وفعولة وفعول للمؤنث وقال في الكافية

وبفعائل اجمع فعاله ... فعيلة فعالة فعاله
كذا فعولة وذي الخمس تلا ... تلا ثلاثا كذوات الفا افعلا

الثاني قال ابن قاسم شرط هذه الثلاثة [illegible] ان يكون مؤنثة فلو كانت مذكر
لم تجمع على فعائل الا نادرا قلت وهو مذكور في شرح العمدة وفعولة في شرح الكافية
في فعيل الثالث قال ابن قاسم شرط في التسهيل الاسمية في فعولة وفعالة وفعالة
وفعالة وفعولة دون فعيلة واطلق باشتراط الحمة هنا قلت شرطها في شرح العمدة
فيما عدا فعيلة وفعول فقال في فعيلة اسم كان او صفة وفي ما كان على فعول من
اسماء الاناث او صفاتهن الرابع قال ايضا شرط في التسهيل في فعيلة ان لا تكون بمعنى
مفعولة احترازا من نحو جريحة وقتيلة قلت وقد تقدم في نظم الكافية الخامس
قال ايضا ظاهر كلامه اطراد فعائل في هذه الاوزان الخمسة مختومة بالتاء ومجردة منها
[illegible] ظاهر الكافية ايضا وقال في التسهيل بعد ذكر فعولة وفعالة وفعالة وفعالة
وان خلو من التاء مع انتفاء التذكير حفظ فيهن او حفظ من فعول انتهى وهذا
يدل على ان فعائل غير مطرد في هذه الاوزان المجردة ونبه في الارتشاف قلت ولم يذكر
في العمدة وشرحها اطراده في شيء من المجردة سوى فعل خاصة واما شرح الكافية
فذكر فيه فعالا وفعالا وفعولا ثم نبه على انه لا يوجد في فعيل كما تقدم السادس
قال ايضا ذكر في التسهيل ان فعلا [illegible] ايضا نحو حلوب [illegible] شاؤون [illegible] وحلوبة
وجباري

اسما

وجباري وحبارى ابنه ان جدها ما بعد الالف تبين قوله وبالفعالى والفعالى اجمعا صحراء والعذراء
والقيس اتبعا فيه امور احدها قال ابن هشام قوله وبالفعالى ان اراد التخفيف كما نطق به
فليسط بانه مثل صحارى ووهم انما يقولونه صحارى بالتشديد قلت [illegible] تو بالتخفيف فلعل
وصحارى فيه الوجهان والتشديد ايضا قال ابن قاسم فالاولى جمع صحراء وعذراء صحارى وعذارى ايضا
بالتشديد فالقصار لكل منهما ثلاثة جموع فعالي وفعالى وفعالى وذا لا مذكور في التسهيل الثاني
قال ابن هشام مقتضى كلامه هنا ان فعالي وفعالى قياس مطرد في فعلاء لانه قال بعد ان
ذكر صحراء والعذراء والقيس اتبعا وكذا قال في شرح الكافية ما نصه ولك في جمع صحراء وعذراء
ان تقول صحار وعذار وصحارى وعذارى وكذا ما اشبههما انتهى قال وذكر في امثلة
الغريب ان ذلك مسموع في العلف قال وهذا الحول تقول في صحراء صحارى ومثله جوزاء وجوازي
قال وقد يوخذ من تمثيله بصحراء وعذراء ان هذا الجمع لفعلاء التي لا افعل لها [illegible] وهذا ان
قال وقد يكون مقصوده بقوله والقيس اتبعا القياس حيث وجدت ما يستحق ان يقاس عليه
لا فيما هذا [illegible] هذا ان حملت كلامه عليه مع كونه مخالفا للظاهر ولقطه في كتبه [illegible] انتهى
وقال ابن قاسم ظاهر قوله والقيس اتبعا ان يريد بنحو عذراء ما جاء من فعلاء مطلقا او صفة
خاصة بالمؤنث قال وهذا اقرب قال وقال ابنه [illegible] ويشترك فعالي وفعالى فيما كان على
فعلاء اسما نحو صحراء وصفة نحو عذراء فسوى بينهما ولم يقيد الصفة قال ثم الظاهر
بعد [illegible] ما ذكره في التسهيل وهو ان فعلى يحفظ في نحو عذراء وان الفعالى لا يشاركه فيه
بالنص انتهى [illegible] مقيسين في فعلاء صفة انتهى واقول ما يتعجب لحدوث هذه المسألة
ما نعت وذلك اني رايت في تاريخ حلب لابن العديم بخط قال رايت في جزء من املاء ابن
خالويه سال سيف الدولة جماعة من العلماء بحضرته ذات ليلة هل تعرفون
اسما ممدودا وجمعه مقصور فقالوا لا فقال لابن خالويه ما تقول انت فقلت
انا اعرف اسمين قال ما هما قلت لا اقول لك الا بالف درهم ليلا توخذ بلا شكر
وهما صحراء وصحارى وعذراء وعذارى فلما كان بعد شهر اصبت حرفين اخرين ذكرهما
الجرمي في التنبيه وهما صلفاء وصلافي وهي الارض الغليظة وخبراء وخباري وهي
ارض فيها [illegible] ثم بعد عشرين سنة وجدت حرفا ثالثا ذكره ابن دريد في الجمهرة

وهو سبتاء وسبك وهي الارض الخشنة انتهى وقد تتبعت بعد ذلك بوجوه

تجريب الحداد كتيبه اسواح

تجريب الحداد كتيبه اسواح

تجريب الحداد كتيبه اسواح

الامر الثالث قال ابن هشام لا فرق في ذلك بين الاسم والصفة وقد مثل بهما الناظم بقوله صحراء والعذراء قلت قد هو واضح لكنه في التسهيل خصص فعلا الاسم بفعالى بفتحها فعالى للاسم على فعلاء وكذا في العمدة وشرحها وهذا معلوم من كلامه كما هو مقتضى كلامه هنا من الاطراد وقد تقدم كلام ابن طاهر في هذا الرابع قال ابن هشام اخذا من شرح الكافية ذكر الفعالى والفعالي ايضا لما اخره الف مقصورة للتانيث والالحاق كحبلى وذفرى انتهى وفي التسهيل انهما يكونان لاسم على فعلاء او فعلى او فعلى ولوصف على فعلى لانثى افعل الخامس يكون الفعالي بالكسر وحدها لفعلية وفعلاة وفعلوة نحو حذرية وسعلاة وعرقوة ولما حذف اوله زائد من نحو حبنطى وعفرنى وعدولى وقهوباة وبلهنية وقلنسوة وحبارى والفعالى بالفتح وحدها لوصف على فعلان وفعلى كسكران وسكرى ذكره في التسهيل والكافية وشرحها السادس قال ابن فلاح انما يكون فعالى بضم الفاء ولم يذكره انتهى وفي شرح الكافية قد يغنى عن فعالى فعالى كاسير واسارى وفي شرح العمدة ويوافقه فعالى في كسلان في جمع سكارى سكران وسكارى وشبههما ويغنى في جمع اسير وقديم فيقال اسارى وقدامى بضم الفاء لا غيرة التسهيل وفعالى في صفة على فعلان وفعلى راجح دافع في تتبع من نحو قديم واسير مستغنى به وفي غير ذلك مستغنى عنه قولها واجعل فعالى لغير ذي نسب جدد فيه امور الاول قال ابن هشام لا بد من تقييده بالثلاثي فلذلك عبارة التسهيل للثلاثي ساكن العين زيد اخره ياء مشددة لا لتجديد نسب وكلامه هنا المشار

الى ذلك

١٨٠

الى ذلك بالمثال فانه قال في شرح الكافية ويقال في برديّ وكرسيّ وبختيّ وكذا لو ما اشبههما في عدة الحروف وتاخر ياء مشددة زائدة لغير نسب متجدد الثاني قال ابن هشام فقيل قوله لغير ذي نسب جدد اثبت فيه فعالي لما لا نسب فيه متجدد وذلك يشمل شيئين ما لا نسب فيه مطلقا لكنه ليس بمتجدد فعبارته غير سديدة قال والجواب انه اذا اثبت لمنفي بصفة والنفي متسلط على تلك الصفة خاصة لا على نفس الحكم من حيث هو تقول ما جاءني رجل ماجد اي وغير فاضل والمنفي مجيئه في مثل الحالة لا مطلق مجيئه والا فلو ارتفع الطلق في تقييد فاذا قيل لا جعل فعالى لغير ما نسبه متجدد فقد اثبت الحكم لما لا نسب متجدد فيه والنفي متسلط على التجدد وثبوت النسب لا بد منه الثالث قال ابن هشام قوله اي كرسي نسبيا في متجدد ليس بحسن لانه لم يكن فيه نسب قط لا متجدد ولا غيره ورجوع الياء المشددة لا تستلزم حصول النسب او يفهم حصوله الرابع قال ابن هشام قد يعترض على هذا الذي ذكره بان اناسي فيقال هو جمع انسي وانسي نسبه متجدد قال والجواب ان مذهب البعض بيس ان اناسي ليس بجمع انسي بل هو جمع انسان واصله اناسين بدلت النون ياء كظرابي في ظربان وحيد اعلى ذلك ان بعض العرب تقول اناسين وظرابين على الاصل وانه قد ثبت للناد انهم لا يقولون في جمع تركي وجند تراكي وجنادي وكذا في انسي الخامس قال ابن هشام قد يعترض بقولهم مهري ومهاري وهذا اولى من الاعتراض باناسي والجواب ان المهري في الاصل بعير نسب الى مهرة قبيلة ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل بالياء في الاصل للنسب الحقيقي ثم كثر الاستعمال حتى صار النسب منسيا او كالمنسي قلت وقد نبه على هذه الصورة في شرح الكافية فقال وقد تكون الياء في الاصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعماله حتى يصير النسب نسيا منسيا او كالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري السادس قال ابن فلاح ذكر في التسهيل ان هذا الجمع ايضا لنحو علباء وقوباء وحولايا وتحفظ في نحو صحراء السابع قال ابن قاسم هذا اخر ما ذكره في هذا النظم من امثلة جموع التكسير الثلاثي المجرد العري عن الملحق والشبيه به وجملتها احد وعشرون بناء قال وزاد في الكافية اربعة ابنية فعالى وفعيلا وفعلاء وفعالى قلت اما فعالى فقد قدمنا التنبيه عليه قريبا واما

وعلى وجد حرنه ... انه لا يسمع بمعناه الا جمالى جمع جمال والطرب جمع طرب وأهل
قوله الثانية وفعال في الصفة ونبه جمعا انه مقصور على السماع كعبيد وطوال وبراء
ربا ثوب علا أثواب قال السيد ذكر الدمراوي في ابيات وسبعا لا جمع على افعال وفيه من
كذلك وأجاب الجاري بان المراد بيان ثوب جمع معتل العين نحو اسكار جرا وبيان اوبيات
قوله وجيل وما لم يغير بيان سيل قال السيد لو قال وجلا فعال به بيان ثوب دون بيان سيل
لكان اولى قال الجاري ليس بصحيح ولانه اراد الاشكال الى نحو كلاب وكعاب وفراخ
قوله وفعال وليس رجله بتكسير قال السيد او يجعله انه ان اراد رجله بفتح الرا
فلا شك انه ليس بتكسير بل انه جمع لان فعله ليس من ابنية الجموع ولكن لا يتوهم انه جمع
رجل بضم الجيم بل يتوهم انه جمع راجل وحينئذ لا وجه لا يراد هنا وان اراد رجلة بكسر
الراء فانه جمع لانه يقال ثلاث رجلة بمعنى ثلاث رجال وهو مذهب سيبويه ان فعلة من ابنية
التكسير ولم يخالف في ذلك الا ابن السراج والمصنف يتبع ابن السراج في ذلك لانه قال
في باب امثلة جمع فعلة في ذكر انه ليس بتكسير فيلزم انه جرى في ذلك على مذهب سيبويه وقال
الجاري ... اراد المصنف فعلة بفتح الفاء وسكون العين فقد ذكر ابن الخباز في شرح الدرة
ان فعلة بكسر عليه الا انه قليل وهو رجل ثم اشار الراوية بعد هذه تكسير عن ابن السراج
وانه جعلها تكسيرا لرجل بمعنى واراد المصنف التنبيه على ظاهره قوله وفعيل
بمعنى مفعول بابه فعلى قال السيد ليس على اطلاقه بل اذا فعيل بمعنى مفعول ... لجرح
وجرحى ولديغ ولدغى واسير واسرى وقتيل وقتلى وما سوى ذلك من فعيل لا جمع
بفعلى كطبيخ وجليس ونسيم وكجيص وفصيل وذبح قوله وفعلا خليفة اختار
المصنف مذهب ابو علي الفارسي ان خلفاء جمع خليفة ———— لا ... ان يجمع
فعيلة على فعلاء قال ابو علي وراى سيبويه لو سمع خليفا في شعره الا انه قول بهذا القول
وقال ابن سيدون ان لم سيبويه خليفا فقد سمع من قال ان خليفة خلفا وخلائف
وخلائف الى اللفظ وخلفاء للمعنى انتهى وقال ابو حيان وقد قال الفراء وغيره
يقولون ثلث بقاير وثلاثة ... وسبعه ... بمنزلة خلفا وخلائف
قال ويجوز ان يكون هذا الا انه هذا من الخروج قوله في نحو شرا سوز وحسنا نون وسنون
ومضروبون

ان يسمع

وعجز

ومضروبون وكل من استغنى فيها بما لتصحيح قال الصغير ... يبنى ان يقول وكذا
ما ابدى في زائد من الصفات يستغنى تصحيحه عن تكسير الا مفعلا الخاص بالمؤنث
ليقبل نحو مرضع ومطفل ومفتال ومفعال فقد نص في التسهيل في باب التصحيح على جواز مفعول
والمعتد العين من الصفات المزيد اوله في مضمومه الا مفعلا ومفعلا لخص المؤنث قال
ابو حيان فيتبعه هذا الشكل بما هو مبني على وعن الاصل الا وزن انه تختص بالمؤنث
وجدته على وزن مفعل وعلى وزن مفعل وعلى وزن مفعل وعلى وزن مفعل وعلى وزن مفعل
قال الاول نحو امراة مكعب اى كعاب وثيب ثيب ومجعل حرمه ومطلب بالتنزيل
المحداد والثاني نحو مطفل ومرضع والثالث نحو امراة اطلا ملازمة للمقصورة ونافلة
بلوح طالح والرابع نحو متبع بتبعها ولدها ونخلة موقر بالحمل عرامن
محمل فقال به نحو جمع التكسير لا يقع عنه جمع التصحيح ونحوها اوله مبني وتختص بالمؤنث وان
كان كذلك لانه لا يصح جمع بالالف والتا من صفات المؤنث الا ما كان ثابته بالتا نحو مكرمة
وقاربه قوله وذكر الخامس منه مستكره قال في التسهيل بغير عنه غالبا التصحيح ...
نحو معطاء ومهذار فانه اذا كان تنبيها بالمزيد لفظا او فى حذائه عليه بالالف
ويا الهمز والياء مثله ان يسبقا قال ابن عقيل في دعليه نحو استغراف مثل الهمزة
ليست اولى بالتعليل لا يجوز ابقاؤها زعلا مع ان الجمع لا يكون فيه بهمزة مكسورة ان الهمزة
في الجمع مقطوعة قوله والواو لا اليا واحد فران جمعت ما جمعون قال ابن هشام
وشبه عنز بعض نحو مته النون في النيابة قول الترجمة وبما بعد ان فوق الثلاث قد تعين
بعض يحذف الجمع مع ان الاتباع في هذا النقل ابقاؤه في حذف النبس ونحو قوله سيبويه
وذلك داخل في قول الالفية والبيع ... بلا ... فانه يشامل الصورتين وفلسفة
وهي مسألة مستوعبة وخلافية وهي مسألة تعتبر بعد قول الترجمة والمحذوف
مرتبة قبل الاخر حسن من قول الالفية ... بكرا ... قال ابو حيان قال انه يعني ما كان
حرف مد كمصفور وقنديل وسرداح وما كان عن حرف مد تقع بعده في عبارة
الترجمة لانتقال الثقل ثم ان شرطه في حذفه ان يكون رابعا كما صرح به في التسهيل
وبه يحترز عبارة الالفية قال ابو حيان وما كان غير رابع امتنانا كعد ابر ونحو ...

ومن كثير ولو حا فساكنه نحو وخيف جوح فانه نحدو وهذا الاخر اخ الخامس وارد

على عبارة النزهة وانتزال الزيادة فيه المذكورة الالفية وغير هاقد يوخذ من عبارة

النزهة بلا برد ونشرطه في العمدة نشرطه فيه ان لا يكون مدغما فيه اذ غاما اصليا فان كان

كذلك حذف فيقال في مصدر مصادر لمصادر واغفل هذا الشرط في تسهيل كتبه وفي تنبيه

عليه ابو حيان في شرح التسهيل ولا تنسى في توضيح اعتبار هو وارد على الالفية والنزهة

معا فقول النزهة ولا واطة دون مهض كهنون منطوقه يمنع بدل العوض النفع

كماء مثاله ولا يختص به بل كما لكم في يكون ايضا بعد اعتماء حذفه من حذفه في كاحد

قريبي التضعيف في لغزى فقول النافية ونحو خشّ الى اخره استثني من ذلك نخم ونهم فانهما

جمعا قال ابن هشام في شرح الكافية فذكر سيبويه جمعه على نخم ونهم لان العرب

التزمتها للتانيث ولم تقل فيه صلا الا نخم وهي النخم لها من الرطب فلا يقال فيه

هو الرطب وكذا ربطه قول النافية ونحو اهط حكى الاصمعي ارهط وانشد وفي

مقتضى ارهطه فيكون اراهط جمعا له لا لرهط قاله ابو حيان فقولها ولحاديث

قال التسهيل هو جمع احدوثة بمعنى حديث فهو جمع على القياس وزعم ابن خروف

ان احدوثة انما يستعمل في مصالب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به فليس

ذلك السهيلي فقال اما انا فحفظ هذا الرجل وهذا بيت حفظه صيان العكنة من الحجرات

البيض وحليسها اذا ما انقضت احدوثة لو تعيدها ... وفي الصحاح الاحدوثة ما

[illegible] فقال ابو حيان هو جمع لبلاه فرد استعمل بمعنى ليلة فليلا

[illegible] القليل فقولها وليس قال المبرد هو من جمع الترخيم

كتصغير الترخيم بحذف الزيادة ولا يحتاج الى تقدير اسم اخر جاء هنا اذ كتصغير الهلاة الك

عنس فيابن وهذا انشاد وقال ابو حيان يحتمل ان يكون الجمع كان اطيبة ويكون حرزنه

فعلاء ويكون هذا الجمع له مقيسا وذلك بان يجعل استعماله من الكلمة التي هي

مصدر بكر مصدر التدلل عمرو بكر ولما كان الموضع محل للتمكن عليه والتشتت فيه سمى

مكانا وفقال وهذا اولى من ادعاء الزيادة في البيع وجعله معظما احسن لانه

اذا امكنت الاصالة بعد الى الزيادة فقولها وقد يجمع الجمع فيه امور الاول

فقال

قال ابو حيان لا خلاف ان جموع الكثرة لا تجمع تبعا او اختلفوا في جموع القلة

فمذهب الاكثرين انه ينقاس وقال الجرمي والسيرافي لا ينقاس ولا يجمع الا ما جمعوا

واختار ابن عصفور الشلوبين تستثني في التسهيل الجواز في افعل وافعال وافاعل

او فعلة او فعلة كدراهم ودنانير وفضلاء وبحور فان هذه الاربعة لا تجمع لانها الثالث اذا جمع

الجمع فكر الوعا ستجعه او تقاربه من البعدان فتجمع على ما يجمع عليه ذلك العدد فيقال في فوم

انواع نحو كوض واحواض في مصرا جمع مصير مصارين مصطار او سلاطين وفي عفار عفاير

كبعي جار وصر اجير وفي اعبد اعابد كاسود واساود في الرابع قال السيد والجار يدعي اعلم

ان جمع الجمع لا ينطلق على اقل من تسعة كما ان جمع البعد لا ينطلق على اقل من ثلاثة الا

مجازا ولم اراحدا من الايمة العربية المتعز بن فيها ذكر ذلك سوى هؤلاء العجم

الذين شرحوا الشافية بل رايت في كلام ابي حيان ما ينافي ذلك فانه قال وجه جمع الجمع

انه ينزل الجمع على قطعه ويتنزل منزلة الواحد فيجمع فولهما نحو اكالب وانابع

وجمالات وجمالات وكلابات وبيوتات وحرات وحجرات بيه انهر الادل اعلم ان ابا

حيان عد جميع ما سمع من جمع الجمع في الاختيار والضرورة فقال الزبيدي في الكلم فجمع

ايد واياد واوطب واواطب وانعام واناعيم واسورة واساورة واسقية واساقي

وانطع وانالع وافوال واقاويل واعراب واعاريب وقطع ومعنار ومصران ومصارين

وحشان وحشاشين وجمال وجمالات واعطبة واعطيات واسقية واسقيات وبيو

وبيوتات ومواليد ومواليات فذكر نحو زرد زردات وعود وعودات وصواحب

وصواحبات بوصف وحدايد وحدايدات وحمر وحمرات وطرق وطرقات وحجر وحجرات

وانصاء وانصاء مارعي من النبات قال وتمرا انما جمع من الجمع في الكلام والمفرد وبر

ودطب اوطب واوطاب وانيم ونسوار وبيت وبيع وقول وعوب ومعن مصير وحسن وجمال

وعطا وسقا وبيت ومولى ودار وعابد وصاحبة وحديدة وجمال وطريق وحجر

وقصور ... قال واما ما جاء في الضرورة فاعينات واكرعات وابا طون وانا كمون

وعقابير وعرابيس انتهى ولم يذكر ما ذكره المصنف من الكاليب وكلابات وليوسع

النظر فيه الشيئ فوق المصنف وجد بمثال عليه ان الجوهري ذكر انه جمع جمالة

...[illegible]... جمع الجمع الثالث لم يذكر المصنف جمع الجمع وفيه
انه يقتصر ... ومثل مقاطيل فانه جمع اصال واصال جمع اصل واصل جمع اصيل على المشهور
انكره وقال السهيلي لا اعرف احدا قال جمع الجمع غير الزجاجي وابن عزيز **باب**
التصغير هكذا اورده في الالفية عقب باب التكسير واجاد وفصل في الشاطبية بينهما
بباب النسب وتعين لان التكسير والتصغير اخوان فيكثر ما يرد واحد وبتفقان
في كثير من الاحكام ويحال على كل منهما على الاخر ولهذا جرت عادة النحويين بالحاق احدهما
الاخر والغالب انهم يقدمون التكسير ومنهم من يقدم التصغير ثم يورد التكسير كما ذكر
عنه كابن عصفور وابن الحاجب فقدم التصغير وفصل بينه وبين التكسير كما ذكرنا فقول
الشاطبية ليحمل على تقليل ليست جائزة التصغير مختص بالتقليل ... ذكر ابو حيان غيرها
وهو التقريب كالحقير والقريب اما الزمان او المكان او المنزلة وزاد الكوفيون
التعظيم وزاد بعض المتأخرين التحبيب **ف** قوله والعبارة للشاطبية فالمتمكن بضم اوله وفتح
ثانيه ويعدهما ثالثة ويكسر ما بعدها لو كان اوله في التكسير مضموما نحو ... او ثانيه
مفتوحا نحو ... او ما قبل اخره مكسورا كغربرح ... بعقل بقعوا ... الضمة او الفتحة او الكسرة
زالت وجاءت ضمة او فتحة او كسرة اخرى الا ... الاصل ... ذكر ابو حيان والتسهيل
به احسنا ... ابن ابار ... بعلل هذا لا حاجة اليه قال ابن ... والله ولو كان
بعد ثالثه ياء ساكنة كمسيطر ومبيطر فقال بعضهم ان تصغيره بالتعويض لعقد ذهاب
تلك الياء ومجيء ياء مكانها للتصغير كما ندرى تلك اذا جمع ذهب ضمة المفرد
ومجيء ضمة مكانها في الجمع ونظام كلام التسهيل ان مثل هذا لا يصغر لانه يتوهم
التصغير خلوه من صيغ التصغير وتشبيهه كذا قال في شرح العمدة من موانع التصغير
كونه على صيغة تشبه صيغة التصغير كمسيطر ومهيمن قال ... دعم قول
الشاطبية المتمكن نحو خمسة عشر وبعلبك بصغر بعد اوله وفتح ثانيه ولم يرد الاخص
بالمتمكن قول الالفية والشاطبية بفعيل وفعيعل وفعيعيل فيه امران **الاول** قال ابن قاسم وزن
المصغر بهذه اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وكر ... التكسير
الابنية وليس جاريا على مصطلح التصريف الاوزان ... وتحقيقه ... وسيجيء في
التصغير

في التصغير فعيعل ... وزن الشطر بين فعيعل ... قال السيوطي
هذه الاوزان غير المثنى والجمع والمركب المزجي والعددي لا تعد بها ثلاثة الاشياء را
جعة الى ما قبل علامة التثنية والجمع والى الجزء الاول من المركب كبنو ... والعبارة
للالفية **وما به لمنتهى الجمع وصل به الى امثلة التصغير صل** قال ابن قاسم يستثنى
من ذلك هاء التأنيث والف الممدودة وياء النسب والالف والنون بعد اربعة
احرف فصاعدا فانهن لا يحذفن في التصغير ولا يعتد بهن كما سياتي قلت وقد استثنى
هذه عقب هذا الحكم في العمدة والتسهيل قول الشاطبية وسمع الاخفش سفيرجل فقال
ابو حيان قال بعضهم اصحابنا لعله سمع هذا ممن لا يوخذ بلغته والحكاية عنه لا
تبيح قول الالفية والنزهة والعبارة لهما ولك تعويض ياء قبل طرف المحذوف منه
وفي التسهيل ما لم يستحقها من غير تعويض واحترز بذلك من نحو لغيغيز في لغيغيزى
فان الياء حذفت وبكر تصغيره والياء التي فيه هي الياء التي في العود فلا يعوض من الياء
المحذوفة ياء حذرا من اجتماع ياءين ثم نبه على هذا التفصيل في الشاطبية بقوله
فيما ليست فيه **قوله** والعبارة للشاطبية الا ذا تاء التانيث فيه امران الاول
ان يكون متصلا بها كما ذكره في التسهيل والعمدة قال ابو حيان فلو كانت فيه
ولم تتصل حكم كخرجة ودحيرجة الثاني زاده في التسهيل وانه ان اضيف لنحو
وعبارة العمدة وشرحها وان كان متصلا بعجز مركب ممزوج او بتاء التانيث
نفى بعد ياء التصغير ما كان عليه قبل وجود ها نحو معدي كرب وبعلبك وعرب
بهذا ان عبارة النزهة الشاطبية احسن من قول الالفية الفتح لان المقصود
بهذا الاستثناء ان هذه المستثنيات لا يجب فيها الكسر كما انه يجب الفتح بل
تبقى على ما كانت عليه قبل التصغير من فتح او سكون في قول الشاطبية والنزهة والف
افعال جمعا قال ابن بري في حرزه على ابن جنيع نحو اعشار دار تصغير
اعشار تنحى لكن في التسهيل جمعا او مفردا فسوى بينهما وشرحه
ابو حيان على ذلك ولم يتعقبه وقال ابن قاسم هذا القيد تبع فيه ابن الحاجب الجزولي
وقد خطأه الشلوبين في ذلك وقال ان سيبويه قال اذا صغرت افعالا نحو

ر... ويكون ابنها قلت وعندي أن أبا الحسن لم يذكر
هذه اللفظة في سورة من تصريفه بيان الواقع لا الاحتراز فإن أبا حيان قال لم يثبت
أفعال في أبنية المفردات فلا يتصور أن يكون مفردا إلا أن تسمي بالجمع كأن تسمي رجلا
بأجمال فتقول أجيمال وأما قولهم برمة أعشار وثوب أسمال وأخلاق فهو
من باب الوصف بالجمع لمنتهى في الظاهر من قال جمعه أراد أن ينبه على أنه يقع
إلا كذلك وإلا يراد حينئذ على شارح يجعل ذلك ... من رأيه إلا على صاحب المغني
قوله والعبارة للألفية أو مع مذكر وما به التحق فيذهب التسهيل والكافية
وشرحيهما بل لا يقع تجمعه على مفاعيل قال في شرح الكافية بل رجع ...
على مفاعيل صغر على مفيعيل ... تعبير فالوصل يقع جمعه كثيرة كعنقاء
فإنه يجمع على عقابيس ومع ذلك لا يصغر ... لأن جمع الكثرة لا يصغر على لفظه
بل يرد إلى القلة فقال فيه أعيقب ذكره في التسهيل قول الألفية وألف التأنيث
حيث مدا البيت استثنى في شرح الكافية وغيرها جلولاء وبراكاء وقريثاء
فإن الألف فيها تعامل معاملة التاء من حيث أن الواو والألف ... تحذف عند
تصغيرها فيقال جليلاء وبريكاء وقريثاء بالتخفيف وهذا مذهب سيبويه والمبرد
يشددها إجراء لها مجرى ... بالتشديد قوله من بعد
أربع زاد في التسهيل والعمدة فصاعدا قوله وقدر انفصال ما دل على تثنية أو
جمع تصحيح جلا قال في الكافية هذا إذا لم يجعل علما فإن جعل علما ... ظريفون
وظريفات أعلاما قيل ظريفان أو ظريفون وظريفات بالتخفيف نص عليه سيبويه
قال وتزيد في ثلاثين ثليثون بالتخفيف لأن زيادته بمنزلة ... على ...
قوله وعند تصغير حبارى خير بين الحبيرى فادر والحبير وفي ... ثالث
وهو ... الحبيبر ذكره في شرح الكافية قول الألفية واردد
لأصل ثانيا لينا قلب زاد التسهيل شرطها أن ... قلب عن حرف
لا يكون همزة تلي همزة وعبر في شرح الكافية عن هذا الشرط بقوله قلب عن غير
همز قال ابن قاسم وهو غير محرر فإنه يخرج عنه ما ... صحيح نحو دينار
أصله

أصله دنّار وما كان عن همزة تلي همزة نحو آدم ... فإنه ... تصغير كلمة
غير ذلك ... عبارة التسهيل وعبارة شرح الكافية ... المنع على ما كان
بدلا من همزة لا تستعمل تلي همزة ... قوله وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم
قال أبو حيان أحال هنا الجمع على التصغير وقد تقدم الجمع والحوالة إنما تكون على
المتقدم في الذكر لا على المتأخر قول الألفية والألف الثاني المزيد يجعل واوا كذا
ما الأصل فيه يجهل هذا أيضا إلا الألف المبدلة من همزة تلي همزة ذكره في التسهيل والعمدة
وشرحيهما والثالثة داخلة في قول الشاطبية ... الثانية قوله ما لم يحو غير
التاء ثالثا زاد في التسهيل أو إلا الجمع بينهما ليشمل باب بنت وباب شية
وزاد في العمدة وشرحها أو همزة الوصل كاسم وابن قوله كما قال ابن قاسم فيه نظر
لأنه إن أراد التمثيل فليس بجيد لأن ما ونحوه من الثنائي وضعا ليس من قبيل المنقوص
... بمثل ... أراد التنظير فليس نظير المنقوص ... التكميل لا المنقوص
... وهذا ... قلت
... والأمر ... ويرد
... شرح الكافية إذا
محذوفه ...
... أو تكسيره ...
بالثلاثي المضاف ...
أن تقول فيه ... وقال أبو حيان ...
إذا سميت بما هو ... على حرفين ... حكمت له بحكم ما حذف
لأنه من ... الثلاثية لأن ... المحذوفة
بأنها ... ونص أبو الحسن ... على أنها
أصله حرفان ولا يعلم الذاهب منه ... لأن أكثر المحذوفات كذلك نحو ابن
واسم ويد ودم قال ولم يذكر ... هذا إلا أنه يجعل المحذوف منه حرف
علة قولا واحدا ولم يذكر الخلاف ... إلا ابن مالك انتهى في شرح الكافية
إذا كان المحذوف حرف علة ... تارة يرد هذا وتارة ...

هذا قول [illegible] تسنيه وتسيهه قول الشاطبية وعبده قال ابو حيان ويجوز
ابدال المضمومة همزة فيقال اعيبد قول الشاطبية والمنزهية والواو الثالثة لمعاوية
قال ابو حيان اذا صغرت معاوية على قول من قال اسيود قلت معيوية او على قول من قال
اسيد قلت معيّة يجري مجرى عطا ووزنه اذ ذاك مفيعه لان اللام قد حذفت اذ هي
الياء الثالثة وقال الشلوبين وما معية من ابيه [illegible] يعقد او بعهد
انتهى والمصنف جزم بالقول الثاني لانه الافصح قول الشاطبية فان اتفق اجتماع ثلاث
ياءات حذفت الاخيرة نسيا عكس على الافصح قيل الصواب ان يقول بالاجماع لانه لا خلاف في
ذلك قلت ولمثل ذلك هذه اللفظة الزمخشري في المفصل اخذ المصنف مقدمته
منه وتلويح الجار بري على انه اشار به الى الخلاف الاتي في احوى وقال السخاوي في شرح المفصل
اعلم ان الحذف عند اجتماع الياءات انما يكون اذا كانت ياء التصغير اولا آخرا والا فانك
تقول في حية حييّة وفي ميّة مييّة ولا تحذف وهذا ايضا وارد على قول النزهة وتحذف
ثالث الياءات وقد تحسن ابن ملك حيث قال في العمدة وتحذف لما تلي ياء بين ياء الا
وعبارته في التسهيل او ياءين وليا ياء فلا حاجة عبارته هنا لسعدي الى آخر
اي الوسطى قول الشاطبية وقياس احوى احي غير منصرف وعيسى يصرفه وقال
ابو عمرو احي قال الشيخ علم الدين السخاوي في شرح المفصل اعلم ان نقل مذهب ابي عمرو
ابن العلاء في هذه المسئلة قد وقع فيه تخليط عظيم والذي رواه فيه نسخ المفصل
وكان ابو عمرو يقول احي وكذا قال الجوهري قال وقال ابو عمرو احي كما قالوا
لا احيو قال سيبويه ولو جاز هذا لقيل في عطا عطي هذه حكاية الجوهري
وكذا قال عيسى قال جعله من باب جوار لان الحكاية الحركة ممتنعة فجعل التنوين
عوضا من المحذوف وحكى هذا القايل عن ابن العباس انه قال والعرب يقولون هذا اوييس
جوار اجواري قد نقص غير واحد وليست فيه زيادة المضارعة كما في احي الاتراب
جواري في حال النصب لا ينصرف لتمامه وهم الحكاية الاولى عن ابي عمرو ابو علي وجماعة
من النحاة وحسبك فيها بابي علي وحكى بعضهم عن ابي عمرو انه يقول في عطا عطي
فيجمع بين ثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف المزيدة والياء
المنقلبة

المنقلبة عن الالف الاصلية قال ابو عمرو لا يجوز ذا [illegible] تقول في
كساء وفي احوى قال ولا بد عند الاكثر من حذف المتطرفة لاجتماع ثلاث ياءات
انتهى قال ابو حيان وقد نظم هذا الخلاف في ارجوزته [illegible] ابن منصور له
فقال

> ومثله مصغر الاحوى على احيو وكذاك الالوى
> وان ترد تصغيره احيا فيه خلف نحذ العناها
> فهو احي عند بعض الناس منونا وليس بالقياس
> واخر اختار احي فيه بالنون كالعظم في التشبيه
> وعاب ما قد ذهبا اليه عليهم في النحو سيبويه
> واختار قول يونس احي من غير صرف وكذا الالوى

قال ابو حيان قوله بالنون كالعظم يعني انه ينونه ويجعله من باب اخيو كحاله
قبل الادغام اذ تقول قول الالفية والشافية والعبارة لهما وتصغير الترخيم
تحذف كل الزوائد منه امران الاول قال في العمدة وتنزل الغير تاء التانيث من زوائد
المزيد فيه ان يرخم في تصغيره وذكره في التسهيل وشرح العمدة انه لا بد في هذا التصغير اذا
كان لمؤنث وهو عار من التاء ومن تجاهله بالتاء لو زاد على الثلاثة قال ابو حيان الا في
الصفات التي للمؤنث كحييض في حائض وطالق الثاني كما لم يصغر الترخيم كم في تكسير
الترخيم لم يتعرض له الثلاثة قوله والعبارة للنزهة وبزيادة المؤنث الثلاثي
تاء فيه امور الاول زاد في التسهيل والكافية وفي العمدة وشرحها وللمؤنث الرباعي
المعتل الثالث والرابع فانه لا يصغر الا بالتاء كالثلاثي نحو سما وسمية الثاني
زاد في التسهيل والكافية وشرحها ما زاد على ثلاثة وحذفت منه الالف ثالثة خامسة
او سادسة بتخفيفه التاء عوضا نحو حبارى وحبيرة ولغيزى ولغيغيزة الثالث
استثنى في العمدة وشرحها من الثلاثي ما اشتمل على وصفية كنصف وخود ونحو
هما فانهما لا تلحقه وتختم الشافية والنزهة بالايراد وهو انه يستثنى من الثلاثي
ما حصل فيه لبس بالحاق التاء كاسم الجنس نحو شجر وبقر ونخل وبط وكالبضع
والعشر فانهما دون العشر من اسماء عدد للمؤنث التي هي على ثلاثة احرف فانها

اذا صغر لا ... وقع بين ... من الالفية قول الشاطبية ويرد جمع الكثرة

الى اخره قال السيد يشتغل بمثل سكارى وحار وما نو لنيس له جمع قلة ولا يجمع مفرده بالواو

والنون ولا بالالف والتاء قلت لا اشكال فقد نص ابن مالك في كتبه كلها وابو حيان

في شرح التسهيل على انه لا يشترط في ردّ الجمع ان يكون مفرده يجمع بالواو

والنون او بالالف والتاء لان التصغير ينتج الجمع بما كان لمذكر عاقل رد الى القلة او الى

التصحيح بالواو والنون مطلقا سواء كان مفرده يجمع بهما اولا قال ابو حيان فيقال

في سكارى جمع سكران سكيرانون وفي رجال جمع رجل رجيلون احيمرون وما كان

لمؤنث عاقل او غيره او لمذكر غير عاقل رد الى القلة او الى التصحيح بالالف والتاء مطلقا

ويتعين التصحيح في النوعين اذا فقد جمع القلة وهذا امر معروف لا خلاف فيه وتعجبت

للسيد كيف خفي عليه مثل هذا ثم رايت الجاربردي تعقبه ايضا وابقاه فقال فيه نظر

ان يقال انه لا يستشنعه لانه على ما ذكره في الكافية ان مثل ذلك لا يجمع جمع السلامة

فيكون قوله هنا ثم يجمع جمع السلامة محمولا على ما يجوز جمعه جمع السلامة انتهى وليس

الامر كذلك بل هذا ذهول عن المنقول في المسئلة في من الكتب واشباههم كشرحي

بن ركنه مرتحي شرح الجاربردي بعضهم انه الطرار اللازردي في حواشي الجاربردي

بردي وفد ابن هشام حيث قال في النزهة ويرد جمع الكثرة قلة ادمعا ثم يصحح في

تغلمية وغليمون واويرود بورات في غلام ودور ومثل بها ضر نهج البيض

المعروف ان غلام اذا ايضا لا يجمع اذا كان مكبرا بالواو والنون وددار لا تجمع في حال

التكسير بالالف والتاء ولا شك ان المسئلة من الوضوح بحيث ان ابن عقيل ذكرها

في اول شرح الالفية حيث قال ان اسم الجنس لا يجمع بالواو والنون نكرة رجل فان

ان صغر فانه يجمع بها فيقال في جبير رجيلون ولا شبهة في ان الذي تصدى لتاليف

هناك يحتاج قطعا الى سعة النظر وكثرة الاطلاع واقامة الكشف والمطالعة

ولا يقتصر فيما هو بصدده على العدد القليل من الكتب قول الالفية وصغروا شذوذا

الذي التي وذا مع الفروع منه تا وتي قال ابن قاسم معترض من ثلاثة اوجه

احدها انه يعين الكيفية بالظاهر يوهم ان تصغيرها كتصغير المتمكن والثاني

ان قوله

ان قوله مع الفروع ليس على عمومه لانهم لم يصغروا جميع الفروع والثالث ان

قوله منها تا وتي يوهم ان تي تصغر كما تصغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من

الفاظ المؤنثة الا تا وهو المفهوم من التسهيل انتهى وقال ابو حيان في شرح

التسهيل قال سيبويه اللاتي لا تحقر استغنوا بجمع الواحد المحقر واجاز الاخفش

تحقير اللاتي واللائي والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يثبت ذلك عن العرب ولا يقتضيه

قياس لان قياس هذه الاسماء ان لا تصغر فمتى صغرت العرب منها شيئا وقفنا فيه

مع مورد السماع ولا نتعداه ثم قال بعد ذلك الصحيح انه لا يجوز تصغير اللاتي ولا اللائي

ولا اللواتي ولا اللاتي استغناء بجميع اللتيا عن ذلك ثم قال بعد ذلك ولم يصغروا

من الفاظ المؤنث سوى تا وتي ومنهم لم تصغر ثي وذي وذه مستغنى بتصغير

تا او حوفا من الالتباس بالمذكر او صغروا ذي وذهي وذه انتهى قول الشاطبية

وخوله بالاشارة والموصول قال السيد يوهم ان جميع الاشارة والموصولات تصغر وليس

كذلك قال ومما لا يصغر من الموصول واي وذو الطائية وذا بعدها الاستفهاما

منه وحنا وهنا وثم قولها وزيد اخرها الف بيستثنى من ذلك اولا المقدر

بان مذهب المبرد انه يراد فيها الالف قبل الهمزة لئلا الاخر لئلا يلتبس بالحدود مقصورا

والزجاج اجراه على نمط الباقي وعلى قياسه فاللام ادى الى عود الهمزة قولها

واللتيات قد يوهم انه تصغير اللاتي وهو راي الاخفش وابن مالك وتقدم ان سيبويه

نص على انه جمع اللتيا قولها وزيدوا تصغير الضالين اخر البلاء لم يستوي

بل ربما تصغير وقال ابو حيان في شرح التسهيل لا تصغر الاسماء المتوغلة في البناء

ولا الاسماء المصغرة ولا غير وسوى وسوى بمعنى غير ولا البارحة ولا امس وعند

ومع بمعنى عشية ولا الاسماء العاملة عمل الفعل وتصغير اسم الفاعل مع ذلك

عمله خلاف ولا حسبك ولا الاسماء المختصة بالنفي ولا الاسماء الواقعة على ما

يعظم شرعا ولا كل ولا بعض ولا اي ولا الظروف غير المتمكنة نحو ذات مرة ولا الا

سماء المحكية ولا اسماء الشهور كالمحرم وصفر وباقيها بلا خلاف في الجميع ولا

اسماء الاسبوع كالسبت والاحد وباقيها على مذهب سيبويه واختار ابن كيسان

ومذهب الكوفيين والمازني والجرمي جواز تصغير ياء الاسبوع **باب النسب**
قول الشافية المنسوب الملحق آخره ياء مشددة ليدل على نسبته الى المجرد عنها قال الجا
ربردي اعترض بعض الشارحين على هذا التعريف من وجهين الاول انه يقتضي ان يكون
المنسوب هو المنسوب اليه لان الذي الحق آخره ياء مشددة هو المنسوب اليه لا المنسوب
لان المنسوب هو المركب من المنسوب اليه ومن الياء المشددة ان الذي الحق آخره ياء مشددة
لا يدل على نسبته الى المجرد عن الياء فانه هو المجرد عن الياء واذا لم يصح ما ذكره تعريفا اخرجهما
عن الاخر فكيف يكون احدهما هو الاخر عن الثاني انه من اصطلاح البيس ان المراد بالملحق
بآخره ياء مشددة هو المركب من المنسوب اليه ومن الياء المشددة والمجرد عن الياء المشددة
هو المنسوب اليه فقط وظنه انه بسيط واحد فاثم اعلم ان اعتراضه الثاني
بناء على انه توهم ان الضمير في قوله ليدل عائد الى الملحق لكنه ليس كذلك بل هو عائد
الى الالحاق الذي يفهم من قوله الملحق فرقني بالياء وان فرق بالتاء فهو عائد الى الياء
المشددة اي ليدل الالحاق او الياء المشددة اي ليدل الالحاق او الياء المشددة على
نسبة الملحق الى المجرد عن الياء انتهى قال الشيخ في التعريف المذكور تعريفا
بالمساوية المعرفة والجهالة لاشتماله على نسبة قال ويمكن ان يجاب عنه بانه عرف
المنسوب الاصطلاحي بالنسبة اللغوية فلا يلزم ما ذكر لان النسبة اللغوية معلومة
قول الالفية والعبارة لها والشافية **ومثله مما حواه احذف** قال ابن هشام ان
قلت من قال في بعض بني اذا نسب اليه هل يقول بعضي ونحذف الالف كما نحذف الياء
لان الالف مع الياء بمنزلة الياء قلت لم ينص على ذلك ابو علي وذلك لا يتعين
كما ان الذي يجزئه [illegible] جمعه من حيث حرفي الزيادة بمروان قال
ولك ان تقول مقتضى القياس ان الاخفش اذا نسبت الى كرسي لا ان … ينبغي
المنسوب اليه ولكن توالي [illegible] ات ونحو المعنى [illegible]
اذا ابتنى الالف فلذلك [illegible] قال [illegible] عن الثقل [illegible]
بجوار ويهب قلت الثقل في اجتماع الياءات لا وجود الياء في الكلمة [illegible]
بلا [illegible] وهو من بديع علم النحو لتشتغي قول الالفية **وفتحها**

واذا

واو وحذفها حسن ليسا على حد سواء بل الحذف هو الحسن وكلام [illegible]
الكافية وشرحها وقد نبه عليه ابن الحاجب بقوله والحذف غيرها كحبلى وقد ذكر في
حبلوي ما صرح منه قول النزهة وحبلى اوضح من حبلوي وبقي من اقسام المسألة
انبك حالة القلب يجوز فصلها بالالف فيقال حبلاوي وقد نبه عليه في الشافية
قول الالفية **لشبهها الملحق والاصلي ما لها وللاصلي قلب يعتمد** قال
ابن قاسم يوهم ان الف الالحاق ليست كذلك بل تنكر كالالف الثالثة في ترجيح الحذف
لكن مقتضى قوله [illegible] فصرح الكافية وشرحها بان القلب في الف الالحاق اشبه
من المنقلبة عن اصل لان الالف الالحاق تشبهها بالف التانيث في الزيادة وتشبهها بالا
صلية في انها ابدال من حرف اصلي قول النزهة ولك الخيار في ملهى يوهم التساوي وليس
كذلك بل هو مختار ويجوز الحذف فعبارة الالفية اجود من عبارتها قولها وتقلب
الالف الاخيرة والثالثة والرابعة المنقلبة واما قال الشيخ كان من الواجب ان يقول
الرابعة المنقلبة الى غير الالحاق لانه لم يذكر حكمها فيها بعد قولها وباب [illegible] على
[illegible] قال ابن قاسم في هذا التفصيل نظر لان اصبيا شاذ واشد
حبيبا فانه وجه قوي فقول النزهة ولك الخيار في نحو قاض يوهم التساوي وليس
كذلك بل الحذف اجود ولذا قال في الشافية وتحذف الرابعة على الاصح كقاضي وفي
الالفية والحذف في اليا رابعا احق من قول الالفية والعبارة لها والشافية **واول
ذا القلب انفتاحا** قال ابن قاسم اعلم ان فتح ما قبل اليا متفق على قلبه وذلك
انه اذا اريد النسب الى شج ونحوه فتحت عينه كما تفتح عين نمر ودئل فيتعين قلب
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجي مثل فتى ثم تقلب الالف
واوا كما تقلب الف فتى فقد كفى بهمزة ان الياء لا تبدل واوا الا بواسطة قول الشافية
ونحو الثلاثي من نحو نمر والدئل [illegible] باب ابل ايضا وهو [illegible] الالفية
والنزهة قول النزهة [illegible] جواز الثالث نحو تغلب يوهم ان الفتح مقيس والعرب
فيه انما هو الكسر وان الفتح شاذ يسمع ولا يقاس [illegible] مذهب الخليل وسيبويه
وجزم به ابن مالك بشرح العمدة فقال [illegible] ان المكسور العين [illegible]

قلب

في بعض [illegible] انتهى ومن شبهته انه مطرد وذهب الجزولي الى توسط بين
القولين وهو جواز العقلاء ان لا يفتح قال ابو حيان وهذا مخالف لقول سيبويه من انه شاذ
ولقول المبرد انه مطرد ولا يختار الكثير انتهى ولهذا قال في الشافية نحو تغلبي
على الاصح قول الشافية فيا من مرمى ومرمي نظائره استوا وجها ولنبين هذا بالاد
فمع مرمى وقع صح به في الالفية قول الالفية والنزهة والعبارة لها او زيادة
تثنية او جمع قال في شرح الكافية انما يلزم الحرف في المنسوب اليه من المثنى والجاري
مجراه كاثنين وجمع السلامة المذكور الجاري مجراه كعشرين لذا اعرب بعد التسمية
بما كان يعرب قبلها فاما اذا جعل نونه حرف اعراب واعرب بالحركات فلا حذف وقد
نبه ابن الحاجب على هذا بقوله الاعلام فقد اعرب بالحركات قول الشافية بشرط صحة
العين والنزهة نحو معتل الثاني قال ابن قاسم ولابد من تقييد المعتل العين بصحة
اللام لان الشرط مجموع الامرين فلو كان صحيح العين معتلة واللام معتلة ايضا نحو
طوية وحيية فانه يقال فيهما طووي وحيوي كالصحيح العين قلت وهذا الغير
مذكور في التسهيل قال العمدة وشرحها واشار اليه في الالفية بالمثال حيث قال
وتمموا ما كان كالطويلة فمثل بما هو معتل العين صحيح اللام قولهم والعبارة
للشافية ومن فعيلة غير مضاعف لم يذكر فيها الشرط الثاني المذكور في فعيلة
وفعولة هو صحة العين والنزهة غير معتل الثاني قال ابن قاسم هو شرط فيهما
ايضا ولم يذكر ابن المصنف في شرحه منهما الا شرط عدم التضعيف مع ذكر الشرطين
في فعيلة بالفتح وادخل في فعيلة بالضم شرطا انتهى قلت ابن المصنف معذور فانه
رأى اباه وغيره صنعوا ذلك ذكر والده في فعيلة وفعولة شرطين وفي فعيلة شرطا واحدا
بتتبع قال ابوه في التسهيل يقال في فعيلة فعلي وفي فعيلة وفعولة فعلي ما لم يضاعفا
او يعتل عين فعولة او فعيلة صحيحة اللام فانظر كيف جعل شرط عدم التضعيف
عاما في الاوزان الثلاثة وشرط عدم اعتلال العين خاصا بفعولة وفعيلة
وقال في العمدة ويقال في فعيلة فعلي وفي فعيلة وفعولة فعلي ما لم يضاعفا او يعتل
عين فعيلة مع [illegible] لامه وطرد كعبارة التسهيل الا انه اسقط الشرط الثاني
من فعولة

من فعولة وقال البعض جميعها واطراده في فعيلة بعد [illegible] فعيلة و[illegible] لو كان
مضاعفة تممت وكذلك نحو ما نسب اليه من فعيلة معتل العين صحيح اللام كطويلة انتهى
بمقتضى عبارات التسهيل بحسب [illegible] اختصاص شرط صحة العين بفعيلة وفعولة دون
فعيلة وعلى ذلك جرت عبارة ابن الحاجب وابن هشام ولو كان عندهم استواء الاوزان
الثلاثة في الشرط لجمعوا بينها او جمعوا الشرطين فيها فانه كان اخصر فلا يفصلوا
فعيلة واعادوا الشرط فيها الا لمخالفتها لهما في نقص احد الشرطين واما ابن قاسم
فلعله اعتمد في ذلك شيخه ابا حيان فانه ذكر في شرحه ان الشرطين يجريان في
الاوزان الثلاثة وخالف في ذلك والدليل على تخليطه انه شرح بذلك عبارة التسهيل
وهي لا تعطي ذلك بل تعطي خلافه كما ترى ولو كان عنده ثبت من ذلك لبين او ذكر
هو الحكم المنقول ان عبارة الكتاب معترضة كما جرت عادته بذلك فكونه لم يذكر
شيئا من ذلك وانما اورده مورد بيان مع قول الكتاب ومدلوله صريح في خلاف ذلك
هو وسائر كتب المصنف وغيره دليل على انه حصل له في ذلك سهو وتعشية قال عبارة
الجاربردي [illegible] ولا يشترط في فعيلة صحة العين لان حرف العلة اذا تحرك وانفتح ما قبله
فلا ينقلب الفا بل يلتزم الحذف من [illegible] قول ابن ملك في شرح الكافية واستثقلوا
من حذف الياء فيما موضعها او كانت عينه واوا كجليلة وطويلة لانه لو حذف الياء
فيها لقيل جللي وطولي واستثقلوا فك التضعيف بلا ادغام وتصحيح الواو
وكونه متحركة مفتوحا ما قبلها بل نقول الفقهاء محضة انتهى [illegible] مفتوحا ما قبلها د
صرح بها الشرح بانه [illegible] قولهم والعبارة للنزهة والبيان الاول من تحرك
وفي [illegible] استثنى ابو حيان من فعيلة ما كان نحو كسي تصغير كساء كسيي
النسب اليه كسيي بياء من مشددتين فقال لا يجوز غيره قال وعلة ذلك انه اجتمع
فيه ثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة التي هي لام الكلمة
فحذفنا الياء المنقلبة عن الالف وادغمنا ياء التصغير في الياء الاخرى فبقي كسي
فاذا دخلت ياء النسب قيل كسيي ولا يجوز ان تحذف احدى الياءين من الكلمة
فيبقى لانك ان حذفت ياء التصغير [illegible] لانها المعنى والمعنى باق وان حذفت الياء

الاخر في نحو ... والى اعدائهن موضع واحد لا ينخذ فاصله الياء المنقلبة عن
الف كسرة مع ما يليه فيه من تحريك بالتصغير وهو لا يجوز فلهذا التزم فيه التثقيل
فلو كان مثل الكساء مصغرا ثم نسبت اليه فانه لا يحذف اصلا انتهى قول الالفية
والنزهة والعبارة لهما ونصيبي هالة نحو قرشي وراجي كذا في شرح الكافية وذكر
التسهيل والعمدة وشرحهما وحبلي جوهري التصحيح ومشى عليه ابن الحاجب فقال
وان كانت اصلية تثبت على الاكثر كغراء اي قول الشافية والا فالوجهان كعلباوي كسماوي
وعلباوي والارجح في الاول الافراد وفي الثاني القلب وقد صرح به في النزهة قولهما وفي باب
سقاية سقاءي بالهمز قال في التسهيل وقد يجعل واوا قال ابو حيان وهو صحيح
فيقال سقاوي بابدال الهمزة واوا وقد يجيء الشيء فيقال لو قيل في النسب الى سقاية
سقاوي لم يبعد لان نحو هذه الهمزة تقلب واوا وفي بعض النقل عن ... الثم
قولهما وباب زاي وراية زاءي وراءي ذكر في التسهيل فيه ثلاثة اوجه احدها النسب
اليه على لفظه بالياء والثاني ابدال الياء همزة والثالث ابدال الهمزة المبدلة من
الياء واوا فقالوا وجود هذه الهمزة قول الشافية والمركب ينسب الى صدره احسن
من عبارة الالفية والنزهة لانه كما قال ابو حيان يدخل تحت التثنية الى الاولا جبناه و
وشبهها من المركبات فيقال ... بتخفيف الواو وجنبي بحذف عجزها ولا يدخل ذلك
في قول الالفية والنزهة وانسب لصدر جملة وصدر ما ركب مزجا وعبارة الثلاثة احسن
من قول التسهيل ويحذف لها عجز المركب لانه كما قال ابو حيان ايضا يدخل تحتها
ما لو كان المسمى به اكثر من كلمتين كان تسمي رجلا بخرج اليوم زيد فانك لا تحذف العجز
فقط بل تحذف ما زاد على الجزء الاول قول الالفية اضافة مبدوءة بابن او اب
زاد في النزهة او ام قول الالفية والنزهة وما تعرف بالثاني زاد في التسهيل والعمدة
تحقيقا او تقديرا قال في شرح العمدة واشرت بقولي او تقديرا الى الكنى والاعلام التي
اولها ذو وما لا يعلم اعرابه بالاضافة نحو تقديره نحو بكري وكلاعي في ابي بكر وذي
الكلاع تنبيه قال ابو حيان المراد هنا المضاف الذي يكون علما او علما بالغلبة
لا المضاف على الاطلاق مثل غلام زيد اذا لم يكن علما ولا غالبا بالاضافة

وليس

وليس بمجموعه معنى معهود ينسب اليه كابن الزبير وامرئ القيس فلا ينسب
فيه الى زبير او الى غلام فيكون اخذك من قبيل النسب الى العجز لا الى المضاف
لان كلا منهما باق على معناه قول الشافية وان كان كعبد مناف وامرئ القيس
قلت عبدي ومرئي ذكر ابن مالك في الالفية وشرحها كتبه ان محل النسب الى الصدر ما لم
يخف لبس فان خيف نسب الى الثاني ومثله في شرح الكافية والعمدة لعبد مناف
فقال فيه منافي ومشى عليه في النزهة وقد اورد السمرقندي ... الجار بردي
ثم قال وللقائل ان يقول لا نسلم ان الثاني ومثله في شرح الكافية في عبد مناف ليس
بمقصود فان منافا اسم صنم وقد قصد المضاف اليه واضيف اليه قول الالفية
واجبر برد اللام ما منه حذف جوازا قال ابن قاسم هو مقيد بان لا يكون
معتل العين فان كانت عينه معتلة وجب كما في الكافية وشرحها والتسهيل
وان لم يجبر في التثنية والجمع كشاء وذي بمعنى صاحب فيقال شاهي وذوي وهذا
ايضا وارد على الشافية وقد نبه عليه في النزهة قولهما في جمعي التصحيح
قال ابن قاسم لا فائدة لذكر جمع التصحيح وقد اقتصر في التسهيل على الجمع بالالف
والتاء قلت وكذا اقتصر عليه في خطاب العمدة وشرحها وشرح الكافية وعبارة
الكافية اقرب الى الصواب حيث قال في جمعه مصححا او تثنية وكذا عبر ابن
هشام في النزهة بقوله او جمع مؤنث قول الشافية وان كانت لامه صحيحة
والمحذوف غيرها لم يرد ... منه الفاء او العين وقال ابو حيان يستثنى
منه ما حذفت عينه وهو مضعف كرب المخففة من رب بحذف الباء الاولى الساكنة
وان اذا سمينا به ونسبت اليه رددنا المحذوف فقلت ربي لا نعلم في ذلك خلافا
ونص عليه سيبويه انتهى قول الالفية وحق مجبور بهذي توفيه قال
ابو حيان عبارة الجزولي ما وجب رده في التثنية او الجمع وجب رده في النسب وما
جاز فيه الامران قال وهي احسن لانه يرد ... الوجهان في النسب مع
انه يرد فيهما ويرد في التثنية لغة في الصحيح فاذا علم الامر بوجوبه في التثنية
وعدم وجوبه في ... فيما يجب رده في النسب ... رد هاء في التثنية لا يجب تنبيه

في تذكرة ابي حيان ... عن ... العين ... الثلاثية والنزهة وحكمه انه ان كانت

لامه صحيحة في غير الاشياء المضاعف على ما انضح تفصيله فان كانت معتلة جبر وكل

الفسر لا نعلهم عبارة الشافية لان ذلك مما يجب فيه النقد وهو المحذوف اللام والفعل

بشرطه ولا بد من تصحيحه وهو تصحيح اللام حذفت فاؤه او عينه وذكر ان ما سوى ذلك

يجوز فيه الامران فيد خل فيه ما حذفت عينه وهو مفعل اللام انه مما يجب فيه ان

لا مما يجوز الامران فيكون وارد عليهما وقد اورده بعض شراحهما وقد كان ينبغي ان

يقول وبالامران في غير المحذوف لان مما اعتلت عينه او جر بالتثنية والجمع بالالف

والتاء على غير او ما اعتلت لامه وجاز ذلك قول الالفية **وفتح عينه التزم**

قال ابو حيان يستثنى المضاعف المحذوف العين فانه لا يفتح عينه بل يرد ويدغم كما تقدم

في ربي قلت وقد نص عليه الرضي في شرح الكافية فقال بل كل ما اصله السكون مضاعفا رد

اليه بالتفاء وكرامية لفك المضاعف فقال ربي وربي ولا يقال ربي نص عليه سيبويه قول

الشافية وابو الحسن يسكن ما اصله السكون قال ابو حيان قد رجع الاخفش في الاوسط الى

مذهب سيبويه وذكر ما علم الحرف قول الالفية **وضعف الثاني من ثنائي ثلاثية نحو**

لم يبنه امران الاول قد يفهم ان الثاني حرف صحيح لا يجوز تضعيفه وليس مراد بل المراد

انه اذا كان لينا وجب تضعيفه وان كان غيره جاز فيه التضعيف وعدمه الثاني انه

كان اللين الفا ضوعفت وابدلت الثانية همزة ويجوز ح فيه وجهان في حرفها اقرا

وهاء ولا الاخر ابدال الهمزة واوا وان كان ياء ضوعفت ثم يفعل بهما ما فعل بحي من قلب الثانية

ياء واو ابدالها في جمع حيوي قول الالفية والشافية والعبارة لهما والجمع ... الى العلم

قال ابن مالك في شرح الكافية والعمدة ... اذا كان له مفرد مستعمل قبل استعماله

في قياسه فان كان واحدا مهملا نسب اليه على لفظه وندب بتثنيته ذلك قول النزهة

لعوده حيث اضاف النه قول الالفية **ان لم يشابه واحدا بالوضع** ينبغي ان يجعل

شذوذا للقصور نبه عليه المذكور نبه في شرح الكافية والعمدة وهما اذا ازال عن الجمعة

ينقله الى العلمية كانمار ومدائن عن الجمعة وكذلك نصار وعبارة الشافية

والنزهة اصح في افادة ذلك من عبارة الالفية قول الشافية ... وكثير ... الى

الى اخر

الى اخره زاد في الالفية وجعل في الثلاثة مسموعة في منفستة عند سيبويه **باب**

التقاء الساكنين هو في الشافية والنزهة وقد سقط من الالفية قول الشافية

وفي نحو جيب فلان عين ... لعدم التركيب قال بعض الشراح فيقال عليه ان قوله

اذا كان اول الساكنين ليس غير لازم فانه لا يفرق بينه وبين ما او لهما ... صحيح

نحو دعي هند جاز قلت لا يرد عليه هذا لان ذلك القيد خاص بالمسالة التي قبل

هذا كما هو ظاهر من العبارة قول الشافية **واو ربما** ثم حذفت كنحو احزن الاول ان

كان نون توكيد خفيفة او تنوينا قبل ابن الرافع بين علمين وقد ذكر هما في النزهة

هنا وزاد في التسهيل او نون لدن في لدن وحرك الثاني المضعف في تعليه ان تحريك

الثاني يكون في غير المضعف ايضا وضبطه في التسهيل بان يكون اخر كلمه وهو اخص

واعم من قول الشافية الا في انطلق ولم يلده وفي رد ولم يرد لانه لا يدخل تحته

نحو ابن ركيب واضربا به وسند ونحو ذلك تم ذلك ... في عبارة التسهيل

قال في تحرك الاول ... الفتح لان الغرار من الثقل والفتح اخف الحركات فكان

اصله ويقال ... اصله الا انه يقاء لحركة بل يقتضي وجود التحريك خاصة وتعين الحركة يكون لوجوه

تخصها قولهم وكالاختيار الفتح في نحو الم الله قال ابو حيان ذكر ابو الحسن الكسر فيه جائز

على الاصل ... احرف فيه الكسر لا نقرأ به وقال سيبويه اما الم الله فلا يكسر كانهم

لا يجعلونه من الفا الوصل بمنزلة غيره قول النزهة وبفتح بنقطة في الم الله اصوب قول

الشافية والنزهة واختيارهم نحو اخشوا القوم عكس لو استطعنا تفي في نحو

اخشوا لغة ثالثة وهي انه حكاها في التسهيل والكافية وشرحهما وقرا بها يحيى

بن يعمر وابن ابي اسحاق وابن ... والضالة بالفتح قول الشافية وبجواز الضم والفتح في

نحو رد ولم يرد الضم وفي نحو رد ولم يرد الفتح وفي فر ولم يفر الكسر والضم في الكسر يرد

ممتنع قولهم بخلاف رد القوم على الاكثر في التسهيل ان الاصح في هذا الكسر ويجوز

بتمة بقلة في يرد فيه الضم ولا يتم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح وقال ابو حيان في

... اما الضم فذكر سيبويه انه ليس من كلامهم والقياس لا يبعده لانه كالفتح في

عدم مراجعة الاصل وهو قليل حكاه ابن جني قول الشافية والضم في نحو رده ... ذا

مذهب البصريين وبعض الكوفيين جواز كسرها وفتحها ايضا نقله عنهم صاحب الافصاح
وبه جزم ثعلب في فصيحه وابن مالك في التسهيل وقال ابو حيان انه ظاهر قول سيبويه ومشى
عليه في الترجمة وقال ان الفتح ارجح من الكسر قولهما وغلط ثعلب في جواز الفتح قال
ابو حيان واذا علمت غلطه ظاهر قول سيبويه موافقة لما ذكره ثعلب قول الشافية والترجمة
والعبارة لهما والفتح ومن الناس ارجح من الكسر عكس من ابنك فيه امور الاول قال
ابو حيان لم يختص ذلك بلام التعريف بل الزائدة ولام الذي ونحوه كذلك الثاني ذكر
في التسهيل ان الكسر مع اللام اقل من الفتح مع غير اللام فلعلها في القلة على حد سواء
الثالث ذكر فيه ايضا ان نون من قد تحذف مع اللام قال ابو حيان لم يختص ذلك بلام التعريف
ولم يشترطه ونقوا ان يكون اللام ظاهرة من عمه فيما بعدها وذكر في شرح الكافية ان ذلك
كثير في الشعر واورد منه ابو حيان عدة شواهد ثم قال وهذا يدل على جواز حذف نون
لا لقائها بلام التعريف والتي جوازا حسنا مستعملا لا قليلا كما قال ابن مالك ولا مخصوصا
بضرورة كما ذكر ابن عصفور وغيره من النحويين قال ولو تتبعنا دواوين العرب لاجتمع
من ذلك شيء كثير فكيف يجعل هذا قليلا او ضرورة بل هو كثير ويجوز في سعة
الكلام وكثيرا ما يبني النحويون الاحكام على بيت واحد او بيتين فكيف لا يبني جواز
حذف نون من عند التقائها بلام التعريف الظاهرة وقد جاء منه ما لا يحصى كثرة انتهى

باب الابتداء هكذا ترجم في الشافية ووضعه بين باب التقاء الساكنين
وباب الوقف وهو احسن من صنع الالفية حيث ذكره في اخر مبحث الزيادة وكذا
ترجم عليه فصل في زيادة همزة الوصل وكذا صنع في الكافية الكبرى وزاد في
الترجمة وتمييزها من همزة القطع مع اختلاف ترتيب الالفية في هذه النكت الا في
هذا الباب لاجل مناسبة الباب الوقف قول الالفية والعبارة لهما والشافية
وهو لفعل ماض احتوى على اكثر من اربعة اورد عليه انه لا يلزم منه ان يكون
الهمزة في اهراق واهراقة واسطاع اسطاعة همزة وصل وليست كذلك قال السبكي
ويمكن ان يجاب بان المراد اربعة احرف اصلية وح فلا يرد لان اصلها اراق والطاع
قول الشافية وفي صيغ امر من الثلاثي اورد عليه السبكي وغيره انه حاكم بما يسكن ثاني مضارعه
واما

واما ما لا يسكن ثاني مضارعه نحو الامر فيه متحرك موحف ونحوه فلا يحتاج
ان يقيد بذلك وكذا قوله على قول الالفية وكذا امر الثلاثي كاخش وامض وانفذا
وفيه لا يرد لان المثال خصصه ومن عادته اعطاء الحكم بالمثال وقد صرح بالتقييد في
الكافية الكبرى فقال كذاك امر ثلاثي اذا خلا الحرف من خوف وبعد حذف الالفية
همز ال كذا فيه امران الاول كيف يجتمع هذا مع ما صححه في كتبه في باب المعرف باداة
التعريف من ان المجموع حرف تعريف والهمزة همزة قطع لا همزة وصل الثاني زاد في
الشافية التعريف لام التي هي بدل من ال في لغة طي فقال لام التعريف وميم قول الالفية
ويبدل مدا في الاستفهام او يسهل ظاهره انهما على حد سواء وليس كذلك بل
الاول هو الافصح وقد صرح به الشافية وقال ابن مالك في شرح الكافية ابن النحاة اللغة
المأخوذ بها في التلاوة المرضية قول الشافية الابتداء بعد ساكنة ضمة اصلية بانها تضم
قال في شرح الكافية جاز ان الضمة اللازمة من العارضة لاتصال محلها بياء المؤنث نحو اغزى
جاز في الهمزة الوجهان واجودهما الضم قولهما وكسرها قبل الام اي بكونه على ضعف ان
الاصل فيها الكسر والذي مشى عليه ابو حيان في شرح التسهيل وجزم ابن مالك في شرح
الكافية بان الاصل فيها السكون وان سكونها بعد الواو والفاء رجوع الى الاصل كرمي
دواع تقويته وقد بسط الكلام على ذلك في حاشية المغني قولهما ثم ليقضوا ونحوه بل
هو قليل ان جعل قليل خبرا عن الامرين ومثله شرح التسهيل وغيره بعض معترض بان ابا حيان
انكر على بدر الدين بن مالك وغيره ممن قال ذلك وقال انه قرئ به في السبعة وما قرئ به فيها
لا يوصف بقليل ولا ضعيف قلت والاولى عطف على عبارة الشافية ان يجعل قوله وثم ليقضوا عطفا
على مدخول شبهه في قوله وشبه به او هو واهو وثم ليقضوا وتم الكلام هنا ويجعل
قوله ونحوه ان يجعل هو مبتدأ خبره قليل وبذلك يندفع الاعتراض ولا شك ان الصحيح فصل
ذلك لامرين احدهما انه معدود من ابنية القرآن والمقبول ذلك املي قراءة والثاني انه زاد
فيه لفظة نحو للاشعار بالاستيفاء والقطع عما قبله ولو اراد عطفه كالذي قبله
لقال او على هو لينا سب ما تقدم اذ كان يريد نحو فال ثم ليقضوا ونحو ثم ليقضوا الا
شعار بانه اول الاستيناف بلا حكاية بعض العبارة على او ثم ليقضوا معطوف ونحو ابن بل

مستقبحًا [illegible] ان الغالط كلها متعلقة بكان وهو ما حشنه
لانها تكون حينئذ داخلة في حيزه حيث بيته ويكون قوله قليل غير منتظم مع قبله
ثم رايت الجاربردي يشرح على هذا الخ فرزنه بانه بعد ان اتى الكلام على المشتبهات قال واما
قوله نقل [illegible] بفعله بلا او خبر القلة به وهي من محاسنه

باب الوقف

قول الشاطبية ادرفه فقطع الكلمة مما بعدها قال الشارح معنى الوقف عند حيث انه فيوقف
على ما قبله بعدها شيء ولا يصح قطع كلمة مما بعدها الا اذا قيل قطع كلمة مما بعدها اذا
كان بعدها شيء **واجيب** بان كل كلام يعقبه فانه لا بد وان يكون بعده كلام اخر من
جنسه او من غير جنسه فاذا قطع الكلام مما بعده كان بقائه وقف قوله لا الفيه
تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقول الشاطبية وابدال الالف في المنون المنصوب قال ابن قاسم
يستثنى من المنون ما كان مؤنثا بالتاء فان تنوينه لا يبدل بل يحذف وقفا ورد على الشاطبية
النسيل والجاربردي قلت هذا قد نبها عليه في اثناء الباب حيث قال في الالفية في الوقف
تا تانيث الاسم ها جعل وفي الشاطبية وابدال تا التانيث الاسمية هاء بلا غني الله
عن التنبيه به هنا [illegible] ابن قاسم الى ذلك انه راى الشاطبي بادر الى ذكر ذلك في هذا القيد
فيكون [illegible] العمدة فقال ما في [illegible] بفتحة [illegible] تنوينا [illegible] ثابتة فيبدل الف
في [illegible] الشاطبية هو واضح [illegible] فان التنوين فيه يبدل الفا [illegible] لانه مبني فلا
يقال فيه منصوب ولا يرد ذلك على الالفية لقوله اثر فتح لان الفتح مثل الفتحة الاعراب والفتحة
البنا كما قال في شرح العمدة [illegible] الالفية انه لا بد من تقييد [illegible] بغير المقصور كما قيده في
العمدة بقوله بفتحة ظاهرة وقال في شرحها [illegible] الاول في [illegible]
كون الالف الموقوف عليها هي الالف التي تقدر فيها الاعراب لا المبدلة من التنوين ان كانت
المبدلة من التنوين لم تمل في [illegible] في قراءة حمزة والكسائي ولم يعتد بها [illegible]
بفتى الوري بلا بعد حللا وبرى فليس لي الا ذلك مبتغى ○ وقال في شرح الكافية
لا توقف على المقصور من الاسماء الا بالالف منونا كان او غير منون وفي المنون ثلاثة مذاهب
احدها مذهب سيبويه وهو الحكم عليه في الرفع والجر بان تنوينه حذف دون عوض
وان الوقف عليه على الالف التي في الاصل والحكم عليه في النصب بان تنوينه ابدل الفا

في الوقف

في الوقف الف اجراء له مجرى الصحيح ومذهب المازني ان الالف [illegible] الوقف في
بدل من التنوين منصوبا كان المقصور او مرفوعا او مجرورا وذكر ابن هشام ان مذهب
ابي عمرو والكسائي ان الالف الموقوف عليها في المقصور لا يكون ابدا الا الالف التي من
نفس الاسم مرفوعا كان او مجرورا او منصوبا وهذا المذهب اقوى من غيره ويقويه ثبوت
الرواية بامالة الالف الموقوف عليها والاعتداد بها رويا وبدل التنوين غير صالح لذلك وهذا اذا
الذي حكى ابن هشام عن ابي عمرو والكسائي هو اختيار الشيخ في [illegible] انتهى قال ابن
قاسم وهذا الذي اختاره المصنف مع كونه مخالفا لمذهب سيبويه مخالف لما عليه
معظم النحويين بل نقل [illegible] لما ذهب اليه سيبويه قول الشاطبية بخلاف المرفوع
والمجرور في الواو والياء على الافصح قال الشارح هذا غير مشتمل [illegible] المراد هو بيان
الوقف على المنون المرفوع والمجرور وقوله في ينبه على اكثر من انه يوقف على المنون
المرفوع والمجرور في غير الافصح بابدال تنوينه واوا في الرفع وياء في الجر والافصح خلاف
الابدال فيهما [illegible] التنوين ولم يدر الحذف ام لا **واجاب** الشيخ بان ذلك معلوم
من قوله فالاسكان [illegible] بالوجه الاشهر [illegible] وقلب كل الف همزة [illegible]
وكذلك قلت الالف نحو حبلى همزة قال الشيخ في هذه العبارة نظر لان قوله وقلب
كل الف همزة لا يحتمل ان يتوهم متوهم ان المراد هي الالف التي نحو [illegible] حال الوصل
والف التنوين لم تكن ثابتة في حال الوصل ومنشا ذلك التوهم استبعاد ان التنوين
اذا انقلب في الوقف الفا انقلبت الالف بعد ذلك همزة وهو ظاهر وايضا لو كان
يتوهم ان الف حبلى ينقلب واوا [illegible] بل كان يتوهم انه يختص بمثل [illegible] فخرج من قوله كل الف
فلذلك اورد هذا بالذكر انتهى قول الالفية **واحذف لوقف في سوى اضطرار
صلة غير الفتح في الاضمار** اورد عليه ابن قاسم انه ذكر في التسهيل انه قد يحذف الف
ضمير الغائبة منقولا فتحتها الى ما قبلها اختيارا كقول بعض طي والكرامة
ذات اكرمكم الله به [illegible] يشكل قوله في اختيارا بانه يقتضي القياس عليه وهو
قليل فوقها **وغير ذي التنوين بالعكس** قال ابن قاسم هذا في [illegible] وتحريره ان يقال
المنقوص غير المنون [illegible] انواع الاول ما سقط تنوينه لدخول ال

ان كان منصوبا نحو ... جمع نحو رايت القاضي فيوقف عليه باثبات الياء وجها واحدا وان
كان مرفوعا نحو هذا القاض او مجرورا نحو مررت بالقاض ففيه الوجهان والمختار الا
ثبات الثاني ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاض والخليل يختار فيه الاثبات ويونس يختار
فيه الحذف ورجح سيبويه مذهب يونس لان النداء محل حذف ورجح غيره مذهب الخليل لان
الحذف مجاز ولم يكثر فيترجح بالكثرة الثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رايت
جواري نصبا فيوقف عليه باثبات الياء الرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي
مكة فاذا وقف عليه جاز الوجهان خلافا لابن عصفور قال وقد علم مما تقرر ان كلام الناظم
معترض من وجهين احدهما ان عبارته غير شاملة لهذه الانواع وليس حكمها واحدا
والاخر انه اطلق العبارة فتناول المنصوب مع انه متعين الاثبات كما ذكر في الكافية وشرحها
انتهى وذلك وارد ايضا على عبارة الشافية وعندي انه قد يعتذر عن الالفية في الاعتراض
الثاني بجعل قوله وغير ذي التنوين ... بالنصب حوالة على البيت الذي قبله ويكون
قوله في ذلك البيت ... فلما تعرض لمسالة المنقوص في حالتيه اي حالة التنوين
وعدمه وان الحكم جار بالوجهين في الحالتين معترض غير المنصوب منه اعلم ان الترجيح
في الوجهين مختلف واما عبارة الشافية فانه لم يتعرض عند ذكر المسالة لاستثناء النصب
البتة بل اطلق جواز الحذف واما الاثبات اكثر في القاض عكس فقلت لكنه ذكر في اول
الباب ابدال الالف في المنصوب المنون وهذا تقييد لقوله هنا عكس قاض ولم يذكر
ما فيه ... الشق الاخر هنا ... بقية الباب فهو وارد عليه ... وهو الايراد
الذي اورد على الالفية لكن عبارة الالفية ... الربع بالنسبة ... عبارة الشافية
لا تقبل ذلك والحاصل ان الايراد على الشافية ... لانه وارد ... بالنسبة الى ... من
... المسالة ... الربع ليفيد ما يفيده اول الباب ... راجع الى الربع
بالنسبة والشق الاخر ... الربع ... واما الالفية فلا ايراد عليها بالنسبة
الى الشق الاول ... بالقيد في صورة المسالة وانما ورد عليها بالنسبة
الى الشق الثاني وقد قبل الربع بالنسبة ... عبارة الكافية الكبرى **وقف على**
المنصوب غير المنصرف: منونا تحذف ... نصب: وقد يلحق الرد
والزمه

والزمه **انما**: ما عينه او فاؤه قد اخذا: ولسوى المنون يجعل عكس ما له
وكالصحيح منصوب بفتحه: قال الشارح لما كان هذا الاطلاق يوهم تناول المنصوب
نبه على ما يرجع ذلك الايهام بقوله وكالصحيح منصوبها **قول** الالفية والشافية
والعبارة لها وانما ... نحو يا مري ... واشار بذلك الى ما حذف عينه من المنقوص وبقي
عليه ما حذف فاؤه وحكمه كذلك كما ذكر في الكافية والعمدة قال في شرح الكافية وان كان المنقوص
محذوف العين كمر او محذوف الفاء كيف علما لم يوقف عليه الا باثبات الياء كيفي اذا سمي
به ومن ... قول الالفية **وغير ها التانيث من محرك** الخ شرط جواز ما عدا السكون
ان تكون حركته غير عارضة كما صرح في العمدة قال في شرحها فان كان الموقوف عليه قبل الو
قف ذا حركة عارضة فهو بمنزلة الساكن فلا يوقف عليه الا بالسكون المحض كيومئذ وانتقل
في اقتربت الساعة وقد نبه على ذلك في الشافية قوله والعبارة للالفية **او قف مضعفا**
ما ليس همزا او عليلا ان قفا محركا قال ابن قاسم زيد شرط رابع وهو ان لا يكون منصوبا
منونا قال وقد لا يحتاج الى هذا الشرط لان المنصوب المنون لا يقف ابدا لتنوينه ... بل الحرف
الذي قبل الالف موقوفا عليه بل الموقوف عليه انما هو الالف والكلام انما هو في الموقوف
عليه قول الالفية **... تحريكه لم يحظلا** اعترض بانه يقتضي نقل الحركة الى الواو والياء
وليس كذلك بل حكمها حكم الالف في منع النقل ... ولا يرد ... صحيح ونزاع
في ... الشافية وقال ابن قاسم ان عبارة الالفية اولى لانها تشمل الحرف الذي فانه يمتنع تحريكه
فلا ينقل اليه ولا يرد مسالة الواو والياء لان الامتناع قد يكون للتعذر وقد يكون للا
ستثقال **تنبيه** قال ابن قاسم لجواز النقل شرط رابع وهو ان يكون المنقول منه
صحيحا فلا ينقل من نحو ظبي وهو وارد على الالفية والشافية معا قول الشافية والالفية
في الوقف تا تانيث الاسم ها جعل قال في شرح الكافية زيد عن ان يوقف بالها
على ربت وثمت قياسا على قولهم في لات لاه قول الالفية **وليس حتما في سوى ما كع او**
كيع مجزوما اقتصر على المجزوم وحكم المحذوف العين مثله كره ولم يره ذكره في العمدة
وشرحها وسكت عنه في الشافية قال ابن قاسم فان قلت فهل تجب زيادة الها في نحو لا تق
بمعنى ابق تقي لان ابق محذوف الفاء قلت ... التسهيل الوجوب لانه جعل الضابط

أن نحو عشية أو بدو ونحو محذوف اللام وظاهر قوله في شرح الكافية وتجب الحاق هاء
السكت في الوقف على ما كان من الافعال على حرف واحد وعلى حرفين احدهما زائد ان زيادة
الهاء لا تجب في نحو لا يتوعّ لانه على ثلاثة أحرف ولكن الامر مندرج في كلامه لانه على حرفين احدهما
زائد وقال ابو حيان لم يجز أهل الوقف على نحو تق الا بالهاء والذي يقتضيه النظر عندي ان يكون الوقف
بالهاء اختيارا لا وجوبا لانه حذفت فاؤه ولامه لا زائد الا فيقال لازمة فيقل ويلزم الحذف على
شذوذ وليس بمطرد فلا يلتفت اليه قول الالفية **وما في الاستفهام ان جرت حذف**
الفها قال ابن قاسم شرطه ان لا يركب مع ذا فان ركبت معها لم تحذف الالف نحو على ماذا تلوم
ونبه اشار اليه في التسهيل قول الالفية والشاطبية والعبارة لهما وجلب في هاء ولا
علامة قال في شرح الكافية والوقف بالنقل أخوه في قياس العربية قول الالفية **ووصلها**
بغير تحريك بناء أديم شذ في المدام استحسنا قال ابن قاسم فان قلت كيف ذا البيت معترض من
وجهين احدهما ان قوله ووصلها بغير تحريك بناء اديم يقتضي ان وصلها بحركة الاعراب قد
شذ ايضا لان الاعراب غير تحريك بناء سواء اذ هو يشمل نوعين تحريك البناء غير المدام وتحريك الا
عراب والثاني قوله في المدام استحسن يقتضي موافقة من اجاز ابقاءها مع حركة البناء لا نهام
التحريك المدام قلت اما الاول فليس بلازم واما الثاني فظاهر اللزوم وقد استشكله الكت
بي فقال ما حكم غير المبني … **باب الامالة** قول الشاطبية والطا
بين … مفتوحة نحو دعى وحبلى قال الشيخ لقائل ان يقول لم يوهم بذكر حبلى هنا لانها ليس
لان الهاء منقلبة عن ياء قولها **نونها** بتلاى برجال وحال قال الشيخ لا حاجة الى قوله ذات لانه
يعلم قوله ما الضابر لما مفتوحة قول الالفية **وهكذا بدل عين الفعل** فقال ابن قاسم
مفهومه ان بدل عين الاسم لا يمال اذا كان غير الياء وهو ظاهر كلام سيبويه في الفصل انه يمال
انتهى قلت وقد مشى في الشاطبية على انه يمال تبعا للفعل وعبارة شرح الكافية
اصرح في المنع … من عبارة الالفية فانه قال الالف المبدلة من عين تمال باطراد ان كانت
في فعل … وان الاخر قول الالفية **كذاك تالي الياء والشاطبية** الا تأثير
قبلها … رد عليه انها تؤثر اذا كانت بعد الالف ايضا كما ذكر في التسهيل والكافية
وشرحها فشرط ان تكون متصلة بها نحو بايع وعبارة الكافية وقبل الف تلا او بعدها

وفي شرحه ومن الاسباب امالة الالف لتقدمها على ياء كبايع او … جعلها الى اخر
قال ابن قاسم ولم يذكر سيبويه امالة الالف للياء بعدها وذكرها ابن الدهان وغيره قول **الشا**
طبية في نحو ميال وشيبان زاد في الالفية او لحرفين مع ها كجيبها ادر قال ابن قاسم ومع
نفيس هذه زائدة في الكافية وقيد في التسهيل بان تكون الهاء ثانية وقيده غيره بان
لا يكون قبل الهاء ضمة نحو هذا جيبها فانه لا يجوز فيه الامالة قلت وقد مشى
مشى على … الشيخ … ذكر الزبير وقال الاخر … بينهما واو لهما غير
منصوص قول الشاطبية والالفية **وبعض الهاء كالفاصل يعد فدرهماك من يملها**
لم يصد قال ابن قاسم لم يذكر في الكافية ونحو امالة نحو درهماك وذكر امالة نحو
ان يضربها وذكر سيبويه امالة نحو ان يضربها عن ناس كثير من العرب وقال صاحب الفصل
واما قولهم يريد ان ينزعها ويضربها فشاذ والذي سوغه ان الهاء خفية فلم يعتد بها
قال ابن قاسم ان الناظم اطلق قوله وبعض الهاء وقيده غيره بان لا ينضم ما قبلها فانه
لا يمال كـ هو نحو مثله في الهاء قولها والعبارة للالفية **وحرف الاستعلا يكف**
مظهرا من كسر او يا الى اخره قال ابن قاسم هنا تصريح بان حرف الاستعلاء والراء غير
المكسورة يمنع الامالة اذا كان سببها يا ظاهرة ونحو صرح بذلك في الكافية وا
لتسهيل ولم ينقله وقول الزمخشري ان حروف الاستعلاء في غير باب طاب وخاف
مانع من الامالة ظاهره موافقته وقال ابو حيان لم يجد ذلك في الياء وانما يمنع في
الكسرة فقط قول **الشاطبية** مانع قبلها او بعد ما يلي بكسر او بسكون بعد كسرة كما ذكر
… الالفية ونبه عليه الشيخ … وتغلب المكسورة بعد ما المستعلية قبله وغير
المكسورة لكل اصوب قال الشيخ في عبارته نظر لانها توهم ان الراء المكسورة بعد
الالف تغلب المستعلية بعدها كما تغلبها وهي قبل الالف وليس كذلك فان الراء المكسورة
لا تغلب المستعلية بعد الالف فانه لا يمال نحو فارق … ولكن … وتغلب المكسورة
بعد الالف المستعلية قبلها وغير المكسورة لكل اصوب قول الالفية **ولا تمل لسبب لم**
يتصل قال ابن قاسم يستثنى ذلك الهاء التي من ضمير المؤنث في نحو يضربها وادر
جيبها فانه قد يميلها بسبب منفصل اي في كلمة اخرى قال وذكر غير الصفار

الكسر [illegible] محطة عن الالف بل انما قوتها لاجل الالف وان كانت اضعف
من الكسرة التي بعدها في الكلمة قال سيبويه وسمعناهم يقولون لزيد مال عاملا واجبه
يشبهون بالكلمة الواحدة فليس كلام المصنف على اطلاقه قول الشاطبية والالفية ولا تمال ما
بلا تمكنا يستثنى منه ما عرض بناؤه نحو ابني والفعل الماضي فانه يجوز مع انه غير متمكن
قولها والعبارة للالفية والفتح قبل كسر راء في طرف امل فيه امران الاول قال ابن
فلاح شرطه ان تكون الفتحة قبل راء وطرف ان مراده ان تكون متصلة كما مثل بعلى طرق
لو فصل بينهما في نحو ويبشرك على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو ان الفصل بين الفتحة
والراء ان كان بمكسور او ساكن غير ياء جمهور منع وان كان غيره الكلام الامالة فيها الفتحة
نحو انشروح نحو عمر للبا نحو غير نص على ذلك سيبويه ونبه الناظم على ذلك في بعض نسخ التسهيل
وشرطه ان يكون للاماله ولسنا نشترط ذلك بصحيح بل سيبويه قد ذكر امالة الفتحة الطاء في
لحن وانه خطا ريا وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين نحو العود ولعله اراد في الحرف
الكسرة لذلك بالثاني قال ابن قاسم اصل من شرط الفتحة لكسرة الراء ان لا يكون
على ياء نحو الغير وان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من المشرق وفيه خلاف الا انه نص
على ذلك سيبويه قولها والعبارة للشاطبية وقد يمال قبل هاء التانيث كذا
ما قبل هاء المبالغة ونحوها كعلامة نبه عليه ابن قاسم وفي الشاطبية على ان ذلك ليس
في نحو رحمة ويمنع بالراء نحو كدرة ويتوسط في الاستعلاء نحو حقه فذلك بل ليس كذلك
قول الالفية اما كان عن الف قال ابن قاسم فان قلت لا حاجة ان حذف الفيض لان كلامه
فيما كان مفتوحا وهو قبل الهاء والالف لا تقبل الفتحة قلت هو كذلك ولكن نبه على
منع امالة الالف لئلا يتوهم ان هاء التانيث تسوغ امالة الالف كما تسوغ امالة
الفتحة تنبيه باب الامالة وباب الوقف ساقطان من النزهة والتذكرة وقد
ذكر باب الوقف وجزء الجامع مع انه نحو فقط وليس فيهما شيء من ابواب التصريف
فكانه عنده من علم النحو وكذا صنع ابن مالك في العمدة الا انه ذكر فيها من ابواب
التصريف فكانه عنده باب التثنية والجمع السالم وباب جمع التكسير وباب
النسب

باب التصريف قول الشاطبية التصريف علم باصول
يعرف

عوض

امالة

بها يعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب ولا بناء [illegible]
دخل فيه انه يخرج عن ذلك الحد اكثر ابواب التصريف وذلك لان التصريف يبحث عن
اصول يعرف بها نفس ابنية الماضي والمضارع والمصدر والامر والصفات ولا بد من
معرفة احوال الابنية معرفة نفس الابنية وقد يبحث عن اصول يعرف بها احكام لا تعلق
لها بنفس الابنية ولا باحوالها كالوقف والقلب والاسكان وتجاور الساكنين
والادغام وتخفيف الهمزة الاخرة وهذه الاشياء لا تعلق لها بنفس الابنية ولا باحوالها
لانه لا يعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الاخير بخلاف ما اذا كانت في غير الاخير فانها
من احوال الابنية واجيب عن الاول بان الماضي والمضارع وغيرهما احوال عارضة
للابنية مثلا انما قلت طلب ماض بقولك طلب بناء وماض حالة عارضة له كالقلب
والادغام العارض فقال فالمراد من الماضي والمضارع والمصدر مفهوماتها لا ما صدقت
عليه وعن الثاني انا لا نسلم انه لا يقال الا لاحوال الحرف الاخير حالات الابنية لانه يطلق
على احوال بعض الشيء انها احوال لذلك الشيء قال الشيخ عبد الله وبهذا اسقط
اعتراض من قال انه لا حاجة الى قوله بسبب اعراب بناء على انه لا يعتبر في بناء الكلمة
حالات الحرف الاخير وقال ابن الحاجب في شرحه اذا قلت باحوال لم اقل بالابنية كما قال
بعضهم لئلا يرد احكام الوقف وبعض احكام الادغام وبعض احكام التقاء
الساكنين فانها من التصريف ولا ترجع الى ابنية الكلمة لان الوقف
على زيد بالسكون او بالروم او بالاشمام وفي يضرب الرجل ولم يضرب بالكسر لا يرجع الى علم بناء
كلمة قال وانما قال قوله يعرف بها احوال يدخل فيه علم الاعراب لان البنية تكون عن حال باعتبار
خرج علم الاعراب بقوله التي ليست باعراب قال ابو حيان وما قاله ليس بشيء لان التصريف
انما هو علم باحوال الكلمة حالة الافراد دون حالة التركيب وما ذكره في الوقف بالروم او
الاشمام انما يكون في حالة التركيب لا حالة الافراد لانه لا يرام ولا يشم الا باشارة الحركة
وذلك لا يكون الا في التركيب وكذا الادغام في يضرب الرجل ولم يضرب وكذا التقاء الساكنين الا احكام
التركيبية فليس من علم التصريف قال بل الظاهر ان احكام الكلمة على قسمين قسم
يلحقها حالة التركيب وقسم حالة الافراد فالاول هو علم نوع اعراب ويسمى علم
الاعراب ونوع غير اعرابي وربما سمي مع الاول علم اعراب تغليبا لاحد القسمين

والثلاثي ... معجمه ... لاختلاف المعاني نحو ضرب وضرب ونضارب واضطرب
وكالتصغير والتكسير وبناء الالات واسماء المصادر ونحو ذلك ولهذا اخر علماء النحاة
بذكره قبل علم التصريف وان كان نوعا تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعاني كالنقص
والابدال والقلب والنقل ونحو ذلك انتهى وقال البزبري بعد ذكر المصريين لان معرفة
الابنية واحوال الابنية كلتاهما مقصودتان في علم التصريف اذ علم التصريف هو مقصور
ليس مقصورا على معرفة احوال الابنية حتى اذا ذكرت الاحوال فقط في الحد بل معرفة نفس
الابنية من احكام التصريف كمعرفة الماضي والمستقبل والامر والنهي والافعال والمفعول وغير
ذلك وعلى هذا كل اسم رباعي مجرد على زنة فعالل وكذا كان الماضي على زنة افعل كان
يلزم هذا لو كانت المغايرة بينهما ثابتة ولم يكن ثبوتها لان الفرد استغناء والاطلاق
ان علم الصرف بعض علم النحو فان قلت البعض ليس علم التصريف مشعر بانه علم راسه فيكون
مغايرا لعلم النحو قلت لا نسلم للزوال البعضية على الفرائض لا بوة من اشهر راسه
مغاير لعلم الفقه فكما ان الفرائض جزء من الفقه كذلك التصريف جزء من النحو ولكنها
انهم ضعوا فيه كتبا براسه صنف النحاة في الصرف كتبا براسه وهذا لانه لما كان
العظم اهم للمبتدئ نصروا التصنيف مختصرات فيه تقريبا لما هو اليه بعد البتوق
والى هذا بانه الزمخشري حيث جعل التصريف من جملة علم النحو ببعض الخصوص
بعلم من الاقسام الثلاثة اورده في مكانه دبعضه الشامل للقسمين او الثلاثة ابرزه
وسماه بالاسم المشترك انتهى الغرض الثالث قال البزبري لقائل ان يقول قد يكون انها
بالجزء اعني مثل الكلام في كل وحد ومن نحو ذلك على العرب فيكون الحد جامعا
قال والجواب ان الشاذ الخارج عن القياس الكلي في كل بحث يكون قليلا جدا والنادر
كالعدم الرابع قال البزبري ايضا لقائل ان يقول ذكر احد الامرين من الابنية وا
كل زيادة بلا فائدة اذ لو قال تعرف بها احوال الابنية او احوال الكلم لكان
كافيا قال والجواب ان الابنية اعم من الكلم اذ يكون الكلم وقد يكون غيرها فالاول
اعم من الثانية ولهذا اضافها الى الثانية واما بالنسبة ان ادها يعني ان يعرف
المستعمل من اول اللغة انه يستعمل البناء في الاصطلاح في الكلمات كما يقال الفعل
البناء موجود التطير وذلك معدوم النظير الخامس قال البزبري ايضا لقائل

ان يقول

ان يقول انه ليست باعراب ... من عدمي ولا يصح ... يكون
مفهوما للامور الوجودية فلا يصح ان يكون فصلا قال والجواب عن هذا بوجهين
احدهما ان الامور العدمية انما لا تصلح ان تكون مقومة للامور الوجودية في الامور
المتقررة المتحققة اما في الامور الاعتبارية فتصلح بانه قد يحصل معه تمايز مثل
هذا التعريف اذ ليس مثل هذا العدم عدما صرفا اذ المراد حصول المعرفة والثاني
ان المراد بقولنا انه ليست باعراب المعنى من الاعراب اذ هو المقصود قطعا
والامتياز ليس امرا عدميا فيصح ان يكون فصلا السادس قال الجار بردي ذكر بعض
الفضلاء ان ها هنا حرفا لا بد من تعيينه وتقديره علم التصريف على ما قال
وبه يتخلص لان التصريف علم على حاله كالفقه والنحو فلا حاجة الى هذا التقدير واذا قيل
علم التصريف او علم النحو مثلا يكون ذلك من باب اضافة العام الى الخاص ولا
حذف ها هنا البتة قوله التصريف تحويل الصيغة لغرض لفظي او معنوي
هذا الحد اخذه من شرح الكافية لابن مالك وهو مغاير للحد الذي ذكره ابن الحاجب
فان هذا حد للتصريف الذي هو فعل المصرف وذاك حد للتصريف الذي هو علم
على العلم في القواعد المقررة فلم يتوارد الحدان على محدود واحد قوله والاهمية
جمع ... ومنعهم من التصرف فيه وما سواهما بتصريف ... فيه امور الاول قد يستثنى عن هذا
الضبط الموصولات واسماء الاشارة في باب التصغير ثم اورد قول ابن جني فيدخل
التصريف في الذي والتي وذا وذي ونحو ذلك مما يدخله التصغير واستعمل استعمال
المتصرف وكسرة الكسر بالكثير قال وقد جاء بعض المبنيات مشتقا نحو لبيك
لانهم يقولون الب بالمكان اذا اقام وبحو قط لانها من قططت الشيء اي قطعته الا ترى
ان لا ابعله قط بمعنى بهما انقطع من الدهر الثاني قال ابن هشام ايضا نصوا على
ان الف انا زائدة وذلك يحتاج اليه الا عند من جعل الجلاب بان الالف ليست من الاسم
كما ان هاء السكت في لمه اذا قلت لمه ليست من الكلمة فلا يقع الحكم على المبني
بشيء من التصريف الثالث قال ابن هشام ايضا اعترض ابن هشام الخضراوي على قوله
لا يدخل التصريف في الحرف بان سيبويه ذكر انك اذا سميت بعلى قلت علوان وفي

في التصغير وجانه حدفاء سوف بل زوان وزن والقلب والابدال
في لعو وغيره قال وهذا القول مردود اما على قولهم بيعل بهذا الى الا بعض
التضمين واما التقييد الذي ذكره والابدال الذي ذكره فشاذ ونحن انما منعنا دخول
دخول التصريف فيها بقياس على ان بعضهم قالوا قال في سو وسعا انه لفيستلد
مقتطعتين بل هما حرف تنفيس لم يدخلها الا قليلا الرابع قال ابن هشام وغيره
الناظم ان التصريف لا يدخل في الاسماء الاعجمية تصغر وتكسر وتنسب اليها واستثنا
وهما فاسد وخذ الامور الاربعة تخرج على قول النزهة ومتعلقه الفعل المتصرف
والاسم المتمكن الخامس قال ابن هشام ولا يدخل التصريف في الفعل الجامد فينبغي ان
يتلطف في خروجه من كلامه ودخل انه اشبه الحرف في الجمود وان كانوا اذا علقوا احكاما
بما يشبه الحرف لا يتبادر الذهن من هذا اللفظ بحسب اصطلاحهم الى غير الاسماء
المتوغلة في البناء وهذا الايراد على عبارة النزهة لقوله الفعل المتصرف السادس
قال ابن هشام كان اللائق بالناظم ان يذكر ان هذه الالفاظ لا يدخلها التصريف
فيستثني ما عداها لا يدخله التصريف لا ما ينبغي دخول التصريف فيه وهذا اوضح
لكنه عدل عن ذلك لكثرته وتشعب اضافه بخلاف ما لا يدخله التصريف ونظيره
قوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل ما يلبس المحرم من الثياب فقال لا يلبس القميص ولا
العمائم ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف فالمسؤول وقع عما يلبس والجواب
وقع بما لا يلبس لانه اسهل في الضبط لتعذبل واتكل على التعجيب قال وهذا لا
ينافي صنيع الناظم لانه ذكر الشيئين ما يدخله التصريف ولاما وما لا يدخله انتهى
وقد مشى في النزهة على ما ذكرا ولا انه نوال الطابو قول الشافية وابنية الاسم
الموصول ثلاثية فيه امران الاول قال اليزيدي هذا منتقض بمثل كم وما للاسماء اصول
وليست بثلاثية فلا يتمشى قوله وابنية الاسم الاصول ثلاثية قلت المراد بقوله
الاسم الاسماء المتمكنة انتهى وقد قيد في النزهة الاسم بالمتمكن فلم يرد ذا النقض
عليه الثاني بدأ المصنف بذكر ابنية الاسم قبل ابنية الفعل نظرا الى انه اشرف وبدأ
في النزهة بالفعل في قوله ومتعلقه الفعل المتصرف والاسم المتمكن وفي قوله وابنيته
اربعة

اربعة في الفعل وخمسة في الاسم اشار الى الاتفاق وهو ان التصريف حقه في الافعال فهو
في الاسماء كما ان الاعراب بعكس ذلك اصل في الاسماء فرع في الافعال فقدمها لحلول
باب بحالة الاصالة فيه وهذه النكتة من محاسن النزهة فلله در ابن هشام ما كان
اغوصه على الدقائق واحسن تصرفه في التصنيف حتى في مختصراته الصغيرة فلقد صح
هذا المختصر المتضمن والنزهة من الدقائق والنكت في كثير من المواضع ما ليس
مثله في الالفية ولا في الكافية والشافية وفيها في بعض المواضع ما ليس في التسهيل
والمفصل كاشتراط القلع في الثلاثي الذي يبنى منه فعال والاصالة في الوصف الذي
وزن فعلان قول الشافية ابنية الفعل ثلاثية ورباعية وخماسية وللفعل او لما كان
ابتداء لينصب قوله الاصول على الحال والتوجيه عن تقديره فيما عبر به قول الالفية
والنزهة وان يزد فيه فما سبعا عدا قال في شرح الكافية الاشياء التي تلحق اواخر
النسب او علامة تثنية او علامة جمع لان هشام وابن يقدر انفصالها قول الشافية
وجعل الجل منقولا قال اليزيدي في هذا الجواب نظر لان النقل من الفعل الى الاسماء الا
[illegible] معهود واجاب عنه ابن [illegible] بان السيرافي ذهب الى ان النقل في اسماء الا
جناس كما جاء في الاعلام قوله والحبك ان ثبت على تداخل اللغتين قال اليزيدي
فيه ابطال نظر لان التداخل في الكلمتين معهود واما في الكلمة الواحدة فبعيد وقال الاحسن
ان يحكم عليه وبمثل الزبير بالشذوذ ولا يحتاج الى تكلف واعلم ان ابن الحاجب تبع في هذا
التخريج ابن جني فانه قال قرا بعض القراء والسماء ذات الحبك وحملها ارادانه اراد
ان يقرا بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق
بالباء مضمومة لكن ابن مالك في شرح الكافية وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت
القراءة اليه لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شانه لا يعتمد عليه لامكان
عروض مثل ذلك له انتهى وفيها توجيه ثان حكاه ابن هشام في النزهة وهو انه
كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير
حصين قال ابو حيان وهذا اخص قول الشافية ولا ثالث لهما تبع في ذلك جماعة
من اهل اللغة والصرف فانهم قالوا بان على فعل بكسر فبر الا ابل وبلز وحكى السيرافي

وسقط تحل هو احد في المصلة والحول [illegible] لكنه قليل لانه جاء [illegible] ودعل وسراح ورجحه ابو حيان وعن [illegible] ابن هشام في النزهة [illegible] من غير جح فقال [illegible]

وغيره ان [illegible] جوامع ذلك عن وقد استدرك حفاظ اللغة على نحو الالفاظ
كابن خالويه وابن قتيبة وغيرهما وجمعها ابو حيان في الارتشاف وحكى بعضهم ان
لطل وطل اسم لحاضنة وانار عن بدا ولوقه ولودو لا بعض ذلك ابدا الابرع عن اسم للكر
ووتد لغة في الوتد ومشط لغة في المشط ودبس لغة في الدبس واثر لغة في الاثر وهو خلاصة
التمر وحبك لغة في الحبك وخلج وجلد لعبة للصبيان وجبر لغة في الاسنان وحدج
واحط وجحم زجر للغنم وجطي زجر للعنز وتغي بغ حكاية للضحك واحد لغة
في احد يقال ثالثة احد كاي قوية واحو زجر للابل وقد بينت كل لفظ ومرادها من ائمة
اللغة في كتاب المزهر ومنهم من نقل اجماع الشافية على انه لا ثالث لهما في جواز الاشكال
وقد قال البيربري وغيره انه يلبس لا وقوله نحو دالج يعود الى فعل وايضا بالاستعمال جاء
في بعير الم ومنهم من تاوله على ان المراد لا ثالث للغتين لا للفظين ونقضه الجاربردي
بان نحو عضد وعنق لا يجوز فيه الا اللغتان ولم يقل هناك ولا ثالث لهما في الترجيح
قال البيربري وهذا النقض حق ومنهم من قال هذا تصحيف وانما لو اراد المصنف بالدال
لا ابل ويلزم اي ضم ولا ثالث لهما اي في الصفات لان فعلا بكسرهما يجيء صفة الا في
بلد من المعطين قال الجاربردي وهذا تكلف ردي قال البيربري انه تعسف
قول الجاربردي ان الحوم ذكرا ولا من متابعة الحصر لم يحصر ما ورد من فعل في اللفظين
وان هذه الالفاظ المزيدة لم تثبت او هي غير فصيحة ومراده بيان اللغة الفصيحة
قلت ومويد هذا التعين ما في شرح المفصل لابن يعيش قال قال سيبويه فعل
بكسر الفاء والعين قليل قالوا ابل وكسر في الاسماء عنزة وقال ابو الحسن يقال
للمحاضرة الحار وقالوا في الصفة امراة بلز وهي الضخمة وقيل القصيرة انتهى
فانظر كيف نقل نص سيبويه على انه قليل فانه لم يات منه الا لفظ واحد ثم لم
يستدرك عليه سوى الحار وبلز خاصة وقال ابن قاسم في شرح الالفية في الاستدلال
على ان فعلا مستعمل لا مهمل لورود في الفاظ يسيرة ودل على قلة ان ثبت سيبويه مثالا
فعل بلفظة واحدة وهو ابل انتهى قول الشافية والترهة والعبارة تمثل للفعل
الثلاثي ثلاثة اوزان قال ابن مالك في شرح الكافية فدرجت عادة النحويين ان
لا يذكروا

ابد

لا يذكروا في ابنية الفعل المجرد فعل الامر ولا فعل ما لم يسم فاعله مع ان مذهب
البصريين ان فعل الامر اصل بنفسه مستغني عن المصدر مستقل كاشعار للماضي
والمضارع منه ومذهب سيبويه والمازني ان فعل ما لم يسم فاعله اصل فكان ينبغي على
اذا عدت صيغة الفعل المجرد من الزيادة ان تذكر للرباعي ثلاث صيغ صيغة
للماضي المصوغ للفاعل كدحرج وصيغة له مصوغا للمفعول كدحرج وصيغة للامر
كدحرج الا انهم استغنوا بالماضي المصوغ للفاعل عن الاخرين لجريانهما على سنن
مطرد ولا يلزم من ذلك النظر اصالتهما تنص والمصنف سيد وهذا الكلام منه نقل
فيه ان مذهب سيبويه ان الفعل المبني للمفعول اصل فعلى هذا يكون اصول الماضي الثلاثي
المجرد اربعة وقد مشى على هذا الالفية بقال وزن وضم لكن يعقب بان هذا انما
هو معروف عن الكوفيين والمبرد والذي ذهب اليه اكثر البصريين انه فرع قول الشافية
بان كان مجردا عن فعل كسرت عينه او ضمت ظاهره التخيير في ذلك واتمها جا بزان
في كل مضارع لفعل وهو ما ذهب اليه ابن عصفور سواء ثبت احد الوجهين ام لا فعلى
هذا يجوز في يضرب الضم وفي يقتل الكسر وذهب ابن مالك الى ان ذلك خاص بما لم يثبت
فيه احد الامرين وعبارة التسهيل تقتضي ايضا تخيير ابن عصفور حيث لم يثبت احد الامرين فقال
ابو حيان الاولى ان يقال اذا لم يثبت احد الامرين فيعلم التخيير باشتهار النقل وعبارة
الناسخ في ذلك ارى تبيع وقال بعض شراح الشافية انما لم يتعرض لعكس فعل لانه من
الظواهر فلا ولا وان ذكره ليكون الكلام واعيا بالمراد قوله حرف حلق غير الالف
قال الشيخ في عد الالف من حروف الحلق نظر وقال الجاربردي لا حاجة الى قوله غير الالف
لان الالف لا تكون اصلا في فعل الا ان يعتبر المنقلبة ايضا مختلفة بيفعل نحو تشبه
كلامه بان يقال قضاة ان الماضي المجرد المفتوح العين ان كان عينه او لامه حرف
حلق يفتح عين مضارعه وهو اعم من ان يكون حرف الحلق فيه اصلية منقلبة نحو
يفيد الخ بقوله في الحا لو رد نحو قال ودعا فانه لا يجوز فتح عين المضارع في مثله قول
الشافية والترهة ولزموا الضم في الاجوف بالواو والمنقوص بها قيد هاء التحميل
بان لا يكون حرفه حلقيا احترازا من نحو محا يمحا وماه يماه وقالوا انما يمحى

اصل

انتهى

وبعيه كما قدمو يمحوا ويبوء فول الشافية والنزهة والكسر فيها بالبل فعل
في التسهيل البلاء اعلام وان تكون عينه في حليفة احترازا من نحو تاي ينداي ونهي ينهى
وسعي يسعى ورعى يرعى ولحي يلحى فول الشافية ومن قال طوحت الى قوله اومن التداخل
استشكل الشراح هذا الجواب قال الجاربردي هذا ضعيف لانه ان ثبت بالبل بالماضي
والمضارع منه والا فلا يثبت التداخل لو ثبت طحت الطوح بكسر العين في الماضي وطحت في
المطبع مع الياء في لتحقق التداخل وقال اليزبري صاحب الصافية تعشق لان طاح يطوح كونه
واويا ويائيا ليكون مع يطوح الاول ومع يطيح الثاني اذا الاصل توافق الماضي والغابر
نعم لو كان الماضي العفو في الياء مع الغابر المعفو واويا كطحت بالكسر اطوح او
بالعكس مستعملا كان التداخل ثابتا الاكثر الكلام في نحو هذا انتهى وشذا وقال
التصريح القول بان طاح يطيح وتاه يتيه من اللغة المتداخلة عند من يقول طوحت وتو
هت يعيد لانه ان لم يقل طيحت وتيهت في ذكر عمره منه اخلا بل نشاذا ومن قال في فهو
من الاجوف اليائي وكذا ان قال غيره في لا يعول نشاذا ولا منه اخلا فلا عن ان التداخل
لا يتصور هاهنا لان صورة الماضي على التقدير في حدة انتهى فولها وفي يحول باب المثال
سكت عما يفعل وغيره والشراح على انه يلزم فيه الكسر وصرح به في النزهة فقال
ويلزمه الكسر واوي الفاء وكذا في التسهيل لابن مالك قال ابو حيان والتزام الكسر فيه
مشروط بان لا يكون عينه او لامه حرف حلق فان كان ح بفتح نحو وهب يهب ووقع يقع
وان يرد في هذا على النزهة متجه لا محالة لانه قال ويكثر الفتح في مضارعه الحلقي العين
او اللام وبلزمه الكسر واوي الفاء وهذا صريح في عدم مراعاة هذا الشرط فلان
عبارة الشافية فانه في يصرح بالتزام الكسر وانما نفى الضم وهو نفي صحيح لا يحتمل
البعض على ما صدر به المقالة والباقي منه الكسر والفتح الحلقي فيكونان فيه
وهو المطلوب في كل حالة فولهما وجاءت الكسر في يحسب ونحوه وبعضه وستة زاد
ابن مالك في شرح الكافية وبضر الشيء يعني يكرهه وزاد الجاربردي بحره فول
النزهة والضم في غير فاء الشافية الا باب وعدت وبعضا ورمية يعني الواوي
الفاء واليائي العين واللام فول الشافية وباب المغالبة يبنى قال ابو حيان
بطرد

بطرد بناؤه في كل فعل ثلاثي تام متصرف فول الشافية والتشويش ويحول العدل
ستة زاد في التسهيل اللازم للتعجب او للتنبيه او ذاء الدابة او نون التوكيد فول الشافية وما
سكان قيل انه يتعلق من السكون بالمرتقد وقيل انه يتعلق من كان بالمدينة ابي فو
البزبري كان المناسب ان يورد هذه العبرة في باب ذي الزيادة اذ موضع تعداد الابنية
في تفتيش الاصل والزائد فول الشافية ويقسم الى صحيح ومعتل الى اخره قال البزبري
في تعرض لذكر المضاعف والمهموز فكانهما عنده من قبيل الصحيح وهو خلاف ما عليه
الجمهور وايضا لا شك في ان لهما احكاما مخصوصة فلا يجوز عدهما من الصحيح كما لا يجوز
عد المعتلات من الصحيح اذ لهما ايضا احكام مخصوصة فان قلت الصحيح عنده ينقسم
الى ثلاثة اقسام قلت يكون اصطلاحه وحده ولكل ما اصطلح عليه ولكن يكون فيه
الخلاف المذكور انتهى فولهما بالمعتل بالقلب الى اخره قال البزبري في هذا الاطلاق نظر
لانه مخصوص بالثلاثي لان المعتل الفاء واللام الرباعي الزباعي كوسوس ليسمى لفيفا
معروفا وان وجه التسمية فيه موجودا لم يسمى معتلا وانه ان يسمى جاز اذ لكل
ان يصطلح عليه وان الكلام في انه ليس بمنقول فمال داود ... بعض الشراح من الاكل
المعتل بالفاء والعين واللام كواو وبيت وقال انه في يحصل بثلاثة هذا وجوابه انه في يذكر
لندوره اذ هو في بيان الابنية لا في بيان النوادر فول الانجية ومعنى الشافية والنزهة
وورهم قال الجاربردي في شبوت معتل بكسر الفاء وفتح اللام لحنا لان دراهم مع
وضلعا يحتمل زيادة الهاء كما يقوله ابو الحسن وقال البزبري في جوابه ولك الا
تسلم تعريبا درهم ولا زيادة هاء ضلع وعلى تقدير التسليم فعلل مقبولا من بين حرفها
عدم انحصار امثلته في ذلك لورود قلعم وهجرع الثاني ان الملحق يستدعي وجود الملحق
به لا محالة وقد لحقوا الملحق نحو عثير ليكون الملحوق متحققا انتهى واورد ابن قاسم في
شرح الابنية بحث الجاربردي ثم قال قلت انما يتم هذا لو لم يكن لهذا الوزن مثال
ثابت غير ضلع من المثال وليس كذلك بل قد تقدم ذكر امثلة في تعداد منها قمع وكفل
احتمل زيادة الهاء وزمزم وقلع اسم رجل وقيل لغة ايضا الحسن ويقال للعقبة والركب
الجوشن فلحمه بالغار والخاء المعجمة وقال هو الحسن قال وقد ذكرناه في باب الحاء

لعس

به

[illegible] قلت فان [illegible] معنى ليس الكلام وفعلل الادرهم وهجرع مختصر

قلت قد زاد غير ما تقدم ذكره بان قلت فعلى فقد نبي ثبوتنا هذا الوزن فمستقبله بدرهم

ليس بجيد اذا لوزن لا يثبت بالمعرب وقولنا ذكر بعضهم ان الاسماء الاعجمية على ثلاثة

اقسام قسم غيرته العرب والحقته بكلامها فحكم ابنيته باعتبار الاصلي والزائد حكم

ابنية الاسماء العربية الوضع كدرهم وقسم غيرته ولم تلحقه بكلامها فلا يعتبر فيه

ما يعتبر في الذي قبله كاجر ونيم وقسم تركوه غير مغير فما لم يلحقوه بابنية كلامهم لم يعد

منها كخراسان لا يثبت به فعلالان انتهى **قوله الايه فعلل كالترجمة**

جخدب وليس فيه جخدب اي لا يثبت لهما ان الوزن مذهب الاخفش والكوفيين

ومذهب البصريين سوى الاخفش انه ليس بناء اصلي بل هو فرع على فعلل بالضم وفتح

تخفيفا وقد نبه على ذلك في الشافية واما ابن طلحة فاضطرب كلامه فضعفا واقر الاخفش

وقال في كافية وقليل فعلل وقال في شرحها وقل فعلل كطحلب وهذا المثال

صحيح من جهة النقل رواه الاخفش واهل الكوفة لكنه في يتنبا شبيه بما نقلوه وفتح

الاول والضم فيه مسموع كطحلب وفعلل بضم اللام فان اكثره يسمع فيه فتح كبرثن وقال

في التسهيل وتفريع فعلل الظاهر اصالته وقال الجاربردي وابو البرد في الحق مذهب الاخفش

لان ذكر ناس استدعا المعوض وقد ثبت قولهم ملي عنه عنصة في بد ومثله سودد

والدال على الالحاق فيه عدم فك الياء بوجب ثبوت فعلل ليكون ملحقا به انتهى وقال شارح

ان يدل على صحة قول الاخفش انه او الفرا معه وهما من النقات في اللغة **قول**

الشافية جعلها على بابها جنادب هو مذهب البصريين واختار ابن مالك تبعا للفرا

والفارسي انه فرع على فعليل واصله جنديل لان جندلا مفرد فينبغي على المعرد اذ لي

قول الابيه **وما غاير للزيد او النقص انتما** قال ابن قاسم كان ينبغي ان يقول ام

النذور لا مثال العربية مخالف للاوزان المذكورة ولم ينتم الى الزيادة ولا الى النقص ولكنه نادر

من التسهيل وما خرج عن هذه المثل فشاذ او مزيد فيه او محذوف منه او شبه الحرف او مركب

اوا عجمي كل مصدر على زنة يفعال للمصدر من غير الثلاثي على زنة مفعول وبمعنى ذلك

معلوم كله من ابواب التصريف وليس من جعل الى معرفة احوال الابنية بل

الى معرفة

الى معرفة نفس الابنية فتبعث ان قوله احوال في تعميمه الكلم ليس [illegible]

اكثر ابواب التصريف على الحد كما تقرر وبينه من على ان كتابه هذا الخط قوله بعض الكلم

الادغام وبعض احكام النقل الشاذ كنعم لانه يعلم من كون المعرفة راجعا الى الاحوال

كون البعض الاخر راجعا الى الابنية اذ لو لم يكن راجعا الى النحاة وراجعا الى شيء

غير الاحوال والابنية وهو ايضا منحصر لا بحسب اطراد الصرف فيها هو راجع الى معرفة

نفس الابنية ولا هو راجع الى معرفة احوالها وايضا دخول البعض وحدها بستلزم

خروج البعض وحدها سواء كان راجعا الى الواحد الامرين او الى الشيء غيرهما وعلى كل تقدير

يكون الحد مختلا لا يقال يجوز ان يكون معرفة نفس الابنية مندرجة تحت معرفة احوالها

كما جعله بعض الشارحين جوابا مختلا لانا نقول اذا كان معرفة نفس الابنية لا تستتبع

معرفة احوالها بعد طريق الاولى الا تستتبع معرفة احوالها معرفة نفسها لان

الابنية ذوات والاحوال اعراض ومن عدم جواز كون الذوات مستتبعة للاعراض يلزم

بدرجة عدم جواز كون الاعراض مستتبعة للذوات ولعمري ان الجواب الذي

زعمه خير من حده لانه اتبع الاعراض الذوات وهو جاء بالعكس وان قلت يلزم من تصور

صفة الشيء تصوره لا محالة قلت لا نسلم لا يلزم العلم ذاتيه وحقيقته مثاله الو

فع على مساجد لا يستلزم معرفة كونه جمعا وكونه جمع تكسير وكونه على زنة مفاعل

وغير ذلك وانما يستلزم تصوره فقط والتصريف معرفة احوال الابنية ومعرفة الابنية

لا تصورها وقال بعضهم بعض الشارحين بناء على مذهب المصنف ينبغي ان يقول وبعض

احكام الوقف ايضا لان بعضها راجع الى ابنية الكلم ايضا وهو العوض بتضعيف

الاخر في جعفر وهو وهم لان التضعيف والاشباع كونهما عارضين للبناء بعد كماله

سواء وليس لزيادة الحرف ونقصانه مدخل في نفس البناء اذ لو ثبت للزيادة مدخل

لثبت للنقصان مدخل ولا قائل بهذا انتهى ثم قال الجاربردي اقرد على هذا الجز

ان زيادة قوله احوال وان [illegible] ما ذكره [illegible] بانه شرح لكنه محل هو وجه اخر لانه خرج

به معرفة ابنية الكلم لانه لا يلزم من اسناد المعرفة الى الاحوال اسنادها الى الذوات بل

بل ينبغي ان يكون معطوفا قبل ذلك كما حققوه موضعه فيلزم ان لا يكون ابنية الكلم

من انصر ... [illegible] ... بتلك الابنية العلم مراده وجعل ... قبل
بل من غير وجه اذ شي من مباحث اللغة وليست من مباحث التصريف وان اريد بعضها
علم الكلمات من المهملات والشواذ فهي نفس احوال ابنية الكلم والاضافة فيه كتابية نولم
ثم اراد بعض احوال ابنية الكلم على هذا التقدير احوال هي ابنية الكلم مال [illegible]
ذكره لعل المصنف هذا الموضع اريد المراد بابنية الكلم هي الالفاظ باعتبار
حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوعة لها باعتبار كونها مادة للكلمة وباحوال
الابنية هي العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض وانما كان كذلك فلا بد من زيادة
قولنا احوال لينطبق الحد على علم التصريف ويخرج عنه ما ليس منه اذ معرفة
الابنية ليست منه بانه انما هو علم بقواعد تعرف بها احوال الابنية اي يعرف بها الماضي
المضارع والامر والنهي الى غير ذلك مما سيأتي فان جميع ذلك الى احوال الا
بدل بنية لا الى نفس الابنية على نول بعد واحوال الابنية قد تكون للحاجة الى اخره حيث يجعل
جميع ذلك من احوال الابنية فان قلت لم عدل المصنف عن قول الشارح [illegible] بقوله
ليلا يرد عليه بعض احكام الادغام وبعض احكام التقاء الساكنين حيث قيدوا بالبعض لان البعض
الاخر الراجع الى الابنية ليس من التصريف ولا بد من خروجه ليس بمستقيم [illegible]
ادغام في نحو شد يشد ورفع التقاء [illegible] من [illegible] ولا خفاء فيه انه من التصريف وان
اراد ان ذلك البعض كان [illegible] هذا العلم فيزاد قوله احوال ليدخل بعض الخ ايضا
فلا يستقيم ايضا اذ هذا التركيب لا يعبر به [illegible] الاسناد [illegible] الى المضاف
لا يقتضي الاسناد الى المضاف اليه ولا يدفع هذا [illegible] فيه [illegible] لابنية
التي تعرف به ابنية الكلم لانه مجموع [illegible] على هذا التقدير دخول جميع مباحث
اللغة فيه انتهى وقال البزبري متعقبا على قول الجاربردي لعل المصنف الى اخره [illegible]
الحال يلوح منه انه جعل جميع التصريف فجعل جميع ذلك من الاحوال الابنية وهو
من الاحوال واستدل بقوله بعد هذا واحوال الابنية قد تكون للحاجة الى اخره حيث اصل
ايضا وهم لان العربية الادغام في الكلمتين وبنية الكلمة الواحدة [illegible]
ومن اكون الاول من الاحوال الثلاث من الابنية لا [illegible] وكيف يكون علم صوغ الكلمة وعلم
الوقف [illegible] بعد صوغها سواء والحق جعل جميع الابواب [illegible] الاحوال

ورفض

ورفض [illegible] الشرح براسه [illegible] يجري مجرى [illegible] [illegible]
الاشكال وارد على حده مع قطع النظر عما ذكرنا من النظر لانه قال انما قلنا انه ليست باعراب
بل علم ... [illegible] الاعراب خارجة عن حده وعلم النحو ليس بمخصوص بالاعراب
بل مباحث البناء ايضا من جملته فيفيد ذلك حده كما نحث هو من جملة البناء فتبين انه داخل
في حده بعض علم النحو وهو عندي مغاير لعلم التصريف فلا يكون حده مانعا ... وارد
من اهل الذوق [illegible] ايضا اذ كل من طلب التمييز بين علم النحو وعلم الصرف [illegible]
يجمع ما ذكرنا ان النحو هو ما عليه المتقدمون فلا نحتاج ان يميزوا بينهما وعليه ...
في الكتاب فانه ذكرهما بلا فصل وتمييز وسموهما معا علم النحو قال وقد اجاب عن هذا
الاشكال بعض الشارحين بان من احترز بهذا انه يقال اشكال اعراب الغريب وان
كان مشتملا على ذكر البناء ايضا فقوله ليست باعراب يخرج بحث المبنيات ايضا والحل
هل تنزيل لفظ الاعراب منزلة لفظ النحو وهو غير مستحسن لان ... الاطلاق فيه تجوز وهو
في الحدود غير جائز والثاني قوله ان النحو متقدم في الاعراب اذا المراد به النحو وهذا ايضا
لا يصلح للدفع لانه يستلزم التحكم وبيانه انه قد ذكر في الكافية بعض مباحث الصرف مثلا في
الجمع والتثنية ونحو ذلك وبعضها في الشافية فالحكم بكون بعضها من النحو وبعضها
من الصرف تحكم لا غير مستند ... وان جعل الصرف جزءا من النحو يلزم هذا التحكم يختل الحد
لا محالة فان قلت يلزم مما ذكر نحو خلط علم بعلم اخر الذي هو المرادي على الحبيز المنا
فيه لحصر العلم قلت كما في السكت قلت وهذا يقتضي ... اهل السكت
ايضا من حروف الزيادة وهو السكت في مثل عليه في الشافية بقوله واما الهاء فكان المبرد
لا يعدها ولا يلزمه نحو اخشه فانها حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه وفي شرح
الكافية لابن مالك اول الزوائد من زيادة الهاء واللام قوله لانهم العشرين
قال ابن جني هي صفة للام على تقدير مضاف اي وزيادة اللام المشتهرة بالاشارة للتنبيه
عن الالفاظ التي تشتت زيادتها بينهما نحو عبدل وزيدل فيقاله قال وليس صفة للاشارة
لانها لا توصف بعد الاشتهار فتحتاج الى الغير قوله الشافية ويعرف الزائد بالا
شتقاق والى اخره فانظر المصنف ثلاثة حروف وقد نوعها غيره الى عشرة قال الرضي فالعم في

سقوط الحرف من اصل كسقوط الف ضارب في ضرب وقتل
شرح البقية اما ... معه او لغة كسقوط ... من فرع كسقوط الف كتاب
هو الذي يسميه اهل التصريف الاشتقاق وثانيها سقوطه من فرع كسقوط الف كتاب
في كتب وهذا يسمى في التصريف وهو شبيه بالاشتقاق والفرق ان الاشتقاق استد
كالاصل واليمين بعد الفرع فالفرع ثالثها سقوطه من نظير كسقوط ياء يطاع في
اطاع وهو الخلاصة ونظر الاستدلال بسقوطه من اصل او فرع او نظير ان يكون سقوطه
لغير علة فان كان لعلة كسقوط واو وعد من يعد لم يكن دليلا على الزيادة رابعها
كون الحرف في موضع تلزم فيه زيادته كالنون الساكنة بين اربعة احرف خامسها كونه في
موضع تكثر فيه زيادته كالهمزة اول فبل ثلاثة احرف سادسها اختصاصه بموضع
لا يقع فيه الا حرف من حروف الزيادة كالنون في كنتال اذ لا يقع موقعها الا ما يصلح للزيادة
مثل سنبتا او سابعها لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة في تلك الكلمة نحو تنقل يقع
التاء وضم الفاء وضم الفاء وهو لزم التغلب اذ لو جعلت تاؤه اصلا لكان وزنه فعلل
وهو مفقود ثامنها لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة في نظير تلك الكلمة نحو تتفل
على لغة من ضم التاء والفاء فان تاءه زائدة وان لم يلزم من تقدير اصالتها
عدم النظير فانها لو جعلت اصلا لكان وزنه فعللا وهو موجود ولكن يلزم
عدم النظير في نظيرها اعني لغة الفتح فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها
في لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد المادة تاسعها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة
والف اسم الفاعل ونحوه الخ وزاد بعضهم في الدلائل عاشرا وهو الدخول في اوسع البابين
كنتحل بضم الباء فان وزنه على تقدير اصالة نونه فعلل وهو مفقود وعلى زيادتها د
فنعلل وهو مفقود ايضا ولكن حكم بزيادتها دخولا في اوسع البابين لان باب المزيد
اوسع قوله الثانية وافعوان وفعلان نعجبى اعنى فال بعض الشراح يعني انشد
الله بزائد ضعفا لان افعى يلاعتبار وروده يجوز ان يكون وزنه افعل ويجوز ان يكون
وزنه فعلل فان دل ان فعلان نعجبى افعل ثم يذكر لكون افعى افعل دليلا قوله وحسان
وحمار فيل رحيشا صرف قال السيد ذكر في الصحاح ان فيلان في حمار فيل ذويبة
وهو فعلان صرف لان العرب لا تصرفه وهو معرفة عندهم ولو كان فعلال لصرفته
وذكر

وذكر ابن مالك ان المسموع عندهم في حمار منع الصرف لا غير وكمن بدل على ان
كل واحد منهما صرف ومنع وقال الجاربردي في جوابه الجاري ان يكون
سمع فيه الحرف وعدمه ثم يشعرا فيها الا منع الصرف فان اشتهر فلانه في ثلاث
وفيه الصرف فشماله انتهى قوله ومنجنون مثله نعجبى منجنيق قال
السيد لو قال ومنجنيق مثله كان اولى لان صورة منجنيق مثل صورة منجنيق لا صورة
منجنون فقال الجاربردي فيه نظر اذ لا نسلم ان منجنيقا مثله واراد ان يبين
منجنونا مثله قوله وان رفعه يخرج جميعا عن الاصول كنتا تنبغي ترتب قال الجاربر
دي اورد عليه انه ليس نجعل ابطال الاصول واجيب عنه بانه اذا تعارض الامران
والجمل على الزايد اولى لان ما زيد فيه من الكلم اكثر من المجرد كذا ذكره ويتبع منه ان
تنجلا وترتبا احتمالا يخرج عن الاصول بتقدير اصالة التاء وزيادة تنهاد الكلام فيها يخرج
عنها على احدا التقديرين بحكم فيه ذكر ثم قال وحاصله ما امكنني فيه ان يقال مراد
المصنف بين انه اذا خرج اللفظ عن الاصول بتقدير اصالة حرف كلمة فانه يحكم بزيادة
ذلك الحرف ومثل بما يخرج على تقدير الاصالة ولم ... بخروجه على تقدير الزيادة ايضا
فانه ليس منظورا فيه هنا فافهم وقد ذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك ان
ما ادعوه من زيادة التاء فيهما يرد على جعل له ما يعتقد فيه الاشتقاق وكذا قالوا تنفل
من النفل وهو الربح او من رجل نفل اي منتن قال الاكثر يمكن ان يمنع الاشتقاق فيما هنا
بل هو شبيه الاشتقاق قوله ونون كنتال قال الجاربردي وذكر في شرح الهادي ان
وزنه على تقدير الاصالة والزيادة مفقود ان فعللا وفنعلا كلاهما مفقود ان فكان يرد هنا
ملزما قوله بان خرجا معا فزايدا كنون حنطأو حنظار قال السيد فيل
عليه لا نسلم ان حنطأوا لا نظير له على تقدير زيادة نونه لان وزنه فنعلا من حطأ به
الارض اذا ضربها به وهو نظيره كنثا ولعظيم اللحية من كنثأت لحيته اذا زنا زالابل
اذا نبتت وعنتر هو الذي لا يحدث النساء ولا يلهو فيه عقله وسندأو من السدء
ومصدر سمعته الابل في سيرها مدت ايديها وسدى الرجل الى الشيء مد يده فقال
وبغير ان الجواب عنه فانا لا نسلم لخفو المعنى المشترك بين الحنطأو وبمعنى الغرض من حطأ به

الاجر اذا صر … وبان مستنفار لخطابه الاجر كما ذكره صاحب الصحاح توجيه ما ذكر
ولزوم الخلف ايضا لان الكلام فيما فيه الاشتقاق فلم ومقابل الجد يقول لا نسلم انه لا نظير لخنطار
على تقدير اصالة النون فان نظيره جردحل واجيب عنه مع تسليم بزيادة النون فيه عنه
لا من يتحقق هذا النزاع كون المثال من هذا النحو حرفان من حروف الزيادة دون سواهما
فلا النزاع في ذلك امارة ظاهرة على اصالة مزيدة والثاني اي اكثر ما جاء من ذلك فذهب اليه الاشتقاق
على زيادة النون مع الواو كما في الامثلة المذكورة من قبل او على زيادة النون مع الهمزة كما
في سندار ولانه من القندفير وما لم يعلم اشتقاقه من ذلك يحمل على ما علم اشتقاقه ثم قال والقليل
ان يقول ابو حيان اللام كما ذكره لا تعلم زيادة النون مع حنطاو … ما ذكر من عدم النظير بل الامر
اذ قد لا يكون معا عن فيه قولها ونون جندب اذا لم تثبت جخدب قال السير اورد عليه
ان قوله هذا يوهم بوهم الاختلاف الاختطاف في قول رواية فتح الثالث من جخدب مع
انه لا اختلاف فيه لانه لم يرد احد على الاخفش والفراء ما رواه من فتح ثالث جخدب وجعله

باب معاني الابنية

كذا في جميع النزهة وذكر علماء الشافية من غير
ترجمة واسقط من الابنية قول الشافية فيجعل لمعان كثيرة اه اي حيث اهملها ولم
يعدها وعدها علماء النزهة فقال للغلبة الغالب نحو كسره كاصابة اصله كجلده او فالته
كحمه او عمل به كرجمه او عمله كجدر الجوار او اخذ منه المال ونفى عليه استبل فال في كتلبه
المستقبل من معانيه فعل الجمع كحشر ونظم وكتبه ودعوى والتفريق كقسم وبذر وفصل
وعزل والاعطاء كبذل ووهب والمنع كحظر وحبس وعصم والابتذال كلدغ وجرح ولكم
والغلبة كنصر ودفع وفسخ والدفع كدرا ودح والتحويل كقلب وصرف والتحول كرحل
ودنا والاستقرار كسكن وقطن والسير كرمل والدرج والستر كخفا وحجب والتجريد
كسلخ وكشط وقشر والرمي كقذف ورجم وطرح والاصلاح كغزل وذبح والتصويت
كبكى وصرخ وصهل قول النزهة وفعل لغلبة بالعلم الى آخره زاد في التسهيل
او لعمارة كعصبنا الشي اذا اخرجت عصبا لعجمها وهي ما كان من قصبانه
او لما تنبت قول الشافية وافعل للتعدية الى آخره زاد في النزهة كالتسهيل والكثرة
وجعله ذا كذا وبلوغ عدد او زمان او مكان ومطاوعة فعل وزاد في التسهيل والاعانة
كاحلبته

٢٠٣

كاحلبته والاغناء عن فعل الثلاثي كما ذنبا بمعنى اذنب واقسم بمعنى حلف وهذا ان في
بابه النزهة قول الشافية وفعل للتكثير الى آخره زاد في النزهة كالتسهيل في
والتوجه كشرق وغرب والنسب كعدلته واختصار حكاية لصله كامّنت وفي الشافية زيادة على
النزهة ومعنى فعل في التسهيل زيادة عليهما وموافقة تفعل كولّى عنه بمعنى تولى ومكر في
بمعنى تفكر والاغناء عن فعل كعيّرته بالشيء اذا عبته وعوّل عليه اذا اعتمد والاغناء
عن تفعل كجرب المراة طارت مجوزا قول الشافية وللتعدية نحو حبثه ومنه جبهته قال
بعض الشارحين في نسبة هذا المعنى في جبهته نظر لان معناه نسبته الى الفسق الخبيث
والاسفا قال البزبري ولا يلزم المضعف شيء من هذا لانه فصل بقوله ومنه اي و… النسبة
منزلة التصيير وقد عدل ابن هشام عن هذا بقوله وتجعل الشيء بمعنى ما صيغ منه قول
الشافية وفعل الى آخره زاد في النزهة والتسهيل بمعنى افعل لمباعدته الشيء الى بعدته
والاغناء عن افعل كوارث الشيء بمعنى احببته وعن فعل كفاتبت … به وبارك الله
فيه قولها وشاركته قال البزبري في التمثيل فيه نظر اذ لقائل ان يقول المشاركة في شاركته
ليست مستفادة من المفاعلة بل من اجزاء الكلمة التي هي الشين والراء والكاف اذ هي من
مدلول الكلمة قولها وناولته قال البزبري فيه ايضا نظر لانه ان اراد به انه بمعنى الفعل
والحكم بكونه لازما غير مترتب وان اراد به انه بمعنى بمتناول الشيء فكذلك ايضا لان
الشيء مفعول الثلاثي ومفعوله يكون متعديا ايضا قال وبعد ان … بل يقال
ان فعل المتعدي … ما يكون متعلقه كالمعدوم
يتعورف بلا ان يعطي ويبيع ويصل ويقطع بمعنى الاعتبار يجوز ان يكون شيء جار بلا
مجرى اللازم قولها وبمعنى فعل نحو سافرت … ثم لم يذكر في معاني الابنية ما
هو بمعنى مثلا وما هو للاغناء من فعل وقد جمع بينهما في التسهيل كثيرا والمراد
بالاول ان يكون فعلا موجودا زيادة فاعل مثلا مع ابقائه في معناه والمراد بالثاني ان لا
يكون فعل موجودا او لم يجر … فاعل بمعناه الثلاثي كما قال وبمعنى فعل مجردا … والمضعف
يمثل بما يكون فعل فيه موجودا والمثال الذي ذكره وهو سافرت … بل من الراي انه لما
اغنى عن فعل لاهماله بمعناه لان فعلا من السفر غير مشهور وقد اعترف بذلك.

٦ المصنف في شرح المفصل قال النيسابوري وفعل ثلاثي من الاسم بمعناه فيستل كما استلحقه
واستغلقته ... نقله الجاربردي بان الجوهري نقل سمرت اسمر سمورا الاخرب المسبق
بانامله ... مثل صاحا وصحه استقصى من الامثلة الجليلة لذلك جاوزت الشي
بمعنى جزته وواعد ابدا بمعنى وعدته قول النزهة وتفاعل للاشتراك الى اخره زاد في
الشافية بمعنى فعل وزاد في التسهيل والاغناء عنه نحو تساءلوا وتلاري قول الشافية
لمشاركة امرين فصاعدا قال اليزدي ليس بحسن ولو اقتصر على قوله المشاركة لكان احسن
اذ معلوم ان المشاركة لا تتحقق بواحد وانما ابهم ان يذكر ذا امرين بل ليتعلق
المذكور قوله نحو تشاركنا قال اليزدي يرد عليه ما ورد على قوله شاركته قول الشافية
وتفعل لمطاوعة فعّل الى اخره زاد في النزهة كالتسهيل والصيرورة والتلبس بالمسمى
وبمعنى فعل وفعّل وزاد في التسهيل الاغناء عن فعل كتكلم وعن تفعّل كتوبل اي قال
يا ويلاه اذ المعروف في اختصار الحكاية فعلل كالرحمن وحلل لا فعّل والعلة مسمى ما اشتق
منه كتغدى وتضحى وتعشى وتسحر اذا فعل كل واحد من الغداء والضحى والعشاء والسحور
والعشاء باوقاته تنبيه قال اليزدي ان مراد المصنف تقاعس ... كلام هلاديس
الطريق ... تفاعل وتفعل ... لم ... ابن ... العلم فكلم ليس
في وضعه لغرض ... بالموازنة ... قال في شرح المفصل ... الا ... هو الذي
ليس بمعنى وضعت الكلمة ... انشاء ... الصلوب ... ذلك ...
الاول ان يورد هما بعد بيان ... على ... المتعارف والمطاوعة لكان ...
فان قلت لا شك ان الباقين ... صيغ ... مخصوصة ... لكونهما ... للمتكلف
طعنا وارد على المصنف واما الزمخشري فلا يرد شيء من ذلك لانه لا يقول بعدم ... الا
الالحاق بل يقول الالحاق ولاتحاد المصدرين ... لا تعرض للالحاق ولا لعدمه قول الشافية
والنزهة والعبارة لها وانفعل لمطاوعة فعل الى اخره زاد في التسهيل وبمعنى فعل كانصاب
العلم وانشاء وبمعنى ... المبار وانطفات والاغناء عن فعل كانطلق بمعنى ذهب
وانزوى في الزربية اي دخلها وعن افعل كانحجز اذا اتى الحجاز وكما جاء افعل كانجرد
واتى وانعزف انسلام الكتم استغنوا بانفعل عن افعل قول الشافية وافتعل
للمطاوعة

للمطاوعة الى اخره زاد في النزهة وموافقة تفعّل وزاد في التسهيل وموافقة استفعل
كاغتنم بمعنى اغتنم استغنم واختبى بمعنى استخبى وموافقة فعل كقدر واقتدر
وفعّل كجمع واجتمع وفعل كفرح وافترح والاغناء عن فعل كاستلم الحجر والتحى
الرجل ... الفاعل بنفسه كاضطر واشتد واختط واكتحل وادهن في فعل
هو بنفسه دون غيره ... للاتخاذ وللتخير كانتحب واصطفى انتقى قول الشا
فية واستعمل للتشارك والمفاعلة نحو اجتوروا واختصموا قال الشيخ لو قال
للفاعل لكان اولى وقال اليزدي في بعض النسخ وبمعنى تفاعل وهو الصواب وفي بعضها
والمفاعلة وهو غلط لان افتعل بمعنى التفاعل قد يكون لا بمعنى المفاعلة لا تقول
اختصم زيد عمرا كما تقول خاصمه بل اختصما كما يقال تخاصما قال وقول الشارح
لو قال التفاعل لكان اولى ليس بسديد لان الاولوية انما تطلق اذا كان ... من فضل
والجواز هنا بل الابهام خطأ وفي شرح الجاربردي نحوه وقد عبر في النزهة بقوله وموا
فقة تفعّل و ... تفعل وزاد في التسهيل عطا ... بمعنى ... الصيغ منه نحو استعطفته اي
احببته عطفا وموافقة افعل كاحصد الزرع واستحصد وابقى اللبن واستقى
والاغناء عن فعل نحو استحيى واستأنى وعن تفعّل نحو استرجع اذا قال انا لله وانا
اليه راجعون لما الاصل انه رجع كاتر وهلل وسبح قوله وللتحول الى اخره في بعض الشروح
كان ينبغي ان يقول وللتشبيه لا للتحول لان الطين يشبه بالحجر والبغاث يشبه بالنسر
ومنه استنيقت الغرار ... بالتيس وفي شرح الشافية وان يريد التحول الى
صفة المشتق والاولى ان يقال للتشبيه وان اريد باستحجر الطين تحول الى الحجر فلانه
يكون للتحول حقيقة ورده اليزدي بانه قد يكون للتحول الحقيقي كما يكون للتحول الغير الحقيقي
والاخير منزل منزلة الاول فلا حاجة ان يقال جرى ... لاجل هذا المعنى تنبيه
قال الجاربردي في ... ان المصنف ... ابنية ... الثلاثي خمس وعشرون ولم يذكر الا معاني
الثمانية ... انه ليس في الا الملحق ... بمعنى غير المبالغة ... افعوعل وافاعل
... من غير الملحق افعلّ وافعالّ وافعوعل وافعول انه ليس لها ايضا معنى
غير المبالغة وقال اليزدي لم يذكر المصنف ... افعوعل وافعول

المبالغة والله [illegible] فقال ولما ولى ابن مالك افعلّ وافعالّ وافعوعل [illegible] خاص من
الثلاثي بل على ابنية ومثال السهيلي في افعلّ وافعالّ مختصا بالالوان والعيوب وا
فعالّ ابلغ من افعلّ ويبعد ان يكون في الكل المبالغة اذ زيادة اللفظ لزيادة المعنى
غالبا في نحو وقد ذكر ابن هشام في النزهة قوله في الثلاثة فقال وافعلّ وافعالّ
للالوان وافعوعل للمبالغة كاخشوشن والصيرورة كاحقوقف وموافقة
استفعل كاحلولته وفي التشبيه ومنه للالوان افعالّ مضاعف العين لا معتل
اللام دون شذوذ وقد نبه عليه الناظم وقد يدل الحالية على عيب جيبي وربما طاوع
فعل وقد يدل على غير عيب ولون واجمع العرب مع الالف كثير وبه ذاته فطلب ومنها
افعوعل للمبالغة والصيرورة وقد يوافق استفعل وقد يطاوع فعلا وافعوّل بناء مقتضب
في نحو وقال ابن عصفور افعوّل مقصور من افعال لطول الكلمة وثقلها واحد دليل
انه ليس شيء من افعلّ الا ويقال فيه افعالّ الا انه تقل احدى اللغتين في شيء
وتكثر الاخرى فمثال الالف من احمرّ وابيضّ واسودّ اكثر وانما تقل في اشهابّ
وادهامّ اكثر [illegible] في ارقدّ ابي اشرع وازعوى [illegible] انفك وا فتوى في
خرج الا افعلّ ويجوز في الغبار [illegible] افعالّ وهو ابيضا [illegible] لا يتعدى الى اصله
الذي قصر منه قال ابو حيان وما ذكره ابن عصفور من ان افعلّ مقصور من افعالّ هو
مذهب الخليل **باب الزيادة** فهذا زيد في النزهة وزيد في الشافية
ذو الزيادة وادرجه الناظم بباب التصريف من غير ترجمة **قول الناظم والحرف**
ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزائد مثل تاء احتذى قال الشارح قلت
هذا التعريف غير جامع لخروج ما سقط من بعض التصاريف وهو اصل كواو يعد وغيره
مانع لدخول ما لزم من الزوائد فلا يصح هذا جدا ولا علامة لاشتراط العلامة الاطراد قلت
الاصل اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد اذا لزم فهو مقدار السقوط
قول الناظم بضمن فعل قابل الاصول في وزن فسره في شرح الكافية والمعنى من شكل
الحروف ما اشتمل قبل طرو التغيير الحادث باعلال او ادغام بلفظ يقال به وزن فعل
بفعل لان الاصل فعد وهو معنى قول النظم [illegible] والتشكيل في الاصل انطوى **قول**
الناظم ويجمع بالفاء والعين واللام قال اليزيدي [illegible] ان يقول [illegible] قوله
عنه

عنه راجع الى الابنية والابنية موصوفة بالاصالة فيجب ان تكون الابنية المزيد
فيها بالفاء والعين واللام وهو باطل لانه لا خلاف ان مثل ضارب وزنه فاعل وهو
بناء مزيد ولانه ينافي قوله ويعبر عن الزائد بلفظه اذ الزائد لا يكون عند الاصول
فظهر الاستحالة فيكون الزائد اصلا والاصل زائدا قال والجواب ان المراد بالتعبير
بالفاء والعين واللام انما تقع مقابلة الحروف وهذا معنى الوزن والزنة لان البناء لا
[illegible] يوزن بها وفي الاصل لا يوزن وانما يقع مقابلا للاصول [illegible] حرف فعل سواء
كانت الاصول خالية عن الزوائد ام لا **قوله وزائد بلفظه اكتفى** فقال
في الشافية الا المبدل من تاء الافتعال فانه بالتاء والا المكرر للالحاق او لغيره فانه
بما تقدمه والثاني مع كون الابنية بعد هذا قوله واردف الزائد ضعف اصل واجعل
له في الوزن ما للاصل **قوله في الشافية** فانه بما تقدمه قال اليزيدي كان المستفيد ان يقول
بما تقدمه من الحرف الاصلي ثم وقد زاد هنا الفيد في الشرح ولا بد منه **قول الناظم واحكم**
بتأصيل حروف سمسم ونحوه والخلف في كلملم فيه اموران الاول ظاهر كلامه ان الخلاف
في القسم الاول مع انه خلاف النظام [illegible] بعض الثلاث يبين الراجح من الخلاف الذي حكاه
في القسم الثاني وفي شرح الكافية انه ايضا اصل عند البصريين الا ابا اسحاق الزجاج وعن [illegible]
اسحاق ان الصالح سقوطه زائد وعند الكوفيين بدل من تضعيف العين واختار بدر
الدين بن المصنف مذهب الكوفيين **قول الشافية** مع انه نقيض ظهر ان قال اليزيدي وفيه
نظر لان الاطراد امر معنوي وهو لا يوجب بين الضدين لفظا [illegible] العطف كالخلاء والملاء
مثلا فانه لا يقال ان [illegible] واحد لا ان [illegible] ضد الاخر بالحس [illegible] الوضع الاول
[illegible] غلبة الوزن والحمل على الغالب منتفيا **قولها** ويعرف القلب بالاصل فقال
اليزيدي حاصل الكل راجع الى امر واحد وهو الاشتقاق الصغير وهو نظير في الجميع اذ
الجميع انما يعرف به في الحقيقة ولو ذكره واحد لم يرد عليه شيء وكان احسن في الاستدلال
واقوى **قولها** ونقل في استعماله قال اليزيدي قلة الاستعمال المجرد ليس [illegible] لازما
على القلب [illegible] المراد قلة استعماله اذا كان ذلك اللفظ اعتبارا اخر ليكون حروفه
غير [illegible] تستغني به ونقل المصنف لا يعطي هذا المعنى **قول الناظم**

والفعل اكثر من اصليه صاحب زيد فلا يخ الشافية الا على الاول وكذا القيد في نفسه
صحيح لان الالف لا تزاد اولا الا انه مستغنى عنه لان الالف لا تكون الا ساكنة فلا يكون فوقها في
الابتدا فلذلك لم ينبه عليه في اللامية والنزهة قول اللامية والياكذا والواو ان لم يقعا
كما ها في يويو ووعوعا فيه ثلاثة امور الاول يشترط في الواو ان لا تصدر مطلقا فانها لا تزاد اولا
وقد نبه على ذلك في الشافية والنزهة الثاني يشترط في الياء ايضا ان لا تصدر وبعدها اربعة اصول
فلا نحو ايطل كيستعور فان قضيت وبعدها ثلاثة اصول بل زائدة وفيه على هذا
الشرط في النزهة بقوله والياء ان لا تصدر من بلا ثلاث تجاوز اربعة كيستعور ولم ار التنبيه على هذا الشرط
وهو ان لا يكون التجاوز اربعة جاريا على الفعل فلا نحو زائدة كيدحرج وقد بين الامران
في الشافية بقوله والياء زيدت مع ثلاثة احرف فصاعدا الا في اول الرباعي الا فيما يجري
على الفعل الثالث قال ابن قاسم هشام فان قلت كيف استثنى يويو ووعوعا
مع انه قد علم من قوله والحكم في ذا اصل حروف سمسم ان مثله كذلك لا يحكم عليه بزيادة قلت
دفع توهم ان يتوهم تخصيص ذلك بالاطلاقه هنا انتهى واقول قد نبه على شرط مستغنى
عنه لتقدم ما يدل عليه واهمل شرطين لابد منهما فلو قال بدل الكسر والياكذا والواو ان لم
يقعا مصدرين تنبيها لاربعا الا [illegible] خمس ثم قال ابن هشام والتحقيق
ان كلا من الياء والواو يزيد بشرطين اما الواو فان لا يكون اولا وان لا تكرر واما الياء فكذلك
في اول رباعي الاصول غير المضارع وان لا مكرر وان اضيف الثبت وان يكون مع ثلاثة ا
صول فهي ثلاثة شروط وان جعلنا اعني الثلاثة الاصول صالحا للزيادة ثم تكلم
على الشروط بشرطها انتهى قول اللامية وهكذا الهمز ومع مسبوقا ثلاثة
تصيله مسفا فيه امور الاول كان عليه ان يقول ثلاثة فقط كما في الشافية
والنزهة ليخرج ما سبق باربعة كما شطيا وهو زجر الشاة قال ابن هشام كان
مقتضى استثنائه نحو يويو ووعوعا بعد تخصيصه اولا على مسألة سمسم
[مرمر] ان يستثنى هنا امر من الثالث قال ابن قاسم هشام كان ينبغي ان ينص على ان الهمز
التي في اول المشتق من الفعل لفاعل او مفعول او مصدر او زمان ومكان زائدة [illegible]
كان بعدها ثلاثة اصول او اكثر وان الهمزة تقع في اول الفعل مزيدة ولو كان
بعدها

بعدها اكثر من ثلاثة اصول ولا يتعين قولها في باب [illegible] ابنيتها ودحرج زائد قطعا
سبقا لان هذا موطن الحصر قلت بل جعله مثل ذلك في النزهة وقد نبه بالشافية على
ذلك في التبع فقال والتبع كذاك مطردة في الجاري على الفعل الرابع قال ابن هشام فان
قلت لم لا يعلم نحو مرعزى رمية اصل القولين نون في نحو عنز لامرعز قلت الاشتقاق
هو القاضي العدل الذي لا يدفع حكمه ونحن انما ذكرنا هذه الضوابط للفرع عن الظفر بما
يشتق منه الدال على الاصالة وعدمها وان كان يرد على بعضها ما علم اشتقاقه اوليس مس
اوان الامر ذلك من غير نظر بنحو مرعز وجوبه الاشتقاق فلا يلتفت فيه الى الضابط
نعم ان قولهم في امضى والحركان يلزم في اصل الجمع وقال بعض كتبه اذا علم الاشتقاق
لم يغير به الا ما به الخلف من قال ابن هشام اعلم انه قال ان الميم مزيدة في انتم واضم [illegible]
علامة لتجاوز التواحد فقالوا والنون بطنها ان صاحي ونحو هذا ينبغي ان لا تعد ان الميم هنا
منزلة الكاف في ارانيكم انما حرف وضع للدلالة على معنى مختص دون ما لحقه من الكلمة
قول اللامية والعاري لعيه والنزهة كذا همز زاد بعد الف اكثر من حرفين
لفظا ارد قال ابن قاسم مقتضاه الحكم بزيادته سوا قطع باصالة الحروف قبل الالف
كلها ام لا وليس كذلك قال الحكثيري كان اجود قول اللامية والنون
في الآخر كالهمز فيه امور الاول قال ابن قاسم يرد عليه كل الهمز ما تقدم في الهمز من اشتراط
القطع باصالة الحروف كلها وقد سوى في الكافية وشرح جمل بينهما [illegible] اشتراط ذلك الثاني
قال ابن قاسم يشترط في زيادتها ايضا ان لا يكون من باب جنجان وهو لا يرد من قوله والحكم
في ذا اصل حروف سمسم الثالث قال ابن قاسم يشترط بعضهم في زيادتها اشتراط الميم وهو ان لا
يكون اسم مضموم الاول مضعف الثاني كرمان فهذا بناء اصلية ووزنه فعال [illegible] هذا اذهب
الناظم في الكافية وشرح جمل الا ان مذهب سيبويه ان نونه زائدة فيه تعليقه ابن هشام رمان
نونه اصلية لثبوتها في قولهم مرمنة للبقعة الكثيرة الرمان وان كان سيبويه ذهب
الى زيادتها وهذه الثلاثة واردة على النزهة الرابع قال ابن هشام نقص الصنف من مواطن
زيادتها اول الفعل المضارع والمطاوع نحو انكسر واحرنجم وقد نص على ذلك في الشافية والنزهة
وعبارة النزهة اولا تنتج الفعل او فرعه وهي احسن واعم من عبارة الكافية الكبرى

قال ابن جني ونقصه بحمزة والياء المبدوء بهما المضارع فيما ثبوت فيه الهمزة والياء ونقصه
الياء بعد التثنية وجمع تصحيح المذكر قوله في العبارة الشافية وثالثة ساكنة زاد في
التسهيل معكوكة احترازا من المدغمة نحو محمّر فوزنه مفعلّ وقال ابو حيان الذي
اذهب اليه ان النون زائدة ووزنه فعنلل ولم يقتصر بالشافية بشرط اخر وهو ان يكون بعدها
حرفان احترازا من ان يكون بعدها حرف او اكثر من حرفين وقد صرح بذلك في النزهة بقال
او توسطت النون الساكنة اربعة وامثال البنية في الالفية بالمثال قوله الا الهمزة والتاء
في التانيث قال ابن هشام مثله ابن جني في سر الصناعة بمسلمة وقائمة وعندي ان تاء
قائمة ونحوها لا تعد في هذا الباب لانها كلمة مستقلة قائمة بنفسها بخلاف تاء
مسلمة فانها جزء كلمة ولهذا جعلها الاعرابي قال والتانيث اعم من ان يكون في مفرد
او جمع كمسلمات ويدخل في ذلك ايضا التاء في رايت وهند ولات قوله والمضارعة
قال ابن هشام لم يعلل شرحه المضارعة في الزيادة الا التاء ولا حرف بينهما وبين غيرها
قوله ونحو استفعل قال ابن هشام تقي(?) عليه التفعيل والتفاعل لان افتعال
والتفاعل وما انشق منهما قال الجبر(?) نائب وكذا التاء في انت وجروعه(?) تنبيه قال
الناظم التنبيه على زيادة الشين في الاستفعال وقد ذكر في الشافية والنزهة قوله الا الهاء والنون
هنا والهاء وقفا قال ابن هشام قد تقرر في باب الوقف ان التاء في نحو طلحة ومسلمة اصل منقلبة
الى الهاء فلا تعد هاء نحو طلحة وقفا فيما زيدت فيه الهاء بل بعد ذلك فيما زيدت فيه
التاء لانها الاصل قوله واللام في الاشارة قال ابن هشام في تعليقه حكى الخضراوي
عن ابي عمر انه كان يسقط اللام من حروف الزيادة وهو محتو في ذلك على الصواب وفي الشا
بية ذا اللام بقليل كسر بل وعبد قال السيد في شرحه وليست اللام في ذلك وهنالك
واولالك هذه اللام لانها من حروف المعاني ومن شرح(?) ولكن من اعتذر به
واستدركه على سيبويه ولا يثبت فعللا ومنع من لم يعتد به لانه ليس اصلا بل مخففا
من فعلل بضم الثالثة قال وبهذا الايراد ضعيفا لان يراد بالثبوت الاعتداد به وجعله
اصلا قال وقد كان ان يقول لو يمنع ان جندبا بفعلل عند من لم يثبته لان الاشتقاق يعدل
على زيادة نونه لان الجندب ضرب من الجراد بعموم الجدب لان الارض تجدب مع الجراد

غالبا

غالبا وان يمنع ان جندبا اصيلا في جنس انه لا يلزم من اصالة قوله عدم النظير في
لوجود نظيره قطعا وهو مثل جندب اما لا ظائفة او بالفرعية على غير جادة قال في
الجاربردي في الجواب عن المنع الاول بمعنى ان تعلل انما يتم لو كان هذا الاشتقاق
محققا وليس كذالك قوله واجيب بوضوح اشتقاقه قال السيد فيه نظر لان الظهور قيل
اشتقاق محبب من الحب وليس التسمية لازمة لمسماه بل لان محببا مشتهر في كلامهم
بالظاهر ان الرجل يسمى بمحبب من حب بمعنى انه يحب او يحب قوله ولذلك
قيل ربان فعلان قال الجاربردي كان المختار عند المصنف قول الخليل وسيبويه ان وزن
فعلان اختار فاو لذلك قيل ولو لم يقل ولذلك كان زمان فعالا قوله باب تخفيف
الهمزة هكذا في الشافية وليس هو في النزهة والعبارة الالفية الا انه ذكر فيها
في باب الابدال طرفا يسيرا منه قوله ويجمعها الابدال والحذف وبين بين قال
الجاربردي لم يعد بان يقول الابتداء الهمزة باي وجه من التخفيف لان اسمه اللغوي يغني
عنه قوله وان كان حرفا صحيحا او معتلا غير ذلك نقلت الى اخره استثنى منه ابن
مالك في الشافية ونشر حملنون الانفعال نحو انطر اي انقطع فلا يجوز فيه النقل قوله
والتزم في ذلك في باب يرى وارى نرى للكثرة ذكر الزنجاني في شرح الهادي انه يحتمل وجهه
في اخرى وهو انه لم تجتمع في اول همزتان بينهما حرف ساكن والساكن حاجز غير حصين
فكانهما ذو توالتا فحذفت الثانية على حد حذفها في اكرم ثم اتبع سائر الباب
وفتحت الراء المجاورة الالف التي هي لام الفعل قوله والهمزتان في كلمة ان سكنت
الثانية وجب قلبها كقادم قال الجاربردي هذا مبني على رأي من يقول ادم عربي وزنه
افعل وقد انكر الزمخشري ذلك في الكشاف ورد قول من قال انه مشتق من الادمة
او من اديم الارض قال ما هو الا انه اعجمي واقرب امره ان يكون على فاعل كعازر
وعابر وشالخ وفالغ لكنه ذهب البعض الى انه عربي على وزن افعل قلتنا
ما ذكره من انه فاعل تبع فيه من سائر من المتصرفين وقوله ان لو الزيد الكشاف وهو
الحق وقد نص الجواليقي في المعرب وغيره على ان ادم اعجمي اسم باني ولا شبهة
في ذلك والصواب التمثيل بلامنة كما صنع ابن ملك في شرح الكافية قوله

وليس اجرته بانه فاعل لا افعل فان بعض الاشياخ جوز ان يقال اجرته فاعل لا افعل من غير
تقييد بمعنى غير صحيح لانه يقتضي ان اجر وافعل جميع معانيه وليس كذلك بل انه يقال اجر
الله يوجره واجرت المملوك او الاجير واجرته اوجره بمعنى اعطيته اجره واجر جميع
ذلك بمعنى افعل لا فاعل واما اذن بمعنى فاعل نحو اجرت الدار ونحوه قوله ومضارع
فعلته جيء به … لا يستجيز مضارع اجر بمعنى
جعله والافعال عن … وجهة اجر … قال السيوطي والجاربردي في …
ان يقول في الفعل نظرا لا الاول فلانه لا يلزم من صحة مصدر اجار على فعالة ان لا يكون اجر
افعل لجواز ان يكون مشتركا بين فاعل وافعل ومصدر الاول فعالة ومصدر الثاني افعال
واما الثاني فلان اراد بقوله والافعال عن انه لا يوجر فممنوع فان صاحب المحكم حكى
اجرت المراة البغي نفسها ايجارا وان اراد به انه قليل الكون لا يحصل به مطلوبه واشاد
الثالث … اجر بمعنى فاعل لا يمنع من مجيء اجر بمعنى افعل لجواز ثبوتهما ويكون مضارع
الاول يوجر ومضارع الثاني يوجر قوله وواو اخو غير يستثنى منه ما كان اجرا فانه
يقلب ياء مطلقا وقد ذكره في الخلاصة بقوله :: وما يجي … اصل … في ذا كالج…
وقال في الكافية الكبرى وواوا ابدلا :: ان عين او لحرفه شكلا :: اما اخرا
جعل اليا بدلا منه عن الكافي اقتحمه :: ومثل عليه في الخزانة ورعي او صح
في الكافية العموم من عبارة الالفية لانها نص في اختصاص ذلك بالمتطرفة اذا … وليس
قوله وقد صح في التسهيل … والتحقيق قال السيوطي والجاربردي … عنه بان
مراد النحاة بان قلب هذا الهمز ياء يلزم وانه قياس وما خالفه شاذ يحفظ ولا يقاس
عليه وهذا لا ينافي مجيء خلافه في القراءات السبع لجواز ان يكون مخالفا للقياس ولا
يكون مخالفا للاستعمال ومثل ذلك مقبول واقع في الفصيح من الكلام فان النحاة قالوا
الشاذ على ثلاثة اضرب شاذ عن القياس وشاذ عن الاستعمال وشاذ عنهما جميعا
فالاولان مقبولان والثالث مردود فمثال الاول كالقود والقصر وكقوله تعالى استحوذ
عليهم الشيطان فان القياس قلب حرف العلة في هذه الصور الفا والاستعمال بخلافه
انتهى قلت وعلى ذلك مشى ابن مالك في الكافية وما اتى مخالفا لما

مضى

مضى فاحفظه ولو عن القياس معرضا :: وقال … بذلك الحلبي
نحو ائمة بالتحقيق وهي قراءة ابن عامر والكوفيين وقال في الجاز التعريف … يشذ
التحقيق لكن خالفه في التسهيل فقال والتحقيق عند الثلاثة مع الاتصال لغة قوله
والنزع في باب اكرم حذف الثانية قال الجاربردي هنا اعتراض اذ علم … وجب
قلب الهمزة الثانية واوا فان … يجاب عنه بعد … مراد … ان القياس يقتضي
القلب لكن الاستعمال به خلاف القياس قول الالفية واو … وجهه
… عبارة الكافية وكثر التحقيق في نحو ام :: فاحفظ ومن قاس فهمه
لا يلم :: وقال … كثر التحقيق في نحو ام لان المضارعة لما كانت تعاقبها النون والتاء
والياء كان الحاقها عارضا فاشبهت همزة الاستفهام وما بعد همزة الاستفهام من
الهمزات يجوز تحقيقه وتخفيفه فكذلك ما بعد همزة المضارعة باب الابدال
قول الالفية والنزهة احرف الابدال هدأت موطيا :: هكذا عدها هنا وفي التسهيل
تسعة وقال في شرح الكافية حروف الابدال المشهور علمها في كتب التصريف هي الحروف
التي تبدل من غيرها لغير ادغام والتي لا بد من ذكرها لشدة … التسعة وقال
سواها مما ذكره الزمخشري وغيره مستغنى عنه كاللام والنون والجيم والسين
كان غير حرف الاربعة اولى بالا … فان … حروف الاستعلاء
… ذكرها اولى من ذكر السين اذ ليس للسين …
اللام والنون بدل الهمزة … واما الجيم فان قوما من
العرب يبدلونها من الياء المشددة في الوقف باطراد وربما ابدلت …
من الابدال … ويذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف والا لزم ان يذكر العين
لان ابدالها من الهمزة … مطرد لغة في تميم وكان يلزم ايضا ان يذكر الطاء لابدالها
من تاء الضمير واشباه ذلك من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة وانما ينبغي ان يعتنى
بالابدال التصريفي … الخطأ … الا كثرته … وقال في التسهيل
يجمع حروف البدل الشائع في غير ادغام قولك لجد صرف شكس امن طي ثوب عزته
والضروري في التصريف هجاء طويت دائما فذكرها ثمانية واسقط منها الهاء

والحاصل ان الابدال ثلاثة نوع في الادغام ويكون في جميع الحروف الا الالف ونوع
مقصور النظر في التصريف ويكون في ثمانية احرف او تسعة ونوع لا قاعدة له وانما هو
في كلم محفوظة واللغوي يعتني باللغة لا التصريف ويكون في اثنين وعشرين حرفا كما في التسهيل
وغيره بل عسى انه في اكثر فان الدال قد ورد ابدال اللام من الدال والطاء وورد ابدال اللام من الطاء
والضاد وورد ابدال اللام من الظاء والعين وورد ابدال اللام من العين والقاف وورد ابدال اللام من القاف
والحاء وورد ابدال الميم من الخاء ومن الجيم والخاء كذلك وذلك موجود في كتب اللغة المبسوطة
والفابية اللغة فيه كتبا وعقدت له بابا في كتاب المزهر ذكرت فيه امثلة كثيرة
وقد قيل او ابن مالك اكثر من هذه فقول الشاطبي لان الابدال في هذه شاذ ولا يقيس
ذا الاعتق لانه ان كان المراد بالشيوع انه ابلغ مبلغا يجب يقاس عليه فليس كذلك
بل الكل محفوظ مقصور على السماع وان اريد انه في تلك الحروف اكثر مواقع من هذه فلا
نسلم ذلك لان المراد على كون الابدال غير دفع ولا مبالغة بكونه اكثر في بعض الحروف من بعض
لان ذلك انما يوثر فيما يعتمد فيه القياس لا فيما يقتصر فيه على السماع واما قول الشاطبية
وحروفه :: انصت يوم جد طاء زل فانه خارج عن الانواع الثلاثة لا يعتني فيه على النوع
الضروري التصريفي فكان يعدها ثمانية او تسعة ولا على النوع المعنوي فكان
يعدها كما في التسهيل اثنين وعشرين بل عدها اربعة عشر وقد تقدم كلام شيخ
الكافية استشكال ذلك لان الاحرف الخمسة الزائدة انما هي في كلم محفوظة فكان ينبغي
له الاقتصار على التسعة التصريفية او ذكر الجميع قول الشاطبية ويكون في عا
والحرف زائد قال الشيخ هذا مفعول يتعلقان لانه فرع عن الواحد الذي هو علقى وياؤه
زائدة وليست بدلا من الالف في علقى بل الالف بدل من الياء وقال الجاربردي هذا انما يتم
اذا قلنا ان الالف في علقى للالحاق واما ان قلنا انها للتانيث فيرد النقض قوله ويكونه
جمعا وهو اطل قال الجاربردي اعترض عليه بان اوايل جمع اول والهمزة في اوايل غير
زائدة مع انه ليس في الواحد بدلا من زائد وهو الواو وبدلا منها بل هي بدل من عين في
الواحد قال وهو مدفوع لانه لا يلزم من كون الهمزة غير زائدة في الفرع ان تكون غير
فيه من الهمزة في اوايل وان كانت غير زائدة فليست باصلية بل هي منقلبة عن الواو قوله

الالفية

الالفية فابدل الهمزة من واو ويا اخرا اثر الف زيد فيه الاول كان يختص بالالف د.
بالواو والياء بل الالف كذلك ولذا قال في الكافية :: من حرف لين اخر بعد الف د
مزيد ابدل همزة وقال في شرحها حرف اللين يعم الالف والياء والواو والثلاثة داخلة في هذا
في هذا الضابط وقال في التسهيل تبدل الهمزة وجوبا من كل حرف لين يلي الفا زائدا د.
فقول الشاطبية من حروف اللين وقول النزهة ما اعتل متطرف بعد الف زايد كحمراء د.
وكساء ورداء احسن الكل فقوله اخرا زاد في التسهيل او منفصل بما تانيث عارض وكذا في
الكافية وشرحها وكذا الابدال مستصحب مع هاء التانيث العارضة كبناءة وبناء في الجاز
التعريف نظرت بعضا وتقديم وشرح ابن بلال السطرية تقديم انه قبل هاء التانيث د.
العارضة لانها في تقدير الانفصال الثالث قال ابن قاسم اعترض تقييد الضابط بانه
يرد عليه مثل غاوي اذا رخم على لغة من لا ينوي فانه يقال يا غاو بضم الواو من غير ابدال الحرف
من جهة اعلال مثل قال في اصلاح الضابط ان يقال من واو وياء حرفا او يكمل بما الرابع قال
ابن قاسم تبدل الهمزة ايضا من الهاء والعين وقد ذكرها في النظم فلتبدل تبعا وقد
في الشاطبية قول الشاطبية ويعتد بناء التانيث بدلا من تغيير الياء لانه لا يكون لازما في عارضة
فانها لا يعتد بها كما تقدم ونبه عليه الشيخ والجاربردي قولهم والعبارة لالفية
في فاعل ما اعل عينه اثر اقتفي قال ابن قاسم طرد الابدال فيما كان على فاعل او فاعلة
ومن اشبه فاعل كقولهم حائل وهو البستان وحائرة وهي خشبة تجعل وسط السقف
وعلا الكلام عبارة الكافية لا يتناول ذلك وقد نبه عليه في التسهيل قول الالفية كجمع
بها منتهى مثل البصائر وعبارة الكافية :: كذاك ثاني لينين اكتنفا :: مد الكاف كجمع
تشعر بنيفا :: قولهما واوا وهمزا اول الواوين رد ... كذا ان جاء مالامه همزة
كما في التسهيل وقد ادرجها ابنه في كلامه بناء على ان الهمزة من حروف العلة وافصح بها في النزهة
فقال وافتح ان كانت لام فاعل معتلة او همزة ونحوه في الشافية قولهم والعبارة لالفية
وهمزا اول الواوين رد في بدء غير شبه ووفي الاشد له شرط ثان معه وان لا تكون الثانية
بدلا من همزة ذكره في الشافية وشرحها والتسهيل وثالث وهو ان لا يكون اتصال الواوين
عارضا بحذف همزة فاصلة ذكره في الكافية ذكره في التسهيل وعبر فيه عن الشرط الاول

ما يكون الثانية مدة أصلية وهو أصح من التعبير بأن لا يكون الثانية مدة لأن الف
بلاعل المصرح به في الكافية إشارة إليه في الالفية بقوله وهي قوله الشافية والتزموا
في الأولى حمائل وقال الشيخ فيه نظر لأنه يجوز أن يقال إنما قلبت في الأول لزوما للاستثقال
لا لحمل المفرد على الجمع قوله الالفية وقبل با اقلب ميما النون قال ابن قاسم الأولى التعبير
عنه بالابدال لأن القلب في الاصطلاح إنما يكون في حروف العلة انتهى ولذا عبر في الشافية
والنزهة في باب الابدال وعبر به قوله الالفية وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا قيل …
أنه سمع الابدال في ائتكل ولم يسمع وقال … يمنع … أنه يقال في افتعل من الأكل ايتكل
وإنما مثل له الهمز في الجملة وقال ابن قاسم في كلام بعضهم ما يدل على أنه مسموع قوله الالفية
والعبارة لهما والنزهة طا تا افتعال رد اثر مطبق في ادان وازدد وادكر دالا بقي
قال ابن قاسم مقتضاه أنها لا تبدل في غير ذلك وقد ذكر في التسهيل أنه تبدل ثاء بعد الثاء
نحو اثرد ودالا بعد الجيم كقولهم اجدمعوا واجدز في اجتمعوا واجتز قال الدماميني …
كلام المغني للمصنف في بعض كتبه أنه لغة لبعض العرب بل رجح أنه لغة جاز القياس عليه
انتهى وقد ذكر أن تبدل الدال بعد الجيم في الشافية تنبيه لم يذكر في الالفية ابدال الهاء
مع ذكره اياها في حروف البدل وكأنه اكتفى بما تقدم في الوقف من ابدالها من تاء التأنيث
ولا يطرد ذلك في غيرها وأبدلت تاء … ذكر في الشافية والنزهة قوله الشافية
وضعيف في لام التعريف قال الشيخ لقائل أن يمنع كونها بدلا من اللام لجواز أن تكون
مرادفة لها فتكون للتعريف بالاستقلال لا لكونها بدلا من اللام وأقول ما ذكر من كونه
ضعيفا يتنازع فيه قال الجاربردي ويعني بذكر … أن المراد بالشاذ ما خالف القياس
وبالشاذ ما قل استعماله وبالضعيف ما في ثبوته نظر وثبوت هذه اللغة لا شك فيه
وذكر الجاربردي هنا ما حط ضعف المصنف أن المراد بالشاذ ما كان بخلاف القياس
وإن كان من … الاستعمال الفصحاء لأن طيئا ليسوا بمعزل عن الفصاحة بل العرب كلهم
فصحاء وإنما وصف اللفظ بالفصاحة وعدمها من حيث كثرة استعماله وعدمها
لا من حيث المتكلم بها ثم إن هذه اللغة قد تكلم بها سيد الفصحاء صلى الله عليه وسلم
فالحكم عليه بالضعف لا يلتفت إليه قوله … في … قال الجاربردي ذكر في شرح
الهادي

الهادي أنه يعمل في الأغلب … قليل … أصل … كقولهم … ونظائرها
قال وكلام سيبويه يدل على هذا قوله والجيم من الياء المشددة في الوقف وهو شاذ
قال الشيخ لم يذكر صاحب المفصل شذوذ هذا الابدال وذكر الوقف إلا أنه … في شرح
المفصل أن هذا الابدال حسن بشروط ثلاثة تشديد الياء والوقف والشعر وإن اختل
أحدها فهو قليل شاذ باب القلب ترجم في النزهة وأدرجه الالفية
في ضمن الابدال وأدرجه الشافية في باب الاعلال قال ابن قاسم الفرق بين الابدال والقلب
أن القلب يختص بحروف العلة والابدال يكون فيها وفي الصحيح فالابدال أعم والقلب
أخص قوله الالفية في مصدر المعتل عينا فيه أمور الأول قال ابن قاسم الأولى أن يقال
في مصدر المعل عينا لأنه لا يلزم من الاعتلال الاعلال الثاني شرطه أن يكون بعد الف قال
ابن قاسم وهو يؤخذ من قوله والفعل منه صحيح غالبا فإنه قال في شرح الكافية نبهت
بذلك على أن اعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال قال
ابن قاسم وفي تخصيصه بفعال نظر فإن الاعلال المذكور لا يختص به وقد مثل … بانقاد
انقيادا … انقيادا … قوله الالفية وجمع ذي عين أعل أو سكن فاحكم بذا
الاعلال فيه حيث عن شرطه أيضا وقوع الالف فيه بعد الواو كما يؤخذ من البيت بعده
وصحة اللام كما ذكر في التسهيل وارتشاف التعريف ونبه عليه في الشافية والنزهة قوله
وصححوا فعالة وفعل وجهان قال ابن قاسم جعل في التسهيل اشتراط … الاول …
في وجوب الاعلال مخصوصا بما سكنت العين في واحده … في جمع لواحد معتل العين
مطلقا … وليس في الجمع الف وصحة اللام قال في مقتضاه أن الاعلال يجب في
فعلة وفعال إذا اعتلت عين أحدهما نحو تارة وتير وقيمة وقيم ويجوز فعلة وفعول
فعالة في فعال وفعال مخصوص بما سكنت عين واحده نحو زوج وزوجة ويجوز نحو
حوجة وحوج نادر قال … أيضا قوله فيه وقد يصح ما حقه الاعلال من فعال
مصدرا وجمعا قلت وأصرح من ذلك قوله في ايجاز التعريف بعد ما ذكر كعبارة التسهيل
ما نصه ولا يفعل ذلك غالبا بغير فعال ولا بفعلة إلا إن اعتلت في الواحد قوله الالفية
وإن يكن عينا لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى قال ابن قاسم كلام الناظم

هنا مخالف لكلام سيبويه ومن تابعه من اهل البصرة من وجهين احدهما انه اجاز في فعلى
وصفا وجهين وهم جزموا باحدهما وهو عدم القلب فرقا بين الاسم والصفة فلم يجيزوا
حزوى في اجاز التعريب والاخر انهم ذكروا في انثى الافعل في باب الاسماء وذكرها المصنف في
باب الصفات واجاز وهذا الوجهين ونص على انهما مسموعان من العرب قول الشاطبية
وقلب ياء فعلى لعينها واو في نحو طوبى وكوسى قال الشيخ قد ذكر في الصحاح ان كوسى
صفة لانه انثى الاكيس الذي هو افعل التفضيل من كاس الرجل علم لدينا ره اذ كيسا
اي احرقا وهو مخالف لقول المصنف وقال الجاربردي في شرح الهادي ان طوبى وكوسى
تانيث الاطيب والاكيس فالوجه وان كان اصلهما الصفة لكنهما اجريا مجرى الاسماء
لا يكونان صفتين بغير الف ولام بل اجريا مجرى الاسماء التي لا تكون صفات وفي شرح الكافية
لابن مالك ان ذكر الياء المضموم ما قبلها عينا لفعلى صفة اجاز فيها التصحيح وان تبدل واوا
كقولهم في انثى الاكيس الكيسى والكوسى قول الالفية من لام فعلى اسما اتى الواو بدل
ياء كتقوى غالبا جا ذا البدل قال ابن قاسم هذا الذي ذكره هنا وفي الكافية موافق
لمذهب سيبويه واكثر النحويين في كون ابدال الياء واوا في فعلى الاسم مطردا وابقاء
الياء فيه شاذ وعكس في التسهيل فقال وشذ ابدال الواو من الياء لاما لفعلى اسما
كالتقوى والبقوى والثنوى والاصل بالياء ثم قال واكثر النحويين
يجعلون هذا مطردا والحقوا بالاربعة المذكورة الشروى والطغوى والدعوى اخبس
ان اصلها الياء والاول عنده جعل هذه الاولى من الواو وسد الباب التكثير من الشذوذ
ثم قال ومما يدل لى انها الياء ابهم واما شذ تصحيح الريا وهي الرائحة والطغيا وهو
ولد البقرة الوحشية وسعيا اسم موضع وهو والثلاثة الخارجة عن الاصل والتجنب
للشذوذ اولى بالقياس عليها انتهى قلت وقد مشى في ابجاز التعريف على ما في
التسهيل قول الالفية بالعكس جاء لا في فعلى وصفا وكون قصوى نادرا لا يخفى
قال ابن قاسم ما ذكره هنا من ان فعلى اذا كانت واوا تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم
مخالف لقول اهل التصريف فانهم يقولون فعلى اذا كانت لاما واوا تقلب في الاسم دون
الصفة ويجعلون حزوى شاذا وقال المصنف في بعض كتبه النحويون يقولون هذا
الاعلال

هذا الاعلال مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون الا بصفة محضة او بالدنيا والعليا وهي
فيها عارضة ويزعمون ان تصحيح حزوى كتصحيح حيوة وانا اقول لا دليل على صحته وما
قالته من يؤيد بالدليل وموافق لائمة اللغة حكى الازهري عن الفراء وعن ابن السكيت انهما قالا
ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء لانهم يستثقلون الواو مع ضمة اوله
وليس فيه اختلاف الا ان اهل الحجاز قالوا القصوى بالواو وبنو تميم قالوا القصيا انتهى
قلت لعل بعض كتبه المشار اليه هو مجموعه الكبير المسمى بالفوائد وقد مشى في الكافية
وشرحها والتسهيل وايجاز التعريف على مثل ما في الالفية وجمعه ابن ابان في شرحه
قال انه لا يهتدي لجمعه المتعمق وقال ابو حيان خالف المصنف التصريفيين في فعلى ذوات الواو
يزعم انه يجيء اذا كان اسما او اذا كان صفة يقلب ياء وذلك لثقل الصفة وخفة الاسم موافق
موافقا للفراء وابن السكيت قال فان المصنف الى هذا التفرقة ذهب ابو علي وائمة اللغة
وقال كثير من النحاة فعلى اذا كانت واوا تقلب ياء ولا فرق بين الاسم والصفة
كان تغيير فعلى بفتح الفاء في الاسم دون الصفة قلت وقد مشى في الشافية على ما هو
قول التصريفيين خلافا لابن مالك ومشى في النزهة على قول ابن مالك قول الشافية بخلاف
الصفة نحو الغزوى قال البدر الابن ابن مالك هذا تمثيل من عنده وليس معه فيه نقل والقياس
ان يقال الغزيا كما يقال العليا ونقله عنه ابو حيان في شرح التسهيل وابن ناصر في
شرح الالفية والسيوطي في شرح الشافية قول الشافية وتقلب الواو ياء اذا اجتمعتا مع
ياء ويشترط السابق منهما شروط الاول ان يكون مسكن السابق منهما اصليا صرح به في النزهة ويؤخذ
من عبارة الالفية وهو وارد على النزهة الثالث ان لا يكون الثاني واوا محركة لعطاية ابراد
وتكسير بعد ياء التصغير فلا ندرج بجوز فيه الوجهان ولا يجب القلب والادغام الذكور
في الكافية وشرحها وهو وارد على الالفية والنزهة قول الالفية من واو وياء
بتصل الاول ابدل حاصله ذكر للمسئلة ستة شروط ان يكون التحريك اصليا وان
يكون الفتح اصليا متصلا اتصالا اصليا وان لا يسكن ما بعد العين وان لا يكون فيه
بين فعلا على فعلا اذا افعلوا وان لا يكون ما هي فيه فعلا واويا على افتعل بمعنى تفاعل
وان لا يجمع في الكلمة اعلالان وزاد في التسهيل شرطا سابعا وهو ان لا يكون العين بدلا

من حرف جعلا بعد كغوثهم جمع شبيه ولم يعلوا لأن الياء بين ... الجيم قال ابن قاسم في قول الكا
فية وقد يكون تشبيه الاعلال ... بناء على حرف بصحيح فهو ... إذا تأمل النوع عين ...
ما هو بين محرف لا يعل نحو شير وقد تقدم والثاني ما هو كان محرف لا يعل والرابع يكون
نحو أيسر بمعنى ييسر فيضعف الهمزة موضع الياء والياء موضع الهمزة فيجمع العدد
وإن تحركت وانفتح ما قبلها لا يمد وفعنا موقع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها
تبدل بعوملت الياء معاملتها كذا قال في شرح الكافية قال ابن قاسم فهذا النوع
الثالث يخرج بشيء من الشروط المتقدمة فيكون على هذا شرطها زائدا ونزيدت الشا
فية والنزهة بعض هذه الشروط **قول الالفية وصحح المفعول من نحو عدا وأعلل إن لم تتحر الأجود** قال ابن قاسم يعني أنه يترجح الاعلال في المفعول من نحو رضي
وبه صرح في التسهيل وذكر غيره أن التصحيح فيه أيضا هو القياس عن الاعلال فيه شذوذ
قول الالفية **كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذي الواو لام جمع أو فرد يعن** كلام في التسو
ية بين التوعين وليس بسواء بل الاعلال في الجمع أكثر والتصحيح في المفرد أكثر كما قاله في
الكافية **ورجح الاعلال في جمع وفي مفرد التصحيح أولى ما اقتفي** بل المصحح
في التسهيل تبعا للجمهور أنه لا يقاس على التصحيح في الجمع وصرح غيره بأنه لا يقاس
على الاعلال في المفرد وشرط التصحيح في المفعول وفعول أن لا يكون من باب قوي **قول
الشافية** ضعيف كفيه طهر اي ممضوة عليه وهو عن المنكر وجلاد ومن الشرب نحو جونه
وجون قال الشيخ والجاربردي في كونه ... ممضو بكسر الياء نظر لأنه يقال مضيت على العمل
مضيا ومضوت عليه مضوا وذكر الجوهري الواو وكذا حيان ... البلا في جباية نظر لأن جباوه
وجباية لغتان يقال جبيت الخراج والعامة الحوض جباية وجبونه جباوة قال وقيل
المثال في جونة غلط لأن تركيب جلو من ... الكلام ... جونه الهمز
... قول الصحاح والجونة بالضم وربما همز ... أراد عكس ما ذكر المصنف لأنه جعله
معتلا ... والهمزة فيه بدلا من الواو **قول الالفية وشاع نحو نيم في نوم** قال ابن قاسم
قوله شاع يعني الكثرة وليس ينقص على اطراد وقد نص غيره من النحويين على اطراد
قلت ويرد عليه قوله في شرح الكافية يجوز في فعل جمع فاعل الذي عينه واو التصحيح
كنوم

كنوم والاعلال كنيم وذلك وارد على قول الشافية وصيم وقيم شاذ لا في التسهيل ...
بفعل جمعا وجهان والتصحيح أكثر قال ابن قاسم وشرط اطراد الاعلال فيه أن لا يكون معتل اللام
كراهة لتوالي الاعلال

باب النقل

كذا ترجم في النزهة واورد في الشافية في باب
الاعلال وجعله في الالفية فصلا من فصول باب الابدال **قول الالفية لساكن صح انقل** قال ابن
قاسم يستثنى منه الهمزة فإنه لا ينقل إليه لأنه معرضة للاعلال بقلبها ألفا نص عليه في التسهيل
قوله **ما لم يكن فعل تعجب** البيت قال ابن قاسم زاد في التسهيل شرطا آخر وهو أن لا
يكون موافقا لفعل الذي بمعنى افعل نحو يعور ويصيد مضارع عور وصيد وعجبت فعل
ومعلا ذا أفعل والعلة وكذا ما تصرف منهم نحو أعوره الله قال وكأنه استغنى عن
ذكره هنا بذكره في فصل التشابه في قوله وصح عين فعل وفعلا ذا أفعل العلة ...

باب الحذف

كذا ترجم في النزهة واورد في الشافية بعضه في ضمن الاعلال ثم
أورد له ترجمة وجعله في الالفية فصلا من فصول الابدال **قول ... والعبارة للنزهة**
والفعل من فعل يفعل الواو ويحذف كوعد قال ابن قاسم شرطه ألا يكون لبيان الهيئة نحو
الوعدة والوقعة المقصود بها الهيئة فإنها لا تحذف منهما **قول الشافية** ونحو وجهة
قليل قال ابن قاسم ذهب المازني والمبرد والفارسي إلى أن وجهة اسم للمكان المتوجه
إليه فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه لأنه ليس بمصدر **قول الالفية ظلت وظلت في
ظللت استعملا** بحسب شرح الكافية به بل قال كل فعل مضاعف على وزن فعل في إسناده
إلى تاء الضمير أو نونه يستعمل على ثلاثة أوجه ونظرا لما ذهب إليه الشلوبين وصرح به
سيبويه وغيره أنه شاذ وأنه لم يرد إلا في ظللت ومسست وأحسست وظلتا وهو ذهب
إلى عدم اطراده ابن عصفور وأبو حيان وهو ظاهر قول الشافية وفي نحو مسنا وأحسنت
وظلت **قول الالفية وقرن في اقررن** صرح في الكافية بأنه يقال أيضا الحرف في كسر العين
وفي شرحها بل المضارع كالأمر في ذلك قال وأما فتح العين من حل منه وشبهه مع جلوز
ولا يقاس على ما ورد منه قال ولو قيل في المحضض غضن فيطبقا على قرن لجاز وإني أرى ... مفعولا
لا ... المضموم ... المكسور وإذا كان ... المفتوح فقد ... إلى الحرف في أقررن
المفتوح الفاء ... بالمضموم أحق بالجواز **قول الشافية** ويجوز الحذف نحو سيد

وبيت وبيتونة وقيلولة قال الجاربردي في شرح الهادي لم يلتزموا التخفيف في سيد وميت
والتزموه في كينونة وقيلولة لكثرة حروف الكلمة مع تلك التاءات قال وكلام المصنف يدل على انهما
معا يجوز فيه الحذف وفيه نظر لانه لم يستعمل مثل كيّنونة وقيلولة اصلا بل كان مخففا عنه الا اذا
في قوله حتى يعود الوصل كيّنونة واذا كان كذلك لم يجعلهما من باب ما يجوز تخفيفه على سبيل
الجواز لانه اصل مرفوض لا يصار اليه الا لضرورة قال ويمكن ان يجاب عنه بان كثيرا من القواعد
في بعضها وجوب حذفه كما في قل وبع والاقامة والاستقامة بل نحو نقل سيبويه وغيره بجواز الحذف
في التزموه الحذف انتهى ولا خلا ان انه مفرع على طه لانه ليس في كلامه بعوله الا اذا انتهى وقال
ابن ملك في الكافية وعين فيعلولة احذف لما حتما كغب غيبوبة عن الخفا
وقال في شرحها اطرد حذف غيبوبة من غيبوبة على وزن فيعلولة كان يقولوا بفتح الفاء لتحذف العين
وتركت الياء الزائدة كما فعل بميت اذ قيل ميت وليس من فعلولة لانه لم يقولوا بفتح الفاء
نادر فلا يحمل عليه **باب الادغام** قول الشاطبية ان يلتقي حرفان ثم يكن
متحرك من مخرج واحد من غير فصل قال الشيخ يعني الاحاجة الى قوله من غير فصل لانه
يعلم ذلك من البلد فقوله متحرك لانه لا نقول لا شيء ذلك لان البلد لا يدل على التخفيف عادة ولا
يلزم منه ان لا يكون التلفظ يبقي يعصل بينهما لا ينفصلان وانما علم ذلك من قوله من غير
فصل قولها والمثلان واجب عند سكون الاول الا في الهمز نظير الى اخر قال الشيخ لقائل
ان يقول لكان من الواجب على المصنف ان يقول وفي نحو ماليه هلك فان هاء السكت لا تدغم
لانه اما موقوفا عليه او منوي به الوقف عليه ثم يقول وعند تحركهما انتهى ونحوه عليه
في النزهة فقال الا الالف والهمزة وهاء السكت نبه عليه الياء والواو ونحو الذي
يوسوس نحو قالوا وما وانه لا يجوز فيهما الادغام ايضا وقد ذكر في الشافية وعبارة التسهيل
يدغم اول المثلين وجوبا ان سكن ولم يكن هاء سكت ولا همزة منفصلة من الفاء ولا مدة في اخر
او بدلة من غير مد ولا ملزوم قول الالفية اول مثلين محركين في كلمة ادغم لا كمثل صفف
الابيات فيه امور الاول يفهم عليه من الشروط ان لا يتصدر اخر ددن ذكر في الكافية والتسهيل
وقال في بعض كتبه الا ان يكون في اولهما تاء المضارعة فيدغم بعد مدة او حركة نحو
لا تيمموا تكاد تميز وهذا الشرط ايضا زاده على الخلاصة والنزهة النشأ قال ابن
قاسم

قاسم يفتح الادغام ايضا بما بين بما يوازن احد هذه الامثلة نحو حسنا انثر فانه موازن
بصدر نحو صعف ويعزا البارع ذكر في الكافية وشرحها الثالث قال ابضا كان ينبغي ان
يستثني مثال الخامس يفتح فيه الادغام وهو يفعل نحو ابل مشراه رددمر الرد والعذر
له انه يقل في بعض في الكلام ولم يسمع في المضاعف وقد استثناه في بعض نسخ التسهيل الرابع
استثنى في الكافية وشرحها مع الملحق كهيلل مما زيد بغير المثلين فيه لغصل الا
لكا ونحو جلبب فان احدها فيه من يد للالحاق بدحرج فامتنع الادغام ونبه عليه في النظم
قوله والعبارة للنزهة ويجوز الوجهان في نحو حيي قال ابن قاسم الكتب اكثر عن ذلك
النحويون قول الالفية كذاك نحو تتجلى قال في شرح الكافية ويزاد عند الادغام همزة
وصل يتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام قال ابن قاسم وفيه نظر لان تتجلى مضارع
ولا اجتلاب همزة الوصل لا تكون في المضارع والذي ذكره غيره من النحويين ان ذلك يكون
في الماضي نحو تتبع واما المضارع فلا يجوز فيه الادغام ان ابتدئ به لابد من اجتلاب همزة الوصل
وهي لا تكون في المضارع وان وصل بما قبله جاز ادغامه بعد متحرك او لين نحو تكاد تميز ولا
تيمموا لعدم الاحتياج في ذلك الى اجتلاب همزة الوصل انتهى وعلى هذا مشى
الكافية قول الشافية والالحاق ولا لبس قال الشيخ ان يقول ولا عن فرحة تنتهي بفي
البناء قول الشافية الا في نحو حيي فانه جائز والا في نحو اقتتل فانه جائز وتنزل وتباعد
قال الشيخ لو قال في نحو حيي واقتتل وتنزل وتباعد فانه جائز لكان اولى لان الكل يشترك
في جواز الادغام وعدم وجوبه قول الشافية وحمل قول القراء على الاخفاء قال المصنف في
شرح المفصل هذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون لان النحويين مطبقون على انه لا يصح
الادغام والقراء مطبقون على انه يصح فيعسر الجمع بينهما ثم قال وقد جمع الشيخ
الشاطبي بين قراءتين القولين وقال اراد القراء الاخفاء وسموه ادغاما لقربه منه
واراد النحويون الادغام المحض قال وهذا الجواب وان كان جيدا على الظاهر الا انه لا يثبت ان
القراء امتنعوا من الادغام بل ادغموا الادغام الصريح وقد كان هذا العجيب يعني عن
الشاطبي يقرا به نحو الخلد جزاء والعلم ما لك ثم قال والاولى ان يمنع اجماع النحاة
حجة لانه ليس اجماعهم اجماعا لجميع النحويين مع مخالفة القراء ولئن سلمنا انه ليس

في القرآن قليلة الا ان القراء ناقلون لهذه اللغة وهم مشاركون النحاة في نقل اللغة فلا يكون
اجماع النحاة وحدهم حجة واذا ثبت ذلك كان المصير الى قول القراء اولى لانهم ناقلون
القراءات عمن ثبتت عصمته من الغلط في مثله ولانا ما نعلم القراءات من القراءات تواترها
نقله النحاة الا احاد فنقلهم ارجح وان سلمنا انه ليس بمتواتر لكن القراء اكثر واعدل
فكان الرجوع اليهم اولى انتهى قول الشاطبية وحاء فيها سوى ذا الخ قال الجاربردي
اعترض عليه بان المثلين اذا كان لهما كلمة فيصح الابتداء بها نحو كاد يبدو في الفيصب
المذكور فيصح ان الادغام فيه ممتنع بخلاف المثلين اللذين ليس لهما كلمة لا يصح الابتداء بها
نحو اخشى بالحبة فان ادغامه جائز لانه بمنزلة جزء كلمة قوله ومخارج الحروف ستة عشر
قال السمين هو وصاحب المفصل انها ستة عشر ولم يعد الا خمسة عشر قوله وللام
ما دون طرفه اللسان الى منتهاه وما فوق ذالك وللراء منه ما يليه قال السمين يظهر
بين مخرجي الراء والنون فرق على ما ذكر المصنف لعدم الفصل والنون ما بين طرفي اللسان
وفويق الثنايا وللراء ما هو ادخل في ظهر اللسان قليلا من مخرج النون والنون اخرج من مخرج
النون اللام قليلا والراء ادخل في ظهر اللسان قليلا من مخرج النون وقال الجاربردي بعد
ان ذكر المصنف الى ذالك حيث اورد كلام ابن الحاجب بالاولى بغاية وللنون منتهاها ما
يليها اشارة الى ان مخرج الراء ادخل قوله والاطباق نحو ... ادغام
الى اخره قال السمين اجاب المصنف في الشرح عن هذا الاشكال بان النطق بانه لا ادغام
محقق مع بقاء الاطباق ولكنه لما اشتد تقارب حروف المطبقة وغيرها صار في الصورة
كانه ادغام وليس بادغام محقق قوله وقد بين نحو تستتر او تتابن وصلا وليس قبلها
ساكن صحيح قال السمين فوجه ادغامه ... ساكن صحيح في قراءة البزي حالة الوصل
من الف شهر تنزل كذا ... النزهة ... في النشا

باب التصغير

فيه بمسائل التمرين وابن مالك في الكافية ... مثال ... في الكافية
قول الشافية والنزهة معنى قوله الى اخره قال في شرح الهادي يشترك ذلك
الصغير ... يقال كيف تبني من ضرب مثل ... وايضا لا يبنى من الرباعي ثلاثي
ولا من الخماسي رباعي ولا ثلاثي اذ هو محتاج الى حذف بعض الاصول فيكون هدما لا بناء
وقال

وللنون منتهاها ما يليها

٢١٤

وقال سيبويه لك ان تبني من العربي عربيا وتدخله في كلام العرب وقال ابو الحسن
ان تبني من العربي عربيا وتدخله في كلام العرب ولم يرد من العجمي عجميا وعربيا لانه
ان بنى في الابنية لصيغ الافعال وكلام سيبويه اولى وكلام ابي الحسن ادخل في الرياضة
قول الشافية وسئل ابو علي عن مثل ما ناشئا الحوالج الخ قال السمين في قول
المصنف ادخل الهمزة الله ... فياسي ... لانه ... في تحقيق الهمزة
قوله وسئل ابو علي ابن خالويه الى اخره قال السمين في قول المصنف ان اباعلي اجاب
على اصله ... في الهمزة ... استطالة عن قياس ... في استطال الشيء واستطال به
بمعنى تطاول ... ولا يجوز ذلك ... لان استطال الاستطاع باب الخط
هو في الشافية وحدها قوله تصوير اللفظ بحروف هجائه الخ قال السمين ... الهجاء
الحروف اذا فصل مسماها ... وكتب مسماها على الحالة لئن ... لانه اذا اشتغلت
هذه الاسماء مركبة ودخلها الاعراب كتبت على لفظها ... فلا ... لسان نطق بضاد
ضعيفة وكتب ضادا حسنة فقد نطقت بضاد صحيحة وكتبت ضادا حسنة وقال
الجاربردي هذا اذا لم يرد به مسمى اخر فان سمي رجل بيس ... في مذهبان
منهم من يكتبها على لفظها الا شبه نحو ما يعين قرطاسيهم ومنهم من يكتبها على صورة
مسماها نحو يس ... قال المتبع ... على اصله فيقف قوله
في المصحف على اصله على الوجهين نحو ياسين وحاميم قال الجاربردي الاولى ان يقال
في ... اسماء الحروف الواقعة في المصحف ان لم تجعل مما سمي به متهم اخرى فيها تسمية
ان تكتب بصورة الحرف الذي هو مسماها كما كتبوا وجعلت مما سمي به مسمى اخرى
كتبت كغيرها من الاسماء وهو هكذا ايضا سيبي قوله واذا بالالف على الاكثر واختار
شارح الهادي ان اذن ... كتبها بالنون وكتب بالنون ولا تبدل الفا لانها من نفس الكلمة
فهي كنون من وعن ولدن في شرح التسهيل لابي حيان ان كتابتها بالنون مذهب المبرد
والاكثرين وان كتبها بالالف مذهب المازني وابن مالك وقال ابن عصفور الصحيح
كتبها بالنون فرقا بينها وبين اذ الظرفية ليلا يقع الالباس قوله ودحكوا
ان الناصبة للفعل بالاغلال ... وهو احد التراجيب المشكلة وقال ابن

اخرى
اذن

تبينه في الاختيار لابن السيد والمذهب الثالث مفصلة في الحالين وقال ابو حيان وهو
الصحيح لانه الاصل فيما كان من كلمتين وشبهه قوله المنتظرين في الفعل هو شامل
للمضارع وغيره ابن ملك في التسهيل الحاضر والاتي ومثله قولان للبصريين قوله اذ
وزاد في عمر ولو قال الجار يرى يشترط ان يكون علما ولا بين اذ في عمر ولحق عمور الانسان
الذي بمعنى العمر وليه مثل قول الشاعر بالعلو العرب اسيرها ولا بعمري العلي ابطأ اذا كان
فلا بينه لان الموضع الذي يقع فيه عمر في الغالبة لا يجوز ان يقع فيه عمر فلا يفضي الى اللبس
ولا اذا كان مصغرا لان لفظه عمر لفظ عمر فلا يحتاج الى التعرفة ولا اذا كان مضافا
الى المضمر المجرور لانه كالجزء منه فلا يفصل بينه بالواو قوله ومن نقصوا من ان اذا
وقع صفة بين علمين الى آخره حكى ابن هشام عن ابن ذلك في ابن ملك في شرح الكافية وفي التسهيل
لكن خالفه ابن عصفور وخص الحذف بابن وعلله بعض شراح ادب الكاتب بان الوصف
بابنة لا يكثر كالوصف بابن قوله وبعض الالف من عثمن وسليمن ومعاوية
قال السيد لا يبين حذف الالف من الاعلام مخصوصا بمن في الاسم بل كثير فيما كثر استعماله
من الاعلام الزايدة على ثلاثة احرف ولم يلتبس منها نحو كلثم وابرهم وداود وانحو
الالتباس كعامر وهذا انص التسهيل قوله الالف في يحيى قيده في التسهيل بكونه علما
احترازا من يحيى الفعل فانه يكتب بالالف قوله وكلا تكتب على الوجهين قال ابو
حيان الصحيح في مذهب البصريين ان كلا تكتب بالالف قوله الالفية وما جمعه عنه
قد كمل نظما على جل المهمات اشتمل اعترض عليه بعض الاشياخ بان هذا ينافي
قوله في الخطبة مقاصد النحو بها محوية والمقاصد هي المهمات فعبارته هناك تدل
على انه اشتمل على جميعها اذ هو ما اقتضى عموم الاضافة وعبارته هنا تدل
على انه حوى جلها اي معظمها لا كلها وكان مولانا العلامة كمال الدين ابن الهمام
يقول لو قال على حل المهمات بالحاء المهملة لحل اي حسن وقد لطف لانه كذلك
يندفع الاعتراض المذكور وتكون الابيات المهمات للمقصود المتقدم في الخطبة
وان المراد انه اشتمل على حلها وبيانه ووفى بما وعد فيها وعلى هذا نورده هنا
انه بلغ غرضه من ابلغ فلاح قوله مقاصد النحو معا يحويه انه لم يرد بها مقاصد النحو
وانما

وانما اراد كتابا له في النحو سماه المقاصد وانه نظمه في قدر الالفية واقول قد تقول
من لا خبرة له ان كان مصنفا كتابا يسمى المقاصد وقد تتبعنا اسماء كتب
ابن مالك وما نسبه اليه الناس منها نظما ونثرا وذكره النحاة والمؤرخون وارباب التراجم
نثرا ونظما فلم اجد احدا ذكر هذا الكتاب واما ثانيا فان له كتابا يسمى
الفوائد وهو الذي اختصر منه التسهيل ولذلك سماه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
فان كان هذا المعترض اشار الى هذا فلا ينفع ما ادعاه لان الكتاب المذكور
كتاب مبسوط جدا جامع لفن النحو اجمع منه نحيته ان الشيخ سعد الدين محمد بن عربي
يقال شرح المصنف ويشير الى هذا الكتاب إن الامام جمال الدين قد خلق الله
والشيخ العلم اهله … بن مالك … المقاصد … بن مقيم الاصل
تأمله … وكل مسئلة في النحو تجمعها … إن الفوائد جمع لا نظير له … فيقال
يلزم ان الالفية نظم فيها هذا الكتاب والذي فيها لا يبلغ خمس فوائده فان الالفية
فيها ثلث ما في الكافية او نصفه والكافية فيها نصف ما في التسهيل او ارجح قليلا
والتسهيل فيه بعض ما في هذا الكتاب اما نصفه او اكثر قليلا بحسب الظن والذي انفق
عليه بعضهم ان يتصور ان تكون الالفية التي هي مختصر مختصر حاوية لما في المبسوط الا
… وفقه يؤيد ما قاله … انه لو كان المراد بمقاصد النحو اسم كتاب لكان مفردا لانه علم
ولا يجوز الاخبار عنه بمحوية بل كان يقال محوي وسعد الدين المذكور شاعر مشهور له ديوان
وهو ولد محيي الدين بن عربي الصوفي المشهور صاحب الفصوص وغيره الذي تكلم فيه
الفقهاء ولم ينسبونه الى الالحاد والله اعلم بسريرته وحقيقة حاله وقد كان ولده هذا قد
مشتغلا تجمع على ابن ملك والنووي وغيرهما من الائمة قول الالفية احصى من الكافية
الخلاصة اعترض عليه بعض الاشياخ فانه لا يتصور ان تكون الخلاصة احصى من الكافية
قطعا لان الذي فيها من الابواب والمسائل دون ما في الكافية والكافية نحو ثلاثة
الاف بيت وبها من العلم مثلا ما في الالفية او ارجح واقول هذا الاعتراض مبني
على انه فتح ان قوله احصى افعل تفضيل وذلك بالاسر معنى وصناعة اما الاول فلما
ذكر من ان اشتمال الكافية على زايد كثير ليس في الالفية واما الثاني فلان احصى
لا يصح كونه افعل تفضيل لعدم جوازه لان افعل التفضيل لا يبنى الا من فعل مجرد

وعدد أبياتها أحصى ثلاثة [illegible] بيتا اجعل التفصيل فيه وليمثل اعربوا احصى
من قوله تعالى أحصى لما لبثوا أمدا فجعلوا أحصى فعلا ماضيا وأمدا مفعوله والعكس كذلك أعربت
أحصى في قول الناظم فعلا ماضيا بمعنى جمع والخلاصة مفعوله والمعنى أن المصنف أخبر عن
نفسه أنه تحتوي هذه الخلاصة من الكافية وفاعل أحصى ضمير راجع إلى المصنف
لتقدم ضميره في قوله عنيت وكان الأصل أن يقول أحصيت إلا أنه جاء على طريقة الالتفات
من التكلم إلى الغيبة ثم ذكر علة ذلك في قوله كما اقتضى غنى بلا خصاصة
والكاف للتعليل كهي في قوله تعالى واذكروه كما هداكم وكأن المصنف قال السبب
في جمع هذه الخلاصة من الكافية أن اقتضيت غنى كل طالب وذلك أنها تحصل
بما جعلت إذ الكافية كبيرة الحجم تقصر عنها همم كثير من الطالبين فجمعتها
ليسهل على المشتغل قراءتها ثم تحثه على قراءة الكافية وعندي مع ذلك تقريب
آخر وهو أنه قرأت من الألفية الكافية فرأيت المصنف في مواضع كثيرة قد أخذ
بأبيات الكافية برمتها وقد يأخذ البيت بلفظه إلا كلمة أو كلمتين وقد يأخذ
شطره وقد يأخذ من كل شطر بعض ألفاظه ولعله أشار إلى ذلك بما قاله ليعلم أنه
ينظمها نظما مقتضيا أنها النقط منتظما لا على وجه الالتقاط والانتقار
فكان غير بعض الأبيات أو الأشطار أو الألفاظ وكلا قررناه صحيح لا يستبعد إرادته
والأول لا نكتة تعينه **وقد انتهى** ما أراده الناظم من إيراد المسائل
العلمية ختم كتابه بحمد الله والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم ليكون أول الكتاب
وآخره موشحا بذلك وإنما ختم كتابه هذا بمثل ذلك وأقول وشرعت فيه
كان في سنة سبع وستين وثمانمائة فكتبت منه في سنة واحدة إلى إنشاء [illegible]
والبني ثم فتر العزم عنه إلى سنة فكتبت منه من حروف الجر إلى آخر
عطف البيان المكتوبة ثم فتر العزم عنه إلى سنة [illegible] فكتبت عنه من أوله
إلى حروف الجر وبالتطلة القطع المكتوبة من أول البناء إلى العطف ومن حينئذ
كتبه الناس وصار إلى البلاد الشامية والحجازية وغيرها ثم وقفت على العزم
عنه بالكلية في رمضان خمس وتسعين وثمانمائة وفتح الله على بالإكمال وأخذت في ذلك
وانتهى فراغه يوم الخميس تاسع شوال من السنة المذكورة وقلت

٢١٦

ألا أيها النحوي هذا مؤلف ❊ بعيد [illegible] النظم [illegible]
ثلاثين عاما ظلت أرقب جمعه ❊ وأجمع فيه ما يقرّ به النقل
تحررت عمرة الناس بعده ❊ وصارت بها الركبان في الوعر والسهل
يفيد أطلاقا ويوضح مبهما ❊ ويبدي أغلاقا للعالمين بفضل
وكم فيه من نقل غريب وجودة ❊ [illegible] من رام الأعلى مثل
فدونك قاليها مفيدا محررا ❊ [illegible] بتبع [illegible] أحد فسل
ولله كل الحمد ثم صلاته ❊ وتسليمه الوافي على خاتم الرسل

كمل بحمد الله وحسن عونه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
على يد العبد المذنب العاصي مولاه محمد بن محمد بن الحاج بن عبد
الكريم كاتبه لنفسه ثم لمن شاء الله من بعده والفراغ منه ليلة
الجمعة السابع عشر في شهر الله رمضان المعظم عام ستة
وثلاثين وألف والأصل المنتسخ منه كثير التصحيف
غاية فليسامح المطالع وليتفضل بالإصلاح
اللهم اغفر لنا ولآبائنا ولأشياخنا ولأحبابنا
ولمن له حق علينا يا أرحم الراحمين يا رب
العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا
كثيرا كثيرا طيبا
مباركا فيه والحمد
لله رب العالمين